



١١٩٥

الميزان الشعرانية

الشعراني



٢١٧

م . ش

الميزان الشعرا نيه المدخله لجميع أقوال

الائمة المحتشد بين ومقلد يهيم في الشريعة  
المحمدية ، تأليف الشعرا نى ، عبد الوهاب بن احمد  
٩٧٣ هـ . كتب في القرن الحادى عشر  
الهجرى تقديرا .

١١٩٥

٣١٦ ق ٢٧ س ٢٤ × ٣١ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ حسن ،  
مجدولة بماء الذهب .

الأعلام ٤ : ٣٣١ هدية العارفين

١ : ٦٤١

١ - فقه المذاهيب الاسلاميه . أ - المؤلف .  
ب - تاريخ .





الحمد لله الذي  
مكنت  
عبدك  
محمد  
صلى الله عليه وسلم  
المرسل  
١٠٨٩

تم انقضاء ملك  
الملك  
بالشراء الشري  
١٠٨٩  
الحمد لله

الحمد لله عليه  
وسلم

٢١٣





في بيان ان الامم السنية

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم  
النافعة والخلاص واجرى جداولها على ارض القلوب حتى روي منها قلب لقا  
من حيث التقليد لعلمائنا والدان ومن على من شام من عباده المخلصين بالاشرف  
على بينوع الشريعة المطهرة وجمع احاديثها واثارها المنتشرة في البلدان  
واطلع الله من طريق كشفه على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول  
سائر الامم والازمان فان جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم هي عين  
انصافها بين الشريعة من طريق الكتب والعيان وشارك جميع المجتهدين  
في اعترافهم من عين الشريعة الكبرى وتقا صرعهم في النظر وتأخر عنهم  
البرهان فان الشريعة العظيمة المنتشرة واقوال علمائها كالقواعد  
والاحكام فلا يوجد راصل ولا مئة من غير بعض كما لا يوجد  
لنا ابيته من غير جدران قد اجتمع الكشف على ان كل من اخرج قولاً من اقوال  
علماء الشريعة عنها فاما ذلك لفصله عن درجة العرفان فان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد امن علماء امة على شريعته بقوله العلماء امنا المراسل  
مما عاينوا السلطان ومحال المعصوم ان يؤمن على شريعته بحال  
والايمان على ان لا يسمى احد علماء الا ان يحث من نازع اقوال العلماء  
في هذه وما من كتاب والسنة لامن رد ما بطريق الجمل والحد  
وان كل من روى قولاً من اقوال علماء الشريعة واخرجها فكانه ينادي على

نفسه بالجمل ويقول لا اشهدوا اني جامل به ليل منذ القول من السنة والقران  
عكس من قبل اقوال جميع الامة ومقلديهم واقام لها الدليل والبرهان  
وصاحب هذا المسند الثاني لا يرد من اقوال علماء الشريعة الا ما خالف نصا  
او اجماعا ولعله لا يجد في كلام احد منهم في سائر الازمان وغاية انه  
لم يطلع له على دليل لا انه يجد مخالفا لصريح السنة والقران ومن نازعنا  
في ذلك فليأت لنا بقول من اقوالهم خارجا عنها ونحن نرده على صاحب كما نرد  
على من خالف قواعد الشريعة باوضح دليل وبرهان ثم ان وقع ذلك من مقلد  
الامة فليس بمقلد لهم في ذلك وانما هو مقلد لهواه او الشيطان فان  
اعتقادنا في جميع الامة ان احدهم لا يقول قولاً الا بعد نظره في الدليل والبرهان  
وحيث اطلقنا المقلد في كلامنا فاما مرادنا به من كان كلامه منذ رجاحت اصل  
من اصول امامه والافد عواة التقليد له زور وهتان وما نثر في اقوال  
علماء الشريعة شي خارج عن قواعد الشريعة فيما علمناه وانما اقوالهم كلها بين قربة  
واقرب وبعيد وابعد بالنظر لمقام كل انسان وشعاع نور الشريعة يشتملهم  
كلهم وبهمهم وان تفاوتوا بالنظر لمقام الاسلام والايمان والاحسان  
الحسن حمد من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى شبع وروي منه الجسم  
والجنان وعلم ان شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة  
لمقام الاسلام والايمان والاحسان وانها لا خرج فيها ولا يضيئ على احد من  
المسلمين ومن شهد ذلك فيها فشهوده تنقطع وهتان فان الله تعالى قال  
وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القران  
والاشكركم شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث له  
من الامور والهنى والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شي الا ان شهد له شعاع  
الدليل والبرهان فان الشادع ما سكت عن اشياء الائمة بالامة لادمول  
ولا نسيان واسلم اليه تسليم من رزقه الله تعالى حسن الظن بالامة ومقلديهم  
واقام لجميع اقوالهم الدليل والبرهان اما من طريق النظر والاستدلال واما  
من طريق التسليم والايمان واما من طريق الكشف والعيان ولا بد لكل مسلم  
من احد هذه الطرق ليطابق اعتقاده بالبحان قوله باللسان ان سائر امة  
المسلمين على هدى من ربهم في كل حين واوان وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد



من طريق الكشف والبيان وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والايان •  
وكما لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد  
والاستحسان • ونوضح لك ذلك ان تعلم يا اخي ان الشريعة جاءت من حيث  
الامر والنهي على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما سيأتي ايضا  
في الميزان • فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قيمتين قوى وضعيف من حيث ايمان  
او جسمه في كل عصر وزمان • فمن قوى منهم كما ذكر حوطب بالتشديد والاختيار بالاعتدال  
ومن ضعف منهم حوطب بالتخفيف والاختيار بالرخص وكل منهما جنيذ على شريعة  
من ربه وتبينان • فلا يومر القوي بالنزول الى الرخص ولا يكلف الضعيف بالصعود  
الى العزيمة وقد وقع الخلاف في جميع ادلة الشريعة واقوال علماءها عند كل من عمل  
بقصد الميزان • وقول بعضهم ان الخلاف المحقق بين طائفتين مثل لا يرتفع بالجهل  
محمولا على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لا الخلاف الذي لا يرتفع من بين اقوال  
ائمة الشريعة مستحيل عند صاحب مذهب الميزان • فامتحن يا اخي ما قلناه لك في  
كل حديث ومقابلته او كل قول ومقابلته بخد كل واحد منهما لا بد ان يكون مخففا  
والاخر مشددا او لكل منهما رجا في حال مباحة الأعمال ومن المحال ان يوجد  
لنا قولان معاني حكم واحد مخففان او مشددان • وقد يكون في المسألة الواحدة  
ثلاثة اقوال واكثر او قول مفصل فالحادق يرد كل قول الى ما يناسبه ويقاربه  
من التخفيف والتشديد حسب الامكان • وقد قال الامام الشافعي وغيره  
ان اعمال الحديثين والقولين اولى من الغا احدهما وان ذلك من كمال مقام  
الايان • وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه خطا له عن تقدم  
الاركان • فالحمد لله الذي من علينا باقامة الدين وعدم اضمحاضه حيث الهنا العمل  
بما تضمنته مذهب الميزان **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة  
تتبع قابلهما عرف الجنان **واشهد** ان سيدنا ومولانا محمدا عبدا ورسوله  
الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعية السمحاء وحبل اجماع امتة ملحقا  
في وجود العمل بالسنة والقران • اللهم فصل وسلم عليه وعلى ساير الانبياء والمرسلين  
وعلى الهم وصحبهم وجميع التابعين لهم باحسان • صلاة وسلاما دائمين بدم ودم  
سكان النيران والجنان • امين اللهم امين **وبعد** فهذا ميزان نفيسة  
عالية المقدار حاولت فيها ما بخواه يمكن الجمع بين الادلة المتعارفة في الظاهر

وبين اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة  
كذلك ولم اعرف احدا سبقني الى ذلك في ساير الادوار **وضمنا** باشارة الاكابر  
لا عرضها على مشايخ الاسلام قبل انبائها وذكرنا اني لا احب ان انبائها الا بعد  
ان ينظر فيها فان قبلوها ايقينتها وان لم يرتضوها محوحتها فاني بحمد الله احب الوفاق  
واكن الخلاف لاسيما في قواعد الدين • وان كان الاختلاف درجة يقوم اخرين • فحمد الله  
من راي فيها خلافا فاصححه نصرة للدين • وسياتي قبل باب الطهارة عن الكتب التي طاعتها  
من كتب المجتهدين ومقلديهم قبل ان اولف عند الميزان فراجعها **وكان** من اعظم الموانع  
لي على قائلينها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به  
نوحا والذى احينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا  
تتفرقوا فيه وليطابقوا في عقيدتهم بين قولهم باللسان ان ساير ائمة المسلمين على مذهب  
من رجعهم وبين اعتقادهم ذلك بالجان ليقوموا بواجب حقوق ائمتهم في الادب معهم  
وليجوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة وليجزوا عن مقام القرب من صفات  
امل النفاق والخذلان كما اشار الى ذلك قوله تعالى يا ايها الرسول لا يحزنك الذين  
يسارعون في الكفر من الذين قالوا امنا باقوا منهم ولم يتوبوا من قلوبهم ومعلوم ان كل ما دام  
الله تعالى عليه الكفار فالمسلمون اولى بالذم اذا فعلوه ومذا من جملة معاصي مبالغة  
مذا الكتاب والاعمال بالنيات وانما لكل امر ما نوى فاعملوا ايها الاخوان على  
الوصول الى ذوق مذهب الميزان واياكم والمبادنة الى انكارها قبل ان تطالعوا جميع  
الفصول التي ستقدمها بين يدي الكلام عليها اي قبل كتاب الطهارة بل ولو انكرها  
احدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان معذورا لغرايتها وقلة وجود دايق لها من اقرانكم  
كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذ علمت ذلك واراد ان تعلم ما اوفا الله من دخول  
جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة  
حيث لا ترى قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة قد بر وقامل فيما ارشدك  
يا اخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث الامر  
والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة  
كما يظنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف في شهود التناقض والاختلاف ولا تناقض  
في نفس الامر كما سيأتي ايضا في الفصول لاني ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة  
يرجع الى امر ونهي وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد واما المحكم



الخامس الذي هو المباح فهو مستوى الطرفين وقد يرجع بالنية الصالحة الى قسم  
 المأمور وبالنية الفاسدة الى قسم المكروه هذا مجموع احكام الشريعة والاضاح  
 ذلك ان من الامة من حمل مطلق الامر على الوجوب الجازم ومنهم من حمل على التذنب  
 ومنهم من حمل مطلق النهي على التحريم ومنهم من حمل على الكرامة ثم ان لكل من المرتبتين  
 رجلا في حال مباشرتهم للتكاليف فمن قوى منهم من حيث ايمانه وجسمه حوّل بالغرمة  
 والتشديد الوارد في الشريعة صريحا او المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف  
 او غير ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه او ضعف جسمه حوّل بالرخصة والتخفيف  
 الوارد كذلك في الشريعة صريحا او المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف ومنه  
 غير كما اشار اليه قوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم خطا عاما وقوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا امرتكم بامر فانوا منه ما استطعتم اي كذلك فلا يومر بالقوى المذكور  
 بالنزول الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو قيد على العمل بالغرمة والتشديد لان  
 ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي ايضا في الفصول الاربعة ان شاء الله تعالى ولذلك  
 لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود الى مرتبة الغرمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه  
 عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا يمنع الاجرة شرعا في المرتبتين المذكورتين على  
 الترتيب الوجوبي لا على التحريم كما قد يتوهم فاعلم فانك والغلط فليس لمن قدر  
 على استعمال المأمور احسا او شرعا ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على القيام  
 في الفريضة ان يصلي جالسا وليس لمن قدر على الصلاة جالسا ان يصلي على جنب  
 وهكذا في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول  
 فليس من الادب ان يفعل المفضول مع قدرته على فعل الافضل فعلم ان المسنون  
 يرجع الى المرتبتين كذلك فيقصد الافضل على المفضول ندبا مع القدرة ويقدم  
 الاولى على خلاف الاولى وان جاز فترك الافضل والمفضول اصاله فمن اراد عدم  
 اللوم فلا يترك المفضول لان عجزه عن الافضل فاستحسن يا اخي هذه الميزان جميع  
 الاوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ابتنى وتفرع على ذلك من جميع  
 اقوال الامة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين بحمد ما كلما لا يخرج عن مرتبتين  
 تخفيف وتشديد وكل منهما جاز كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذكرنا وكسفا كما ذكرنا  
 وكسفا لنا وجد جميع اقوال الامة المجتهدين ومقلديهم داخل في قواعد الشريعة  
 المطهرة ومقتبسة من شعاع نور ما لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت

مطابقة قوله باللسان ان سائر ائمة المسلمين على مدى من فهم اعتقاده ذلك  
 بالبحان وعلم جزموا وبقينا ان كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد  
 لا بعينه كما سيأتي ايضا في الفصول ان شاء الله تعالى وارتفع التناقض والخلاف  
 عند في احكام الشريعة واقوال علماءها لان كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه  
 وسلم يحمل عن التناقض وكذلك كلام الامة عند من عرف قدر اربهم والطلع على منازع  
 اقوالهم ومواضع استنباطها من حكم استنباط المجتهد الا وهو متفرع من الكتاب  
 او السنة او منهما معا ولا تعدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد حمل بعض  
 المقلدين موضع استنباطه وكل من شهد في احاديث الشريعة واقوال علماءها ثباتا قضا  
 لا يمكن رده فهو ضعيف النظر ولو انه كان عالما بالدلالة التي استند اليها المجتهد ومنادع  
 اقواله حمل كل حديث وقوله ومقابلته على حال من احدي مرتبتي الشريعة فان من المعلوم  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخاطبا للناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة  
 الاسلام والايان والاحسان وقامل يا اخي في قوله تعالى قالت الاعراب انما قل  
 لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الآية عظم علماء ما قلناه والافان خطابه لا كابر الصحابة  
 من خطابه لا خلاف العرب وان مقام من بابعد صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة  
 في المنسبط والمكروه والعسر واليسر من طلب ان يبايعه صلى الله عليه وسلم على السمع  
 والطاعة صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة  
 والحج والسيار والجهاد وغيرهما وقد تبع الامة المجتهدون ومقلدون ورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدد فيه عادة  
 شددوا فيه امر اكان او نهيما وما وجدوه خفف فيه خففوا **فاعتد يا اخي** على  
 اعتقاد ما قدرته وبدينته لك في هذه الميزان ولا يصرك غوايتها فانها من علو  
 امل الله تعالى ومعنى اقرب الى طريق الادب مع الامة مما تعتقد انت من ترجيح  
 مذمب على مذمب بغير طريق شرعي ان قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين والامة  
 الاربعة الا على مدى من فهم طامروا باطنا من يقول ثلاثة ارباعهم او اكثر  
 على غير الحق في نفس الامر وان اردت يا اخي ان تعلم نفاضة هذه الميزان وحال  
 علم وانعها بالشريعة من ايات واجازات واقوال فاجمع لك اربعة من علماء المذاهب  
 الاربعة واقرا عليهم ادلة مذمبهم واقوال علماءهم وتعاليلهم التي سطور وملا في  
 كتبهم وانظر كيف تجاد لون ويضعف بعضهم ادلة بعض واقوال بعض وتعلموا



اصواتهم على بعضهم بعضا حتى كان المخالف لقول كل واحد قد خرج عن الشريعة ولا  
يكاد احد منهم يعتقد ذلك الوقت ان ساير ائمة المسلمين على مدى من زعمهم ابد اخلاق  
صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرور وطمأنينة كالسلطان حاكم  
مدينته ميزانه على كل قول من اقوالهم لا يرى قولا واحدا من اقوالهم خارجا عن  
مرتبتي الميزان من تخفيف او تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لوسمها  
فاعمل يا اخي بهذه الميزان وعلما لآخر انك من طلبية المذاهب لا رغبة ليحيطوا  
بها علما انهم يصلوا الى مقام الذوق لها بطريق الكشف كما اشار اليه قوله تعالى  
فان لم يصيبها وابل فطل ولينفوزوا ايضا بصحة اعتقادهم في كلام ائمتهم ومقلديهم  
ويطابقون بقولهم قولهم باللسان ان ساير ائمة المسلمين على مدى من زعمهم انهم  
ذلك كشفا وبقينا فليكن ايمانا ونسليها فليكن ايمانا بالاحسان الذي  
من يجادلهم في صحة هذه الميزان قبل ذلك وقها وقبل ان يحضروه معهم حال قرائتها على علما  
المذاهب لا رغبة فانه معتد ولا يكاد يسلم لكم صحتها لغرضها ودرجتها وافتقارها  
الحاضر من مبيية لهم ورد المذهب الذي لم يكن احدا من مقلديه حاضرا لعدم من ينص  
لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة وجوه المخلوقين نسالة العافية  
وبما قررناه لك يا اخي انتهت الميزان السعرائية المدخلة بجميع اقوال ائمة المجتهدين  
ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين **وقد** جيب لي ان اذكر لك  
يا اخي قاعدة هي كالمقدمة لغير هذه الميزان بل هي من اقرب الطرق الى التسليم لها  
وذلك ان تنبئ اساس نظرك او لا على الايمان بالله تعالى وهو العالم بكل شيء والحكيم  
في كل شيء اولا وابد الما ابداع هذا العالم واحكم احواله وميز سؤونه واتقن  
كماله اظهرة على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصص ولا يفيض  
امره متغايرا في الامزجة والتركيب مختلفا في الاحوال والاساليب  
على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما قدرت به ارادة العليم الحكيم فجاء  
على هذه الاوضاع والتأليف واستقر امره على ما لا تنهت غاياته من الشؤون  
والنضاريف وكان من جملة تدبير حكمته وعظيم لآيه وعميم رحمة ان قسم عباده  
الى قسمين شقي وسعيد واستعمل كلامهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد  
واوجد لكل منهما في هذه الدار حكما عدله وسعة افضاله ما يصلح لسانه في حاله  
وما له من محسوسات صورها ومعنويات قدرها ومصنوعات ابدعها

واحكام شرعها وحدود وضعها وشؤون ابدعها فتمت بذلك امور المحدثات  
وانتقدت بذلك نظام الكائنات وكل ذلك شأن الرمان والمكان حتى قيل انه  
ليس في الامكان ابداع مما كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان  
في احسن تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نفعنا مطلقا ولا كل ضار  
ضارا مطلقا بل ربما نفع هذه اما ضرر هذه او ضرر هذه اما نفع هذه او ربما ضرر هذه  
وقت ما نفعه في وقت اخر ونفع هذا في وقت ما ضرره في وقت اخر كما هو مشاهد في  
الموجودات الحسية والمدركات المعنوية لمعان جلست عن الادراك بالافكار واسرار  
خفية الاعلى من اراد عالم الاسرار ومن منا يتحقق المؤمن ان كل ما يسر ما خلق له  
وان ذلك انما هو لا تمام شؤون الاولين والآخرين وان الله هو الغني عن العالمين  
**وحيث تعرف** لك يا اخي هذه القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يترك بسعيد  
من حيث ما كلفه ابد او ان اختلاف ائمة هذه الامة في فروع الدين احمد عاقبة  
واقوم رسدا وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولم ينوع لنا التكليف سدا بل لم  
يلهم احدا من المكلفين العمل بما مر من امور الدين تعبد به على لسان احد من المرسلين  
او على لسان امام من ائمة الهدى المجتهدين الا وفي العمل به على وجهه في ذلك  
الوقت اعلى مراتب السعادة ذلك المكلف المقسومة له حينئذ واللافة بحاله  
ولا يصرفه عن العمل بقول امام من ائمة الهدى الى العمل بقول امام اخر منهم الا وفيما  
صرفه عنه الخطا في ذلك الوقت عن الاكمل في درجة اللائقة به رحمة منه سبحانه  
وتعالى باكمل قبضة السعادة ورعاية للخط الاوفر لهم في دينهم ودينامهم كما  
بلاطف الطبيب الجيب والله المثل الاعلى وهو القريب الجيب لاسما وهو الفاعل  
المختار في الاموات والاحياء والمدير المريد لكل شيء من ساير الاشياء **فانظر**  
**يا اخي الى حسن هذه القاعدة** ووضحها وكم ازالنا من استكالات منجم  
واقاد من احكام محكمة فانك اذا نظرت فيها بعين الانصاف تحققت صحة  
الاعتقاد ان ساير ائمة الامة الاربعة ومقلديهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين على  
مدى من زعمهم في طامير الامر وباطنه ولم تعترض فظ على من متمسك بمذهب من مذاهبهم  
ولا على من انتقل من مذهب منها الى مذهب ولا على من قلده غير امامه منهم في اوقات  
الضرورات لا اعتقادك يقينا ان مذاهبهم كلها داخلية في سياج الشريعة المطهر  
كما سياتي ايضا حده وان الشريعة المطهر جاءت شرعية سمحا واسعة شاملة قاطبة



لساير اقوال ائمة الهدى من هذه الامة المحمدية وان كلامهم فيما هو عليه في نفسه على بصيرة  
من امره وعلى صراط مستقيم وان اختلافهم انما هو رجمة بالامة تساعن تدبير العليم الحكيم  
**فلم سبحانه وتعالى** ان مصلحة الدين والدنيا لهذا العبد المومن في كذا  
فاوجه له لطفه منه بعباده المومنين اذ هو العالم بالاحوال قبل كونها فالمومن  
الكامل يوم ظاهرا وباطنا ان الله تعالى يولم يعلم اذ لا ان الاصلح عند الله تعالى لعباده  
المومنين اقتسامهم على نحو ذلك المذايب ما اوجدها لهم واقربهم عليها بل كان يحلهم على  
امر واحد لا يجوز لهم العدول عنه الى غير ما حرم الاختلاف في اصل الدين بخلاف قوله  
تعالى شرع لكم من الدين ما وصي به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم  
وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فانهم ذك فانه نفيس واحذر  
ان يستبد به عليك الحال فتجعل الاختلاف في العزوم كالاختلاف في الاصول  
فتزلزلك القدم في مهواة من التلغ فان السنة التي هي قاضية عندنا على ما نفهمه  
من الكتاب مصروحة بان اختلاف هذه الامة رجمة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد  
خصايسة في ائمة ما من معناه وجعل اختلاف ائمة رجمة وكان فيمن قبلنا عذابا انتهي  
وربما يقال ان الله تعالى لما علم اذ لا ان الاصلح عند الله تعالى لهذا العبد  
المومن في دينه النظير بما الجارى مثلا لا استحقا وحاكمه النظير بما واشد  
في احبا الاعضا لامر يقضي ذلك اوجه له اما ما افهمه عنه اطلاق القول بعد صحة  
الطهارة بسوى ذلك الما في حوكل احد فكان العت لهمة والهة تقليد لم يترك ما هو  
الاولى في حقه رجمة به **ولما علم سبحانه وتعالى** ان الاصلح عند الله تعالى  
ايضا لهذا العبد المومن مجدي وضو به اذ كان متوضيا وصمير العزم على فعل يتتقن  
الوصول لا تقاض وضو به الاول بنفس ذلك العزم لامر يقضي ذلك اوجه له لما  
مدى افهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حوكل احد والهة التقليد له للين  
ما هو الاول في حقه **ولما علم سبحانه وتعالى** ان الاصلح عند الله تعالى  
ايضا لهذا العبد المومن النيرة الكلي عن مياش من انا من الكلب مثلا ولو بغيره  
من الما لغات الشاملة لما القليل والغسل من ذلك سبعا احدها يترا بلامر  
يقضي ذلك اوجه له امام هدى افهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حوكل  
احد والهة التقليد له للين ما هو الاول في حقه **ولما علم سبحانه وتعالى** ان  
الاصلح عند الله تعالى ايضا لهذا العبد المومن ان يمتنع من سبب

في كل وضو لامر يقضي ذلك اوجه له امام هدى افهمه عنه اطلاق القول بوجوب  
ذلك في حوكل احد والهة التقليد له للين ما هو الاول في حقه **ولما علم سبحانه وتعالى**  
في سائر الاحكام فاما من سبيل من سبيل الهدى لا ولها امل في علمه سبحانه وتعالى  
ارشدكم اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة او الالهامية كما انه سبحانه وتعالى  
يسر ظهور هذه الميزان لما علم اذ لا ان الاصلح عند الله تعالى للمومنين  
ومن واقفة في مقامه واخلاقه واحواله ان يكشفه عن عني الشريعة الكبرى  
التي تفرع منها سائر منازع مذايب المحمدين ومواد افهم ليري ويطلع على جميع  
محال ما اخذتم لها من الكتاب والسنة اطفة سبحانه وتعالى عليها كذلك فيلزم  
ما هو الاول في حقه من كونه تفرع سائر مذايب الامة بحج وصدق ويكون فاحا لاتباعه  
باب صحة الاعتقاد في ان سائر ائمة المسلمين على مدى من رهم كاسياتي افضاح فضلا  
من الله ونعمة والله هدى من نيا الى صراط مستقيم ولا يقال له لا سوى الحق تعالى  
بينهم بقدرته وجعلهم على حاله واحدا او لولا انه كل مقلد عن امامه عدم اطلاق  
ذلك الحكم في حوكل احد مثلا لان ذلك كالاغراض على ما سبق به العلم الالهى ثم  
اعلم ان اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى ربما  
يكون طريقا لتزقيم الى اعلى مما هم عليه وربما يكون حفظا لمقامهم عن النقص ويصح  
ان يقال ان التكليف كلها انما هي للترقي دائما في حو من الى بها على وجهها اذا اعتقاد  
ان القايمين بما كلفوا به اخذون في الترويح الانفاس لان الله تعالى لا تنتهي  
مواهبه ابدا لا بد من وديار الامرين والله واسع عليم فقد بان لك يا اخي هذه  
القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مائة اربعة الميزان الكريمة التي ربما لم تسمع  
قرينة بملها ان هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذايب المحمدين من ائمة  
الهدى ومقلد بهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين **واعلم يا اخي** انني  
لما شرعت في تعليم هذه الميزان للاخوان كمر يتفعلون ما حتى جمعت لهم على قرائها ائمة  
من علماء المذايب لاربعة فهاك اعترفوا بفضلهما كما اعترف به علماء المذايب  
المذكورون حين راونا توجه جميع اقوال مذايبهم **وقد وصلوا** في قرائها  
وتحرروا الان الى باب ما يحرم من النكاح ويخرج من فضل الله اتمام قرائها عليهم  
الى اخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألوني في ايضا حقا بعبارة اوسع من هذه العبارة



المتقدمة والاصل معرفتها الى قلوبهم وقام من غير سلوك الرياسة على قواعده  
 امل الطريق وكانهم حلوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي  
 فصررت كلما اوضح لهم الجمع بين حديثي او قولين في بابي اوتوني حديثا او قول  
 في باب اخر نيا قص عندهم معا بله فحصل ما منهم ثقت شديدا وكانهم جمعوا الى  
 ساير العلماء الذين يقولون بقولهم في ساير الادوار من المتقدمين والمتأخرين في  
 يوم الدين وقالوا الى جاد لمولا كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب المندرسه  
 والمستعمله كلها صحيحه لا ترجح فيها المذهب على مذهب لا غشوا فيها كلنا من عين  
 الشريعة المطهره وذلك من اصعب ما يتحمله العارفون باسرار احكام الله تعالى  
**تقراني استخرج الله تعالى واجبتهم الى سواهم في انصاح الميزان لهذا المؤلف**  
 الذي لا اعتقد ان احدا سبقني اليه من ائمة الاسلام وسلك فيه نهجها ما اعلم  
 مسلمين الحاجة اليه من التبسط والانصاح لمعانيها **ونزلت** احاديث الشريعة التي  
 قيل بتناقضها وما انبني على ذلك من جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في ساير  
 ابواب الفقه من باب الطهارة الى اخر الابواب على مرتبتي الشريعة من تخفيف  
 وتشد يد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقضات نيسا لهم فانها ميزان لا يكاد  
 الانسان يرى لهاذا ايقام امل عصم وقدمت على ذلك عدة فضول نافعة هي  
 كالشرح لما اشكل من الفاظها عليهم او كالمليز الذي يتوصل منه الى صدر الدار  
 وبعضها مشتمل على ذكر امثلة محسوسة تعرب على العقل كيفية تفرج جميع المذاهب  
 من غير الشريعة الكبرى وكيفية اتصال اقوال الخراف وار المقلدين بالاولاد وارهم  
 الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الالهي من عرش الى كوسى الى قلم الى لوح الى حصن  
 جبريل عليه السلام الى حصن محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى التابعين  
 الى تابع التابعين الى الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة  
 وشبكة ودائرة وبحر يعلم الناظر فيها اذا قامل ان جميع اقوال الائمة لا يخرج  
 شي منها عن الشريعة وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدين يشفعون في اتباعهم  
 ويلاخطونهم في جميع شدايدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يحا وذو الصلوة  
 وعلى بيان ان كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الاخلاص واصله الى باب الجنة  
 وعلى بيان قور منازل الائمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كما اعطاه الكسفة على بيان ذم الراي وبيان تبرى جميع الائمة من القول به في دين

الله عز وجل لاسيما الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه خلافا لما نظنه بعضهم به  
**وختتم** ابواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكليف  
 وهي ان احكام الدين الخمسة نزلت من الاملاك السماوية فاكرم بها من ميزان  
 لا اعلم احدا سبقني الى وضع مثلها وكل من تحقق به وهما دخل في نعم الابد وصار  
 بقدر جميع مذاهب المجتهدين اقوال المقلدين ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كان  
 صاحب ذلك المذهب والاقول العارف بدليله وموضع استنباطه وصار لا يجد شيئا  
 من اقوال الائمة ومقلديهم الا وهو مستند الى اية او حديث لواثر او اجماع او قياس  
 صحيح على اصل صحيح كما سياتي الاضاح في الفصول لاني ان شاء الله تعالى في ذلك فضله  
 بوتيته من لياقته والله ذو الفضل العظيم **واسأل الله تعالى** من فضله ان يحمي هذا الكتاب  
 من كل عدو وواحد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس  
 عن مطالعته كما وقع في ذلك مع بعض الاعداء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المحرود  
 في المواثيق والعهود امور انخالف ظاهر الشريعة وداروا بها في الجامع الاخير  
 وغيره وحصل بذلك قسنة عظيمة وما خدق القسنة حتى ارسلت لهم نسختي التي  
 عليها خطوط العلماء ففتشها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما دسه الاعداء فانه تعالى  
 يفيدهم ويسامحهم والحمد لله رب العالمين **وتنشرع في ذكر الفصول**  
**الموضحة للميزان** فاقول وبالله التوفيق **فصل** اذ قال قابل ان حملك  
 جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالتين ترفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق  
 بين عالمن مثلا لا يرتفع بالحمل فاجواب والامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذوق  
 هذه الميزان اما من تحققها وحمل الحديث او القولين على حالين فان الخلاف  
 يرتفع عنده كما سياتي الاضاح في الفصول لاني ان شاء الله تعالى في ذلك فضله  
 المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين على حال من لم يتفعل هذه الميزان وحمل  
 قول من قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من تفعلها لانه لا يرى بين اقوال  
 اهل الله تعالى خلافا محققا ابد او الحمد لله رب العالمين **فصل** اياك يا اخي  
 ان تبادر اول سماعك لمرتبتي الميزان الى فهم كون المرتبتين على التحخير مطلقا  
 حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والغرامة في اي حكم شاء فقد قدمنا لك  
 ان المرتبتين على الترتيب الوجوه لا على التحخير بشرطه الا في اوابل الفضل السابع  
 عند الاستئذان وانه ليس الاولي لمن قد رعى فعل الغرامة ان ينزل الى فعل الرخصة



الحاجز له وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا اقرر في ادلة المذهب واقتوال  
علماء فقوم اني اقرر ذلك للطلبة على وجه التغيير بين فضل الغزمية والرخصة  
من حيث ان جميع الامة على مدى من ركنهم فصار محيطا على ويقولون فلانا لا يتقيد  
بمذهبنا على طريق الدم والنقص لا على طريق توسع الطلعي على ادلة الامة  
فانه تعالى يغفر له بعد ان يعقل هذه الميزان الغربية **ويكون على علم**  
جميع الاخوان اني اقرر من هذا من مذهب الامة الامة اطلع على ادلة  
صاحبه لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن سلك في  
قولي هذا فليست في كتابي المستمى بالمذهب المبين في بيان ادلة المجتهدين فانه  
يعلم صدق في تعييننا وانما لم اكتب بنسبة القول الى الامة من غير الطلعي على دليله  
لان احدهم قد يرجع عنه خلاف ما اذ اعرف له في ذلك من كتاب وسنة  
مثلا فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع  
على توجيه كلام الامة الاتي من باب الطهارة الى اخر ابواب الفقه فاني وجهت  
في هذه الميزان ما قاس عليه جميع الاقوال المستعملة والمندرسه وعلت ان الذين  
عملوا بتلك المذاهب ودانوا الله بها وافوا بها الناس الى انما كانوا على  
مدى من ركنهم فيها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك على خطأ **فقد علمت**  
يا اخي اني لا اقول بتغيير المكلف بين العمل بالرخصة والغزمية مع القدرة على فعل  
الغزمية المتعينة **معاد الله** ان اقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين في ميزان  
انما تكون الرخصة للمعذور عن فعل الغزمية المذكرة قطعا لانه حينئذ تصير  
الرخصة المذكرة في حق غزمية بل اقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق  
الانصاف ان لا يعمل برخصة قال بها امام مذهب الا ان كان من اهلها وانه  
يجب عليه العمل بالغزمية التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم  
راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لا سيما ان كان دليل الغير  
اقوى خلافا عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري  
ومسلم لم يأت اخذه اما لا اعلم به وذلك جهل منه بالشرعية واول من يتبرأ  
منه امامه وكان من الواجب عليه حمل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث او لم  
يصح عنده كما سياتي ايضا في الفصل ان شاء الله تعالى ولم اظفر بحديث  
ما اتفق عليه الشيخان قال بضعفه احد من بعيد بضعفه ابدأ وفي كلام القوا

لا ينبغي

لا ينبغي لاحد العمل بالقول المرفوح الا ان كان حوط في الدين من القول لا ربح  
كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية للمسلم الصغيرة والسنة والطفرة فان هذا  
القول وان كان عندهم ضعيفا فهو احوط في الدين فكان الوضوء منه اولى انتهى  
**وصاحب** الذوق لهذه الميزان يرى جميع هذا مذهب الامة المجتهدين في اقوال  
مقلدهم كما انها شرعية واحدة لتخصر احد لكنها اذ من يفتي كل من علم بربية  
منها بشرطها اصحاب كما سياتي ايضا في الفصل ان شاء الله تعالى في ذلك  
اطلعني الله تعالى من طريق الاهل على دليل لقول الامام داود الطائفي رحمه الله  
عنه بنقض الطهارة للمسلم الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء  
على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون ذبح ابناءهم ويستحيي نساءهم  
ان فرعون انما كان يستحيي الانثى عقب ولادتها فكما اطلق الحق تعالى اسم النساء  
على الانثى عقب ولادتها في قصة الذبح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى  
اولا مستمى النساء بالقياس على حد سواء وهو استدلال حسن لم اجد لغيري  
فانه يجعل عمدة النقص الاثنية من حيث هي فقطع النظر عن كونها تشتهى او لا  
تشتهى نفس عليه يا اخي كلما لم تطلع له من كلام الامة على دليل صريح في الكتاب  
او السنة واما ان ترد كلام احد من الامة او تضعفه لغيره فانهم مقلدون  
اذا قرن بينهم احد من الامة المجتهدين كان لها والله اعلم **فصل** فان قال قائل  
فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين والوجهين في مذهبه مادام لم يصل  
الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق انكشف فالحجاب ثم يجب عليه ذلك مادام لم يصل  
الى مقام الذوق وهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذ اوصل الى مقام  
الذوق للميزان المذكور وراى جميع اقوال العلماء وبحور علومهم تتفرع من عن الشريعة الا  
تفتدي منها وتنتهي اليها كما سياتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لانصاف القول  
العلماء كما هم يعين الشريعة الكبرى في مسندها صاحب هذا المقام فان من اطلع على ذلك من  
طريق كسفه راى جميع المذاهب واقوال علماء بمصلحة يعين الشريعة وشارعة  
اليها كما نص الكف بالاصابع والطل بالاشخاص ومثل هذا لا يومر بالتقيد بمذهب  
معين لشهوده تساوى المذهب المبين الاخذ من عن الشريعة وانه ليس بمذهب ولا شريعة  
من مذهب لان كلامه مبني عند متفرع من عن الشريعة كما تنفر عيون شبكة الصياد في  
سائر الادوار من العين الاولى منها ولو ان احدا اكرهه على التقيد لا يتقيد كما سياتي



انصاحه في الفصول الاربعة ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساءى وجهه بين  
في مقام البقية وزاد على بعضهم لا غير انه علم من عن الشريعة ولا يحتاج الى الحصول  
الات الاجتهاد التي شرطها في حق المجتهدين حكيم الجليل بطريق الجواز او ردمع  
عالم فيها ليلساها منه فلا فرق بين الما الذي لا يخلو العالم ولا بين الما الذي يخلو  
الحامل عند الحكم جميع اهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم  
نصرح به اذا اراد الانسان استخراج ما فيه او حديث فانه يحتاج الى معرفة الالات  
من نحو اصول ومغاني وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى بمجمع الكفا في بيان  
مواد الاجتهاد وهو محله فصح فراجحة ان شئت والحمد لله رب العالمين **فصل**  
فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى ذلك مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده  
ان سائر ائمة المسلمين على هدي من فقههم كل بكتفيه اعتقاده تسليما واما ما كان عليه عمل  
غالب طلبة العلم في سائر الاعصار والجواب قد قدمنا ذلك في الميزان ان التسليم للائمة  
مواد في رجات العبد في اعتقاده صحة اقوال الائمة واما ما ارادنا بهذه الميزان  
ما هو في من ذلك فبطلع المتعلم على ما اطلع عليه الائمة وياخذ علمه من حيث اخذوا  
اما من طريق النظر والاستدلال واما من طريق الكشف والعيان وقد كان الامام احمد  
رضي الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث اخذ الائمة ولا تتبعوا ما تقلدوا فان ذلك  
عنى في البصيرة انتهى وبيان بسط ذلك في فصل ذكر الائمة القول بالراي في دين الله  
ان شاء الله تعالى فراجحة **فان قلت** فلا يثبت توحيد العلماء بالله تعالى العمل  
بما اخذ العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالخصوصية الصريحة عند بعضهم  
**فالجواب** ليس عدم ايجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها  
عن ما اخذ العالم من طريق النقل الظاهر واما ذلك للاستغناء عن ذلك في الموجبات  
بصريح ادلة الكتاب والسنة عند القطع بصحة اي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون  
الامور اقوالا اما عند عدم القطع بصحة من حيث عدم عصمة الاخذ لذلك العلم  
فقد يكون خل كسفه النابلس من ابليس فان الله تعالى قد اقر ان ابليس كما قاله القران  
وعن علي ان يقيم للكاشف صوت المحل الذي ياخذ علمه منه من بناء او عرش او كرسي  
او قلم او لوح فربما ظن المكاشف انه يعرض ما اخذ من العلم من طريق كشفه على  
الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق ذلك والاخر عليه العمل به فعلم ان من  
اخذ علمه من عن الشريعة من غير تلبس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه

ابن اما فاشربوا افنته الشريعة التي بين ايديكم فان طريق النقل ضروري اذا الكشف  
الصحيح لا ياتي ايا الامور ايضا للشريعة كما هو مقرر بين العلماء بالله تعالى والله اعلم  
**فصل** فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تكفي احدا في ارشاده الى  
طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدي من فقههم كل بكتفيه اعتقاده تسليما  
عليه في طريق الجمع بين قول العبد لسانه ان سائر ائمة المسلمين على هدي من فقههم وبين  
اعتقاده ذلك بقلبه فان قد رتبنا اخي على طريق اخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا ذكرها  
لنا انتم فيها في هذه الميزان ونجعلنا طريقة اخرى لعمل الطاعن في صحة هذه الميزان  
التي ذكرنا ما انما كان الحامل له على ذلك الحسد والعصب فانه لا يقدري جعل الشريعة  
على اكثر من مرتبتين تخفيف وتشد يد ابدا ومن شك في قول هذا فليأتنا ما نضد  
وانا ارجع الى قوله فاني والله ناصح للامة ما انا متعنت ولا مطهر علما لحظ نفس  
فيما اعلم بقطع النظر عن ارشادي الاحوان الى صحة الاعتقاد في كلامي يمتهمون ولا  
محبي لارشاد الاحوان الى ما ذكرنا لخصيت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما اخفيت  
عنهم من العلوم الدينية ما لم نؤمر بانشايد كما اشرنا اليه في كتابنا المسمى بالجوامع  
والسر المرقوم فيما تنبئه الخلق من الاسرار والعلوم فاما ذكرنا فيه من علوم القرآن  
العظيم نحو ثلاثة الاف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلم الا ان فيما نقل الى السلك الى  
معرفة علم واحد منها تفكر ولا ايمان نظري كتب واما طريقها الكشف الصحيح فتطلع  
من العلوم على المعارف حال تلاوته للقران لا يتخلف عن النطق به حتى كان عن ذلك  
العلم عن النطق بتلك الكلمة ومتى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم اهل الله  
وانما هو نتيجة فكر وعلوم لا فكا ومدة خولة عند اهل الله لا يفتنون عليها لانها  
رجوع اهلها عنها بخلاف علوم الكشف كما مر انفا فاعلم ذلك **فصل**  
وانا ان اتبع هذه الميزان فنباد الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان  
الجمع بين جميع المذاهب وجعلها كلها مذهب واحد من غير ان تنظر فيها او تجتمع  
لصاحبها فان ذلك جعل منك وفوق في الدين بل اجمع لصاحبها وباطلة فان قطعك  
بالحجة وجب عليك الرجوع الى قوله ولو لم يسبقه احد الى مثله وانا ان اتقول  
ان واضع هذه الميزان جامل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى  
جامل مع قدرته على توجيه احكام جميع المذاهب ما بقي على وجه الارض الان عالم  
وقد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم منحا الهبة واختصاصا لدنيته



فلا بدع ان يدخر الله تعالى لبعض المناخر من عالم بطبع عليه احد من المتقدمين انتهى  
فبالله عليك يا اخي ارجع الى الحق وطابق بين الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا تصدك  
عن ذلك كون احد من العلماء السابقين لم يدور مثل هذه الميزان فان جرد الحق تعالى  
لغيرك فيضا على قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن علومك الطبيعية الغريبة  
الى العلوم الحقيقية الكسفية ولولم يالها طبعك فان من علامة العلوم الدينية  
ان تجعل العقول من حيث فكاهها ولا تعقلها الا بالاسلم فقط لغيرك بطريق  
فان طريق الكسفة مبنية لطريق الفكر وسيتاتي في الفصول الالائية ان شاء الله تعالى  
ان من علامة صحة اعتقاد الطالب في ان ساير ائمة المسلمين على مدي من ظهور كونه يحصل  
له في باطنه ضيق وخرج اذا قلده غير امامه في واحدة وتقال له ان قوله ان غير  
امامان على مدي من ربه وكيف يحصل في قلبه ضيق وخرج من الهدى ومناك يتدحرج  
دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين **فصل**  
اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرار سنو النظر  
في ذلك مرارا وكثرا والافصول وقولهم كمرادنا الوصول الى مقام مطابقة  
القلب للسان في صحة اعتقاد ان ساير ائمة المسلمين على مدي من ظهور في ساير  
اقوالهم فلهذا لك امضيت لنظرهم في ساير ادلة الشريعة واقوال علماء باقراتها  
لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد والتشديد للاقوياء والتخفيف للضعفاء  
كما مر لكن ينبغي استنباط ما ورد من الاحكام بحكم التحير فان للقوي ان ينزل  
الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الاسد ولا تكون المرتبتان  
المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوه وذلك كتحير المتوضي اذا  
كان لا يسر الخ من نزعه وغسل الرجلين وبين مسحة بلانزع مع ان احدي المرتبتين  
افضل من الاخرى كما ترى فان غسل الرجلين افضل الامن تغرق نفسه من المسح  
مع علمه بصحة الاحاديث فيه فان المسح له افضل على انه لما قيل ان يقولان المرتبتين  
في حق هذا الشخص انما على الترتيب الوجوه بمعنى انه لو اراد ان يغيب الله تعالى الاضطرار  
كان الواجب عليه في الاتيان بالافضل ارتكاب الغرمة ومواما الغسل بالنظر الى  
غالب الناس ولما المسح بالنظر الى ذلك الفرد النادر الذي تغرق نفسه من فعل السنة  
لا سيما وقولنا افضل غير مناف للوجوب كما تقول لمن تنصحه عليك يا اخي رضي الله تعالى  
فانه اولي الله من منعه وكذا ذلك ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان

عدم

ما اذا

ما اذا ثبت عن الشارع فعل امرين معا في وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كسج جميع  
الراس في وقت واحد مع بعضه في وقت آخر وكذا الوضوءات وعدم الموااة فيه  
تارة اخرى ونحو ذلك فمثل هذه الامور فيه تقدم مع جميع الواو والموااة على سجع بعض  
وعدم الموااة الا اذا اراد المكلف التقرب الى الله تعالى الا في وقت واحد فقط وفصل على  
ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان اخبر  
الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناصح المحكم فهو الكري لا كلى  
اذا لو كان ذلك كليا حكما بنسخ المتقدم من الامرين يعني في نفس الامر من مسح  
كل الراس او بعضه مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم  
الى مسح الكل او البعض فيكون ما قبل الآخر منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح  
في مذهب من يقول بوجوب تيمم مسح الراس وعدم تيممه وكان الامام محمد بن المنذر  
رحمة الله تعالى اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل امرين في وقتين فاما  
على التحير ما لم يثبت النسخ فيعمل المكلف بهذا الامر تارة وهذا الامر تارة انتهى  
**وعلى ما قرناه** من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بمسح الراس كله وجوبا على من  
الصف مثلا ومع بعضه على مسحه في زمن البرد مثلا لا سيما في حق من كان اقرب  
او كان قريب العهد بخلق راسه او خاف من نزول الجوارد من راسه فاعلم ذلك  
يا اخي وقس عليه نظائره والحمد لله رب العالمين **فصل** اعلم يا اخي ان ارادنا  
بالغزمية والرخصة المذكورتين في هذه الميزان مما مطلق التشديد والتخفيف  
وليس مرادنا الغزمية والرخصة اللتين حدتهما الاصوليون في كتبهم فاسمنا  
مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لمقابلها من التشديد او الافضل لا غير والا  
فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذا لم يكلف بما فوق طاقته  
فما بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حمة واجبا كالغزمية في حق القوي فلا يجوز للعاجز  
النزول عن الرخصة الى مرتبة ترك الفعل بالكلية كما اذا قدر قاذف الماء المطابق  
على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر العاجز عن القيام في الفريضة على  
الجلوس لا يجوز له الاضطجاع او قدر على الاضطجاع على اليمين او اليسار لا يجوز  
له الاستلقاء او قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بسجود الاما بالعينين  
او قدر على الاما بالعينين لا يجوز له الاكتفاء باجراء افعالا الصلاة على قلبه  
كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لمقابلها كالغزمية



مع الرخصة لا يجوز له التزول اليها الا بعد عجزه عما قبلها والله اعلم **فصل** لا يخفى  
عليك يا اخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضول بشرطه فهو على مدي من  
ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما ياتي في الفصول الاربعة من التفصيل كما ان  
من فعل العزيمة او الافضل بكلفة ومسقة فهو على مدي من ربه في ذلك ولو لم يكلفه  
الشارع بذلك من حيث عظم المسقة فيه اللهم الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف ذلك  
كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمساافر  
في مثل ذلك الفطر للضرر الحاصل به ومن المعلوم ان من شأن الامور التي تقرب  
لها الى حصر الله تعالى ان تكون لنفس منسقة لها محبة لها غير كرامة وكل من  
اتي بالعبادة كادها لها الى من حيث مسقتها فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية  
المقرب لها الى حصر الله تعالى عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها  
فانه صلى الله عليه وسلم نهي البر والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يصير للمساافر  
وغنى تاقول للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا  
بما اذن له الشارع فيه وان شرح نفسه به من سائر المذنبات وما لم ياذن  
فيه فهو الى الابتداء اقرب وما كل بدعة تشهد لها ظاهر الكتاب والسنة حتى  
يتقرب بها وتامل يا اخي في الشارع عن الصلاة حال النعاس فتعرف ذلك  
لان النعاس اذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صار في نفسه كالمكره عليها  
ولا يخفى ما في ذلك من بعض التواء المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا اخي وتعلم  
بالرخص بشرطها فان الله تعالى يحب ان توفى رخصه كما يحب ان توفى عزايه كما صرح  
به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين **فصل**  
ان قال قائل فقل ايت في كلام احد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من حمل كلام الامة  
على جالين رده الى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية  
وغیره من اهل الكشف ان العبد اذا سلك مقامات القوم متعبداً بغير  
واحد لا يرى غير فلا بد ان ينتهي به ذلك المذهب الى الحق التي اخذ امامه  
منها اقر الله ومنها ان يرى اقوال جميع الامة تغترق من عروق احد فينقل عند  
التفتد بمذاهبه ضرورية وحكم بنفسا وي المذهب كلها في الصحة خلافاً كان  
يعتمد قبل ذلك قال الشيخ محي الدين ونظير ما قلناه القول بتفضيل الرسل  
نعتهم على بعض الاجتهاد ثم اذا وصل الى شهود حصر الوحي التي اخذوا منها

احكام شرعهم انقل عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين احد من رسله  
الا من حيث ما كشف الله تعالى له عند حكم اليقين لا الظن فقد انظر المقلد اذا  
الطع على الحق التي اخذ الامة المجتهدين من اممهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد  
هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد في الفقه  
اعلم وقفتك الله لطاعته ان اخذ بالرخص والعرايم في محل كل منها مطلوب  
فاذا افضد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله تعالى عليه كان افضل كما اشار  
اليه حديث ان الله يحب ان توفى رخصه كما يحب ان توفى عزايه فاذا ثبت هذا  
الاصل عندك يا اخي فاعلم ان مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما امكن  
كما عليه عمل الامة من اهل الورع والتقوى كابي محمد الجويني واصله فانه صنف  
كتاب المحصر ولم يميز فيه المشي على مذنب معين قال وذلك في حق اهل الورع  
والنقوى من باب العرايم كما ان العمل بالمختلف فيه عندهم من باب الرخص فاذا  
وقع العبد في امر ضروري وامكنة الاخذ فيه بالرخصة فله فعله وله تركه  
وكان ذلك الفعل السديد عليه من باب القوة والاخذ بالعرايم ان كان راجحاً  
وان لم يمكن الاخذ فيه بالرخصة اخذ بالرخصة كما ان له الاخذ بالقول الضعيف  
في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب مخالفة المحضة قال الزركشي  
وبعد ان علمت هذه القضية تعرف ان احد من الامة الاربعة او غيرهم لم يتقبل امر المسلمين  
في القول برخصة او عزيمة الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد  
للامة ان يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله في آخر قواعد ومومن اعظم  
شاهد لصحة هذه الميزان فلا ينقل لنا عن احد من الامة الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا  
انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها او رخصة قال بها في جميع الامة ابداً  
وانما ذلك في حق قوم ومن قوم ومما بلغنا انه كان يفتي الناس بملء لسان في الرخصة  
الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الدبريني وشيخ  
الاسلام الشيخ عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين  
البرلسي الشهير بابن لا قطع رحمهما الله والشيخ علي بن الحسين الضرير ونقل  
الحلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالبداء  
الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعده ولا تفصيصه  
ويقولون حيث واقف فل هو لا العوام قول عالم فلا بأس به انتهى **فان قال قائل**



فكيف صح من هؤلاء العلماء ان يقولوا الناس كلهم مذمومون كقولهم كانوا مقلدين ومن  
شان المقلدان لا يخرج عن قول امامه **فالجواب** يحتمل ان يكون احداهم مبلغ  
مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن فرائد امامه كما في يوسف  
ومحمد بن الحسن وابن القاسم واشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج فهو لا يكلم  
وان اقوال الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعد وقد فعل الجلال  
السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب كما عليه  
الائمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه اكابر اصحابهم الذين ذكرناهم قال  
ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد  
ابن جابر الطبري ولم يسلم ذلك انه انتهى يحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا  
يقولون الناس على هذا المذاهب الاربعة اطعمهم الله تعالى على غير الشرعية الاولى  
وشهدوا انضال جميع اقوال الائمة المجتهدين فيها وكانوا يقولون الناس يحكمون بميزان  
الميزان لا يحكم العوام فالاميرون قويا برخصة ولا ضعفا بقزيمة وكانوا يفترون  
قايوا انساب اهل المذاهب الاربعة في تفرقة ائمتهم واطلعوا على جميع ادلة الله  
وقد بلغنا حصول هذه المقام ايضا جماعة من علماء السلف كالشيخ ابي محمد الجويني  
والامام ابن عبد البر المالكي ومن ادليل على ذلك ان ابا محمد صنف كتابه المسمى  
بالمحيط ولم يفتقد فيه مذمب كما مر عن الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول  
كل مجتهد مصيب فاما ان يكونوا فعلا او قالا ما ذكرنا لا طلائعها على غير الشرعية  
الكبرى وتفرغ اقوال جميع العلماء كما اطلعنا بحمد الله تعالى واما ان يكونوا  
قالوا ذلك من حيث ان الشارع قد حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله عز وجل  
او سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه  
كان اذا افتى بما يحكم على مذمب امام بامر به بفعل جميع شروط ذلك الامر  
على مذمب ذلك الامام الذي اقتناه بقوله ويقوله له ان تركت شرطا من شروط  
لم تضع عبادة على مذمبه ولا غيره اذ العبادة الملغقة من عبادة هذا المذمب  
لا تصح الا اذا سمعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى وذلك منه احتياطا  
للمدين وخوفا ان يتسبب في نقص عبادة احد من المسلمين **فان قلت** فهل  
ينبغي لمن يفتي على الاربعة مذاهب ان لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث  
النقل او يفتيهم بما شأ من الاقوال **فالجواب** الذي ينبغي له ان

لا يفتي

لا يفتي الناس الا بالاربع لان المقلد ما سأل الا ليعتبه بالاربع من مذمب  
امامه لا بما عنده هو اللهم الا ان يكون المرجوح احوط في دين السائل فله ان يفتيه  
بالمرجوح ولا يخرج ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق  
المنتسب كان يفتي الناس بالاربع من مذمب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تفتيهم  
بالاربع عندك فقال لم يسألوني ذلك وانما سألوني عما عليه الامام واصحابه  
فيحتاج من يفتي الناس على الاربعة مذاهب ان يعرف الاربع عند اهل كل مذهب ليعتق  
به المقلدون الا ان يعرف من السائل انه يعتمد على دينه وينسرح صدره لما يفتيه  
به ولو كان مرجوحا عندك فمثل هذه الاحتجاج الى الاطلاع على ما هو الاربع عند اهل  
كل مذهب انتهى فاعلم ذلك **فصل** وما يؤمنه لك صحة مرتبة الميراث ان تنظر  
الى كل حديث ورد او قول استنبط او الى مقابله فاذ انظر فلا بد ان تجد احدهما  
محققا والاخر مشدودا غيره ذلك لا يكون ثم ان الحديث والقول الخفيف قد يكون  
هو الصحيح الرابع في مذمبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حال ذلك  
يا اخي عند العلل ان تكون من اهل مرتبة من مرتبة الميراث دون المرتبة الاخر  
بالشروط التي تقدمت في فصل الرخصة اى التحفيف فتفتي كل احد بما يناسب  
حاله ولوم تفعل انت به كذلك لانه هو الذي خطبته فاعلم ذلك واعمل عليه  
واقف غرك بما هو من اهله فليس لمن قدر على سهولة الطهارة ان يمر في حبه  
اذا كان شافيا ويصلي بالاجد يد طهارة تعليده لابي حنيفة كما انه ليس له  
ان يصلي فريضا او نفلا بغير الفاححة مع قدرته عليها او ان يصلي بالذكر مع قدرته  
على القرآن كما سياتي ايضا في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان لا يفتي  
ان يصعد الى فعل العزيمة مع المشقة ان احقر ذلك على وجه المجاملة لنفسك كما  
ان لك ايضا ان تنزل الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو العجز عن غيرها  
حسا او شرعا فقط وتكون على مذمب من ركب في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون  
في الحكم الواحد اكثر من قولين فالحاذق يرد ما قادرا للتشديد الى التشديد  
وما قادرا للتحفيف الى التحفيف كالقول المفصل على حد سواء كما قد مناه في خطبة  
الميراث ومحال ان يوجد دليلان او قولان مشدودان ومخففان لا يلحق احدهما  
بالاخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتحن ذلك في اقوال المذمبات مع بعضها بعضا  
وان شئت فامتحن ذلك في مذمباتك ومقابله من جميع المذاهب الخالفين لاجد



لا يخرج عن تخفيف وتشد يد وكل منهما رجال في حال المناصرة التكاليف  
كما في الميزان وكذلك ما اوجبه المجتهد او حرمة باجتهاده فكله يرجع الى المرتبة  
فان مقابل التحريم عدم التحريم الشامل المذكور ومقابل الوجوب عدم الوجوب الشامل  
للمندوب وقال بعضهم ما اوجبه المجتهد او حرمة يكون في مرتبة الاولى ومقابلها  
في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يحرم او يوجب شيئا انتهى الحق  
ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب والعقد اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول  
هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين ايضا اذ الاولى في مرتبة التشديد غالبا  
لتجوير المطلوبة في المطلوبة الجاهلة سواء كان ذلك الاولى فعلا او تركا وخلاف  
الاولى في مرتبة التخفيف غالبا فان قال قائل من ان حمله كلام المجتهد من  
من حمله الشرعية مع ان الشارع لم يصرح بما استدبطه فاجواب انه يجب  
حمله على انهم علموا ذلك الوجوب والتحريم من قران الادلة او علموا انه مراد  
الشارع من طريق كسبهم لا بد لهم من احد من الطريقين وقد بحثنا عن بعض  
المجتهدين فان قال قائل فالتقولون فيما ورد في الاحاديث والاقوال  
**فاجواب** مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع محم عليه فلا ياتي فيه مرتبة  
الميزان وذلك كالحديث الذي نسخ مقابله او كالقول الذي رجع عنه المجتهد  
او اجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر الامتية واحدة لجميع المكلفين لعدم  
وجود مشقة على احد في فعله ترجيح على مشقة تركه بخلاف ما فيه المشقة المذكورة  
فانه يحكي فيه التخفيف والتشديد كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلا  
فانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد يكونه عند بعضهم  
لا يستطعن المكلف بخوفه على نفسه او ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه المذكور  
عند آخرين فالاول في حق الاقوياء في الدنيا والعلماء والصالحين والثاني في حق  
الضعفاء من العوام في الاميان واليقين **فان قال قائل** فهل ياتي المرتبتان  
في حق من غير المنكر بتوجهه بقلبه الى الله تعالى من الاوليا فيكسر انا الخمر  
ويبيع الزاني من الزنا بحولته بما يل بينه وبين فوج الزانية مثلا **فاجواب**  
نعم ياتي فيه المرتبتان فمن الاوليا من يرى وجوب توجهه الى الله تعالى في ذلك  
ويكون بذلك كالقادر على ازالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره  
الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بها

لما فيه من الاطلاع على عوارض الناس ويستفي ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض العوام  
وانه يجب على صاحبه سوا الله تعالى ان يحول بينه وبينه فان قال قائل فانه  
فمن له حال يحبه من اهل المنكر اذا انكر عليهم او كسرنا حرمهم بل يجب عليه تغيير  
باليد واللسان اعتمادا على ان الله تعالى لا يخذله ولا يخذل من حيث الحق تعالى  
لا تقيد عليه فاجواب مثل هذا ان ياتي في المرتبتان فمن الاوليا من الزم بذلك  
اذا علم ان له حال لا يحبه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا فيمن قد روى ان  
يصل الى مكة في خطرة والحمد لله رب العالمين **فان** قال قائل فمن يقول  
ان القياس من حمله الادلة الشرعية فهل ياتي فيه كذلك مرتبة الميزان فاجواب  
نعم تاتيان فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجاز من غير  
كراهة ومنهم من منعه فانه طرد علة وما يدري العبد بان الشارع قد لا يكون  
اراد طرد تلك العلة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة على  
امته وذلك كقياس الارز على البر في قابل لربا عجم الاقنيات فان الشارع  
لم يبين لنا حكم الارز فكان الاول بالادب عند بعض اهل الله تعالى ابقاوه على  
عدم دخول الربا فيه كما اشار اليه حديث وسكن عن اشيا رجمتمكم من يقول  
قياس الارز على البر مشدود ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف  
الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك ادبا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن منا قال سعيان الثوري من الادب جراه  
الاحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتفكير على طائفة من غيرنا بل فانها اذا  
اولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث ليس منا من  
او نظيره وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهل  
فان العالم اذا اولها بان المراد ليس منا في تلك الحصلة فقط اي وطوئنا في  
غيرها مانا على القاسم الوقوع فيها وقال مثل الخالعة في حصة واحدة امر  
سهل فكان ادب السلف لعدم التأويل اولى بالاتباع للشارع وان كانت قواعد  
الشرعية قد تشهد ايضا لذلك التأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقام مثل  
ابن حبان وغيرهما على الامام ابي حنيفة وقال له قد بلغنا انك تكفر من القياس  
في دين الله تعالى واول من قاس بليس فلا تقص فقال الامام ما اقول له ليس هو  
قياس وانما ذلك من العراق قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلنا



بقياس في نفس الامر وانما بقياس عند من لم يعطه الله تعالى فهو في القرآن انتهى  
ومن هنا تعلم ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان ورد  
عليهم محض خبر صحيح ضربوا بالدين فانه ليس في القرآن البصر بغير ما واما اخذ  
العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تقل لها اني فكان النبي عن ضربها من باب أولى فالجواب  
ان الله لا يرد على اهل الكشف لان الله تعالى قال وبالله الذي احصا نوا ومعلوم ان ضربها  
ليس باحسان فلا حاجة الى القياس **ومعنى** سیدی علیا الخواصر رحمه الله تعالى يقول  
يصح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان من كل  
الانسان بالخص على الادلة واستخراج النظائر من القرآن مشدد من كل كلفة ذلك  
فقد خفف ولهم بول في الناس من بعد على الاستنباط ومن يخرج عن ذلك في كل عصر  
وكان ابن خزيمة يقول جميع ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة وان خشي عليه  
على العوام ومن انكر ذلك فقد انسب الامة الى الخطا وانهم يشعرون بالما ياذن به  
الله وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد انهم لو اوافوا في ذلك  
دليلا ما شرعوه فرج الامر في ذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة  
كالقياس من امر الناس بالتابع كل ما شرعه المجتهدون فقد شدد ومن لم يامرهم  
الا بما صرح به الشريعة او اجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب  
من تطوع غير افوضه له والحمد لله رب العالمين **فصل** من لا يترك كل من يعمل  
بهدى الميزان التي ذكرنا ما وترك العمل بجميع الاقوال المرجحة نقصان الثواب  
فانما وسوا الادب مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجه من العلماء على ما حصل  
من عمل بالميزان فان ذلك المرجح الذي تركه القيد العنانه لا يخلو اما ان يكون  
احوط في الدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون خصة  
والله يجب ان نؤتي رخصة كما صرح به الحديث اي بشرطه ويكون على علم الاخوان  
ان كل سنة سننها المجتهدون او بدعتهم حرمها المجتهدون ودرجة في الجنة او دركا  
في النار وان تفاوتت مقامهم ونزل عما سنه الشارع او حرمه كما صرح به اهل الكشف  
فاعلم ذلك والعمل بكلامه سنه المجتهدون واترك كلامه موته ولا نظا له بدليل  
في ذلك فانه محبوب في ديارهم ما دمت تصل الى مقامهم لا يمكنك ان تعد لهم  
الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث اخذوا ابدا **ومعنى** سیدی  
علی الخواصر رحمه الله تعالى يقول اعلموا باقوال الامة التي ظاهرها المخالفة

لبعضهم

لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط العمل بها فيك لتجوزوا الثواب الكامل فان مقام  
من يعمل بالشريعة كلها من يرد عالمها ولا يعمل به اذ المذهب الواحد لا يجوز ابدا  
على جميع الادل ولوقال صاحبنا في الجملة اذ اجمع الحديث فهو مذموم بل ربما ترك  
التباعد العمل باحاديت كثيرة صحت بعد امامهم وذلك خلاف ما زاد امامهم فانهم انتهى  
فان توقف انسان في حصول الثواب بما سنه المجتهدون وطالبنا له دليل على ذلك  
قلنا له اما تو من بان ما رايه المسلمين على يد من رايهم فلا يسعه ان كان صحيح  
الاعتقاد الا ان يقول نعم فنقول له فثبت ما امنتم على يد من الله تعالى  
وانما ائمتهم صحبة لكم الالمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص وحصول  
وحصول المراتب من عمل بها في الجنة وان تفاوتت المقام فان ما سنه الشارع اعمى ما سنه  
المجتهد لاسيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها  
الى اخر ما قال عليه الصلاة والسلام فانهم والله اعلم **فصل** ينبغي لكل مؤمن  
الا يقال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط اي بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة  
الميزان ابدا **ومعنى** سیدی علیا الخواصر رحمه الله تعالى يقول كلما تروى في كلام  
الشارع او كلام احدهم الامة مخالفا للآخر في الظاهر فهو محمول على حاله لان كلام  
الشارع يحمل عن المتأقن وكذا لك كلام الامة لمن نظره بعين العلم والانتصاف  
لا يحمل الحمل والتعصب كما مر قال وتاملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن ساله من  
احاد الصحابة كيف رايك فقال تروى اى رايه وقال لا كابر الصحابة راي  
رجه قولا واحدا اما قال لغير الاكابر ما قال لاحوفاء عليهم ان يتخلوا في خباب  
الحق تعالى ما لا يليق به ونظير ذلك تقريره صلى الله عليه وسلم ابا بكر على خروجه  
عن ماله كله وقوله لك من ماله من رايه ان يتخلع من ماله لما تاب الله عليه  
امساك عليه بعض ما لك فهو خير لك ونظير ذلك ايضا حديث ابدا بنفسك نشر  
بمن يقول مع مدح الله تعالى المؤمنين على انفسهم فقوله ابدا بنفسك خطاب لكل  
علا حديث الا فترى اولي بالمعروف ولا اقرب اليك من نفسك واما قوله  
تعالى تروى على انفسهم فهو خطاب لغير الاكابر وانما مدحهم على ذلك ليخرجوا عن  
ورطة الشك الذي فتحوا عيونهم عليه في الدنيا فاذا اخرجوا عن ذلك امر وبالهداية  
بانفسهم لا بها ودعية الله تعالى عندهم خلاف ليس هو ودعية عندهم وانما هو  
جار لهم **ومعنى** سیدی علیا الخواصر رحمه الله تعالى يقول لا اظلم الكامل ذاته



بتقديم غيره عليها لخر وجعل العبد المأمور به الحق لله بذلك بخلاف المريد فانه  
مستأجر يظلم نفسه في مولاته تعالى وتجاهلها وقطاعها من العبادات بل يباين على ذلك  
فاذا اوصل الى غاية السلوك التبتية التي بمثابة بلوغ مرام من صلاة او الملائك  
وعرفه من له عند حاجه امر حديد بالاحسان الى نفسه لانه كانت مطبقة في الوصل  
الى حضرة ربه وامامه وروى عن سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الحجج وعمر  
من المجامع ان فاما ذلك نزل وتشرعا لاجاد الامه فلو انه صلى الله عليه وسلم  
وقف مع معامه الشريف الذي هو عليه ربه ولم يتزل الحضر على حاله لانه الصديق  
والاخلاص في اتباعه انتهى **فصل** ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع  
على عني الشريعة المطهر التي تشهد الانسان اعتراف جميع المجتهدين من مذاهبهم فيها  
ويشهد تساويها كلها في الصفة كشفاً وبقينا لا ايماناً وتسلماً فقط ولا طواً وخبثاً  
فاجوب ب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون  
بشرط ان يسلكه نفسه يصير فيها وفي امورها وعيها كيف شامع الشرائع قلب  
المريد لذلك كل الانشراح واما من يقول له شيخه طوبى امر اتك او اسقط حقل  
من مالك او وظيفتك مثلاً فيتوقف فلا يسلم من طريق الوصول الى عين الشريعة  
المذكورة راجحة ولو عهد الله تعالى العام بحسب الحاجة غالباً **فان قلت**  
فهل شرط اخر في حال السلوك فاجوب نعم من الشروط ان لا يكتسب خطية على  
حدث في ليل او نهار ولا يقترن بسلوكه الاضرون ولا ياكل شيئاً فيه روح  
من اصله ولا ياكل الا عند حصول مقدمات الاضطرار ولا ياكل من طعام احد ولا  
لا يتورع في مكسبه من يطعم الناس لاجل صلاحه وزمته وكسبهم على من لا يتورع  
من الغلاخ والافوان والولة وان لا يسامح نفسه بالفتنة عن الله تعالى الخطية  
بل يديم مراقبته ليلاً ونهاراً فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى  
ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الاتقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على  
الدوام ايماناً به لك لا شهوة او ذلك لان عند الاجل في مقام التزني لله عز وجل  
من شهوة العبد كأنه يرى ربه لانه لا يشهد الامام في محبته وتعالى الله تعالى عن  
كل شيء خطيائنا فانه **فان قال قائل** فما كان كيفية سلوك صاحب هذه الميزان فاجوب  
اني اخذتها اولاً على الخضوع عليه الصلاة والسلام علماً وائماً فاقول تسليماً ثم اني اخذت  
في السلوك على يد سيدي على الخواصر حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقاً وكشفاً وبقينا

لا اسلك

لا اسلك فيه فاجمعت في نفسي كذا سنة وجلت لي حلال في سقفها في اضعه في  
عني حتى لا اصنع حتى في الارض في العت في السور حتى كنت اسفل التراب الى الم  
اجد طعاماً يلقى بمقامي الذي فاعليه في التورع وكنت اجد للتراب دسماً كدس السم السم  
او السم واللبن وسبقني الى عبادة لك ابراهيم بن ادم رضى الله عنه فمكث عشرين يوماً في  
التراب حتى فقد الحلال المساكل لمقامه انتهى وكذا كنت لا افرق في ظل عاتق احد من المولى  
ولما عمل السلطان القوي السابط الذي بين مدرسته وقبته الرزاقا كنت ادخل من  
سوق الوراقين واخرج من سوق لشرب ولا امر تحت ظله وكذا كنت احكم في جميع عمارات  
الظلمة والمباشرة والامراء اعوانهم وكنت لا اكل من شيء الا بعد تفقسي فيه غاية  
التفتيش ولا اكنى فيه برخصة الشرع وانا على ذلك بحمد الله تعالى الى الان ولكن مع اخلاق  
المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المالكه له والاذن انظر الى لونه ورايته واطعمه  
فادرك للحلال راجحة طيبة والمحرّم راجحة خبيثة وللشبهات راجحة دون الحرام في الخبث  
فأترك ذلك عند هذه العلامات فاعني في ذلك عن النظر الى صاحب اليد ولم اعول عليه  
فله الحمد على ذلك فلما انتهى سري الى هذا الحد وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهر  
التي يتبع منها قول كل عالم ورايت لكل عالم وجد ولا منها ورايتها كلها شرعاً محضاً  
وعلمت وتحققت ان كل مجتهد مصيب كشفاً وبقينا لا طناً وخبثاً وان لم يسم ب  
اولي الشريعة من مذموب ولو قام لي المجادل ليجادلني على ترجيح مذموب على مذموب  
بغير دليل واضح لا رجح اليه في قلبي وانما ارجح اليه اذ رجحت مداواة الحجة  
واقول له نعم مذموبك ارجح اعني عند مولاي عندى انا ومن جملة ما رايت في العين  
جد اول جميع المجتهدين الذين اندرست مذاهبهم لكنها ليست وصارت حجارة  
ولم اومنها جد ولا يحوى سوى جد اول الائمة الاربعة فاولت ذلك ببقاها مذموبهم  
الى مقدمات الساعة ورايت قول الائمة الاربعة خارجة من داخل الجد اول كما  
سابق صورته في فصل الاشئلة لا تصال مذموب العلماء بالشريعة وايضا لها العالم  
لها الى باب ختم ان شاء الله تعالى لجميع المذاهب لان عندى مقبلة ببحر الشريعة انصال  
الاصابع بالكف والطلب بالخاص ورجحت عن اعتقادي الذي كنت اعتقد قبل  
ذلك من ترجيح مذموب على غيره وان المصيب من الائمة واحد لا يعينه وسورق  
بذلك غاية السورق فلما حججت سنة سبع واربعم صليت الله تعالى في المحرم  
من ايام الكعبة الزيادة من العلم فصحقت قائلاً يقول لي من الجواهر انما يكفيناك



اننا اعطينا كسيرا فانا نقرر بها سائر اقوال المجتهدين واتباعهم الى يوم القيامة لا نرى  
 لها واتباعهم اهل عصرهم فقلت حسبي واسترديد في انتهى **فان قلت** فاذن سبب حجاب  
 بعض ضعفا المقلدين عن شهود عن الشريعة الاولى انما هو غلط حجابهم باكل الحرام والشبهة  
 وارتكاب المخالفات **فاجواب** نعم ومؤكد لك فان قلت فما حكم من اكل الحرام  
 وزك المعاصي في سلك نفسه من غير شئ فهل يصل الى هذا المقام من الوقوف الى الضيق  
 الاولى للشريعة فاجواب لا يصح لعبد الوصول الى المقامات العالية الا باحدا  
 امرين اما الجذب الالهوي واما بالسلوك على يد الاشياخ الصادقين لما في اعمال العباد  
 من العمل بل لو قدر زوال العمل من عبادة الله فلا يصح له الوصول الى الوقوف  
 على عن الشريعة بحسبه في ائمة التقليد لانهما فلا يزال امامه حاجبا له عن شهود  
 عن الشريعة الاولى التي يشهد بها امامه لا يمكن ان يتبعه ولا يشهد بها الا بالسلوك  
 على يد شخص اخر فوقع في المقام من كابر ائمة الفاروق كما هو محال عليه ان يقتدر ان  
 كل مجتهد مصيب لا بالسلوك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود **فان قلت**  
 فاذن من اشرف على عن الشريعة الاولى بشارك المجتهدين في الاقرار عن الشريعة  
 ويتكلم عن التقليد **فاجواب** نعم ومؤكد لك فانه ما نراه احد حق له قدم الوثائق  
 المحمدية الا ويصير باخذ احكام شرعية من حيث اخذ ما المجتهدون ويتكلم عنه  
 التقليد بجميع العلماء الا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن احد المرسلين  
 انه كان شافعا او حنفي مثلا فذلك قبل ان يصل الى مقام الكمال **وسمعت**  
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الوالي مقام الكمال الا ان  
 صا ويعرف منازع جميع الاحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ويعرف من ان اخذ ما الشارع من القرآن العظيم فان الله تعالى قال ما فرطنا  
 في الكتاب من شئ فجميع ما بينته الشريعة من الاحكام موطاها لما اخذ للوالي الكمال  
 من القرآن كما كان عليه الائمة المجتهدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدروا على  
 استنباط الاحكام التي لم تصرح بها الشريعة قال ومنى منقبة عظيمة للكمال  
 حيث صار بشارك الشارع في معرفة منازع اقواله صون من القرآن العظيم  
 بحكم الادب له صلى الله عليه وسلم انتهى **فان قلت** فهل يجب على المحجوب  
 عن الاطلاع على العن الاولى للشريعة التعمد بمذهب معين **فاجواب**  
 نعم يجب عليه ذلك لئلا يصل الى نفسه ويضل غيره فاعذرنا اخي المقلدين

المجتهدين اذا انكشف حجابك في قولهم المصيب واحد لعلمه امامي والباقي  
 محطى بحمل الصواب في نفس الامر في كل مسألة فيه اختلاف ونزل قول من قال  
 كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره وخرج من التقليد وشهد اقرارا لعلمه كالمسلم  
 من عن الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب واحد لا يقينه والباقي محطى بحمل  
 الصواب على من لم ينته سيره ولا يرجح قوله لانهما على الاخر واشكر ربك على ذلك  
 والحمد لله رب العالمين **فصل** من جميع ما قررناه وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم  
 طلب الوصول الى شهود عن الشريعة الكبرى ولو اجمع جميع اقرانه على علمه وعمله  
 وزمته وورعه ولقبه بالقطبية الكبرى فان لطريق القوم سريحا لا يعرفها  
 الا المحققون منهم دون الدخيل فهم بالغاوى والاهام وربما كان من لقبه بالقطبية  
 لا يصلح ان يكون مريدا للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات  
 نفسه فضلا عن غيره وذلك لان صفات القطبية في العبودية تعاقب صفات  
 الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك لا تنحصر صفات العبودية انتهى  
**فصل** فان قلت فاذا اتفقت على قول من التقليد ورأى المذاهب كلها  
 متساوية في الصحة لا تفرقها كلها من بحر الشريعة كشافا ويقينه فكيف يامر  
 المريد بالترام مذهب معين لا يرى خلافة **فاجواب** انه يفعل مع الطالب  
 ذلك رحمة به وتقربا للطريق عليه ليجمع صفات قلبه ويدوم عليه السير في  
 مذهب واحد ففصل الى عن الشريعة التي وقف عليها امامه واخذ منها مذهب  
 في اقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يفتي على قول مجتهد اخر ولم سلم له  
 صحة مذهبه خطأ القلوب باتباعه عن التسنت وقد قالوا حكم من يقتد بمذهب  
 مذهب ثم يذهب اخر مذهب ومؤكد احكم من سافر بقصد موضع معين بقصد مذهب  
 بلغ تلك الطريق اذ اه اجتهاده انه لو سلك الى مقصد من طريق كذا كان  
 اقرب من هذا الطريق فخرج عن سيره ويعود فاصلا ابتداء السير من اول  
 تلك الاخرى فاذا بلغ تلك المثل الا انه اجتهاده الى سلوك غيرها ايضا اقرب  
 لمقصده ففصل كما تقدم قوله ومؤكد المثل هذا او بما افنى عن في السير ولم يصل  
 الى مقصد المعين الذي هو مثالي عن الشريعة التي وصل اليها امامه او غيره  
 من اصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب فيه  
 قدح في حوزة الامام الذي تنقل عن مذهبه على تفصيل سياتي ان شاء الله تعالى

كل



في فضل حكم المشتغل من عند ربك في هذه هبة ولو صدق هذا الطالب في صحة الاعتقاد  
في ان سائر ائمة المسلمين على مدي من زعم لما طلب الامتثال من عند ربك غيره بل كان يشهد  
ان كل من يجب عليه وتقيده عليه او صلة الى باب الحجة كما سياتي في بيانه اخر هذا الباب  
في فضل الامثلة المحسوسة لليزان ان شاء الله تعالى **ومحمد** سيدي عليا الخواص  
رحمة الله تعالى يقول انما امر عليا الشريعة الطالب بالترام من عند ربك معي وعلما الحقيقة  
المريد بالترام شيخ واحد تقريرا للطريق فان مثال عن الشريعة او حصة معرفة الله  
عز وجل مثال الكف ومثال المذهب المجتهد في طرق الاشياخ مثال الاصابع ومثال  
ازمنة الاستقبال المذهب ما او طريق شيخ ما مثال عقدة الاصابع لمن اراد الوصول  
الى المسالك الكف لكن من طريق الائمة اعم عقدة الاصابع فكل عقدة من عقدة الاصابع الثلاثة  
مثابة وصول الطالب الى تلك الطريق الى سلوك عن الشريعة او عن المعرفة التي  
مثبتا ما بالكف فاذا كان مذهب سلوك المريد او الطالب في العادة ثلاث سنين  
ويصل الى عين الشريعة او حصة المعرفة فتقيد بمذهب وشيخ سنة ثم مذهب لاخر  
سنة ثم لاخر سنة فقد نزل على نفسه الوصول ولو انه حمل الثلاث سنين على  
شيخ واحد لا وصلة الى عين الشريعة او حصة المعرفة بالله فساوي صاحب مذهبه  
في العلم او شيخه في المعرفة لكنه نزل على نفسه بذهابه من مذهب وشيخ الى اخر  
لما تقدم من انه لا يصح ان يبنى مجتهدا وشيخ له على مذهب غيره او طريق غيره فكانه  
مقيم مذهب غيره الثلاث سنين في اول عقدة من عقدة الاصابع التي هي كتابته عن  
تلك الطريق ولو انه اراد ان يبنى على شيخ واحد وصل الى مقصوده ووقف على عين الكبر  
للشريعة واقرها برالمذهب المتصلة بها بحقوقهم **فصل** فان قلت  
هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في اقوال الائمة الاصول  
والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة مل على ذلك على مرتبة  
الميزان من تخفيف وتشد يد كاحكام الشريعة ام لا **فاجواب** نعم هي  
كذلك لان الات الشريعة كلها من لغة ونحو واصول وغرد ذلك يرجع الى تخفيف  
وتشد يد فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح واضمح ومنها ما هو ضعيف  
واضعف من كل لغو ام مثلا اللغة الفصحى في غير القرآن والحديث فقد  
شد عليهم ومن ساجهم فقد خفف واما القرآن والحديث فلا يجوز قرأته  
باللحن اجماعا الا اذا لم يمكن اللحن في لغة لسانه كما هو مقرر في كتب اللغة

ومن امر الطالب ان يبايئ في نحو علم النحو فقد شدد ومن اكتب منه مقررته  
الاخر الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم  
الى فرض كفاية والى فرض عين مثال فرض الكفاية ظاهر ومثال فرض العين في ذلك  
ان يخرج للشريعة مبتدع بمجاد لعلها في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه  
العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاصباح اليهم في مجلس المناظرين  
فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع او خرج ولم يبين على جماعة كان تعلم هذه  
العلوم في حق غيره من تعيين عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالملة بينة العظم  
وهذه العلوم كالمجنيقات التي على سور ما منع العقد ومن ادخل اليها نفسه  
فيها فافهم **فان قلت** لما الحكم فيها اذا وجد الطالب حديثين او قولين او اقوالا  
لا يعرف لنا نسخ من الحديثين ولا المناظر من القولين والاقوال فماذا يفعل  
**فاجواب** سبيله ان يعمل بهذا الحديث والقول تارة وبالقول الاخر تارة  
وتقدم الاحوط منهما على غيره في الامر والنهي بشرطه يعني انه يترك العمل بغيره  
جملة وان كان احدهما منسوخا او رجع عنه المجتهد في نفس الامر فذلك لا يقدح  
في العمل به **فان قلت** قد تقدم ان الولي الكامل لا يكون مقفلا او انما ياخذ  
علمه من العين التي اخذ منها المجتهدون مدامهم ويزي بعض الاولاد مقفلا  
لنقص الائمة **فاجواب** قد يكون ذلك الولي لو يبلغ مقام الكمال او بلغه  
ولكن اظهر تقديرا في تلك المسئلة بمذهب بعض الائمة او بما هو حيث سبقه  
الى القول بها وحيلة الله تعالى لعلها ما يقتدي به وانه في الارض ووفد  
وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد لاطلاعه على دليله لا عملا  
بقوله ذلك المجتهد على وجه التقليد بل لموافقة لما ادى اليه كشفه فخرج  
تقليد مذهب الولي للشارع لا لغيره وما اثر ولي ياخذ علما الا عن الشارع ويحرم  
عليه ان يخطو خطوه في شيء لا يرى قد رتبته امامه فيه **وقد قلت** من  
لسيدي على الخواص كيف صح تقليد سيدي الشيخ عبد القادر الجيلي للامام احمد  
ابن حنبل وسيدي محمد الحنفى الساذي للامام ابي حنيفة مع اشتباههما بالقضية  
الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقفلا الا للشارع وحده فقال  
رضي الله عنه قد يكون ذلك منها قبل بلوغها الى مقام الكمال ثم لما بلغ اليه  
استنصح الناس في ذلك اللعب في حقها مع خروجها عن التقليد انتهى فاعلم ذلك



**فصل** فان قلنا ان الامة المجتهدين قد كانوا من الكل يفتي في اطلاقهم على  
الشرعية كما تقدم فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضا مع ان  
ذلك يتنافى مع مقام من اشرف على عن الشرعية الاولى وذات الصلابة الملب  
المجتهدين من كل ما يعين الشرعية **فالجواب** قد يكون مجلس المناظرة بين الامة  
انما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكسفي والاطلاع على انصاف جميع هذا المجتهدين  
بعض الشرعية اكثرى فان من لازم المناظرة او خاص حجة الخصم والا كانت المناظرة  
عينا ويحتمل ان مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب المجتهد بالمناظرة  
تزكية ذلك الناقص الى مقام الكمال لا خاص حجة من كل وجه ويحتمل ايضا ان يكون  
مجلس المناظرة انما كان ليبيان الاكل والافضل ليعمل احدهم به ويرشد اصحابه  
الى العمل به من حيث انه ارقى في مقام الاسلام والامان والاحسان والالتقان  
وبالحكمة فلا تقع المناظرة بين كاملين على الحد المتبادر الى الازدهار ابدان بل  
لا بد لها من موجب واقرب ما يكون قصد ما تسحين من اتباعها وافادتهم كما كان  
صلى الله عليه وسلم يفعل بعض اشياء لبيان الجواز وافادة الامة نحو حديث  
ما الاسلام وما الامان وما الاحسان وايضا ذلك ان كل مجتهد يشهد  
صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول صاحبه  
لا يخرج عن احدي مرتبتي الشرعية وان خصه على مدي من ربه في قوله وثمر مقام  
رفيع ومقام ارفع **فان قلت** قل يصح من اطلع على عن الشرعية الاولى الجمل  
بشي من اصول احكام الشرعية المطهرة **فالجواب** انه لا يصح في حقه الجمل بمتز  
قوله من قول العلماء بل يصير يقول جميع هذا المجتهد من اتباعهم من قلبه  
ولا يحتاج الى النظر في كتاب لان صاحبه هذا المقام يعرف كسفا وقيينا  
وحي استناد كل قول في العالم الى الشرعية ويعرف من ابن اخن صاحبه من  
الكتاب والسنة بل يعرف استناد كل قول الى حصص الاسماء الذي يبرز من حصر  
من سائر الامم الالهية وهذه امور مقام العلماء بالله تعالى وباحكامهم على التحقيق  
**فان قلت** فعلى ما قررتم من ان سائر الامة على مدي من ظهور فكل شخص  
يزعم انه يعتقد ان سائر ائمة المسلمين على مدي من ظهور ففوت نفسه من العمل  
بقول غير امامه وحصل له به الخرج والضيغ فهو غير صادق في اعتقاده  
المذكور **فالجواب** نعم والامر كذلك ولا يحل اعتقاده الا ان تساوى عند

العمل

العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرط الساقية الميزان **فان قلت** بل  
يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى منهج عن الشرعية الاولى في  
مقام الامان والاحسان والالتقان من حيث ان لكل مقام من تلك المقامات  
عينا تحضه كما ان لكل عبادة شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك اهل الكسف  
وبه يصير احدهم يعتقد ان كل مجتهد مصيب **فالجواب** كما تقدم من الاشياء التي يجب  
السلوك حتى يصل الى ذلك لان كلما لا يصل الى الواجب لانه فهو واجب ومعا  
انه يجب على كل مسلم اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على مدي من ربه ولا يصح الاعتقاد  
الا ان يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي الاشهاد التي يقع منها كل قول  
والله تعالى اعلم **فان قلت** فيما اذا احيى من ربه في حجة هذا الميزان من  
المجادلين وقال هذا الامر ما سمعنا به من احد من علمائنا وقد كانوا باجل الاجتهاد  
من العلم بما الدليل عليهم من الكتاب والسنة وقواعد الامة **فالجواب** من اوله  
من الميزان طلب الشارح من الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى شيعكم لكم من  
الدين ما وصى به نوحا والذين احصيا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى  
ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه اعدا بالار التي لا يشهدوا انها كتاب ولا سنة  
فاما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جميع الدين لا من فقرته ومن الدليل على ذلك ايضا  
قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين  
من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا حوزها  
وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم ولما الاحاديث في ذلك فكثير منها قوله  
صلى الله عليه وسلم الدين يسر ولن يشاد الله الا باليسر والاعلانية ومنها قوله صلى  
الله عليه وسلم من تابعني على السمع والطاعة في المشقة والمكره فيما استطعتم ومنها  
قوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاقبلوه ما استطعتم ومنها قوله صلى  
الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم  
اخلاف امي حجة اي توسعة عليهم وعلى اتباعهم في وقائع الاحوال المتعلقة بفروع  
الشرعية وليس المراد اخلافهم في الاصول كالوحدانية ونواحيه وقال بعضهم المراد  
به اخلافهم في امر معاشهم وسائر ان السلف كانوا يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون  
انما ذلك توسعة خوفا ان يهمل احد من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان  
الثوري حجة الله تعالى لا تقولوا اخلاف العلماء في كذا او قولوا قد وقع العلماء على الامة



بكذا أو من الدليل على صحة مرتبة الميراث أيضا من قول الأئمة قولنا ما لنا الشافعي  
رضي الله عنه إنما لا يجد بيننا وبينهم وبين علي بن أبي طالب من العاقل ما نعلم أن من  
طعن في صحة الميراث لا يخلو إما أن يظن فينا شدة فيه أو خفت فيه لكون إمامه  
قال بضد نقله أن كلامه من هذا الأمر من جاء به الشريعة وإمامه لا يجمل مثل  
ذلك فاد الأخذ إماما من تخفيف والتشديد فهو مسلم لمن أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة  
فيجب على كل مقلد اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه فعل من غير فعل الغزاة التي قال  
مؤلفها لا فناء بالرخصة التي قال بها غيره اجتهدوا منه لهذا الخارج لا تعبدوا  
لذلك الإمام الذي قال بها أو كان يقره ذلك المجتهد على التقوى لهما وكل من آمن في  
النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وجد كل مجتهد يخفف بآية وتشديد  
أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة الشريعة فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع  
لا يخرج في استنباطه عنه أبدا أو غاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة  
بليسان يفهمونه لما عندهم من الحجاب الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق لما يحتاج  
إليه من طرق العلم الذي يقتضيه إلى توقيف كلام أحد من الخلق سوى كلام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو أن حجابهم رفع لفهم الكلام الشارع كما  
فهمه المجتهدون ولم يحاجوا إلى من يشرح لهم وقد قدمنا أنما أن أحد المجتهدين  
لم يشدد في أمر أو يخفف فيه إلا تنقلا للشارع فما رأى الشارع شدة فيه شدد  
وما رآه خف في خفف فيما فوجئ به من سواد الدين سواء وقع التشديد في فعل  
الأمر أو اجتناب النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سيرهم عليهم والصحاح  
ذلك أن كل ما رآه الأئمة على شعار الدين فعلا أو تركا بقوه على التشديد وكما  
ما رواه أن به كمال شعار الدين لا غنى ولا يظفر به نقص فيه بقوه على التخفيف إذ هم  
أما الشارع على شريعة من قبلهم وهم الحكماء العظام فانهم قالوا قلنا بعض المقلدين  
يرغم أن إمامه إذا قال بفوعة لا يقول بالرخصة أبدا وإذا قال برخصة لا يقول  
بمقابلها من الرخصة أبدا بل كان إمامه ملاذما قول واحد لا يطرد في حق كل قوي وضعيف  
حتى مات وأنه لو عرض عليه حال من غير فعل الغزاة لم يفتية بالرخصة أبدا كالحجاب  
أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثله في إمامه فكانه يشهد على إمامه  
بأنه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المطهرة من إيات وأخبار وأقاويل وأحكامه  
أنفا وكفى بذلك قدحا وحرجا في إمامه لأنه قد شهد عليه بالجمل بجميع ما انطوت

عليه الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله  
عنهم أنهم إنما كانوا يفتون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب  
العبادة وأنواع المعاملات ومن ما راعوا في ذلك من المقتضى فليأتنا بتقيل صحيح السنة  
عنهم بأنهم كانوا يفتون في الحكم الذي كانوا يفتون به الناس في حق كل قوي وضعيف  
وغيره فاد الأخذ على ما راعوه ولعله لا يجد في ذلك نقلا عنهم مقبل السنة منهم البتة بل من  
جهة له أبدا على هذا الوجه أي لا بد لنا من القدر المبسطة الله تعالى على القدر في  
هم ذلك المقلد لعين إمامهم رضي الله تعالى عنه فانهم يعلمون أن إمامهم أجمع  
المجتهدين تابع لأدلة الشريعة من تخفيف وتشديد كما مر أنفا بحكم المطابقة لما  
صرحت الشريعة بحكمه لا يمكن لأحد منهم الخروج عنه أبدا أو ما أجملته أي ذكره  
ولم تبين بوضوح فان المجتهدين يترجحون فيه إلى ضمن قسم تخفيف وقسم تشديد بحسب  
ما يظهر له من المدارك أو لغة العرب كما يعرف ذلك من سيرهم أمثلا لئلا يزداد ذلك  
وذلك نحو حديثنا إنما الأعمال بالنيات وأحدث لا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه  
أو لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ولا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد فان من المجتهدين  
من قال لا صلاة أو لا وضو لمن ذكر بغير أصلا ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا  
وضو كاملا ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل واحد لا سبيل لاحتمال أن يهدم  
قول الآخر جملة من غير تطرق أحدهما إلى معنى يعارض في ذلك أبدا أو أقرب معنى في  
ذلك أن حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب  
بسوى ما يظهر له أبدا **وقلت** فاذن كان من كان شريعة محمد صلى الله عليه وسلم  
التي اختص بها إنما جاءت على ما ذكر من التخفيف والتشديد الذي لا يسبق على الأئمة  
كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه وسلم رخصة للعالمين في تكميل أدبائهم  
ورفع ما فيه مشقة عنهم **فالحج** نعم ومؤكد ذلك فرحم صلى الله عليه وسلم أقوا أئمة  
بأمرهم بالكتساب للفتايل والمراتب العلمية وذلك بفعل العزائم التي يترقون بها  
في درجات الجنة ورحم الضعفاء بقدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم كما ورد  
في حق من مرض وسافر من أن الحي تعالى يأمر الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحا  
مقبلا فاعلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميراث فقط لكان فيها حرج  
شديد على الأئمة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من  
قلد إماما في مسئلة قال فيها بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مسائل الأئمة



والصروا فكانت المشقة تعظم على الامة بذلك فالحمد لله الذي جاءه شريعة  
 نبينا صلى الله عليه وسلم على اكمل حال يحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء مشقة  
 على شخص الا يوجد فيها شيء اخر فيه التخصيف عليه اما حديثا واما قول الامام اخر  
 او قول في هذا مذهب ذلك المشد من مخرج يخفف عنه **فان قلت** فما الجواب اننا  
 احد فيها قلناه من المقلدين الذين يفتقدون ان الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي  
 ما عليه امامه فقط ويرى قول غير امامه خطأ يحتمل الصواب قلناه **الجواب**  
 اننا نقيم عليه الحق من فضل نفسه وذلك اننا نراه يقول غير امامه في بعض الوقايح  
**فنقول** له كل صار بعد ما علمنا فاسد احادك بغير غيره ومذهب الغير  
 صحيحا او مذهبك باق على صحة حال علمك بغير غيره ولعلنا لا نجد له جوابا  
 سيد ايحيى بن ابي ابي على وجه الحق **ومع** سيد علي الجواب رحمه الله  
 يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشريعة كلها وهو يتقيد بمذهب واحد او لوقا  
 صاحبه اذ اصح الحديث فهو مذهب من يكون ذلك المقلد الاخذ بما كاديت كثيرة  
 صحيح عنده غير امامه وهذا من ذلك المقلد عني في البصيرة عن طريقه من الميزان  
 وعدم فهمه كلام امامه رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله تعالى عنه  
 يقول عن نفسه الشريعة انه ادرى بشان لقصور رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من كل احد لما كان يقول رضي الله تعالى عنه اذ اصح الحديث اني عدي فهو مذهب الله  
 انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل الحكماء بغير جميع الاحاديث والمذاهب  
 بعضها الى بعض حتى يصير كانهما مذهب واحد ومثبتين وكل من اتسع نظره  
 وتبحر في الشريعة والاطلع على اقوال علماء بني سائر الادوار وجد الشريعة  
 منسوجة من الايات والاجار والافاسد اما وحجتها منها وكل من اخرج حديثا  
 او اثر او لا من اقوال علماء بني سائر الادوار وجد الشريعة منسوجة من الايات  
 كالنور الذي ينقص من قيامه او كحكمة سلك او اكثر بحسب ما يقتضيه الحال  
**فالشريعة الكاملة حقيقة** هي جميع المذاهب الصحيحة باقوا لها من نقل واستنبط  
 فمضمونها جميع احاديث الشريعة وادراكها واقوال علماء بني سائر الادوار بعضها بعضا  
 وحينئذ يظهر لك كمال عظيمة الشريعة وعظمة ميزانها وانظر اليها بعد  
 الضم بما كلفها لا يخرج عن مرتبتين خفيف وتشد يد ايد او قد تحققتا هذا  
 المذهب والله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعين **فان قلت** فما اصنع بالاحاد

التي صححت من بعد موت امامي لم يأخذ بها فاجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بها  
 فان امامك لو طهرها وصحت عندك لو كان امرنا فان الامة اسرى كل امر  
 في يد الشريعة كما سياتي بيانه في فضل تبرعهم من الراي من فضل ميثاقه لك فقد  
 حازوا الخير بكتباته به ومن قال لا عمل حديث الا ان اخذ به امامي فانه خير كثير  
 كما عليه كثير من مقلدي الامة المذاهب وكان الاولى بهم العمل بكل حديث صحيح بعد  
 امامهم تنفيذ الوصية الامة فان اعتقادنا فهم انهم لو عاشوا وطهرنا واثبتنا  
 الاحاديث التي صححت بعدهم لاخذ والها وعلما بها وتكونوا كل قياس كانوا فاسوه  
 وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامام الثاني ارسى بقول  
 للامام احمد بن حنبل اذ اصح عنده حديث فاعلموا به ان اخذ به وترك كل قول  
 قلناه قبل ذلك او قاله غيرنا فانكم احفظ للحديث ونحن اعلم به انتهى **فان قلت**  
 فاذ اقلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شي منها عن الشريعة فان الخطا الوارد  
 في حديث اذ اجتهد الحاكم وخطا فله اجر وان اصاب فله اجر ان استمداد  
 العلماء كلهم من غير الشريعة **فاجواب** ان المراد بالخطا هنا هو خطأ المجتهد في عدم  
 مصادقة الدليل في تلك المسألة لا الخطا الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج  
 عن الشريعة فلا اجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود انتهى  
 وقد اثبت السامع له الاجر فابقي الا ان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتهد وصادف  
 نفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجر وان اجتهد وصادف  
 وان لم يصادف عن الدليل او مصادف حكمه فله اجر واحد وهو اجر التبع فالمراد  
 بالخطا هنا الخطا الاضافي لا الخطا المطلق فان اعتقادنا ان سائر ائمة  
 المسلمين على مدى من فهم في جميع اقوالهم ومأثوراتهم عن الشريعة واقرب  
 وتبعد عنها والبعيد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بصحة جميع  
 شرايع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة اشيا منها لظاهر شريعة الله  
 يجب على المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهرا  
 كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة حتى يدركه ونور وطن  
 غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء الكلام  
 لبعضهم بعضا في سائر الادوار الى عصرنا هذا افتقد اهل كل دور وطن في صحة قول  
 بعض الادوار التي قلنا وان من خرق نصه في هذا الزمان جميع الادوار التي تضمنت



قبله حتى يصل الى شهودها بعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين لان وبين الدور الاول من الصحابة نحو خمسة عشر ورامن العلماء فاعلم ذلك **فان قلت** فهل لهذه الميزان ليل في جعلها على مرتبتين من حضرات الرضى الا على قبل ان ينزل بها جبريل **فالجواب** نعم اجمع اهل الكسب الصحيح على ان احكام الدين خمسة تزلزل ما كان مختلفا لان محل واحد كما فطنه بعضهم فنزل الوحي من العلم الاعلى المندوب من اللوح والحرمان من العرش والمكروه من الكسبي المباح من الصدقة قالوا اجب شهيد مرتبة الشهيد والتدبير والمندوب يشهد المرتبة الحقيقية وكذلك القول في الحرمان والمكروه واما المباح فهو امر بروجي جعله الله تعالى من جملة الرحمة على عباده ليس يحرموا بفعله من مشقة التكليف والتجديد ولا يكونوا فيه تحت امر ولا ينزلون تحت التدبير بان يكون تحت التدبير على الدوام بما لا يطاق له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح ايضا الى تخفيف وتشديد بالنظر للاولى وخلاف الاولى فيكون ذلك عندك على قسمين كالمرتبة والرحمة كما تقدم **فان قلت** فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من تلك الاماكن المتقدمة **فالجواب** الحكمة في ذلك ان يكون كل محامد صاحبها بما فيه فيكون من العلم الاعلى نظر الى التكاليف الواجبة فيه اصحابها بحسب ما يرى فيها ويكون من العرش نظر الى المحظورات فيه اصحابها بالرحمة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى الملهة حصرية المجهدين الرحمة كل احد بما يناسبه من مسلم وغيره ورحمة ايجاد او رحمة امداد او رحمة اتمال بالقوة ويكون من الكسبي نظر الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع الى اهلها بالنظر والتجاوز ولهذا كان يوجر قارون المكروه ولا يؤخذ فاعله واما الصدقة فهي المرتبة الخامسة واما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شي من اعمال بني آدم بمقتضى ان الكسبي ينزل من قلم الوحي الى عرش الكسبي الى صدقة ثم تتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس للاحكام محل بخارج الصدقة للاستعوار فيه بينهما وبين مظاهر المكلفين ابدان من منتهى مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليتامل **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المباح قسم النفس وموخاص بالصدقة والنهاية تنهي نفوس عالم السعادة والى اصولها وهو الذوق من تنهي نفوس عالم الشقا الاندي فاعلم ذلك فانه يغيب **فصل** فان ادعى احد من العلماء ووقوع الميزان والذين يعاملون صدقة او يتوقف في صدقة **فالجواب** اننا نسأل عن منازع اقوال ائمة اهل العلم

المستند

المستند والمندوبة فان قررنا كلها وادعانا الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والنسبة كاصحابنا صدقاه وان توقف في توجيه شيء من ذلك قيل ان لا دور له فيها وانما هو عالم بها مسلم لا مملوكا لا غير واعلم ان مرادنا بمتزعة كل قول منسوبة مثلا ذلك قول بعض العلماء بتجريد رتبة وجه الامر والعمل بهذا القول منسوبة الاضطرار وتلبيذ هذا الخطاب بحوقله صلى الله عليه وسلم مع ما يريدك الى ما لا يريدك قال بعضهم ومن قائل قوله تعالى ولا تقربوا اما لا يعين الاماكن من احسن واعلم ان المعنى عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير بما لعله يودي اليه من الاضطرار باليقين وما له لاحتماله اسرار منازع اقوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين فليتامل الله اعلم وقد تقدم ان الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رتب ائمة اهل البيت متصلة بها وراية ائمة اهل البيت من غير وجه والهاكلها ورايت جميع المذاهب التي اندرست قد استحال تحت حجاب ورايت طول الائمة جردولا الامام با حنيفه ويلييه الامام مالك ويلييه الامام الشافعي ويلييه الامام احمد واصغرهم جردولا لائمة الامام داود وقد انقضت في القرن الخامس فاولئك ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكل كان مذاهب الامام ابي حنيفة او لائمة اهل المدينة تدور بها فكل ذلك يكون اخرها الفراضا وبذلك قال اهل الكسب ثم لما نظرنا الى ائمة اهل المجتهدين وما تنزع منها سائر الادوار الى عصرنا هذا لم اقدر اخرج قولنا واحدا من اقوالهم عن الشريعة اليهودي ارتباطا طائفا كلها بعين الشريعة الاولى ومن اقرب مثال لذلك شيك صياد السمك في ارض مصر فان العين الاولى منها من عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المتشعبة منها الى اخر الادوار التي هي مثال اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة عظماء بصرون ارتباطا اقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتمى الى العين الاولى فيا سعادة من طلعة الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا ورأى ان كل مجتهد مصيب وبالفوز وكثرة سرور اذا رآه جميع العلماء يوم القيامة واخذوا بيده وتبسموا في وجهه وصار كل واحد بياد الى السعادة فيه وبزعم غيره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الا انا وابناء امة من قصر في السلوك ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة وابناء امة من قال المصيب واحد التبا في محظي فان جميع من خطاهم يعصرون في وجهه تحطية لهم وتجريمهم بالجمل وسوا الادب وفهم السقيم فاسع يا اخي في الاستعانة بالعلم على وجه الاخلاص



والويع والعل كمالا على به حتى تطوى لك الطريق بسيرة تشرف على مقامات المحمدين  
وتقف على العين الاولى التي اشرف عليها امامك وتشارك في الاعتقاد منها كما كنت  
متقنا له حال سلوكك مع حجابك عن العين التي ليست منها كذا لك تكون متقنا له سيرة  
الاعتقاد فمن العين التي اعتقد منها ثورا حصلت لك المقام فاستصحب شهود  
العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار تفرع جميع اقوال العلماء ولا تفرع منها  
قولا واحدا اما لضعف دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف او تشديد واما الشهود  
صحة استنباطها تم وانصافا لها بعين الشريعة وان نزلت في اخر الادوار فجميع  
الامر في ذلك كله الى مرتبة الشريعة تخفيف وتشديد وكل منهما حال وقد  
كان الامام احمد بن حنبل يقول كثيرا لتقليد عمي في البصير كانه بحث العلماء على  
ان ياخذوا احكام دينهم من عن الشريعة ولا يتبعوا بالتقليد من خلف حجاب احد  
من المجتهدين **فاسجد لله** الذي جعلنا آمن بوجه كلام جميع علماء الشريعة ولا نرد  
من اقوالهم شيئا لشيء من اتصال اقوالهم كلها بعين الشريعة ويؤيدنا حديث  
اصحابي كالنجوم باجماعهم قد يتوهم انهم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه محال  
عند المجتهدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدارج الصفا  
سلوكوا فلا يجد مجتهد الا وسلسلة متصلة بصحا في قال بقوله او جماعة منهم  
**فان قال** قابل فلا يسي قد مر العلماء كلام الامة المجتهدين من غير الصحا على  
كلام احاد الصحابة مع ان المجتهدين من فروعهم **والجواب** انما قد مر العلماء  
كلام المجتهد غير الصحا على كلام الصحا في بعض المسائل لان المجتهد لما خرو في  
الزمان احاط علماء باقوا جميع الصحابة او غالبهم فخرج الامر في ذلك الى التخفيف  
والتشديد لان ما عليه جمهور الصحابة او بعضهم لا يخرج عن ذلك **وسمعت** شيخنا  
شيخ الاسلام ذكرا رحمه الله تعالى يقول مرارا عن الشريعة كالبحر في اي الجوانب  
اعترفت منه فهو واحد **وسمعت** يقول ايضا ان تبادروا الى الانكسار  
على قول مجتهد او خطبة الاعداء احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفة جميع لغات  
العرب التي اختوت عليها الشريعة ومعرفة معانيها وطرقها فاذا احاطت بها كما ذكرنا  
ولم تجدوا ذلك الامر الذي انكرتموه فيها فحينئذ انكساروا وانى لكم بذلك فقد  
روى الطبراني مرفوعا ان شريعتي جاءت على ثلثمائة وستين طرية ما سلك احد  
طرية منها الا انجا انتهى والحمد لله رب العالمين **فصل** ان اردت يا اخي الوصول

الى

الى معرفة هذه المزايا وقا وتصور تصور مذهب المجتهد من عقليتهم كما تغيرها  
اصحابها فاسلك كما مر طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق في الطريق  
لسلك الاخلاص والصدق في العلم والعمل وزيل عنك جميع العوائق والنسبية  
التي تفوقك عن السير والمثل اشارته الى ان فصل المقامات كما ان النسبية  
وتصير ترى الناس كلهم ناجين الا انت فتري نفسك كائنا ما كان فان سلكك كذلك  
ضمنت لك ان شاء الله تعالى وصولك في اسرع زمان عادة الى شهود عن الشريعة  
الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم واما سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غايبا من الريا  
والجدال والمناجحة على الدنيا ولو بالقلب من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شهد  
لك جميع اقرانك بالقطيعة فلا عزة تفقد الشهادة وقد اشار الى ذلك الشيخ  
عبي الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير  
شيخ ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة  
عند القوم ولزعم الله تعالى عن نوح عليه الصلاة والسلام ثورا او وصل القيد الى  
معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم فليس والله تعالى مري ولا مرفي بعد  
ذلك ومن ان يطعم كسفا ويقيم على حضرات الاسماء الالهية ويرى اتصال جميع اقوال  
العلماء بحضرة الاسماء ويرفع الخلاف عند جميع مذهب المجتهدين بشهاده اتصال  
جميع اقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة قول واحد من اقوالهم انتهى  
ومذا نظرا ما قد مرنا في عن الشريعة الكبرى **وسمعت** سيدي عليا الحواصر رحمه  
الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المريد اختلفت عنده عقدة التفضل بالعلم وتساك  
بمعرفة معنى قوله تعالى لا تغرق بين احد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بقلبه  
بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد  
وجه الامر ويرى عين الجمع عن الفرق كما ان السالك من طلب العلم يسلك حقا  
او حنبليا مثلا مقتضا على مذهب واحد بعينه يدري الله تعالى به لا يرى مخالفة  
فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يعبد نفسه فيه بجميع المذاهب من غير فرق ان  
اي لشهده اقرار جميع المذاهب من عن واحد انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم  
للميزان مقرر للعقول في مسئلة مل كل مجتهد مصيب لا فعل ان من كان في حال  
السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتفعل ان كل مجتهد مصيب  
خلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا ان كل مجتهد مصيب وحيد بغير الانكسار عليه



من عظمة العقل من يصرح بطريق ما يقتضيه الحجاج عن شهود المقام الذي وصل اليه لغير  
معدودون من وجه غير معدود ومن وجه اخر حيث لم يرد واصح علم ذلك الى الله تعالى  
فانه ما نزلنا دليل لا يوجب كلام اهل الكشف ليد الاعتقاد ولا سرفا لان الكشف  
لا ياتي الا مويدا بالشرعية دائما اذ موا اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا  
هو عين الشريعة **وسمعت** سدي عليا الخواص رحمه الله يقول العلوم الدينية  
كلها من انواع علوم الحضرة ولا يخفى عليكم ما وقع من تكاثر السيد موسى عليه السلام  
سكت موسى عن تكاثره عليه احوال امر علمنا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطلع الله  
عليه ما اطلع عليه الحضرة والا فاما كان يسوع له السكوت على ما رواه منكر اعتد  
فان خرو سفيته قوم بغير ادبهم خوفا ان يسرها ظالم او قتل غلام خروفا ان يرقى  
ان يوبه طعنا فاكرا لا يجوز مثله الشريعة انتهى وقد اشار الى ذلك الشيخ  
محبي الدين في اواخر الفتوحات فكل من علمه العلوم الدينية ان يحيا العقول  
من حيث فكرا وما ولا يكاد احد من غير اهلنا يعلمها الا بالتسليم لاهلها من غير  
وذلك لانها تاتي اهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تقوم العلماء اخذ العلوم  
الامر طريق افكارهم فاذا اناهم علم من غير طريق افكارهم انكروه لانها فاههم  
من طريق غير ما لو قد عندهم انتهى ومن هنا علمنا يا اخي ان من انكر هذه الميزان من  
المجتبىين فهو معدود لانها من العلوم الدينية التي اوتها الحضرة عليه الصلاة والسلام  
ببين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل في بيان تقرير قول**  
**من قال ان كل مجتهد مصيب والمصيب واحد لا يعينه وحمل كلامه**  
**على حالة وبيان ما يوجب ذلك الميزان** اعلم ان مما يؤيد هذه الميزان ما اجمع عليه  
اهل الكشف وصرح به الشيخ محبي الدين في الكلام على مسح الخف من الفتوحات فقال  
لا ينبغي لاحد قط ان يحكي مجتهدا او يظن في كلامه لان الشرع الذي يوحى الله تعالى  
قد قرر حكم المجتهد فصا وشرعا الله تعالى بتقرير الله اياه قال ومدة مسئلة يقع في  
مخطوئها كثير من اصحاب المذهب لعدم استحضارهم ما بينهما من عليه مع كونهم عالين  
فكل من خطا مجتهدا بعينه فكان خطا الشارع فيما قرره حكما انتهى في هذا الكلام  
ما يشعر بالحقاق قول المجتهد بنصوص الشارع وحمل اقوال المجتهدين كانها نصوص  
الشارع في حوز العمل بما شئنا بشرط السابق في الميزان ويؤيد ذلك ايضا  
قول علمائنا لو صلى انسان اربع ركعات لاربع جهات فلاحقها فلا تضاع ان

ثلاث جهات منها غير القبلة بيمين ولكن لما كانت كل جهة مستندة الى الاجتهاد  
قلنا بالفتحة ولم تكن جهة اولى بالقبلة من جهة وما يؤيد ذلك ايضا ما اجمع عليه  
اهل الكشف من ان المجتهد من هم الذين وردوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكلما  
ان النبي معصوم كذلك وانه محفوظ من الخط في نفس الامر وان خطاه احد ذلك  
الخطا اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليله فان جميع الانبياء والرسل في منازلهم  
لم يرتكب فيها الا العلم المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب  
العمل به فانه صلى الله عليه وسلم اباح لهم الاجتهاد في الاحكام بتعال قوله تعالى  
ولورده الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ومعلوم  
ان الاستنباط من مقامات المجتهدين صلى الله عليهم هو تشريع عن امر الشارع كما هو  
فكل مجتهد مصيب من حيث تشريعه بالاجتهاد الذي اقره الشارع عليه كما ان كل من  
معصم انتهى **وسمعت** بعض اهل الكشف يقول انما يعبد الله تعالى المجتهد بالاجتهاد  
ليحصل له نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه العدم والراحة فلا يتقدم عليهم في  
الاحقة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحصر علماء هذه الامة حفاظ اذلة الشريعة  
المطهرين العارفين بمعانيها في صفوف الانبياء والرسل لا في صفوف الامم فامري  
اورسول لا وبجانبه عالم من علماء هذه الامة او اثنان او ثلاثة او اكثر وكل عالم منهم  
له درجة الاستاذية في علم الاحكام والاحوال والمقامات والمنازلات الى ختام  
الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن منا تعلم ان جميع المجتهدين فاعلموا للشارع  
في التحفيف والتسديد فانك ان يسدد امام من مضى في امر فامر به جميع الناس  
او يخفف في امر فامر به جميع الناس فان الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة  
واحدة كما مر في الميزان ولذلك صح لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما ليس  
ابدا بل ادعى صلى الله عليه وسلم على من سبق على امته بقوله اللهم من ولي من امر امتي شيئا  
وفوقهم فاروق اللهم من ولي من شئ على امتي فاشقق اللهم عليه ولم يلقها الله على  
من سهل عليهم ابد ابل كان يقول لاصحابه اني كوني ما تركتم خوفا عليهم من كثرة تسديد  
الاحكام التي سبوا لونه عنها فيعجزون عن العمل بها فالعالم الذي ايرع دفع الخرج د ايرع  
الاصل الذي ينتهي اليه امر الناس في الحق بخلاف الذي ايرع الخرج فانه د ايرع امر  
عارض يزول بزوال التكليف **فان قال قائل** فاذن من الزم الناس بالتقيد بمذهب  
واحد فقط ضيق عليهم وشق عليهم **فاجاب** انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة



لا صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الصنف بالزنية بل جوز له الخروج  
من مذهب الى الرخصة التي قال فيها غيره ورجع منه بعد الى مرتبة الشريعة فلا  
تضييق ولا امتنع على من التزم مذهباً معيناً فان لم تفهم الشريعة فكذلك انما تمت  
وان لم تفهم مذهب المجتهدين من مذهب المجتهدين من مذهب المجتهدين من مذهب المجتهدين  
ائمة المسلمين على مدى من زعمهم بل كان مخالفاً لقوله سبحانه وذلك معدود من صفات  
التناقض وقد تقدم اني ما وصفت هذه الميزان في هذه الطرق من الانتصار للمذهب  
الائمة ومقلد منهم خلاف ما اشاعه عن بعض الحسد من قوله ان من فاعل هذه الميزان  
ويجدها علم بخطية جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يحيطه  
فيلزم من ذلك خطية كل مجتهد في خطية الآخر انتهى كلام هذا الحاسد والجواب  
قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهد لا يتكلم على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما  
ظهر له انه الحق وقد ارسل النبي صلى الله عليه وسلم الى الامام مالك  
ليسا له عن مسألة فكذلك ما لك اما بعد فانك يا اخي امام مدي وحكم الله تعالى  
في هذه المسألة مؤمناً فامض عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين  
الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولو لا اطلاع كان اليو احب عليه الانكار  
ويحتمل ان من خطا عن من الائمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع  
فيه كثير من يقول كلام الائمة من غير وق فلا يفرق بين ما قاله العالم ايام بدايته  
وتوسطه ولا بين ما قاله ايام نهايته فبما مل في هذا الفصل فانه فاطمحة  
هذا اميد المجتهدين كلنا لتقرير الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والمجتهدين  
العالمين **فصل** لا يلزم من تعبد كامل من الاوليا او المجتهدين بالعمل بقول  
دون اخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل ان انما ترك العمل  
به لكونه ليس من املة سواء اكان في العزيمة او الرخصة فان كل كامل ومجتهد  
يرى استمداً سائر المذاهب من غير الشريعة سواء المذهب المستعمل والمندرس  
فكل قول لا يعمل به لعدم اعلانية له فهو في حق كالحديث المنسوخ وفي حق غير كالحديث  
الحكم واما غير الكامل من المقلدين فحكمه حكم من كان منقاداً بشريعة عيسى التي لم  
تبدل مثلاً ثم نسخت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه يلزمه العمل بشريعة محمد  
وتترك ما نسخ من شريعة عيسى فترى العلماء يتعبدون بقول من من الزمان ثم يظهر  
لهم قول اخر هو اصح ذلك لا عندهم من الاول فيكون الاول ويعملون بالثاني

ويصير

ويصير الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع ان علماءهم الذين تعبدوا بقوله اولئك  
القول وما قالوا فتوا به الناس حتى ما توافوا قلنا لاحد الان تعبد بذلك القول  
القديم لا يجب ان ذلك وانما كان ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتجدد عباده باحكام  
اخر على وجه مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعلمائهم وجه ترجيح اقول  
غير الا قول الذي كانوا يرجحونها فبادروا الى العمل بما ترجح عندهم ونسبهم المقلدون  
لهم في الترجيح على ذلك ما تشرحه صدر ومكة الامور الى انقراض المذهب ويؤيد ذلك  
قوله السيد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان الله عز وجل يحدث للناس قضية بحسب  
زمانهم واحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاورة الامام مالك فكانوا لا يفتون فيما  
يسألون عنه من الوقائع الا ان وقع ويقولون فيما لم يقع اذ وقع ذلك فعلمنا ذلك  
الزمان فيفتونهم فيه انتهى وربما يكون في فاطمة ذلك ايضا وحمه بالامة لان الحق تعالى  
رب العالمين ابدل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فبقيهم من ابطاله من يمكنهم  
الاخذه عنه من جنسهم لا فقطاع الوحي وحمه منه تعالى هم حيث كان عرفت لهم في كل زمان  
من الشرع احكاما يتلقونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في العمل بها مشقة  
في الجملة وقد تبارك الله تعالى اتم ان ذلك كان من الله تعالى ليعلم ان الامة مل ما وقع  
للانبياء الذين هم وزعمهم في ظهورهم بشرع كالجد يد كل بركة من الزمان يشبه النسخ  
لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة **وقد سمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله تعالى  
يقول ما من قول من اقول المذهب اميد المستعملة والمندرسه الا وقد كان شرعاً للبي تعبد  
فاذا الحق تعالى بفضلهم ورحمة ان يجعل لهذه الامة نصيباً من العمل ببعض شريع الامام  
ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعاملين بخوما علموا به من شرائع الانبياء  
خصوصية هذه الامة من حيث ان شريعة نبيهم حاوية لمجموع احكام الشرائع المقدمة  
انتهى فعلم انه لا يلزم من ترك الكامل العمل بقول ان يكون ذلك لكونه براه خارجاً  
عن الشريعة لازمة ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة او عزيمة فرجع الامر الى  
مرتبة التحفيف والتسديد **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول ايضا  
لتقنا دنا في جميع الاكابر من العلماء انهم ما سلموا بعضهم بعضاً الا لعلمهم بقوله الحق  
ومستند انهم وانصافها لبعض الشريعة لا احساناً بل لظنهم من غير اطلاع على صحة  
وانصافها لبعض الشريعة وقد تقدم ان بعض اتباع المجتهدين وصل الى شهود عن  
الشريعة الاولى وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والسيدي محمد الجوسقي



والشيخ عبد العزيز الديلمي واضراهم بدليل ان الشيخ ابا محمد ضعف كتابه المستفي  
بالخط الذي تقدم انه لم ينفذ فيه مذهب كافر وكذلك الشيخ عبد العزيز الديلمي  
ضعف كتابه در المنطق في المسائل الخطاطة التي فيها على المذاهب الاربعه  
فلولا اطلاع على مستند ان الامة الاربعه ما كان يسوع له ان يفتي على مذاهبهم  
كلهم وحمل امثال هؤلاء على انهم كانوا يفتون على المذاهب من باب الاميار في التسليم  
من غير ان يعرفوا احد من مستند ان اصحابها فيها ومما ارك اقولهم بعيد جدا على انهم  
وكذلك القول من اختيار غير ما يرض عليه امامه محتمل انه انما اخوان لا طلاقه  
على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهر كما اتصل بها قول امامه على حد سواء  
كالامام زفر والي يوسف واشهب وسى القاسم والنووي والرافعي والطحاوي  
وغیرهم من اتباع المذهبين ويحتمل ان كل من افتى واختار غير قول الامام لم يطلع على  
ادلة امامه وانما افتى لا اعتقاده صحة قوله ذلك الامام الاخر في نفس الامر فقام  
ان كل مقلد اطلع على عين الشريعة المطهر لا يومر بالتقيد بمذهب واحد لا يرى  
اتصال قول الامة كلها بصحتها وضعفها بعين الشريعة الكبرى وان اظهر  
التقيد بمذهب واحد فانما ذلك لكونه من اصل تلك المرتبة التي تقيد بها من تخفيف  
او تقديده وربما لزم المذهب الاخر في الدين بما لزمه في طاعة الله تعالى من  
واجب التطوع في قوله تعالى من تطوع خيرا فهو خير له والى نحو ما ذكرناه اشار الامام  
الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باي هو  
وامي فعلى الراس والعين وما جاء عن اصحابه غير ما وما جاء عن غيرهم ثم رجاء  
ومن رجاء لانتهى فتوى ذلك اشارة الى ان للبعد ان يختار من المذاهب ما شاء من غير  
وجوب ذلك عليه اذا كان من الملة ذلك المقام وكان سيدي علي الخواصر رحمه الله  
اذا سأل له انسان عن التقيد بمذهب معين لان مل هو واجراه لا يقول له يجب  
عليك التقيد بمذهب ما دمت لم تصل الى شهود عين الشريعة الاولى خوفا من الوقوع  
في الضلال وعليه على الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة الاولى ففانك  
لا يجب عليك التقيد بمذهب لا نرى اتصال جميع مفاصل المذهبين بها وليس  
مذهب اولي بها من مذهب ويرجع الامر عندك حينئذ الى مرتبة التخفيف والتسديد  
بشرطها وكان سيدي علي الخواصر رحمه الله يقول ايضا ما نرى قول من قول العلماء  
الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لمن فاضل لان ذلك القول اما ان يكون

راجعا

راجعا الى اية او حديث او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من غير ان يراه ما هو مأخوذ من  
صريح الايات او الاخبار او الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المتأخر من قولهم  
ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو البعد ومنها ما هو البعد ومنها ما هو البعد  
لانها مقتضية من شعاع نورها وما نرى لنا في بعض من غير اصل ابد اكابر بيان في  
الخطبة وانما العالم كله بعد عن عين الشريعة ضعف نورها بالظن والوراثة  
من عين الشريعة الاولى من قرب منها ومما سيدي علي الخواصر رحمه الله يقول  
انما كل من الشيع نظره من العلماء وراى عين الشريعة الاولى فما تفرع منها في سائر الادوار  
واستخرج شهود ما تفرع منها ومما نرى الى اخر الادوار فحق جميع مذاهب الامة  
ومقلدهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره وانما في بيان في فصل  
الامثلة الخمسة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك بالبحر وشبكة الصياد وغير ذلك  
والحمد لله رب العالمين **فصل** وايضا ان تطلب اليك من طلب العلم الان  
يصدق اعتقاده في ان كل مذهب مصيب ما دام من كتابا خطية واحدة لا سيما محبته  
للدنيا وشهواتها كما انه لا ينبغي لك ان تطلب اليك مثل ذلك ما دام في حجاب التقليد  
لامامه فانه محبوب بامامه عن شهود العين الاولى التي اختلفت فيها امامه لا سيما ابد  
بل مره بالسلوك على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالغوايق التي تتوق الطالب عن  
الوصول الى منتهى السير فاذا بلغ النهاية وشهدت اهل العلم كلها شارة الى كيد العين  
وحدا ولها كما سياتي في بيان في الامثلة الخمسة ففانك تعرف مذهب الامة المحمدي  
كما مر في الفصل قبله ويقول كل مذهب مصيب واما قبل طوعه الى هذا المقام فلا يجوز  
لك منعه من التقيد بمذهب واحد بل لو انك تفتنه عن ذلك لا يجيد لان من لا ربه  
ان يقول المصيب واحد في نفس الامر ولعله مذموم في انا وحدي والباقي مخطئ ولا يتقبل  
في قلبه غيره ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويحمل الشريعة جاء في مرتبة واحدة  
لا على مرتبتين وان الصحيح من الشريعة موهما اخذ به امامه سواء كان تخفيفا او تسديدا  
**والحق** ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة ادلة كل من المرتبتين فالباقي احاد  
لا تخص كما سياتي في بيان في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي  
وغیره كالحافظ الذي يلج من جملة المذاهب في كتابه والنص لم يصبه ورجح ادلته  
بكثرة الرواة او صحة السند وهذا الدليل ان كان صحيحا فاقا حاد من مذهبنا اصح  
سندا واكثر رواة وما قال ذلك الا عند الضرر عن تضعيف دليل الخلف وادعاه



بالكلية ولو ان صاحب هذا القول من السني وغيره اطلع على ما اطلعنا عليه من ان الشريعة  
المطهرة كانت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يوجب على قوله احادنا اصح واكثر  
بل كان يرد كل حديث او قولنا لآخر الى احدى مرتبتي الشريعة وكذلك القول في  
مرتبة الملة اميد من مقلدي الائمة ما قالوا اقلنا الاصح كذا او كذا الا لعدم اطلاقهم  
على مرتبتي الميزان ولو انهم اطلقوا عليها ما جعلوا في اقوالهم منهم اصح وصحيفا  
ولا اظهر وظاهرا بل كانوا يقولون يصح فلا قول كلنا ويردونها الى مرتبتي التخفيف  
والتشديد واقبال كل سائل بما يناسب حاله من قوة او ضعف برخصة او غيره وكان  
احد من فني على الارضية هذا مبني فان قال لنا شافعي فعلى هذا الميزان قل ان  
اصل اذ استمسك ذكرى بلا تعدد وضوء قلنا له نعم ذلك ذلك ولكن بشرط  
ان يكون من اهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا ابتلى الشخص بكنة الوضوء  
في الوضوء صلاة الصبح مثلا حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا الرضوء من فوج غير  
قصد في مثل هذه الصورة له تعليل الامام ابي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة  
التي وقع فيها من الفرج لشروطها تحصيل الفعل الفرضية في وقتها فان المقاصد  
اكد من الوضوء عند جمهور العلماء لاسيما وقد ورد في الحديث من هو الاضغطة منك  
ولم يثبت عند من قال بذلك نسخ على اصطلاحا فخرج الامر في هذه المسئلة الى  
مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فليس يجوز من ان يبتلى بالوضوء ان يصلي اذ امتس  
فوجه او لم يجنبه مثلا لا بعد تحديدا الطهارة فان قال لنا احد من قلة  
الامام ابا حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول عطلوبة الطهارة ممن فوجه  
ابدا سواء كان ممن يحصر عليه تحديدا الطهارة ام لا قلنا له مات لنا عنه ذلك بسند  
منضبط منك اليه في هذه المسئلة انه صرح بذلك ولعله لا يجد ذلك اربدا  
لا سيما وقد انعقد الاجماع على ان الاولى للشخص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة  
او اما ومن الفاعلة من هذا اصطلاح صاحب الميزان ومناك نقول ان ذلك  
شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبتي الشريعة وعدم اطلاعه على العين الاولى من  
الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له انها ان اعتقادك في ورج  
امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبط من الكتاب والسنة حتى  
يعقد لها مجلسا من العلماء ويقول ان يقولون هذا فاذا قالوا نعم قال لابي يوسف  
او محمد بن الحسن اكتب في ذلك وان لم يرضوه تركه واعتقادنا في جميع الائمة المجتهدين

القول

انهم كانوا لا يثبتون لهم قوله في الشريعة الا عند تقدم النص في ذلك عن الشارع  
فلم ان الامام ابا حنيفة طهر بعد من مس فرجه فليست له اية ايضا وحله على اهل  
الفاقية من الوضوء مثلا او على الاكابر من العلماء والصالحين من المحدثين على مرتبتي  
الميزان وقصر على ذلك يا احمي كل ما كان واجبا لفعل او الترك في هذه المسئلة فقلنا  
ان كنت من الملة ولك تركه ان عجز عن فعله حيا او شرعا فالنهي المحض معروف والعجز  
الشريعي موكفا اذ ارايت لما مثلا وحاله ومنه مانع من سبع او فاطمطع طهرا مثلا **وقد**  
**تقدم** او الميزان ان مرتبتها على الترتيب او جوب على التحجير فاذا كان قد همل  
عن ذلك وركه لك تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حمل الاله ليلقي القولين على حالين  
وادعي ان امامه كان بطيرة القول بالتشديد او التخفيف في حق كل قري وتضعيف طهارة  
بالنقل الصحيح عن امامه او خطا فاه فيما ادعي وكل من نور الله تعالى عليه وعرف عامر  
الائمة في الورع وعدم القول بالولاي في دين الله منه لم يملكه بان احدا منهم كان لا يفتي احدا  
برخصة الا ان راه عاجزا ولا يفرمة الا ان راه قادرا وان لم يكن صاحب الواقعة  
حاضرا عند امامه حين افي لنا من ذلك حتى ان صاحب هذه الذمة يعرف جميع المسائل التي  
اقي لها امامه الاقوياء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بمعرفته ذلك والحمد لله  
**اذ علمت** لك قيعا لكل مقلد امتنع من العمل بقول غير امامه في مضائق الاحوال  
امتناعك من التفت لا ورع لا ذلك تقول لنا انك تعتقد ان سائر ائمة المسلمين  
على مدي من وجه وان كل امام عمل بقوله منهم فانتم على مدي من ذلك فيه وذلك  
لافترا في الائمة كلهم من ائمتهم من غير الشريعة ثم ان جميع ما افترقوه منها لا يخرج  
عن مرتبتي الميزان ابدأ كما لا يخرج انت عن ان يكون من اهل واحد منها فتعمل بما  
انت امله من رخصة او عزيمة كما سياتي بسطه في الجمع بين قول الائمة الملة اهيا رقا الله  
فان قال لنا شافعي ايضا فعلى ما قرعتموه في هذه الميزان قل ان اصيل بلا قراءة فاحذر  
الكتاب مع العدة ع عليها قلنا له هي عزيمة فان قدر على قرائتها لم يجز بد غيرها وان  
كنت عاجزا عن قرائتها فاقرب غيرها وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريبا على قول  
الامام ابي حنيفة بعد تعيينها وان عجز مقلده الحكم في ذلك للقادر والعاجز فاهم  
والحمد لله رب العالمين **فصل** وما يدلك على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة  
بعين الشريعة كارتباط اهل الظاهر بالساجين ما يوصلونه من المجل في الشريعة فما فصل  
عالم ما اجعل في كلام من قبله من الادوار الاله للنور المنضبط من الشارع صلى الله عليه



قالته في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو  
 الذي اعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا فيها اجلا في كلامه كما ان المنة بعد  
 كل دور على من تحته فلو قد ران املد وورقوا من قوتهم الى الدوال الذي قبله  
 لا انقطع وصلته بالشارع ولم يفقدوا الايضاح مشكلا لا تفصيل محل **وقال**  
 يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشرعية ما اجل في القرآن  
 لبقى القرآن على اجماله كما ان الامية المجتهدين لو لم يفصلوا لما اجل في السنة  
 لتبقى السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو لان حقيقة الاجال سادت  
 في العالم كله من العلماء ما شرحوا كتبهم ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء  
 على الشرح حواشي كالشرح للشرح **فان قلت** فما الدليل على ما قلنا من وجود  
 الاجال في الكتاب والتفصيل له في السنة قلنا قوله تعالى لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى غير عبارة الوحي  
 الذي نزل عليه فلو ان علماء الامة كانوا يستعملون بالبيان وتفصيل المحال واستخراج  
 الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكتب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ  
 للوحي من غير ان يامر ببيان **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول  
 لو لا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجل في الكتاب والسنة  
 لما قد راحد منا على ذلك كما ان الشارع لو لا بيان لنا بصفة احكام الطهارة وما  
 كيفيةها من القرآن ولا قد رما على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد  
 ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة  
 وكيفيةها وبيان اضيقها وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول  
 في سائر الاحكام التي وردت محملة في القرآن لولا ان السنة بدت لنا ذلك ما عرفنا  
 والله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى **قال سيد علي الترمذي**  
 رحمه الله ومن هذا تعلم يا ولي ان السنة قاضية على ما فهمت من احكام الكتاب ولا  
 عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاظ شرعية وما  
 ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوا على  
 الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقها اوا لاقوا احكامهم عندكم  
 انتهى **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا  
 في العلم حتى يرد سائر اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة

ولا يصير عند جمل منزع قول واحد منهما لو عرض عليه قال ومما لا يخفى عن مقام  
 القوام ويستحق التلخيص بالعلم وهو اول مرتبة تكون لها بالله تعالى **وسمعت**  
 احدهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع احكام القرآن وادابهم سورة  
 الفاتحة فاذا قرأها في صلاة ربما يكون ثوابه كقراءة القرآن كله من حيث  
 عبادة **وسمعت** من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام الشريعة وتجميع  
 المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من كل حرف ثمانية حروف لها **وسمعت**  
 الى ما يبلغ من ذلك قالوا ومنه انما العالم الكامل عندنا انتهى **وسمعت** مرارا يقول  
 الحجة الا في الشريعة من بقايا التناقض لانه يراد به اذ خاص جمة العشر من العلماء وقد قال  
 تعالى فلا و ذلك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما  
 قضيت وسلموا سلميما ففي تعالى الايمان من يحكم عليه بالشرعية حرجا وضيقا  
 وقال صلى الله عليه وسلم عند بني لا ينبغي التنازع ومعلوم ان تنازع الانسان في العلم  
 الشرعية وجدا لم وطلبه حرجا من حجهم التي هي الحق كما جحد الله عليه وسلم  
 وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على هذه الرسل وجوا كما يجب علينا الايمان  
 والتصديق بكلامها وبقية الرسل وان لم تفهم حكمه فذلك يجب علينا الايمان والمقد  
 بكلام الامة وان لم تفهم علمه حتى ياتينا عن الشارع ما حيا لغة وقد تفرقت الاجماع  
 على وجوب الايمان والتصديق بشرايع الرسل فلم وان اختلفوا في التشرع وانما كلنا  
 حرم اختلافنا وتباينها وكذلك القول في هذا المذهب الامة المجتهدين يجب الايمان  
 بصحتها على سائر المقلدين الذين يسمندون بتباينها وتناقضها حتى من الله تعالى عليهم  
 بالاشراف على عين الشريعة المطهرة الكبرى في انصاف جميع اقوال العلماء فانما كان يجب  
 احدهم جميع مذهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الشريعة المطهرة لا يخرج عنها من اقوالهم  
 قول واحد لرجوعها جميعها الى مرتبة الشريعة من تخفيف والتشديد فانهم عند صاحب  
 هذا المذهب تخطئة لاحد من العلماء في قوله اصل فيها ابدان وقع ان احد امين  
 المقلدين خطا احدا في شئ من ذلك فليس هو خطا في نفس الامر وانما هو خطا عند الخط  
 لحقاهم وكم عليه لا غرور ونياعن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم  
 نصف الايمان قال له الربيع الجيزي بل هو الايمان كله يا ابا عبد الله فقال او هو كذلك  
 وكان الامام الشافعي يقول من كان الايمان القدر ان لا يثبت في الاصول ولا يقول فيها  
 لم ولا كيف فقليل له وما هي الاصول فقليل في الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى

شريعة



أو يقول في كل ما جازى بنا أو بغيرنا أمنا بذلك على علم رتبنا فيه وقياس بذلك  
ما جاء عن علما الشريعة فنقول أمنا بكلامنا من غير حجب فيه ولا جبر  
**فان قلنا** فهل يصح لاحد الان الوصول الى مقام احد من الائمة المجتهدين **فالجواب**  
نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد لنا دليل على منعه ولا في نفس الادلة الضعيفة  
مما اعتقدوا به من الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس لان يصلون الى ذلك  
من طريق الكسب فقط لان طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه احد  
بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جابر ولم يسلموا له ذلك كما مر جميع من ادعى  
الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كابر القوام  
وواضح مع ما لك وكبروا ابو يوسف مع ابي حنيفة وكلمة في الربيع مع الشافعي  
اذ ليس في قوع احد بعد الائمة الاربعة ان يبتكر الاحكام ويستخرجها من الكتاب  
والسنة فيما تعلم ابدأ ومن ادعى ذلك قلنا انه فاستخرج لنا شيئا لم يثبت لاحد  
من الائمة استخرجاه فانه يخرج فلينا ما في ذلك مع ما قد مرناه انما من سنة قد رآه الله تعالى  
لا سيما وان لا ينقض بحجابه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

**فصل وما يورد هذه الميزان** قد مر انكار اكار العلماني كل عصر على  
من انتقل من مذهب الى مذهب لان حجب ما يتبادر الى الادهان من توهم الطبق  
في ذلك الامام الذي خرج من مذهب لا غير دليل تقريره لذلك المشتل على الذي انتقل  
اليه اذ المذهب كما عند طريق الى الحق كما سياتي بيانه او اخر الامثلة المحسوسة  
ان شا الله تعالى فكل من تلك طريقا منها او صلته الى السعادة والنجاة **قال الامام**  
ابن عبد البر رحمه الله ولم يبلغنا عن احد من الائمة امر اصحابه بالتزام مذهب معين  
لا يرى صحة خلافة بل المتقول عنهم تقريرهم الناس على العمل بفتوى بعضهم بعضا لانهم  
كلهم على مذهب من زعمهم وكان يقول ايضا لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله  
صل الله عليه وسلم امر احد من الائمة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافة وماذا ان  
الا لان كل مجتهد مصيب انتهى **ونقل** القرافي الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم  
على ان من استفتى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله بعد ذلك ان يستفتي  
غيرهما من الصحابة والعمل بغير غير تكبير و**اجمع العلماء** على ان من اسلم فله ان يقلد من  
شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع مذهب الاجماع غير تقليد الدليل انتهى وكان  
الامام الرافعي من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من امل المذهب في النوازل

وكذلك

وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب بغير حجة بشرط ثلاثة شروط الاول ان لا يجمع  
بينهما على وجه مخالف للاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان ذلك لا يجمع  
لغيره لهما احد الثاني ان يقصد فيه تقليد الفضل بملوع اجارده اليه الثالث  
ان لا يقلد وهو في عناية من يديه كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى **وقال**  
الراقي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى بعضها بقضاء في كل ما لا ينقض فيه حكم حاكم  
وذلك في اربعة مواضع ان مخالف الاجماع او الفضل والقياس الحلي او القواعد انتهى  
**قال** الجلال السيوطي رحمه الله ومن بلغنا انه انتقل من مذهب الى اخر من غير  
تكبر عليه من علما عصم الشيخ عبد العزيز بن عسار الخراجي كان من اكار المالكية فلما قدما  
الامام الشافعي بعد اذ تبعه وقرأ كنهه ونشر عليه **وممنهم** محمد بن عبد الله بن عبد الحكم  
كان على مذهب الامام مالك فلما قدما الامام الشافعي الى مصر انتقل الى مذهب مالك وصار  
حجت الناس على اتباعه ويقولون اخواني هذا ليس بمذهبنا فهو شريعة كذا وكان  
الامام الشافعي يقول له سترجع الى مذهب مالك فلما مات الامام الشافعي رجع كما  
قال الشافعي وكان ظن ان الامام يستخلفه على حلقة ورسد بعد فلما استخلف ابو جعفر  
رجع ابن عبد الحكم وصحبه فرأته الشافعي رضي الله عنه **وممنهم** ابراهيم بن خالد  
البغدادي كان حنفيا فلما قدما الشافعي بعد اذ ترك مذهبنا وانفقه **وممنهم** ابو ثور  
كان له مذهب فركه واتبع الشافعي **وممنهم** ابو جعفر بن نصر التميمي مازال الشافعيه  
بالعراق كان ولا حنفيا فلما حج رأى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي ففقه على  
الربيع وغيره من اصحاب الشافعي **وممنهم** ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقه على خاله  
الحزفي ثم تحول حنفيا بعد ذلك **وممنهم** الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا  
ثم عمل شافعيًا **وممنهم** ابن فارس صاحب كتاب المحمل في اللغة كان شافعيًا تبعًا  
لوالده ثم انتقل الى مذهب مالك **وممنهم** السيفي الهمدي الاصولي المشهور كان  
حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي **وممنهم** الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان  
حنبليًا ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسته ابي عمر بن محمد بن  
شافعيًا وارتفع شأنه **وممنهم** الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليًا ثم تحول  
حنفيًا حتى طلب الخليفة نحويا يعلم ولكن النور ثم تحول شافعيًا حتى سقر وطبقه  
تدريس النحو بالنظامية لما شرط صاحبها ان لا يترك فيها الا شافعي المذهب  
ولم يكن هناك احد اعلم منه بالفقه والنحو **وممنهم** الشيخ تقي الدين بن قتيب العبيد



كان اولاما لكي يتبعوا لوالدهم فحولوا هذه المسألة فيهم شيخ الاسلام كمال الله  
 ابن يوسف لم يسمع كان حنبليا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الامام  
 ابو حنيفة كان اولاه على مذهب اهل الظاهر ثم عمل شافعي انتهى كلام الحلال السبوطي  
 رحمه الله **وقال** صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي ان يتقبل من مذهب  
 الشافعي في ما لا يمس كونه اما في مسئلة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دمه من بدن  
 حتى وسال فلا يجوز له ان يتقبل قبل ان يغسله اقدار مذهب الشافعي في هذه المسئلة  
 فان صلى بطلت صلاته **وقال بعضهم** ليس لعائلي ان يتحول من مذهب الى مذهب  
 حنفيا كان او شافعي والمفتون وغيرهم كما سياتي **وقال** بعضهم يجوز للشافعي ان يتحول  
 حنفيا ولا عكس قال الحلال السبوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد ادركها علماءنا  
 وهم لا يبالون في التكبر على من كان ما كانا ثم عمل حنفيا او شافعي ثم تحول بعد ذلك  
 حنبليا ثم رجع الى مذهب مالك وانما يظهر من التكبر على المنتقل اليها مذهب الثلاثة  
 بالملء ابيب وجوزوا ما في جواز ذلك وتبعية الفتوى وعما في الروضة اذا دوت  
 المذاهب قبل يجوز للحنفي ان يتقبل من مذهب اهل الظاهر ان قلنا يلزمه الاجتهاد  
 في طلب العلم وغلب على ظنه ان الشافعي اعلم فينبغي ان يجوز له ان يغيره فينبغي  
 ان يجوز ايضا كما لو قلنا في القبلة هذا الايام وهذا الايام انتهى كلام الروضة فلو كان  
 علماء السلف راوا انه ليس بذلك باسم ما اقرروا من انتقل من مذهب الى غيره ولو علمهم  
 بان الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا تنكرها اقلية اشد التكبر ثم لا يخلو امر السلف  
 من امرنا ما ان يكونوا قد اطلعوا على غير الشريعة ورواوا انما جميع المذاهب بها  
 او سكتوا على ذلك ايمانا بالصحة كلام الامام وتسلما لهم وان قال احد من المالكية اليق  
 بليس ما صنع من يتقبل من مذهب الى غيره قلنا له يسرنا قلنا انت لان امام مذهبك  
 الشيخ جمال الدين الحاجد رحمه الله والامام القرافي رحمه الله جواز ذلك فتوكل  
 هذا القصب محض فان لا يميزه في الحق سواء فليس مذهب اولي بالشرعية من مذهب  
**وقد** سئل الحلال السبوطي رحمه الله عن حنفي يقول يجوز للانسان ان يتحول  
 حنفيا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعي او مالكي او حنبليا فقال قد تقدم وانما  
 قلنا ان هذا العلم من قايده لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح  
 ولا ضعيف يميز احد من ائمة المذاهب على غيره على التقدير والاستدلال فقد سمر  
 ومن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يفتن من حجة ولو صح لوجب تعليله على كل حال ولم يجوز

تقليد

تقليد غير النبي وموافق الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتابه المجلد عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما او تدينون من كتاب الله  
 قال لعل به واجب لا يجوز لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنه لا ماضية فان لم  
 يكن في سنة مني فما قال اصحابي لان اصحابي كانوا يفتخرون في السماء فاما اخذوا به فقد اتفقوا  
 واختلاف اصحابي لكم رحمة انتهى **قال** الحلال السبوطي ثم انه يلزم من تخصيص  
 تحريم الانتقال بمذهب الامام ابي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال يجوز الانتقال  
 من مذهب المتقدم بالزمان الى مذهب المتأخر كما لاشافعي يتحول مالكيًا والحنفلي يتحول شافعيًا  
 دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل عمل  
 ليس عليه امرنا فهو رد انتهى ورايت فتوى اخرى لمطورة قد بحث فيها على اعتقاد ان  
 سائر ائمة المسلمين على مذهب من زعمهم وان تعادوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التمسك  
 الذي يودي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفصيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 فقد حرم العلماء التفصيل المودى الى نقص في او اختاره لاسيما ان ادى ذلك الى الخصام  
 وواقعة في الاغراض **وقد** وقع الاختلاف بين الصحابة في الفتوى وهم خير الامة  
 وما بلغنا ان احد منهم حاصم من قال بخلاف قوله ولا عار له ولا نسبة الى خطأ ولا  
 قصور نظر **وفي الحديث** اختلاف ائمتي رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا عذرا  
 او قال ملاكا انتهى بمعنى رحمة ابي توفيقه على الامة ولو كان احد من الامة مخطيا في  
 نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم  
 بايهم اقدم يتبع ائمتي اذ اقدمت باي امام كان اقدمت باي لانه صلى الله عليه وسلم  
 خيرنا في الاخذ بقول من شيعا منهم من غير تعصب وما ذلك الا لكونهم كلهم على مذهب من  
 ربههم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والمباي مخطيا لكانت الهداية لا تحصل  
 لمن قبله الباقيين **وقان** محمد بن حزم يقول في حديثه الاجتهاد الحاكم والخطا فله  
 اجر وان صاب فله اجر ان في المراد بالخطا هنا عدم مصادقة الدليل كما تقدم  
 لا الخطا الذي يخرج صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر  
 انتهى **وقد** دخل ما روى الرشيد على الامام مالك رضي الله عنه قال لو غني  
 ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي القتها وانسرها في بلاد الاسلام واجعل  
 عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الامة  
 فكل يتبع ما صح دليله عنده وكل على مذهب وكل يريده الله وكان الامام مالك يقول كثيرا



ما شاء ورفى ما دون الرشيد ان يعلق كتابه الموطا في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت  
له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في المبادئ  
وكل مصيب فقال زادك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى **فانظر يا اخي** ان كنت بالكفا  
الى قول امامك وكل مصيب **ومع** شيخنا شيخ الاسلام ذكر يا رحمه الله يقول لما حج  
المصنوع قال للامام ما لك في عزيمتي على ان امر بك شيئا من هذه التي وضعها فتسبح  
ثم ابعث بها الى كل مصر من امصار المسلمين وامرهم ان يعلموا بانها لا تليق ولا تتعدى الى غيره  
فقال الامام ما لك رحمه الله لا تفعل ذلك يا امير المؤمنين فان الناس قد سبقت  
اليهم اقاويل وسمعو الاخبار وروايات واخذ كل قوم بما سبقت اليهم وذا انوا  
الله تعالى به فدفع الناس وما اختاروا لانفسهم من كل ملة انتهى **وآيت** بخط الشيخ  
جلال الدين السيوطي رحمه الله ما نصه حين سئل عن الانتقال من مذهب الى اخر الذي  
اقوله ان الانتقال الحلال **الاحد** ان يكون الحامل له على الانتقال امراد نبوت  
اقتضت الحاجة الى الرفاقية والالتصاف به لخصوك وطيفه او مرتبة او قرب من الملوك  
واكابر الدنيا فهذا حكمها بما جاز فيقول انه لا امر من تعاصده **الثاني** ان يكون  
الحامل له على الانتقال امراد نبويا كذا لك في غاية لا يعرف الفقه وليس له المذهب  
سوى الاسم كمال المباشرين واركان الدولة ووجه انهم وجدوا امر الله ارسى قسطنطين  
منه امره خفيف اذا انتقل عن مذهب الذي كان يزعم انه متبدي به ولا يبلغ الى احد  
التحريم لانه الى الان عاى لم يذهب له فهو كاسم جديده المذهب مذهبى مذهبى  
من مذهب الامية **الثالث** ان يكون الحامل له امراد نبويا كذا لك ولكن من القدر  
الزائد عادة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبه واراد الانتقال الى مذهب الدنيا  
الذي هو من شهور نفسه المذمومة فهذا امره اشد ورجا وصل الى احد المحرمين  
لتلاعبه بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب  
الاول انه على كماله من ربه اذ لو اعتقده انه على كماله من ربه انتقل عن مذهبه  
**الرابع** ان يكون انتقاله لغرض ديني ولكن كان فيه في مذهب واما الانتقال لغير  
المذهب الاخر عند ملازاه من مذهب اخر او لغيره فمدركه هذا اما يجب عليه الانتقال  
او يجوز له كما قاله المرافعة قد اقر العلماء من الانتقال الى مذهب الشافعي حين مصر  
وكانوا اطلقا كثير من قبل الامام مالك **الخامس** ان يكون انتقاله لغرض ديني لكنه  
كان عاديا عن الفقه وقد اشتغل بمذبه فلم يحصل منه على شيء واحد من مذهب غيره اسهل

عليه

عليه حيث يرجو اسرعة اذراكه والشفقة فيه فذا يجب عليه الانتقال قطعا وجرم عليه  
التخلف لان تقعه مثله على مذهب امام من الائمة الاربعه خير من الاستمرار على الجمل  
فانه ليس له من المذهب سوى الاسم والافانته على الجمل نقص عظيم في المؤمن وقيل ان  
يصح معه عادة **قال** الجلال السيوطي واطن ان هذا هو السبب في تحول الطحاوي  
حنفيا بعد ان كان شافعيya فانه كان يقرأ على حاله الامام للزق فيفسر يوما عليه الفهم فحلف  
المزني انه لا يحى منه شيء فانقل الى مذهب الامام الى حقيقة ففهم الله تعالى عليه وصنف كتابا  
عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش جازي الى اليوم لكنت عن مذهب انتهى  
**السادس** ان يكون الانتقال لغرض نبوي ولا ديني بان كان مجرد عن قصد من جميع  
فهذا يجوز مثله للعالم اما الفقيه فيكره له او يمنع منه لانه قد حصل فقهه ذلك المذهب  
الاول وجاز الى اخر ليحصل فيه فقه المذهب الاخر فيحصل ذلك على الامر لا من  
الذي هو العمل بما تعلمه قبل ذلك وقد يموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الاخر فالاولى  
لمثل هذا ترك ذلك انتهى كلام جلال السيوطي رحمه الله تعالى **فقد بان لك يا اخي** من  
جميع ما قرناه في هذا الفصل من عدم انكار اهل الاعصار على من انتقل من مذهب الى اخر  
انهم كانوا ايرون الشريعة واسعة وان جميع الائمة على مذبي منهم وقد اجمع اهل الكشف على  
ذلك ولا يصح ان يجمع منهم على ضلالة وقالوا اكل قول من قولوا علما هذه الائمة موافق  
للمشريعة في نفس الامر وان لم يظهر لبعض المقلد ذلك كما ان كل قول من قول علما هذه  
الشرعية موافق لشرعية النبي من تقدم وان من عمل بما اتفق عليه علما كلمة فكانه عمل بما لب  
شرايع الانبياء واما كان لغير الامر كاجتماع جميع الانبياء كلمة اكراما لامة محمد صلى الله  
عليه وسلم **ومع** سيدى عليا الحواص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى  
قلبه علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب الى اخر انما هو لعلهم بان الشريعة لهمهم  
كلامهم وتسلهم فيقول من حج قول امامه على غيره على انه لم يبلغ الى مقام الكمال حال  
قوله ذلك وقد قدمنا في اوضح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح على من لم يصل الى الاشارة  
على القين الاولى من الشريعة وبه صرح امام الحرمين والسعالي والقرافي والعلما الهذلي  
وغوهم وقالوا فلا بد من حجب عليم التقيد بمذهب امامكم الشافعي ولا يجوز لكم عند الله  
تعالى في العدو لغته انتهى لاختصاصه للامام الشافعي في ذلك عند كل من سلم من العصب  
بل كل مقلد من مقلدي الامية يجب عليه اعتقاده ذلك في العامة ما لم يصل الى الشهود  
عن الشريعة الاولى **واما قوله** صلى الله عليه وسلم الائمة من قرين فيحصل ان يكون



الخلافه ويحتمل ان يكون مراده اهل البيت اذا انقلب الاحتمال بسقط الاستدلال  
وقد قسنا العلماء فوجدنا غالب الامة المجتهدين من الموالي كالامام ابي حنيفة والامام مالك  
فانه من بني ابي بصير والخصي من النخع ومن قومه من المؤمنين قريش ومنهم من الحضر والامام احمد  
شيبانين ومنهم من ربيعة لاسن قريش ولامن مصر والنوري من بني ثور بن عمرو بن  
وكذا لكحول والاوراعي من الموالي واضرائهم والحمد لله رب العالمين

**فصل في بيان استحالة خروج شيء من قول المجتهدين عن الشريعة** وذلك  
لانهم بنوا قولهم على الحقيقة التي هي على مرتبة الشريعة كما بنوا على طائفة  
الشريعة كل شيء على حد سواء وانهم كانوا عالمين بالحقيقة ايضا خلافا لبقية بعض المقلدين  
فيهم فكيف يصح خروج شيء من قولهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بتمام الامة  
قوله الله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معا وان في قدر كل واحد منهم انه ليست  
الادلة الشرعية على مذممة ومذمومة علم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احد بعد الى  
التطرية في قولهم بل اخركتهم رضي الله عنهم كانوا اهل انصاف واهل كشف فكانوا  
يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة لا على مذممة واحد  
فابقي كل واحد من بعد عدة مسائل عرف من طريق كشفها تكون من جملة مذممة غير  
فترك الاخذ بها من باب الانصاف والاتباع لما اطلعهم الله تعالى عليه من طريق  
كشفهم انه مراد له تعالى لاسن بابل لا يثار بالقرابة الشرعية والعدة عن السنة كما  
اطلع الاوليا على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظرنا **اخي** في قول  
ائمة المذاهب تجد احدهم ان خفف في مسئلة شدة في اخرى وبالعكس كاستياني بسطة  
في توجيه قولهم في ابواب الفقه ان شأنا الله تعالى وسمعت سيدي عليا الخواص  
رحمة الله تعالى يقول انما ايد ائمة المذاهب مذاهبهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع  
الشريعة اعلاما لاتباعهم بانهم كانوا علماء بالظن فبين وكان يقول لا يصح خروج قول  
من قول الامة المجتهدين عن الشريعة ايد عند اهل الكشف قاطبة وكيف يصح خروجهم  
عن الشريعة مع اطلاعهم على مواد اقوالهم من الكتاب والسنة واقوال الصحابة  
ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روح احدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسواله عن كل شيء كوقوعه في من لادله مل من قولك يا رسول الله امره  
بقطرة ومساومة بالسروط المعروفة بين اهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه  
صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهم عن الكتاب والسنة قبل ان يدونه في كتبهم

ويدينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فطناكم امرنا كذا او فطناكم كذا  
من قولك في الحديث قلنا في كذا اهل يرتضيه امر لا ويعلمون بمقتضى قوله واسأله ومن  
توقف فيما ذكرناه من كشف الامة ومن اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث  
الادراج قلنا له من جملة كرامات الاوليا بيقين وان لو كان الامة المجتهدين  
اوليا لما على وجه الارض في ابداء قد استمر عن كثير من الاوليا الذين هم دون الامة  
المجتهدين في المقام بيقين انهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ويصديقهم  
اهل عصرهم على ذلك كسيدي الشيخ عبد الرحيم القناري وسيدي الشيخ ابي عبد الله المغربي  
وسيدي ابي السعدي ابي العباس وسيدي الشيخ ابراهيم السوقي وسيدي الشيخ ابي الحسن  
الشاذلي وسيدي الشيخ ابي العباس المروسي وسيدي الشيخ ابراهيم المتبولي وسيدي الشيخ  
جلال الدين السيوطي وسيدي الشيخ احمد الزواوي البجيري جماعة ذكرناهم في كتاب  
طبقات الاوليا و**اخي** وقد خط الشيخ جلال الدين السيوطي عند احد اصحابه مسو  
الشيخ عبد القادر الشاذلي في رسالة لشخص سأل في شفاعته عند السلطان فالتقي  
رحمة الله اعلما باخي ابي قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا خمسة  
وسبعين مرة نقطة ومساومة ولولا اخوتي من اصحابه صلى الله عليه وسلم عن بسبب  
دخول الدولة لطلعت القلعة وسفعت في يد السلطان الذي دخل من خدام حرمه  
صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في تصحيح الاحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم  
ولاشك ان نفع ذلك ارجح من نفعك انت يا اخي انتهى ويؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك  
ما استمر عن سيدي محمد بن زين المادح لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نقطة ومساومة ولما حج كل من من اهل القبر ولم يزل يذم مقامه حتى  
طلب منه شخص من الخوارج ان يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل عليه اجلسه على بساط  
فانقطع عنه الروية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم الروية حتى  
ترأى له من بعيد فقال ان طلب رويتي من خطوبك على بساط الظلمة لا يسيل لك الى ذلك  
فلم يبلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى **وقد** بلغنا عن الشيخ ابي الحسن الشاذلي  
وتلميذه الشيخ ابي العباس المروسي وغيرهما انهم كانوا يقولون لو اجتمعت غار ومبة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اعددنا انفسنا من جملة المسلمين فاذا كان هذا  
قول احاد الاوليا فالامة المجتهدين اوليا بهذا المقام **وكان** سيدي علي الخواص  
رحمة الله يقول لا ينبغي لمقلد ان يتوقف في العمل بقول من قول الامة المذاهب



الامه السلوك وان شككت يا اخي في قولي قد افترض عليهم اقوال المذاهب  
وقل لكل واحد اعمل بقول غير لما ملك فانه لا يطعنك في ذلك وكيف يطعنك في ذلك وانت  
تريد تقدم قولك عند من لا يسم لك طائفا لا يقدروا على الشرح قلبه بذلك  
**قال وقد بلغنا** ان من روى الله جماعة من الشافعية والحنفية يعطون في هذا  
ليتقوا على الجواز واذا خاف بعضهم حجج بعض انتهى وقد روي في فضل فقال المقلدين  
من مذاهبنا في تحقيق المناظ في ذلك **واعلم** يا اخي ان الامية المجتهدين  
ما سموه لك الالبدل احدهم وسعة في استنباط الاحكام الكامنة في الكتاب  
والسنة فان الاجتهاد مشتق من الجهد والمبالغة في اقبال الفكر وكثرة النظر في  
الادلة قاله تعالى يحرمنا جميع المجتهدين عن تلك الامور فانهم لو استنبطوا  
لالامة الاحكام من الكتاب والسنة ما قدر احد من غيرهم على ذلك كما مر **فان قلت**  
فما دليل المجتهدين في زيادة الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة  
ومل لا كانوا وقفوا على حد ما ورد صريحا فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا  
ما تركت شيئا يقرهم الى الله الا وقد امرتكم به ولا شيئا يبعدكم عن الله الا وقد  
نهيتمكم عنه **فاجواب** دليلهم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم في تبينه ما اجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب  
من شيء فانه لو لاين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما امتدى  
احد من الامم لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كما تعرف عدد ركعات  
الغزاة في الاوقات ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الاتي عقبه  
ان شاء الله تعالى كما ان الشارع بين لنا بسنة ما اجل في القرآن فلكل  
الامية المجتهدين يبنوا لنا ما اجل في احاديث الشريعة ولو لا بنا ففهمنا  
ذلك لبعثت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في امل كل دور بالسنة للدور  
الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاحوال لم يزل ساريا في كلام علماء الامم  
الى يوم القيامة ولو لا ذلك لما شرت الكتب ولا عمل على الشروح حواشي  
كما مر فانهم **فان قلت** فضل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليلة الاسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا امه ام لا  
**فاجواب** كما قاله الشيخ محي الدين كان ذلك منه اجتهادا  
فان الله تعالى لما فرض على امته الخمسين صلاة نزل بها الى موسى ولم يقل شيئا

ولا اعترض ولا قال هذا كثير على امتي فلما قال له موسى ان املك لا تطعن  
في ذلك وامره بما امر الله فبقي صلى الله عليه وسلم مختارا من حيث وفور شفقتة  
على امته ولا سبيل له الى دأمر ربه فاخذ في الترجيع في اي حالين اولي  
وهذه امور حقيقة الاجتهاد فلما ترجع عدة انه يرجع ربه رجوع بالاجتهاد  
الى ما يوافق قول موسى وامضى ذلك في امته باذن ربه عز وجل فان تمت  
ما ذكرناه علمت ان في تشريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين فانيسا له صلى الله  
عليه وسلم كيلا يستوحش فيه ايضا الناس به كما ان في اجتهاده صلى الله عليه  
وسلم ايضا فانيسا وجبرا لقلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه ربما خسر  
اذا رجع الى نفسه وقامل فوجد الله ارجح لبعاده منه ولو انه كان ابقى  
عليهم الخمسين صلاة لكان يعوهم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها  
كما ان الله تعالى احب قلبه من حوزة نفسه الذي مر على قوله بقوله تعالى  
ما يبدل القول لدي فانه موسى ان مراجعة موسى كانت في محلها لكون  
القول كان المحيى الى على سبيل ارادة اظهار حجة على رسوله  
صلى الله عليه وسلم فشرعا له فسر بذلك وعلم ان في الحضر الالهية  
ما يقبل الله به **فان قلت** ما لا يقبل ذلك **فان قلت** بان  
لك يا اخي بما في اجتهاد المجتهدين من موكلاته فليس فطالت  
لا تجوز في كتاب وسيد ربه **فان قلت** ان قالوا  
اي فاشيت في تأليف هذه الميزان من المعلوم ان امل جميع المذاهب يعلمون  
ان كل من عجز عن العزيمة يجوز له العمل بالرخصة **فاجواب**  
ان ما قاله من القائل صحيح ولكن امل المذاهب اذا علموا بالرخصة  
يعلمون بها وعندهم منها حصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بنوعها  
وموافقتها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يعمل بها مع  
الشرح القلب لمعرفة بنوعها وموافقتها للكتاب والسنة وان من  
هو على يقين من صحة عبادته من هو على شك فيها فاعلم ذلك والله اعلم  
**فصل** في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها  
اقوال ائمة المجتهدين في مقلد لبعض الشريعة الكبرى  
فما لم ترشد ان شاء الله تعالى



فصل شرق



التي يعلمها اتصال  
يعين الشريعة الكبرى

مِنْهَا حَصْرًا وَالْوَحْيَ وَتَفَرَّجَ جَمِيعَ الْأَخْكَارِ عَنْهَا أَوْ مِنْهَا هَكَذَا

حضره الى

1. 500

من المجلد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

11

卷之四

[illegible]



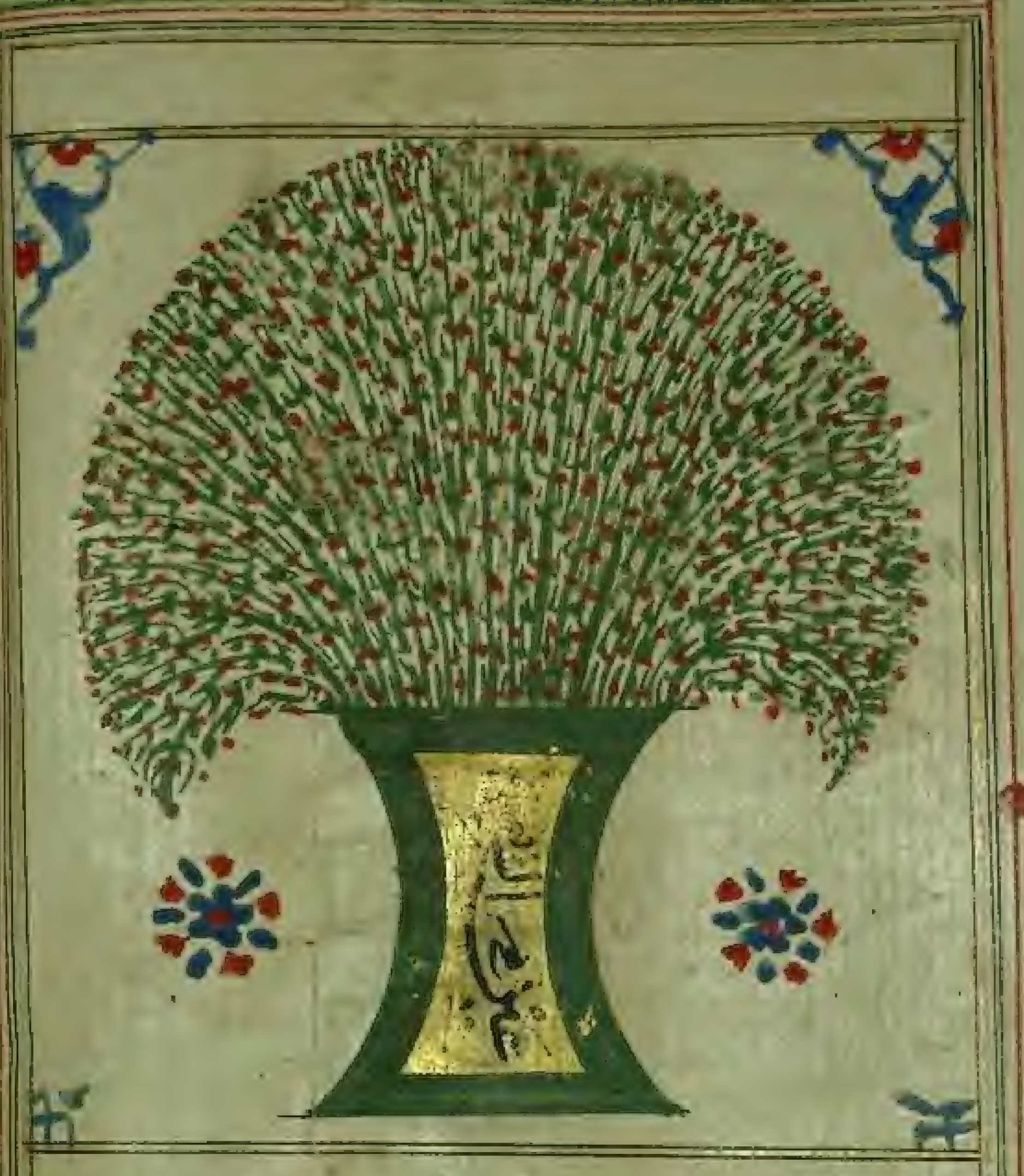
ومن تأمل في هذه الشجرة وأمعن النظر فيها لم يجد قولاً منها غير متصل بما قبله (ب) ١

ومما أمثال الحول اتصال ما يومه (أ) ب) المحمديين ومقلدهم بعين الشريعة



فالنظر إلى العين الوسطى التي هي مثل العين الشريفة المطهرة التي تفيض منها كل قول من قول الأئمة  
ومقلدهم إلى يوم القيامة ومما أمثال هذا جميع المحمديين من المذاهب والمذاهب من الخطوط  
إلى العين الوسطى في سائر الأقسام فاعلموا في ذلك معرفة ما أراد به بقوله أنه ليس من مذهب أولى  
بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها إلى عين واحدة انتهى **نظروا في تلك الصفة**  
**الصياد** فإن كل عين منها تنصل بالعين الأولى في سائر الأقسام وهذا أمثال

والنظر إلى العين الأولى التي هي مثل العين الشريفة المطهرة التي تفيض منها كل قول من قول الأئمة  
ومقلدهم إلى يوم القيامة ومما أمثال هذا جميع المحمديين من المذاهب والمذاهب من الخطوط  
إلى العين الوسطى في سائر الأقسام فاعلموا في ذلك معرفة ما أراد به بقوله أنه ليس من مذهب أولى  
بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها إلى عين واحدة انتهى **نظروا في تلك الصفة**  
**الصياد** فإن كل عين منها تنصل بالعين الأولى في سائر الأقسام وهذا أمثال



**فالنظر إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان في الشجرة كلها**  
من عين الشريعة **فالنظر إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان في الشجرة كلها**  
أقول الكاثر والمقلد من **الأغصان** المتفرعة من جوارب الفروع من أقوال العلماء في كل وقت  
**والنظر إلى العين التي في أعالي الأغصان** الصغار مثل المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل وقت  
من أدوار الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه السلام فيطهر في عصره العقيدة بالحق لا يقول من قبله  
من المذاهب كما خرج به أهل الكوفة وتلقوا الحكم بترقية محمد صلى الله عليه وسلم على المطابقة بحقيقة  
لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لا قره على جميع أحكامه كما أشار إليه في حديثه كـ  
المهدي يقول لا يقول لا يحيط به إلا أنزل عليه عليه السلام استقبل الحكم إلى آخره وهو أن  
يخرج إلى السيد علي بن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه السلام والسلام  
فأخرج أحدهم عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لا من الأئمة ولا من العلماء السابقين  
واللاحقين بكل الأقسام والأوليات تحت إبرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمه متفرع  
من عين شريعة وشجرة علمه وما من قول من أقوال الأئمة شريعة الأولى متفرع من تلك الشجرة  
وقد وعلمها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في تلك الشجرة والله أعلم



وهذا أمثال صورة الصلاة الموحدة في أفق المقلد بهم بحج الكتاب والسنة  
من طريق السند الطاهر مختاراً

الامام أبو جعفر عن عطاء عن أبي عباس عن رسول الله عن جبريل عن الله

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله

الامام أحمد عن الشافعي عن مالك عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله

فانظر يا أخي حاطة البحر بمذاهب الائمة ابتداء وانتهاء

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان واتباعهم خلفهم



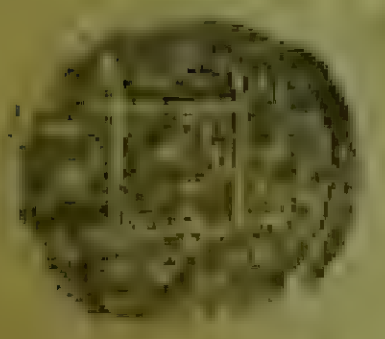
وهذا أمثال موقف الائمة المجتهدين بالخطر اتباعهم على الصراط حتى يخلصوا الى الجنة



من غير وقوع في النار

ما لك من بعد والله

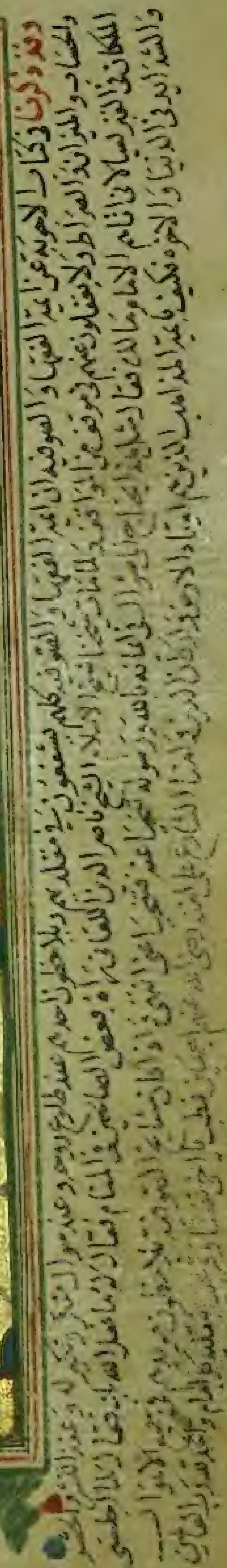
ملكته من بعد والله من  
ملايق الله رث الشريعة  
في عام ثلثة وعشرين  
ومائة والف من الهجرة  
في محرم سنة





ولهذا مثال طريقه اعيان المحمديه الى ابواب الجنة وان كل من علمه عينه من حاله

طريق اتباع الامام ابي حنيفة الى باب الجنة  
طريق اتباع الامام مالك الى باب الجنة  
طريق اتباع الامام الشافعي الى باب الجنة  
طريق اتباع احمد الى باب الجنة  
طريق اتباع الهام واد الى باب الجنة  
طريق اتباع الامام البني الى باب الجنة  
طريق اتباع اسحاق الى باب الجنة  
طريق اتباع عبد الرحمن الاوراني الى باب الجنة



三

卷三



انما الاختيار على هذا بل لا يصح من المجتهد ان لا يحكم الا بغير العلم الا بغير العلم الا بغير العلم  
 الى غير ذلك فانما العلم عليه وسلم انما هو العلم عليه وسلم فلا يتصور ان لا يكون العلم عليه وسلم  
 والله اعلم بالصواب



**اعلم** يا اخي اني انما قدمت هذا الفصل على بعد من الجمع بين الاحاديث  
والاقران لانه طالب العلم على شدة تفرق جميع المجتهدين من القول في الله بالدرى  
ليقبل على القول بجمع اقوال الامية المجتهدين بطيب نفس وانشرح صدره على حكم مرتضى  
الميزان فان اقوالهم كلها لا يخرج عن مرتضى الميزان تخفيف وتشديد وقد كان الامية  
المجتهدين وكلامهم يحثون اصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون ان اذا اتيتم  
كلامنا على ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بما في الكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحجة  
انتمى وانما قالوا ذلك اخفاطاً للامة وادباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد  
احدكم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يردده ولم يرضه وخوفاً ان يكتب احدكم  
من جملة الامية المصلين اذا زاد في الشريعة شيئاً مما ذكر **فان قلت** اما هذا القول  
الذي لا يرضاه الله ورسوله **فاجواب** حان ان يخرج عن قولنا الشريعة  
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلاماً شهد له الشريعة بالصحة وهو  
القواعد فهو معدود من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبارته في البيهقي في  
باب القضاء من سننه الكبرى اعلم ان الراي المذموم هو كمالنا فيكون شيئاً  
باصول قال وعلى ذلك يحمل كلامنا في هذا الراي انتهى اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة  
تنقسم الى ثلاثة اقسام **الاول** ما اتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث جبريل من الوحي  
ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم  
من الرضاغة المصصة ولا المصتان ومثل حديث لدية على العاقل من ما جرى مجرى  
ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالتقارن من حيث انعقاد الاجماع على عدم  
مخالفة القواعد **الثاني** ما اباح الحق تعالى للنبيه صلى الله عليه وسلم ان يسنه  
على رايه موافقاً لوجه الارشاد لامة كتحريم الحرير على الرجال وقوله في حديث غيره  
مكة الا لا خرما قال له عمر بن الخطاب لا لا خرما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
كان حرم جميع نبات الحرم لم يستثن من صلى الله عليه وسلم الا خرما سائلاً فانه العباس  
في ذلك وهو حديث لولا ان اسق على امتي لا خرما العباس الى ذلك الحديث في حديث لولا  
قلت نعم لو جئت ولم تستطعوا في جواب من قال له في فريضة الحج **يا رسول الله**  
قال لا ولو قلت نعم لو جئت الحديث وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب عن فريضة  
حسب طاقته ونهاهم عن كثر السؤال ويقولون ان تركوني ما ترككم خافوا من تشبه  
تقول الاحكام عن سواهم فيجوز عن القيام بها **القسم الثالث** ما

الشاعر فضيلة لامة او تاديباً لهم فان فعلوا حازوا الفضيلة وان تركوا فلا حرج  
عليهم وذلك كنهية صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكما من بالمسح على الخفين لا عن  
غسل الرجلين وكنهية النساء من زيارته الغنوار وعند اكثر العلماء عن لبس الحرير  
ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن  
كان الامية المجتهدين هم الذين ينوون التاماً في السنة من الاحكام كما ان اتباع المجتهدين  
هم المبيسون التاماً اجل في كلام المجتهدين من مكة الى يوم القيامة **وقد سمعت**  
سدي علياً الخواصر رحمه الله يقول لولا ان السنة بينت لنا ما اجل في القرآن  
ما قد راى احدهم من العلماء على استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح  
ركعتين والظهر والعصر اربعاً ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف واحد  
ما يقال في دعا التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذكار الركوع  
والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلوس التمسيد ولا كان يعرف كيفية صلاة  
العیدين والكسوفين ولا غير مما من الصلوات كصلاة الختان والاستسقاء ولا كان  
يعرف انصبة الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع والنكاح والخراج والاقضية  
وتساير ابواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقران  
فقال له عمران ان ذلك لا يجوز بل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض واجهرها  
في كذا او كذا فقال الرجل لا فاني عماران انتهى **وروي** البيهقي ايضا في باب  
صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله تعالى عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر  
وقيل له انما يجزئ في الكتاب العز من صلاة الخوف ولا يجزئ صلاة السفر فقال للسائل  
يا ابن اخي ان الله تعالى ارسل النبي محمداً صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئاً وانما تفعل  
ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفعله فقصر الصلاة في السفر سنة سنه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انتهى فاعلم ذلك فانه نفيس **فصل** في بيان  
ما ورد في الراي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان  
روينا في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من  
بعدي عضوا عليها بالواجد واياكم ومحدثاتي لا تمسوا فان كل محدث بدعة وكل بدعة  
ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو بدعة **وروي** البخاري  
عن ابن مسعود او ابل كتاب الفرائض من صحيحه انه قال تعلموا العلم قبل الظانين راى  
الذين يتكلمون في دين الله بالظن والراي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين



في من الله بالراي **روى** الترمذي باسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لا يبرأ من ان اردت ان لا تقص على الصراط طريقين فلا تخوف في دين الله شيئا برأيت  
انتهى وكان عبد الله بن عباس مجامد وعطا وغيرهم يخافون من دخول الراي في قولهم  
اشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين كانا اذا وقع احد في عرضهما وسألهما  
ان يحاللاه قال لاله ان الله تعالى حرره امر المؤمنين فلا علمها ولكن عفا الله لنا بها  
قال بعض العارفين وهو من قبيح الورع ذاع خبر في مصر في هذا الصراح ذلك ان الغيبة  
وكل من يقع فيه العبد له وجهان وجه يتعلق بالله من حيث يغذي حدوده من دخل للبعد  
فيه وجه يتعلق بالعبد بواحد الله تعالى به الخضم اذا وقعت المشاحة في الاحتسار  
من العبد انتهى **روى** البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يغفل عن رجل  
وحل في دينه فان آمن امر وان كفر كفر نفي في نفس الامر وانظر في دينكم وكانت  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا اقي الناس يقولون هذا راى عمر فان كان صوابا من الله  
وان كان خطأ فمر عمر **روى** البيهقي عن مجاهد وعطاء انهما كانا يقولان ما من  
احد الا وما خور من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قلت** وكذا كان مالك بن انس رحمه الله يقول كما ساقى في الفصل  
الذي بعده ان شا الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول شيئا في قوم  
يجاد لو كنتم تشبهوا القرآن فخذوهم بالسنة فان اصحاب السنة اعلم بحجاب الله عز  
وجل قال الخطابي واصحاب الدين هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالامة  
المجتهدين وكل اتباعهم فالله بهم الذين يقيمون ما تضمنته السنة من الاحكام  
**وسم** الامام احمد بن الحساق السبيعي قال لا يقول الى متى حديث استغفروا  
بالعلم فقال له الامام قسربا كما قد دخل علينا بعد الموت فمر انه التفت  
الى اصحابه وقال لهم ما قلت بعد الاخذ من الناس لا تدخل دارى غير هذا  
الفا سقوا انتهى فانظر يا اخي كيف وضع من الامام هذا الزجر العظيم لمن قال  
الى متى حديث استغفروا بالعلم فكانوا رضي الله عنهم لا يتجر احد منهم ان يخرج عن  
السنة قيد شبر بل يلقوا ان يغيبوا كان يغيب الخليفة فقيل له ان مالك بن انس  
يقول يحرم الغيبة فقال للمفتي ومثل بالله وامنا له ان يحرم في دين الله عبد المطلب  
والله يا امير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا بوحى  
من ربه عز وجل وقد قال تعالى لنحكم بين الناس بما اراك الله لعلهم يرايت

يا محمد

يا محمد فلو كان الدين بالراي كان راى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى  
وكان الحق تعالى امره ان يعمل به بعينه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية  
وقال يا لها النبي لو حرم ما احل الله لك الاية انتهى فاذا كان بهذا الكلام المعنى في ذلك  
الزمان في الامام ما لك فكيف كلام غير من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتفيد  
بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا اخي من الحكاية عن المفتي الا لاين لك عدم تحريم  
احد من السلف على الكلام في دين الله بالراي لما اخذ كلام المجتهدين بالامانة والصدق  
ولم يفرق من بين استنبط من الكتاب والسنة وتفتت ان الامام ما لك لولا راى  
في السنة ما يشهد بتحريم الغيبة وسماعه ما اقي به وكان الامام حمدان بن سهل رضي الله عنه  
يقول لو كنت قاضيا لحبست كلام من هذا الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه وطلب  
الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر الى الامة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه  
ولم يكتفوا باحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله يقول من اعظم فتنة تكون على  
الامة قوم يعيسون في الامور براهيم فيحرمون ما احل الله ويحلون ما حرم الله انتهى  
**وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح  
نبيه صلى الله عليه وسلم ولا دفع الوحي عنه حتى اغنى امته كلهم عن الراي وكان السجعي يقول  
سجعي قوم يعيسون الامور براهيم فينهروا الاسلام بذلك ويتسلم **وكان** ذكير رحمه الله  
يقول عليكم باتباع الامة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم بخلاف  
اهل الاموال والراي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان السجعي وعبد الرحمن بن مسعود  
يزجرا كل من راى به يتدين بالراي ويستبدان  
• ومن النبي محمد مختار • نعم المطية للمفتي الاثار  
• لا ترفع عن الحديث والعل • فالراي ليل والحديث نهار  
وكان احمد بن سريج يقول اهل الحديث اعظم رجة من الفقهاء لا عتائهم بضبط  
الاصول وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل  
علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلم فليقل الله اعلم فان الله تعالى  
قال لمحمد صلى الله عليه وسلم قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين بعني  
في الجواب عما سألتموه عنه وكان يقول من اقي الناس في كل ما ليس لونه فيه فهو  
محبون وكان مسروق اذا سئل عن مسئلة يقول للسائل اعمل وقفت فان قال لا  
قال اعفتي منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لاصحابه لا تكتبوا عني كلما اقيت به



وانما يكتب الحديث ولعل كل شيء قد ثبت به اليوم ارجع عنه **وكان الامام** رضي الله  
عنه يقول عليكم ملازمة السنة وعلوما للاطفال فانهم يحفظون على الناس دينهم  
اذ اجابوا عنه وكان ابو عاصم رحمه الله يقول اذا ابتصر الرجل في الحديث كان الناس  
عنده كالنقير وكان ابو بكر بن عياش يقول امل الحديث في كل زمان كامل للاسلام مع  
امل الايمان والمراد بامل الحديث في كراهه ما يشل امل السنة من الفقه وان لم  
يكون احفظا وكان ابو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك الجدال في الحديث  
واقوال الائمة فان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا لا تذكروا ما كان  
كانت قط زينة او بدعة او كفر او حجة على الله تعالى الا من قبل الحداد وعلوه  
الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا ابتصر جماعة يتباحون سرا فيما بينهم بامر دينهم  
فاسمهم وان في ذلك ضلال وبدعة وكان يقول اكابر الناس هم امل السنة واصابع  
هم امل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الاعظم من كان من اهل  
السنة والحجامة ولو واحد افعلم ذلك **واما ما نقل عن الائمة الاربعة**  
**رضي الله عنهم** في ذكر الراي فاولهم بتراي من كل راي حجة ظاهر  
الشرعية الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله تعالى عنهم خلاف  
ما يضيفه البعض المنقصبين وبما يضيفه يوم القياس من الامام اذ وقع الوجه  
في الوجه فان كان في قلبه نور لا يتجر ان يذكر احد اهل الائمة بسوء اني النعمان  
من المقام اذ الائمة كالنجوم في السما وغيرهم كامل الارض الذين لا يعرفون  
من النجوم الا خيالها على وجه الما وقد روى الشيخ يحيى الدين في الفتوحات  
المكية بسند الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول يا ايها الذين آمنوا  
في دين الله تعالى بالراي وعليكم بالاتباع السنة من خرج عنها ضل فان قيل ان المجتهد  
قد صرحوا باحكام في اشياء لم توضح الشرعية بتجربتها ولا بوجوبها فموجبها  
واوجبها فاجواب انهم لو اعلوا من قران الادلة تحريمها او وجوبها ما قالوا  
به والقوانين اصدق الادلة وقد علموا ذلك بالكشف ايضا فتباد به القوانين انتهى  
**وكان** الامام ابو حنيفة يقول لقد ريت محوس هذه الائمة وشيعة الدجاة  
وكان يقول حرام على من لم يعرف دليل ان يفتي بكلامه كان اذا افتي يقول هذا  
راي ابي حنيفة وهو احسن ما قدرنا عليه من حجة باحسن منه فواولي بالصواب  
وكان يقول يا ايها الرجال ودخل عليه من رجل من اهل الكوفة والحديث

يؤا

يقرا عنه فقال الرجل عونا من هذه الاحاديث فوجه الامام اسد الرحير  
وقال له لولا السنة ما فهم احد منا القرآن ثم قال للرجل ما تقول فيم الفرد  
واين ليك من القرآن فان الرجل فقال للامام ما تقول انت فيه فقال ليس هو  
من هبة الانعام فانظر يا اخي الى ما ضل الامام عن السنة ووجه من عرض له بترك  
النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان يفتي الامام الى القول في دين الله بالراي  
الذي لا يشهد له ظاهرا كتاب ولا سنة وكان رضي الله عنه يقول عليكم باننا من سلف  
واياكم وراي الرجال وان زخرفوا بالقول فان الامر ينجلي حين ينجلي وانتم على صراط  
مستقيم وكان يقول يا ايها البدع والبدع والبدع والبدع والبدع والبدع  
ودخل شخص الكوفة بكتاب انيالك فكاك ابو حنيفة ان يقبله وقال له الكتاب  
شريف القران والحديث وقيل له من ما تقول فيما احذره الناس من الكلام في العرض  
والجوهر والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فاعلمكم بالادارة وطريقة السلف  
واياكم وكل حديث فانه بدعة وقيل له من قد ترك الناس العمل بالحديث واقبلوا  
على سماعه فقال رضي الله عنه نفس سماعتكم للحديث علم به وكان يقول لمرئيل الناس في  
صلاح ما دأبوا من تطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بالاحديث فسدوا وكان رضي الله  
عنه يقول قاتل الله عمر بن عبيد فانه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعنيه  
وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولنا حتى يعلم ان شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوا صريحة في الكتاب او السنة وعمل بها  
يتفقون عليه فيها وكذا كان يفعل اذا استندط احكاما فلا يكتب حتى يجمع عليه  
علما عصم فان رصوة قال لا يي يوسف كسبه رضي الله عنه من كان على هذا القدم  
من اتباع السنة كيف يجوز نسنته الى الراي فعاد الله ان يقع في مثل ذلك عاقل  
كاسياني بسططه في الاجوبة عنه ان شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى والشرائع  
قد اتفق ابي حنيفة من اصحاب عالم يتفق لغزوه وقد وضع مذهبه شوري ولم  
يسند بوضع المسائل وانما كان يلقيها على اصحابه مسألة مسألة فتعرف ما كان  
عندهم ويقول ما عندكم وما طرتم حتى يستقر احد القولين فينبه ابو يوسف  
حتى اثبت لاصول كل ما وقد اذرك فيهم ما عجزت عنه اصحاب القديح انتهى ونقل  
الشيخ كما لا الذين بنوا الهام عن اصحاب ابي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن  
انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قولنا لا يجوز الا وهو وابتدعنا عن ابي حنيفة



واقصوا على ذلك ايمانا مغلظة فلم يتحقق اذن في القصة محمد الله جواب  
ولامذهب الاله رضي الله عنه كيف ما كان وما نسب الى غيره فهو من مذهب  
الى حقيقته وان نسب الى غيره فهو نظير الحق المحار للموافقة فهو قول القائل قولي  
كقوله ومذهبى مذهبهم فعلم ان من اخذ بقوله واحد من اصحابي حقيقته فهو اخذ  
بقوله الى حقيقته رضي الله تعالى عنه والحمد لله رب العالمين

**فصل فيما نقل عن الامام مالك من دم الراى وما**  
**جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهر** كان رضي الله عنه  
يقول يا ايها الرجل لا ان اجعلوا عليه واتبوا ما اتوا اليكم من دمكم  
وما جاء عن بيتكم وان لم تقيموا المعنى فليكن العلم اليكم ولا تجادلوا فيهم فان  
الجدال في الدين من تقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو النفاق وكله لان الجدال  
بالباطل في الحق مع العلم كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم من حيث  
ان الحق شرع صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام المحاد في الدم انتهي  
وكان يقول سلموا الامية ولا يجادلوا فيهم فلو كانوا جاءوا رجل اجدر من رجل انتصفا  
لحقنا ان نفع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضي الله عنه اذا استنبط  
حكما يقول لا يصح انظر وافقه فانه من وما من احد الا ما حوذه من كلامه ورد  
عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن حزم  
عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت ان افي اضراب على كل مسئلة  
قلتها برأيي خوفا ولا اتق رسول الله صلى الله عليه وسلم لشي زدت في شريعته  
او خالفت فيه ظاهرها قال ومن ههنا مع رضي الله عنه رواية الحديث  
بالحق للعارف خوفا ان يزيد الراوى في الحديث او يغيث انتهى **قلت**  
وقدر ايت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشرين الى قال  
عليك بالاطلاع على اقوال الامام دار مجرتي والوقوف عند ما فانه شمس  
اذا رى انتهي فامتثلت امر صلى الله عليه وسلم وطاعت الموطا والمذونة  
الكبرى ثم اختصرتها وبرزت فيها المسائل التي تميزت بها عن بقية الامية على  
بشارته صلى الله عليه وسلم ورايته رضي الله عنه يقف عند حد الشريعة  
لا يكاد يتعداها وعلت بذلك ان الوقوف على حد ما ورد اولى من الابتداء  
ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحرير اوفي الجواب

والحمد لله رب العالمين **فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله**  
**من دم الراى والتري منه** روى الهروي بسنده الى الامام الشافعي  
انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه اذا صح  
انتهى يعني انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح ليله لان السنة قاضية  
على القرآن ولا عكس ومي مبينة لما احل منه **وسئل** الشافعي رضي الله تعالى عنه  
من عن محرم قتل زينو فقال اما انا فوالرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
وقال الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رايت الامام الشافعي بمكة وهو في الناس  
ورايت الامام احمد واسحاق بن زاموية حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ومن ترك لنا عقيل من ذر فقال اسحاق زونا عن الحسن وبرايا  
انما لم يكن تاريا به وكذا عطا ومجاهد فقال الشافعي لا يحق لو كان غيب  
موضعا لعزك ان اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول قال  
عطا ومجاهد والحسن ومن لا جمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة باني هو  
وامي وكان الامام احمد يقول سالت الامام الشافعي عن القياس فقال انما هو  
وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لولا اهل الحجاز خطبت لرفادة على المنابر  
وكان رضي الله عنه يقول لا اخذنا الاصول من هذا روى العقول ولا ينبغي ان يقال  
في شيء من الاصول لهر ولا كيف فقيل له من وما الاصول فقال الكتاب والسنة  
والقياس عليهما وكان يقول اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم  
فهو السنة ولكن الاجماع الكبرية الا ان تواتر يعني الحديث وكان يقول الحديث  
على ظاهره لكنه اذا احتل عدة معان فاو لا ماما وافق الظاهر وكان يقول امل الحديث  
في كل زمان كالصحة في زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فكا في رايت  
احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا كرهوا اخذوا الحديث  
الذي اتاكم من بلاد اهل الراى لا بعد التقيس فيه وكان رضي الله عنه يقول  
من خاض علم الكلام فكانت له دجلة الجحيم فاحل ليحانه فقيل له يا ابا عبد الله انه  
في علم التوحيد فقال قد سالت الكاهن التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام  
وعصمه بدمه وماله وهو قول الرجل اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رايت الرجل يقول لا اله الا الله فاستمعي  
او عيني فاشهد واعلم بالزندقه وروى الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه



كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي قال ابن خزيمة صح عنه او عند غير من الامة  
وفي رواية اخرى اذا رايته كلامي بخلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاعلموا ان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الحائط وقال  
من لم يسمع يا ابا اسحاق لا تغفل في شيء مما اقول وانظر في ذلك لنفسك  
فانه دين وكان رضي الله عنه اذا توقف في حديث يقول لوضوح ذلك لعلنا به  
وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتصل  
ثم توضع لكل صلاة وقال لوضوح هذا الحديث لعلنا به وكان اجل لناس من  
القبائل على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل اود مير  
البيهقي كان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يهو وامي شي  
لم يعمل لنا تركه وقال في بابهم الرازي لو كانت تثبت مثل هذا الحديث  
ما خالفناه وفي رواية اخرى عنه لو كانت تثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه  
وسلم لاخذنا به فانه اولي الامور بنا ولا حجة في قول ابي جردون رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وان كنوا اولي في قياس ولا شيء الاطاعة الله ورسوله  
صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكر البيهقي في سننه في باب اجد الزوجين  
موت ولم يعرف صداقا وروى عنه الصافي في باب السيرة انه كان يقول ان كان  
هذا الحديث يثبت فلا حجة لاحد معه وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اجل في اعيننا من ان يحجب غير ما مضى به وقال الشافعي  
في باب الصيد من الام كل شيء خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا  
يقوم معه راي ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر يقول رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فليس لاحد معه امر ولا يهني غير ما امر به ووقال في باب المعام  
ياكل من الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه  
شي ابد او قال في باب العتق من الام وليس في قول واحد وان كانوا عدد امم النبي  
صلى الله عليه وسلم حجة بما اطلعنا عليه من المواضع التي تغفلت عن الامام  
الشافعي في تربيته من الراي وادبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روي عنه  
انه كان يتادب مع اقوال الصحابة والتابعين فضلا عن كلام سيد المرسلين  
فتفعل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال في رسالته القديمة بعد  
ان اتى على الصحابة بما هم اهلها والصحابة رضي الله عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد

وورع وعقل وفي كل امر استدرك به علم وادبهم لنا الحمد واولى من اننا لانفسنا  
انتهى **وروى** البيهقي ان الشافعي استغنى فيمن يذريهم من الكفاية وحسن  
قافتي بكتاب يمين فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القوم  
من مؤخر مني عطاء بن ابي رباح رضي الله عنه وسأني في فضول الاجابة عن الامام  
ابي حنيفة وبيان معالمه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما رآه ربه وادركه  
صلاة الصبح عند وقال كيف اقبلت بحضور الامام ومولا يقول به وان الامام  
الشافعي انما فعل ذلك فصحا لادب مع الامة المجتهدين وحملهم في جميع  
اقوالهم على الحامل الحسنة وعلى انهم ما قالوا الا لكونهم اطلقوا على ليلته  
من كلام الشافعي رضي الله عنه في ذلك قول الامام الشافعي فيما تقدم  
عنه انه لا حجة لقول ابي جردون رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه على ان بعضهم  
قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد فادب اجتهاده الى ان الادب مع الامة المجتهدين  
واجب فقد علم على فعل بعض السنن لما تروى عليه من يوم القدر فيه والذي يقول به  
ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الادب مع الامام ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه مع قول الامام الشافعي بسينته جليله لما فيه من اساءة الادب  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك شي قال به لشي قال به غير وحاسا الاما  
الشافعي رضي الله تعالى عنه من ذلك وانما نقول ان ترك الامام الشافعي رضي الله تعالى  
القنوت عند رايان قبر الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وانما كان توافقه في  
اجتهادهما حصلت في ذلك الوقت وتكون ذلك من اجتهاد اكرامات الجليل المعصوم  
للإمام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولا يفتح ذلك في مقام قادي الامام الشافعي  
رضي الله تعالى عنه مع الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وانما ذلك فيه رعاية لجمال  
المقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تعظيم الامام ابي حنيفة  
والادب معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي لب كما ستري بعضه ان شاء الله تعالى في هذه  
الكتاب مرارا وقال بعضهم لا يبرع في حملنا ترك القنوت على الادب لمحض لان  
الادب مما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المنادى مع اجتهادهما موافقا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع كسرعه فليتنا مل وسأني في فضل الاجابة  
عن الامام ابي حنيفة قول الامام ما لا يسئل عن الامام ابي حنيفة ما تقولون في  
رجل لو خاطبني في ان نصف هذه الاسطوانة حجر ونصفها فضة لتمام بحجة وكذلك



قوله الامام الثاني في التامر كلف في الفقه عيال على الامام ابي حنيفة قائل يا اخي ادب  
 لا تميز مع بعضهم بعضا واقدمهم في ذلك واياك والعقب الامام حنيفة جاملية  
 من غيره ليل فتخطى طريق الصواب واول من تميز امناك امامك يوم القيامة  
 وتقدم قوله الامام الثالث للامام مالك في مسئلة ارسلها له من مصر ما حكم الله  
 في ذلك المسألة عندهم وان الامام مالك كتب للبيت بعد الحمد لله والصلاة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في ذلك  
 المسئلة ما قام عندك انتم فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

**فصل فيما نقل عن الامام احمد رضي الله عنه من ذم الراي**  
**وتعبد بالكتاب والسنة** فروى البيهقي عنه انه كان اذا سئل عن مسئلة  
 يقول ولا جد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدور له كلاما  
 كبقية المجتهدين خوفا ان يقع في راي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو  
 ملحق من صدور الرجال وقيل انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسئلة هكذا الخ  
 به شيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوح رحمه الله تعالى وبلغنا انه لم يأكل البطيخ  
 حتى مات وكان اذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يأكله وكذا بلغنا عنه انه احتج اياما لمحمد في مسئلة خلق القرآن ثم خرج بعد  
 اليوم الثالث فقيل له انهم الان في طلبك فقال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لم يكتب في الفارح اخفى من الكفار اكثر من ثلاثة ايام وحاله في العمل  
 بالسنة مشهور وكان تميز اكثر من راي الرجال ويقول لا ترى احدا ينظر  
 في كتاب الراي الا وفي قلبه دغل وكان ولد عبد الله يقول سالت الامام احمد عن  
 الرجل يكون في بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من غيره وصاحبه  
 راي فمن يسال له منها عن دينه فقال يسال صاحب الحديث ولا يسال صاحب الراي  
 وكان كثيرا لما يقول ضعيف الحديث احب لنا من راي الرجال وكذلك نقل عن  
 الامام داود وكان رضي الله عنه يقول انظر في امر دينك فان التقليد غير  
 المصنوع من موم وفيه عي للبيضة وكان يقول فيجب على من اعطى سمعة يستضي  
 بها ان يطبقها ويمشي معتد اعلى عن يمينه والله اعلم الى انه لا ينبغي لمن قدر على  
 الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدرته على النظر في الادلة واستخراج ذلك الحكم  
 منها والله اعلم وبلغنا ان شخصا استشاره في تقليد احد من علماء عصره فقال

عالم

له لا تقلدني ولا تقلد ما لك ولا الاوزاعي ولا الشعبي ولا غيرهم وهذا الاحكام  
 من حيث اخذوا قلت وهو محمول على من اى له قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب  
 والسنة والا فصرح العلماء بان التقليد واجب على القائل لا يفضل في دينه والله اعلم

**فقد بان لك يا اخي** مما نقلناه عن الائمة الاربعة وغيرهم ان جميع الائمة المجتهدين  
 واربون مع ادلة الشريعة حيث اوتوا منهم كلمة من قول من القول بالراي في دين الله  
 وان هذا منهم كلها محرم على الكتاب والسنة كتحريم الذم والجور وان قولهم كلها  
 ومنهم ما كانوا يفتون من الكتاب والسنة سدا ولحملة منها وما بقي لك عذر  
 في التقليد لا يذهب شئ من هذا منهم فانها كلها طريق الى الجنة كما سبق بيانه  
 او اخر الفضل قبله وانهم كلهم على مدي من دينهم وانما طعن احد في قول من اقوالهم  
 الا يحمله به امام من حيث دليله ولما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم  
 ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي اجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه  
 وعيادته ودقة مداركه واستنباطاته كما سياتي بسطر في هذه العنونة ان شاء الله  
 وحاشاه رضي الله عنه من القول في ذم الراي الذي لا يشهد له طاهر كتاب ولا سنة  
 ومن نسبته الى ذلك فبينة وبينة الموقف الذي يشهد فيه الوليد **وسمع**  
 سيدي عليا الخواص من يقول يجب على كل مقلد الادب مع ائمة المذاهب كلهم وسمع  
 من بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على ابي حنيفة فقال قطع الله لسانك  
 مثلك يقول هذه اللفظ انما الادب ان يقول ولم يطلع الامام على هذا الحديث انتهى

**وسمع** من اخري يقول مدارك الامام ابي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا  
 اهل الكشف من كبار الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة اذا راي ماء المصيرة  
 يعرف ساير الذنوب التي حرق فيه من كبار وصغار ومكرومات فلهذا جعل ماء  
 الطهارة اذا تطهر به المكلف لثلاثة احوال احدها انه كالتجاسة المتوسطة لاحتمال  
 ان يكون المكلف ان يكون المكلف ارتكب كبيرة الثانية ان كالتجاسة المتوسطة لاحتمال  
 ان يكون المكلف ارتكب مكروما او خلاف الاولى فانه لك ليس بنبأ حقيقة يجوز  
 ارتكابه في الجملة ولهم جماعة من تقليد هذه الثلاثة اقوال في حال واحد  
 والحال انها في احوال كما ذكرنا بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة اقسام  
 كما ذكرنا ولا يخفى ان المكلف ان ارتكب واحدا منها الا فادرا انتهى وسياتي



بسط في الجمع بين قول العلم في ما لظن ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك  
**فأقول** وبالله التوفيق **فصل في بعض الاحكام**  
**عن الامام أبي حنيفة** رضي الله عنه **الفصل الاول** في شهادة الائمة له  
بقرآن العلم وبيان ان جميع اقواله واقواله وعقائده مشيدين بالكتاب والسنة  
اعلم يا اخي اني امر اجب عن الامام في هذه الفصول بالصدر واحسان النظر فقط  
كما يفعل بعضهم وانما اجيب عنه بعد التتبع والتحصيل في كتاب لادله كما اوصحت  
ذلك في خطبة كتاب المنهج المبين في بيان ادلة هذا المذهب من وحيه اول  
المذاهب تدوينها واخرها انقراضها كما قال بعض الملوك في حقنا الله تعالى  
امامنا له نبيه وعباده ولم نزلنا تباع في زيادة في كل عصر الى يوم القيامة لو جلس  
احدهم وضرب على ان يخرج عن طرفة ما احب فوضي الله عنه وعن اتباعه وعن كل من  
لزمه الادب معه ومع ساير الائمة **وكان** سيدي على الخواص رحمه الله يقول لو انصف  
المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم يصف احد منهم قولا  
من اقوال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا مدح ائمتهم له او بلغهم ذلك  
قد تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو طاف في ارض حنيفة في ان يصف هذا  
الاسطوانة ذهب او فضة لقام بحجة او كما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه  
كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال على ابي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن  
من التوبة برفعة مقامه الاكون الامام الشافعي ترك الفتوى في الصحيح لما صلى  
عند قبره مع ان الشافعي قابل باستحبابه كان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه  
معهم كما مر انتهى **واما** قاله الوليد بن مسلم من قوله قال في مالك بن انس  
رحمه الله اني ذكر ابو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال لما ينبغي للبلاد ان تسكن فقال  
الحافظ المزي رحمه الله ان الوليد هذا اضعف انتهى **قلت** ويتبعه يرفق ذلك  
عن الامام مالك فهو موقوف اي ان كان الامام ابو حنيفة في بلادكم يذكركم على وجه  
الالتقياد والاتباع له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لاكتفا بالادب بعلم ابي حنيفة  
واستغفار الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن احد من العلماء  
في بلاد صارت عليه معطاة عن العلم فينبغي له الخروج الى بلاد اخرى يحتاج اليه  
ليثبت علمه في املا هذه الامور التي ينفذهم كلام الامام مالك رحمه الله ان ثبت  
ذلك عنه لمرآة الائمة عن الصحابة والقبض لبعضهم بعضا ومن حمله على ظاهر

فعله

فعله الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام مالك  
لا يقع في تنقيص امام من الائمة تعزيبه عما تقدم عنه من شهادة له بقوة المناظر  
وقوع الحق والله اعلم **واما** نقله ابو بكر الابرار عن بعضهم انه سئل عن مذاهب  
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقال لا راي ولا حديث وسئل عن الامام مالك  
فقال راي ضعيف وحديث صحيح وسئل عن حقايق من ائمة فقال حديث ضعيف  
وراي ضعيف وسئل عن الامام الشافعي فقال راي صحيح وحديث صحيح انت هي  
فهو كلام طاهر من النقشب على الائمة باجماع كل منصف من صحيح النقل فيه فان الحسن لا ينفذ  
هذا القابل فيما قاله في حق الامام ابي حنيفة وقد تتبعت بحمد الله اقواله واقوال  
اصحابه لما الفت كتاب له المذاهب فلم اجد قولا من اقواله او اقوال اتباعه  
الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او الى مفهوم ذلك او حديث ضعيف كرفت  
طرفة او الى قياس صحيح على اصل صحيح ثم اراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور  
وبالحكمة فقد ثبت تعظيم الائمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي  
فلا التفت الى قول غيرهم في حقه وحق اتباعه **ومع** سيدي علي الخواص  
رحمه الله يقول مرار يتبين على اتباع الائمة ان يعطوا كل من مدح امامهم لان امام  
المذاهب امدح عالمنا واجب على جميع اتباعه ان يمدحوا تقليد الامامهم وان يترحموا  
عن القول في دين الله بالراية ان يبالغوا في تعظيمه ويحمله لان كل مقلد قد اوجب  
على نفسه تقليد امامه في كل ما قاله سواء ائمه دليله امر لم يفهم من غير ان يطالبه  
بدليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم في فصل الكلام على الانتقال من مذهب الى  
مذهب انه يحرم على المقلد ان يفاضل بين الائمة تفصيلا يودي الى التفتيش لاحد منهم  
مع ان جميع المعترضين على بعض اقوال الامام رضي الله عنه دونه في العلم يتعين  
ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يعترض على امام اخر لان كل واحد تابع اسلوبه كما  
الى ان يصل ذلك الى عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم كما مر ايضا  
وكل من ترك النقشب ونظر في اقوال المجتهدين وجد ما كان الخوف في السما ووجد  
المعترض عليهم كالمذي يتطرحوا تلك الخوف على وجه المما فلا يعرف حقيقة ولا  
مدركا فانه تعالى يبرز جميع اخوانا من المقلدين لهذا المذاهب لادب مع جميع ائمة  
المذاهب **ومما وقع** في ان شخصا دخل على من ينسب الى العلم وانا اكتب في مناقب  
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها واخرج من كبره وادرس وقال انظر في ذلك



فقطرت فيها ثم ايت فيها الرد على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقلت ومثلك بينهم  
كلام الامام حتى يرد عليه فقال انما اخذت ذلك من مؤلف للفخر الرازي فقلت له ان  
الفخر الرازي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة كطالب العلم او كاحاد الرعية مع السلطان  
الاعظم او كاحاد الخوارج مع الشمس كما حرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم  
الاعظم الابن ليل واضع كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن  
على ائمتهم في الدين لا ينقض اوضح لا يحتمل المناول ثم يتقدم بوجود قول من اهل  
الامام ابي حنيفة لم يعرف المعترض ليله فذلك القول من الاجتهاد بينين فيجب  
العمل به على مقلده حتى يجد خلافاه وكان بعض العلماء من سائح جامع الازهر  
ينكر على ابن ابي زيد القيرواني فقال يوما ان بعض الاطفال يقولون على باليف  
مثل رسالة تخرج من جامع الازهر فليخبرني خدي فقال اقرأ هذه الكتاب  
فلم يعرف بقراءته للخذى فله وضربه الى ان الهبت عليه وقال له تكبر عما شئت  
وتؤتم الناس انك فعية انتهى فكان الناس يرون ان ذلك ببركة ابن ابي زيد  
رحمة الله وكان بعض طلبة العلم من الشافعية المنزلة من انكر على اصحاب الامام  
ابي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا افذر اسمع لاصحابه كلاما فمسيئة يوما فلم يثبت  
فقد اذني فوقع من سلم ربيع عال فانكسر عظم وركه فلم يزل على مقوره حتى مات على  
اسوأ حال وارسل اليه ان العودة فابيت دبا مع اصحاب الامام رضي الله عنه من حيث  
كونه يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لسانك مع الاممة واتباعهم فانهم على مدي مستقيم

**باب بيان ضعف قول من نسب**  
**الامام ابا حنيفة الى انه يعدم القياس على حديث رسول الله**

صلى الله عليه وسلم اعلم ان هذا الكلام صدر من معتصب على الامام متهور  
في دينه غير متورع في مقالته غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد  
كل اولئك كان عنه مسؤولا وعن قوله تعالى ما يلقظ من قول الاله به رقيب عتيد  
وعن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ ومثل بك الناس في النار على وجوههم الا حصاة  
السنتم وقد روى الامام ابو جعفر الشيرازي نسبة الى قومه من قريش  
نسبه المصل الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول كذب والله والقر  
علينا من يقول اننا تقدم القياس على النص ومثل يحتاج بعد النص الى قياس  
وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة والسنة في ذلك اننا ننظر

اولا في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة واقضية الصحابة فان لم نجد  
دليلا قسنا حينئذ مسكوقا عنه على منطوق به بجامع اتحاد العلة بينهما وفي رواية  
اخرى عن الامام انا اخذت او لا بالكتاب ثم بالنسبة ثم بقضية الصحابة ونعمل بها  
ينفقون عليه فان اختلفوا قسنا حكما على حكم بجامع العلة بين المسائل حتى يصح  
المعنى وفي رواية اخرى فان عملوا بالكتاب الله ثم بالنسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم باحاد يثلي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وفي رواية اخرى انه كان يقول  
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الراشدين العيين باي هو واي وليس  
لنا مخالفة وما جاءنا عن اصحابه بخيرنا وما جاء عن غيرهم فهو رجال ونحن رجال  
وكان ابو مطيع البلخي يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ارايت لو رايت  
رايا وراي ابو بكر ورايا ايا اكن تدع رايتك لرايه قال نعم فقلت له ارايت لو رايت  
رايا وراي عمر ورايا ايا اكن تدع رايتك لرايه فقال نعم وكذلك ادع راي  
راي عثمان وعلى وسائر الصحابة ما عدا ابا بكر وعمر والذين من قبلهم والذين  
ابن حنيفة انتهى قال بعضهم ولعل ذلك لتقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على  
المدران والاجتهاد وذلك لا يقع في عهد الهم وكان ابو مطيع يقول كنت يوما  
عند الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومعاقل بن حيان  
وجاهد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا الامام ابا حنيفة وقالوا قد  
بلغنا انك تكفر من القياس في الدين وانما خوف عليك منه فان اول من قاس ابلس  
فناظرهم الامام من بكره فصار الحجة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال  
اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالنسبة ثم بقضية الصحابة مقدما لما اتفقوا فيه  
على ما اختلفوا فيه وحينئذ اقيس فقاموا كلهم وقبلوا اياه وركبته وقالوا  
له انت سيد العلماء فاعف عنا فيما مضى منا من وقع فيه سفيان انه قال قد  
عفا الله لنا ولكم اجمعين قال ابو مطيع ومما كان وقع فيه سفيان انه قال قد  
حل ابو حنيفة عري الاسلام عروق عروق فاياك يا اخي ان اخذت الكلام على طائفة  
ان تشغل مثله لك عن سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعترا فبان للامام  
ابا حنيفة سيد العلماء وطلبة العفو عنه وان اولئك هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى  
رجوع ويكون المراد بانه حل عري الاسلام اي مشكلة مسئلة بعد مسئلة حتى لم  
يقرب في الاسلام شيئا مشكلا لغزان فهمه وعلمه ومما كان كتبه الخليفة ابو جعفر



المفتور الى الامام الى حقيقة بلقي انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما  
يلحق يا امير المؤمنين انما اعمل ولا يكتم الله سر نبوته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم باقتضائه ان يكون عمن وعثمان بن علي بن ابي طالب باقتضائه بغيره الصحابة ثم اقتضيه بعد ذلك اذا  
اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه قرابة انتهى فاعلم مراد الامام بهذه القول انه لا امر  
لاحد في دين الله عز وجل دون احد بل الحق اجمع فعلمه على جميع الخلق والله اعلم بعباده  
وقد احال الامام ابو جعفر الشيرازي الكلام في تبرئة الامام الى حقيقة من القياس  
بغير ضرورة ورد على من نسب الامام الى تقديم القياس على النص وقال انما الرواية  
الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الاثر ثم يقيس بعد ذلك فلا يقيس الا بعد ان  
يجوز ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقتضيه الصحابة فلهذا هو النقل الصحيح  
عن الامام فاعلمه واسم سمعان وبصرك قال ولا خصوصية للامام الى حقيقة  
في القياس بشرط المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذ لم يجدوا  
في المسألة نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا اقتضيه الصحابة وكذلك لم يزل  
مقلدوم يقيسون الى وقتنا هذا في كل مسألة لا يجدون فيها نصا من غير تكبير  
فيما بينهم بل جعلوا القياس احد الادلة الاربعه فقالوا الكتاب والسنة  
والاجماع والقياس قد كان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذ لم يجد في  
المسألة دليلا فاستأها على الاصول انتهى فمن اعترض على الامام الى حقيقة  
علمه بالقياس لرأيه الاعتراض على الامة كعلم الامة كعلمه لسياركونه في العمل بالقياس  
عند تقدم النص والاجماع فعلم من جميع ما قرأناه ان الامام لا يقيس ابدا  
مع وجود النص كما يزعم بعض المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع  
اننا وجدنا المسألة التي قاس فيها نصا من كتاب وسنة فلا يقدح ذلك فيه  
لعدم استحضار ذلك حال القياس ولو انه استحضره لما احتاج الى قياس  
ثم تقدم بروعه رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فم فلا يقدح ذلك  
فيه ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة  
اقوى من خبر الاحاد الصحيح فكيف بخبر الاحاد الضعيف وقد كان الامام ابو جعفر  
يشترط في الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه  
عن ذلك الصحابي جمع اتقيا عن مثلهم ومكذبا واعتقادنا واعتقاد كل مضاف  
في الامام الى حقيقة رضي الله عنه بغيره ما رويناها انفا عنه من غير الرواي

والنبري منه ومن تقدمه النص على القياس انه لو عاش حتى وثبت احاديث  
الشريعة وبعد رجل الحفاظ في جميعها من البلاد والشعور وظفر بها لاخذها وترك  
كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهبه عن بالنسبة اليه  
لكن لما كانت ادلة الشريعة معقدة في عصر مع التابعين وتابع التابعين في  
المداين والقري والشعور كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غير من الامة  
صرون لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غير من الامة  
فان الحفاظ كانوا قد رطلوا في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والقري  
ودونها فثبت احاديث الشريعة بعضها بعضها فلهذا كان سبب كثرة القياس  
في مذهبه وقلته في مذهبه عن **ويحتمل** ان الذي اضاف الى الامام الى حقيقة انه يقدم  
القياس على النص فظهر ذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن  
امامهم من القياس فيكون الحديث الذي صح بعد موت الامام فالامام معذور وانما  
غير معذورين وقولهم ان ائمتنا لم ياخذ بهذه الحديث لانهما صرحا لاحوالهم لم يظفروا  
به او ظفروا به لكن لم يصح عنه وقد تقدم قول الامة كعلم اذ اصح الحديث فهو مذهبه  
وليس لاحد معترضا ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا  
الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا نصا في مقام مسألة جملوا  
مذهبا لذلك الامام وهو يورد فان مذهبا للامام حقيقة موافقا له ولم يرجع عنه  
الى ان مات لانهما اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهمه من كلامه  
ولا يقول له لوعرضه عليه فاعلم ان من عز الى امام كل ما فهم من كلامه فهو حامل حقيقة  
المذهب على ان غالب القيسه الامام الى حقيقة رضي الله عنه من القياس الحلي الذي  
يعرف به موافقة الفروع للاصل بحيث يلتقي اقراهما او تقتضيه قياس غير الفروع  
من المسئلة او وقعت في السمع على الفروع وغير السمع من سائر المالبغات والحمد لله  
عليه وكذا قياس الفاعل على البول في الماء الراكد ونحو ذلك فاعلم مما قرأناه ان كل من  
اعترض على من قال الامام الى حقيقة رضي الله عنه كالفخر الرازي فانما هو حقا  
مه ارك الامام عليه **وقد** تتبعنا انا محمد الله المسائل التي قدم فيها اصحابه  
القياس على النص فوجدنا قليلة جدا وتبين المذهب كله فيه تقديم النص على القياس  
ونقل الشيخ يحيى الدين عن بعض الحكماء انه كان يقول القياس عند مقدم على خبر  
الاحاد لانهما اخذنا بذلك الحديث لا بحسن الظن برونه وقد امرنا الشارع



نصبت حواشيها وان لا يروى على الله احدا وان وقع اننا زكينا احدا فلا نقطع  
توكلنا وانما نقول نطقنا كذا او بحسبه كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة  
انتهى قال الامام ابو جعفر الشيرازي رحمه الله وقد تتبع المسائل التي  
وقع الخلاف فيها بين الامام ابي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها ليس  
جدا نحو عشر مسائل انتهى ولعل ذلك بحسب اصول المسائل التي تضمنها الامامان  
وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في الاقيسة هي ليست حجة  
والباقي في كل مستند الى الكتاب والسنة والاثار الصحيحة **وقد اخذنا**  
الائمة كلهم وما انفرد احدهم عن اصحابه الا ببعض احاديث فكلمهم في فلك الشريعة  
ليستحجون كلهم بيانه في الفصول فالتاقل من اقبل على العمل باقوال جميع الائمة  
بالشرع صدر لانها كلها لا تتخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشد يد اللهم اني  
اشهد انك من كل من اعترض على اقوال الائمة وانكر عليهم في الدنيا والاخرة  
والحمد لله رب العالمين **فصل في تصحيح قول من قال ان ادلة**  
**مذهب الامام ابي حنيفة ضعيفة قالوا** اعلم يا اخي انني طالعت  
حجج الله اذلة المذاهب الاربع وغيرهما لاسيما اذلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي  
الله عنه فاني خصصته بمرئ عتقت وطالعت عليه كتاب يخرج احاديث كتابا للحدايه  
لحافظ الرليعي وغيره من كتب الشروح فرائد اذلة رضي الله عنه واذلة اصحابه  
ما بين صحيح او حسن او ضعيف كثر طرق حتى حق بالحسن والصحيح في صحة الاحتجاج  
به من ثلاثة طرق واكثر الى عشرة وقد اخرج جمهور الحديثين بالحديث الضعيف  
او اكثر طرقه والحقوه بالصحيح بان وبالحسن اخرى وهذا النوع من الضعيف  
يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي انما يقصد الاحتجاج لا قول  
الائمة واقوال اصحابهم فانه اذا لم يجد حديثا صحيحا او حسنا استدله بقول  
ذلك الامام او قول احد من تعلقه به يصير يروى الحديث الضعيف من كذا كذا الطريق  
ويكتفى بذلك ويقول ومنه الطرق يقوى بعضها بعضا فتعذر وجود ضعف في  
بعض ادلة اقوال الامام ابي حنيفة واقوال اصحابه فلا خصوصية له في ذلك  
بل الائمة كلهم يساويون في ذلك ولا لوم الا على من استدله حديثا واحدا بمسرة  
جاء من طريق واحد وهذا الاتكاء احد عيول في ادلة احد من المجتهدين فاما من  
استدل بضعيف الاسطر محجة من عدة طرق وقد قدمنا اني لم اجد عن الامام

الى

ابي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل غيري وانما اوجب عنه بعد التبع  
والفحص عن ادلة اقواله واقوال اصحابه وكما في التمسك بالمذهب المبين في بيان ادلة  
مذاهب المجتهدين كقولنا في ذلك فاني جمعت فيه ادلة جميع المذاهب المستقلة والمندرجة  
تحت دخولها في محبة طريق القوم ووقفت على عين الشريعة التي يتبعها منها اقوال  
جميع المجتهدين وتعلقه بهم **وقد** من الله تعالى على مطالعة مسانيد الامام  
ابي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط الحفاظ اخرهم الحافظ الدمشقي  
فرائد لا يروى حديثا الا عن خيار الثابتين والعدول الثقة الذين هم من خير القرون  
لبهاذة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاسود وعطاء وعكرمة ومجاهد ومحو  
والحسن البصري واضرارهم رضي الله عنهم اجمعين بكل الرواة الذين بينه وبين  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقة اعلام اخيار ليس فيهم كذاب ولا منهم  
من يكذب وتامليك يا اخي بعد الله من ارتضاهم الامام رضي الله عنه لان باخرا عنهم  
احكام دينه مع شدة توريته وتحرره وشغفته على الامة المحمدية **وقد بلغنا**  
انه سئل يوما عن الاسود وعطاء وعلمة ابيهم افضل فقال والله ما عن تأمل  
ان تذكركم فكيف نفاضل بينهم على انه ما من او من رواة الحديث والمجتهدين  
كلهم الا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو اضيف اليه ما عدا الصحيح وكذا  
التابعون عند بعضهم لعدم العصمة او الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العلم  
رضي الله عنهم امنا على الشريعة وقدموا الجرح او التعديل على يد مع قول كل  
الرواة لما وصف به الاخر احتمالا وانما قدم جمهورهم التعديل على الجرح  
وقالوا الاصل العدالة والجرح طاري لبلال يذهب غالب احاديث الشريعة  
كما قالوا ايضا ان احسان الظن بجميع الرواة المستورين اولى كما قالوا ان  
جرح الكلام في شخص لا يسيطر مروي به فلا بد من الفحص عن حاله **وقد**  
خرج الشيخان لمخلو كثير من تكلم الناس فيهم ابيات الابتناء الادلة الشرعية  
على بعضها يجوز الناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير للامة افضل  
من تخمهم كما ان في تصغيرهم للاحاديد ايضا رحمة للامة بتخفيف الامر بالعمل  
بها وان لم يقصد الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الاحاديث وصحوا  
كلها لكان العمل بها واجبا ومحج عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال  
الحافظ الهروي والحافظ الرليعي رحمهما الله تعالى في من خرج لهم الشيخان



مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضعيف والحارث بن عبيد بن ابي بن قاسم  
الحديث وخالد بن مخلد القطراني وسويد بن سعيد المحدثاني ويونس بن ابي اسحاق  
السبيعي وابي اويس بن كنان الشافعي وشروط في الرواية عن من تكلم الناس فيه  
منهم انهم لا يروون عنه الا ما توجب عليه وظهور شؤمهم وعلوا ان له اصلا  
فلا يروون عنه ما انفرد به او خالف فيه الثقة وذلك كحديث ابي اويس الذي  
رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل صمت الصلاة يعني وبين عبد  
بضعين الحديث مع انه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقة كذلك منهم  
الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثهم متابعه قال  
الحافظ الذهبي والدمياطي في هذه العلة قد راجع على كثير من الحفاظ لاسيما  
من استدرج على الصحيحين كابي عبد الله الحاكم فكثيرا ما يقول وهذا حديث  
على شرط الشيخين واحدا مع ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث اخرج تراويه  
في الصحيح يكون صحيحا اذ لا يلزم من كونه اويده بحججه في الصحيح ان يكون  
كل حديث صحيحا له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحواله شرط  
من شروط ذلك الحافظ كما قد مر فان احدا غير اصحاب ذلك الصحيح لم يلقه من  
الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم  
الناس فيه بمجرد الكلام فرما يكون قد توجب عليه وظهور شؤمهم وكان له اصل  
واما لنا ترك ما انفرد به وخالف فيه الثقة ولم تظهر له شؤمهم ولو اننا  
فتحنا باب الترك لحديث كل رواه تكلم بعض الناس فيه لهدمت معظم احكام الشريعة  
كما مر واذا ادى الامر الى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين احسان  
الظن برواه جميع اذ لا المذاهب الخالفه لم يمتدحهم فان جميع ما روه لم يخرج  
عن مرتبة الشريعة اللتين هما التحفيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين  
السبكي في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك انما المسترشد ان يسلك سبيل  
الادب مع جميع الائمة الماضية وان لا ينظر الى كلام بعض الناس فيهم الا بربان  
واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا  
فاصبر صغارا عما ترى بينهم فانك يا اخي لم تخلق لمثل هذا او انما خلقت للاسقام  
يا يعينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندي نبيا لا حتى يحضر فيك  
حري بين الائمة فالحقفة الكاينة وظلمة الوجه فاياك ثم اياك ان تصغي لما وقع

بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وابن مالك وابن ابي شيبة وبين احمد بن صالح والشيخ  
ابن احمد بن حنبل والحارث المحاسبي فاعلم جريا الى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
والشيخ تقي الدين بن الصالح فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم اعمى  
اعلام ولا قوا لم تحامل دجالا لم يهتدوا غيرهم فليس لنا الا التمس عنهم والسكوت عما جرى  
بينهم كما تفعل فما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم اجمعين قال وكان الشيخ عز الدين  
ابن عبد السلام يقول انك ان فعلت ان احدا من الائمة شدد التكمير على احدا من اقرانه فاما ذلك  
خوفا على احدا منهم من كلامه خلافا لمراده لاسيما علم العقائد فان الكلام في ذلك اسد  
وقد احتج احمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق السراج وكان الحارث المحاسبي  
يامر عنده وهو اصحابه فلما صلوا النساء اذ اكرهوا في الطريق وكواكبها احمد  
معهم فلما اصبح قال ما رايت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الخلق شيئا  
يشبه كلامهم الرجل ومع هذا فلا اري لك يا اسماعيل صحة خوفا عليك ان  
تفهم عنهم غير مرادهم انتهى كلام السبكي فاعلم ان كل دليل وزد مناقضا له دليل  
اخر فليس مؤمنا فنص حقيقة وانما هو محمول على حالين من وجوب ونفي واحد  
وكرامة او احد الحديثين منسوخ لا بد من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع  
ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من مس كره فليتبنا قضاة حديث هل هو الا بضعه  
منك فما حق النظر لان حديث النقص بمس الفرج خاص باكثر المؤمنين وحديث هل  
هو الا بضعه منك خاص بالعوام كما ساق بسطه في توجيه كلام الائمة ان شاء الله تعالى  
**فان قيل** اذ قلتم بان اوله مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ليس فيها شيء  
ضعيف لسلامة الرواية بيده وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة  
والتابعين من الحجج فما جازكم عن قول بعض الحفاظ عن من ادله الامام في  
بانه ضعيف **فاجواب** يحسن علينا حمل ذلك خرما على الرواية النازلة عن الامام  
في السند بعد موته رضي الله عنه اذ رواد ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام  
اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام الثلاثة فهو صحيح لانه لو لا صح عنده  
ما استدله ولا يوجب فيه وجوده ابدا ومنهم من يكتفي مثلا في سند النازلة عن الامام  
وكنا صحت حديث سند لا يحمده به لم يحسن علينا العمل به ولو لم يرو عن قائل  
هذه الحقيقة التي نثبتك عليها فلعلك لا تجد ما في كلام احدا من الحديث وان لم تنبأ  
الى تضعيف شيء من اذهاب الامام ابي حنيفة الا بعد ان تطالع مسانيد الثلاثة



ولم تجد ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل به من ادلة مذهب الامام  
الضعيف ادلة مذهب اصحابه الذي ولدوه بعده ونسبوه من كلامه لجل هذا الحققة  
المذهب اذ مذهب الامام حقيقة فهو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لامامهم من كلامه  
كما مر او ابل الفصل وهذه الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون  
عن مذهب اصحاب الامام انه مذهب له مع ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة  
كلام وقد عدوا امثاله من قلة النور في المنطق وسوء التصريف وقالوا امر تركه  
العلم وقوة المعرفة به عز وكل قول الى قابله على التبيين لينظر العلماء فيه ويكونوا على  
تقوى من عروق اليه بخلاف خوفهم قال بعض العلماء افاضه غرورا وقصروا عن العلم  
من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولا فيطعن فيه الناس  
وما انا قد اقبلت لك عن صحة ادلة مذهب الامام الا عظم ابي حنيفة رضي الله عنه  
وان جميع ما استدله به لمذهب اخيه عن خيار التابعين وان لا يتصور في سنة  
شخص منهم يكذب به او ان قيل بضعف شيء من ادلة مذهب فذلك الضعف انما هو  
بالنظر للرواية التي عن سنة بعد موته وذلك لا يفتح فيها اخذه الامام  
عند كل من استصحى النظر في الرواية وموصاهدا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذلك نقول في ادلة مذهب اصحابه فلم يستدل احد منهم بحديث ضعيف فرد  
لهم ما لا يبرهنوا واحدا انما تتبين ذلك انما يستدل احد منهم بحديث صحيح  
او حسن او ضعيف قد كثر طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك امر لا يختص باصحاب  
الامام ابي حنيفة بل يشترك فيه جميع المذاهب كما مر ايضا فان ترك ابا حنيفة  
على الامام ابي حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اجمعين وابايت وتقليد الحكماء باجماع  
وما كان عليه من الورع والرهبة والاحتياط في الدين فتقول ان دلالة ضعيفة  
بالتقليد فتخصر مع الخاسرين وتقع ادلة كما تتبين ما تعرف ان مذهب رضي الله  
عنه من اصحاب المذاهب كبقية مذهب المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين وان شئت  
ان يظهر لك صحة مذهب كالتشكيك في الظهيرة ليس ولفها سبحانه فاسلك طريق  
اعمل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقع على عين الشريعة التي قد مر  
ذكرها في اوائل الكتاب هناك ترى جميع مذهب العلماء واتباعهم متفرع منها  
وليس مذهب اوليها من مذهب ولا ترى من اقوال المذاهب قوله واحد اخرج  
عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزم الادب مع الامة كلامه واتباعهم فان الله تعالى

جعلهم

جعلهم قدوة للعباد في سائر انظار الارض فانها كلها على مدى من الله تعالى ونور طريق  
الى دخول الجنة وعز قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الادب معهم وينظر ما يحصل له من  
الفلاح والسرور حين يأخذون بيدك ويستغفرون فيه ضد ما يحصل لمن اتى منهم الادب  
والحمد لله رب العالمين **فصل في بيان ضعف قول من قال**  
**ان مذهب الامام ابي حنيفة اقل المذاهب احتياطا في الدين اعلم يا اخي**  
ان هذا قول متعصب على الامام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم  
فاني بحمد الله تتبعت مذهب فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام ضعفة  
المتكلم وقد اجمع السلف والخلف على كثرة ذرع الامام وكثرة احتياطاته في الدين  
وخوفه من الله تعالى فلا يشاع عنه من الاقوال الا ما كان على شاكلته حاله على انما من  
امام الا وقد شدد في شيء وترك التسديد في شيء اخر توسعة للائمة كما يعرف ذلك من سير  
مذاهبهم كلها مثل ما سبها ما ما فتقد يروى قوله الاحتياط في شيء من مذهب الامام  
ابي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك فاستحي يا اخي ما قلته لك في جميع ابواب  
الفقه من باب الطهارة الى اخر الابواب تعرف صدق قول لا سيما في الاموال والابضاع  
فانه ان احتياط الامام للمشتري قل احتياطة للتابع وان احتياط الامام لوقوع الطلاق  
من الزوج قل احتياطة لمن يزوجها بعد وبالعكس فقد لا يكون لطلاق وقع بذلك  
اللفظ الذي قاله الخالف ونسب على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم انما سبها هذا المعنى  
قله احتياط من الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقله احتياط وانما هو تيسير وتسهيل  
على الامة بقا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول ليسوا ولا تقسروا  
يعني في كل شيء لم يصرح به شرعي والافضل في صرح به الشريعة ليس فيه نصيب ولا  
مشقة على احد ابدا فرجع الامر في مثل ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف وتشد يد تبعها  
لما ورد عن الشارع سواء وقد كان طمحة من مصرفه والى وسفيلان النور في غير ما  
يكون لفظ الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وتقولوا التسعة  
العلماء وقد قال تعالى ان اقويوا الدين ولا تقرقوا فيه انتهى فوجب على كل متقدم ان  
لا يفرض على قول مجتهد خفنا وشده فانه ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان  
السابقة الجامعة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم اتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد  
الحازم بان ذلك الامام الذي خفف او شدد على مدى من ربه في ذلك حتى يرضى الله تعالى  
عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من اقوال علماء الشريعة



وقد اجمع اهل الكشف على ان الدائم مع رفع الحرج عن الامة اولى من الدائم مع الحرج عليهم  
لان رفع الحرج هو الحال الذي ينبغي امر الخلائق اليه في الجنة فينبغي ان منها حيث شأوا  
لا يجمع فيها على احد عكس الحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين **فصل**  
**في بيان ذكر بعض من اصب في الشاع على الامام ابي حنيفة**  
من بين الامية على الخصوص وبيان توسعة على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته  
وعفته وغير ذلك روى الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول  
كان الامام ابو حنيفة من ورع الناس واعلم الناس واعبد الناس واكرم الناس واكثرهم  
احتياطا في الدين والعدم عن القول بالبراءة في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسئلة  
في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويقعد عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كلهم على علمها للفتنة  
قال لا يوسد او غير صفها في البناء فلان انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة  
فاظهر يا اخي شد ورع هذا الامام وخوفه من الله ان يزيد في شرعه ما لم يقبله شريعة نبيه  
صلى الله عليه وسلم **وروى ايضا** بسنده الى ابراهيم بن عكرمة المخزومي رحمه الله انه  
كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالما او ورعا ولا زهدا ولا عباد ولا اعلم من الامام  
ابو حنيفة رضي الله عنه **وروى** الشيرازي ايضا عن عبد الله بن عبد الملك رضي الله عنه  
قال دخلت الكوفة فسالته علما ما وقلت من اعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم  
الامام ابو حنيفة فقلت لهم من ورع الناس فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت  
لهم من اهد الناس فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اصدق الناس واكثرهم  
استمعا للعلم فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فسالته عن خلق من الاخلاق الحسنة  
الا وقالوا كلهم لانهم احد اخلق نبي الله صلى الله عليه وسلم وكان  
شقيق البلخي رضي الله عنه يمدح ابا حنيفة وينسب عليه كثيرا ويقول على راس الامام  
في الملا العظيم من مثل الامام ابي حنيفة في الورع كان اذا اشترى احد منه ثوبا  
فخلط ثمنه على الغلة ثورده عليه يعطي صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده  
ويقول قد اختلطت ذراعتك بدراهمي فخذ ما كلها وسأحتك يا اخي دينيا  
واخرى وهذا ورع لم يبعثوا وقوعه من غيره رضي الله عنه **وروى** ابو جعفر  
الشيرازي ايضا ان الامام ابا حنيفة وكل وكلا في بيع ثياب من خز وكان فيها  
نوب معيب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسي ان  
يبين عيبه وخلط ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما اخبره الوكيل بذلك تصدق

بمن الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومحاويع اهل الذمة قال وروينا  
عن شقيق البلخي ان الامام ابا حنيفة رضي الله عنه كان لا يجلس في ظل حمار وغيره  
ويقول ان لي عندكم قرضا وكل قرض جفينا فهو ربا وجلوس في ظل حمار ان انتفاع  
لي بظل حمار **وروى** في قوله رضي الله عنه ان ابا جعفر المصنف والخليفة لما منع  
الامام ان يفتي سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من لحم الانسان هل ينقص  
الوضوء قال لها سأل عن حمار اعز ذلك بكرة الذهب اراقان اماي منعتي الفساو لعمري  
اكن ممن يجوز امامه بالغيث انتهى فانظر ربا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل  
وكانه المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة بقاء الامام في العلم  
**وروى** ابو يعقوب وغيره عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشا  
اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض في الليل ابدا وانما كان ينام بخطة  
بعد صلاة الظهر ومواليا لس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا  
على قيام الليل بالقبول ليعني اليوم بعد الظهر وروى الثقة عنه انه رضي الله عنه  
ضرب وحسب ليلي القضاء ضرب على لك ولم يزل كان سبب كرامته على العباد ان لم مات  
القاضي الذي كان في عصر فتش الخليفة في بلاده عن احد يكون مكان القاضي الذي  
مات فلم يجدوا احدا يعلم ذلك غير الامام لكن علمه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى  
وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتشنا العلماء  
فما وجدنا احدا افقه ولا ورع من الامام ابي حنيفة ويلي سفيان الثوري وصلة  
ابن اسيم وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا اخبركم تخمينا اما انا فاصرب واجبر  
ولا الى واما سفيان فميرب واما صلة بن اسيم فمخامق ويتخلص واما شريك فيقع فكان  
الامر كما قال الامام فان سفيان ليس ثيابا لثيابا واخذ بيد عصا وخرج الى بلاد  
اليمن فلم يعرفه احد حتى خرج واما شريك فتولى واما صلة فدخل على الخليفة وقال له  
كم عندك من الخيرة البرافين واليس طمخت اليوم فقال الخليفة اخرجوه عنى هذه المحزون  
قال الشيرازي ما رى وبلغنا ان الامام ابي حنيفة وسفيان وصلة انهم محزونوا  
شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنهم عمل الحيلة ويتخلص من هذه الورطة فلم يفعل  
رضي الله عنهم **واما توسعة الامام رضي الله عنه** على الامة فكثيرة لمن  
تبع اقواله وساتقوا لها في توجيه اقوال الامة ان ما الله تعالى **من ذلك**  
قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ما الحامات المسخنة بالسرجين وعظام الميتة



فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال بجمع الطهارة من ذلك الماء منع اكل الخبز  
المخبوز بالنجاسة وان كان كل من المذنبين يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد  
**ومن ذلك** قوله رضي الله عنه بطهارة النجاسة والنجاسة في حلقها بالنجاسة وقوله ان النار تطهر  
ذلك فانه في غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول لما كان يجوز لنا استعمال شيء  
من الاواني والادوية والشقق والرباوي والقلل والكثيرا والطين اجن والنجس الى  
ورما بالنجاسة الذي ينبغي به وقد بلغنا ان جميع ما ذكره لا بد من خلطه بالسرجين لئلا يفسد  
بل رأينا ذلك وشاهدناه من صنائع التجار والشقق فلو لا تقليد الناس للامام  
ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله يحل استعمال النجاسة والمذكور لتكدر عيش الناس وصار  
مصابيحهم وقد استندت بقوله رضي الله عنه في ذلك لئلا يكون ما ورد من تطهير  
عصاة المسلمين بالنار ثم بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا  
المطهرون من الدنس الظاهر والباطن فكما كانت النار تطهر من الذنوب المعنوية  
فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرجين الذي يحترق به النجاسة **فان قلت**  
فما تقولون فيما كان نجسا من اصل خلقه كغطاء الخنزير وبقية اجزائه اذا احترقت  
عند من يقول بنجاسته من اصل الخلقة انا وضعة **الجواب** مثل ذلك لا ينبغي  
اضافته الى الامام لانه نظير احكام الكفار فلا يطهر احرامه بالنار كما سياتي بسطه  
في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى  
على ايجاده مثل الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليعود على الناس تبعا لبيده  
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكنت الشريعة عليه ليعرفوا فيه الامر  
ولا ينهي هو عاقبة وتوسعة على الامة فليس لاحد ان يحجب عنهم ثم ان وقع من عالم  
تجديد في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والنور كما ينبغي صلى الله عليه وسلم اهل  
بيت عن ليس احرم مع قوله صلى الله عليه وسلم بحله للاماني دون الرجال والعلماء  
اعنا الشارع على شريعته من بعد فلا اعتراض عليهم فيما بينه والحق واستنبطوه  
من الشريعة لاسيما الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض  
عليه لكونه من اهل الامة واقدمهم تدنيا للذميب واقدمهم سندا الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ومثله الفعل اكابر التابعين من الامة رضي الله عنهم جميعا  
وكيف يليق بامثالنا الاعتراض على الامام عظيم اجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه  
ورحمته وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وحرفه منه طول عن مامدا

والله الامن على البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع  
ثم بعد عدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب جهاده ونور قلبه وامام عظيم  
يوسع علينا باجهاده مع شدة ورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه الى ما وسع  
به علينا كيف يسوع لمسلم عاقل ان يعرض عليه مع شدة احتياجه الى ما وسع به  
الامام عليه السلام ولما را فاعلم ذلك وقام له فانه يغيب اياك ان تخوض مع الخاصين  
في اعراض الامة بغير علم فتعسر في الدنيا والاخرة فان الامام رضي الله عنه كان متقيدا  
بالكتاب والسنة منبر يمين الراي كما قد مناه لك في عدة مواضع من هذا الكتاب ومن  
فتن مذهب رضي الله عنه وجد من اكثر المذاهب احتياطا في الدين ومن قال غيره ذلك  
هو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على ائمة الهدى عليهم السلام وحاشا ذلك  
الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم منيع الى انوار المذاهب كلها  
كما اخرج به بعض اهل الكسف الصحيح والاتباع لنزول الوافي اذ قد اكملنا تعاريف الزمان  
وفي من يدعي اعتقاد في اقواله واقوال الاتباع وقد قدمنا قول الامام (الساعة في رضي الله  
عنه الناس كلهم عيال في القعة على ابي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب بعض اتباعه وحسب  
لبيته لغيره من الامة فلم يفعل وما ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين  
في حق الامام ولا يقول انه من جملة اهل الراي بل كلام من يطعن في هذا الامام  
عند المحققين بسببه المذاهب والراي الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة  
منارح المهتدين وقد استنبطنا حاتم لعمد الامام ابا حنيفة في ذلك على غالب  
المجتهدين بخاتم ذكره رضي الله عنه واعلم يا اخي اني ما بسطت لك الكلام على ما قبل  
الامام ابي حنيفة اكثر من غير الاربعة فبالله يورث في دينهم من بعض طلبية المذاهب المتخالفة  
له فانه وما وقعوا في تصغير شيء من اقواله بخاتم ذكره عليهم بخلاف غيره من الامة  
فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة طام من لعل طلبية العلم الذين هم قدم  
في العلم ومعرفة المذاهب ارك واذ بان لك تبرى الامة كلهم من الراي فاعمل بكل احد من كلام  
الامة بالنسبة صدد ولو لم تعرف من ذلك فانه لا يخرج عن احدى مرتبتي الميزان ولا  
يخلو ان تكون انت من اهل مرتبة منها واما ك والتوقف عن الكلام احسن من الامة  
المجتهدين رضي الله عنهم فانه ما وضعوا قول الامام في الامة المتخالفة في الاحتياط  
لاقتضاهم والاعتد ولا تفوق بين ائمة المذاهب بالجميل والتعصب فان فرق بين الامة  
فكان فرق بين الرسل كما مر بينا في الفصول قبله وان تفاوت المقام فان العلماء ورثة



الرسول وعلى مدحهم سلكوا في هذا مذهبهم وكل من اتبع نظرهم واشرف على الشريعة  
الاولى وعرف منافع احوال الامة وراهم كلامهم بغير فرق قوالهم من غير التوسعة  
لم يبق عنده توقف في العمل بقول امام منهم كان يماز كان بشرطه السابق في الميزان  
وقد تحققنا به ذلك والله الحمد فليس عندي توقف في العمل برخصة قال بها امام  
اذا حصل شرطها ابد او من لم يصل الى هذه المقام من طريق الكشف وجب عليه  
اعتقاده ذلك في الامة من طريق الايمان والتسليم ومن ثم ما ذكرناه من هذا البيان  
العظيم لم يبق له عذر في التوقف عن اعتقاده ان ما يراهم المسلمون على يدي من زعمهم  
اياه او يماز كل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الامة الذين توقفوا عن العمل  
بكلامهم كانوا اعلم منهم واوسع بيقين من جميع ما وقع في كتبهم لا يتابعهم وان  
ادعيت انك اعلم منهم نسبك الناس الى الجنون او الكذب جهدا وعنادا وقد  
افق علما سلفك بتلك الاقوال التي تراها انما هي ضعيفة وذات الله تعالى بها حتى  
ما توا فلا تفرح في علمهم وورعهم جهل منك بمنازعتهم وخضامه اركم ومعلوم  
بل مشاهد ان كل عالم لا يصعب في مولفة عادة الاما توجب في تحريره ووزنه بميزان  
الادلة وقواعد الشريعة وحرم تحريك الميت والجرح فبان ان تعقب نفسك  
من العمل بقول من اقوالهم اذ هو يعرف منزعه فانك عاى بالنسبة اليهم والعامي  
ليس من مرتبة الانكار على العلماء لانه جاهل بل على انا في جميع اقوال العلماء  
ولو مرجوحه او رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضه بعضا  
وقلش نفسك فربما واثمها تقع في الكبار من غل وحسد وكبر ومكر واستهزاء  
بالناس وغيبه فيهم واكل حرام فضلا عن الشهوات وغير ذلك من الكبار فضلا عن  
الضغائر والمكر ومات ومن يقع في مثل ذلك فاني وعواده الورع وصدة فيه حتى يتورع  
عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله مائة او الله الاجملا اوجبه جاملية كيف يقع فيها  
عرف دليل تحريمه من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورع عما رواه من كلام ائمة الهدى  
فلينما يا اخي انك تنكدر عن وقوعك في هذه الكبار كما انك تنكدر من تقا ليه  
غير امامك او ممن امرتك بالانفعال من مذهبك الى غيره وبالنسبة في نوبك كلاما مثل  
انتقالك من مذهبك الى مذهبك او مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول  
ضعيف فاعتقاده انما اخي الصخرة في كلام ائمة الهدى واجبه عليك ما دمت تنكسر  
لذلك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم كما تقدم

بيان

بيان في فصل الامثلة المحسوسة وكل من نظر بعين الانصاف وصحة الاعتقاد  
وحجج جميع قد امدت الامة كما انها لم تنفك من الكتاب والسنة منها ولما فيها منها  
والحمد لله رب العالمين انتهت الفصول الموضحة للميزان والشرع في مقصود الكتاب من الجمع بين  
الحاويين الشريعة واقوال الامة المجتهدين من مقلديهم متدينين بالجمع بين الاحاديث فاقول  
وبالله التوفيق **باب اخي** ان حمل الحديثين او القولين على كمال اولي من القائلين احدهما كما قال  
الامام الشافعي وغيره لان كلام الشارع والامة على من الدنيا فحق كما تقدم او ايل الميزان  
ورما جعلت مقابل احد الحديثين اثر احدهما مقابل من كلام رسول الله صلى الله عليه  
وسلم احسانا للظن بصاحب ذلك الاثر وحلا على انه لو راي في ذلك شيئا عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لاسما ان كان مثل ذلك لا يقال من قبيل الراي اذ اعلم في ذلك فاقول  
وبالله التوفيق **قال المحققون** ان للعلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا والاجتهاد بحكمهم  
الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكما ان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيح ما شا  
لقوم ويحرمه على قوم اخرين فكذلك للعلماء ان يفعلوا امثله في ذلك فيمنعوا صحة الصادق او البيع  
او غيرهما في باب ويصححوا اذ في باب اخر مع اتحاد التعليل في البابين نظير ذلك  
فقد جرحوا الفصل على النفسا كون الولد مائتا منقدا او عدم قولهم بوجوبه او العتق  
المراة يد او رجلا قط مع ان اليد او الرجل منى منعقد بلا شك فمن اعترض عليهم في ذلك  
قلنا انه ان العلم باليقين للشارع في ذلك دليل ما نقله الينا في الاختصاص النبوية من انه  
صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما اباحه لامة وحرم عليهم ما اباحه لنفسه باذن  
من ربه عز وجل اذ العلماء امناءه صلى الله عليه وسلم على شريعة من بعد فلا ينبغي لاحد  
ان يعترض عليهم اذ اتنا قطع كلامهم في ابواب الفقهاء مع اتحاد العلل والحمد لله رب العالمين  
**فصل** في بيان بعض ما اطلع عليه من كتب الشريعة قبل وضع هذه الميزان  
الشريعة لتقتدي بي يا اخي في ذلك ان طلبت الاطاعة لهما واما اذا العلم قد يتخلف  
عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق والعمل فالا يقول من اين اطلع صاحب هذه الميزان  
على جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والفتاوى من المذهب في سائر اقطار الارض حتى  
قد ران يدها كلها الى مرتبتين خفيف وتشد يدها فاذ اطلع على الكتب التي طالعها وخطها  
وشرحها على مشايخ الاسلام من الشريعة فما سلم لي واقف في في مطالعة هذه الكتب  
الذي اذكره ان شاء الله تعالى وكما ترجع الى ثلاثة اقسام حقا ومتونا وشرح لها  
ومطالعة نفسي مع مراجعة العلماء في المسكلات منها **القسم الاول** في ذكر الكتب التي



حفظها عن ظهر قلب وعرضها على العلماء من ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الروض  
لأبي المعري مختصر الروضة إلى باب القضا على الغائب وكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه  
والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في الفقه وكتاب تلخيص المتنازع في المعاني والبيان وكتاب  
الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في الفقه لابن بشام وكتاب الشاطبية في علوم  
العقائد وغير ذلك من المختصرات **القسم الثاني** ما شرحه على العلماء فقراء بحمد الله  
شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراءة بحث وتحقيق حسب طاقتي  
ومرتبتي فقراء شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلي على الاشياخ مع تصحيح ابن قاضي على  
مع مطالع شرحه الموجوده في مصر عشرين مرات وقرأت شرح الروض على مولف سيدنا  
ومولانا شيخ الاسلام وكراميا كاملا وقرأت عليه شرح المنهاج ايضا وشرح البيهقي الكبير  
وشرح التحرير وشرح التفتيح وشرح رسالة القسري وشرح اداء البحث واداب  
القضا وشرح التجاردي للمؤلف وشرح للشيخ محمد بن الجوزي وكتاب التوفيق للادري  
والقطعة والتكملة للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوضيح لولد وشرح  
ابن الملقن على المنهاج والتنبيه وشرح ابن قاضي شبيه الكبير والصغير وقرأت الرضة  
على الشيخ شهاب الدين الرملي وكتب اكتب على كل رساله منها ذوايد شرح الروض وذوايد  
الحامد وذوايد المهمات وذوايد شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعب من  
سرعة مطالعته لهند الكتب ويقول لي لولا كتابك لذوايد هذه الكتب لما كنت اظن انك  
طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح الروض على مولف شيخ الاسلام  
ذكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي من القراءة وتحرير جميع عباراته  
من اصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استمد منها في الشرح كالمهمات  
والخادم وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شبيه والرافعي الكبير  
والبسيط والوسيط والوجيز وفناوي الفناوي وفناوي الفناوي حسين وفناوي  
ابن الصلاح وفناوي الفناوي وغير ذلك وكتب ابنه الشيخ على كل عبارة نقلها مع اسقاط  
شي منها واطلعت على اثني عشرة مسألة ذكرها من زيادة الروض على الروضه  
والحال انما يكون في الروضه في غير ابوابها واحتملها الشيخ بشرح واطلعت على مواضع  
كثيره ذكرها من اجازة الزركشي وغيره في الخادم والحال انما من قول الاصحاب عليها  
في الشرح وقرأت شرح الفقيه ابن مالك كابر المصنف والاعمى والبصير وابن قاسم  
والمكودي وابن عقيل والاسموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقرأت

عليه

عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب المعنى وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفقيه  
العراقي مرارا فقراءت شرحها للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للشيخ ابي  
علي الشيخ امين الدين الامام جوامع الفقه وراجعتها وقرأت شرحها للجلال السيوطي  
وشرحها للشيخ زكريا عليه من واحد وكذلك علوم الحديث لابن صلاح ومختصر  
النووي وقرأت شرح جميع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلي وحاشيته لابن شريف  
على الشيخ نور الدين المحلي وكتب اقر الحاشية والشرح عليه على ظهر قلبي اذ نسبت الكرام  
في البيت والشيخ نور الدين في مسائل الحاشية وكان يتعب من سرعة خطي لذلك وحسن  
مطالعتي وقرأت القصد وحواشيه على الشيخ عبد الحق السبكي وقرأت المطالع ومختصر  
على الشيخ العلامة ملا علي العمري كتاب القراءه وحواشيه وقرأت شرح الشاطبية  
للشيخ ابي لابن القاصم وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من كتب  
التفسير ومواد ما تفسير الامام البقرعي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشافعي  
الحنبلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير البضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي  
على شيخ الاسلام ذكريا مرة واحدا وكتب اطالع على ذلك تفسير ابن زمر وكتب  
ابن عادل وتفسير الكواشي وتفسير الواحد في الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز  
الديلمي في الثلاثة وتفسير التعليل وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك  
وتسا من قرائي الحاشية التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوي وقرأت  
شرح التجاردي للشيخ شهاب الدين القسطلاني على مولف المذكور وكتب اطالع عليه  
تفسير القرآن العظيم لاجل ما في التجاردي من الايات لا يعرفها الا من في هذا  
والطالع عليه شرح التجاردي للمهاضي ابن حجر وشرح للمكرما في شرح المعنى وشرح  
للبرماوي وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسلم للامام النووي وشرح للمهاضي عبارة القطعة  
التي شرحها الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحاديث على شرح الترمذي  
لابي بكر بن العربي المالكي وكذلك قرائت عليه كتاب لشيخنا للمهاضي عبارة وكتاب المواهب  
اللدنية في المنهج الحديث وغير ذلك **القسم الثالث** ما طالعته لنفسه وكتب  
اداج الاشياخ في مشكلاته بعد قرائتي على الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته  
شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته كتاب الامام الشافعي رضي الله عنه ثلاث  
مرات وكتب اطالع عليه استدراكا لاصحابه وتعيين اتم عليه في شروحه وتعيين  
وطالعته مختصر المروفي وشرح الذي وضعه عليه شيخ الاسلام ذكريا اكد امره وطالعته



مسند الامام الشافعي رضي الله عنه مرات والحاشي من واحدة وطالع كتاب المحلى  
لابن حزم في الخلاف العالي وهو ثلاثون مجلد او كتاب الملل والنحل له وكتاب المعلا  
مختصر المجمل للشيخ يحيى الدين بن العزبي وطالع كتاب الحاشي للمؤلف وهو عشرة مجلدات  
وكذلك الاحكام السلطانية له من واحدة وطالع فروع ابن الجواد وكتاب الشارح  
لابن الصباغ وكتاب العهد لابن محمد الجويني وكتاب المحيط والعزوي له من واحدة  
وطالع كتاب الراعي الكبير والصغير من واحدة وطالع شرح المذهب للنووي والقطعة  
للسبكي عليه نحو خمسين من وطالع شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالع كتاب المهارات  
والتقنيات عليها مرتين وطالع كتاب الحاشي مرتين ونصف وطالع كتاب القوت للاذري  
والتوسط والقول له من واحدة وطالع كتاب العهد لابن الملقن والحاشي شرح  
التنبيه له من واحدة وطالع تفسير الجلالين نحو ثلاثين من وشرح المنهاج  
للجلال المحلى نحو عشر مرات وطالع فتح الباري على البخاري من وشرح المعنى  
من وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوي مرتين والتبقيح للزركشي ثلاث مرات  
وطالع شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض من ولفارسي  
مرة وطالع تفسير البغوي ثلاث مرات والحاشي خمس مرات وابن عباد له من والكواكب  
ثلاث مرات وتفسير ابن زين من ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي للمناور  
نحو ثلاث مرات وطالع الكتاب نحو اسيد نحو حاشية الطيبي وحاشية التفتازاني  
وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها اهل  
الاعتزال وجميعها في جزء وطالع كتاب الكشاف لابي حيان واعراب لسمين  
واعراب السفاقي وطالع تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث  
مرات وطالع تفسير ابن القيم المقدسي وهو مائة مجلد وطالع كتاب تفسير  
الواحد في الثلاثة وتفسير الرازي في الثلاثة كلامها مرات وطالع كتاب من  
كتب الحديث ما لا احصى له عدد في هذه الوقت من المسانيد والاجزا هو طالع الامام  
مالك ومسند الامام احمد ومسند الامام ابي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري وكتاب  
مسلم وكتاب ابى داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وكتاب ابن خزيمة وكتاب  
ابن حبان ومسند الامام سفيان بن عبيد الله الازدي ومسند عبد بن حميد والعلاني  
ومسند الفريديوس وطالع كتاب معارج الطبراني الثلاثة وطالع كتاب الجوامع للاصول  
كتاب ابن الاثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى

للبيهقي

للبيهقي ثم اختصرها وقد قال ابن الاصلاح ما ذكر كتاب في السنة اجمع للاداء من كتاب  
السنن الكبرى للبيهقي وكان له تير في سائر اقطار الارض حديثا الا وقد وضع في كتابه  
انتهى وهو من اعظم اصول التي اسندت منها في الجمع بين الاحاديث في هذه الميزان فاسبق  
في المصنوع وطالع كتاب من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الاثير وكتاب القاموس  
وكتاب تهذيب الاسماء واللغات للنووي مرات وطالع كتاب من كتب اصول الفقه والادب نحو سبعين  
مرات واحاطت علما بما عليه اهل السنة والجماعة وبما عليه المقلدون والعذر به واهل  
الشيعة من علاه المصنوع المتعلقين في الطوبى وطالع كتاب من فتاوى المتفهمين في المناهج  
ما لا احصى له عدد اكتفاؤا للفتاوى فتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى  
الفتاوى وفتاوى ابن الجواد وفتاوى ابن الاصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي  
وفتاوى البيهقي وكل من مات في الاخيرين مجلدات وطالع كتاب فتاوى شيخنا الشيخ زكريا  
وشيوخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي والكبيري والصغري وفتاوى  
ابن الفرج وفتاوى ابن ابي شريف وغيره لك ثم جمعها كلها في مجلد باسقاط المدة اجل  
منها وطالع كتاب قواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلوي  
وقواعد ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرها في اخرها وطالع كتاب السير  
كثير كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي  
وهو اجمع كتاب في السير وطالع كتاب المعجزات والحفائض للجلال السيوطي ثم اختصره  
وطالع كتاب من كتب التصوف ما لا احصى له عدد الان كالقوت لابي طالب المكي والوعايد  
للخارنق المحاسبي ورسالة القشيري في الاحياء للقراني وفتاوى المعارف للمهروري  
ورسالة النور لسيدى لهرام الامدوني مجلدان وكتاب منحة المنة لسيدى محمد الغزي  
وموسى مجلدات وكتاب الفتوحات المكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرها وطالع كتاب  
كتاب الملل والنحل لابن حزم كذا ذكره امر وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة  
ثم ترقى الهم الى طالع بعية كتب الملة اربعة فطالع كتاب من كتب المالكية التي  
عليها العمل كتاب الملة وكتاب الكبرى ثم اختصرها ثم طالع كتاب الصغرى وكتاب ابن عرفة  
وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد اللساني والشيخ جلال الدين بن قاسم وطالع كتاب  
شرح المختصر لهرام واللساني وغيره وابن الحاجب وكنت اراجع في مشكلات ابن قاسم  
والشيخ شمس الدين اللقاني واخاه الشيخ ناصر الدين واحاطت علما بما عليه الفتوى في  
مذهبهم وما انفرد به الامام مالك عن بقية الامة من مسائل الاستنباط وطالع كتاب



من كتب الخفيفة شرح الغدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكثر وقاوى فاضل خان  
ومنتظومة السنن وشرح الهداية وتخرج احاديثها للحافظ الذي لم يكتف ارجح  
مشكلاتها الشيخ نور الدين الطبري والشيخ شهاب الدين بن الصليبي والشيخ شمس الدين  
الغري وغيرهم وطالعته من كتب الخفيفة شرح الخفزي وابو بطة وغيرهما من الكتب  
وكتب ارجح في مشكلاتها شيخ الاسلام الشافعي وشرح الاسلام المفتوح وغيرهما  
كل هذه المطالعة كانت ينبغي ان يكون الله تعالى في بارك الله تعالى في وقته فها  
ما استحضرت في هذا الوقت من الكتب التي طالعها ومن شك في مطالعة طالعها  
فليأتني بأي كتاب شاء من هذه الكتب ويعرفه على وانا احله له بغير مطالعة فان  
الله تعالى على كل شيء قدير **وقد** اخبرني سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالى انه قرأ في  
يوم وليلة ثلاثمائة الف خم وستين الف خم هذه الكلام في حق الله عنه وذكر الشيخ  
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جرير الطبري عاش ثمانين سنة قبل موته  
على الف رجل حروفا ثمانية اربا لانه في ذلك كتب الحاشية على الجزء الكامل من شرح المنة  
او المهارات وكتب روايد على راسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غاليا في  
فطن ان تركت الاستغفار بالعلم لكوني كنت لا احضر دروس اسياهم ويقولون  
لو ان فلانا دام على الاستغفار لكان من اعظم المتقين في العصر الان وكتب الخ  
دروسهم في بعض الاوقات فلا اجد ولا اكلم ولا استشكل مسئلة من المسائل لكوني  
اعرف المنقول فيها وطالعها احيى مثل ما طالعته من هذه الكتب ان اردت الاحاطة  
بقول العلماء كلاما و الحمد لله رب العالمين **والشعر** في الجمع بين الاحاديث  
الشريفة وتزليلها على مرتبتي الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد على القول  
الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديث في علمها على خالفين اولى من الفاحصين  
**فاقول** في معاني حديث البيهقي مرفوعة خلق الله الما طهورا لا ينجسه شيء  
وحديث البيهقي ايضا عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول في البيضة مائة طيبة وما طهور ثم نوحا صلى الله عليه وسلم به وصلى مع  
حديث ابن حبان وعين الما طهور لا ينجسه شيء الا ما غلبت على طعمه ولونه وريحه  
ومع حديث البيهقي مرفوعة الصبيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين حتى يجد  
الماء فاذا وجد فليسه جلده فانه خير فالحديثان الاولان مخفان والحديثان  
الآخران مشددان فارجح الامر الى مرتبتي الميزان فليس من قدر على الما الخالص

او المتقية

او المتقية لسييرا ولو بطرح ثورا وزيب فيه ان يمتنع بالتراب فالمراد بالبيضة الذي  
قال الامام ابو حنيفة بصفحة الوضوء تبعاً للشارع ما لم يخرج الى جهة التقاع كما ان  
المراد به ما لم يسكن باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود مرفوعة طيبة وما طهور  
فانهم ومن **وقد** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة خلا  
اخذتم اهابها فذبحتموه فانفقتم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي  
عن عبد الله بن عكيم انه قال كتب النوار رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر  
او باربعين يوما لا تنفقوا من الميتة بايقاب ولا عصب فالحديث الاول فيه التخفيف  
على من احتاج الى مثل ذلك الجدة بقرينة ان الشاة كانت لموته وحي من الفقرا كما في  
بعض طرق الحديث وكانوا انفسه فواضعا عليها والحديث الثاني محمول على من لم يحتج  
مثل ذلك من لا غنى واصحاب الرفاهية فارجح الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف  
وتشديد ومن **وقد** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ نوحوا الاطهار  
والدم والشعر فانه ميتة مع حديث البيهقي ايضا مرفوعة لا بأس بمسك الميتة اذ نوح  
ولا بأس بشعرها وصورها وقرونها اذ اغسل بالها في الحديث الاول نجاسة الشعر  
الذي على الجلد المدبوع وفي الحديث الثاني انه متنجس يطهر بغسله بالماء وبعده قال  
الحسن واجتبه له حديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من قوله صلى الله عليه وسلم  
في جلد ذبايحهم وباعنه طهور فمثل الشعر الذي على الجلد فيجل الحديث الاول على  
امل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحل الثاني على المحتاجين الى مثله من  
ذوي الحاجة تطهير ما تقدر في شعر الميتة فرجح الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي الميزان  
في التخفيف والتشديد ومن **وقد** قوله صلى الله عليه وسلم في منع الايمان بما في عظم  
العاج كاره مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل  
ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان اشترى لغاطة قلاوة من عصب وسوار من عاج ومع حديث البيهقي ايضا عن ابن  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسبط بالعاج في الحديث الاول منع استعمال عظم الفيل  
وفي الحديث الثاني وما معه حوازا استعماله فيجل الاول على الذين يجرون غيره او على  
استعماله فيما فيه رطوبة ويحل الثاني على اهل الحاجة اليه او استعماله في الش الحاف  
فارجح الامر الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد ومن **وقد** حديث المسور ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اتى بمراة من مراة المشركين فاسقى اصحابه منها وحديث



البيهقي عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضيب من انية المشركين  
واستقيهم ونسبهم بها فلا يغاب علينا مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يني عن الشرب من ابي النصارى وفي  
رواية للشيخين ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله انا بارض كتاب افناكل في البيهقي  
فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير انبيهم فلا تاكلوا فيها وانما عداوتها  
فاغسلوا بها واكلوا فيها ففي الشوق الاول التحفيف وفي حديث عائشة التثديد  
فقط وفي حديث ابي ثعلبة التثديد من وجه والتحفيف من وجه فالتثديد في حق  
من وجد غير انبيهم والتحفيف في حق من لم يجد غيرها كما ترى فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان لكن في حديث ابي داود ما يدل على ان الامر وقع حيث علم بنجاسة انبيهم  
فليتنامل **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه  
مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم صلاة احداكم حتى  
يسبغ الوضوء كما امر الله انهم في المراء كما امر الله يعني في القرآن وليس فيها امر  
الله تعالى التسمية على الوضوء في الحديث الاول التثديد يعني الصحة او الكمال  
وفي الثاني التحفيف فخرج الحديثان الى مرتبة الميزان كما سياتي في بقية الجمع  
بين قول الجمهورين **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضا  
فلم يضمض ولم يستنشق مع حديث مسلم مرفوعا عشر من الفطرة وعدمها المضمضة  
والاستنشاق فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني  
مخفف فخرج الامور الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابن عباس الذي رواه  
البيهقي ان ابن عباس كان اذا توضا قبض قبضة من ماء ثم قبض يده فمسح بها راسه  
واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا مع حديثه ايضا  
ما سناده صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يارخذ لاذنيه  
ماء خلاف الماء الذي اخذ لراسه وكان ابن عمر اذا توضا يجعد اصبعيه في الماء فيمسح  
بها اذنيه فالحديث الاول فيه تحفيف والحديث الثاني وقيل ابن عمر مقابلة فيها  
تثديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن المنذر بن  
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضا فلم يرد صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام فاخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوءه قال  
انه لم يمنعني ان ارد عليك الا اني كنت اذكر اسم الله تعالى الاعلى طهارة مع

اعلم

بقوله

حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى  
على كل احيانه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فيحمل الاول على اهل الكمال  
في الادب والثاني على من دونهم فخرج الامر فيها الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قايما مع حديث البيهقي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس قال لعمر بن الخطاب  
لا تلبس قايما قايما لا تلبس قايما بعد حي مات فالاول فيه تحفيف فعلم صلى الله عليه وسلم  
ليتان الجواز والحديثان الاخران فيها تشديد بالنظر بحال اهل كمال الادب  
والحياء والغيرهم فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا  
من استسجمر فليتر وجدي البيهقي اذا استسجمر احكم فليستجمر ثلاثا مع حديثه ايضا من استسجمر  
فليتر من فعل فقد احسن ومن لا يخرج فالحديثان الاولان فيها تشديد والحديث الثالث  
فيه تحفيف فخرج الحديث الى مرتبة الميزان ومن حمل الترتيب في الحديث الثالث على  
ما يكون من الترتيب الثلاث فهو راجع الى مرتبة التثديد وكذلك رواية ابنه  
صلى الله عليه وسلم رد الروثة وقال ليتني محمدا تشد يدك بالنسبة لمن لم يثبت هناك  
الزيادة **ومن ذلك** الاستسجما للتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واما جاء عن الصحابة والتابعين بعضهم منعه فسد فلو بعضهم حرم تحفيف  
**ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيزار وكا الشاة من فامر فليتروضا  
مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه  
من خلفه وهو جالس فحضره اسه فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى  
تضع جنديك فالاول عام في نقص وضوء النائم ولو جالس استسجما والثاني فيه عدم نقص وضوء  
من نام جالسا وعليه فيحمل الاول على حال الاكابر من اهل الدين والوزع ويحمل الثاني على  
حال غيرهم فخرج الامر الى مرتبة الميزان تحفيف وتثديد **ومن ذلك** تشديده صلى الله  
عليه وسلم قوله تعالى اولاستم السابغير الجماع بقوله لما عز لعلك قبلت او لمست  
مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للمصلا  
ولم يتوضا فالحديث الاول يشير الى نقص الوضوء بالمس والتقبيل والثاني صريح في عدم  
النقص فيحمل النقص على حال من لم يملك اربه وعدم النقص على من ملك اربه فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة النائم وكذلك الحكم في الملبوس  
**ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا اذا امر احكم ذكره



فليس صاوي رواية فلا يصح حتى يتوضأ في رواية له من مسجدة فلا يصح حتى  
يتوضأ في رواية للبيهقي إنما امرأة مصيبة فربما فلتوضأ مع حديث طلق من عدي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن مسجدة هل يؤا لا تصفة منك  
فالحديث الاول بطريقه مشدود محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم  
بدليل كون طلق كان ذاعا لا بل قوم وقد كان على بن ابي طالب رضي الله عنه يقول ما انا بال  
مستد ذكرى امر اذ في فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي  
وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديث البيهقي من قوما  
اذا قام احدكم في صلاته او قلس او رغب فليقرضه ثوبين على ما مضى من صلاته عالم  
ينكلم فالاول مخفف والثاني مشدود وكذا القول في حديث البيهقي في الصلاة الذي  
رواه البيهقي من ان اعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ففعل طوطا  
من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة مع قوله فيها  
المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء راجع الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوة  
يوم فتح مكة يتوضأ واحد في رواية للبيهقي انه صلى خمس صلوات يتوضأ واحد مع حديث  
البخاري وعنه عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان  
احدا يكفيه الوضوء ما لم يحرف فالحديثان لا وان فيها التحفيف والحديث الثاني  
فيه التشديد لمن صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فوج الامر فيها الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول ابن عباس من ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة عاها الصلاة  
مع قول الحسن لا يعيد فالاول مشدود والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث الشيخين  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بماء عابثه من اقاء واحد من الجنابة  
قال فكان يدا قبل في رواية تختلف ادينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله  
تعاة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى ان يغتسل المرأة بفضل طهور الرجل  
او يغتسل الرجل بفضل طهور المرأة فالحديث الاول يعطى التحفيف والحديث الثاني  
يعطى التشديد فوج الامر الى مرتبة الميزان وكذا قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
توضأ المرأة وتغتسل من فضل غسل الرجل وطهون ولا عكس فوج الامر الى التشديد  
**ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل  
للجنابة قبل ان ينام وما ن يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة ان النبي

صلى

صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فيحتمل انه لا يمس ماء اصلا ويحتمل  
انه لا يمس ماء للفصل فالحديث الاول مشدود والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث البيهقي  
عن عمار بن ياسر قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم مسح الوجه والكفين  
وفي رواية اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما حين سأل عن التيمم بعد ان  
كان تمك في التراب انما كان يكتيك ملكه ان يضر به يديه الارض يخرج فيها ثم مسح  
وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي ايضا انه مسح يديه الى المرفقين  
فالحديث الاول مخفف والثاني مشدود وموافقا لقياس ان يكون البدل من الشيء على صورته  
فوج الامر الى التشديد والتحفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ارسل جماعة من الصحابة في طلب فلاة لغائبة كانت فقد نفا فادركتهم الصلاة  
فصلوا الغر وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه لم ينكر عليهم صلى  
الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وعنه لا يقبل الله تعالى صلاة غير طهور فكما ان  
صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحزمة الوقت فكذا ذلك غيرهم اذ اعدم المساء  
والتراب فالحديث الاول مخفف في امر الظهارة مشدود في امر الصلاة والحديث الثاني  
مشدود في امر الظهارة وكل منهما وجه فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث  
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمر المتيمم المتوضئ فذكره ذلك على  
ابن عمر ايضا مع صلاة ابن عباس من جماعة من الصحابة وهو متيمم وبه قال سعد بن جبير  
والحسن وعطاء الزمري فالاول وما معه فيه تشديد والا فارجع فيها التحفيف  
فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابن ابي اودى في المراسيل ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة على منكبه لم يصبها الماء فاخذ خضلة من شعره  
فغص بها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان وحديث البيهقي ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مسح راسه بفضل ما كان في يده مع حديث عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ما يجد اذا لا وفيه تحفيف والثاني فيه تشديد  
ويحتمل ان الماء الذي غصص صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسلة الثانية  
او الثالثة فوجت المرتبة ان هذه الاحوال الى واحدة ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا  
ان اولم الكلب في انا احكم فليقره ثم يغسله سبع مرات احداهن بالتراب وبه كانت  
عائشة وابن عباس وابو هريرة فيقول الناس مع حديث البيهقي فغسلوا ثلاثا  
او خمس او سفا فالاول مشدود والثاني مخفف فيصل الاول على الغادر على السبع





وَجعل الثاني على العاخر عنهما **ومن ذلك حديث ما** لا يرفع من روفها ان الحسن البصري  
يخبر في قول عائشة رضي الله عنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فغسل يده  
مع قول أبي هريرة في فضل الاقام من الهجر كما يغسل من الكلب وفي رواية عن ابيه عن ابيه  
الهجر في الاقام من اومرتين بعد ان يهراق في الحديث الاول فيه التحفيف ومقابلته  
من قول أبي هريرة في التشديد ان كان أبو هريرة رآه في ذلك شيئا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** البيهقي مرفوعا ما لكل حجة  
فلا بأس بسوء وفي رواية له ايضا لا بأس بما أكل من الحرام من الاطعمة التي تقطع  
النجاسة في سائر احوال الجوانات فالاول مخفف والآخر مقادير مستدرة  
فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** الماظهر لا ينجس شيء  
رواه البيهقي وغيره قال وهو مخصوص بالاجماع انما تغير بالنجاسة فهو نجس  
قليل كان او كثيرا فرجع الحديث قبل الاجماع والاجماع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماسح الحنف ثلاثة ايام وليا  
للسافر يوما وليلة للمقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي عن خزيمة قال جعل  
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استردته لؤاذ في نفسي المصحح على الحنفين  
وفي رواية له واما الله لومض السائل في مسئلة جعلها حنسا وفي رواية  
للبيهقي عن ابي عمار قال قلت يا رسول الله امسح على الحنف قال نعم فقلت يوما  
قال لا ويومين فقلت ويومين قال لا وثلاثة فقلت فترسل الله وثلاثة قال نعم  
وما تذكرك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى تعد سبعا  
ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بد لك في حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث  
البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ويصح حمل الاول على حال الاكام في الثاني على حال  
غيره وبالعكس من حيث قبح حياة الانداز وضعف الفعل الطاعات والمعاصي  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** البيهقي عن معاذ اخبر عن الحنف  
وخرج منه الماسح موضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري امسح على الحنفين  
ما تعلقا بالقدم وان خرقا وقال كذلك كانت حقا والمجاورين الانصار  
مخرقة مشقة فتقول مع مرفوعة تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم اجد في ذلك  
شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ورد في جبر الطهر الذي لم يجد الطهين  
ووجد الحنفين من امره صلى الله عليه وسلم المحرم انه يقطعها اسفل من الكعبين

فان في ذلك دلالة على ان الحنف الم يقطع جميع القدم فليس يوجب جود المسح عليه  
فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** الشيخين غسل الحنف واجبه  
على كل محتلم وحديث البخاري اذا جاء احدكم الحنف فليغسل مع حديث البيهقي  
من توضأ يوم الحنف فيها ونجت ويجزى من الغرضية ومن اغتسل فافضل افضل  
فالاول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحمل بعضهم الاول على من كانت راحته  
تؤدي الناس والثاني على من ليس له راحة كهيئة فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان  
قال بعضهم وانما حض صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لانه هو الذي يظهر  
منه الصناعات الذي يؤدي الناس او يضعف جسدهم بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل  
ان يزول القدر وينعش البدن فلهذا الامر به المحتلم **ومن ذلك حديث** البيهقي وغيره  
في الحائض امسحوا كل شيء بالاجماع مع حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان  
لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب والارز ورواه البيهقي فالاول فيه التخفيف  
والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الاول على من يملك اربه والثاني على  
من لم يملك اربه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** ابن عمر وغيره  
في المستحاضة انما تغسل من الطهر الى الطهر وفي رواية عن عائشة تغسل  
كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس يتوضأ المستحاضة عند كل صلاة  
وكانت امر حبيبة بنت جحش تغسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بامر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم من تخفف ومشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان انتهى

**فصل في مسئلة مرتبة الميزان من الاخبار والآثار**  
**من كتاب الصلاة الى الزكاة** فمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس في امامة  
جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
العشاء من غاب لسفوف وان صلى به في المرة الثالثة حتى مضى ثلث الليل الاول  
وقال لوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب السفوف الى ثلث الليل الاول مع حديث  
ابن عباس ايضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه تشديد لناخه الى ان مضى  
من الليل الثلث وفي الثاني التخفيف لناخه الى طلوع الفجر فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان وكذلك القول في صلاة العصر من كون احوالها الاول مصير الطل  
مثلين ثم الى غروب الشمس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يؤذن الا موصى وقيل انه من قول ابي هريرة مع حديث عائشة ان رسول الله



صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احيانه ومع قول ابراهيم التيمي كانوا  
لا يرون باسما ان يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوء فالحديث الاول مشد  
والثاني وما معه تخفف فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث**  
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اذن فهو يصوم وفي رواية انما  
يقيم من اذن مع حديثه ايضا في قصة سب مشروعية الاذان ان عبد الله بن زيد  
قال لانا رسول الله ارى الرواية بمعنى كيفية الاذان يؤذن بلال فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقترأت في الحديث الاول تشديد وفي الثاني  
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** مسلم وعنه اوس بن  
صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة لليلة المدة لغة  
مع حديث مسلم ايضا انه صلى الله عليه وسلم اقام من غير حديث ابو داود  
انه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة وامنياد  
في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وفي الصحيح الروايات  
عن ابن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابلته فيه التخفيف فرجع  
الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** البيهقي عن عاتبة رضي الله  
انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية انها كانت تصلي بغير اقامة فالرواية  
الاولى مشددة والآخرى مخففة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث**  
البيهقي مرفوعا وقيل انه من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السجود وغيرهما  
من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة  
والمنفرد فالحديث الاول والآخر مخفف والثاني مشد فرجع الامر فيه الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** الشيخين امر بلال ان يشيع الاذان ويؤثر  
الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدون  
حين علم الاذان والاقامة الاذان والاقامة مثنى مثنى وبعضهم جعل قوله  
مثنى على قوله قد قامت الصلاة فقط فالاول فيه تخفيف وفيه اقامة  
والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور ففيه تشديد في لفظ قد قامت الصلاة  
فقط فرجع الامر فيه ايضا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** البيهقي وغيره  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالتكبير  
ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قوله صلى الله عليه وسلم من السنة ومع

الكف

الكف على الكف تحت السرقة فالاول مشد من حيث كون مراعاتهما ومما تحت الصدر  
اسق من مراعاتهما تحت السرقة بل ان اليد تتعل وتترك ويحتمل ان يكون على  
رضي الله عنه واي ايدى الصلوات تحت السرقة حين تعلت يطينهم وضوء ما تحت السرقة  
ابتداء والحال انهم وضوء ما تحت الصدر والا **ومن ذلك قول** صلى الله عليه وسلم  
في حديث الشيخين للمسي صلاته وموطلا ومن افع الزرق اذا اتم الى الصلاة فكبر  
ثم اقر بما تيسر معك من القرآن مع حديث البيهقي وغيره عن ابي هريرة قال امرني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اؤدي صلاة الانعاش الكتاب فما زاد  
فالاول مخفف والثاني مشد وما تيسر نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** مسلم وغيره مرفوعا لا صلاة لمن لم يقرأ بما تيسر  
نصا عدا مع رواية اقر اباؤ القرآن فقط فالاول مشد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك حديث** الشيخين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا  
يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون فيه الله الرحمن الرحيم لاني اول قراءة  
ولاني اخرها وفي رواية الشيخين عن ابن ابي عمير قال سمع احدا منهم يقول  
بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والنسائي فلم اسمع احدا منهم  
يحمد بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن  
ابن ابي عمير قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد اتم قراءة بسم الله الرحمن  
يمجد بسم الله ويمجد بالرحمن ويمجد بالرحيم وبه قال ابن عباس وابو هريرة وعبد الله بن  
عمر وروى ذلك ايضا عن عمر وعنه علي وابو الزبير رضي الله عنهم فالحديث الاول بجميع  
طرقه مخفف والحديث الثاني بجميع طرقه مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك حديث** مسلم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام  
في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك حين يكبر  
للكوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الركوع  
وفي رواية لما لك واذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال  
رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتم الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود ومع قوله  
ابن مسعود لما صلى بالناس لا صلح بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرجع مرة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم المرفوع فالحديث الاول مشد والثاني



مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد قوله كان  
عبارة عن عذر وامر ذلك وانه قال علي بن سيرين وعطاء بن بريدة مع حديث الشيخين  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم  
ربنا لك الحمد وفي رواية للبيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل  
من خلفه ربنا لك الحمد فالاول مشدد والثاني مخفف بالنظر لما شهد المصلين  
من راي الامام واسطة بينه وبين الله في الاجابة عن كونه تعالى قبل حمد المأمومين  
قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن حج عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده  
تقاولا بقبول حمد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي  
وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقع ركبته قبل يديه واذا  
رفع يديه قبل ركبته وفي رواية لا يداوود فاذا انفض خفض على ركبته  
واعتمد على يديه مع حديث ابي داود والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا اسجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحمد  
الاول مشدد والثاني مخفف باعتماده على يديه اذا قام من السجود فرجع  
الحديثان الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم امر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه ايضا شكوا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جماننا واكتفنا فلم يشكنا  
مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الف والاربعين للشفقة  
في اخراج يديه وكان يخفي يقول كان الصحابة يصلون في سباتهم وبرائتهم  
وطيائسهم ما يخرجون ايديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى  
وعليه كساء ملحق به يضع يديه عليه بقبه برد الحصى وفي رواية له يلقى  
بالكساء برد الارض بين يديه ورجله فالحديثان الاول مشددان ومقابلتهما  
مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره في  
صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس عن مالك بن الحويرث انه كان  
يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع راسه من السجود  
الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان  
اذا رفع راسه يرجع من سجدة الى سجدة على صفة و قد مره و يقول انما

كان

كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتمدا على يديه من اجل ضعف كان به فالحديث الاول  
مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة وضع ذراعيه اليمنى  
على ركبته ورفع اصبعه اليسارية قد احضارها شيئا ولم يدعوا الاخر كما مع حديثه  
ايضا عن ابي بن حجر انه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه عن ركبته  
يدعوا لها ومع حديثه ايضا مرفوعا عن ابي الاصم في الصلاة مدعوه للشيطان  
فالاول مخفف والثاني مشدد وصياني توجيههما في الجمع بين قول الامامة  
فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود  
قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كذا بين كفيه كما يعلمني السورة  
من القرآن التحيات لله الى اخره مع حديث عمر بن الخطاب ان صح ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام اخر ركبته من صلاته ثم احدث قبل  
ان يشهد فقد تمت صلاته وفي رواية فاحدث قبل ان يسلم فقد جازت  
صلاته فالاول مشدد والثاني مخفف فيجل الثاني على حال اصحاب الف وراى  
والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
حديث مسلم عن ابي موسى الاشعري قال كان اول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا جلس للتشهد التحيات لله الى اخره مع حديث البيهقي عن جابر بن عمر  
في احدي الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد  
بسم الله وبالله التحيات لله فالاول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد بذكره  
فرج الامر الى مرتبة الميزان وقال البخاري حديث جابر خطا فعلى ذلك يرجع  
الامر الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد في ذلك حديث البيهقي  
وغيره السابق مرفوعا لا صلاة الا بفتح الكتاب مع حديث الامام ابي حنيفة  
والبيهقي مرفوعا من صلى خلف امام فان قراة الامام له قراة قلت وهذا  
محول على حال لا كابر الذين يجتمعون بقلوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا  
قراة امامهم كما ان من قرا القرآن بعد قراة امامه كما سياتي محمول على حال من لم  
يجمع بقلبه على حضرة ربه بقراة امامه وبالأول قال ابن عباس وابن مسعود  
وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا اني اذكر  
تقرون وراء امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بام القرآن



قانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وفي رواية لا تقرا شيئا الا جهرا الا انما القرآن انتهى  
وقال عطاء كانوا يرون ان على المأمور القراءة فيما يسره في الامام دون ما يجهر فيه  
فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان وسياق في توجيه الاقوال ان باحقيقه رحمه الله  
كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله في الصلاة ويقرأ قوله تعالى ذكر اسم الله بغير فصل  
وان في ذلك محمول على من لم يحصل له جمعة القلب اذ ذكر اسم الله ومن ذلك حديث  
البيهقي وغيره عن ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر ابد عوا على قوم يتركونه  
الا في الصبح فلم يزل يفتن فيه حتى قاروا الدنيا وفي رواية للحارثي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من حماد  
مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم في شيء من صلاته وعنه ابن محله قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح  
فلم يفتن فقلت له لا اذكر انك قنت فقال ما اخطه عن احد من اصحابنا فالاول  
مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر في المرتبتي الميزان  
ومن ذلك حديث الحارثي مرفوعا اتخذه عورة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حشر الارزاق من فخذة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح ان  
يكون الاول تضييعا لامل المروءات والثاني لاحاد امته فرجع الامر فيه  
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سئل عن الصلاة في التوب الواحد فقال وكلكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا  
لا يصلح احدكم في التوب الواحد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سئل الرجل يجدي في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا  
مع حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم في صلاة او قلص فليصبر  
فليصبر ثنتين على ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
فيه الى مرتبتي الميزان والقلص هو غلبة النقي فعني الحديث اذا استقام احدكم  
او غلبه فهو نظير حديث من ذكره النقي فلا بأس وان اختلف حكم الصيام مع  
الصلاة ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابر اذ رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم وهو يصلي فسلم عليه فاسأله صلى الله عليه وسلم يده الى الارض يزد  
عليه مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على اكابر الدنيا  
من الملوك والامراء والثاني على غيرهم من لا يتأثر بعدم رد السلام عليه ومن ذلك  
حديث مسلم وغيره مرفوعا يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة  
والحمار والكلب الاسود مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي صلاة من الليل اذا مضى بنية وبين القبلة كاعتراف الجارية  
ومع حديث الحارثي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الحان ترنم بين يديه  
والكلب غير بين يديه لم يجره ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم  
شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل  
صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذ اجبت فصل مع الناس ان كنت قد صليت في بيتك  
وتطابره من الاحاديث لآخرة باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا احبوا  
والناس في صلاة مكتوبة يجلس لا يصلي معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تصلوا صلاة  
مكتوبة فرائي مرتين ولا تصلوا ما مرتين خوفا ان ياتي من بعدكم فيعقد انها فرض  
عليكم ولا تصلوا ما مرتين على اعتقاد انها فرض عليكم ثانيا فالحديث الذي يابى لا يابى  
في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه  
البيهقي عن الحسن ان كان يقول من نسي القنوت في الصبح او في التوسعة لله وقاسا على  
من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى  
الصبح بالناس فلم يفتن قال البيهقي ولم يغفل عن احد من الصحابة انه ترك القنوت  
خشيعة لله لاجله اذ قال لا تروا الا مشددا والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد  
بعد سجدة السهو ثم سلم مع حديث البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم ولم يقم  
ومع رواية ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد قبل السجدة في الاول مشددا والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسياق في توجيه القولين في الجمع بين قول الامة  
ان سأل الله تعالى ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء  
لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصلي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وقول  
العباسي من لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته او قال



لا يجزئ صلاة مع قول لا يصلي الله تعالى لا يصلي فيها على عهد رسول الله  
محمد روايتان صلاتي لا تنتم فان الحديث الاول وما معه يشير الى الوجوب والشرطية  
وقول لا يصلي الله تعالى الصلوة مع النقص فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن ابي جهم  
واحرهما التكبير واحلاهما التسليم اي قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام  
ابي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم الشهادتين وقول عبد الله بن مسعود حتى  
انه لو احدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول على النقص الاول مشدد  
والاخران بعد مخففان فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث  
الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى  
بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما سلم قال انك لم تقرأ شيئا فقال  
اي كنت اجهر جليسا الى الشام فحلفت اني لم اتمتعلة منقطة حتى قدمت الشام فبعثها  
واقامها واحلاهما واجلاها قال النخعي فاعاد عمر واعادوا مع رواية البيهقي  
عن عمر انه قال حتى علموه بانهم لم يقرأوا في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود  
قالوا احسنا قال فلا بأس اذا وقع رواية البيهقي عن علي بن ابي طالب قال له اني  
صليت فلم اقرأ الا التمام للركوع والسجود قال نعم قال نعم صلاتك فالاول مشدد  
مشدد والاخران مخففان فخرج الامر الى مرتبة الميزان وسياتي توجيه ذلك  
في الجمع بين قول الامامة ان ما الله تعالى به انه يحتمل ان يكون المراد بالقرأة قراءة  
السورة بعد الفاتحة جمع بين الاحاديث والاعادة كانت باجماعهم منه  
ومن ذلك حديث الشيخين رضي الله عنهما في رواية الجليلي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
احرم بالصلوة ثم ذكر انه حجب فانصرف فظهر ثم جاء وراى ان قطرة ماء فصلت  
بينهم اي ولم يأمروهم بالاعادة للاحرام مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم صلى بالناس وموجب فاعاد واعادوا وروى قال علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه وروى البيهقي ان عمر صلى بالعوام الصبح وهو حجب فاعاد ولم يأمروهم  
بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث  
الاخر فالحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني  
مشدد مع اثره على اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون العوام  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول المسور بن محرز ما رواه

البيهقي

البيهقي ان من وجب في توبه او فعله حشا وهو في الصلاة القاه عنه واشتد في  
الصلاة مع قول عبد الله بن عمر انه يعني على ما مضى فالاول مشدد والثاني مخفف  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم  
المسجد فليقلب قلبه فليتنظر فيها حيث كان وجدا فليصلي بها بالارض  
ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن ام سلمة انها سئلت عن المرأة تطيل في بيتها  
وتنفي في المكان القدر فقالت امر سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يظهر ما فعله وفي رواية له عن ابي هريرة قال قال رسول الله اذا نزل المسجد  
قطا الطريق النجاسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يظهر بعضها وبعضا  
وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا وطئ احدكم بقلبه في الاذى فان التراب له طهور  
استمى مع ما اخذ به الامام الشافعي وغيره مما يعطى وجوب غسل التوبل والفصل  
اذا اتخس من القدر في الارض فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة قالت لقد رايتني افرأه النبي  
من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي رواية له فاحد عنه وفي رواية  
اخرى للبيهقي لقد رايتني في انا امسح بعمي المنى من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واذا احس حنته مع رواية البخاري عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان اذا اصاب توبه المنى غسل ما اصاب منه توبه ثم خرج الى الصلاة وان  
انظر الى اثر البغ في توبه ذلك في موضع الغسل فالاول مخفف والثاني مشدد  
مؤاها اكان الغسل نجاسة المنى او للنظافة فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان اعرابيا بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يصيب عليه توب من ماء مع قول ابي قلابة عن كبار التابعين ومع قول الامام  
ابي حنيفة ذكاه الارض بيسرها فالحديث مشدد والثاني مخفف ولولا ان ابا قلابة  
وابا حنيفة رايا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرخ  
بعضهم برفعه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الجاهلي قال انه على  
شرف الشيخين مرفوعا من سمع الله من جيران المسجد ومو صبح من غير عذر فلم يجب  
فلا صلاة له وكان على من صلى الله عنه يقول لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فصيل  
له من جوار المسجد فقال من سمعته المنادي قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا  
مع ما ورد من تقرير صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة على صلاته وحده في بيته



ولم يأمره بالاعادة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك ان عمر بن عبد العزيز في تفسيره ان لا يؤمر بالناس  
مع قول الشعبي والتخفيف الذي مر في يوم فالاول مشدد والثاني مخفف  
رجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن عباس فيما رواه البيهقي  
لا يؤمر بالاعلام حتى يعلم مع حديثه عن عمر بن سلم انه كان يوم قومه في الفرائض  
والجنازة والمساجد وكان ابن سبع اوست سنين فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فامره ان يعيد الصلاة  
مع حديث البخاري ان ابا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم رآه  
فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصاً ولا تفر  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
حديث جديفة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق رقبتي الناس  
خلعه وفي رواية له مرفوعاً لا يصلي الامام على شيء اعلى مما عليه اصحابه مع ما رواه  
البيهقي عن صالح مولى التومة قال كنت اصلي انا وابو يزيد فوق ظهر المسجد  
فصلى صلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف يصح  
حمل الاول على من قلده ذلك تكبر او الثاني على غيره ذلك فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
جمع باربعين رجلاً وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعاً  
ليس على ما دون الخمسين جمعة مع حديث البيهقي عن ام عبد الله الدوسية قالت  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها  
الا اربعة وقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا تسبوع الا في مصر  
جامع ونحو ذلك من الاثار فالاول وما معه مخفف من حيث عدم الوجوب  
والثاني وما معه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة  
في عيد الفطر والاضحى سبعاً في الاولى وخمسة في الثانية سوى تكبيرة الصلاة  
مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحية  
والفطر اربعاً تكبيرة على الجنازة وكان عبد الله بن مسعود يقول التكبير في العيد

نفس في الاولى واربعة في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات وفي رواية جعفر كوعات وفي رواية  
ثلاث ركوعات مع حديث البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس يوم  
مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس المراد ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى للكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعاً فالاول  
بجميع طرق مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث  
البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للزلازل اذ لو وقف ولا  
غيره من الايات كالطامة او موت احد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره ان علياً  
رضي الله عنه صلى للزلازل ست ركعات في اربع سجرات وخمس ركعات ومجنتين  
في ركعة وركعة وسجدة في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت  
عنه انه خرسا جده لما بلغه ان امرأة من اهل البيت صلى الله عليه وسلم ماتت  
فقبل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم اية فاسجدوا  
واي اية اعظم من ذلك ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع  
الشمس فارتجرت رضى الله عنه مخفف وارتجرت على ما معه مشدد ويصح حمل الثاني  
على من لم يشر فيه الايات ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود كما لا الذي  
يصب على النار يخفف حره والاول على من لم يكن عنده ذلك الخوف فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعاً بين الرجل وبين الشرك والكفر  
ترك الصلاة زاده في رواية البيهقي من تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث  
المصرفة لعدم كفر الكفر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شهد احد بما يهيم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا  
مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد فان كان  
الحديث الاول موثقاً ثابت كان مخففاً وان كان الحديث الثاني موثقاً ثابت كان مشدداً  
وان كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على انها على جماعة ما توالى بعد القضاء  
الحرب وعلى الدعا فقط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالشديد هو صلاة  
الجماعة المعتادة والتخفيف هو الدعا فقط ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً

كلاء



اذا رايتم الجبان فقوموا حتى تخلفكم او توضع راد في رواية البيهقي ان لم  
يكن احدهم ماشيا معها وروى الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بجهنم  
فقام لها فقيل لها جبان يهودي فقال ليست نفسا وفي رواية البيهقي انها  
قمت للملك وغير ذلك من الاحاديث الامروء بالقيام مع حديث الشافعي وما لك  
ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للنجاة ثم ترك القيام فلم يكن  
يقوم لها اذا واما فان لم يثبت ان هذا انا سمع الاول وهو مخفف والاول مشد  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر اربعين مرة وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى على قبر كبر اربعين مرة وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه وصلى على رضى الله عنه  
على سهل بن حنيف فكبر عليه ستين مرة الثغث الى الناس وقال انه من اهل بدر  
وفي رواية البيهقي ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان يدركها  
قالا لعلي واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على  
الاول ولا لا فالاول مخفف والباقي مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
حديث مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهانا ان نصلي فبين ان نعبر فنهى موتانا فذكر منها وجبن تضيق  
الشمس للغروب حتى تقرب مع حديث مسلم وغيره انهما من فنه صلى الله عليه وسلم  
كثيرا من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومع ما نقل عن عتبة انه قيل له ان قد  
بالليل فقال قد دفن ابو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني مشد فخرج  
المشقة في الليل فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جبان فسلم تسليمة واحدة مع حديثه  
ايضا عن عبد الله بن ابي اوفى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جبان فسلم عن يمينه  
وليساره كالصلاة ذات الركوع والسجود فالاول مخفف والثاني مشد  
وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي امامة بن سهل ان كان اذا صلى على جبان  
سلم تسليما خفيا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جبان لم يسمع من يديه  
فخرج الامر الى مخفف وتشد كما في الميزان ويصح حمل الجهر على الاقويين الناس  
وعدم الجهر على من اثر فيه الحزن على ذلك الميت وعمته الحسنة والخوف فلم يستطع

الجهر

الجهر كما كان عليه السلف لصاح حتى كان ربما كان احدهم اذا صلى على جبان  
لا ينفذ على الميت فيرجعون به في النفس ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن هب في المسجد فلما انكروا بعض  
الناس ذلك قالت ما اسرع من نسي الناس في رواية البيهقي ان ابا بكر وعمر  
صلى عليهما في المسجد مع حديث النومة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من صلى على جبان في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجبان توضع  
في المسجد فرايت يا هريرة اذا لم يجد موضعا الا في المسجد انصرف ولم يصل عليهما  
فالحديث الاول وما معه مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسياي توجيه ذلك في الجمع بين قول المذاهب  
ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا فاذا وضعت فلا تنكبن يا كنية قالوا وما الوجه  
يا رسول الله قال اذا مات مع حديث البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نعى جعفر اوزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيناة تذر فان  
ومع خبر مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه قراة فبكى وبكى من  
حواله ومع حديث البيهقي ان عمر انهم لمسا يبكين مع الجبان فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يا عمر فان العين يا كنية امعد والنفس ضا  
والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ان الله لا يعذب  
بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا واسأار الى السانة او يرجع فالحديث  
الاول مشد وباية الكا الى الموت فقط والثاني مخفف وباية الكا قبل  
الموت وبعد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن  
ام عطية قالت نهينا عن اتباع الجبان ولم نعزم عليهما مع حديث البيهقي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جلوسا ينظرون الجبانة  
فقال تخلفن فمن يحل قلن لا قال قلن فمن يدلي قلن لا قال قلن فمن  
يفسل قلن لا قال فارجعن ما زورن عن ماجورات ومع حديثه ايضا  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راحلة من تغرية لا ممل ميت  
فقال لها والذى نفسي بيده لو بلغت معهم الكد انفق القبور ما وابت الجنة  
حتى يرأى ما حدة ايديهم فقال ام عطية ولم نعزم عليهما فيه مخفف وقوله ما زورن  
غير ماجورات وما بعد فيه التشد يد في النهي فخرج الامر الى مرتبة الميزان



**فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم ثم في ذلك**

ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد والمكاتب زكاة حتى تصفق  
مع قوله ايضا حين سئل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم  
زكاة في ما بين خمسة فما زاد فيها حسبا بل في ما بين درهم فضة فالاول  
مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من كان عبد الامل والسخ والنجل  
والثاني من حيث غنمه للعبد على من كان عبد الاكل الكرم والسحار من حيث ان  
الزكاة متعلقة بغير ذلك المال لا بالمكاتب مع ان الرقيق عبد لله كان سيده  
عبد لله وكما ان سيد العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف  
في مال سيده الا صغر فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث  
ابن ابي اوفى والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال اخذ الحب من الحب والساة من القمح  
والبعير من الابل والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن طاووس قال قال  
معاذ بن جبل اني في تجنيس او ليس اخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية  
مكان الجزية فانه امون عليكم وخير لكم اخرج من بالمدنية فالاول مشدد  
لتنقيصه على اخذ الواجب من عين كل جنس ولتقله في بعض الاحاديث  
الى بدل معين من الجرات والثاني مخفف لاحد عن الجنس غير الجنس من  
المتنوعات فرج الامر الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الروايتين  
او تضمن لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي ايضا ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مر على ناقه مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال  
قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله اني ارغبها بغيري  
من حواشي الصدقة قال فبع اذا وفي رواية انه رأى في ابل الصدقة  
ناقة كوما فسال عنها فقال المصدق اني اخذتها بابل فبكت فبعه جوار  
اخذ القيمة في الزكوات ومن ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عده ولا فوسه صدقة وفي رواية  
للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر في  
الوقت مع حديث مسلم مرفوعا ما من صاحب دابة ولا فوسه لا يودي منها  
حقها الى ان قيل يا رسول الله فالحمل قال الحمل ثلاثة على رجل وذرؤا

**فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم ثم في ذلك**

اجر ورجل ستر فاما الذي له ستر فرجل يطعم في سبيل الله ثم لم يفسح الله  
في ظهور ما ولا رقا بها وفي رواية لا يفسح في ظهور ما ويطعمها في عسرها  
ويسرها ومع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي  
عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار فالاول وما معه مخفف بالفقو عنها  
والثاني وما معه مشدد فرج الامر الى مرتبتي الشرعية ومن ذلك حديث البيهقي عن  
ابي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما بعثها الى اليمن لا تأخذ في  
الصدقة الا من يملك الاضفاف الاربعة البعير والخطبة والرييب والتمر مع حديث  
الشافعي وما لك عن ابن شهاب الزمري في الزبيون العسر يخذ من عسر زبيوت  
يوم يعصر فيما سقت السماء والانهار او كان يعلا العسر فيما سقى برشا الشافعي  
نصف العسر وبه قال عمر بن الخطاب بلذ ابلغ جبه خمسة او سق فيعصر ويؤخذ عشر زبيته  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي  
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة ارقاق روق  
وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله اني خلقت اذ العسر قال يا رسول الله  
احمل حمله فانه له مع ما رواه الشافعي وما لك ان رجلا جاء الى عمر بن عبد العزيز  
فقال امل على في العسل صدقة فقال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة وبه قال  
علي ومعاذ والحسن فالاول مشدد والثاني وما معه مخفف ان لم يثبت نسخ ومن ذلك رواية  
البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في الخضرا او صدقة ورواية عن علي ليس في الخضضر  
وبه قال صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في الخضرة شي من الخضرة صدقة والقوا كلها  
صدقة في فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون وكان عثريا  
اي يسقى من السحاب والعشر فجمع كل نبات فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس  
في الحلي زكاة مع رواية البيهقي عن عمر انه كتب الى ابي موسى الاشعري ان من قبلك من  
نساء المسلمين ان تصدقن جليلهن قال عبد الله بن مسعود اذ ابلغ ذلك ما بين درهم  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على  
حلي المرأة الفقيرة عرفا والثاني على اهل التزوق والقنا ومن ذلك رواية  
البيهقي عن ابن عمر وغيره انه كانوا يقولون من سلف ما لا فعله زكاة في كل عام اذا  
كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يد ثقة فهو بمنزلة



ما في ايديكم وما كان مرة ينظرون فلا زكاة فيه حتى يقبضه مع قول عطاء وغيره  
ليس عليكم في ذلك زكاة وان كان في يد علي بن ابي طالب وعائشة وعكرمة  
قالوا لا مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث النجار  
وعنه عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعا من  
تمر او صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر  
او صاعا من اقط او صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وروي داود انه صح او صاعا  
من دقيق قالوا لا مشدود من حيث قد بين اخراج الحب والثاني مخفف كما ترى  
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا  
اطعمت المرأة من بيت زوجها فمفسدة فلها اجرها وله مثله وفي رواية  
والنحو ان مثل ذلك مما اكتسب ولها بما انفق لا يتقص بعضهم اجر بعض شيئا  
مع رواية البيهقي عن ابي هريرة انه سئل عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال  
لا الامر قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه  
وغير ذلك من الامور فالاول مخفف على المرأة والثاني مشدود فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ويصح حمل الاول على زوجة الرجل الكريم الراضى بذلك وحمل الثاني  
على زوجة البخل ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسالوا الناس شيئا في سائر  
الناس اموالهم تكثر افاغيا سالا جبر فلينقل منه اولئك مع حديث البيهقي  
وغيره عن العباس رضي الله عنه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم اسال يا رسول  
الله قال لا ولكنك سالا ولا بد فاسال الصالحين وفي رواية المسائل كدوح  
وفي رواية جوش في وجه صاحبها يوم القيامة فمن سالا على وجهه ومن  
سالا ترك الا ان يسالا الرجل في امر لا يجد منه بد الا و اساطان ومع حديث  
البيهقي ايضا ما المعطى بافضل من الاخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشديد  
ومقابلته فيه تخفيف كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فصل**  
**فيما يدل مرتبة الميزان من الصيام الى الحج فمن ذلك**  
ما روى مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتيها فيقول  
هل عندكم من غدا فاقول لا فيقول اني صائم وفي رواية فيقول اذا اصرم  
مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه انه كان اذا ابداه الصوم  
بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود احكم بالخير ما لم ياكل او يشرب فالاول

مشدود

مشدود باشرط النية قبل الزوال والثاني مخفف جعل النية قبل الزوال بعد  
الى قريب الغروب وذلك ليل من اوجب تيسير النية في صوم النفل قوله صلى الله عليه  
وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
حديث البيهقي عن عائشة انها سبكت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالا لان  
اصوم يوما من شعبان اجب الى من ان افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي  
عن ابي هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل  
رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا وفي رواية للبيهقي عن  
ابي هريرة قال نهى رسول الله ان يجعل شهر رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا  
كان يصوم صياها قياتي على صيامه ومع قول ابي هريرة من صام اليوم الذي  
يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام  
من شعبان والثاني مشدود في منع صيامه وسيا في توجيهه من ابد الائمة الاربعة  
في الجمع بين قولهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن  
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حبا في رمضان من جماع  
غير احتلام فيذكره الفجر فيفطر فيصوم مع قول ابي هريرة في رواية البيهقي  
من صام حبا ففطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول ابي هريرة والادرج الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث ابي داود والبيهقي مرفوعا من ذكره النبي  
ومن صام فليس عليه قضا وان استعفا فليقص مع رواية البيهقي عن ابي الدرداء  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فافطر ومع رواية ايضا مرفوعا لا يفطر  
من جاء ولا من احتلم فالروايات ما بين مخفف ومشدود ومفصل فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان كما ترى ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام في  
السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر  
والحر الشديد ومع رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كنا نقرأ مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر  
ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فانه لك حسن ويرون ان من  
وجد ضعفا فافطر فانه لك حسن وكان النبي يقول للمسائل ان افطرت  
فرخصة الله وان صمت فهو افضل فالاول مخفف والثاني مشدود وفي احد  
شقي حديث التفضيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي



عن حسين بن الحارث الجدي قال سمعت خطيب مكة يقول عند النيار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان نفسك للروية فان لم تره وشهد شاهد اعد  
نسكنا بشهادتهما ثم قال ان فيكم من مواعيل بالله ورسوله منى وشهد منذ  
يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم واوى بيد الى اجل قال البيهقي  
مواين عمر مع حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبل شهادة  
رجل واحد في ملاذ رمضان وامر الناس بصيامه فالاول مشهد ومن حيث  
اشترط العدد في الشهر مخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه  
صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس لا يصوم احد  
عن احد في رواية عن عائشة لا تقصموا عن مواعيلكم واطعموا عنهم فالاول  
مخفف بالصوم والثاني مشهد بالاطعام ويصح ان يكون الامر بالعكس في  
خوامل الرقابة والغنا فان لاطعام عندهم امن من الصوم فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيدة بن الجراح  
انما كانا نيقول ان من كان عليه قضا رمضان فان شافقناه معوقا وان شافقنا  
متسايعا مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم رمضان  
فليسره ولا يطره بذلك قال علي وابن عمر رضي الله عنهما فالاول مخفف  
والثاني مشهد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن  
عمر بن عبد الله بن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكحل  
بالامد وهو صائم وكان يقول عليكم بالامد فانه يحلو البصر وينبت الشعر مع حديث  
البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن جدي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكحل بالهنا روايت صائمه  
اكتحل ليلة الامد يحلو البصر وينبت الشعر فالاول مخفف من حيث لا تكحل  
في الصوم والثاني مشهد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه ايضا مرفوعا  
اوطر الحاجم والمحجوم فالاول مخفف والثاني مشهد ان لم ينبت شعره وساقه  
توجيه ذلك في الجمع بين قول الامية للزامه فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قرئت الى رسول الله صلى الله

عليه

عليه وسلم حبسا فاكل منه وقال قد كنت اصبحنا واما مع حديث عائشة  
انها قالت امدى الناحيين قد اصبحنا صائمة فقال صلى الله عليه وسلم  
قربيد واقصى يوما مكانه فان ثبت امره لها بالقضا كان الاول مخففا والثاني  
مشهدا فيجعل الذب لا الوجوب وعكسه وعليه فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وعنه لا اعتكاف  
الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله  
على نفسه فالاول مشهد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
**فصل في امثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج الى اقسام التبع**  
من ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام  
قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله  
وان تقم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتقم وتغسل من الجنابة  
وتستبرأ الوضوء وتصور رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر  
قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا التطهر قال  
اجع عن ابيه واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ أوامرا الحج والعمرة لله تعالى  
واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه  
عن جابر قال قلت يا رسول الله التمتع واجبة وفرضها كوفضة الحج قال لا  
وان تقم خير لك وكان الشعبي يقرأ أوامرا الحج والعمرة لله اي برفع العمرة  
ويقول اي تطوع فالاول مشهد في العمرة والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن اسماء بنت ابي بكر انها كانت تلبس المصغرات  
المشتقات وهي محرمة ليس فيها زعفران ورواية البيهقي ان عائشة كانت  
تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية ابي داود وغيره  
ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مشغف فعصفر فقالت  
يا رسول الله اني اريد الحج فاحرم في هذا فقال لك عنه قالت لا قال  
فاحرم فيه فالاول مخفف والثاني مشهد في احد شقي التفصيل فرجح الامر الى  
مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا اما صبي حج فقد قضيت عنه  
حجته ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة اخرى مع قول بعض الصحابة  
ان كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة اخرى بعد البلوغ فالاول مشهد



والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان **فصل في امثلة**  
**مرتبة الميزان من كتاب البيع الى الجراح** من ذلك حديث مسلم  
 وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العذر وعن بيع الحصة  
 مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة  
 فربها فهو بالخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يبيع  
 ان كان على ما وصفه له فقد اتمه فالاول مشدد ومن حيث يؤوله لما مره  
 والثاني ان صح الحديث فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 حديث الشيخين مرفوعا المنبئان كل واحد منهما بالحمار على صاحبه ما لم  
 يتفرقا الا ببيع الحمار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا او يكون بيعهما عن حياء  
 مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة او حياء رفا فالاول مخفف لان فيه  
 التحريم بعد العقد وقبل التفريق والثاني مشدد ان صح لانه لم يجعل لها  
 بعد الصفقة خيارا فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث  
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العذر مع رواية  
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احار بيع النعم في شئبله اذا  
 ابيع فالاول مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف لان صح  
 خاصا استخرج من عام فرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن ابى وقاص انه اباع حائطه  
 فاصابت مشربة جارية فاحد الثمن منه حديث الشيخين ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ان ابنتك اذ امتع الله الثمرة فم ياخذ احدهما مال  
 اخيه ومع حديث البيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بيعت  
 من اخيك ثم افا صابته جارية فلاجل لك ان ياخذ منه شيئا مما ياخذها  
 اخيك بغير حق ومع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع  
 الجوارح فالاول مشدد ان كان سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والثاني مخفف فرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسوط  
 مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلافا سقني  
 عليه صاحبه جلالة الى امه فلما قدم الرجل الى امه الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقده

فقده ثم انصرف فبعض طرق البخاري تدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها  
 تدل على ان ذلك كان تفضيلا وتكرما ومعروفا بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فان حملنا الحديث الاول على ان الشرط كان في صلب العقد كان تخففا والآخر مشدد  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن ثمن الكلب ومهر البهي وحلوان الكامن مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الكلب صيد وفي رواية الاكلبا ضاريا فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ثمن السور وفي رواية عن ثمن السور مع قول عطاء  
 ان كان بلغه في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بثلث السور فالاول مشدد  
 والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التحريم او كراهة التثنية فرج الامر الى مرتبة  
 الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره انه كره بيع المصحف وان  
 يحل للتجان مع رواية عن الحسن الصفي انما كانا لا يريان بذلك باسا فالاول  
 مشدد تعظيما للكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى الاتساع به  
 تلاوة او غيرهما من القربات فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث  
 ابى داود والبيهقي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 سعلنا فقال ان الله تعالى يحفض ويرفع وانى لا رجوان الى الله تعالى وليس  
 لاحد عندي مظلمة وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
 هو المسعر القافض الباسط الرزاق مع رواية مالك والشافعي عن عمر رضي الله  
 عنه انه رأى عمر شعوقا فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعلى ذلك  
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن السعور وقال انما تصدق بذلك الخمر  
 للمسلمين فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يلقوا  
 الرمن بالواهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يلقوا الرمن  
 الى لا يمنع صاحب الرمن من مائة الميراث ان لم اوفك الى كذا او كذا فهو لك  
 والمراو غنمه زيادة وبغزمه ملاكه او تقصير مع حديثه ايضا مرفوعا الرمن  
 بما فيه اي فاذا رهن شخص فرسا مثلا فنفق في يده ذهب حتى الميراث فالاول  
 مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا افلس في



من كان عليه مع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل  
اصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه قصد فوا عليه فقصه فوا عليه فلم يبلغ ذلك  
وقادينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتموه وليس لكم  
الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع له والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في القتال وانا ابن اربعة عشر سنة فلم يجزني فلما كان يوم  
الحندق وانا ابن خمسة عشر سنة فاجازني مع حديث رواه محمد بن القاسم  
مرفوعا رفع العلم عن ثلاثة عن الفلام حتى يحتمل فان لم يحتمل فحتى يكون ابن  
ثمان عشر سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة  
عطية من مالها اذا امتلك زوجها عصمتها وفي رواية اذا امتلك الرجل المرأة  
لم تجز عطيتها الا باذنه وفي رواية لا يبي او وودو الحاكم مرفوعا لا يجوز للمرأة  
عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها  
فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف فرجع الامر بقدر صحة الحديث الاول  
الى مرتبة التسديد والاجماع الى مرتبة التخفيف ومن ذلك حديث الشيخين  
مرفوعا مطلق العتي ظلم واذا ابتيع احدكم على ملى فليبتع مع رواية البيهقي عن  
عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امر مسلم نوا يعني حواله بتقدير صحة ذلك  
عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد اخرج محمد بن الحسن بن عثمان قال في الحوالة  
او الكفالة يرجع صاحبها لا تو اعل ما لا امر مسلم فيقتدر بثوب هذا عن عثمان  
فلا حجة فيه لانه لا يدري قال ذلك في الحوالة او الكفالة فان صح ما ذكر عن  
عثمان رجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتسد يد حديث الشيخين لا يرى الجمع  
على الجمل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى تؤديه  
وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استغار من صفوان بن امية  
اذ راعا فقال لعصيا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤديها اليك فلما  
اراد رد ما اليه فقد منها درع فقال صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت  
عزمتا مالك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم  
اعترتك انتهى وكان ابن عباس رضي العارية وكذا لك ابو موسى كان يغيره

من استغار بغير افطخ عنده وغيره لك من الاثار مع اثر البيهقي عن شرح القاسم  
انه كان يقول ليس على المستغير غير المخل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني  
مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال  
قصي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فاذ او تحف الحدود  
وطرف الطرق فلا شفعة مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال الجار احق بسفقه قال الاصمعي والسفت الذي يقسم حديث البيهقي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جارا لدار احق بالدار من غيره فالاول  
مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسيتاى توجهه في الجمع بين القول  
العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر  
لا شفعة لليهودي ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن ابي اسير معاوية انه  
قصي بالشفعة لذي فالاول مشدد ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا  
وقال انه منكر لا شفعة لغايب ولا صغير ولا شريك على شريك اذ استشف بالشر  
مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفعة حتى يدرك فاما  
اذا كان فان شاخذا وان شاتوك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي  
ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة في شرك ربعة او حايطة لا يصلح ان يبيع حتى  
يؤذن شركه فان باع فهو احق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي مرفوعا  
الشريك شفعه والشفعة في كل شيء ومع روايته ايضا مرفوعا الشفعة في العبيد  
وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف ان صح الخبر  
بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه  
البيهقي عن شرح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين  
ينتهي الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاه في دار فليس له  
اليه الشركاء الشفعة الا دخل واحد اذ ان يأخذ بقدر حصة من الشفعة  
فقالوا ليس له ذلك اما ان يأخذ ما جميعا واما ان يتركها جميعا فالاول مخفف  
والثاني مشدد بالزامة ان يأخذ الكل او يترك الكل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاسم انه كان يضمن الاجراء ضمن

كله



فصار احرق بنية فقال تضمني وقد احرق بيتي فقال شريح ارايت لو احرق  
 بيته هل كنت تترك له اجر ان المالا الذي عليه لك من حجة معاملة او غير ما وما  
 رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه كان يقضي القضاة والصباغ ويقول لا يصلح  
 للناس الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجوه اخرى عن عطاء انما كان لا يضمن  
 صانعا ولا اجرا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه بعث الى امرأة في ثمة يدعونها  
 الى محله ففزعته فالتفت مما في بعضهما فالتفت بعض الصحابة انه لا ضمان على عسر  
 وقالوا له انما انت مودب مع ما افناه به على بن ابي طالب من الضمان فالاول  
 مخفف والثاني مشدد بتضمن الامام في الحدود والمعلم في النواصب فرجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون التاديب بغدا وما حدث  
 له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزايد الضمان دون الاصل لان  
 ذلك حدثا ثبت في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا عن  
 ما احذرتم عليه امر اكثاب الله مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت  
 رجلا القران فامدني الى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ان كنت تحت ان تطوق بطوق من قاذفا قبلها ما في رواية انه صلى الله عليه  
 وسلم قال له جرة تعقلها بين كفك او قال تعقلها فالاول مخفف  
 والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني على اصحاب الثروة  
 وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من  
 حرمة المدونة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام والقصاب والصايغ مع روايته ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمعوا واعطى الحجام اجرته ولو علم حديثا  
 لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف بحمل النهي للتقرية فرجع الامر الى مرتبتي  
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع  
 السدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي  
 عن عمرو وغيره انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي عن عمر في الميت اغسلوه بما وسدروا ولو  
 كان قطع السدر مهنيا عنه لكان له ما مننا صلى الله عليه وسلم بفصل الميت به

فالاول مشدد ان صح والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
 حديث البيهقي مرفوعا لاضر ولا ضرر مع حديث البيهقي ايضا من سأل جاره  
 ان يقر خشية في جداره فلا يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد يد على اجار  
 الجار على تمكن جاره من وضع خشية في جداره مع انه مشترك الدلالة على ان  
 قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم احق بما له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
 قال الامام الشافعي في احسب ان قضا عمر رضي الله عنه في امرأة المفقودة من بعض  
 هذه الوجوه التي يبيع فيها الاضرر بالمرأة اذ كان الاضرر عليها ابن من صبرها  
 الى بيان موته كما قضى به على بن ابي طالب قال انما امرأة التملت فلم تضرب  
 لا تنكح حتى يات بها بيقين موته زوجها فرجع الامر في هذه المسألة كذلك الى  
 تحقيق بالتزويج وتسد يد الاضرر الى بين موته كما في مرتبتي الميزان ومن ذلك  
 حديث اللقطة الذي رواه البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بانها  
 تعرف سنة مع حديثه ايضا انها تعرف وقتا واحدا ثم ياكلها او يفتقها  
 فالاول مشدد والثاني مخفف ان لم يصب وجود الاضطر او للمو اجدوا استدعوا  
 للثاني بان عليا رضي الله عنه وجد دينارا فاقى به فاطمة فقوضت ذلك على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مودر وسافر الله اليكم فاشترى به  
 على كحار وقفا وطبخوا واكلوا فان هذا يدل على ان عليا انفق الدينار قبل  
 التقرب في الوقت او انه عرفه في ذلك الوقت فقط وراى ذلك كافيا في التبرع  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا من توريث  
 دوى الارحام مع حديثه كما حكى من عدم توريثهم فالاول مخفف على دوى الارحام  
 مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديث قصة طويلة تركها ذكرها  
 اختصارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وعنه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذراي احب لك ما احب لنفسك لا تليق  
 ما لا يقيم مع حديثه كالتجاري انا وكافل اليتيم في الجنة كما بين في اسانيد السانيد  
 والتي تليها فالاول مشدد يشير الى ان الاولى بالضعف ترك الولاية على مال اليتيم  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي  
 رضي الله عنه من انه لا ضمان على وديع مع ما رواه عمر انه ضمن الوديع فالاول  
 مخفف والثاني مشدد وان ثبت انه ضمنه من غير تفرط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان



ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقراهم  
مع حديث البيهقي مرفوعا أن صح ربيعة فصدقه على أهل الأديان فالاول مشد  
بصرهما الى المسلمين فقط والثاني مخفف ان لم يعمل على صدقة التطوع فتخرج  
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعا وموقوفا  
لا تكاح الابوي مع ما رواه البيهقي ايضا موقوفا ومرفوعا الايم احق بنفسها  
من ولها والمكر نسبا وفي نسخة الحديث وفي رواية الثب بدل الايم  
فالاول مشد والثاني مخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك بين الايم والول  
ثم قدما بقوله احق وقد صح العقد منه فوجبان يصح منها فرجح الامر الى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لعن الله المحلل والمحلل له  
وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة لزوجها فقال لا ذلك السعاج مع ما عليه الجمهور  
من الصحة اذ لم يشرط ذلك في العقد فان روى الله صلى الله عليه وسلم  
لما سمها محلا لا دل على صحة النكاح لان المحلل هو الميثب للحل فلو كان فاسدا  
لما سمها محلا فرجح الامر فيه الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشد يد ويصح حمل  
الاول على روى المروءة من العلماء والاكابر والثاني على غيرهم كاحاد العوام ومن  
ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا صفرة ولا هامة مع حديث البيهقي وقر  
من المحذور قرارك من الاسد فالاول مشد والثاني مخفف ويصح حمل الثاني  
على ضعف الحال في الايمان واليقين والاول على من كان كاملا في ذلك فرجح  
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كما انفرد القرآن  
بترك زوا البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يمتدنا عنه مع  
ما رواه البيهقي عن عمر وعلى وغيرهما من النهي عنه فرجح الامر فيه الى مرتبتي الميزان  
تخفيف وتشد يد وكذلك قوله في رواية البيهقي المفصلة بين الحرة والامة  
ومما رواه صلى الله عليه وسلم عن العذر عن الحرة الا ما دفعها بخلاف لانه هو  
يرجع الى تخفيف وتشد يد ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات ولم يدخل بها ولم يغيرها  
بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه عن ابن عمر انه  
قضى ان لا صداق لها فالاول مشد بحمل الصداق على الزوج والثاني مخفف  
فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة حتى تزوجها الا بعد ان يعطيهما  
شيئا من صدقتها وانما اذنه احطام ما روى الخطبة قبل دخوله بها وكان ابن عباس  
يقول اذ انكح الرجل امرأة فماتت لها صداق فاد ان يدخل عليها فليلق اليها  
ردا او خاتما ان كان معه مع حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فماتت ما صلى الله عليه وسلم اليه من قبل ان يتقدمها سب  
وفي رواية انه كان معسرا فلما ايسر ساق اليها شيئا فالاول مشد والثاني مخفف  
فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ان عمر بن الخطاب  
قضى في المرأة تزوجها الرجل انه اذا ارخيت لسنور فقد وجب الصداق مع قول  
ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها اكثر من ذلك اي لانه لم يثبت ان مسها  
وتقضى بذلك شريح لكنه خلف الزوج بالله انه لم يغيرها وقال له لك نصف الصداق  
فالاول مشد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث  
البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية البيهقي  
من عن نهى النكاح مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نساياه  
فنهى عليه النكاح قال يحضض صوت من شافينته فالاول مشد والثاني مخفف  
ان صح الخبر فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي  
كل الطلاق جائز الاطلاق المعنوي وكان سعيد بن المسيب وسلمان بن يسار  
يقولان اذا طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي  
عن عثمان بن عفان انه قال ليس المحبوز ولا للسكران طلاق فالاول مشد والثاني  
مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البخاري وعنه ان  
عثمان بن عفان رضى الله عنه وردت من طلق في مرض الموت طلاقا ميتا مع  
ما رواه البيهقي عن ابن الربيرة انه افق بغير ارثها فالاول مخفف والثاني  
مشد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي  
رضي الله عنه انه قال المرأة المفقود امراته لا تتزوج فاذا قدر وقد تزوجت  
فهي امراته ان شاء طلق وان شاء امسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي  
عن عمر بن الخطاب انه قال لا يما امرأة فعدت زوجها لم نذر ابن موف فانها  
تقتل اربع سنين ثم تنظر اربعة اشهر وعشر اشهر تخل وبه قضى عثمان بن عفان  
بعد عمر فالاول مشد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك



ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة فيها كان انزل من القرآن عشر نصوصا  
 معلومات بحرفين ثم نسخ بنحو مائة من مائة رواه البيهقي عن علي  
 وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر انهم كانوا يقولون بحرفين من الرضاع  
 قليلة وكثيرة فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**فصل في بيان امثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح الى اخره**  
 فمن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بمسند  
 مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما معاه  
 وقال انا اكرم من وفي بدمته ان صح الحديث والامارة عن الصحابة في ذلك  
 فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبد قتلناه ومن جده جدهناه ومن خصاه  
 حصينا مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاتل بمالكم ولا ولد من ولدكم  
 وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعدد ولكن يضرب ويطال حبسه  
 ويحرم سبه ان صح الحديث والامارة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج  
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرح جنينها بقوة عبد او امه مع حديث  
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بقوة عبد او  
 او فوس او قبل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين  
 المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالاول والثالث  
 برواية مشددة ان من حيث الحصة وقد تكون الشاة اعلى قيمة من العبد  
 او الامة والثاني ان صح مخفف من حيث التحريم فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال  
 اقلوا اكل ساجر وساجرة مع ما نقله ابن عمر عن عثمان رضي الله عنه انه عاب  
 على من قتل الساجر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم  
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ قالوا نعموا امنوا فامروا  
 واما اهل الحق الاسلام وخصامهم على الله فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقبلوه يعني في الحال مع حديثه عن  
 رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث مالك

والشافعي

والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يجلس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري  
 والبيهقي في حديث طويل يوضح منه انه لا جد الا في قد فصرح بين ما رواه  
 البيهقي وغيره عن عمر انه كان يضرب الجدي المقرض فالاول مخفف والثاني  
 مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رجلا قال  
 يا رسول الله ما ترى في حر لينة الجبل قال لا ومثلها وانكالت قال يا رسول  
 الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه وانكالت مع حديث  
 الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب  
 ان على اموال حفظها بالنهار وما افسدت الموائش بالليل فهو ضامن على المالك  
 قال الشافعي وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمة ولا يقبل قول  
 المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي  
 واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تصفيف الغرامة والثاني يقتضي عدم  
 تصفيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فخرج  
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ليس على الخنثى ولا على المنهبة ولا على الخاني قطع مع روايته ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخنزير وميتة التي كانت تستقر اكلها والمتاع  
 على السنة الناس ثم يحرقه فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت ان  
 الخنزير ميتة قطعت بسبب الحيانة اذ قد يكون انما اقطع بسبب  
 السرقة في وقت اخر فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي  
 وغيره مرفوعا انها لم عن قليل ما اسكر كثيره وفي رواية ما اسكر كثيره  
 فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اسرنا ولا نسكروا فالاول  
 مشدد والثاني مخفف ان صح لا زعلة التحريم عند من قال بذلك انما هي الاسكار  
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق  
 لما ارسل يزيد بن ابي سفيان امير اهل الغزاة انه قال له سجدوا فوالله انهم  
 انهم جلسوا انفسهم في الصوامع لله تعالى فذرمهم وما زعموا انهم جلسوا انفسهم  
 له وفي رواية فان تركهم وما حبسوا الله انفسهم مع ما رواه البيهقي ايضا عنه  
 ان الصحابة قتلوا شيئا قد طعن في السن لا يستطيع قتلها ثم اخبروا بذلك

اعلم



رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره فالاول مخفف على الميزان والثاني  
مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي  
عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام النخبة يوم العيد ويومان بعد  
مع ما قاله ابن عباس النخبة ثلاثة ايام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي  
مرفوعا ايضا الى اخر الشهر لمن اراد ان يستأني ذلك فالاول  
مشدد ومقابل مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث  
البيهقي مرفوعا يزوج عن الغلام شاتان مكافيتان وعن الجارية شاة لان  
ذكر انا كن امرانا مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق  
عن الحسن كسبا وعن الحسن كسبا فالاول مشدد في عقوبة الغلام والثاني  
مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الارنب مع حديث البيهقي انه  
صلى الله عليه وسلم قال في الارنب لا اكلها ولا احرمها فالاول مخفف  
والثاني فيه نوع تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم  
فيما ورد في الصنع والتعلب والقنعة والجلالة كانه مبرج  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره ان الضب اكل على ما يذبح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم  
وهم ياكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام وفي رواية  
نهى عن شرب الدم مع حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
احتجج وامر للحاج بصاعين من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث النجاشي وعنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في سبي من ادونكم خير فخرطه الحجام  
او شربة غسل اوله عنة تبارتوا في الدار وما احسان الكوي مع حديث  
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسعد بن زرارعة من السوكة  
والكوي ابن عمر من اللوكة وكوي ابنه فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الحاكم والبيهقي ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم سئل عن فان وقعت في سبي فقال القوها وما حولها وكلوا اياها  
فقبل يا رسول الله افر ايتان كان السبي ما يبقا قال لا تنفوا به ولا فاكهه مع حديث  
النجاشي والحاكم مرفوعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير فقبل  
افرايت شحور الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس  
فقال لا يوحراهم فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على المل الخاصة  
والثاني على المل العامة والشرع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحلف بغير الله وقال لا تحلفوا  
بابكم مع حديث الحاكم وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل باعته  
على الصلاة وغيرها افلح وابيه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عمر الخطاب انه كان يقبل  
شهادة القاذف اذا قارب مع ما رواه ايضا عن القاضي شريح وغيره انه كانوا  
يقولون لا يجوز شهادة القاذف ابدا وتؤتمن فيها بينة وبينه فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره  
انه لا يجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهادتهم من رجالكم مع ما رواه  
السنن وابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة وقالوا اكله عبدا  
واما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك  
الحكم في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وحرزها ابن ابي شيبة بينهم  
من الجراح **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف  
مع البينة ويقول للخصم شامداك او يمينه مع ما رواه السافعي والبيهقي  
ان عليا رضي الله عنه كان يري الحلف مع البينة وبه قال شريح وغيره فالاول  
مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت او غيب او طفل او مجنون  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين وغيرهما مرفوعا انما  
الولا من ائمتي قال الحسن فمن وجد لقطا منبوءا اقل لقطه لم يثبت له عليه  
ولا وميراثه للمسلمين وعليهم جريته وليس للملوك شي الا الاخر مع حديث  
البيهقي عن عمر الخطاب انه قضى لسعيد بن المسيب في القنطرة منبوءا ابانه حر  
ولسعيد ولاؤه وعلي عمر ضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اعنتق



مملوكا عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه  
كافي محتاجا مع ما رواه الحاكم مرفوعا المذنب لا يباع ولا يؤمى قالوا لم يخف  
بأن ما لك يبيعه متى شاء والثاني مشدود أن صح دفعه فانه لا يباع ولا يؤمى  
فخرج الامر فيه الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث المصنف عن جابر بن عبد الله  
رضي الله عنه قال بعنا امهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب فانهما قالوا لا يباع ولا يؤمى  
مشدود ووافقه على ذلك جمهور الصحابة فكان لا يباع منهم على تحريم بيع  
امهات الاولاد وقالوا انهم يفتقرون بموت السيد والله تعالى اعلم  
**ولكن في ذلك اخر ما اراده الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي ظاهرها**  
التناقض عند بعض العلماء مما يشهد بمرتبتي الميزان من التخفيف والتشديد  
وبقية الاحاديث يجمع على الاخذ بها بين الامة ليس فيها الامر بتهمة واحدا  
لعدم حصول مشقة فيها على احد من المكلفين فانهم والحمد لله رب العالمين  
**واعلم يا اخي** اني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي اخذ بها الامة  
واختلفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك لخصامة ادراك المجتهدين فيها بخلاف  
احاديث الشريعة فانها جاء في مبينة لما اعمل في القرآن وانما فان قسروا  
التشديد في القرآن الذي لو اخذ به العارفون لغوسم لا يكاد يعرف احد  
من علماء الزمان فضلا عن غيرهم وقد وصفت في ذلك كتابا سميت بالجمهور المصنف  
في علم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاث الاف علم وكنت عليه مشايخ الاصل  
على وجه الامانة والتسليم لامل الله عز وجل ومن جملة ما كتب عليه الشيخ فاطم الدين  
اللقاني المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز المثلث الكفيل المثلث  
فرأيت مشحونا بالحوادث والمعارف الروائية وعلمت انه معجم للاخبار يضيئ نطاق  
الناطق عن ضعف ويكمل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى واخيت في طبعه  
مواضع استنباطا طر من الايات غير على علوم اهل الله تعالى ان قد اعين المحققين  
وقد اخذوا الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحو عالم العصر فكنت عند شهادته  
وهو ينظر في علومه فخرج عن معرفة موضع استخراج علم واحد منها فقال لي  
وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاني شئ فقلت ووضعت نصرة لامل الله  
عز وجل لكون غالب الناس ينسبونهم الى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي انا افقر

في نفسي اني عالم مصر والشام والحجاز والروم واليمن وقد عرفت عن معرفة استخراج  
نظم علم واحد من القرآن ولا فهمت مما فيه شيئا ومع ذلك فلا اقدر على رده من  
كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه ليست بصولة مبطل ولا عامي انتهى وقد استخرج  
اخي افضل الدين من سور الفاتحة ما بين العلم وسبعة واربعين الف علم وسمايه  
تسعة وتسعين عملا وقال من امهات علوم القرآن العظيم ثم ردد ما كلها الى السلسلة  
ثم الى الباب ثم الى النقطة التي تحت الباب وكان رضي الله عنه يقول لا يكمل الرجل حجة  
في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع احكامه وجميع مزاياه المجتهد فيها  
من ابي حنيفة وسائر من حوزوا الهجاء انتهى في رواية في ذلك قول الامام علي رضي الله عنه  
لو شئت لا وفرت لكم ثمانين عمدا من علوم النقطة التي تحت الباب فانه كان سبب  
عدم جمعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين تخفيف وتشديد  
فخفت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب لا تكرار على العلماء بالله تعالى  
وباحكامه وانما ما وصفت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب لا تكرار على  
الامة فاعلم ذلك وانما ذكرت الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطا  
لهم ليعلموا انها لا تكون صحيحة في نفس الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع  
بالضعيف الذي اخذ به مجتهد اخر كل ذلك اذ با مع ائمة المذاهب رضي الله عنهم  
على ان من نظر بعين الانصاف علم بالقدرة ان ذلك الحديث الضعيف الذي اخذ به المجتهد  
لو اصح عنده ما استدرك به وكفانا صحة الحديث استدل المجتهد به لمذنبه  
ومن المعنى النظر في هذه الميزان لم يجد ليل ولا قولا من ادلة المجتهدين  
والقول المخرج عن احد مرتبتي الشريعة ابدأ وكل من المرتبتين وحاله في  
حال ما سرتهم الاعمال فمن قوى منهم طوبى له بالعمل بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب  
بالعمل بالرخصة لا غير كما مر الضاحي في الفصول الاول والحمد لله رب العالمين  
**انتهى الجمع بين الاحاديث والتشديد في الجمع بين اقوال الامة المجتهدين**  
وبين كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدر من مسائل الاجماع  
والاقتناع في كل باب من كتاب الطهارة الى اخر ابواب الفقه وبيان تأييد  
الشريعة بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه غالبا وبيان ان الامة المجتهدون كانوا  
علماء بالحقيقة كما علم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا قواعد ائمتهم الاعلى الحقيقة  
والشريعة معا بل اخبرني بعض اهل الكشف انهم ائمة للحق ايضا وان لكل مذاهب



طلبة من الجن يتقنون به لا يعرفون عنه كالاشرار علم ان هذا الامر الذي  
الترجمة في هذا الكتاب لا اعلم احد اجد الله سبحانه من اول البواب  
الفقه الى اخرها ابدى الامر ببيانها وادخل الفصول السابقة وتقدم هناك  
ان الحقيقة لا تخالف الشريعة ابدى عند اهل الكشف لان الشريعة الحقيقية  
هي الحكم بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة نفسه فلا تخالف  
شريعة حقيقة ولا عكسه وانما مما تلا زمان كلالمة اطل للساحل حال  
وجود نور الشمس وانما يظهر حالها فيما اذا حكم الحاكم ببينة زور في نفس الامر  
وطى الحاكم صدق البينة لا غير فلو ان البينة كانت صادقة في باطن الامر كظاهره  
لتقد الحكم باطنه وظاهره اي في الدنيا والاخرة فسلم ان قول الامام ابي حنيفة  
ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا محمول عند المحققين على ما اذا حكم ببينة  
عادلة ان ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وان قد ينصرف لنواب شرعية الشرع  
يوم القيامة فيفعلوا عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك وبمضى حكمه في الاخرة كما  
مشاه في الدنيا اذ انزل وسعه في النظر في البينة واما قول بعضهم ان حكم الحاكم  
ينفذ في الدنيا والاخرة ولو علم ان البينة زور فقد تافاه قواعد الشريعة  
وان كان الله تعالى فعالا لما يريد اذ اعلم ذلك فاقول وبالله التوفيق  
**كتاب الطهارة** اجمع الامة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء  
للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حسا وشرعا كما اجمعوا على وجوب التيمم  
عند حصول فقد كذلك وعلى ان ما اوردوا الخلاف لا يظهر عن الحديث وعلى ان  
المتغير بطول المكث ظهور وعلى ان السؤال ما موربه مدة مسابيل الاجماع  
في هذا الباب واما ما اختلفت الامة الاربعة وغيرهم فيه فكثير فمن ذلك  
قول فقهاء الامصار كلهم ان ما يجاز كل ما عذرها واجابها بمنزلة واحدة في الطهارة  
والظهير مع ما حكى ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للضرورة  
وقوما اجازوا التيمم مع وجوده فالاول مخفف وما بعده مشدد فخرج الامر  
مرتبة الميزان **وجه** الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وحللتنا من الماء كل شيء حي  
ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا انما شرعت بدين العبد من ضعف  
الحاصل بالمعاصي او اكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة  
الى مناجاة ربه بدين حي فيمناجية بدينه كله او بفعل ما شرط الشرع له الطهارة

وجه الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث مو الطهور وما وه الحل ميتته مع كون ما  
البحر المالح عقيما لا ينبت شيئا من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية فيه  
فلم ينبت حتى ينبت الميت وما حديث تحت البحر ناز والناظر من غضبي فلا ينبغي  
للعبد ان يتيمم بما قارب محل الغضب ثم يقوم بناحي ربه فهو قريب في المعنى  
مياه قوم لوط التي نفي الشارع عن الوضوء منها ومن مناهيهم التيمم عليه  
كما مر ولما في التراب من الروحانية اذ هو عكاز الماء كما سياتي بسطه في باب  
التيمم ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** اتفاق العلماء على انه لا تنفع الطهارة الا  
بالماء مع قول ابن ابي ليلى والاصم بجواز الطهارة بسائر انواع المياه حتى  
المعترض من الاشجار ونحوهما فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان **وجه** الاول انصارا لذي من الى ان المراد بالماء في قوله تعالى  
وتنزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به هو الماء المطلق **وجه** الثاني كون تلك المياه  
اصلها من الماء سواء في ذلك ما الاشجار والبقول والاهراما فان اصله من  
الماء الذي تشربه العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية جدا فلا يكاد  
ينفس الاعضا ولا يصحها بخلاف الماء المطلق لذلك منع جمهور العلماء من النظر  
**ومن ذلك** قول الامة الثلاثة لا تترال نجاسة الا بالماء مع قول الامام ابي حنيفة  
ان النجاسة تزيل بكل ما يبع غير الادمان فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه**  
الاول ان الطهارة انما شرعت لاجل البدن والثوب فالبدن اصل والثوب  
حكم التيمم ومعلوم ان الماء ضعيف الروحانية لا يكاد يحيى البدن ولا يزيكي  
الثوب فان الفوق التي كانت فيه قد تشرتها العروق وخرجتها الاغصان والاول  
والاخر ما روي الثمار **وجه** الثاني كون الماء المعترض من الاشجار مثالا فيه روحانية  
ما على كل حال وانما فان حكم النجاسة اخف من الحديث بدليل ما روي عن عابشة  
رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم حوض بصقت عليه ثم تركته يعود  
حتى تزول عيبه وبدليل صحة صلاة المستحيم بالحجر ولو بقي هناك اثر النجاسة  
بخلاف الطهارة عن الحديث لوتجلى على البدن لمعة كالذين لم يصيبها الماء تطهرت  
الا بغسلها فانهم **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة بعدم كرامة استعمال الماء  
المسحوق في الطهارة مع الاصح من مذهب الشافعي من كرامة استعماله فالاول  
مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم صحة دليل

ق



فيه فلو انه كان بضاعة لبيته لم يرسل الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث  
واحد والآخر في ذلك عن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي جهم عن ابي  
الاخذ بالاحوط في الجملة **ومن ذلك** لما المستعمل في النار وهو غير مكروه بالاتفاق  
مع قول محمد بن كرامته ومع قول احمد بن كرامته المستعمل في النجاسة فالاول مخفف  
والثاني مشدد والثالث مفصل فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول عدم  
وجود نص من الشارع فيه **وجوه** الثاني ان النار تظهر غصبي لا تعذب الله به  
الا العصاة فلا ينبغي لعبد ان يتخفف بما تشرها لاسيما ان سخن بالنجاسة فافهم  
**ومن ذلك** لما المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من مذهب  
الامام ابي حنيفة وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي احمد بشرطه وفي الرواية  
ال اخرى عن ابي حنيفة انه يحس وهو قول ابو يوسف مع قول الامام مالك وهو مطهر  
فالاول مشدد وقول مالك مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** من منع  
الطهارة بلما المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خرف فيه كما ورد في  
الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام اما انه او كان صاحبا كسف ولا  
يناسب كل من كل في مقام الايمان ان يظهر به كما لا يناسب احدا ان يتخفف  
بالصاقي او الخاط او الضان ويقوم بناحي به والعقوبات بعلمه فبالاستحسان  
فيه لا ينبغي العقوبة كما قالوا في موال البراغية اذا عموه بوجه اوعم اليك  
غبار المرجي او دخان النجاسة وكذا انه لا ينبغي عنه **وجوه** من قال بفتح الطهارة  
فالما المستعمل في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الما من خرو  
الخطايا امر غير محسوس لغالب الناس لا يطالب كل عبد الا بما شهد من  
منع الطهارة به للمؤمن فهو تشديد ومن جوز ما به له فهو تخفيف فالاول  
خاص بامل الكسف من العلماء والصالحين والثاني خاص بجماعة المسلمين **وجوه** من قال  
ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلطة او مخففة الاخذ بالاحياء  
للمتوضي به مثلافاته لو كسفت له لراى ما المنصاة التي تشكر الطهارة منها  
للعوام كما لما الذي في مية كلاب وغيره مما من الحيوانات حتى صادف  
واحدة منهنه فرضي الله عن الامام ابي حنيفة ودرج اصحابه حيث فسوا النجاسة  
الى مغلطة ومخففة لان المعاصي لا تخرج عن كونها كبرا وصغارا فاما النجاسة  
الكبار مثالا مية الكلاب وبوطها ومثالا غسالة الصغائر مثالا مية غير

الكلاب

الكلاب من سائر الحيوانات لما كونه او غير المأكولة **وجوه** كون النجاسة المذكورة  
كالنجاسة المغلطة الاخذ بالاحياء الكامل المتوضي به مثالا لاظهار ان يكون  
ذلك غسالة كبيرة من الكبار **وجوه** كون النجاسة المذكورة كالنجاسة المستعمل  
احسان الظن به بعض الاحسان وان لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة **وجوه**  
من قال انه يجوز الطهارة به مع الكرامة احسان الظن بذلك المتوضي اكثر من ذلك  
الاحسان وان لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة وانما وقع في مكروه او خلاف الاولى  
مثالا الاول مية القبوض ومثالا خلاف الاولى مية البراغية والصبيان  
ومثالا ذلك لا يؤثر في الما تغييرا يظهر لنا في العادة **ومن ذلك** سمعت سيدنا  
عليا الخواص رحمه الله يقول اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا  
لتزيد اعضا العبد نظافة وحسنا وتعد يسا طامرا وباطنا والمال الذي خرج  
فيه الخطايا حسنا وكسفا او تعديرا وانما لا يزيد الاغصا الا تعديرا وقبحا  
تبع الفتح تلك الخطايا التي خرجت في الما فلو كسفت للعبد لراى الما الذي يظهر  
منه الناس في المطاهر في غاية القذارة والتحق فكانت نفسه لا تطيب  
باستعماله كما لا تطيب باستعمال الما القليل الذي مات فيه كلب ومن افان  
او حذو ذلك كالقبوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرجت من كبار  
وصغار ومكرومات وخلاف الاولى فقلت له فاذن كلام الامام ابو حنيفة  
رضي الله عنه وابو يوسف من اهل الكسف حيث قال لا بنجاسة الما المستعمل  
فقال رضي الله عنه نعم كان ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكسف فكان اذا  
راى الما الذي يتوضي منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خرجت في الما  
ويغير غسالة الكبار عن الصغائر والصغائر عن المكرومات والمكرومات عن  
خلاف الاولى كما لا مورد المحسنة حسنا على حد سواء قال وقد بلغنا انه دخل  
مطهر جامع الكوفة فرأى شابا يتوضي فتنظر في الما المتقاطر منه فعا راي اولي  
تبع عن عقوب الوالد ففعل ان ثبت الى الله عز وجل ان غسالة شخص اخذ  
فقال له يا اخي نبت من شر ما نبت من سمع الا ان لله ففعل ان ثبت منها فكانت  
له الامور كما محسوسة عند على حد سواء من حيث العلم بها فبلغنا ان سأل الله  
تعالى ان يحجب عن هذا الكسف لما فيه من الاطلاع على سوان الناس فاجابه الله  
الذي لم يعلم ان الامام حال كسفه كان قوله في الما المستعمل بانما يراه قد خسر



من الخطايا من كبار وصغار ومكروهات وخلاف الاولى لا انه كان يعبر بالقول  
 بالنجاسة كل ما يخرج من المتطهر من على وجه سواء كان قد يتوهم بعض مقلديه فان  
 غسله الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالد والرضا والديانة  
 والسعاية ونحو ذلك من نجاسة النظر الى الاجنبية او العيلة لها او مواعدها  
 على الفاحشة او الوقوع في الغيبة وان غسله هذه المذكورات الاخيرة من نجاسة  
 استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير غدر وتقدم غسل اليد اليسرى على اليمنى  
 مثلاً وكذلك الحكم في نجاسة خلاف الاولى كترسيخ الاجام بغير حاجة وتكبير  
 العمامة والتبسط بالماكل والمساوب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول العقلة في حين  
 من الايمان عن شيء من امور الاخرة انتهى فقلت له من اهل الكشف وامل الايمان  
 الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال لهم مع ما يقوم عندهم من شهوة تلك الذنوب  
 التي خربت في الماء ولا ادرى الاحتياط الا اولى لهم فيجب اجتنابهم الفسالة لتلك الا  
 كانهما نجاسة كبار وصغار من غير ساءة ظن من غسله لانه في ذلك بان يعلم ذلك  
 الماء معاملة ماء من اتي الكبار والصغار من غير ان يعتد بوقوعه في ذلك  
**وسمعت** من اخرى تقول الاولى الكل مقلد ان يجتنب نجاسة الماء المستعمل  
 كانه نجاسة مغالطة اخذ بالاحتياط وان نزل عن تلك المرتبة جعلها كالنجاسة  
 المتوسطة كقول الهائم لاختار ارتكاب صاحبها شيئا من الصغار كما هو القابل  
 وان نزل عن هذه المقام جعلها كالنجاسة المحققة كما على ان ذلك المتطهر انما  
 ارتكب مكروها من المكروهات دون الكبار والصغار وان نزل عن ذلك لخصه  
 في الاستعمال كما يجتنب استعمال الماء الباطل ونحوهما مما هو طاهر ونفسه  
 غير مطهر لغيره لاحتمال ان يكون المتطهر ارتكب خلاف الاولى فقط ومثل ذلك  
 لا يلحق بالنجاسة المحققة فضلا عما فوقها انتهى **وسمعت** من اخرى تقول  
 كان الامام ابو حنيفة من اهل الكشف فكان تارة يرى نجاسة الكبيرة في الماء  
 فيحكم باجتنابه او كسفه بانها كالنجاسة المغالطة وتارة يرى نجاسة الصغيرة  
 في الماء فيقول بانها كالنجاسة المتوسطة لان لضعفها من متوسطة بين الكبار  
 والمكروهات فهي مرتبة بين النجاسة المغالطة والنجاسة تنجس الاصلي فليست  
 اقواله الثلاثة ان صح عنه في نجاسة واحدة كما توهمه بعض مقلديه واعاد  
 في غسله لانه متعده انتهى فليعلم ان الامة الاربع ما بين مخف ومشد في الماء

المستعمل

المستعمل احتياطاً ونوعاً وما بين متوسط فيه كذلك ويؤيد ما ذكرناه من التقييد  
 حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم من نجاسة  
 قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بها البحر لمرجته او كما قال صلى الله  
 عليه وسلم اني لو قد رت جسمي وطرحته في البحر لمحط لغرق طهره او لونه او ريحه  
 او كلهم وانتهى فاذا كان مثل هذه الكلمة تغير البحر المحيط كل هذا التفسير العظيم  
 فكيف بالذنوب العظام اذ اخبر من جميع المتوضئين في مطهر المسجد مثلاً  
 فرحم الله مقلدي الامام ابو حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء  
 المطهر التي لم يستفجر لما خرج فيها من خطايا المتوضئين وامروا اننا عنهم  
 بالوضوء من الايمان والاباء والبرك الكبيرة او من الخياض المغطاة التي لا يعرف  
 فيها ما المنظرون فان هذا الماء انفس لضعف الطهارة لظافته وكثرة حياته  
 لاسما لضعف ايماننا التي كادت ان تموت من كثرة المخالفات فلهذا ان نفحص  
 الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كثر لغيره فافهموا الله ما فعل اصحاب  
 هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فانه اولى بكل حال لانه ان كان هناك ضعف  
 للمسد او قوت وجي وقوى وانعكس وان لم يكن هناك ضعف زاد الحسد حسناً  
 ووضاءة وكان صدي على الخواص مع كونه كان شافها لا يتوضأ من مطاير  
 المساجد في اكثر اوقاته ويقول ان ماء هذه المطاير لا يغتسل حبه امثالنا  
 لقد نزلنا بالخطايا التي خربت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي لغطاه  
 الكسف ان هؤلاء المتوضئين لم يقفوا في ذنب قتل برك بان ماء طهارة لهم  
 كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطاير وبذلك قال مالك وتارة  
 كان يكشف له عن ما خفي ذلك الماء من الذنوب فيجيبه على علمه ويأمره ان يكون  
 بين غسله لاذنوب ويعرف نجاسة الحرام من المكروه من خلاف الاولى  
 ودخلت مع من مضاة المدرسة المزمريه فاراد ان يستنجي من المغطاة فظهر  
 فيه ورجع فقلت له لا تطهر ون فقال رايته في غسله ذنب كبير غيرته في  
 هذا الوقت وكنت انا قد رايته الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فتبعته  
 واخرته اخبر فقال لصدقي الشيخ قد وقعت في ذنبا ثم جاء الى الشيخ وتاب  
 هذا امر شهيد من الشيخ **فان قيل** هذا الحكم من تطهر من اهل الذنوب فما حكم من لم  
 يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء **فاجاب** الاول ان نزل من امثلة ما هو



طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانية باز الله المانع الذي كان يمنع  
من الصلاة مثلا وكذا قالوا في ما طهارة (بشيء) **فان قيل** فلا شيء شدة الامام  
الوجيفة في ما الطهارة عن الحدث وخفف في ما إزالة نجاسة وقال انها  
تزال بكل ما يعزى من **الجواب** ان باب الحدث اضيق وباب النجاسة واسع  
بدليل ما ورد في الفعل الذي يصيبه نجاسة من انه يطهر النجاسة بالتراب  
اذا احده فيه او مئى به عليه وفي رواية تطهره ما بعد يعق من الارض اذا ازال  
العين بذلك **فان قيل** فواجب من قال ان النار تطهر النجاسة اذ احرقت  
نهارا **الجواب** وجه القياس على تطهير العصاة من الموحدين بالشار  
نهر يخلون الجنة بعد ذلك فكما انها تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك  
تطهر النجاسة المحسوسة فانهم **وسمعت** سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول  
من شأن في ان من هذا الامام ابي حنيفة رضي الله عنه اولى بالاتباع من غيره  
في الامتناع من التطهير من مضيئة المساجد فليسوا من ما الاكابر  
والانهار والمياه التي لم تستعمل ونظر انتعاش اعضاءه فانه يحدها  
قد انتعشت بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدي الناس ومن هنا  
ينفذ لك يا اخي سر الامور الطهارة بالماء والتراب عند فقده او العجز  
استعماله وذلك انه لما شرب لنا الطهارة به لاجابته اعضاءه التي ماتت  
من المعاصي او الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فلا يؤمنون  
ولم يطلع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة  
تقدي لا يعقل معناه انتهى والحوال على معقولة مشهودة وهي انتعاش  
الاعضاء واحياؤها بعد فترتها او موتها فانهم **فان قيل** فصل الخلاف  
الذي في الماء المستعمل بجري في التراب المستعمل ومل يخرج خطايا المبتدئين  
بالتراب في التراب كما ورد في الماء **الجواب** لم نر شيئا نعتمد عليه في ذلك  
والعلة لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم انهم اخرجوا ذلك في التراب  
المستعمل فللمحققة بهذا الموضوع من كتابنا وهذا **مسألة** اختلفوا في منار الجنة  
والجوهرة رب العالمين ومن ذلك قول الامية الثلاثة بامتناع الطهارة  
بالماء المتغير كثيرا طاهرا كزغفران ونحوه مع قول الامام ابي حنيفة واصحابه  
بحوار الطهارة به ان لم يطبخ او يغلب على اجزائه فالاول مشدد في شأن الماء

والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ضعف روحانية  
الماء المذكور عن احياء الاعضاء او انعاشها من نظيره فكانه لم يتطهر **ووجه**  
الثاني النظر الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبع  
شي من الطهارات فيه او كثرة التغير حده بحيث يغلب على اجزائه ويؤيد الاول  
حديث الماء طهور لا نجاسة شيء الا ما غلب على طبعه او لونه او ريحه وقد اخذ  
امل الكسفي بالطلاق الحديث وقالوا الاحتياج الى حمل المطلق على المقيد  
لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غريب فاذا اصبت على الماء غيره فبينهما سر رجح  
مانع من دخول احدهما في الاخر ولو لا ذلك ما كانا شينين ولكن لما كان يلزم  
من غير اقنا الماء الطاهر ان تعرف معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنع  
من استعماله واطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعا كما ان امل الكسفي  
يطلق عليه اسم الطاهر كذلك توسعا وفي الحقيقة لا اختلاف بين اهل  
وغيرهم الامر حيث العلة فامل الكسفي يقولون علة منع استعماله غير اقنا  
ذلك النجس مع لا نجاسة في ذاته وغير امل الكسفي يقول العلة في ذلك  
تجسسه فانهم ومن ذلك اتفاق الامة على تغير الماء بطول المكث لا يضر في  
الطهارة مع قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم حدوث شيء في الماء يحال  
عليه الضعف لروحانية **ووجه** الثاني وجود التغير من حيث هو كالمطعام المتغير  
بطول المكث فانه قد رشحنا وعرفنا فلا ينبغي التطهر به كما لا ينبغي اكل الطعام  
المتغير وكل شيء لا تحبه اهل الطباع السليمة فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
ان الشمس والنار لا يؤثران في النجاسة تطهيرا مع قول الامام ابي حنيفة ان  
النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا جف حله المنيعة عند  
طهر بلا دبح واذا اتخضت الارض خفت في الشمس طهر موضعها وجازت  
الصلاة عليها لا التيمم منها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى  
مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بالماء في الحدث  
والنجس **ووجه** الثاني ان المراد زوال ذلك القدر في راي الغير فلا فرق  
عنده بين زوال النجس بالماء وبين زواله بطول الزمان وغير ذلك وبدليل قوله  
صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب بطول المرأة اذا اصابته نجاسة يطهر

ان



ما بعد يعني من الزاوية الذي يبره ويحسد فانهم **ومر في ذلك نجاسة الماء الراكد الطل**  
اي دون القليلين او وقت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة والساضي  
واحد في احدى روايتيه مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه طاهر ما لم  
يتغير فان تغير فنجس وان بلغ قلبي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى  
مرتبة الميزان ذلك في الخلاف في الحار فان كان الراكد عند الامام ابي حنيفة واحمد  
ومو الجدي من مذهب الساضي قال مالك لا ينجس الحار الا بالتغير قليلا كان  
او كثيرا واما ان جماعة من اصحاب الساضي كاليعقوبي امام الحرمين والفراء فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ورجح المشدد في هذه المسألة**  
والتي قبلها وجود نجاسة في الجملة فتمتد منه عنها ولو لم تظهر لنا ادبا مع الله تعالى  
ان نفور من يديه منظر من عباد الله اذا لم يظن ان الباطن عندنا طاهر عندنا تعالى فمن  
شدد واعى ما عندنا تعالى ومن خفف واعى ما عند العباد فانهم **ومر في ذلك قول**  
الامة الاربع ان استعمال اواني الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب  
حرام على الرجال والنساء الا في قول الساضي مع قوله او واما حرم الاكل والشرب  
خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان **ورجح الاول** كمال الشفقة على دين الامة والاحتياط بالاحوط فيه اذا  
الخلاف في الوضوء منها مثلا كالحيل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر ان يكون  
متكبرا معجبا بنفسه اذا الطهر ومفتاح الصلاة التي هي حصن الله عز وجل الحاشية  
وقد اجمع اهل الكشف على انه لا يصح دخول حصن الله لمكان فيه شيء من الكبريل  
يطرد من القرب منها كما طرد ابليس فانهم **ومر في ذلك المصنف** بالفضة ضئيلة كبرية  
حرام عند الامة الثلاثة بتفصيل عند الساضي مع قوله في حنيفة لا يحرم المصنف  
بالفضة مطلقا فالاول مشدد والثاني مخفف **ورجح الاول** كمال الشفقة على  
دين الامة كما مر وذلك ان استعمال الانا المصنبت بالفضة او الذهب يصدق  
عليه انه استعمال انا كان بعض اجزائه من الفضة والورع التباعد عن الانا للفضة  
كالتباعد عن الانا الكامل من الفضة **ورجح الثاني** العقوة عن مثل ذلك **ومر في ذلك**  
السو ان قد اتفق الامة الاربع على استحبابه وقال داود وهو واجه لاسمها  
ان تاذي بتركه الجليس وذو اسحاق ان من تركه عامدا بطلت صلاته فالاول  
مخفف والثاني مشدد ويدل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اسقى

لا ترون

لا ترون بالسو ان اي امر ايجاب فان فيه راحة كون الامر للموجب ولكنه ترك ذلك  
رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اسقى الى انه واجب على  
من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك من لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة  
لا يجب عليه فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ورجح الثاني** مراعاة كمال التقدير  
والادب في مناجاة الله عز وجل ومو خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين  
لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته  
بل وما يشق عليهم تركه **ورجح الاول** مراعاة حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشقة  
من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام خدمته تعالى ومناجاة فان ايجاب السو ان عليهم  
وما يشق عليهم تحملهم المذكور فان اعدم لا يكاد يجلي لقلبه تلك العظمة التي تجلي  
للعلماء والصالحين فمد من باب قولهم حسنا لا ترا سيات المقرين فانهم **ومر في ذلك**  
عدم كرامة السو ان للصائم بعد الزوال عند ابي حنيفة ومالك واحمد في احدى رواياتهم  
لا يكره وقال الساضي واحمد في الرواية الاخرى يكرهه فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ورجح الاول** مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم  
لرفع الضر عن جلسيه حتى لا يتناذى احد برأيه فله ومعلوم ان كل ما يؤذى المجلس  
ينبغي تقديم ازالته على حصول الفضائل ايضا فان الصائم بعد الزوال لا ينبغي له  
التأنيب للقاربه الى حين مجلس الاكل على ما يذنبه مسامحة له ومدة اموال الفاء الا  
بالطهارة وحسن الراية كما ورد في حديث للصائم فرحان ان كان الحق تعالى لا يوصف  
بالناذية بل حقيقة اذ هو الخالق لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من  
المسائل بل قد ورد في عن احاديث لا سارة الى الجوز في اطلاقه وضعة الناذ  
عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا احدا صبر على اذى من الله وخو  
حديث من اذى سي ولا ينفذ اذني واعتقادنا ان المراد من تسبته تحمله الصفا  
الى الله سبحانه وتعالى انما هو غايتها كما هو مفروض في محاله من ابراب الفقه فانهم  
**ورجح الثاني** الرغبة في الصوم وكون مثل تلك الراية محمودا الاثر في طريق العبادة  
كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء (ترغيبا للحيان في الجهاد  
فيقول اذا كانت الشهادة توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احدى دعواه بالمغفرة  
والرحمة فلا ينبغي بتركه فتترك داعيته للجهاد ويزول عنه الجهن فاعلم ذلك والله اعلم

**باب النجاسة** اجمع الامة على نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود انه



قال بطهارة فقامت بحرمها وكذلك اتفقوا على ان الحرم اذا احتللت بنفسها طهرت  
واجمعوا على ان ميتة السمك والخزاد طاهرة وعلى ان الجبل والحاضر والمسكر اذا شرب  
بدن في ماء قليل فالما باق على طهارته واتفقوا على ان الرطوبة التي تخرج من المعدة  
نجسة الا ما حكي عن ابي حنيفة انه اذا ذكرته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما  
ما خلع فيه من ذلك قول الامام الاثني عشرية ان الحرم نجسة مع قوله او ود بطهارة  
مع قوله كما امر فالاول مستند والبلغ في الزجر والثاني مخفف من جهة عدم وجوب  
التطهر منها لانه لا يلزم من حرمتها نجاسة عنها كما ليس بالانصاب والاولاه  
وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى اما المشركون نجس فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان ان كان الثاني ضعيفا جدا فافهم **ومر** قول الامام الشافعي رحمه  
والي حنيفة بنحاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارة فالاول مستند في نجاسة  
وفي الطهارة من ولوعه سباعا لانه في حنيفة قاتل بقول الفصل منه مرتبة  
ان زالت العين بها والافلا به من غسله حتى يغلب على الظن ان زالتها ولو بغير مرة  
واكثر كسائر النجاسات لاسيما وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولوعه سباعا لا نجاسة  
بل ذلك لغدي لا يغفل وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اعضائه في  
الاناء فانه كاللولوع خلا لما لك فانه غسل سباعا باللولوع فقط فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان **ووجه** من قال بنجاسة عنه وصفة معا عدم صحة انفكاك الصفة  
عن الذات **ووجه** من قال بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء الطهارة وانما النجاسة  
عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب قولنا طهارة  
عنه ثم ان رايانا انما يصير استعجالها في بدن او دين اجتنابا لها وقد اجمع  
امل الكسوف على ان الاكل والشرب من سور الكلب يورث الفسادة في القلب حتى  
لا يصير العبد عن الى موعظة ولا فعل شي من الخير اية وقد حارب ذلك شخص من  
اصحابنا المالكية فسرق من لبن شرب منه كلب فمكث تسعة اشهر وهو يقبض القلب  
عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشي الذي يحصل منه ما ذكره بحجة اجتنابه ويجوز اطلاق  
النجاسة عليه سواء اردنا ان الذات مع الصفة او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى  
اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا اسلم احد منهم طهر فلو كانت  
النجاسة لعنه لكان لا يطهر بالاسلام **وسمعت** سيدي عليا اخا ابي حمزة الله  
ليس لنا دليل على نجاسة ان الكلب الا ما نهي عنه الشارع من بيعه واكل مثله

واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سور ميت القلب فيجب اجتنابه كما احتج  
سم الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو اولى بالاجتناب  
لانه يضر في البدن قال ولا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وطاهر من حيث  
عنه كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والمبسر والانصاب والاولاه وجميعا مع  
اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك الله القار والانصاب  
والاولاه قال ولما كان سور الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد  
موت او ضعفا يمنع من قبول الموانع التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله  
عليه وسلم في الغسل من اثره سبعا احدا اما بتراب فقال ذلك الاثر بالكلية  
فانه جمع فيه بين الماء والتراب الذي اذا اجتمعا انبتا الزرع فعلم ان امر الشارع  
بالغسل من اثره ولو غسها لاني في القول بطهارة جسمه كالشعبان مع سمه كما مر  
فلذلك بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سبعا احدا اما بتراب مائة في السبعة  
على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي القول بنجاسة صفة القول بطهارة جسمه  
لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما اطلق الامام الشافعي ومن وافقه  
نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك لما ذكرنا من افة اطلاق الطهارة  
على الكلب ذاتا وصفة توسعا وتغليب عدم انفكاك الصفة عن موصوفها عليه  
كما مر وكان اخي افضل الدين رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين بنجاسة  
انتهى **وسمعت** سيدي عليا الخواصر ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب  
الغسل من الكلب واستحبابه عليه لا تقتل بحفاها على غالب الناس لانه اطلع  
عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكسوف فقط وقد ازم بعضهم من قال ان الغسل  
من الكلب يعبدى لا يغفل بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاطب لامة بما لا يهملون  
له معنى وذلك ليكاد ان يعرّب عن صفة العيب الذي نيزه عنه مضى الشارع وقد  
امر الله ان يبين للناس ما اتوا اليهم اي ما امروا به وذلك لا يكون الا بان يبلغ  
اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يجلي لهم امره فلا يلبس عليهم منه شي وقال  
وان لم تفعل ما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان بطلان انتهى **قلت**  
وقد يرد هذا الالتزام بان مثل ذلك قد يكون حجة امتحانا لايمان بعض الناس بل  
يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا اعلانه ام يتفعلون  
عن المباداة حتى يعلموا حكمة ذلك وقد قال اهل الكسوف ان العمل اذا لم يعمل بشي



كان اقوى في مقام الايمان واعظم اجرامه اذ اعلل لانه ربما يكون معظم الباطن  
 المكلف حفيظا على العمل بحكمة تلك العلة من ثواب وغيره لاحضار امتثال الامر  
 الله تعالى رسوله ذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم **ومحتمل** سدى علبا  
 الحواصير حجة الله يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص لو ارد  
 في الفصل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك  
 اختلاف في العلة او في التسبب وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعلة  
 قد لا لا يتجرح في الدين **فان القائل** بطهارة الكلب قائل بالفصل منه كما  
 ورد واما التسبب فمخبر لو جعلنا الامر فيه للاستنجاب فقد سمي به  
 الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بخجاسة فاعلم ذلك فانه تقيس وقد  
 القنا في ذلك مولانا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عنها  
 وحاصل ذلك ان اهل الكسوف متفقون مع اهل النقل على الحكم بخجاسة الكلب  
 والفصل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة  
 لا يتجرح في الاحكام فقلته الاصلية عند اهل الكسوف بخجاسة صفة من حيث انها  
 تمت القلب كالحرم والميسر والانتصاب والازلام ونقص عن ذكر الله وعن الصلاة  
 وعليه عند غير اهل الكسوف اما بخجاسة عينه وصفته معا وعليه لا تغفل عنه  
 قال بطهارة تمامها والفصل منه فبعدى لا يخفى ما في هذا اذا الامر بالفصل  
 منه سبعا يقتضي خجاسته ولا بد والامكان كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول  
 بخجاسته اما اذا قلنا ما صفة انتهى **من ذلك** قول الامام الشافعي ابي حنيفة  
 بخجاسته الحرير وانما يغسل منه سبعا عند الشافعي ومن عند الامام ابي حنيفة  
 نظير ما تقدم في الكلب مع قول ما لك رحمة الله بطهارته حيا فالاول مشد  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اخذ الامام النووي  
 طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه يكون في  
 قول الحرير غسله واحدة بلا تزاج ولقد اقال اكثر العلماء وهو المختار لان  
 الاصل عدم وجوب الفصل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحاقه بالكلب انتهى  
**وجه** من الحق بالكلب في وجوب الفصل منه كونه اخص جساما وحقا من الكلب  
 فقياسه على الكلب اخص **وجه** من قال بطهارته عدم ورود نص في الفصل  
 منه سبع مرات كالكلب واما تحريم لحمه فلا يلحقه بالكلب في الخجاسة فقد حرم الله

تعالى

تعالى الميتة والحرم لم يامرنا الشارع بالفصل منها سبعا احد من ثواب فاقم  
 ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر الخجاسات عند ابي حنيفة وما لا  
 والشافعي واحمد في احدى روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدد  
 في سائر الخجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناس سبع مرات  
 وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى سقراط الفة فيها عدد الكلب والخنزير  
 فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بجموع  
 الناس الذين لا يرعون الوزع ولا الاحتياط والثاني خاص بالكابر الناس كالعلماء  
 والصالحين نظير ما ورد في النص بمس الفرج وعدم النص به فاستبان في تسطه  
 في باب ان شاء الله تعالى **من ذلك** قول الامام الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر  
 بالديباغ الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منها او من احد منهما ومما احدى الروايتين  
 عن احمد واظهر الروايتين عن ما لك مع قول الامام ابي حنيفة ان جلود كلها  
 تطهر بالديباغ الا جلد الخنزير ومع قول الزمري انه يقتنع بجلود الميتة كلها من  
 غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني  
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول زيادة التره عن  
 استعمال ما سماه الشارع نجسا او با مع الله تعالى ان نجاسة العبد ومو لا صق  
 لشيء خمس شرا **وجه** الثاني القائل بان جلد الحرير لا يطهر بالديباغ المبالغة  
 في التره عنه وكونه يستحق قتل مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفصيلا فكان  
 اخف حكما من الحرير من هذا الوجه **وجه** الثالث القائل بحوار الانتفاع  
 بجلود الميتة من غير دباغ حمل الحاديب الدباغ على الاستنجاب دون الوجوب  
 فالاول خاص بالكابر من العلماء والثاني خاص بمن مودعهم في التره والثالث  
 خاص باهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار فاقم **من ذلك** قول الشافعي واحمد  
 ان الذكاة لا تغل شيئا فيما لا يؤكل مع قول ابي حنيفة وما لا كانهما تغل الا في الخنزير  
 واذا ذكى عند ما سبع او كلب طهر حله ولحمه لكن اكله حرام عند ابي حنيفة  
 ومكرهه عند ما لك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول ان ما لا يؤكل لحمه حدث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا  
 بل حكمه حكم موته خف انفة قال تعالى في مدح نبينا صلى الله عليه وسلم  
 ومحرم عليهم الخبايا **وجه** الثاني انه لا يلد من طهارته حله فقد حرم



الشئ الظاهر لصرون في بدن او غفل ولم ياكل ما لا يؤكل ان قيل يطهارة تفرقة  
 البدن كاجرب ومن شك فليجرب لولم يكن الا انه يورث اكله البلادة حتى لا يتكاد  
 ينمطوا امر الامور فضلا عن بواظها ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة بالغفون  
 معذرة او الدم من الدم في الثوب والبدن مع قول السافعي في الجديد انه لا يعنى  
 عنه ومع قوله في القديم انه يعنى عادة ون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي بخاسه  
 شعر الميتة غير الادمي وصوفها ووبرها مع قول ابي حنيفة واحمد بطهران الشعر  
 والصوف والوبر زاد ابو حنيفة فقال يطهران الفرز والسن والعظم والوبر  
 اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهران الشعر والصوف والوبر مطلق سواء  
 اكان يؤكل لحمه كالنعيم او لا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول الاوزاعي ان الشعر  
 ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعد مخفف فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عموم قوله تعالى حرم من عليكم الميتة **وجه**  
 الثاني ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال  
 وهذه الاشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراس  
 ولو بلا غسل عند غير الاوزاعي على ان التحقيق في الشعر والوبر ونحوهما  
 ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الى الحياة من حيث انها تنمو ووجهها الى الموت  
 من حيث ان الانسان او غيره لا يتاثر اذا قطعت فانهم ومن ذلك قول الامام  
 ابي حنيفة ومالك بخوان الحوز بشعر الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك  
 وقول احمد بكون الميتة مع قول الحوفي بالليف اجاب في الاول مخفف والثاني  
 مشدد والثالث والرابع فهما راجحة تشديدا في ما يرد احمد بالكرامة المبع  
 فهو اخذ به الاكابر من اهل الورع ويسامح به الاضاغر فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **وجه** الاول السماع على القول بطهارة **وجه** الثاني السماع على القول  
 بخاسه **وجه** الثالث والرابع اخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول الامام مالك واحمد والشافعي في ادح قوله بطهارة  
 الادمي اذ امان مع قول الامام ابي حنيفة والمرجح من قول الشافعي بانه  
 نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **وجه** الاول شرفه وان الادمي روحا وجهها **وجه** الثاني شرف

ووجه فقط فاذا اخرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا سريان الروح  
 فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذلك اما حاوره  
 فانهم واكثر من ذلك لا يقال **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في قوله لا يطهر  
 والحمار وانه مطهر على توقف لا في حنيفة في كونه مطهرا ومع قول النووي والاوزاعي  
 ان ما لا يؤكل لحمه سون نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان **وجه** الاول كون علة منع الطهارة بسور البغل والحمار لا يطلع  
 عليها الا اكابر العلماء بالله مخفف الامر فيه على العوام بخلاف الاكابر وبذلك  
 حصل توجيه الثاني فانهم ومن ذلك قول الشافعي بخاسه البول والروث  
 مطلق مع قول مالك واحمد بطهارة ما من ما كوال اللحم ومع قول القحفي جميع  
 ابوالاحواز ان الطاهر من طاهر ومع قول ابي حنيفة ذروا الطير لما كوال  
 كالحمام والعصافير طاهر وما عداه نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو  
 بالنظر لاحد شئ التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كون  
 الهياكل من شائها ان تاكل مع الغفلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر رخصها  
 وما لا تدكر اسم الله عليه فهو قد رخصها كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص باكابر  
 العلماء والصالحين الذين يتدبسون بخا لطة الغافل عن الله لما علم عليه  
 من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاضاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فان  
 لا يتأثرون بفضلا من الغفلة لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه  
 الثاني وقد جاء في الشريعة على مرتبة الخواص فمرتبة العوام والعلماء تبع لها  
 اي للشرعية ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك بخاسه الميتة من الادمي مع  
 قول الشافعي واحمد انه طاهر زاد الشافعي وكذا من كل حيوان طاهر واما  
 حكم التنزه عنه فيجب غسله عند مالك وطهارة بالسبا وعند ابي حنيفة لغسل  
 وطهارة بغيرك بالسبا كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **وجه** الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالبا فلا تكاد  
 الشخص يذكر انه ينزي الله ايد اكل قعر جسد الغفلة تنبعا للعموم اللذة  
 ومعلوم ان اللذة النفسانية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا امرنا الشافعي  
 بالغسل من خروج الميتة لكل البدن انفا سالا للبدن الذي فهو ضعف من شدة  
 الحجاب عن الله تعالى كاشيا في بسطة في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب



عن الله تعالى فهو وجوب عند الاكابر خلاف الاصاغر فكلام ابي حنيفة وما لك  
خاص بالاكابر من العلماء والاصاغر وكلام الامام الشافعي واحد خاص بعوام  
المسلمين فلهذا غلب على الله عليه وسلم قان وفكره اخرى تشريفا  
للاكابر والاصاغر فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في البير التي يوضا  
منها اذا خرجت منها فاداة منية انما ان كانت مستغثة اعاد صلاة ثلاثة ايام  
وان لم تكن مستغثة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واحدا ان كان الماء  
يسيرا اعاد من الصلاة ما غلب على ظنه انه توضع فيه بعد موته وان كان كثيرا  
ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعاد من وقت التغير وقال مالك ان كان ميبا  
ولم يتغير احد او صافه فلا اعادة وان كان غير معين فغيره روايتان فالاول  
مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فيقال سفي  
توجيه ذلك ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمعنا  
في الطهارة والتقديس **ومن ذلك** قول الشافعي اذا استنبه طاهر ونجس  
اجتهد وتطهر بما طهرته من الاواني مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يجوز  
الاجتهاد الا اذا كان عددا لانه الطاهر اكثر ومع قول احمد انه لا يتجرأ بل يرتق  
الجميع او يحاطها ويقيمها فالاول مخفف والثاني وما بعده مشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان وهو محمول على حالين فالاول خاص بالعوام والثاني وما  
بعده خاص بالاكابر لشدة تورعهم واحتياطهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب اسباب الحديث الجموع على نقض الوضوء بالحاجج المعناه**  
من السبيلين وهو البول والغائط والقول على ان من ذكره او دبره بعض  
من اعضائه غير يديه لا ينقض ولا تقوى على ان يور المضطجع والمنكئ لسبب  
لا ينقض الوضوء وعلى ان التيممة في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافا  
لابي حنيفة كما سياتي وعلى ان اكل الطعام المطبوخ بال نار واكل الخبز لا ينقض  
الوضوء وعلى ان من تيقن الطهارة وسكن في الحديث فهو باق على طهارته الا ما حكم  
عن بعض اصحاب مالك وكذلك التقوى على انه لا يجوز للحديث من المصحف  
والاحلة الا ما حكم عن اود وغيره من الجواز هذا اما واحدة من مسائل الاجماع  
والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا ينقض  
الخارج النادر كالدود والحصاة والريح من القبيل مع قول ابي حنيفة ينقض

الريح

الريح الخارج من القبيل وهو الرابع من مذمة الامام الشافعي فانه قال  
بالنقض الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه الاول** انه ودخلته الحياة والحصاة من الاكل ليست من الطبيعة  
المولدة من الطعام والناقض حقيقة انما هو ما نشأ من الطعام ومن نقض  
بالحصاة فانما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لانه انما  
كما سياتي بسببه في اويل خاتمة الكتاب بل شأ الله تعالى **وجه من** قال ينقض  
الريح الخارج من القبيل ندرته حتى انه ربما لا يقع للعبد في عمره مرة واحدة  
فافهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان المني ناقض للطهارة مع الاصح من  
مذمة الشافعي انه لا ينقض الطهارة وان اوجب الغسل فالاول مشدد  
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** انه خروجه المني  
شدة يده لا تعاد لها لانه نفسانية ومن لا يرد ذلك شدة الغفلة والغيبه  
عن الله تعالى فهو اولى بالنقض من خروج البول والغائط من حيث اللذة لا من حيث  
عينه **وجه الثاني** كون ذلك خاصا بالاكابر الاوليا الذين يعدون الغفلة عن الله  
تعالى حداثا من التوبة والطهارة فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص  
بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه تعرف انه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة  
بالمني الا كونه منسبا الا دمي لا غير فان خرج منه المني ممنوع من الصلاة ونحو  
اشد من منع المحرث المحرث لاصغر فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة لا ينقض  
الوضوء من الفرج مطلقا على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الارجح من  
مذمة احمد بان نقض الوضوء ببطن الكف وزاد احمد ينقض الطهارة بلبس الذكر  
نظير الكف ايضا ومع قول مالك ان مسه بشهوة انتقض الا فلا فالاول  
مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
فالاول خاص بالعوام الناس ومقابلته خاص بالاكابر وذلك لان الناقض حقيقة  
موكلا تولد من الاكل واما النقص بالفرج فانما هو لحاوة الفرج للخارج  
بل ردة الله صلى الله عليه وسلم كان ينضح سراويله لحاوة لها والخارج  
مما لقى في التره ولينقضي به خواص منه دون عوامهم كما اشار اليه حديث  
ملا مولا لا ينقض منك وقال للاكابر من مس فرجه فليس وضوءا كما اوضحنا ذلك  
في كتاب اسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجعه وسمعت سدي



عليها الخواص رجمه الله يقول انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي جزا له من  
الفرج بل هو الاضغطة منك ليعينه على ما اجمع عليه اهل الكشف من ان الناقص حقيقة  
انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب وخرج من الفرج لا من ذات الفرج وكان  
طلق بن عدي قد اراد ان يبل الفرج فخرج من الفرج عليه رجمة به بخلاف الاكابر من العلماء  
والصالحين يوم رجمهم بالوضوء من مس الذكر مشاكلة لمقامهم في التورع والتزهر  
عن مس المحاور والخارج بخلاف الفلاحين والبراسين وخومهم فان مقامهم لا يقتضي  
مدة التزهر العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال شافعي ان  
بل هو الاضغطة منك منسوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون بفسخه بل هو حكم  
عندهم فلا بد له من وجه يحمل عليه وقد صح حمل على احاد الروايات والعلما والصالحين  
فينبغي لكل متدين من الحنفية ان يتوضا من مس الفرج خروجا من خلاف الآية ولا ينبغي  
له ان يمس فرجه ويصلى بلا غيرة طهارة **فان قال قائل** انكم قلتم ان علة النقص  
بمس الفرج انما هو لكونه محاورا للخارج لانه فلو لم توجبوا الوضوء بمس نفس  
الخارج **فالجواب** انما لم يلزمنا الشارع بالوضوء من مس الخارج لانه  
لانه في مسه خلاف خروجه فان العبد يجد ذلك وراءه خروجه تكاد تلمس اليد  
فلذلك كان فيه الوضوء كما لا يخلاف من الخارج المملوث فانهم وهذا امر باب  
قولهم حسنة الارواح وساق المتدينين واما وجه من نقص الطهارة بمس الذكر  
نظير الكف او اليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على ذلك كما في  
حديث اذا مضى احدكم بيده الى فرجه وليس بينها ستر ولا حجاب فليوضا  
**وسمعه** من اخري يقول ليس لنا نقص للطهارة الا وهو متولد من  
الاكل حتى القهقهة عنه من يقول ما بها تنقص الطهارة اذ وقعت في  
الصلاة لانه لو لا شيع ما فقهه فان الجحمان لا يكاد يتبين فضلا عن القهقهة  
انتهى واما من حلقه الذي قال ابو حنيفة وما لك لا ينقص وقال الشافعي  
في ارجح قوله واحد ينقص اخذ ابراهيم من مس فرجه قبل القبيل والدير  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان ينقص طهارة من  
مس فرجه صغيرا كان المسوس او كبيرا احيا كان او ميتا مع قوله ما لك  
انه لا ينقص من فرج الصغير ومع قوله في حنيفة انه لا ينقص مطلقا فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** خلاص نقص الطهارة بمس النساء

فرج نفسه فليس عليه من فرج غيره بجامع علة القبح في ذلك فاقصص طهارة  
العبد من نفسه كذلك ينقصها من غيره اخذ ابا احتياط ويؤخذ من ذلك توجيه  
قوله الامام ابي حنيفة والشافعي واحد بعد من ينقص طهارة المسوس مع قوله  
ما لك ينقصها فان الاول مخفف والثاني مشدد وان الاول خاص بالاصا غير  
والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد اجمع اهل الكشف على انه ليس لنا نقص  
الا وفعله سواء ادب وفنه واجبة من سوء الادب مع الله تعالى ومن يتناول ذلك  
الاستقار عند الخروج من الخلا فلا يقع العبد في ناقص الا وهو غايبة من شامدة  
ربه عز وجل ولا يكاد يحضر مع الله تعالى في حال خروج الحدث او وقوعه ايدا  
ه ذلك اي عدم الحضور حدث عند الاكابر يتطهرون منه احياء كيدتهم الذي ما  
بادباده عن شهوة كونه في حنيفة ربه فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
بعدم نقص الطهارة ليس الامر الجميل مع قوله الامام ما لك باحجاب الوضوء  
بلمسه وحكي ذلك ايضا عن الامام احمد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد  
**وجه الاول** عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لورد لنا  
حكمه ولو في حديث واحد **وجه الثاني** كون الاحكام دالة مع العمل غالبا  
تلك كانت العلة في النقص ليس المرأة المشهورة للمس والممسوس او طهارة  
احاطا الامام ما لك للامة وقال ينقص الامر الذي يشتهى تقبيله مثلا  
لانه رضي الله عنه من امنهم الشارع على شريعة من بعد نكل امر حدث بعد  
موت الشارع من مستحسن او مستقيم عرفا فللمجتهد ان يلحق بها شاكلا  
في الشريعة فالنقص بها الامر خاص باذن الناس وعدم النقص خاص  
بالاشارة للناس الذين لا يشتهون الا ما باخر الله تعالى لهم فان ترة الاكابر  
عن مس الامر فهو كما في التزهر وقد يقال ان عدم النقص بمس الامر خاص  
برغاع الناس والقول بالنقص خاص بالاكابر والعلما والصالحين مشاكلة لمقامهم  
في البناء عن كل ما لم ياذن به الله تعالى ومن ذلك قول الامام الشافعي بان  
لمس البائع المرأة من غير حائل ينقص بكل حال لان كانت المرأة محرما للمس  
مع قول مالك واحدا انه ان كان ذلك بشهوة ينقص والا فلا ومع قوله ابي حنيفة  
رضي الله عنه ان ذلك ينقص بشرط انتشار الذكر فذلك ينقص بالمس والانتشار  
معاد مع قول محمد بن الحسن انه لا ينقص وان انتشر ذكره ومع قوله عطاء ان لمس



اجنبية لا تخل له انتقص وان لم يزوج وانه لا ينتقص فالاول مشدد  
ومقابلته تخفف على التفصيل المذكور فيه فخرج الامر الى مرتبة الميزان فالاول  
خاص بالاكار الذين يقيمون محل الشهوة اذ اقلقت مقام وجودها ومقابلته  
واير مع وجود الشهوة بشرطها المذكور في العلم المشدد والمتوسط والمخفف  
ولما الملموس فتمدد ما لك والراجح من قول السافعي احدى الروايتين عن احمد  
انه كاللاس في التقص فخرج الامر في هذه المسألة الى ما قبلها الى مرتبة الميزان  
**ووجه** من قال ينتقص ليس الاجنبية النظر للتقص بالاثوثة من حيث هي فكانها  
حدث **ووجه** من قال انها لا تنتقص الاخذ بقول غايصة رضي الله تعالى عنها ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساياه ثم يقوم الى الصلاة ولا  
يحدث وضوء وهذا خاص بمن يملكه اربيه وكان الشيخ يحيى الدين بن العزري  
رضي الله تعالى عنه يقول وجه من منع التقص ليس المرأة النظر الى كمالها من  
حيث المعنى لقيامها بالمشاركة الله بقوله تعالى وان تظاها من اعليه فان الله هو  
مولاه وجبريل وصالح المومنين والملائكة بعد ذلك ظهير وهو سر لا يطلع عليه  
الا من اطلعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي هي خفية  
وعايشة حتى حصل الحق تعالى نفسه واولى العزم من الملائكة والبشر في مقامها  
وهو سر لا يجوز كشفه للمخجوبين **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول  
نقص الطهارة ليس النساء خاص باحد الناس ممن لم يطلع الله تعالى على  
كمال النساء من حيث هي محل انتاج العالم والانتاج ثبت الكمال نظير  
قولهم ان الخير المنعدي افضل من القاصر واما عدم التقص لغيره فخاص بالمل  
الكمال الذي يعرفون مراتب الوجود كسفا ويعينها لا الذي يشهدون التقص  
في النساء ويرون الذكور اكل من الاثوثة انتهى **وسمعت** ايضا يقول لو لم  
يكن من كمال المرأة وقوتها الا كوتها لتسد على كمالها كابر ملوك الدنيا الى  
صون السجود عليها حاله الوقوع لكان في ذلك كفاية في بيان قولها انتهى  
**وسمعت** ايضا يقول الاولى القول ينتقص الحائض والمحارم والصغيرة لان  
العلة في التقص لها قد لا يكون هي الشهوة وانما ذلك خصوص وصف في الانثى  
فثبت المتورع على القول بانها ينتقص حتى ياتي له نص يخرج عن التقص وقد  
اخلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح انباؤهم ويسبى

نساءهم على الاطلاق فانه كان لا يذبح الا الانثى العربية القعدة بالولادة  
فكما اخلق اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى ولا تستم النساء  
من غير تعبيره بالبالغة فكذلك اطلقه على البنت ساعده ولها على احد  
سوا وموعدة مبدية او ودرجته اهمل من الامة من ازم مع حصول الشهوة ومنهم  
من راعى محل الشهوة وان لم يحصل شهوة ولما اوجده من قال المراد بليس النساء  
في الآية هو الاجماع لا الجنس باليد فهو لكون الجنس امر اخفيا لا يغيبه لانسائه  
بلذته عن ربه غالبا بخلاف الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضره قلبه مع ربه  
بل يغيب عن ربه اقبة وشهوده بالكلية وذلك حدث عند الاكار من الاولاد  
باتفاق ولما كانت اللذة تسري في بدن الجماع كله لا تنحصر بمجلد دون  
اخر امر المكلف بتعليم البدن في الفضل فيغيب بالمامات من يده بصريان  
تلك اللذة فيه فانها عمت جسده كله اذ المني وان كان فرعا من الدم فهو  
فرع اقرب من اصله وان كان البول والعايط والدم اقد رتبته في ظاهر الامر  
اذ العلة فيه سر يان شهوته المقبلة له عن شهوة الحق تعالى لا قد ان اللون  
والراحيه مثلا وما يورثه من قال ان المراد بالجنس في الآية اولاستم النساء  
الجماع قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا من فانه المراد بالجنس ههنا  
الجماع وقد يكون من قال بذلك انما قال به لكونه نظري في لغة العرب فترى  
ان الجنس والجنس واحد لكن ذلك ينبغي ان يكون خاصا برعاة الناس عايف الاكار  
فان من مقامهم ان يتزوجوا من الجنس النساء ولو بلا شهوة حتى عن الجنس الشعر والظفر  
والسن كما يتزوجون عن الجنس النساء الصائفة اذ اكلوا اللحم الحزور والاعده طهرا  
تباعد عنها لكونها محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لكونها محلا  
اذا اللحم كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فانهم ذلك فانه نفس ومن ذلك  
قول الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاته على حاله من احوال  
المصلي لا ينتقص وضوؤه وان طال نومهم وانه ان وقع انتقص مع قول  
مالك ينتقص في حال الركوع والسجود وان طال دون القيام والقعود  
ومع قول السافعي انه ان نام ممكنا مفقدا لم ينتقص ولو طال النوم والا  
انتقص ومع قول احمد في اصح الروايات عنه انه ان طال نوم القيام والقعود  
والرايح والساجد فعليه الوضوء والا فلا فالاول مخفف ومقابلته مفصل



فرج الامر الى مرتبة الميزان **والاول** ان النائم في الصلاة قريب من  
المستيقظ لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا  
وكذلك القول في نوم الممكن مقعد لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف  
نوم غير الممكن مقعد من الارض لذلك قال اشياخ الطريق من اذ حقه نوم  
فليس مع حن وآسه محلة عالية ونيم على شقة الامن فان نومه يكون خفيفا  
حدا واما وجه من قال من العلماء ان النوم ينقص كون من ممكن مقعد ان صح  
عنه ذلك فهو لكونه اي النوم امر ابرز خياله وجه الى المقظة ووجه الى  
الحف ببليل ما ورد في الحديث النوم اخو الموت فكان القول بنقص الطهارة  
به من باب الاحتياط وسمعت سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول  
وجه من نقص الطهارة بخروج الدم الجاري اوله لثمة او بومر الممكن مقعد  
او بمس لا يبط الذي فيه ضئان او بمس الارض والاحذم او الكافر والصليبي  
او غيره ذلك مما وردت به الاخبار والآثار وتولد من الاكل والشرب  
الاحتياط بالاحتياط ولا يمتنع الا بالقليل غافل عن مراقبة الله عز وجل  
فلو صحته مراقبة العبد له لزمه نفسه عن مس كل قدر حتى او معنوي تقطعا  
لحضوره ربه فلما كانت هذه الامور من لازمة صاحبها العقله عن الله تعالى  
نقص بعض العلماء الطهارة بها قال وجميع النواقض متولدة من الاكل  
وليس لنا ناقض من غير الاكل ابدأ فان من لا ياكل لا يمار ولا يجري له دم  
ولا يتصل في الصلاة ولا يتقيا حتى يملا منه ولا يخرج من ابطه ضئان  
ولا يحصل له برص ولا حذام ولا يعصى ربه بمعصية ما فضلا عن الكفر والشك  
بل هو كالملائكة ولما من قال ينقص مس الكافر فلانه محل لخط الله تعالى  
واحتياط المومن لنفسه بالنظر من مسه فرار من مواضع السخطة والقبض  
فهو نظير ما تقدم من الوضوء من اكل لحم الجوز ولما ورد ان ظهوره ما وى  
السياطين لمن حيث ذات اللحم وكما ورد النهي عن الوضوء من المياه المفضة  
عليها كياه قوم لوط وكما ورد النهي عن الجاوس على جلود النمار والصبغ  
من حيث انها تورث القساوة في القلب كاشيا في بيانه في باب اللباس وكذلك  
لولا الاكل والشرب ما استتمت المسكن للنساء والجماعين ولا خرج منامني  
ولا جن احدا ولا اغني عليه ولا تكلمنا بغيبه ولا نعمة ولا اخذ احد من الكفار

صليبا

صليبا يقبده فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب بالاكل واصل ذلك اكله  
السيدة من من الشجن فانها لما كانت تيا فالصون ما يقع فيه نبوه من بعد من حجابهم  
بالاكل عن الله تعالى امروا بالبتزه بالفضل او الوضوء من كل ما تولد من الاكل للملازمة  
الحجاب والغفلة به عن الله عز وجل لذلك اطل العلماء الصلاة بالاكل فيها  
لا متناع صحتها كمال مناجاة العبد لربه في صلته حال الاكل فتتبعه لك الاكل عن  
شهوة كمال الاقبال على مناجاة ربه لا متناع اجتماع لذتين معا في ان واحد كما ساق  
لبط ذلك في الحاشية ان شاء الله تعالى ومن ذلك الوضوء مما مست النار والطبيخ  
والخمر فانفق الاربعة على عدم النقص به وقال ابن عمر في الوضوء من زبد من ثابيت  
عبد الوضوء من اكله فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الثاني ان النار مظهير  
يعذب الله تعالى به من شاء من العصاة فلا يناسب من اكل مما مسته النار ان يقف  
بين يدي الله تعالى الاتعب التطهر منه طهارة كاملة **وجه** الاول فقامت الوجه  
على غالب الناس فلهذا كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك  
خلاف الاغفار لا يعرفون بالوضوء منه وكان ذلك اخر الامر من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم توسعة على الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فانهم ومن ذلك  
قول الائمة الاربعة ان من يتيقن الطهارة وشك في الحدث انه يعمل باليقين لا  
ان ظاهره من امام ما لك انه ينبغي على الحدث ويتوضا وقال الحسن ان كان  
شك في الحدث حال الصلاة بنا على يقينه في صلته وان كان خارج الصلاة  
اخذ بمقتضى الشك وهو الحدث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان فاللاتي بالاكابر الاحتياط باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء  
قال الله تعالى في الذين يتبعون الظن لا ان يحجروا عن اليقين بطريق من الطرق  
فاعلم ذلك ومن ذلك قول الائمة الاربعة يحرم مس المصحف على المحدث مع قول  
داود وغيره بالجواز وكذلك قول الاربعة بجواز المحدث حمله بفلا فوا علاقة  
الاعتد الساف في كما يجوز عند حمله في امتعة وتفسيره ودان بر قلب وزنه يعو  
فالاول مشدد وقوله اوود وغيره مخفف والاول في مسألة الحمل بخلاف وعلاقة  
مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر في المسكتين الى مرتبة الميزان **وجه** الاول  
في المس المبالغة في التعظيم وعلا نظاير قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والوجه  
الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس هو كالاتي في الكرامة التي في الورد وانما هو محلي

٧٥



أما احتيا لا يجوز على وجه الماء وكسوة الداء المرسمة في المرأة فلا يمسح  
الراي ولا يمسح غيره ومنها أسرار التحليل العيان ووجه الأول في حمل المصحف  
بعلاقة عدم مس المصحف لأنه إنما مس العلاقة بصورة صورته من قلب  
ورق المصحف يعود لأن صورته صورته المعظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة  
في التعظيم ولا يبعد حاملا للمصحف بالعلاقة فلكل من المذاهب وجه ولا يخفى  
أن الورع يتنوع بتنوع المقامات في الأكابر والأصاغر فاعلم ذلك ومن ذلك  
قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه بتحريم استقبال القبلة  
واستدبارها في الصلوة أو قول أبي حنيفة بحرمة الاستقبال والاستدبار في الصلوة  
وفي البناء مع قوله أو ود يجوز الاستقبال والاستدبار فيها جميعا  
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن  
من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاة من جهة بوله وخاطبه فقد  
أساء الأذنب فلهذا غاب الشارع بين الحديثين بقوله شرفوا أو غروا وذلك  
خاص بالأكابر الذين بالقوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني ختم  
ذلك على غالب الناس فهو خاص بالأصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما يحظره الكافر  
من التعظيم فلكل مقام رجال فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد  
أن الاستنجاء واجب لكن عند مالك وأبي حنيفة أنه إن صلى من غير استنجاء صح  
صلاته وقال أبو حنيفة مؤسسه ومي رواه عنهما ذلك فالأول مشدد والثاني  
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبالغة في وجوب التزيرة وهو  
خاص بالأكابر ووجه الثاني كونه تكرر خروج النجاسة من مدين المحلين تخفف  
فيها بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء  
إذا كانت مقدار الدرهم البغلي لأن ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على  
محل الاستنجاء عادة ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة  
أحجار وأن حصل الاتقاء بها فصح قول مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد  
إذا حصل به الاتقاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
ووجه الأول العمل بالشارع مع زيادة التزيرة ووجه الثاني حمل الثلاثة  
في الحديث على الغالب والأفاذ حصل الاتقاء بمسحة واحدة فلا معنى  
لثانيه والثالثة لعدم شيء ميسر هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للوتر

لشرفها

لشرفها بحجة الله لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله وتر يحب الوتر  
لكن لما كان دون الثلاثة أحجار لا يكفي في القادة قدم الشارع إزالة  
النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع أن مقام الوترية لا يكاد يخطر  
على قلب المستنحي لعلة العقلة على العبد حال الاستنجاء فافهم ومن ذلك قول  
الشافعي وأحمد لا يجزئ الاستنجاء بقط ولا روث مع قول أبي حنيفة ومالك أنه  
يجزئ بها لكن مع الكرامة بها فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول  
نهي الشارع عن الاستنجاء بها والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني أن النهي عن  
الاستنجاء بها نهي تنزيه فالأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالأصاغر لأن  
عله كون العظم طعام أخواننا الحسن غفني على كثير من الناس وإما علة الروث فلأن  
المراد بالحجر الخفيف والله أعلم بما **باب الوضوء اتفق الأئمة على أنه**  
لونه يغلب من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف غسله وعلى أن غسل الكفين قبل  
الطهارة مستحب غير واجب لا ما حكى عن أحمد وعلى أن تحليل النجاسة الكنية في  
الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليد في الوضوء خلافا لغيره واجمعوا  
على أنه لا يجوز مسح الأذنين عوضا عن مسح الرأس على أن من يوصافه أن يصلي  
بوضوءه ما شاء ما لم يفتقد خلافا للحنفي في قوله لا يصلي بوضوء واحد أكثر  
من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير فريضة واحدة وتقبل  
ما شاء وأصح بالآية يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الأيدي  
وما وجدتم من مسابيل الإجماع والاتفاق وإماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
كافة العلماء أنه لا تقح طهارة الأينية فتجب النية في الطهارة عن الحدث الأكبر  
والأصغر مع قول الإمام أبي حنيفة لا يفتقد الوضوء والغسل إلى النية بخلاف التيمم  
لا بد فيه من النية فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
**وجه** دليل الأول حديث إنما الأعمال بالنيات ووجه الثاني أنه راجع فروع  
الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا  
لا يحتاج شيء من فروع الاسلام إلى نية بعد أن اختار صاحب الدخول فيه في  
الاسلام ووجه استئنا الإمام أبي حنيفة التيمم كون التزيرة صغيف الروحانية  
فلا يكاد يفتش البدن من الصغيف الذي حصل فيه من المعاصي والفتن فلا بد  
أحتاج إلى تقوية بالنية كما سيأتي بيانه في بابها إن شاء الله تعالى بخلاف المساء



فانه في الروحانية فيجعل كل عمل نزل عليه ولو بلا قصد **سمعت** سيدي  
عليا الخواص رحمه الله يقول حقيقة: ان الله عز وجل المكلف على الفعل مع المقارنة  
غالبا ومن قال انه ينصرف من المكلف فعل العبادة بلانية فما حقق النظر  
لانك لو قلت للمحقق وهو يتطهر ماذا انصنع لقال لك انظر واما من لا يعرف  
ما يصنع فليس هو بمكلف اصلا قال ولعل شبهة من نقل عن الامام ابي حنيفة  
عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن  
بالامر به او ما احق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء  
في السنة الغير المتواترة الامر به بمرانه فيقسم الى مأمور واجب والما هو  
مندوب كالحج والاسْتِحْجَاوَفَضْ الاطْفَار فانه ثبت بالنسبة في السنة  
مأمور واجب وفيها مأمور مندوب فلا يلزم من نفي الامام ابي حنيفة فرضية  
النية نفي وجوبها ونظيره ذلك اصطلاح السلف على التغير عن احكام بلغة  
الكرامة فاذا قيل ذكره سفيان الوضوء بالنية من اقراده المنع وعدم الصحة  
فانهم واعرف مصطلح الامية قبل الاعتراض عليهم فانهم امل ادب مع الله تعالى  
فما يروا من لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة  
ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان موالا وحى  
يوحى وتطير ذلك تخصيصهم الدعاء للانبيا بلفظ الصلاة دون الرحمة وان  
كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبيا عن الاوليا فيقال في الوحي  
رحمة الله او رضى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا يحكم السنية للانبيا  
كما هو مغزى في كتب الفقه وغيره **سمعت** رضي الله عنه يقول كان الامام  
ابو حنيفة من اكثر الامية او جامع الله تعالى في ذلك لم يجعل النية فرضا وسمى  
الوتر واجبا لكونها نية بالنية لا بالكتاب فتعذر ذلك تمييز ما فرضه الله  
وتمييز ما اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظيا كما قاله  
بعضهم بل معنوي ايضا فان ما فرضه الله اشده مما فرضه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى ان يوجب ما ساء او لا يوجب  
والطال في ذلك ثم قال فاللائق بكل مبدء من ان لا يعمل عملا لا يندب سواه اكان  
ذلك من الوسائل او من المقاصد من حيث انها مأمور بها شرعا ولو لم يقل  
اما ما يوجبها فانها سنة على كل حال ونهض فيها الى الوجوب اجها والمجاهد

فان قلت فما وجه من اوجب نية وضع الحدوث الاصغر مع الاكبر اذا اجتمع  
الحدوثان على المكلف **فالجواب** وجهه ان الاصل في كل حدث افراده  
بنية فقد لا يكون الشارع يرى اندراج الاصغر في الاكبر بحكمة على غالب  
الناس وقد بسطنا الكلام على ما يريد على هذا في النية منطوقا ومنه  
في كتاب الاجوبة عن الامية فراجع **ومن ذلك** قول الامية ان النطق بالنية  
كالنية في العبادة مع قولنا ان الله يكره النطق بها فالاول كالمشدد والثاني  
مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حال غالب الناس  
من عدم وصولهم في الهيئة والتعظيم الى حد يمنهم من النطق او نقله عليهم  
اذا قبلوا على فعل ما موبه ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين  
استحكمت فيهم غلبة الله حتى منعتهم من القدح على النطق بالنية بين يديه  
الا ان امرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك امر بالنطق بها **سمعت** سيدي عليا  
الخواص رحمه الله يقول في اقرار على النطق بنية الطهارة ولا اقرار على  
النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مقناح طريق الصلاة فهي عبادة  
عن مقام المناجاة لله تعالى عادة ووفق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك  
فانه تغيير وسياق في بيان حكمه الجهر في اولي المغرب والعشا ان من خصا  
الحق وحل وعلا ان العبد يزداد مينة وتوطيها كلما اكل الوضوء بين يديه  
خلافا لمالك الدنيا ولذا كان الاسرار مستحبا في غير الركعتين الاولتين  
من الفرائض الجهرية والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة واحدى الروايتين  
عن احمد ان التسمية في الوضوء مستحبة مع قوله داود واحدا منها واجبة  
لا يصح الوضوء الا بها سواء في ذلك العهد والسهو ومع قول اسحاق ان النية  
اجزائة طهارة والافلا فالاول مخفف والثاني مشدد والاول محمول  
على حال اهل القرب من شهوة خضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم **سمعت**  
سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب  
من المينة في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما  
لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو ائتمروا بحما الدم الفاسد الذي يضر البدن في  
اكله فاجل في حجة المشرك رجسا لا عدم ذكر اسم الله عليها خلافا في باح  
امل الكتاب فان السرية اياها انتهى اي فان الية وان كانت نزلت فيمن



دفع على اسم الاسماء فظاهر ما يشهد لما قاله الشيخ كما يشهد له ايضا حديث  
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فان ظاهره عند بعضهم نفى الصحة وان حمله بعضهم  
على الكمال كما مر ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان غسل اليدين قبل الطهارة  
مستحب مع قول احمد ان ذلك واجب لكل من نوى الليل دون النهار ومع قول بعض  
اهل الظاهر بالوجوب مطلقا فبعد الاجابة فان ادخل يده في الاناء قبل  
غسلها لم يغسلها الا عند الحسن البصري فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة باستحباب المضمضة  
والاستنشاق في الوضوء مع قول الامام احمد في اشهر الروايتين بوجوبهما  
في الحدث الاكبر والاصغر فالاول مخفف والثاني مشدد اما ظاهر حديث بعضهم  
واستشفوا عند من صححه فان الامر للوجوب حتى يصرفه صاف واما ان اصله  
مستحب وانصه الى الوجوب جهاد المجتهد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
الاستحباب ان لم يأت بالثبوت باطنها من جنس الباطن في الطهارة ما شرعت  
بالاصالة الاعلى الظاهر من الدين فالنقص لها انما هو على سبيل الاستحباب  
ووجوب كون الغسل محل اللسان والطعام فكم وقع اللسان في الشؤم وكم  
تراد منه الى الجوف حرام او شبهها وقد صرح في الحديث بان اللسان اكثر الاعضاء  
مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لمقاد ومثل يكي الناس في النار على وجوههم  
الاحصاء يستنهم فيجب على هذا القول على العبد اذا انظر ان يغسل فيه  
غسلا جديا بالامام مع التحلل ممن وقع في عرضه من سائر الناس والاكثار من  
الاستنقاء كما هو مقرر في كتب الشريعة واما وجوب الاستنشاق فهو  
كون الانف محل مبيت الشيطان كما ورد في محل ظهور الكبرياء والانفة عن الحق  
والعمل به ولا يكاد احد يسلم من هذا الكبر الا ان صار يرى نفسه دون المسلمين  
اجمعين كما بسطنا الكلام عليه اول غمود المشايخ فراجع وقد كان سيدي  
الشيخ ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة اشد في النجاسة من خروج البول ومن  
اكل البعرو كان لا ينبغي لقادى لقدر ان يعذره الا بلسان طاهر من الغيبة  
والنميمة واكل الحرام والشبهات فقد اجمع اهل الله على ان من اكل حراما او وقع  
في غيبة فقد نجس نجاسة تمنعه من دخول حصن الله سواء في الصلاة وغيرها  
قالوا او مراد الشارع لامتة ان لا يقوم احد منهم بما حرم به في الصلاة الاعلى

طهارة

طهارة طاهر وباطنه من سائر الذنوب وقالوا امثال من يتكلم بالبيع ثم تقرأ  
القرآن مثال من دعى مصحفا في قاذورة ولا شك في كبره وسمعت سيدي عليا  
الحواص رحمه الله يقول انما من صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمها  
على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل ليلا يغسل الناس عنها لكونها لا بعد ان  
من الوجه الا بعد المعان النظر الى باطنها فالتقاء كان ينبغي تأخيرها عما شرعه  
الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع في سوء الادب وقد  
قدمنا انه انما سنها باذن من ربه عز وجل كما اخرج في الاذنين كذلك باذن من  
ربه انتهى ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان البياض الذي بين شعر الاذن والحية  
من الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في  
الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
حصول المواجبة به في حصن الله تعالى عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع  
المواجبة به فان الشارع قد منع العرف في ذلك عند القابل به والافضل جزء من  
بدن العبد طاهر او باطنا طاهر للحق تعالى كما اشار اليه فوضو الحق تعالى ليلة الاشرار  
الغسل لجميع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورضي منهم به في الصلاة  
مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محل نظر الحق تعالى من العبد امر الله تعالى العبد  
بالنوبة فورا مسادة للظهور من النجاسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فانهم  
ومن ذلك قول الامية الاربعة بان المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول  
الامام داود والامام ذر رحمه الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدد  
والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انهما محل الارتفاق  
وتكامل الحركة بهما في فعل المخالفات ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين من الذراع  
ورأس العنق فلم يتحسا للذراعين فحقت فيهما ومن ذلك قول الامام مالك ووجه  
في الظاهر الروايات عن وجوب مسح جميع الرأس في الوضوء مع قول أبي حنيفة والشافعي  
بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب ما ينفذ عليه اسم  
المسح والابو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون ذلك بثلاثة من اصابعه  
حتى يمسح راسه باصبعين لا يكتفى قال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالاول مشدد  
والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
وجه الاول لاحد بالاحصاء فيمسح جميع محل الواسية التي عند المتوضي يخرج



عن الكبر الذي يثبت فيها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان  
عنه متعالي ذن من كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذ في الحضرة  
الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلاة **وجه** من يقول بفسخ البعض فقط ان العبد  
لا يمكن الخروج عن الرئاسة بالكلية لانه لا بد ان يامر غيره او ينهاه وذلك الرئاسة  
**وجه** من يقول بوجوب مسح راسه فقط الرحمة بالعوام فان غلبهم يغلب عليه  
الرئاسة والكبر يحجبه عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الا  
فقط فلهذا سويهم ببقاء ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته  
**ومن ذلك قول الامية الثلاثة** ان المسح على العمامة لا يجزى مع قول احمد بانه  
يجزى لكن بشرط ان يكون تحت الحلق منها شيء رواية واحدة وان كانت مدورة  
لاذوايتها تعني الثمار لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها المسند  
تحت حلقها رواية ومثل بشرط ان يكون ليس العمامة على ظهره وايتان فالاول  
مشدد والثاني مخفف بشرط الذي ذكره **وجه** الاول ان الرئاسة حقيقة  
في نفس الراس لا فيما عليها من عمامة او قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرئاسة  
والكبر **وجه** الثاني النظر الى كون الرئاسة حقيقة انما هي في القلب والرأس  
بدل عنه لاحتمال ان يكون اسم مشتقا من الرئاسة وهو معنى من المعاني فلا فرق  
في الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك بجابل او بلا حائل ومن هنا خفف الامية  
الثلاثة باستحباب مسح من واحدة فقط وشدد الشافعي باستحباب مسحه  
ثلاثا **وجه** الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظهر عليهم كبر والثاني  
خاص بالاصاغر الذين يظهر عليهم الكبر فيمسحون راسهم ثلاث مرات مباينة في  
ازالة الكبر الذي عندهم **ومن ذلك قول الامية الثلاثة** ان الذين من الراس  
يستحب مسحهم مع قول الشافعي انهما عضوان مستقلان بمسحهما بما جديده  
مسح الراس قال الزمري مما من الوجه في غسلان طاهرة او باطنهما مع الوجه  
وقال السبكي جماعة ما قبل منها من الوجه في غسل مرة وما ادبر منها من  
الرأس مسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد وكذا اما بعد **وجه**  
الاول كون الذين لا يتصور فيها عصيان حقيقة وانما ما طرقت الى اصول  
الكلام الحرام منها الى القلب فلهذا خفف فيها بالمسح لكون الكلام الحرام غير  
عليها ويشتملها مسحا **وجه** الثاني كونها كائنا سببا لوصول سوء الظن بالناس من

كثرة ما يسمعان ذلك ويوصلانه الى القلب فيما كن من سنة سيئة ضل به وزر  
وزر من عمل بها فلهذا وجب غسلها ازالة لذلك الوزر في الظاهر واوجبت  
على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام ابي حنيفة  
والشافعي احمد في الروايتين عنهما انهما يمسحان مرة واحدة وقول الامام  
الشافعي انهما يمسحان ثلاثا وهو الرواية الاخرى عن احمد ومن ذلك قول مالك  
والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس بسنة مع قول ابي حنيفة واحمد وبعض الشافعية  
بانه مستحب فالاول مخفف ومقابل له مشدد **وجه** الاول عدم ثبوت حديث فيه  
فكان بدعة **وجه** الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق امان من الغل مع ما جرب من  
روايل الغل والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف العقل علمنا  
بالبحرنة ومن ذلك اتفاق الامية على ان يغسل القدمين في الطهارة مع القدرة  
ومن اذا لم يكن لاسبا للتحف مع ما حكى عن احمد والاوزاعي والثوري وابن جرير  
من جواز مسح جميع القدمين ان الانسان عندهم يجبر من الغسل وبين المسح فالاول  
مشدد ومعه ثبوت الغسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعه  
ظاهر القرآن في قراءة الجبر فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول بواحدة  
العبد بالمسح بها في غير طاعة الله عز وجل وكونها حائلين للجسم كله ومحمد ان له بالقوة  
على المسح فاذا اضعفها بالمخالفة او القفلة سوى ذلك فيها حلاله كما يسرى منها القوة  
الى ما فوقها اذا غسلها فانها كعروق الشجرة التي تنسحب لما وكد الاغصان بالوراثة  
والتمار فحين فيها الغسل دون المسح **وجه** الثاني كونها لا يكبر منها العصيان  
بخلاف ما حلاله من الاعضاء فكيف صاحب هذا القول بمسحها مع قوله بان الغسل افضل  
ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك **ومن ذلك**  
قول بعضهم بكراهية النقص عن الثلاث في غسالات الوضوء ومسحاً مع قول بعضهم  
بعدم الكراهة لثبوت الاقتصار على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على  
حال العوام الذين يقيمون في المعاصي والغفلات وحل الثاني على الكابر العلماء الذين  
لا يقيمون في معصية فان مولاهم حياة ابدانهم يكفهم الغسل او المسح مرة واحدة  
او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فتكفي العائى المرة الواحدة او الاثنتان  
لانهما الذي يلبس به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك اشار صلى الله عليه وسلم



يقوله بعد ان توضحا ثلاثا ثلاثا او وضو الانبياء من قبل ان يمشوا  
وذلك لانهم اكابر احضرت الالهية فيطالون بزيادة نظافة وحياة كل عضو  
بخلاف العامة فقامل ذلك **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك في احدي  
روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي في احد بروجه بالاول  
مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول فهم ابي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من  
القرآن ان المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكما طهرا كلها قبل فعل  
ما يتوقف على الطهارة سواء تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه  
او تاخر عنه كالوضوء متوكفا وقد كان الامام علي بن ابي طالب يقول لا ابا لي  
باي اعضاء الوضوء بدأت وتباعدت ووجه فاصله سنة بالاجماع ونهضت به الى  
الوجوب جهاد الامة القائلين به **وجه** الثاني ان الوضوء للحالي عن الترتيب  
لم يرد لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز ان يكون اخل في عموم  
قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير مقبول لكن لما  
استند الى الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قد حكم المجتهد وانما لم  
يورد لنا حديث في تقديم احد الخدين او الاذنين على الاخر لان حكمه تقدم اليمين  
من اليد من الرجلين انما هو لكون اليمين اقوى من اليسار عادة واسرع الى الفعلة  
من اليسار فذلك ذنب الشارع الى تقديمها مسارعة لطهارة ما كانا كانه اسرع  
لفعل الخاتفات ولا يمكنه الخدان والاذنان فانه لا يقصود فيها ما ذكرته  
في اليد من فله لك كانا يظهر ان دفعة واحدة والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام  
ابي حنيفة بان الموالاة سنة وهو اصح القولين عند الشافعية مع قوله مالك رحمه  
في شهر الروايتين بنا واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم غصبا فيها  
لربما وعدم طول غفلتها عنه ومن كان كذلك فاعضاءه حية لا يوترق فيها جفاف  
كل عضو قبل غسل ما بعده سواء اقلنا بوجوب الترتيب ام لا **وجه** من قال  
بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف ابدانهم من كثرة المعاصي  
او الغفلات واكل الشهوات واذا لم يكن موالاة جفت الاعضاء كلها قبل القيام  
الى الصلاة مثلا اذا جفت فكما انها لم تغسل ولم تكتسب بالما انتفاشا ولا حيا  
تقف لها بين يدي رخصا فطابت رخصا بلا كمال حضور ولا اقبال على مناجاة

ملد احكم غالب لا بد ان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين  
فلا يحتاجون الى تشديد في امر الموالاة بحياة ابدانهم بالما ولو طال الغسل  
بين غسل اعضاءهم فيجوز قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس وعمل  
قول من قال بالاستحباب على طهارة علماءهم وصالحهم **وجه** سبب سبب عليا الخواص  
رحمة الله يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذه الزمان فان من لم يوجهها  
يؤدي قوله الى جواز طول الغسل جدا وزيادة المطوي زمن الطهارة وتوافق اول  
الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ورجليه  
ثم يمسح راسه بعد ذلك الشمس ثم يغسل جليده قبيل العصر وقوع ذلك الموضع  
مثلا في الغيبة والتمية والاستهزاء والسخرية والضحك والغفلة وغير ذلك  
من المعاصي والمكرومات او خلاف الاولى ان كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بكل الشهوات  
مثل هذا الوضوء ان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصيد عليه انه وضوء كامل  
هو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضاء بعد موتها او ضعفها او فترتها فان  
بذلك حكم الامر بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا وبني الغاشم البدن رخصا  
قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك الموضع الذي لم  
يوال في معصية او غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضاء فالمدن ناشف  
كالاعضاء التي تنمها الغفلة والسهو والملل والسامة فلم يصير لها داعية الى كمال  
الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالحكمة فالموالاة من اصلها سنة ونهضت  
لها الى الوجوب الاجتهاد فهي مطلوبة بكل حال والله اعلم **ومن ذلك** اتفاق الامة  
الاربعة على ان من توضا فله ان يصلي بوضوءه ما شاء من الغرائض ما لم يتنقض  
وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات ومع قول  
عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واجبة بالاية فالاول مخفف والثاني مشدد  
**وجه** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة  
على ذلك **وجه** قول النخعي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات  
يوم الاحزاب فلا يزداد على ذلك **وجه** قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القدر وهو  
خاص بمن يقع في الذنوب كثيرا والاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط  
بين الاول والثالث والله تعالى اعلم **باب الفصل اجمع الامة**  
على انه يحرم على الجنب حمل المصحف ومسحه وعلى وجوب تعميم البدن بالغسل وان



لا يكتفى في الحباية مسح الرأس بالماء فيا ساعى الخفافى فكما انه يجب ترعة في الحباية  
وغسل الرجلين ولا يكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس في الحباية بجامع كون كل منهما  
ممسوحا ولم اجد ذلك في الامم بحمد الله لما وجدته من مسائل الاجماع وامامنا اختلفوا  
فيه فمن ذلك اتفاق الامة الا ترى على وجوب الغسل من النقا الحباية وانما يحصل  
انرا مع قوله او دوجاعة من العصاة بان الغسل لا يجب الا بالانزال انما ثبتت  
نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الادمى والبهيمة عند مالك والشافعى واحمد وقال  
ابو حنيفة لا يجب الغسل في وطى البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف  
في مسئلتى بجامع الادمى والبهيمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول**  
في المسئلتين حصول اللذة التي يغيب عنها القصد عن مشاهدة حضرة ربه عادة  
مع ثبوت الدليل فيه **ووجه الثاني** فيها عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال  
فالاول خاص بالكابر الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالاصاغر الذين  
لا يقدرون على المسعى على ما عليه الكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة علمه  
الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الكابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال  
لا يورث فيهم غيبة عن ربهم طامع عليهم من الحق كما يؤيد قول عائشة وايم بملك  
ياربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه في قصة تغيب نساياه وموصايم او وهو  
متوصى ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام الشافعى في الغسل  
يجب بخروج المني وان لم يقارن اللذة مع قول ابو حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل  
الا مع مقارنته اللذة بخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول  
فيه كالقول في الجماع مع الانزال وبلا انزال فلا يفيد **ومن ذلك قول الامام**  
**ابو حنيفة** واحمد لو خرج منه منى بعد الغسل من الحباية فان كان بعد البول فلا غسل  
والا وجب الغسل مع قول الشافعى بوجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب  
الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مشدد بالكيفية والثالث مخفف بالكيفية  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فاحد الشق في الاول وقول الشافعى خاص بالكابر  
والشق الاخر وقول مالك خاص بالاصاغر كالعوام فما خرج احد من الامة عن مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول الشافعى يجب الغسل بخروج المني وان لم يتدفق مع قول  
الامة الثلاثة بعدد وجوب الغسل اذ المني تدفق فالاول مشدد ومقابلته مخفف  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا

بافصال المني من زنا من ذكر مثلام قول الامام احمد بوجوب الغسل اذ احس بالمني  
المني من الظهر الى الاطليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد  
خاص بالكابر **ومن ذلك قول مالك** واحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا اسلم مع قول  
ابو حنيفة والشافعى باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه الثاني**  
ان الله تعالى اطلق الحياة على من اسلم بقوله او من كان ميتا فاحييناه ومن صا جسمه  
حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التزهد  
ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف **ووجه الاول**  
كما ان الميتة في الحياة فلا سلام احى الباطن والمات على الظاهر فرجع الامر في ذلك  
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول مالك** بوجوب ما رآه اليد على البدن في غسل الحباية  
مع قول الامة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول**  
المباينة في افاض البدن من النصف الحاصل له من سريان لذة خروج المني والجماع  
**ووجه الثاني** الاكتفاء بدور الماء على سطح البدن فانه يحصى بالطلع كلما مر عليه من البدن  
فاللاني يغسل الالة اذ بالجماع او بخروج المني الاستحباب واللايق بمن غاب  
باللذة عن احاسه الوجوب والله اعلم **ومن ذلك قول الامة الثلاثة** انه لا يباح  
بالوضوء والغسل من فضل ما الحبس والحائض مع قول احمد انه لا يجوز للرجل ان يشوي  
من فضل وضوء المرأة اذ لم يكن يشاء مائة واقف محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة  
الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ثبوت الالة فيه **ووجه الثاني** ما في ما يطهارة  
المرأة من شدة القداة عادة وكذلك فيه اجماع ذلك مما اذا لم يكن يشاء مدها  
فيحملها على انها كانت نظيفة حال تطهرها ليس على يديها قد رخللا وما اذا كان  
يشاء مدها حال غسلها فانه يسل عليه من طهارة او امتناع فعلم ان اللاني بالكابر  
الثاني واللايق بعوام الاول وتطهر ذلك اتفاق الامة على ان المرأة اذا اجبت  
فوحاضت كما ما غسل واحمد مع قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلان **ومن ذلك**  
اختلاف الصحابة الشافعى في وجوب الغسل من الولادة بلا بلل مع قول بعضهم بعدم  
وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** المباينة في التنزه من خروج  
المني ولو صار ولذا **وجه الثاني** ان الغسل المذكور ما شرع الا للقد والحاصل بالولادة  
عادة فاذا لم يكن قد فلا يجب الغسل مع ما فيها القياس من شدة الوجع حال الطلق



فان ذلك يعني اللذة المضعفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال  
الاطلاق بل تصير كل شعرة منها متوجهة الى الله خاصته معبوده ذلك ربما يتصور مقام  
الما في حياة البدن فاعلم ذلك فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
الشافعي واحمد في الروايتين تحريم قراءة القرآن على الجنب والحائض ولو اية  
او ايتين مع قول الامام ابو حنيفة يجوز قراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز قراءة  
آية او ايتين ومع قوله او يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شافا لاول مسند  
والثاني فيه بعض تشديد الثالث مخفف بالكلية فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول قوله وسوال الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن  
فكر شيئا فمثل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله اهل الحقيقة من ان القرآن  
كلام الله تعالى وهو اى الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه  
ان يبرز من محل موصوف بالتقدان معنى وحسا سواء قليلة وكثيرة وايضا فان  
القرآن مستق من العز وهو الجمع لكونه يحج القلب على الله تعالى فطلب الشارح من  
المؤمن ان لا يتراشأ يدعي بالخاصية الى الخضوع مع الله الاعلى اكل حال في الطهارة  
بخلاف الجنب والحائض فعلم ان الجنب وعين ان يقرأ القرآن من الاحكام والآداب  
لانه لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه عمل قوله او من حيث ان القرآن قرآن  
وعكسه عند الاكابر بخلاف المحققين فانهم واما من جهة الفاظ القرآن فالتحقق  
ان وجه قوله او من ان القرآن له وجهان وجه الى حضرة صفات الله وهو العايم  
بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في اللسان والمخفوظ  
في القلوب فكلامه او يمتدح على احد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة التقدير  
من كل مكلف وان لم يكن القرآن خالاً في اللسان واللفظ خففة وأكثر من ذلك  
لا يقال والله تعالى اعلم **باب التيمم اجمع الامة على ان التيمم بالصعيد**  
الطيب عند عدم الماء والخوف من استنجا له جازر واجمعي اعلى وجوب التيمم للجنب  
كالحدث وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وحشي العطش فله ان يجلسه لبشره  
ويقيم وعلى ان الحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه  
ولو تمه استعمال الماء على انه اذا اراد ان يبعد فرأه من الصلاة التي تسقط بالتيمم  
لا يجزئ عادتها وان كان الوقت باقيا وعلى ان التيمم لا يرفع الحدث خلافا لداود  
وعلى ان من خاف النكاح من استعمال الماء جاز له تركه وان يقيم بخلاف هذا ما وجدته

من

من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي  
واحمد ان الصعيد في الآية هو التراب فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر او برمل  
فيه غبار مع قول ابو حنيفة وما لك الصعيد بغير الارض فيجوز التيمم بجميع  
اخر الارض ولو بخر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه وراى مالك فقال انه يجوز  
التيمم بما فضل بالارض كالنبات فالاول مشدد والباقي مخفف فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب هو  
ما حصل من مكان الماء الذي جعل الله تعالى من كل شيء حتى هو اقرب شيء الى الماء  
بخلاف الحجر فان اصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخلص للمائية ولان الترابية  
فكان ضعيف الروحانية على كل حال بخلاف التراب وسمعت سيدي عليا الخوام رحمه  
الله يقول انما لم يقل الشافعي وغيره بصحة التيمم بالحجر مع وجود التراب بعد الحجر  
عن طبع الماء وضعف روحانية فلا يكاد يحس العضو للمسوح به ولو سحق لاسمى  
اعضا امثالنا التي مائت من كثرة المعاشي والعفلات وكل الشهوات وسمعت  
من اخرى يقول نعم ما فضل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه من قوة  
الروحانية بعد فقد الماء لاسما اعضا من كثرة الوقوع في الخطايا من امثالنا  
فلم ان وجوب استعمال التراب خاص بالاصاغر ووجوب استعمال الحجر خاص بالاكابر  
الذين لا يعصون بهم لكن اذا تيمموا بالتراب زدوا روحانية وانتعاشا  
وسمعت مرة اخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب  
كونه راي ان اصل الحجر من الماء كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله حيث  
اسالك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى  
فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها اصله من الماء فالطين ما ازبد منه والحجر  
ما تخرج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر ينظر ماء اذا اوقد عليه في النار  
فلولا ان اصله من الماء ما قطر ماء ولكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد فقد  
التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فان تعفوا الله ما استغفر  
وقال صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب  
كان له ان يتيمم بالحجر ويمسح بيديه ووجه تشبيهه بالمسح بالتراب وقد قال  
تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فظاهر الآية انه لا بد في صحة التيمم من  
انفصال جسم من الشيء المصروف عليه في اليد وان لا يكفي انفصال روحانية من ذلك



وان كانت شيئا لطيفا وتطير ما عن فيه قول علمائنا في باب الحج ان من لا شعر براسه يستحب  
امرار الموي على نفسه تشبها بالحائقين فكل ذلك الامر من ان قد التراب الملعون  
ضرب على الحجر تشبها بالصارين التراب ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب  
طلب الما قبل التيمم وان شرط في صحته وهو صحيح الروايتين عن احمد مع قول ابى حنيفة  
واحد في الرواية الاخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالاول مشدد  
والثاني مخفف **وجه** الاول قوله تعالى فلم يجد ماء فمضمما ولا يقال فلان  
لم يجد ماء الا بعد ان طلبه فلم يجد **وجه** الثاني اطلاق قوله تعالى فلم يجد واما  
يوجد واما عند ارادة تكرار الطهارة فمثل الفقد مع السكون وعدم الطلب في الجرح  
ونحوه فوجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في الجرح  
ان مسح اليدين بالتراب الى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول مالك واجهده  
ان المسح الى المرافق مستحب فقط والى الكوعين جائز ومع قول الزهري ان المسح يكون  
الى الاطراف فالاول والثالث مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول ان الاصل في  
البعد ان يكون على صورة المبدل ما امكن ولو من بعض الوجوه **وجه** الثالث ضعف  
التراب عن روحانية الما فلهذا عدم صاحبه هذا القول العضو كله بالمسح الى الاطراف  
**وجه** الثاني في حديث في المسح الى الكوعين تارة والى المرفقين تارة وكلاهما خاص  
بالكابر الذين تقل معاصي ايديهم بخلاف من يكبر معاصي يديه فان الضعف ينتشر  
من الكفين الى المرفقين الى الاطراف فلهذا كان المسح مطلوبا الى المرفقين في جميع  
الامر الى مرتبة الميزان وسألت سيدي عليا الحواصر رحمه الله عن مسح الراس بالتراب  
ولم ترك في التيمم فقال انما امرنا الشارع بمسح الراس في الوضوء فقط ولا  
بازالة الرياسة المانعة من دخول حضرة الله في الصلاة والتيمم لما وضع التراب  
على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يجز المسح بالتراب وكفى بوضع  
التراب على وجهه لا وانكسارا ومن ذلك قول الامام الشافعي ان التيمم اذا  
وجد الما بعد دخوله في الصلاة لهما اذا كانت تسقط بالتيمم معنى فيها ولم  
تبتل وان كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها ليوضاه مع قول مالك انه  
يمضي فيها ولا يقطعها ونسب صحته ومع قول ابى حنيفة يبطل تيممه ويلزم الخروج  
من الصلاة ومع قول احمد انهما تبطل مطلقا من الامة المخلية لمعاة امر الطهارة  
ومنهم المخلية لمعاة امر الصلاة فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** من قال

يمضي

استغفار

يمضي في صلاته تعظيم حضور الله تعالى ان يناديها العبد حيث دخلها بطهارة  
صححة في الجملة **وجه** من قال يقطعها ويؤوضا استغفار حضور الله تعالى ان  
يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنفس اغشاء ولا يحصل بها كمال الاقبال  
على مناجاة الله عز وجل **وجه** من قال لا يقطعها بل يتيمم استغفاره ان ينادي حضور  
الله تعالى لفضيحة الرضوخ لا مناجاة الله تعالى امره لان الصلاة من المقاصد  
فلا تقطع للوسائل مع استغفاره عنها بوسيلة اخرى **وجه** من قال يقطع الصلاة  
اذا انسح الوقت ويؤوضا بغير يمين صلاة اخرى هو غلبة غطره الله تعالى على قلبه  
فاستحي منه ان يقف بين يديه بناحية بطهارة ضعيفة لا تنفس وحائيتها اغشاء  
فراى ان ذن من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من امثال الجبال من  
مناجاة مع موت البدن وضعفه وقوتون وفي الحديث لا يستحب الله تعالى عشاء  
من قلب غافل وفي رواية من قلب بلاه ولا شك ان حكم ضعيف لا غش كالغافل  
او اللامى او السامى من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى **وجه** من قال  
عليا الحواصر رحمه الله ايضا يقول انما جاز العلماء الطهارة بالما قبل دخول الوقت  
دون التيمم لان الما لقوة روحانية يستمر انقاس الاعضاء به حتى يدخل وقت  
الصلاة التي يزين فيها بخلاف التراب فان روحانية ضعيفة لا تنفس الاعضاء الى  
الصلاة الا بنية فلذلك اشترط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لانه هو الذي  
يخاطب بالصلاة فيه كما اشار اليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة  
الى اخر النسخ فان الامر بالتيمم اخل في جبر الامر بالطهارة بالما على حد سواء لكن جبر  
الطهارة بالما به ليل بقي التيمم على الاصل من انه لا يظهر لصلاة الا بعد دخوله وقتها  
ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي احمد انه لا يجوز الجمع بين فرضين بتيمم واحد  
سواء في ذلك الحاضر والغائيب وبه قال جماعة من كابر الصحابة والتابعين وقال  
ابو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصلي به من الحدث الى الحدث او وجود الما وبه قال  
الثوري والحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع صلى الله عليه وسلم  
فلم يلقنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع بتيمم واحد بين فرضين ابدا كما نقل النبا  
ذلك في الجمع بين فرضين بوضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل



فرضية لطائف قوله تعالى اذ انتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به  
التيمم اي فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فرضية ولضعف روحانيته  
الصانع روحانية المالا سيما ان تيمم اول الوقت واخر الصلاة الى اخر الوقت  
فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كان لم يتطهر واما وجه من قال يجمع بالتيمم ما شأ من  
الغرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء والفعل  
كأنه ان يقيم قبل دخول الوقت كما قال به ابو حنيفة على اصل قاعده البدلية وان  
لم يلحق البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضاء التيمم ناقصة عن اعضاء الوضوء  
وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة  
مستقلة وليس من مبدء الوضوء والفعل امرنا الله تعالى بها عند المرض او فقد  
الماء سقرا او حضا وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت  
واجفوا على انه اذا اراد المأجبة الفراغ من الصلاة بالتيمم لاعادة عليه ان كان  
الوقت باقيا كما مر اول الباب ومنه ذلك قول زبيدة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز  
للتيمم ان يور بالمتوضين مع اتفاق الامة على جواز ذلك فالاول مسدد والثاني  
مخفف **وجه الاول** ان اللاتيق بالامام ان يكون اكل الناس طهارة لانه واسطه  
بين الله تعالى وبين عباده واقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب ووجه الثاني  
كون التيمم طهارة على كل حال فحيث ما جازت صلاته بها منفردة اجازت بها  
صلاته اماما ومنه ذلك اتفاق الامة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة الصديق  
والجبانة في الحضرة وان خيف فواتهما مع قول ابي حنيفة بجواز ذلك فالاول  
مسدد في الطهارة مخفف في امر الصلاة والثاني بالعكس وكل منهما وجه فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومنه ذلك قول الامام الشافعي من تعذر عليه الماء في الحضر  
وخاف فوت الوقت فان كان المأجبة الغنة او في بيرو ولو استسقى منه خرج الوقت  
انه يقيم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاد مع قوله ان يصلي بالتيمم ولا يعيد  
ومع قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يقر على الماء فالاول مسدد والثاني في تسديد  
والثالث مخفف في امر الصلاة مسدد في امر الطهارة فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه الاول** لاخذنا لاحياط في الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة **وجه الثاني**  
لاحياط في الصلاة **وجه الثالث** لاحياط لكل الادب مع الله تعالى فاستسقى  
من الله ان يعف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحي اعضاء الحياة

التي

التي يصح له بها كمال الاقبال على مناجاة ربه وقد ضبط الامام البيهقي غلق السهم  
التي يطلب التيمم المأجبة ما بين ثلاثمائة ذراع الى اربع مائة ذراع انتهى فاعلم  
ذلك فانه قل من العلم من صرح به ومنه ذلك قول الامام الشافعي واحمد في الرواية  
انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي ويقيم عن باقي الصلاة  
مع قول باقي الامة انه لا يجب عليه استعماله بل تركه ويقيم فالاول مسدد والثاني  
حديث اذا امرتكم بما امرتوا منه مما استنطقه والثاني فيه تخفيف لعدم استعمال الماء  
القليل مع التيمم ووجه ان الطهارة المبيضة لم يبلغنا فعلمنا عن الشارع  
صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم يجدوا ماء اي يكفيكم  
لتلك الطهارة فتيمموا ومقابلته يقول قد استنطقنا طهارة بعض الاعضاء بالماء  
فوجب تكميلها بالتيمم فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومنه ذلك قول الامام الشافعي  
من كان يعض من اعضاءه جرح او كسر او قروح والصق عليه جبيرة وخاف من نزعهما  
الثالثة يمسح على الجبيرة ويقيم مع قول ابي حنيفة ومالك انه ان كان يعض جسده  
صحيحا وبعضه جرحا ولكن الاكثر هو الصحيح غسله وسقط حكم الجرح واستحب  
مسحه بالماء وان كان الصحيح يقيم بالقل التيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال  
احمد يغسل الصحيح ويقيم عن الجرح من غير مسح للجبيرة فالاول مسدد والثاني  
مخفف بالتفصيل فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** لاخذنا لاحياط  
بزيادة وجوب مسح الجبيرة لما تأخذ من الصحيح غايلا للاستمسك **وجه الثاني**  
انه اذا كان الاكثر الجرح او القروح فالحكم له لان شدة الالم حينئذ ارجح في طهارة  
العضو من غسله بالماء فان الامر اضطرر الى الخطايا محضه للتوفيق ولم يذكر  
الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة المبيضة في العبادة  
الواحدة بالماء والتراب معا **ومنه ذلك** قول مالك واحمد من جلس في المصلى فلم يجد  
على المأجبة وصلى ولا اعاد عليه مع قوله جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة وهو  
احدى الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس ويجد الماء مع قول الشافعي انه  
يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مسدد  
في امر الطهارة مخفف في امر الصلاة فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**  
انه فعل ما كلف حسب الوقت فلا يلزمه اعادة **وجه الثاني** ان ذلك عذر نادور  
مع قول المحققين ان بذل المكلف توسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية واحة غير جدي



فكان من الاحتياط الصلاة لمرة الوقت ثم يعيد **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة رحمه الله  
 ان من نسي الماء في رحله حتى تيمم وصلى ثم وجده انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي  
 بوجوب الاعادة ومع قول مالك باستحبابها فالاول محقق والثاني فيه تشديد **وجوه**  
 الاول انه اذا ادى في طيبة الوقت بوقوفه بين يدي الله بطلان صحته في الجملة  
**وجوه** الثاني الاخذ بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بطلان كاملة فوجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان فاقد الطهورين لا يصلي حتى  
 يجد الماء او التراب مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويعيد اذا وجد احدهما  
 وهو احدي الروايتين عن مالك واحده الرواية الاخرى عن مالك يصلي بحسب  
 حاله ويعيد والاخرى عن احمد يصلي ولا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة  
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من  
 جهة الطهارة فوجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** قول ابي حنيفة ان الشارع  
 شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الاخرى اذ لم يجد الماء المكلف ماء ولا ترابا مع  
 استعظام حصة الحق تعالى في نفي العبادة بها تلك الذنوب التي كانت تخرج الماء  
 فهو كمن تلطخ بدهنه ونيابه عذرة ثم نادى مناد يا عبيد الملك قد اذن لكم الملك  
 في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يغدرون مثل هذا الشخص في عدم  
 الوقوف بين يدي الملك ونعمون عنه انه لم يترك الحضور استهانة بحاجات الملك  
 وانما ذلك من شدة التقدير بحضرة واما وجه من قال يصلي بحرقمة الوقت فهو  
 لان الله تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والعاصية الشرعية ان الميسور لا يستلزم  
 بالمعسور وقد قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث  
 اذا امرتكم بما فرأتموهما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قوله  
 تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فان طاهرا لا يشترط فعلها  
 في الوقت وانما لا تقضى وبه قال بعض المالكية ويؤيد ما ورد في حديث من فاته يوم  
 من رمضان لم يقضه الا بدواما وجه من اوجب الاعادة على فاقد الطهورين فكل  
 فلانة ذلك عذر نادرا بما لا يقع للعبادة مرة واحدة في عمره فاحاط العلماء الذين يتابعونهم  
 بالاعادة لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل  
 عبادة فعلها مع الحلال انما سببه المشقة تدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر  
 النادر او وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب الاعادة للصلاة

الناقصة ومحدثا رايها بحسب العبد عليه يوم القيامة من عمله الصلاة وانما  
 ان قلت للعبادة كل له سائر اعماله وان نقصت نقص سائر اعماله **وجوه** سیدی  
 عليا الخواص رحمه الله يقول لوضح للعبدة بدل الوسخ كاملا في تحصيل ما كلف به  
 ما ساع للعلماء ان يأمروه بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد ان يبقى لنفسه  
 بقية من الراحة امروه بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاتقوا  
 الله حتى تقاته امون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن  
 النفس الكسل الميل الى الراحة فلا تكاد تبذل وسعها في مرضاة ربها كاملا  
 بخلاف اتقوا الله حتى تقاته فانه مقام يصعب العبد اليه بما يانه لولا ان الله تعالى  
 وقاه فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قدر ان يتقى ذلك انتهى يصح حمل قوله تعالى فاتقوا  
 الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حتى تقاته بان يحمل ما استطعتم على بذل الوسخ بحيث  
 لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور **ومن ذلك** قول الامام احمد ان من كان متطهرا او على  
 بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به ان يقيم عليها كالحدث ويصلي ولا يعيد مع قول الامامية  
 الثلاثة انه لا يقيم مع النجاسة ومع قول ابي حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما يزيلها  
 به ومع قول الشافعي انه يصلي ولا يعيد فالاول محقق في امر النجاسة والثاني مشددها  
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في المشهور عنه وهو  
 من قول الشافعي انه لا بد من مرتبتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليديين  
 مع المرتبتين مع قوله مالك واحمد بخبر ضربة واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون  
 الاصابع لمس الوجه ويطون الراحتين للكف فالاول مشدد موبد بالحدث والثاني  
 مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجهها لا يذكر الاما فقه تقوضه فروض  
 نفسك يا اخي باكل الحلال والاحلال في الاعمال وانت تصير تفهم اسرار الشريعة  
 والله اعلم **باب مسح الخفين** اجمع الامة على ان المسح على الخفين في السفر  
 جائز ولم يمنع احد من المسلمين جوارحه الا الخروج واتفقوا على جوارحه في الحضر وعلى  
 انه اذا اقتصر على مسح احدى الخف جاز وان قصر على اسفله لم يجز به وعلى ان مسح  
 الخفين مرة واحدة بخبر على انه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع الاخر وعلى ان  
 ابتدأ مسح من الجدي بعد اللبس لا من وقت المسح الا ما حكى عن احمد ان ذلك من  
 وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا ما وجدته من مساليل الاجماع والاتفاق  
 ولما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان من مسح لم يقيم معذرة يوم



وليلة والمسافر مقدر ثلاثة ايام بلياليها مع قول ما لك رحمه الله انه لا توقيت  
في هذه المسافر ولا المقيم بل بمسح ما يداله ما لم ينزع او تقصير جبانته فالاول  
مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول**  
اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا يمتد بطول ليلة ولا يمتد بقصره وقد اعتبرا الشارع  
والعلماء في مواضع هذه الجواريل للبعيد ومن اقل الحضر انما كانت مدة الحضر اقل من  
مدة السفر لان العصيان لامر الله تعالى في الحضر اكثر وقوعا منه في السفر عادة  
فلو زادت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر على ثلاثة ايام لم يما ضعف  
روحانية الرجلين لشد الضعف بعد مدة تعامدهما بالما حتى احقتهما الحفاق بالرجل  
السلامة التي لا احسان لها نصارت مناجاتها لربها كمناجاة الحماة في ضعف الروضة  
ولا شك في نقص الاجر بذلك وضعف الشهوة للرب جل وعلا **ومعنى** سبدي  
عليها الخواص ورحمة الله يقول وضع الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن ان يفر  
لم جعل الشارع كذا او كذا اذا لم يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت  
المدة للمقيم والمسافر باليوم والليله وبالثلاثة ايام بلياليها خاص بالاصابع  
الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالاكابر  
الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لوهم في اليوم والليل او الثلاثة  
ايام لان ابدان الاكابر قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضرب رجلهم بعد ذلك  
غسلها بقوة حياتها وروحانيتها فرجح الامر في ذلك ايضا الى مرتبتي التخفيف  
والتشديد **ومن ذلك** اتفاق الامة الثلاثة على ان السنة في مسح الحنفية مسح  
اعلاه واسفله معا مع قول الامام احمد ان السنة مسح اعلاه فقط فالاول مشدد  
والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام مالك انه  
لا يجزى في مسح الحنابلة الاستيعاب محل الفرض لكن لو اخل بمسح ما يجاذى القدر  
اعاد الصلاة استحبنا ما مع قول احمد انه لا يجب الاستيعاب المذكور وانما يجزى  
مسح الاكبر ومع قول ابي حنيفة انه لا يجزى الا مقدر ثلاثة اصابع فاكثر ومع قول  
الشافعي انه يجزى ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثاني  
دون الثاني في التشديد والواحد مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول**  
مراعاة الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب في الغسل ويكون الرخصة والتخفيف  
في استفاط مسح ما بين الخطوط **وجه الثاني** ان اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح فاكثر

الاصابع

الاصابع الخمسة او كلها **وجه الثالث** ان مسح الحنفية باكثر اصابع اليد هو الذي يطلق  
عليه اسم مسح الحنفية وذلك لان ما قارب الشئ اعطى حكمه **وجه الرابع** عدم ورود نص  
في تقدير مسح شئ مما ينطبق عليه الاسم **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان ابتداء مسح  
المسح من الحديث الواقع بعد اللبس لا من وقت المسح مع قول احمد في رواية انه من وقت  
المسح واختاره ابو المنذر وقال النووي انه هو الرابع لئلا ومع قول الحسن البصري  
انه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد من حيث تقصير المدة والثاني فيه تخفيف  
من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث اللباقة في تقصير ما فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان **وجه الاول** ان الحديث هو ابتداء الرخصة **وجه الثاني** ان المسح هو  
ابتداء العبادة **وجه الثالث** ان اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاهر  
حديثه اذا نظرت فلبس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لامن الطهارة ولا  
من الحديث **ومن ذلك** اتفاق الامة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت  
الطهارة مع قول مالك ان طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح  
وانه بمسح ما يداله ولكل وجه **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه لو مسح الحنفية في  
الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم مع قول ابي حنيفة انه ان لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **والاول** خاص بتبجيل  
الطاعات كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كاكابر العلماء اذ من شأن المطيع  
حياة اعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج الى المسح  
بعد اليوم والليله عادة فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح قوله والامام  
احمد بانه اذا كان في الحنفية خرق يسير في محل غسل الغرض من الرجلين يظهر منه شئ  
من العدم من لم يجز المسح عليه مع قول مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش مع قول  
داود يجوز المسح على الحنفية المحرق بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه ما دام  
يكن المتبقي فيه ويسمي خفا ومع قول الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الحنفية على باقى  
الرجل ومع قول ابي حنيفة ان كان المحرق مقدار ثلاثة اصابع في الحنفية ولو متفرقة  
لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز فقول الشافعي واحمد مشدد وقول ابي حنيفة  
دونه في التشديد وقول مالك ودون ذلك وقول الثوري والاوزاعي مخفف وقول  
داود اخف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وافقت الحقيقة السريعة في ذلك  
**ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في ارجح قوليهما انه لا يجوز المسح على الجرمين



مع قول أبي حنيفة واحداً بالجواز وفي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالأول  
مستند والثاني مخفف ووافق الشافعي الحقيقة في التحفيف والتشديد بالجواز  
خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم  
جواز المسح على الجوزين إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا  
كانا صفيقين لا يشق الرجلان منهما فالأول مستند والثاني مفصل فخرج الأمر  
إلى مرتبة الميزان **ووجه** الجواز إطلاق اسم الخف عليهما **ووجه** الثاني عدم الخلاف  
وقد سكت الشافعي عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه مجملها على حالين فمن وجد  
غيرهما لا يمسح عليهما ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما **ومن ذلك قول** أبي حنيفة والشافعي  
في ادخاخ قوله أن من نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه سواء طال من نزع الخف  
أو قصرت مع قوله ما لك واحد أنه إن طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود  
لا يجب غسل قدميه ولا استئنا في الطهارة ويصلي كما موحى به حديثاً مستأنفاً  
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بكلية فخرج الأمر إلى  
مرتبة الميزان فالغسل والاستئنا خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص  
بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فإن أدبهم حية لا تحتاج إلى احتياطات الطهارة  
النزع بخلاف أئمة من تعصى فاتهم والله تعالى أعلم **باب الحيض**  
اجتمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض من حيضها وعلى أنه لا يجب عليها  
قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت والبيت بالمسجد وعلى أنه يحرم وطئها  
حتى ينقطع حيضها وعلى أن وطئ الحائض في الفرج عند إهرام وعلى أنه إذا انقطع  
دمها لا قل الحيض لم يجز وطئها حتى تغتسل وقال ابن المنذر إن ذلك كالاجتماع  
وعلى أن الصلاة تحرم على الحائض كالجنب وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيفض  
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
مالك والشافعي وأحمد أن أول سن الحيض في الأثنى تسع سنين وهو القول الرابع  
عند أبي حنيفة أيضاً مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة أن أول إمكان البلوغ  
فيها خمسة عشر سنة فالأول مستند والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة  
الميزان فالأول خاص بمن يبلده حارة غالباً والثاني خاص بمن يبلده باردة  
كذلك **ومن ذلك قول** مالك والشافعي أنه ليس لأحد انقطاع الحيض مدة معينة  
وأما الرجوع فيه إلى عادة البلدة إن فاته مختلف باختلافها في الحران والبرودة

مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه أن أمه سنون وفي الرواية الأخرى أن أمه  
في الروايات الخمس وخمس مع قول أحمد في رواية أن أمه سنون مطلقاً  
في العرييات وغيرهن وفي الرواية الأخرى سنون وفي الرواية الثالثة عنه  
أن كن عرييات سنون وعجيمات فسنون فالأول مخفف والثاني مستند فخرج  
الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** أبي حنيفة أن أقل الحيض ثلاثة أيام  
والأكثر عشرة أيام مع قول الشافعي أن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر  
يوم مع قوله ما لك أن أقل الحيض ليس له حد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر  
فالأول والثاني مخفف في أمر الصلاة والثالث مستند فيها ويصح أن يكون الأمر  
بالعكس لأن من احتاط للصلاة قل احتياطه بالطهارة وبالعكس فخرج الأمر  
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** أبي حنيفة والشافعي أن أقل طهر بين الحيضتين  
خمسة عشر يوماً مع قول أحمد أنه ثلاثة عشر يوماً ومع قوله ما لك لا أعلم ما بين  
الحيضتين وقتاً يعتد عليه وعن بعض أصحابه أن أقله عشرين يوماً فالأول  
مستند والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للأمرين ولغيرهما فخرج الأمر إلى  
مرتبة الميزان ولا يخفى أن الاحتياط للصحة الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة  
مربح إن المقاصد أمر ما أكد من الوسائل **ومن ذلك قول** أبي حنيفة ومالك والشافعي  
بتحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض مع قول أحمد ومحمد بن الحسن  
وبعض أكابر المالكية وبعض الشافعية بجواز الاستمتاع فيما دون الفرج فالأول  
مستند وهو محمول على من لا يملك أربه والثاني مخفف وهو محمول على من يملك أربه  
ويسمى الأول تحريم الحريم لا تحريم العين كتحريم الفرج وكذلك اختلف العلماء في تحريم الأول  
والتفقوا على تحريم الثاني ونظيره ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فحرم على من لا يملك  
أربه ويجوز لمن يملك أربه ويؤيد الأول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوا حتى يظهرن  
وما بين السرة والركبة يطبق عليه قربان ومن خالف حول الحي يوشك أن يقع فيه  
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** أبي حنيفة ومالك والشافعي في ادخاخ  
قوله واحد في أحدهما وأبيته أن من وطئ عامداً في فرج الحائض لا غرم عليه وإنما  
عليه الاستعفاء والتوبة مع قول أحمد أنه يستحب له الصدق بدنياً وإن وطئ في  
أقبال الدم وبخسفة في أدبار ومع قول الشافعي في القدم أنه تلوثة القواعد  
وفي قدرها قولان المشهور دينا كقول أحمد والثاني عتق فيه بكل حال وفي الرواية



الآخرى عن احمد بن دينار او ضعفه من غير فرق بين اقبال الدم واد بارة فالاو  
مخفف والثاني فيه تشديد وعقوبة الرقبة غاية التشديد هنا فرج الامر الى  
مرتبة الميزان والاو يجوز على حال الفقر الذي لا مال له والثاني يجوز  
على حال المتوسط وعقوبة الرقبة محمول على حال الكفا لا غنيا من الامور وخوفهم  
فانهم ومن ذلك قول اكثر العلماء انه يجوز وطئ من انقطع دمها حتى تغتسل ولو كان  
الانقطاع لاكثر الحيض مع قول الامام ابي حنيفة انه ان انقطع دمها لاكثر الحيض  
جاء وطئها قبل الغسل وان انقطع لدون اكثر الحيض لم يجز وطئها حتى تغتسل  
او يغني وقت صلاة ومع قول الاوزاعي واد اذ اغسلت فرجها جاز وطئها  
فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا **وجوه** من قال يحرم الوطئ  
لمن انقطع دمها حتى تغتسل غسلا عاما للبدن كله هو المبالغة في التطهير  
والنظير لما عساه ان يتيسر من الدم الى خارج الفرج بان تشاد العرق نظير ما ورد  
في حديث فانه لا يدري ان يلبث بده ووجه من قال يجوز وطئها اذ اغسلت فرجها  
فقط ان الذي حرره الوطئ لاجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج  
الفرج وهو يودي ذكر الحجامع فاذا اغسلت المرأة فرجها جاز وطئها لان تعميم  
البدن بالما لا يزيد الفرج طهارة ولا نظافة زيادة على غسله منه الذي في ظاهر  
الفرج وقد غسلته فيجوز قول الامية بتحريم الوطئ حتى تغتسل على من لم تشدد عليه  
كالشيخ الهروي وحمل قول الاوزاعي واد على من اشددت عليه كالشيخ ابي فرج  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان الحيض اذا انقطع  
دمها ولم يجد ماء انما يتيمم ويحل وطئها مع قول مالك وابي حنيفة في المشهور  
انه لا يحل وطئها حتى تغتسل واما الصلاة فتتيمم وتصلى فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الغت  
والثاني على من لم يخف **ومن ذلك** اتنا والامة على ان الحيض كالحب في  
الصلاة واما في العزاة فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد انها لا تقرا القرآن  
مع قول مالك في احدي روايته انها تقرا القرآن وفي الرواية الاخرى انها  
تقرأ الايات اليسيرة والاول نقله الاكثرون من اصحابه ويؤيد ذلك او  
فالاول والثالث مخفف واحدي الروايتين عن مالك مشددة فرج الامر  
الى مرتبة الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كل ما جاز للضرورة يتعدى بقدر

**ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان الحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في  
ارجح قوليهما انها تحيض فالاول مشدد في امر الصلاة وان الحامل اذا اراد الدم  
تصلى والثاني مخفف في امر الصلاة وانها اذا اراد الدم لا تصلى فالاول راعى امر  
الصلاة والثاني راعى امر الطهارة وكل منهما وجه ولكن من راعى المقاصد  
مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا وسبب خروج الدم من الحامل ضعف  
الولد فانه يتغذى بدم الحيض فاذا ضعف الولد قاض الدم وخروج ثمران الضعف  
لا يكون غالبا الا في الاشغاع من الشهر وفان الولد يقوى في العدة ولذلك كان  
من ولد لسبعة اشهر يعيش ومن ولد لثمانية اشهر لا يعيش والله اعلم **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة يجوز وطئ المستحاضة كما تصلى وتصوم مع قول احمد بتحريم وطئها  
في الفرج الا ان خاف حليلها الغت فيجوز في اصح الروايتين فالاول والثاني فيه  
تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الغت ايضا فان  
دم المستحاضة لا يخلو من بعض اوصاف دم الحيض فحينئذ يذكروا الحجامع فافهم  
**ومن ذلك** قول الشافعي ان من التقا بين قل الحيض حيض مع قول من قال انه طهر  
فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مشدد في امرها وامر الطهارة حتى لا تعف  
الحائض بين يديها في الصلاة وهي قدرة منقذة الدابة فكل منهما وجه من  
حيث علمها بالاحتياط للصلاة وللطهارة ووجه الثاني اخذ بنظام حديث فاذا  
اقبلت الحيضة قد غشي الصلاة واذا ادبرت فاعسلى عنك الدم وصلى لشمول ادبرت  
لانقطاعه بعد اقل الحيض وانقطاعه بعد اكثره والعله في تحريم الصلاة تطهير الدم  
فاذا انقطع ولم يتعاطر فلها ان تغتسل وتصلى كما تفعل عند انقطاعه بعد اكثر الحيض  
فتأمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد اكثر النفاس اربعون يوما مع قول مالك  
والشافعي ان اكثره ستون يوما وقال الليث بن سعد سبعون فالاول مشدد في  
امر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جدا فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الامية الثلاثة اذا انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية جاز وطئها  
اي بشرط من غير كراهة مع قول احمد ليس له وطئها في ذلك الطهر الا بعد اربعين يوما  
فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من كان يخاف الغت والثاني على  
من لا يخافه انتهى وقد تركنا من الباب بعض مسائل نفاسنا احيانا لم نذكره من مسائل  
الحيض على ما ذكرناه من رجوعه الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم **كتاب الصلاة**



اجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم والليلة خمس وعشرون ركعة  
فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض  
او نفاس وعلى كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا الوجوب لها كفر وعلى ان  
الصلاة من المفروض التي لا تقصر فيها النيابة بنفس ولا بما والفقهاء على ان الاذان  
والاقامة للصلاة الخمس والجمعة مشروعة وان اجمعوا على انه اذا اتفق المصلون  
على تركه فواتوا الا انه من شأير الاسلام فلا يجوز تفضيله وعلى ان التوسيع مشروع  
في اذان الصبح خاصة واجمعوا على ان السنة في العيد في الكسوف وفي الاستسقاء للذان  
يقولان الصلاة جامعة وعلى انه لا يقيد الا اذا كان المسلم العاقل وان لا يقيد باذان  
المرأة للرجال وعلى ان اذان الصبح الميمر معتد به وكذا اذان المحدث اذا كان حديثا  
اصغروا اتفقوا على ان اول وقت الظهر اذ ان الشمس انما لا تضل قبل الزوال  
واجمعوا على ان اخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس واتفقوا على تاخير الظهر عن وقتها  
في شد الحر افضل اذا كان يصلها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسال الاجماع  
والاتفاق وانما اختلفوا فيه من ذلك قول الامية الثلاثة ان فرض الصلاة  
لا يسقط عن المكلف ما دام عقله ثابتا ولو باجرا الصلاة على قلبه مع قول الامام  
ابي حنيفة ان من عان الموت وعجز عن الاتيان بطرقه برأه يسقط عنه الفرض ولو  
مشددا والثاني مخفف وعليه على الناس سلقا وخلفا فلم يبلغنا ان احدهما  
امر المختص بالصلاة ووجه قول الامام ابي حنيفة المتقدم ان فرض الموت  
صار في جمعة قلب مع الله تعالى اعظم من استعاله بمراعاة الافعال لان الاعمال  
والاقوال التي امرنا الشارع بها في الصلاة انما امرنا بها وسيلة الى الحصول  
مع الله تعالى فيها والمختص انتهى سيره الى الحضرة وتمكن فيها فصا وحكمه حكم  
الولي المجدوب ومنها اسرار لا تشرط في كتابها فافهم ومن ذلك قول الامام في الصلاة  
ان من اعني عليه بموضع او بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان في حال انما في من الصلاة  
مع قول ابي حنيفة انه لا يجب القضاء الا اذا كان الانما يوما وليلة فماذا ونه فان  
زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول احمد ان الانما لا يمنع وجوب القضاء  
فالاول مخفف والثاني مفضل والثالث مشدد فارجح الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول خروج المعنى عليه عن التكليف حال انما ووجه الثاني الاختصاص  
من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يوما وليلة بخلاف ما اذا كانت شقة

وجه

وجه الثالث الاحتياط الكامل مع امكان القضاء بالشدة الشارع في  
الامر باكمال الصلاة ونهيه عن ان ياتي العبد بعبادة وصلاة ناقصة فكل من هذا  
الامية وجهه فاللاتي بالاكابر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التقصير في  
عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان السبلي يوجب من احسانه كثيرا فلم ذلك  
الحديث فقال مل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله  
الذي لم يجر عليه شيئا من ذنب في الشريعة انتهى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي  
ان من ترك الصلاة كسلا لا يجد الوجوب فاقبل حد الاكف بالسيوف ثم تجرى عليه  
بعد قتله احكام المسلمين من الفصل والصلاة عليه والدق والارث والصحيح  
من مذهب الشافعي قتله صلاة فقط بشرط اخر اجما عن وقت الضرورة ويسقط  
قبل القتل فان تاب والاقبل مع قول ابي حنيفة انه يجلس اذ يحل ويصلي وقال  
احمد في احدي رواياته واختارها اصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة  
والمختار عن جمهور اصحابه انه يقتل بكفرة كالمتردد وتجري عليه احكام المرتدين  
فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون له فداء فالاول فيه تشديد من جهة القتل  
والثاني مخفف من حيث الجسد وعدم القتل والثالث مشدد فارجح الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول اننا لانكفر احدا من اهل القبلة بذنب غير الكفر المجمع عليه  
وجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق حل ولا يجب تقا العالم اكثر من ثلاثة  
مع غناه عن القاصي والمطيع وقد قال الله تعالى وان جنحو اليك جميعا فاصبر  
ان السيد اود عليه الصلاة والسلام لما اراد بنبأ بيت المقدس كان كل شيء نباه  
ينهد فقال يا رب في كلما بنيت شيئا من بيتك يهدمه فادع الله تعالى اليه  
ان يني لا يقوم على يد من سفلك الدما فقال يا رب ليس فيك في سبيلك فقال  
بلى ولكن اليسوا عبادي انتهى في الحديث لان يخطي الامام في العفو احب الى الله من ان  
يخطي في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي ان يقتل رجلا يقول ربي الله الايام من الشارع  
واما وجه الثالث فهو عليه العزة على جناب الحق حل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد  
الامام لا مطلقا فان راي قتله اصلح للاسلام والمسلمين قتله كما قتل العلماء  
الحلاج رحمه الله وقالوا قد فحمت في الاسلام نفرة لا يسد بها الارسل وان  
داني الامام ترك قتله ارجح لمصلحة ترجح على قتله تركه فافهم ومن ذلك قول  
الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض او النفل في المسجد في جماعة حكم باسلامه

ب



مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب واتي فيها بالشهادتين  
ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى  
في السفر ويؤخرا في نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة او منفردا  
في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرها فالاول مخفف جريا على قواعد الشارح  
من التخييف على الضعفاء وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لا  
لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فباعه وقال يخفف صوت سبيلك الخمس ان شاء الله  
تعالى ووجه الثاني اخذ بالقرينة وهو اننا لا نحكم باسلامه الا اذا لم يكن في  
اسلامه ريبه كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قول  
قول الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلوة  
الخمسة المحقة مع قول الامام احمد انهما فرض كفاية على الملل لامصار ومع قول  
داود انهما واجبان لكن يفتح الصلاة مع تركهما ومع قول الاوزاعي ان شئ الاذان  
وصلى اعاد في الوقت ومع قول عطاء بن منسى الاقامة اعاد الصلاة فالاول  
مخفف والثاني الثالث فهما تشدد بينهما والاربع مشددة في الاذان والخامس  
مشددة في الاقامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المسلمين  
لا يحتاجون الى شئ تشدد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم مستوفى  
على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت اما على  
سبيل الاستنجاب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي الملل القرينة اعلام رجل  
واحد او رجال بحسب عموم الصوت والاصوات لامل القرينة ليلا يفتح باب  
التساميل بالصلاة في اول وقتها ويخبر الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وانما  
فانه ورد اذا اذن في قرية امن املا ذلك اليوم من نزول العذاب وما  
كان كذلك فالتشدد يرضيه مطلوب ولذلك شددا ووجه الله بقوله بالوجه  
وشدد غيره في اعادة الصلاة في ترك الاذان والاقامة من حيث ان في كل منهما  
فتح باب للمتنبي للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخسوع وكما ان الحضور لان الصلاة  
بدونها خادج مردودة على صاحبها كما ورد فالاذان اول مراتب استئذان الحضور  
في محل الجماعة مثلا ولذلك كان لا كابر لا يحضر من المسجد الا بعد قول المؤذن  
حي على الصلاة حتى على الفلاح واما الاقامة فهي ثاني مرتبة للمتنبي للحضور وقول  
الله اكبر الله اكبر ثالث مرتبة فتكذلك افلقهم الاحكام ومنه قول الامية

انه

انه لا يسر للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في حقتهم فالاول مخفف  
والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة شعائر الدين  
انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال  
والنساء اظهرا شعائره فرجع الامر الى مرتبة الشريعة ومنه قول الامام  
ابي حنيفة انه يؤذن للمقويات ويقوم مع قول مالك والشافعي في الخبر يدانه بغير  
ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاموال ويقوم للباقي ومور وانما عن ابي حنيفة  
فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة لتهنيت الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل  
والثاني مخفف ووجه ان الاقامة تكفي في هتئ الناس لان الاذان كان للحضور  
الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فماتوا بقي الاقامة بين يدي الله تعالى  
وجه الثالث زيادة التهنيت بالاذان للاولى لئلا يفوت الناس امر سماع الاذان  
ولجانبهم المؤذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قول الامام ابي حنيفة ان  
الاقامة مشي مشي كالاذان مع قول مالك انها كلها فردى وكذلك عند الشافعي  
واحمد الا قوله قد قامت الصلاة فهو مشي فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعد تحميدا  
للإسلام والامان وان لم يخرج المكلف بالعقلة عنها كما كان الصحابة يقولون اجلسوا  
بنافوس ساعة اي تنذروا في العلم فتردد ايماننا وهذا خاص بمن غلبت عليه الاستغناء  
بالمور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المرة الاولى حضر في المرة الثانية نظير ما سياتي  
في تلمية اوقار الركوع والسجود ان شاء الله تعالى وعلم من ذلك ان افراد الاقامة  
خاص بالكاثر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبريا الحق تعالى وحصيل المهور  
تجديد ايمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فانهم ومنه قول الامية ان الرجوع  
في الشهادة تسن سنة مع قول ابي حنيفة انه لا يسر فالاول مشدد والثاني مخفف  
فالاول خاص بالكاثر من العلماء والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن احدهم  
ابتدأ بالجمعة لا يحتاج الى جلب الحضور بالترجيع بخفض صوت والثاني خاص من كان  
قلبه مشتتا في اودية الدنيا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قول الامية  
الثلاثة انه يجوز للكرامة للصبي اذا امان احد ما قبل الغيم مع قول احمد ان ذلك  
مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد في اذان الصبح والثاني  
الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالاذانين فربما سمع احدا الاذان



الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلاً فاحتاط الامام احمد للصوم اكثر  
من لادان فتم ما فعل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع  
الاذان للصوم مرتين الا لكون اهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم اذان الاول  
كما اشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم ان يلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا  
حتى تصفوا اذان ابن ام مكتوم انتهى فكانوا يعرفون صوت كل منهما فيصرون على ذلك  
غير اهل المدينة اذ كانوا يعرفون صوت الاول ويميزون بينه وبين صوت الثاني  
والا كان مكر وما كما قاله احمد فقد رجح الامر في هذه المسألة الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك قول الامية الثلاثة** بان التوقيت لاذان الصبح بعد الحيلتين سنة مع  
اي حقيقة انه يكون بعد الفذاع من لادان ولا يشع في غير الصبح وقال الحسن  
يسجد في العشاء وقال النخعي يسجد في جميع الصلوات فالاول في المسئلة الاولى  
مشدد والثاني مخفف والاول من المسألة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد  
والثالث مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** في المسألة الاولى  
الاتباع **وجه الثاني** تاخير السنة المختلف فيها عن لادان المتفق عليه في الذكر  
من طريق اجتهاد الامام او اطلاعه على دليل في ذلك **وجه الاول** في المسئلة  
الثانية الاتباع **وجه الثاني** فيها الخوف من تاخير العشاء او عدم صلاحيتها في  
جماعة في حق اصحاب الاعمال السابقة في النهار **وجه الثالث** ان كل صلاة يحل  
ان يكون احداً ما او غارماً على اليوم فينبه المودن بذلك على فضل تقديم الصلاة  
على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم الجسم او نوم القلب وما عا كما  
هو الغالب على اهل العقلة **ومن ذلك** اعتداد الامية الثلاثة باذان الحجب  
مع قول احمد في رواية انه لا يفتد باذانه بحال ومع المختار قال الاول مخفف  
والثاني مشدد وكذلك القول في اخذ الاجرة على لادان فقال ابو حنيفة  
واحد لا يجوز وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في حق  
المودن في اذانه يصح اذانه عند الثلاثة وقال بعض اصحاب احمد لا يصح فالاول  
من الاقوال المخفف والثاني مشدد **وجه الاول** منها كونه ذكر الاقران **وجه**  
الثاني منها كونه داعياً الى حضرة الله تعالى ولا يلبس بالواقف فيها ان يكون  
جنباً بحال **وجه الاول** من المسألة الثانية كون لادان من شعائر الاسلام  
وذلك واجب على الامية ولا يجوز اخذ الاجرة على شيء من الواجبات **وجه الثالث**

منها

منها كونه علاماً ترجع مصلحة على المسلمين وتحتاج الى تعبد في مراعاة الاوقات  
فما اخذ الاجرة عليه وقد رزق الامية الراشدون المودنين واعطى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ابا محمد من مرة صرة فيها فضة فكان الصحابة يرون ذلك  
كان بسبب اذانه **وجه الاول** في مسئلة النخعي كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع  
له لادان وهو الاعلام بوقت الصلاة **وجه الثاني** فيها كونه نطقاً بكلمة على  
غير ما شرعت من عدم النخعي قد خلت في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه  
امرنا فهو رد الى غير صحيح **ومن ذلك قول مالك والشافعي** ان الظاهر يجب بزوال  
الشمس وجوباً موسعاً الى ان يصير ظل كل شيء مثله وموافقاً فيها المختار عندنا  
مع قول الامام ابو حنيفة ان الظاهر لا يتعلو الوجوب بها الا اخر وقتها وان الصلاة  
في اوله تقع نقلاً والعقبات باسرها على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلو الوجوب  
باول الوقت والثاني مخفف من جهة تعلو باخر الوقت **وجه الاول** لاخذ في  
الناصب للصلاة من زوال الشمس امتاماً بها **وجه الثاني** في حقيقة الوجوب  
لا يظهر الا اذا ضاق الوقت فمناك تحرم التأخير فالاول خاص بالكابر الذين  
لا يشغلهم حجاب ولا يمنع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له اشغال دينية ضرورية  
كمن عليه دين وحج فاحجب في طلبه فصار يكسب ليو في ذلك الدين فاقم **ومن ذلك**  
قول الامام الشافعي ان اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء  
مع قول مالك ان اخر وقت العصر الظهور مو اول وقت العصر على سبيل الاشتراك  
وقال اصحاب ابو حنيفة اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه واخر وقتها  
غروب الشمس فالاول مشدد من حيث توجه الخطاب للكلف بالفعل اول الوقت  
والثاني فيه تشديد مما من حيث توجه الخطاب على المكلف في الوقت المستترك وان  
كان فيه تخفيف من حيث جواز تاخير الظاهر الى ذلك الوقت والثالث مخفف فرجح  
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الثاني** شدة الامتثال بامر الصلاة اول وقتها  
وموافقاً من مودون ذلك في الامتثال **وجه الثالث** اعتبار العدل بين اول الوقت  
واخره الى ان يتامس عباد الشمس للسجود لها فان النجلى الاطهر يشهد اول الوقت  
وماخذ في الحق بعد ذلك باسناد الحجاب على العباد كما سباني كسطة في الكلام  
على حكمة العدة في السرية والحجربة في باب صفة الصلاة ان شاء الله تعالى  
**ومن ذلك قول مالك والشافعي** في الجديد ان وقت المغرب هو غروب الشمس لا يخر



عنه في الاحتياط عند ما لا وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة واحمدان  
 لها وقتين احدهما كثر لما لا والشافعي في الجديد والثاني وقتها الى ان يغيب  
 الشفق وهو القول القديم للشافعي والشافعي هو الشفق وهو المخرج الذي يكون بعد الغروب في الاول  
 مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص من يخاف فوت  
 الوقت لا اشتغاله بالفتا او غيره والثاني خاص من لا يخاف ذلك لكن صلواته او  
 الوقت زيادة في الفضل لا سيما ان كان من اهل الصلوة الاول بين يدي الله  
 عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق عند ما لا  
 والشافعي واحمد ويسبق الى النحر وفي قولنا ان العشاء لا يخرج عن ثلث الليل وفي قول  
 اخر انها لا يخرج عن نصفه فالاول مخفف والثاني مشدود والثالث فيه تشديد  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالضعف الذي لا يقدر وزن على تحمل  
 التحلي والثاني والثالث خاصان بالاكابر من الاولين والعلماء فقل التحلي الذي  
 فيه فان الموكب لا ينيب الا اذا دخل الثلث الاخر غالباً وفي بعض الاوقات  
 ينصب من اول النصف الثاني واذا وقع التحلي خف الثقل الذي كان المصلح  
 في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من كسفت الله تعالى حجاباً حتى صار كما للملاكية بدليل  
 قول الحق تعالى مل من سابل فاعطيه سوله هل من مبتلى فاعاصه الى اخر ما ورد فلو  
 خفة التحلي ما لطف الحق تعالى عباده ليعذ السؤل فافهم **ومن ذلك قول**  
 الائمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح ان تكون وقت التعليل دون الامساك  
 مع قول أبي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين التعليل والامساك فان فاته ذلك  
 فالاسفار اول من التعليل لاني المرد لفة فان التعليل اول وفي رواية اخرى  
 لاحمد ان الاعتبار بحال المصلين فان شق عليهم التعليل كان الاسفار افضل  
 وان اجتمعوا كان التعليل افضل فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث  
 مخفف لما فيه من التفضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** وخوف فوت  
 الهمة والموجه الحاصل للمصلين من تحلي بهم في الثلث الاخر من الليل وهو  
 خاص بالضعف **وجه الثاني** وجوب اتمه اذ الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى  
 في صلاة الصبح وهو خاص بالاقرباء الذين هم على صلواتهم دايماً فاعلم ذلك فانه  
 نفس **ومن ذلك** الاتفاق على ان تاخير الظهور عن اول الوقت في صلاة الحر افضل  
 اذا كان يصليها في مسجد الجماعة مطلقاً الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا

في ذلك البلد الحار وفعلها في المسجد بشرط ان يقصده من بعد فالاول مخفف  
 والثاني فيه تشديد **وجه الاول** وفوت عزم المصلي في الحر من كمال الاقبال على  
 مناجاة الله عز وجل ولذلك كرموا الفقهاء ان يقضي في كل حال يسر خلفه فيه  
**وجه الثاني** المتبادر الى الوقوف بين يدي الله مع الصلوة الاول فاعظم  
 لجانب الحق تعالى فان تاخير امر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اخذوا التحليل  
 او اتمه عليه الصلاة والسلام بالاعمال المعبر عنها في رواية بالقدوم حين امره  
 الله بالاختيار فقالوا له ملاصق حتى يجد الموضع فقال تاخير امر الله شديد  
**ومن ذلك قول** الامام أبي حنيفة واحمدان الصلاة الوسطى في العصر مع قول مالك  
 والشافعي انها النحر فالاول مشدود والثاني مخفف لان التحلي الاخير في وقت العصر  
 لا يطيقه الا اكابر الاولين بخلاف التحلي وقت صلاة الصبح ولثقل التحلي في  
 العصر لمراتبه في النحر وحمة وشققة بخلاف الصبح فانه ارفع على اللطف والحنان  
 غالباً كما يعرف ذلك ارباب الغلو فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفائدة معرفة  
 الصلاة الوسطى ان يزيد القدر في الاختيار في اسباب زيادة الحضور والتسوية  
 اكثر من غيرها وكان سيدي علي الخواصر رحمه الله يقول الصلاة الوسطى بان تكون  
 الصبح وتارة تكون العصر وسرد ذلك لانه ذكر الامساك وتقياس ما ذكرناه بقية  
 المسائل في هذا الباب والله اعلم **باب صلاة الصلوة**  
 اجمع الائمة رضي الله عنهم على ان الصلاة لا تقع الا مع العلم بدخول الوقت وعلى  
 ان للصلاة اركان داخلية فيها وعلى ان النية فرض وكذا تكبيرة الاحرام والقيام  
 مع العدة والقرأة والركوع والسجود والجلوس في التشهد الاخير ورفع اليدين  
 عند الاحرام سنة بالاجماع واجمعوا على ان شتر العون عن العيون واجب لانه  
 شرط في صحة الصلاة واجمعوا على ان طهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه  
 ومكانه واجبة وكذلك اجمعوا على ان الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو  
 صلى جنب بقوم فصلاته باطلة بخلاف سواء كان عالماً بما يجنبه وقت دخوله  
 فيها او ناسياً وكذلك اجمعوا على ان استقبالات القبلة شرط في صحة الصلاة الا  
 من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر سعة الطول على الرحلة  
 للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبالات حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام شرط  
 ان كان المصلي يحضرك التكبيرة توجه الى غيبها وان كان قريباً منها فباليقين



وان كان غايها ما لا يجتهد والخير والتقليد لاهله ههنا وما وجدته من مسائل  
الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبة الميزان واما ما اختلفوا فيه من ذلك  
سنز العورة قال ابو حنيفة والساني في احكامه شرط في صحة الصلاة وان خالف  
اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرط مع القدرة والذكر حتى  
لو تقدم وصلي مكشوف العورة مع القدرة على النسيئة كانت صلاته باطلة وقال  
بعضهم بغير شرط واجز في نفسه الا انه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف  
العورة عامة اعصى وسقط عنه الغرض المختار عند متأخرى اصحابه لانه لا يقع  
الصلاة مع كشف العورة بحال فالاول مشدد مع ما اخبرنا من متأخرو اصحابنا  
ما لا يرد ومقابل فيه تشديد من وجوب طهارة التفضيل فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى  
سواء اذ لم يقع لصاحبه دخول حصص الصلاة ابتداء ومن لم يدخل حصص  
الصلاة فكانه لم يحرمها فلا صلاة له فهو ممن ترك لمعة من اعضائه بالفضل  
او كمن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يقع عنها **ووجه** الثاني انه لا يجب عن الله شيء  
في نفس الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة  
الغويان وانما ستره العورة في الصلاة كمال لا يقع في صحتها وان عصى بتركه  
ومنه من المواضع التي يتبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني اذ مر حذوا  
و زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب المستورة للعورة **وسمعت**  
سدي عليا الخواصر رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى ثيابا  
زينة يقول لامل الحضرة على وجه الحديث بالغمه انظروا الى ما انعم الله تعالى  
به على من الثياب لنفسه مع اني لا استحي مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى  
في دخول بيته ومناجاة له بكلام مع كوني لا استحي شيئا من ذلك بخلاف من  
وقف بلباب ونسب محرقة فان حاله يشعور برأيه من كبر ان النعمة انتهى **وسمعت**  
ابن ابي عمير مروا اما ان يستترن في الصلاة كما هو ابراهيم ابا احتياط فقد  
نكون العلة في ذلك الاثنية لادفاعة الاصل وعدم الميل اليه فان هذا  
العلة تنقضي بما اذا كانت الامة حيلة ترجح على الحق في الحسن والوضاء  
واما وجه من قال انها تستر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح  
الذين جعلوا العلة في وجوب الستر للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالبا

والاما

والاما لا يستتر من عادة البعض افراد من الناس الباقي بغير طاعة منهم  
انتهى **وسمعت** يقول ايضا اما كانت الحجة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة فتحت  
لباب زيادة التقدير لله تعالى عند العارفين بقول احمد بن ابي حنيفة في حصص الله  
ونخطة فلا يجوز لاحد ان يطعم بصره اليها بوجه من الوجوه كوله اللبوة في حجر  
اللبوة وهذا هو السر في كشف وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله خاصة  
فكان حكم كشف وجهها حكم الحجة التي لصطاد بها الطير في الفخ فمن نخطه الله  
تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمة ولا المصلحة ابتداء بامع الله التي  
في حضرة ومن اسقاه الله تعالى غفل عن ذلك ففطر فاستحق العقاب من الله تعالى  
ومن هنا امر العلماء بوضع النقاب المتجاني على وجهها حال احرامها بنفسه خوفا  
على العوام من المحقق اذا نظروا الى وجه من يتي حصص الله تعالى بغير اذن منه  
**وسمعت** ايضا يقول ان العارف اذا نظر الى امر السبع به على خلاف العادة  
فاولما ينظر في حكمته ويتأملها من الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة  
الحكمة في ذلك فلما مل فيه فانه يغيب ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة واحمد  
انه يجوز تقديم النية على التكبير زمان يسير مع قول مالك والساني بوجوب  
مقارنتها للتكبير وانها لا تجزى قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية  
وباقا رتب النية ابتداء التكبير فانغذت الصلاة ومع قول الامام النووي انه  
يكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا يفد غافلا عن الصلاة اذ اباله  
في مسامحتهم بذلك رحمة على الامة فالاول مخفف والثاني مشدد وما بعده  
فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم وجود دليل  
عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان لا يسمع الناس الا التكبير فلا يدرى بل كانت النية تتقدم او تتأخر او تناف  
**ووجه** الثاني ان التكبير من اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا  
بعد وجود بناء فيشخص المصلي افعال الصلاة وقواها في ذمته حال التكبير  
**ووجه** كلام القفال والنووي بتخفيف عن العوام والبصاح ذلك ان من غلبت  
روحانية على جسمانية يسهل عليه استحضار المنوى في النية دفعة واحدة  
للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد  
ينقل الامور الاشياء بعد شيء كحاجة فالاول خاص بالاكابر والثاني



خاص بالعوام لكن لا يخفى ان من غلبت روحانية على جسمية هو المصلح حقيقة لدخوله  
 خضوع الله الذي لا ينفع الصلاة الا فيها خلاص من كان بالعبادة فانه مصلح صواب لا حقيقة  
 فاعلم ذلك فانه نفس **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان تكبيرة الاحرام فرض وانها  
 لا تنفع الا بلفظ مع ما حكى عن الرمي ان الصلاة تنعقد بتجديد النية من غير تلفظ  
 ما تكبيرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان  
 تكبيرة التحول وعلاوان كان حجة الى القلب فهو مطلوب لاطناء الامانة لشعار  
 كبريا الحق تعالى في هذه العالم وتذكير الناس ان كبره واربعه عن كل عظمة تجلجهم  
 ويقولوا الله اكبر عن كل كبر وعظمة تجلجهم لغوا نسا وهذا خاص بالاكابر من الاولياء  
 بخلاف الاصاغر فانه ربما تجلجهم عظمة الله تعالى فاحرسهم فلم يستطع احد منهم النطق  
 وايضا فان كبريا الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم  
 الشهود فذلك مشهود بجمع اهل الخضوع فلا يحتاج الى قامة شعاع فيها لقيام شهود  
 الكبريا في قلوب الكل فان قال قائل ما حكمة قول المصلي الله اكبر مع قوله كل شيء  
 خلق بيالك فانه خلاف ذلك فاجواب ان الحكمة في ذلك كون المصلي مستحضرا  
 عظمة الله عز وجل وانتهى الى كبر من جميع ما خلق بالبال والقلب من صفات التظيم  
 لكن من رجمة الله تعالى بالعبادة كونه امرهم ان يخاطبوا ما يتجلى لهم بقوله اياك نعبد  
 وَاياك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه عن ما تجلى لقلوب عبده فانه يعلم ان  
 خلاص العبد ان يخاطبها من رها عن كل ما يحيط بالبال كما عليه الاكابر من الاولياء  
**ومن ذلك** قول الامام في خيفة انه لا يتغير لفظ الله اكبر لتعقد الصلاة بكل  
 لفظ يقتضي التظيم والتعظيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يرد عليه تنعقد  
 الصلاة مع قول الشافعي انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله اكبر ومع قول  
 مالك واحمد انها لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه  
 تخفيف والثالث مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال  
 ظاهرة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انه اذا كان بحسن العربية وكبر لغتها  
 لم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة تنعقد بذلك فالاول مشدد والثاني مخفف  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات فلا  
 فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها **وجه** الاول لتعقد بما صح عن الشارع  
 من لفظ التكبير بالعربية فهو اول **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد باستحباب

رفع اليدين في تكبير ان الركوع والرفع منه مع قول لا حقيقة بانه ليس لسنة فالاول  
 مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان  
 ابو حنيفة يجعله الى ان يجاوز اذنيه ومالك والشافعي واحمد في اشهر رواياته  
 الى اذنه ومنكبيه فالاول مشدد والثاني فيه تشديد **وجه** الاول في المسألة الاول  
 ان رفع اليدين في الصلاة كالخفة عند العبد وم على الملك وعند مفارقة خضوعه للمصلي  
 كالقادم على الملك في حال ركوعه وكالمودع حفرة قربه في حال الرفع الى القبر  
 في الاعتدال فكان لسائر حال من رفع يديه للاعتدال يقول يا رب ما اودرت عن خضوعك  
 عن ملل واما ذلك اعتدال الامر وكذلك القول في الرفع من السجدة الاول اما  
 عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود فلان الهوى  
 المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فافغى عن رفع  
 اليدين **وجه** الثاني فيها ان حقيقة العبد واما ما هو عند تكبيرة الاحرام فقط تحث  
 كبر خضوع قلبه مع الله الى اخر الصلاة من غير مفارقة لتلك الخضوع فلا يحتاج الى  
 رفع يديه وهذا خاص بالاكابر والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج عن خضوع  
 الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فانهم **وجه** الاول في حد الرفع ان الراس محل كبريا  
 العبد فيرفع يديه بالتكبير اشارة الى ان كبريا الحق تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبريا  
 الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه **وجه** الثاني اختلاف الناس في الهيئة  
 التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحكى كل واحد ما رآه وكل حال منها يعطى المقصود  
 من التحية **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه من عجز عن القعود في الصلاة صلى  
 مضطجعا على جنبه الا من مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل  
 برجليه حتى يكون انماؤه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوجه راسه  
 في الركوع والسجود او ما بطرفه مع قول لا حقيقة انه اذا عجز عن الاتي بالراس  
 سقط عنه فرض الصلاة فالاول مشدد تبع للشارع في نحو حديث اذا امرتكم بالقيام  
 فاتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف ووجه ان شعار الصلاة لانظر الالهام  
 والقعود واما الاتي بالطرف فلا يقوم به شعار لا سيما المحضرون لم يلقوا عن  
 احد من السلف انه امر المحضرة العاجز عن الاتي بالراس بالصلاة انما ذلك راجع  
 الى عدم العبد مع ربه عز وجل كما **ومن ذلك** قول الامة بوجوب القيام في الفريضة  
 على المصلي في سفينة ما لم يحش الغر وروا ان الراس مع قول لا حقيقة لا يجب



القيام في السفينة فالاول شدة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول شدة الاهتمام بالوقوف بين يديه وموخاص بالاكابر الذين  
لا تسفلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور قلوبهم مع الله **وجه** الثاني  
خوف التسوية بمراعاة الوقوف وعدم السقوط المذنب للخشوع الذي هو شوط  
في صحة الصلاة عند موخاص بالاصاغر فاذا صلى احدهم جالساً قد ركب على الخشوع  
والحضور فكان القعود اكل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام فتمثل  
**ومن ذلك** اتفاق الامة على استحباب وضع اليدين على السائل في القيام ومقام  
مقامه مع قول مالك في اشهر روايته انه يرسل يديه ارسالاً مع قول الاوزاعي  
انه يخبر بالاول شدة والثاني وما بعد مخفف وان تفاوت الخفيف **وجه**  
الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده وموخاص بالاكابر من العلماء  
والاولاد بخلاف الاصاغر فان لا ولي لهم اذ ادا الذين كما قاله مالك رحمه الله  
والصباح ذلك ان وضع اليدين على السائل عجا في مراعاته الى صرف الذهن اليه  
فيخرج ذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل في روي الصلاة وحقيقته  
بخلاف ادخالها بجنبه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة  
وقال مالك والساقية تحت صدره فوق سريته وعن احمد روايتان اشهرهما كذب  
ابو حنيفة واخبار ما الخوفي **وجه** الاول مخفة كونهما تحت السرة على المصلي خلاف  
وضعها تحت الصدر فانه يحتاج الى مراعاتها لثقل اليدين وتدلها ان طال الوقوف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان فلهذا كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر  
خاصاً بالاكابر الذين قد روي عن مراعاة شئيين معاً في ان واحدهما والاصاغر  
**وسمعت** سيدي علياً الخواصر رحمه الله يقول وجه قول من قال بعدم استحباب  
وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي  
واما تحت الصدر فيقبله غالباً عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله  
عز وجل فكان ارسالها او جعلها تحت السرة مع كمال الاقبال على المناجاة والحضور  
مع الله اولى من مراعاة هيئة من الهياك فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون  
يديه تحت صدره في الصلاة الا مع الغفلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل  
فارسل يديه بجنبه اولى وبه صرح الشافعي في الام فقال وان رسلهما  
ولم يعثب كما فلا بأس من عرف من نفسه القدر على الجمع بين الشئيين معاً

في ان واحد كان وضع يديه تحت صدره اولى وبذلك حصل الجمع بين قول الامة  
ومعنى الله عنهم انتهى **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة باستحباب دعا الافتتاح بعد  
التكبير وقبل القراءة مع قول مالك بعدم استحبابه بل يكبر ويفتح القراءة فالاول  
مشدة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كون الافتتاح  
كالاستعداد في الدخول على الملوك **وجه** الثاني قربية الحق تعالى عن التبذير  
حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع ينهي في ذلك العرف وصاحب  
القول الثاني يمنع ذلك خوفاً من توهم التبذير فافهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة بالوقوف  
اول ركعة من الصلاة من الصلاة تقطع مع قول الشافعي انه يتعوذ او كل ركعة ومع  
قول مالك انه لا يتعوذ في الركعة ومع قول النخعي وان سيرين ان محل القوة انما  
بعد القراءة فالاول مخفف والثاني مشدة والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول حمل المصلي على الحال حتى انه من شدة  
عزيمته يطرد ابليس عن حصة الصلاة فاذا استعاذ منه اول ركعة ذمب ولم يرجع  
اليه في تلك الصلاة **وجه** الثاني حمل المصلي على حال غلبة الناس من عدم قوة  
الغزم في طرد ابليس فلهذا كان تعاوده المرة بعد المرة فاحاج هذا المصلي الى  
تجدي الاستعاذة منه لطرد عن حضرته **وجه** الثالث حمل المصلي على شدة  
العزم في القيام الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر يحرق  
ابليس كاجرته بخلافه في التوافل فان الله فيها ناقصة والمكلف فيها مخبر  
بني الفعل والترك فلهذا كان ابليس يحضره فيها ليسوس له بالاحجاب بنفسه  
ودونها به ذلك على من لم يفعل كفعله فاحاج الى طرده **وجه** الرابع حمل قوله  
تعالى فاذا قرأ القرآن على الفرائض منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن  
لانه مشتق من القرآن الذي هو الجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القاري الى طرده  
بالاستعاذة ومنه نكته استنبطنا ما من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا  
قرأ القرآن يجمع القاري الى الاستعاذة وان كان القرآن فربما فافهم فعلم  
ان الاستعاذة في اول الركعة الاولى فقط خاص بالاكابر الذين اذا استعاذ احدهم  
من الشيطان مرة واحدة فمنه فلا يتعوذ بقرب منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذة  
في كل ركعة خاصة بالاصاغر الضعفاء العزيم الذين لا يقدر احدهم على طرد الشيطان  
من اول الصلاة الى اخرها بالاستعاذة الواحدة فلهذا كان امر الامة مثل هذا



بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولا قرآنه في كل ركعة  
يخللها ركوع وسجود وبين القراءة الاخرى فكانت اعادة قراءة بعد طول زمن وقد  
قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله فكان في ذلك علة للاحتياط فان قلت فما  
الحكمة في الامر بالاستعاذة من ابليس واسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك  
حكمة فالجواب ان الحكمة في ذلك كون اسم الله اسما جامعاً مختصاً بالاسماء كلها ابليس  
عالم بحضرة الانبياء فلما نزل على امير المؤمنين بالاستعاذة بالاسم الرحيم والمستمع مثلاً  
لا اله الا الله فوسوس له من خضرة الاسم الواسع او المجيد مثلاً فلذلك كره الله  
تعالى على ابليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم  
الجامع فان قيل ان ذكر ابليس في تلك الخصة قد ينبغي تنزيهه عن خضرة الله عنه فالجواب  
انما امرنا الحق تعالى بذكر ابليس اللعين في تلك الخصة معاً لغة في الشفقة علينا  
من وسوسته التي تخرجنا من شهودنا للحق تعالى ولولا هذه المشقة لما كان امرنا  
بذكر مذكر اللعين في خضرة المطهرة من باب دفع الاسباب لاخف فان قيل كيف امر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم فالجواب انما  
هو معصوم من العمل بوسوسته لا عن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما  
ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الا اذا اتى بالبينات في امينته الاية  
فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لا من وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب التيسير  
لعمته ايضا سواء اكانوا اكابر او اصاغر لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب  
الاستعاذة دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطاً للناس فرضى الله عن الائمة  
ما كان شفعهم على دين هذه الائمة امين امين **وسمعت** سيدي علياً الخواص  
رحمة الله يقول وجه من قال من الائمة ان المصلي يستعذ مرة واحدة في الركعة الاولى  
احسان الظن به وان من شدة غرمة تفرقة الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه  
ولول ذلك المصلي قال لذلك الامام ان ابليس يعود في المرة بعد المرة لا مرة  
بالاستعاذة منه في كل ركعة لانه اكثر احتياطاً وهذا وجه من قال من الائمة  
انه يستعذ في كل ركعة وليس موسوطين في حوز ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا  
المحل فانك لا تكاد تجد في كتاب وبه حصل الجمع بين قول الائمة واستغنى  
الطالب بعرفته عن تضعيف قوله غير امامه والله اعلم **ومنه** قول الشافعي واجد  
تجب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قولنا في حقيقته انها لا تجب الا في الاولى

فقط ومع قولنا لك في احدى روايتيه بانه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلوات  
سجد للسهو واخرته صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استغنى  
الصلاة فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بما ملل التفرقة في صلاته فيقرأ  
في كل ركعة لتجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب المقام في الكلام اذ القرآن مشتق  
من القراء الذي هو الجمع كما مر ولا يرد قراءة الشارح في كل ركعة فان ذلك نفس لامة  
لانها من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة او غيرهما **وجه** الثاني ان من اجتمع  
قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلاته فلا يحتاج الى قراءة بجمعه  
**وجه** الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رباعية او ثلاثية فكان  
الباقى كالسنة بجهر بسجود السهو والله اعلم **ومنه** قول الامام ابي حنيفة رحمه الله  
بعد وجوب القراءة على المأموم سواء اجهل ام اسير لا تسن له القراءة خلف الامام  
بحال وكذلك قال مالك واحمد انه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كونه المأموم  
ان يقرأ فيها بجهر به الامام سواء سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب احمد القراءة  
فيما خافت فيه الامام مع قول الشافعي تجب على المأموم القراءة فيما يسري به الامام  
جرماً في الجهرية في ارجح القولين وقال الاصح والحسن بن صالح القراءة سنة  
فالاول تخفيف والثاني والاربع في كل منهما تخفيف اما الثالث تشديد فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول والثاني والاربع ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم  
من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك ان مراد الشارح من القراءة جمع  
قبل المصلي على شهوده وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حساً من حيث اللفظ  
او معنى في حق الاكابر من حيث السران الناطق من الامام اليه **وجه** استحباب احمد  
القراءة فيما خاف فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
والنصوات فخرج القراءة السرية فانه لا يسمع السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة  
خلف الامام فيها اولى واما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث الفضالة فيها  
عن امامه بالقلب كما علمه الاصاغر والاكابر من يتطوع به ولو لم يسمعوا قرآنه  
كما مر واما وجه من وجب القراءة على المأموم فهو الاحتياط لا حوط من حيث انه لا يجمع  
قبل المصلي على الله تعالى على وجه الحال الاقراءة وهو موافق بالاصاغر من اهل  
الفرق واما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مني على ان الامر بالقراءة للندب وصاحب

مالك



هذا القول يقول في نحو حديث لاصلاة الا بقراءة الكتاب اي كاملة نظير صلاة  
 الجار المسجد الا في المسجد **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي واحمد في اشهر الروايات  
 عنه انه يتعين القراءة بالقراءة في كل صلاة وانه لا تجزى القراءة بغير ما مع قول  
 اي خفيفة انه لا يتعين القراءة بها فالاول مشدد خاص بالاكثر والثاني مخفف  
 خاص بالاصغر ويصح ان يكون الامر بالعكس ايضا من حيث ان الاكثر يجمعون القلب  
 على الله باني شئ فروه من القرآن بخلاف الاصغر اذ القر في اللغة الجمع يقال قر  
 الما في الحوض اذا اجتمع وانما ذلك ان من قال يتعين القراءة وانه لا تجزى قراءة  
 غيرها قد ارتمى ظاهر الاحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر مع ما بيده ذلك  
 فعل السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكثر لانها جامعة لجميع احكام  
 القرآن من قرائنها من اهل الكسوف فكانه قرا بجميع القرآن من حيث التواضع وهم  
 جميع احكامه ولذلك سميت ام القرآن قالوا واعظم دليل على وجوبها وتعينها  
 حديث مسلم مرفوعا يقول الله عز وجل قمت الصلاة يعني في بين عبيد نصفين  
 ولعبيد ما سأل يقول الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى حمدي عبدي الى اخوه  
 فانه تعالى قصر الصلاة بالقراءة وحملها جوازها واما وجه من قال لا يتعين  
 القراءة بل تجزى اي شئ قراه المصلي من القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع  
 الى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يفاضل  
 رحمة افضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل  
 في ذلك راجع الى ما يتعلو بها خلق من حيث النعيم والعذاب وقد اجمع القوم على  
 انه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شئ جمع قلب العبد  
 على الله تعالى صحته الصلاة ولو اسما من اسمائه كما اشار النبي صلى الله عليه وسلم  
 وذكر اسرار به فضل فان قيل قد ورد تفضيل بعض الايات والسور على بعض  
 فما وجه ذلك فالجواب وجهان ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي  
 هي مخلوقة لال المعرو الذي هو قديم نظير ما اذا قال الشاعر لنا قلوبنا في  
 الركوع والسجود والذكر الفلا في فان قولنا ذلك الذكر افضل من قراءة القرآن  
 فيه بل ورد النبي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القاري ياتبع  
 الحق تعالى في تلاوة كلامه والمناسبات له الفرائد في محل صفة العباد  
 لا الذل الذي هو محل الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من

جمع

جميع ما ذكرناه ان كل من اعطاه الله تعالى العدة على استخراج احكام القرآن  
 كلها من القامحة من اكابر الاوليا فبين عليه القراءة بالقامحة في كل لغة ومن لا فلا  
 والحديث الوارد في قرائنها بالخصوص محمول على الكتاب عند صاحب هذا القول كما  
 في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة الجار المسجد الا في المسجد فانه  
 مثل حديث لاصلاة الا بقراءة الكتاب على حد سواء كما مر وقد سمعت سيدي عليا  
 الخواص رحمه الله يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن  
 الظاهرة في كل لغة فواو ذلك كله يحصل لهم من قراءة القامحة فلم يوافقوا  
 ولم يكلف الا صاعدا ذلك ليعجزهم عن مثل ذلك فكلام الامة الثلاثة خاص بالاكثر  
 الاوليا وكلام الامام اي خفيفة خاص بالعوام **وجه** كون تعين القامحة في صلاة  
 العوام تخفيفا عدم تكليفهم فهم معاني جميع القرآن منها كما ان قراءة غير القامحة  
 قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث تكليفهم جمع القلب على الله تعالى بذلك  
 فانه ليس بامر للقران كالفاتحة والغالب فيه التفرقة انتهى **ومن ذلك** قول الامام  
 اي خفيفة وما لك ان البسلة ليست من القامحة فلا تجب مع قول الشافعي واحمد  
 انها منها فحجت وكذا ذلك القول في المهر بها فان هذا مذهب الشافعي المهر بها ومنه  
 اي خفيفة الاسرار بها وكذا ذلك احمد وقال مالك يستحب تركها والافتتاح  
 بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي ليلى بخير وقال البخاري المهر بها بدعة فخرج  
 الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في المسئلة الاولى والثانية  
 الاتباع وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها مع القامحة تارة وتارة  
 اخرى فاخذ كل محته بما بلغه من احاديث الحديث وفي ذلك تشريع للاكابر والاصاغر  
 من اهل الكسوف والحجاب من رفع حجابهم حين دخل في الصلاة كان مشاهدا للحق  
 تعالى بقلبه فلا يسيء ذكر الاسم الذي هو شعار اهل الحجاب ومن لم يكسح حجاب  
 فالناسب له ذكر الاسم الشريف لئلا يذكر به صاحبا لاسم كما ورد في بعض المهراتيف  
 الروائية اذ التفرق في فالزم اسمي فاخذ فامر هذا ان من اراد بقلبه لا يرمي بذكر اسمه  
 ومن هذا الغرض بعضهم ذلك في شعوره **فقال**

- بذكر الله تزداد النور • وتطمس البصائر والغاوب •
- وذكر الله افضل كل شئ • وتشم الذوات ليس لها مغيب •
- ويؤيد ذلك ايضا قول السبكي رحمه الله حين قالوا له متى تسيرح فقال اذ لم



فيها

اذ الله تعالى اذ اكر الى لان الذكر لا يكون لا في حال الحجاب عن شهوة المذكور فماتني  
 السبيل الى الحضرة الشهود لا ينهاي التي لا يرى الله تعالى اذ اكر اللسان الكفاة بمسألة  
 تعالى بمناجاة بالقلب وحسن الحق تعالى حصن لجهت وحسن لشد ما يطروا لها  
 من الهيبة والتجلى قال تعالى وحسن الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا **وسمعت**  
 اخي افضل الذين حمى الله يقول لا ذكر باللسان مشروع للاكابر والاصاغر لا يحجب  
 العظمة لا يرتفع لاحد ولا للانبيا فلا بد من حجاب وكلمة يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس  
 لا يوجد في كتاب **وسمعت** سيد عليا الخواصر حمى الله يقول ذكر الله تعالى على نون  
 ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكر كذلك على نون ترك من حيث العفلة وترك  
 من حيث الحضور والدمشة فالاول من الذكر من مفضل والثاني فاضل والاول  
 من الترك من مذموم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول السبيل **فما سمعت**  
 سيد عليا المصطفى حمى الله يقول لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك  
 البسلة في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات فسرنا لصقها بامته  
 واقربا بهم والافوض الى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة  
 واخو الحضرة وامام الحضرة **وسمعت** سيد عليا الخواصر حمى الله يقول  
 لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالجهر بالقراءة والادكار اذا وقفوا بين يديه في الصلاة  
 ما تجرى احد منهم ان ينطق بكلمة لغوم الهيبة لامل تلك الحضرة ولكن ربما تجلى  
 له الحق تعالى في بعض الاوقات بما فوق طاقته فيخرج عن الجهر بالبسلة او بالكبير  
 فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى ليشن في فاهم **ومن ذلك**  
 قول بعض اصحاب السان في انه ينبغي القراءة بالاخفاء والاطهار والتخفيف والترقيق  
 والادغام ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشغل العبد  
 عن كمال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع في خوفه صلى الله عليه وسلم  
 حسوا القرآن باصواتهم اى حسوا اصواتهم بالفاظ القرآن والافا القرآن من  
 هو قرآن لا يصح من احد تحسبه لانه قديم وصفة من صفات الحق تعالى وانما التحسين  
 راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلاوة مع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة  
 خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصاغر  
 الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم

او قال

**ومن ذلك** قول ابي خنيفة ومالك فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيره من القرآن  
 انه يقوم بقدرها مع قول السان في انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا  
 ان من لم يحسن الفاتحة ولا غيره من القرآن انه يسبح الله بذلك وقد قال  
 بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن  
 خصصة لا توجد في غيره من الادكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرآن الذي  
 هو الجمع فيجمع القلب على الله والما وجه الثاني في القياس بما سمع طاهر قوله تعالى  
 وذكر اسم ربه فضلى اذ الذكر لله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى عاليا فكاد  
 ان يلحق بالقرآن من حيث حصول جمعية القلب فيه على حصن الله تعالى واما وجه تخصيص  
 الامام السان في الذكر بقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
 فلما ورد مر فوجا انه اجاب الكلام الى الله عز وجل فانهم **ومن ذلك** قول الامام  
 ابي خنيفة انه ان شأ المصلي قرأ بالفارسية وان شأ قرأ بالعربية مع قول ابي جعفر  
 ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجز به غير ما وان كان لا يحسنها فقد امكنه  
 اجزائه مع قول بقية الامية انه لا يجزى القراءة بغير العربية مطلقا فالاول مخفف  
 والثاني مفضل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان  
 يصح رجوعه عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا في القراءة بالفارسية  
 فصار الامر الى اجتهاد المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تخرج  
 القرآن عن الاعجاز قلنا الاعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى فانه يترك  
 ان المقرؤ بالفارسية لا يقدر احد من الخلق على النطق بمثله **وجه** الثالث الوقوف  
 على ما بلغنا عن الشارع وعن اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير العربية  
 وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا اولى وقد يكون  
 الامام ابو خنيفة رآى في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فان امامه وحلا  
 اعظم من ان يجترى على شئ لا يرى فيه ليلا **وسمعت** بعض الحنفية يقول جميع اللغات  
 كلها واحد عند الله تعالى في حصن مناجاة فكل واحدنا جبه بلفظه ويوبد قول  
 بجواز الترجمة في بعض الادكار الواردة في السنة انتهى ولا يخفى ما فيه فان كل  
 باب في فتح الشارع فليس لاحد ان يفتحه وقد اجمع العلماء على انه لا يصح من سوا  
 الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلغا اخرى خلافا لما انزل واما قوله تعالى



لنبي للناس ما نزل اليهم فلا ياتي ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغة اخرى لمن  
يعلم اللغة التي انزلت وله ذلك قال بعض اصحابنا في حقيفة انه صحيح رجوعه الى قول  
صاحبه والله اعلم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة لو قرأ في صلاته من المصحف نطق  
صلاته مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه ان صلاته صحيحة ومع قول مالك  
واحمد في الرواية الاخرى ان ذلك جائز في النافلة دون الفريضة فالاول مشدد  
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامور الى مرتبتي الميزان **وجاء الاول**  
استعمال المصلي بالنظر الى الكتابة عن حال مناجاة الله تعالى وهو خاص بالاصغر  
ووجه الثاني كونه ذلك لا يشغل عن محضرة الله تعالى وهو خاص بالاكابر وانه يشغلهم  
عن كمال الصلاة ولكن ساءح العلماء فيه كونه من متعلقات الصلاة **وجاء الثالث**  
كون النافلة مخففا فيها بدليل حرازتها بخلاف الفريضة فاحاط العلماء في  
ترك ما يشغل عن الله فيها ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لا يجزى بالتأمين  
سواء الامام والمأموم مع قول احمد والشافعي في ارجح القولين انه يجزى بالامام  
والمأموم ومع قول مالك يجزى به المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح  
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامور الى مرتبتي الميزان  
**وجاء الاول** كون امين ليس من الفاعلة وربما توهم بعض العوام انها من الفاعلة  
اذ اجهر فيها فكان عدم الجهر فيها اولى عند صاحب هذا القول اللهم الا ان يكون  
المأمومون كلهم عالمين بانها ليست من الفاعلة كما كان الصحابة يعلمونها فلا بأس  
بالجهر فيها وربما قوي الخشوع على المصلي حين التأمين فاكفي بالتأمين بقلبه  
**وجاء الثاني** ان الجهر بامين فيه اظهار المقصود والحاجة الى قبول الدعاء بالهداية  
الى الصراط المستقيم **وجاء الثالث** ان المأموم اخف خشوعا من الامام عادة  
لان الامداد تنزل على الامام ولا تنزل بفيض على المأموم من فعلية من التثقل  
والخشية بقدر ما يفرق على المأمومين فلذلك خفف على الامام في احدي الروايات  
وشدد عليه في الاخرى جملا له على القوة والكمال فانهم ومن ذلك قول الامامة  
الثلاثة وهو الارجح في قول الشافعي انه لا يسن سورة بعد الفاعلة في غير الركعتين  
الاولتين مع قول الشافعي في القول الاخر انها تسن بحديث مسلم في ذلك فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامور الى مرتبتي الميزان **وجاء الاول** كون غالب الناس  
يزومون حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة

فيما

فيما بعد منها ما يخرج النفس من الحضرة لأمور معاشها وتدبيرها **وجاء الثاني** ثبوت  
قراءة السورة بعد الفاعلة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكابر الذين لا يزدادون  
تطويلا للامام في القراءة الا حضورا وخشوعا فكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما  
بعد الركعتين الاولتين بآية المرافعة حال الاصغر يطول بطول اخرى مرافعة حال  
الاكابر يسرع بالآية ومن هنا ينقح ذلك يا اخي تحقيق المناط في قول من قال  
تطويل القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في حق  
شخصين فمن كان ضعيفا غلبت التحلي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام  
في حقته افضل لئلا يترقى روحه من الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان  
قويا غلبت التحليات الواقعة في الركوع والسجود فرجح الله الائمة في تفصيلهم  
المذكور فان من قال من اتباعهم طول القيام افضل مطلقا موافق حق الاصغر  
ومن قال كثر الركوع والسجود افضل موافق حق الاكابر كذلك وايضا ذلك ان  
القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد  
الحال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاجل بآية تقطع ومبينة من الحضرة  
الالهية فخصه لذلك فمن الله عليه بالركوع فلما ركع تجلى له من غبطة الله تعالى امر  
زايد على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجحه الله بالامر برفع راسه من الركوع  
ليأخذ في التماسي الى تحمل غبطة الله التي تجلى له في السجود ولو لا ذلك الرفع  
لوماذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتحملت له غبطة اخرى اعظم مما  
كان في الركوع امره الله برفع راسه رحمة به ليحس بن السجدة بين ويأخذ له راحة  
وقوم على تحمل غبطة تحلي السجدة الثانية وذلك لان من خصائص تحليات الحوائج  
التجلى في السجدة الثانية اعظم من الاولى في الثالثة اعظم من الثانية وهكذا  
ولذلك سن الشارع جليلة الاستراحة بعد الرفع من السجود رحمة بالمصلي الحقيقي  
ولو انه امره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لعلته  
ما لا يطيقه هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية واما من يصلي الصلاة العادية  
فلا يذوق شيئا مما قلناه ويكتفي بفعل ذلك على وجه الناسي بالشارع صلى الله عليه وسلم  
**وسمعت** سيدي عبد القادر السطوطي رحمه الله يقول من رحمة الله تعالى بالعبد  
تجبره بين احواله القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين احواله الركوع



والسجود وبين تخفيف القيام من لم يعد رجلي الركوع والسجود بين يدي  
الله تعالى فهو ما مور بطول القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول  
المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب من الركوع والسجود فهو ما مور بطول  
الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه  
ولاخوانه المسلمين فيه اغتناما لذلك فعه يكون ذلك اخر اجتماع قلبه على ربه  
حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي من مية الله عز وجل نصرت اسأله  
الحجاب وكنت كلما اذكر اني واقف بين يديه اذكر اني اوساجد احسن يعظمي برب  
كناز وبالصالحين على النار وكنت اعد الحجاب من رحمة الله تعالى في عدم طافني  
لرفعة عن انتهي **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله يقول الحجاب للبعد عن شهوة  
الحو تعالى في حمة بالعابزين وعذاب على العارفين فالعابزين في حال الحجاب  
والعارفين بعد به انتهي **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول من حمة  
الله تعالى بعبده المؤمن خطورا لا كوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان  
تلك الحصة تقرب من حصة قاب قوسين يحكم الارض لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وما كل احد يصلح للمكث فيها او يقدر على تحمل البخل الذي فيها كان العبد في  
تلك الحصة فاذا اراد الله رحمه الله بالبعد في تلك الحصة اخطر في قلبه شيئا  
من الاكوان لما في الاكوان من راحة الحجاب عن شهوة تلك العظمة ولولا ذلك  
الخطور لربما ذاب عظمه ولحمه وتقطع مفاصله واضمحلت كل كنية كما وقع لبعض  
تلاميذه سيدي عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه انه سجد فصار يصحله حتى صار  
قطرة ماء على وجه الارض فاخذ ما سيدي عبد القادر بقطنة ودفنها في الارض  
وقال سبحان الله رجع الى اصله بالبخل عليه انتهي ولويد هذا الذي قلناه  
ما ورد في بعض طرق احاديث الاسرار ان صلى الله عليه وسلم لما دخل حجرة  
الله الخاصة به ارعد من مية الله عز وجل وصار يتمايل كما يل السراج الذي  
ميت عليه الريح اللطيف التي يميله ولا يطفئ في ذلك الوقت صوتا يشبه  
صوت ابي بكر رضي الله عنه يا محمد قف ان ربك يصلي مع ان الله تعالى لا يسع له شأن  
عن شأن فاستأثر صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستحسان  
الذي كان يحس في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكة  
وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وبأيده لرسول الله صلى الله

عليه

عليه وسلم مع انه اشد الناس تحملا بخلق الحو جل وعلا فانه ابن الحصة  
وامام الحصة واخوهما واشد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل **وسمعت** سيدي  
عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول لا يصح الا تسب الله تعالى لبعده لا تتقيا  
الجانسة بنية تعالى وبين عبده وانما يا بشر البعد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كانه  
ينور اعماله وتقريب الحو له فان من خصائص حصة التقرب لله طيبة والاطراف  
والقطم وعدم الادلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع ادلاله على الله فلا  
علم له بحصة التقريب بل هو محبوب بسبعين الحجاب انتهى **وسمعت** سيدي عليا  
المصنعي رحمه الله يقول طول القيام في الصلاة على العارفين اشد من صريه بالسيف  
لما في القيام من راحة الحجاب والكبر وعدم صون الخضوع لله تعالى فاذا لم يكن  
ان احدا من الاكابر اطاق القيام فهو تسريع لقومه الضعفاء حمة بهم والافاعق  
ان اكابر الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم اكبر من مقام باقي الامة  
بغير وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم احدهم بشك القرآن  
او نصفه او ثلثه او رابعه او كله في قيام ركعة واحدة انتهي **وسمعت** سيدي  
احمد السطيج رحمه الله يقول من اوليا الله تعالى من حمة بالحجاب ولو انه كشف له  
عن عظمته تعالى لما استطاع ان يقف بين يديه ابدا فهو صاح في امور الدنيا واذ  
استحضر عظمة الله صار محذوبا لا يسي لشي فيخبر الناس من امره حين يرويه صا  
في امور الدنيا ولا يرويه يصلي ركعة فقلت له فاذا اصحاب ذلك الحال فعلت  
عليه قضا الصلاة اذ اقدر عليها فقال نعم ذلك واجل انتهي فاعلم ذلك وقابل فيه  
فانك لا تجد في كتاب واعمل على تحصيل مقام الخضوع مع ربه في صلاتك على  
يد شيخ صادق واياك ان تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكتفي  
بغير راسك عند سماعك باحوال العارفين في الحمد لله رب العالمين **ومن ذلك**  
اتفاق الائمة على ان المصلي اذا جهر فيما يسبق فيه الاسرار واسترق فيما يسبق فيه الجهر  
لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض اصحاب مالك انه اذا التمدد في صلاة  
فلاول تخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم  
ورد حديث صريح بالتمني عنه **وجه** الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم  
كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعدد ذلك فانه  
مخالفة للتسارع والمخالفة انقطاع وصلة ففان القادر المذكور معنى الصلاة



وكانه لم يصل فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيها  
بجهر فيه مع قول احمد ان ذلك لا يستحب ومع قول ابى حنيفة هو بالجهر ان شاء جهر  
واسمع نفسه وان شاء اسمع غيره وان شاء اسر فالاول مسدد والثاني فيه تخفيف  
والثالث مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل المنفرد على  
القول على تحمل تلك العظة التي تجلته حال قرأته كما عليه الكل فلهذا جهر  
ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقرأة من شدته الهيبة ووجه  
الثالث عدم ورود امر فيه بجهر واسرار فكان الامر اجماعا الى قدره المصلي  
واختياره فان قال قائل فما الحكمة في الجهر بقرأة بعض الصلوات دون بعض  
ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين في الجهرية دون ما بعدهما فاجواب  
ان ذلك تابع لتقل التجلي كما قد مناه وخفف على القلوب في وقت تلك الصلاة  
او الركعة او الركعتين فان تجلي النهار انقل من تجلي الليل فلو كلف الله تعالى العبد  
بالجهر في الظهر او العصر مثلا لكان ذلك كالتكليف بالانطراق عادة لتقل التجلي  
فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعيد من سائر النهار ومع ذلك  
فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها اذا كان اماما ويعبر المأموم على الجهر بالصبح  
فاجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح لان وقت برزخه له وجه  
الى النهار ووجهه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للجهر بالقرأة فيه واما وجه  
النهار فلا اشتراط الامساك عن المقطرات فيه للصيام من طلوع الفجر وايضا  
فانها اول صلاة يستقبل العبد من صلوات النهار بعد اليوم الذي هو اليوم  
فكانت تعب وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يحيا لها نقب الحرف  
والصبايع ولا ضعف ارتكاد المعاصي او الغفلات واكل الشهوات فلذلك  
امر بالجهر في الصبح لعدته عليه وغلبته روحانية على جسمانية كما ملائكة  
**وسمعت** سيدي عبد القادر السبطي رحمه الله يقول لولا ان الله تعالى  
حجب مل الصبايع والحرف عن كمال شهوده في النهار لما استطاع احد منهم  
ان يعمل حرفه وتعلمت مصباح الناس ولذلك شرع لهم القرأة في صلوات  
النهار سوا رحمة بهم فما قدر على عمل الحرفة مع عدم الحجاب في النهار الا فرأى  
من الاوليات انتهى واما الامام او المسبوق في الجمعة او العبد من قانما امر  
بالجهر فيها لعدته على ذلك باستئذنا سبه بكثرة الخلق الذين يحضرون ما بين

الصلوات

الصلواتين عادة فتقوى على ذلك بحجابه بشهود الخلق على التجلي الواقع لقلبه  
في الجمعة والعبد من اكون الحق تعالى بمد الامام في ما بين الصلاتين بالقوة من  
حيث انه نابت للشارع في الامامة على العالم واسطة في اسماع المأمومين  
كلام ربهم وتكبيره وتقليله او لغير ذلك من الاسرار التي لا تدرك الا مشافهة  
لاملها ولا يرد المسبوق لانه ممنه من الامام فان قلتم كانت الركعتان الاخريان  
من الغشا او الركعة الثالثة من المغرب سرامع ان ذلك من صلاة الليل والتجلي  
الليلي خفيف فاجواب انما كان ذلك رحمة بضعف الامة فان من شأن تجلي الحق  
تعالى لقلوب المحجوبين ان يخفف على قلوبهم اولا ويثقل عليهم اخرا وذلك لان  
عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شي فليكون التجلي في ثاني ركعة اثقل من  
التجلي في اول ركعة ومكذ او لو ان الحق تعالى كلمهم بالجهر في ثالثة المغرب  
او الاخريتين من الغشا لم يعجزوا عن ذلك لما تجلي لهم من العظة التي لا يطيقونها  
فان قيل فما الحكم فيمن قدر على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب  
والاخريتين من الغشا فاجواب حكم اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل  
ذلك كالتدابير لتقل التجلي وتخفيف العدة بحال غالب الخلق لا يفر من الناس  
وقد يحصل التجلي الثقل للمصلي في اثنا ركعة سرية ويحمله من الاوبان ليسر  
اتباعا للسنة واطهارا للضعف ويبريد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيبة كلما  
احال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف  
بين يدي ما يؤكده لنا من خفة الهيبة ما **فرم** سيدي علي الخواصر رحمه الله  
في معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمى نفسه المتكبر لكونه  
يتكبر في قلب عبده المومن شيئا بعد شي كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في  
ذاته يتكبر لان انه تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان واما  
الزيادة والنقصان احسان الى شهود العبد بحسب قرب من حضرة الله تعالى وبعد  
عنها تظهر شهود العبد ظل ذاته في السراج كلما قوت منه عظم ظله ونور السراج في  
شهوده وكلما بعد عنه صفو **وسمعت** سيدي علي الخواصر رحمه الله ايضا يقول  
تجلى الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من اكبر واصاغر في الغد ايضا  
والنوافل فقد تجلى الحق تعالى للاصاغر والاكابر بما لا يطيقون معه الجهر فلهذا  
رحم الله الامة بعد امرهم بالجهر في بعض الصلوات والادكار ولو انه تعالى كان امرهم



بالجهر مع ثقل ذلك التخلي لما اطافوه لاسيما في حق من انكشف حجاب من كل العار  
وشهدوا خلا لا الله تعالى عظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في اولي المغرب والعشا  
وفي الجمعة والعيد من حق ان التخلي يخفى في الليل واما الجمعة والعيد ان فلما فيها  
من كبره الاستيناس بكثرة العبادات الجماعة عادة فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى  
كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفردا وكذلك سياتي في باب صلاة  
الجماعة ان اصل مشروعيها في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين يدي ملك  
الملوك لاستيناسهم ببعضهم بعضا في تلك الحضرة التي تدل لها اعتناء الملوك  
ولو لا الجماعة لما قدر المنفرد ان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الخشوع على  
صلاة الجماعة رحمة بالامة وسفعة عليهم لنور تلك الصلاة كاملة من غير  
وهو ان عن شئ منها فان قيل فلم قلتم باستجاب الاسرار في كسوف الشمس للاكابر  
مع قدرتهم على تحمل على النهار فاجاب انما امر الاكابر بالاسرار فيها كالاغصاف  
لما فيها من الخوف فقامت من الايات التي يخوف الله بها عباده فكان فيها قدر زائد  
على تحمل على النهار والاضواء فان الاكابر ما موزون بالتسريع لامه في الكا والوف  
والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفعلوا فيه لينبهم قومهم  
على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم يتكبروا فيها كوا الى في حق العارفين  
الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمنا ان عدم تكليف الاكابر بالجهر في صلاة كسوف  
الشمس انما هو لعظم ما يتخلى لقلوبهم زيادة على تحمل النهار ومن هذا يعلم حكم الجهر  
في كسوف القمر وان كان كسوف من الايات التي يخوف الله بها عباده كذلك لانه  
ليلي وتجلي الليل خفيف بالنسبة لتجلي النهار او لضعف ابته عن ابته الشمس فان  
نور القمر مستغاد من نور الشمس عند اطل الكسوف ولا عكس ايضا فلما تجلي  
الحق تعالى باللفظ في الليل بدليل قوله في النصف الثاني من الليل مل من سائل  
فاعطيه سوله مل من تائب فاتوب عليه مل من مستغفر فاعف له مل من مبتلي فاعافه  
وما قال مثل ذلك لعياده الابعاد ان قوام على خطابه والتضرع اليه سرا وجهرا  
وقد سمعت سدي عبد القادر الدشتوطي رحمه الله تعالى يقول تخيلات الحق تعالى  
باللغة في ملن آله عز وجل باللفظ والحنان ولو انه تعالى يتخلى بالحوال الصوف  
لما اطاع احد جملة انتهى فان قلت فما وجه طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء  
مع ان عدم نزول المطر او طلوع النيل مثلا مما يخوف الله به عباده فاجاب

ان سبب طلب الجهر بالعادة فيها الظاهر والمدلول والحضرع لله تعالى في الصياغ الناس  
مضطرون للستيقا والمضطر لاجرح عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا مغمدا لها  
لحذره في ذلك فهو كالذي يصح ويستغيب اذا ضرب حاكم وقد سمعت سدي عليا  
الحواص رحمه الله يقول لولا استغفار قلوب غايل الناس بامر ومعاشهم لما اتوا من  
خشية الله تعالى لعظم ما يتخلى لقلوبهم في صلاة النهار فان قلت فما وجه عدم طلب  
الجهر في صلاة الجنان ليل ولا نهار امطلقا عند من لا يرا الجهر بالليل فاجاب  
انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجماعة قاطبا موثقا عند من مثله  
الحنن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت والموال الغيرة وما بعد ولذلك كانت  
السنة في المشي مع الجماعة السكوت رحمة بالما شين معها فلوان الشارع كلمهم بقراءة  
او ذكر جهر الشق عليهم وحاشا من تكليف امة بما يشق عليهم وانما تسامح علما وفي  
عدم الانتكاز على الذكر من امام الجماعة برفع الصوت حين غلب على الناس فرفع قلوبهم من الميت  
واملهوا واستغفروا بحكايا وامل الذين احيى وبما صحك احدهم مع الجنان فلما راوا رفع  
الناس في ذلك اقرروا الناس على الذكر وراوا انه في ذلك المحل خير من اللغو **وسمعت**  
اخى افضل الدين رحمه الله يقول لما كان السنة في المشي مع الجماعة السكوت لان الله  
تعالى يحل للخاص من الجهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل ان ينطق فكان امرهم بالسكوت  
من رحمة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤف رحيم انتهى فاعلم ذلك وتأمل جميع ما ذكرته  
لك فانه نفيس لا تجده في كتاب ومن في ذلك اتفاق الامة على ان التكبير للركوع مشروع  
مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكبر الا عند الاقتحام  
فقط فالاول مستند والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجبه الاول** ان  
التكبير مطلوب عند كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع خسر  
قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جدي له  
كحاله اول الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس والاكابر الذين لا يترقون في  
مقامات القرب في كل خطوة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في  
مراتب القرب كما ذكرنا في مشهدهم اول الذين انتهوا الى احد علوا ان الحق تعالى لا يقبل  
الزيادة في ذنوبه فاذن لا يلاح لهم من كبريائه اول اقتحامهم الصلاة هو الذي انتهى  
مشهدهم اليه اخر الصلاة فلكل رجا مشهد والله اعلم ومن في ذلك قول الامام  
ابي حنيفة ان الطائفة في الركوع والسجود سنة لا واجبة مع قول الامة الثلاثة



بوجهها فيها فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ووجه** الاول عجز غالب الناس عن تحمل ما تجلي لقائهم في الركوع فلو ان احدهم  
اطمان فيه لا احرق **ووجه** الثاني قد ان الاكابر على تحمل ثوب الى عظمة الله تعالى  
على قلوبهم فالاول راحة حال الضعفاء والثاني راحة حق الاقوياء ولكل منهما راحة  
**ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول  
احد انه واحد فيهما من واحد وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجدين  
الا ان تركه عند فاسدا لا يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلج للمصلي  
حاله ركوعه وحاله سجوده فحصل بهما حال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي  
بالفعل بالادكان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح باللسان وايضا فانهم قالوا  
التسبيح من غير معصوم يخرج اي لانه يقتضي توثيق الحق ونقض الجبابر الحق حتى  
طلب تزيينه عنه وهذا خاص بالاكابر والثاني خاص بالاصاغر الذين يطهرهم  
توثيق الحق حتى يحتاجوا الى صرفه وتزويدهم الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك  
مستقرا عندهم ومثل هؤلاء اللاتي في حقهم الوجوب دفعا لما تقوموا به  
الاكابر يقول احدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا سيما الله لا دفعا لما  
توثقه الاصاغر فلهذا كان التسبيح في حق هذه المستحجلا واجبا لا مستحسنا  
ولذلك الجز في تزيينه الله تعالى وما خرج عن هذا الجزء سواء الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام فان قيل فما الحكم في قول الراعي سبحان ذي العظم والساجد سبحان  
ذي الاعلى سواء كان من خواص الامامة ام غيرهم فاجواب الحكم في ذلك ان في  
الركوع يقينية تكبر عند الراعي يخرج عن كمال الخضوع لله تعالى فانه يقصد تزيينه  
من يقينية تلك العظمة التي يقين في نفسه وظاهره اي ان العظمة لله وحده  
وليس كائنات ضيق بخلاف الساجد يقول سبحان ذي الاعلى لانه ترك لنفسه الى  
غاية الخضوع حتى ان العارف يتجمل نفسه في السجود تحت الارضين السفليات  
فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الامامة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى  
ان التسبيح ثلاث على ما حكى عن ابن مسعود انه يجعلها بين يديه ومع ما حكى عن النبي  
انه يسبح حسا اذا كان اماما ليتكلم المأمور من قوله ذلك ثلاثا فالاول في المسألة  
الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في الثانية مخفف والثاني مشدد

ووجه المسألة ظاهر لا يحتاج الى توجيه **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة بوجوب  
الرفع من الركوع والاعتدال مع قول في حقيقته تقدم وجوبه وانما عجز به ان ينحط  
من الركوع الى السجود مع الكرامة فالاول مشدد وخاص بالاصاغر والثاني مخفف  
خاص بالاكابر فخرج الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك ان العبد اذا وصل الى  
محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فاي قايده  
لرجوعه الى محل السجود والحجاب لولا ضعفه عن تحمل ثقل التحلي لوانه قد رجع الى  
تحمل تحليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع عن محل القرب فايده حتى ان بعض الامامة  
واعمال الضعفاء فبطل الصلاة اذا لم يطهر في الركوع والاعتدال عن الركوع  
وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في خضم القرب  
فرجحه الشارع بامره بالرجوع الى محل السجود الذي كان قبله رحمة به حتى ياجد قلبه  
راحة فيقدر بها على تحمل ثقل على السجود والركوع **وسمعت** سدي عليا اخص  
رحمة الله يقول ما شرعت الطهانية والاعتدال في الركوع والسجود والالتفات  
عن الضعفاء من مشقة تحمل التحلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الامامة بالغ في ارجح  
للاكابر الذين يقدرون على تحلي التحلي الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال  
طلبا لكمال راحتهم فيه كما ان بعضهم بالغ في الوجوه كذلك الاكابر وامرهم بعدم  
الطهانية بالاعتدال لما في الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا راحة وتلذذوا  
بغيرهم من خضم الحق تعالى كما ان بعض الامامة توسط في ذلك وقال انه يطول  
الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه ثم بين مخفف ومشدد ومتوسط بالنظر  
لمقام الناس من الاكابر والاصاغر **وسمعت** سدي عبد القادر السطوي  
رحمة الله يقول لولا ان بعض العلماء لا يطول الاعتدال لما قدر الاصاغر عند  
اذا حضروا مع الله ان ينزل احدهم الى السجود من غير اعتدال فكان تطويله  
رحمة بهم ليستريحوا به من ثقل العظمة التي تجلج لهم حال الركوع والسجود  
فالاول الرضا بعد الركوع لما قدر احد منهم على تحمل ثقل العظمة التي تجلج لهم في  
السجود الاول والثاني انتهى **وسمعت** سدي عليا المصنعي رحمه الله يقول  
طول الاعتدال في الركوع على الاصاغر وعذات على الاكابر كما ان المرید يصح من طول  
الركوع والسجود كذلك العارف يصح من طول الاعتدال فلهذا كان المرید  
يجز الى رفع راسه من الركوع والسجود والعارف عن انزوله اليهما لان في



الاعتدال ردة الى الحجاب ومواسد العذاب على العارفين حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم بما عدتني شيئا فلا تقدرني بشئ من الحجاب عن شهودك **وسمعت** ابا عبد الله عليه السلام يقول طول الطائفة في الركوع والسجود خاص بالكبير وطول القصر في الاعتدال بين خاص بالصغير فان الاصغر اذا كان احدهم قائما كان في غاية الاعتدال والا كبر اذا كان احدهم قائما كان في غاية القصر ولذلك تورعت اقدامهم من طول القيام عادة وان كان ذلك لا يستبد بالاحصاء بل يقرب اذا غاب بطن المشاهدة لربه عن نفسه فان السنة تكون عند كل سنة يارق لحيث فيها يتعب فانهم **وسمعت** يقول ينبغي للمصلي اذا كان وحده ان لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى في سجود القيام فهذا لك يوم بالركوع وما دام لم يقدر على الوقوف فهو باختيار ان يسألكم وان شأ حول القراءة ولكن موقوف الركوع ان لا يفعل الاعتدال على العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فاما امر بطيئة فلا ينبغي له الركوع فقلت له منذ احكم من شاهدة عظمة الله التي تتجلى لقلبه فاحكم من كان غافلا عن ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده تعالى مثل هذا طول الطائفة والاعتدال في حق افضل ومورحة به عكس من كان حاضرا مع ربه من الاصغر وكان يقرب مثل هذا في ركوعه كالادمان تتجلى لقله العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد وربما استخضر عظمة الله فانه اذا ركع لم يستطع كما لا يرفع وربما استخضر بعض الاصاغر عظمة الله تعالى في الركوع والسجود فكانت روحه ترمق منه فبادر الى الرفع من الركوع والسجود ليسرعه من غير بطون مثل هذا ربما لم يقد في عدم اتمام الطائفة وموت في السجود اكثر عذرا كما جرب ومن اراد الوصول الى ذوق ذلك فليحجم حواسه في السجود ويبقى الكون كله عنده بحيث يفيض كل شئ الى الله تعالى فانه كما حرق وتذوب مفاصله ولو لا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال قارة ويخففه اخرى تسرعها لضعفها اعمه واقربايمهم وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي ويخففه تارة حتى كانه جالس على الرصيف في الحجرة الحماة بالنار وكذلك ورد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع بها تارة ويبالي بها اخرى حسب تعقل ذلك التجلي الواقع في السجود تسريعا لا قويا وللضعف من امته فان قلت فهل الاولى للقوى على عمل العظمة الخاصة له في السجود

ان يترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها او يفعلها تاسيا بالشارع صلى الله عليه وسلم **فاجاب** الاول له الجواب للاستراحة فقد يكون الجلوس للاستراحة معنى اخر غير المخرج عن عمل العظمة الحاصلة للعباد في السجود ولا يقال ان مثله كالعبث في الصلاة بغير حاجة انتهى **فان قلت** فأتقولون في حديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفصلية في الصلاة فاجواب بان معناه لا صلاة له كاملة لانه لا طاعة له بطول المكث في الركوع والسجود وموخاص بالاصغر كما مر ولوانه طول ذلك لضعف روحه واضجر وتعلق فخرجت روحه من الحضرة واذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له اصلا او صلاة خذاج **ووجه** القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحصر والضيق صار وقوفه كالركعة على الصلاة بلا ايمان ولا فيه فصلاته باطلة لا تنو بها ولا سقوط فان اخرج احد عليهما لم يمس صلاته قلنا له منذ الان في ما قرناه لا نناقذ قد رانا ان طول الاعتدال خاص بالاصغر وقد كان المسمى صلاته وموطلاد ابن رافع الرزقي من الاصغر كما اشار اليه قولهم انه مسمى صلاته ولم يكن من الكبار الصحابة لان الكبار الصحابة لا يسمى احدهم بالمسمى صلاته فكان امره صلى الله عليه وسلم للمسمى صلاته بالطائفة ومن فعل مثل فعله رحمه به خوف عليه ان يتسبب بالكبار في عدم تطويل الاعتدال فترى روحه يخرج عن حضرة ربه عن وجل او يقع في التناقض باظهار القوة في التسبب بالكبار فكان صلى الله عليه وسلم قال له ثم اقل ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الكبار او افضل ذلك من باب الكمال لا من باب الوجوب وقد علمت من جميع ما قرناه ان الامة ما بنوا قواعد اقوالهم الاعلى مشاهدة صحيحة تسريعا للامة وتبعا للشارع صلى الله عليه وسلم وان اصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الامة وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع او عدم المبالغة فالكبار يقدرون على توالي التجليلات في الركوع والسجود والاصغر لا يقدرون على ذلك لانه مبالغة في الرفع منها وقد قدما ان من وصل الى محل القرب لا يوم بالرجوع الى محل الحجاب لانه لا حكمه ولعلنا نجز ذلك العبد عن توالي تجليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده فان قيل فما الحكم في تشيئة السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف فاجواب حكمته ثقل التجلي الواقع في السجود دون الركوع فلذلك امر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد اعتدال تنفيسا له ورحمة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه

حديث



وفي حق اخوانه وعلو الامر في حق الاكابر والاصاغر على حد سواء فلو قدر ان احدا  
من الاكابر اعطاه الله تعالى قوة بنى عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدتين  
يتنفس بينهما والادب ما ملك واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل  
التجلى وشهود الايات فكانت لفظة المتجلى فيه كاللفظة المتجلى في السجود  
بل اعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخشوع  
الى شهود عظمة الله الواقعة للكلف في غير وقوع الايات فكان غاية تكرار الركوع  
خمس مرات مثالا ان يرد العبد الى حالة خضوعه في غير وقت الايات اذا الايات انما  
كانت عظمة لشدة غفلة العبد وسرور قلبه عن حضرة العظم فتأمل **وسمعت**  
بعض العلماء يقولون انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجدة  
الاولى كانت امتثالا للامر الالهى لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على اقداره  
لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على اسرار الصلاة وغيرها في مجلد صغير  
سمناه الفتح المبين في بيان اسرار احكام الدين في الحمد لله رب العالمين  
ومن ذلك قول الامير الثلاثة ان الامام لا يريد على قوله سمع الله من جهه شيئا  
ولا المأمور على قوله وبذلك الحمد مع قول مالك بالرفاهة في حق المنفرد في احد  
الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين التكرار استحبابا للامام والمأمور  
والمنفرد فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبينهم فلا يعلمون قول دعائهم  
وحمدهم الا عنه فاذا قال سمع الله من جهه حمل فكأنهم يخبرهم عن الله تعالى انه قبل  
حمدهم فامروا ان يقولوا باجمعهم ونبأوا ذلك الحمد الى على قبول حمدنا ويوبى  
الحديث اذا قال الامام سمع الله من جهه فقولوا ربنا وذلك الحمد **وجه** الثاني  
عدم الوقوف على جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم في تلبية قول  
حمدهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول احدهم سمع الله من جهه اما من طريق  
الكسوف والشهود القلبي واما من جهة الايمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا  
خاص بالاكابر الذين ارتفع حجابهم والاول خاص بالاصاغر المحجوبين عن الله بالما  
**وسمعت** سيدي عليا الخواصر حمد الله يقول وجه مناسفة قول المصلي سمع الله  
من جهه عند الركوع من الركوع كوز الركوع اول مرتبة للتقرب فلما كان واقفا  
في القراءة كان بعيدا عن حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو

ذكر القيام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فسمع او علم قول الحق تعالى  
لحمد عبد فاجبرهم بذلك لشريهم انتهى فعلم ان الاكابر ما هم متقدمون بالسبقه  
للامام الا في افعال الصلاة الطاهرة من ركوع وسجود وغيرهما وهم مع الله كما هو  
مع الله فانهم ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة الفرض من اعضا السجود السبعة اجبة  
او الانتم مع قول الشافعي بوجوب الجبهة قول واحد اوله في باقي الاعضاء قولان  
اظهرهما الوجوب وهو المشهور ومنه مذهب احمد واما الانف فالاصح من مذهب  
الشافعي استحبابه وهو احدى الروايتين عن احمد ومع قول مالك في رواية ابن القاسم  
عنه ان الفرض يتعلق بالجبهة والانف فان اخل به اغاثة في الوقت استحبابا وان خرج  
الوقت لم يعد فالاول مخفف من وجوب الثاني كذلك مخفف من وجبه اخرى والثالث مشدد  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المراد من العبد اظهرها والخشوع بالادب  
حتى يمس الارض بوجهه الذي هو اشرف اعضائه سواء كان ذلك بالجبهة او الانف  
بل ربما كان الانف عند بعضهم اولى بالوضع من حيث انه مأخوذ من الانفة والكبرياء  
فاذا وضعته في الارض فكانه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى والخشوع  
الالهي محرم دخولها على من فيه اذ في ذن من كبر فانها هي الحقبة الكبرى حقيقة  
وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذن من كبر فافهم  
**وجه** قول الشافعي في جرمه بان وضع الجبهة واجز ما دون الانف الجبهة  
هي معظم اعضا السجود كقوله الحج عرفة والتوبة هي الندم واما الانف فليس هو  
تقوى خالص ولا حم خالص فكان له وجه الى الوجوب وجه الى الاستحباب فاحد  
مالك بالوجوب وغيره من الشافعي واحدا بالاستحباب وجه من وجب وضع  
من الاعضاء السبعة ان كان الخشوع لا يحصل الا بجمعها ولذلك قال الشارع امرت  
ان تسجد على سبعة اعظم وهو لا يورث في حق نفسه الا بالعلم ان الكمال ومن ذلك  
قول ابو حنيفة ومالك واحمد في احدى روايتيه انه يجزئ السجود على كور عمامته  
مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يجزئ ذلك فالاول مخفف والثاني  
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول وجود صورة الخشوع بالراس  
والوجه **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط من انه لا يجزئ السجود في معظم الاعضاء باطل  
بخلاف الذين والركبتين في العدم من يحرق علمها بالحابل لان الخشوع بها لا فرق  
في اظهاره بين ان يكون بلا حائل او بحائل بخلاف الجبهة فان وضعها على حائل من ملبوس



صاحبها يودن بكبريا صاحبها بين يدي به وصاحبها لا يدخل حضرة الله وإذا  
لم يدخل فلا تصح صلاته فلذلك تطلعت من سجدة وصح ما فعله منها قبل السجود  
ومن ذلك قول أبي خنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه لا يجب كشف اليدين  
مع قول مالك والشافعي في إحدى القولين أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد  
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه الأول** ما قلناه في المسألة قبلها من عدم  
الوقوف في الخضوع الطاهر باليد من بين أن يكون بجابل أو بلا حائل **وجه الثاني** القبول  
على الجبهة عند من أوجب كشفها **ومن ذلك قول مالك** والشافعي وأحمد بوجوب الجلوس  
بين السجدين مع قول الإمام أبي خنيفة أنه سنة فالأول محمول على حال الضعف  
الذي لا يقدر على تحمل قول الجليل في السجود على قلوبهم فجمهور السامع بامرهم بالجلوس  
بين السجدين لما أخذوا وهم واحد من ثقب السجود والثاني محمول على حال الكبر الذي  
يقدر على تحمل ذلك فكان طوله في ختمهم غير واجب لعدم شد حاجتهم إليه فلو لم  
يوجب الأئمة الاعتدال بين السجدين ربما تكلف الأصاغر في طول السجود مما لا  
يطيقون إذا جعلت لهم عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب حجة  
وسنعة يحتمل أن لا يغيروهم الله على تركه ويحتمل أن يغيروهم عليه كما يحرم الأصاغر ذلك  
لأن العبد إذا تكلف شططا خرجت روحه من حضرة الله وذلك حرام في الصلاة  
بغير ضرورة وما كان سببا للتقصير فهو حرام فافهم **ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة**  
أنه لا تستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود وينهض معتمدا على يديه  
مع قول الشافعي أنها سنة ومع قول أبي خنيفة أنه لا يعتمد بيده على الأرض فالأول  
مشدد في حق الأصاغر الذين لم يجلي لهم من عظمة الله ما لا يطيقون مخفف في حق الكبار  
وفي حق من تجلبت لهم عظمة الله التي لا يطيقونها من الأصاغر **وجه من قال** يصعد  
بيده على الأرض حال النهوض ظهرا أو الضعف والخسنة بين يديه وبوجه  
من قال لا يضمها على الأرض ظهرا أو الهمة والفقير تعظما لأوامر الله عز وجل  
ليخرج العبد من ضيقة الكسل **ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة** باستحباء التشهد  
مع قول أحمد بوجوبه فالأول في حق الكبار لقد رتبهم على تحمل ما وقع لهم من تجليات  
العظمة في سجود الركعة الثانية فكان الجلوس في حتم مستحبا لأنه محل راحة على  
كل حال وإنما شرعت التحية فيه لأنه كالإقبال الجديد على حضرة الحق بالنسبة لما كان  
في السجود من القرب الموقوف في السجود فكانه يرفع رأسه خرج مع أنه لم يخرج فهو في حق

الأصاغر أكد من الكبار بخلاف التشهد الأخير اتفقوا عليه على وجوبه لتقليل التقليل فيه  
على الكبار والأصاغر لأن من خصائص تجليات الحق تعالى أن يكون آخرها أثقل من جميع  
ما مضى كما تقدم بسطه مرارا وأما وجه من قال بوجوب التشهد الأول والجلوس له هو  
غلبة الشفقة والرحمة على الأئمة لاحتمال أن يجلي لهم من سجودهم من العظمة ما لا يطيقون  
فيكون الجواب للجلوس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم **ومن ذلك قول الإمام والشافعي**  
أن السنة في الجلوس للتشهد الأول والاقتراش والتشهد الثاني التورك مع قول  
أبي خنيفة بأن لا اقتراش سنة في التشهد من معا ومع قول مالك بالتورك فيها معا  
فالأول مفصل فيه مخفف والثاني مخفف والثالث مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة  
الميزان **ووجه الأول** الاتباع **وجه الثاني** أن الاقتراش هو جلسة العبد بين يدي  
الله تعالى مطلقا وأما أن السجدة إلى حضرة الله لم ينقطع حتى يتورك وكذلك  
وجه من يقول بالاقتراش في التشهد من وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بمن  
يشهد انقطاع سيره في الصلاة وقد جرت ألاف اقتراش فوجدوه القون في توجه  
القلب إلى الله والخشوع معه **وجه الثالث** أن التورك يحصل به الراحة أكثر  
لكل من حصل له ثقب في سجوده فلكل واحد وجه **ومن ذلك قول أبي خنيفة** ومالك  
بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول الشافعي وأحمد  
في أشد الروايتين أنها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها فالأول مخفف والثاني  
مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه الأول** أن موضوع الصلاة بالأصالة  
أما ما ذكره الله تعالى وحده والمناسبة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم موالا واسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها  
لنا وثقتنا بها كان من الأدب أن لا ننساه من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما  
حضرنا معه تعالى فإنه لا يفارق الحضرة الإلهية أبدا فاستحبنا الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم خاصة بالأصاغر ووجوبها خاص بالكبار والافراج ذلك أن  
الأصاغر ربما تجلي الحق تعالى لقلوبهم فدمشوا بين حلاله وحلاله وأصطلحوا عن  
شهود ما سواه فلو أوجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبق ذلك  
عليهم بخلاف الكبار الذين قد رتبهم الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقد رزوا  
على شهود الحق مع شهود الحق تعالى فإنه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لسبقوا كل ذي حق حقه فقال الأصاغر كما عايشه لما أنزل الله نزلها



من السما وقال انما قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكروا من فضله  
تقالت واه لا اقوم اليه ولا احب الا الله انتهى فكانت مصطلبة عن الخلق  
تجلى لها من عظيم نعمة الله عليها ببرها من السما ولو انها كانت في مقام ابيها  
لسمعت لوالدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فان  
الحق تعالى ما اعتنى بقيام هذا الاعتناء الا لذكر اما لتبنيته صلى الله عليه وسلم  
وقد ذكرنا في كتابنا لاجوبه عن العلم ان قول القاضي عياض في كتاب الشفا وشدة  
الشافعي فقال بوجود الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس  
قد حان مقام الامام الشافعي وانما هو اشار الى كماله رضي الله عنه في المقام  
وانه كان يقدر على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى عن الخلق  
ولا عكسه فامر الناس بذلك على سبيل الرجوع حسنا للظن بهم وانهم نالوا  
مقام الكمال كما ان الامام ابا حنيفة ومالك اخذوا بالاحتياط للامة فلم يوجبوا  
ذلك عليهم لاحتمال ان يقع لهم اضطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم للشهادة  
فليس عليهم تكليفهم بشهادة غيره تعالى فعل ان قول القاضي عياض وشدة  
الشافعي ليس مراده بذلك ضعف قوله كما ينبغي ان يدرك الى الامام مراده انه  
شد عن مرعاة حال الاصل غير كما عليه الجمهور وراعى حال الاكابر قايما بواجب  
حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جئنا اليه القاضي عياض في  
الشفا من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفا كله مكتوب للتعظيم  
للانبياء فكيف يظن بالقاضي انه يريد بقوله وشدة الشدة وذلك الذي هو الضعف  
مدد البعد من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما امر الشارع  
المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهادة لينتبه  
الغافل في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود بينهم في تلك الحضر فانه  
لا يفارق حضر الله ابدا فحاطبونه بالسلام مشافهة انتهى وقد بسطنا الكلام  
عليه في الباب السادس من كتاب ظهار الجسم والفوائد من سواد الظن بالله تعالى  
وبالعباد فواجب ان شئت والله اعلم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان السلام  
من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الامية الثلاثة انه ركن من اركان الصلاة  
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما يخرج من  
الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في مئة الصلاة ووجه الثاني

ان التحلل منها بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم  
افساحا التكبير وتحليها التسليم فوجه بلا تسليم مطل للصلاة لعدم التقلد  
فهو واجب كتحلل العبد من اعمال الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم  
دائمون فلا يخرجون من حضر الله تعالى يقولونهم فكان السلام من الصلاة في  
حضرهم مستحبا لا واجبا لما عساه يطرقهم من الخروج من حضر الله تعالى او تخلف  
عنهم الغنابة الربانية والثاني خاص بفائدة الناس الذين هم على صلاتهم عابثون  
فيخرجون من حضر الله ويذهبون ليل ولا نهارا فانهم ومن ذلك قول بعض اصحاب  
الشافعي بوجوب تقديم الشهادة بين في الشهادة على الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه  
الاول ان ذكر الشهادة بين من الايمان والايان مرتبة التقدم على سائر العبادات  
التي من جعلها سوا الله ان يصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم ومن حق النظر  
وجدر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج تقديم ذكر الشهادة بين على الصلاة عليه  
والتسليم من حيث ان الحيات والشهادة بين متعلقان برب عز وجل والصلاة  
والتسليم عليه متعلقان به بالاصالة وان لم يبارقها ذكر اسم الله تعالى في نحو  
قوله اللهم صل على محمد فافهم ووجه من قال لا يجب تقديم الشهادة بين على الصلاة  
والتسليم على رسول الله عدم ورود امر بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في  
الشهادة العلما وقالوا ان الله تعالى امرنا بها واولا ما كتبها ان تكون في اخر  
الشهادة الاول والاخر واصل دليل العلم في جعلها في الصلاة قول الصحابة  
قد امرنا الله بالصلاة عليك يا رسول الله فكيف يصلي عليك اذا نحن صلينا  
عليك في صلاتنا فان قوطم في صلاتنا يحتمل ان يكون مراده بذلك صيغة الصلاة  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلم في اول الصلاة لان شكر  
الوساطة عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فالركعتان الاولى والثانية كالشكر  
والصلاة على رسول الله شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي  
فانفرد ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو  
التسليم الاول فقط على الامام والمنفرد وراى الشافعي وعلى المأموم ايضا  
مع قول احمد ان التسليمين واجبان ومع قول ابي حنيفة ان الاولى سنة والثانية  
ومع قول مالك ان الثانية لا تنس للامام ولا للمنفرد واما المأموم فيستحب



له ان يسلم عندهما لك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة  
تلقا وجهه يرد بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث  
مخفف كالقول في التسليم الثانية للامام والمنفرد عنده **وجه** القول  
الاول ان التحلل من الصلاة يحصل بالتسليم الاول فقط **وجه** الثاني انه  
لا يحصل التحلل الا بالتسليمين حديث وتخليها التسليم قبل الاول  
والثانية **وجه** قولنا في تخفيف الاستحباب التسليمين كون صوت الصلاة  
قد تمت بالتشهد فكان السلام كالاستبذان للخروج من حضرة الملك ومثل  
ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام **وجه** الثالث  
تسليمات ظاهر والله اعلم ومن ذلك نية الخروج من الصلاة قال مالك رحمه  
الله تعالى وهو خاص بالكاتب والثاني مخفف في الادب وهو خاص بالامام  
فخرج الامر الى من ينبت الميزان قالوا او تكون نية الخروج مع السلام عند  
مالك فانه قال وينوي الامام بالسلام التحلل واما المأموم فينوي بالاول  
التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال ابو حنيفة ينوي السلام على الحفظة  
وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام على من يمينه  
ويساره من ملائكة والنس وجن وينوي الامام بالاول والخروج من الصلاة  
والسلام على المتقدمين وينوي المأموم الرد عليه وقال احمد ينوي الخروج من  
الصلاة ولا يصح له شيئا اخر **وجه** هذه الاقوال كلها ظاهرا لا يحتاج الى  
توجيه الا قول احمد فان وجه توجيه القصد في الامور وهو بيان التشديد  
في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فانهم **وسمعت** سيدنا  
الحواص رحمه الله يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو ان  
المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من ادب في حق الكابر  
استبذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع اخر هو دون تلك  
الحضرة في الشرف استمالة لقلوب اخوانهم في تلك الحضرة والاطاعة للادب  
مع الملوك حقة فصح الشرع في ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يستحب  
في حقه مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستبذان واحدا في حق الاصغر  
مستحبا في حق الكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلا

فهم لا يرون معادفة من حضرته ولا خروجا وايضا فلو ان ذلك كان اجبا لامرنا بالسجود  
به ولو في حديث واحد لم يلقنا المصريح بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء  
على ما ورد في السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول ليست الاول  
يا حق من الاخرة او من عموم حديثنا الاعمال بالنيات اذ الخروج على كبر لا يخفى ما فيه  
فانهم ولما سكنت الشارع عن الامر به لما بقي الا انه من ادب العبيد لا غير بقا لبعضهم ان  
ذلك لا يلحق بالهنة ويات الشرعية لان منصب الشارع يجعل ان يساويه احد في الشرع  
واطلاق في ذلك ثم قال وبما مل اذا قام جلسك من مجلسك من غير استبذان لك كيف  
تجد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا اسأ ذلك فالتك في قلبك منه السلام  
وود المقضية حضرتك عن ان يفارقنا بغير اذن منك وما كان ادبا مع الخلق فهو  
مع الحق تعالى اولى وبما قرنا يعرف توجيه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من الصلاة  
الى صوب حجة فان لم يكن له حاجة فالى اى حجة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه  
فان الكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا يخرج حجة على حجة الا ينص عن  
الشارع وانما قد علمنا صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين لان التيامن سنة  
يستحب الحضور فيه واذا كان حاجته في حجة وجهه او يسان نصير نفسه تنازع فلا  
يحضر في تلك السنة وهذا اظهر ما قالوه في استحباب تفرغ المصلي نفسه قبل الصلاة  
من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط واكل وشرب ونحو ذلك انتهى **وسمعت** من اخبرني  
يقول تخيير المصلي في الانصراف الى اى حجة كان خاص بالكابر وامرهم له بالانصراف  
عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالكابر الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة  
بزيد فضل فلا يفتقل احد منهم عنها الامام مفضل فيكون حجة اليمين تزيده على  
ذلك المفضل شرفا فان الشارع اذ ارجح بقعة على بقعة في الفضل قلدها في ذلك  
ونسخا حكم عقلنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور بقربنية ما ورد في الامر  
بتقديم الرجل اليماني اذ دخلنا المسجد وتقدم اليسرى اخرجنا منه فانهم ومن منا  
يتفقد ذلك ايضا توجيه من قال من العلماء انه نية المصلي ان ينتقل من موضع العرض  
اذ اتقل وعكسه وانه انما ما قال ذلك الامن باب العدل بين البقاع فانها  
تتفاضل بما فعل على ظهرها من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاضل على  
احدها اذ امر عليها اذ اكر وتقول مل مرتبة اذكر في هذا النهار مثلي **وجه** الترجيح  
في قول من قال ينتقل للفضل من موضع فوضه ولا عكس كون حضرة مناخاة الله تعالى



في المرافض اشرف من حضرة مناجاته في التواقل به ليل قوله تعالى في الحجر القدي  
 وما تقرق الى المقربون بمثل اذ اما اقرضت عليهم فبعت البعاع في الفصل ما فعل  
 فيها من فاضل ومغصود فرجع الامر في تلك المسائل كلها الى مرتبة الميزان مخفف  
 وتسد يد قائل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد وجهنا  
 اقوال العلماء في مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الامانة والاحسان  
 والاعتقاد لعل مراد في ذلك عن غلبة لا مقام والحمد لله رب العالمين

**باب شروط الصلاة** اجمعوا على ان شرط العورة عن العيون واجب  
 في الصلاة وغيرها وانه شرط في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة  
 وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس في التوب واللبس في المكان واجبة وعلى  
 ان استقبالات القبلة شرط في صحة الصلاة الا لعذر كسنة القتال والحجامة  
 الحبوب والتنفل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة  
 وكالمربوط على خشبة وكالمغترق في غوصه وعلى انه يجب عليه الاستقبالات الكبر  
 والتوجه وتقديم بقية ما اجمعوا عليه من الشروط اولها لبس قبله فراحه واما  
 مسائل الخلاف فمن ذلك قولنا في خفيفة والساق في الروايتين عن مالك  
 واحمد ان عورة الرجل ما بين سرتة وركبته مع الروايتين الاخرتين عن مالك واحمد  
 انها القبلة والذكر فقط فالاول مشدد خاص بالكبر الناس كالعالم والامر  
 والثاني مخفف خاص بآراء الناس كالتواتر واتحاد القلائد والراسين  
 وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قولنا في الساق في احمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قولنا في خفيفة  
 وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص باحد الناس من الاصا  
 والثاني مشدد خاص بالكبر الناس على وان المسألة قبلها ومن ذلك قول  
 مالك والشافعي واحمد في احدي روايته ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها  
 مع قولنا في خفيفة انها كلها عورة كذلك الاوجهها وكفها وقد مر معنا في الرواية  
 الاخرى عن احمد الاوجهها خاصة فالاول فيه تسديد عليها في السرة والثاني مخفف  
 والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول الاتباع **وجوه**  
 الثاني التوسعة عليها باخراج القدمين من حجاب السرة **وجوه** الثالث في الوجه  
 هو المحل الاعظم للفتنة والسرف وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة

وعدم مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين الى محاسن النساء كالكشف المذكور  
 مذكر للعار فين بالله عز وجل وبانه ما امر المرأة بذلك الا لتعتم الحجة على يدعي  
 الحيانة والادب مع من الناس ويمقت من نظر الخمر في حضرة قصدها فتتطهر  
 بلباسها الى مشامد جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يرعى  
 نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب والماير من المرأة وهي مكشوفة الوجه على  
 خلاف عادتها ينبغي عرافة من في حضرة فاحر به بين يدي الله عز وجل في  
 الصلاة كوله النبوة في حجة والله المثل الا على فقاموا السرف في كشف وجهها في الصلاة  
 وفي الاحرام بحج او عمره كما تقدمت الاشارة اليه في السابق قبله ومن ذلك قول  
 مالك والشافعي ان عورة الامة في الصلاة ما بين سرتها وركبته كالرجل وموحدى  
 الروايتين عن احمد والرواية الاخرى ان عورتها القبلة والذكر فقط مع قول  
 في خفيفة ان عورتها كعورة الرجل وتزيد عليه بان جميع ظهرها وبطنها عورة ومع  
 قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الامواضع التقليدية منها وهي الراس  
 والساعدان والساق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه  
 تسديد وكذلك ما بعد **وجوه** الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة  
 الى نظير الاما خارج الصلاة فضا عن الصلاة فكانت العورة واجبة الى ما سبق  
 في كشفه فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهن والقبلة والذكر عند بعضهن  
 وما بعد امواضع التقليدية عند بعضهن الاخر فافهم ومن ذلك قولنا في خفيفة انه  
 لو انكشف من السرة بقدر الدرهم لم تبطل الصلاة وان كان اكثر من ذلك بطلت  
 وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ اقل من الربع لم تبطل الصلاة مع قولنا في  
 تبطل بانكشاف القليل والكثير ومع قولنا ان كان يسير لم يبطل وان كان كثيرا  
 بطلت ورجح اليسير والكثير العرف وقال مالك ان كان قادرا اكرأه صلى يسير  
 العورة بطلت الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول القياس على النجاسة التي يفتني عنها في البدن  
 بما عمن ان كلامها يحجب اجتنابه **وجوه** الثاني القياس على تحرق الخف فان يضر ولو  
 يسيرا **وجوه** الثالث حديث دفع عن امي الخطا والنسيان مع حديث اذا تركتم  
 بامر قاتوا فانهما استطعم وما لم يقدرا بعد عليه لا يقدح في صحة ما فعله به ليل  
 صحة صلاة العوان **واجب** احمد ستر المنكبين في العورة وفي النافذة روايتان



فالاول مشدود والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي  
 اذا روي المصلّي ثوبا لزمه ان يصلي قايما وتكبر ويسجد وصلاته صحيحة وقالت  
 ابو حنيفة موقوفين ان شاء يصلي جالسا وان شاء قايما وقال احمد يصلي قايما ويؤتي الركعتين  
 والسجود فالاول مشدود والثاني مخفف من حيث جواز الجلوس والثالث مخفف  
 من جهة الاماودة لئلا لا يتابع الحديث اذا امر تكبر بما رفاقا توافقهما استطعم  
 مع قاعلة المسجور لا يسقط المسجور **وجه** الثاني ان ذلك راجع الى قوة حبس  
 المصلي وقلة حيايه من الناس وكذا الثالث خاص بسيد الحيا وهذا كله رجمة  
 من الله للعبد فافهم **ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي** اذا كان الطهارة عن  
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في الصحيح  
 روايته انه ان صلى عالما بها لم يفسد صلاته او جاهلا او ناسيا صحته والرواية  
 الثانية عن الصفة مطلقا وان كان عالما عامدا او الثالثة الطهارة مطلقا  
 فالاول مشدود والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الا  
 بالاحتياط **وجه** الثاني العذر بالجهل والنسيان **وجه** الرواية الثانية عن  
 مالك غلبة مراعاة القلب ونحو الجوارح الطامعة كما يؤيد خبر مسلم مرفوعا ان  
 لا ينظر الى صوركم واحسانكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذه القول  
 ان شيا لا ينظر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين  
 مرفوعا اذا اقبلت الحيفة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاعسل عنك الدم وصلي  
 لان قوله دعى الصلاة قد لا يكون لاجل الدم وانما هو لعله اخرى في الحيف لان  
 غايته ومحايط ان يكون كسلس البول فغسل الدم عنها وتصلى كلما دخل وقت  
 صلاة وقد اورد بعض الشافعية على ما للوجهين جواز النجاسة خارج الصلاة  
 بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة او في جمل  
 العلة هي التضييق بالدم ومما يؤيد قوله مالك ايضا حديث لا يقرب الجنب ولا الحائض  
 شيئا من القرآن فانه جمع الحائض مع الجنب والجنب امر مقرر على البدن وكذلك  
 الحيف ومما يؤيد ايضا اجماع الائمة على الطهارة عن الحدث كما روى الطهارة  
 عن النجس ومساجحة بعضهم في مقدار الدم من الدم وفي مقدار العذرة من  
 البدن اذا لم يصيبها الماء ومما يؤيد ذلك ايضا عدم ورود النص صريح عن الشارع  
 بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم

لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا فافهم **ومن ذلك قول مالك والشافعي**  
 ان من صلى خلف جنب غير عال لم يرد له ذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام ابو حنيفة  
 ان صلاته باطلة فالاول مخفف والثاني مشدود **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان  
**وجه** الاول ان الله تعالى لا يؤاخذ العبد الا بما علم **وجه** الثاني الاخذ  
 بالاحتياط والسعي في براءة الذمة من غير كبر مشقة **ومن ذلك قول مالك والشافعي**  
 في الحديث واحدا من سبعة الحديث تطهرت صلاته مع قول ابو حنيفة والشافعي في الحديث  
 انه ينبغي على صلاته بعد الطهارة ومع قول الثوري ان كان حدثه رعا فارقا نبيا  
 وان كان رجلا او ضحكا اعاد فالاول مشدود والثاني مخفف **وجه** الثالث فيه تخفيف  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاخذ بالاحتياط ولا التفات  
 لسبق الحديث لحديث لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا فافهم ذلك  
 الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في انائها **وجه** الثاني  
 الفرق بين الواقع قبلها والواقع في انائها ونقول ما وقع قبل الحدث فهو صحيح  
 فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا تبطل احدهما بالحدث في الاخرى **ومن ذلك**  
 اتفاق الائمة الثلاثة على ان غلبة النظر في دخول وقت الصلاة يكفي في الوجوب  
 مع قول مالك انه لا تكفي عليه النظر وانما يشترط العلم بدخوله فالاول مخفف  
 والثاني مشدود **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان الظن قريب من  
 العلم فيكون ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى **وجه** الثاني  
 تعظيم امر الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ  
 فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالكبار اصحاب النظر في العواقب  
 وقد سمع بعض الفقهاء اذا انا في غير الوقت فوقف للصلاة فما كان الاذا ب **ومن**  
**ذلك قول الائمة الثلاثة** انه اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان الخطا انه لا اعاد  
 عليه مع قول الشافعي في ارجح قوله انه يقضي ان خرج الوقت ويحذر ان كان  
 الوقت قايما فالاول مخفف والثاني مشدود **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان والاول  
 خاص بالعوام والثاني خاص بالكبار اهل الاحتياط لدينهم وقد ينسب الى تعصير  
 في تعاطيه ما يظهر قلبه حتى يحجب عن روية الكعبة ولم يعرف جهتها **ومن ذلك اتفاق**  
 الائمة الثلاثة على انه لا تبطل صلاة من تكلم ناسيا او جاهلا بالبحر او سبق لسانه ولم  
 يجل مع قول ابو حنيفة انها تبطل بالكلام ناسيا لا بالسلام واما ان طال الكلام



فالاصح عند الشافعي المطلق وقال ما لك ان كان لمصلحة الصلاة كالعلام الاما  
 يسهوه اذ يرتب اليه الاما لكلام فلا تنبطل وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة  
 كادساده ضال وتخير ضرر لا تنبطل فالاول من المسألة الاولى مخفف والثاني  
 منها مشدد والاول من المسألة الثانية مشدد والثاني فيه مخفف والثالث مخفف  
 فخرج الامر في المسالتين الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** في المسألة الاولى الغد  
 بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظائره **ووجه الثاني** منها عدم قبول النسيان  
 من حيث ان الصلاة فيها افعال مذكورة بالصلاة واما الجهل فانه غير معذور  
 كذا في تقصيره بترك تعلم الواجب عليه من امر دينه فلهذا لم يعذر واما وجه  
 المطلق فيها اذا طال الكلام فظاهر واما وجه كلامه ما لك فهو كونه ذلك الكلام  
 لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فمحرمة المؤمن وجوب تكليفها مع  
 كلما يحصل به الضرر له وفواعل الشريعة تسد بتقديم مثل ذلك على مراعاة  
 بطلان الصلاة عنه من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى  
 وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في  
 الاسراف فافهم ومن ذلك اتفاق الامة على بطلان الصلاة بالاكل الا ناسا  
 وعلى بطلانها كذلك بالشرب لاعتد احمد في النافلة فالاول في الشرب مشدد  
 والثاني مخفف **ووجه الاول** في الاكل والشرب شدة اللذة الحاصلة للاسك  
 بالاكل والشرب فيريد العبد يحجم بين ذلك الاكل والشرب وبين مناجاة الله  
 تعالى على المراقبة والخصومة فلا يقدح في تعارضه عند المصلي ذلك حرم العلم  
 الاكل والشرب في الصلاة وامره بان فاكل او يشرب قبل الدخول في الصلاة  
 حتى لا يبقى له التفات الى غيره في صلاته **ووجه رواية احمد** في الشرب في النافلة  
 كون العبد فيها امير نفسه ان شأخج منها وان شاء امر فيها حتى يعلم منها  
 وايضا فان الله اوجبه على الكابر عدم الالتفات فقلوبهم الى غير ما هم فيه  
 في العوضية والنزل على قلوبهم مرد الرضا فبردت فانفسهم فلم يحاجوا الى  
 ما يطغى تلك النار ولا يمكن الا في النافلة فان الروح تكاد تنهض من  
 شدة العطش فلهذا لا يسمع العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة  
 الحقيقية فافهم وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاهرا وموسى  
 لا بأس بشرب الماء في النافلة **ومن ذلك قول الشافعي** ان من نابه سئ في صلاته

سبع ان كان ذكر او صنف ان كان امرأة مع قول ما لك انما يستحان جميعا فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من ضررها  
 الغشنة والثاني محمول على من لا يخاف من ضررها ذلك مع حمله على انه لم يبلغه الحديث  
 ايضا والمقصود من ذلك كله التنبية فاذا حصل التسبيح من المرأة كان اولي لانه  
 ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم **ومن ذلك قول الامة** انه اذا اهم التسبيح  
 تحذروا او اذا لم تنبطل الصلاة مع قول في حقيقته بانها تنبطل الا ان قصد تنسيه  
 الاما او دفع المار بين يديه فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى  
 مرتبتي الميزان **ووجه الاول** وهو خاص بالامام فان ذلك لا يقع في حال الصلاة  
 لما فيه من المصلحة **ووجه الثاني** ان الصلاة موضوعها الاستغفار بالله وحده  
 فذكر غيره ولو تغلبه بطلانها ومنه اخاص بالكابر **ومن ذلك** النكاح من خشية الله مبطل  
 عند بعضهم غير مبطل عند قوم اخرين **ووجه الاول** انه كان الواجب على العبد ان  
 يسلك طريق الرياض حتى يصير سكي قلبه دون عينيه ويسمع مواعظ القرآن كلها  
 فلا ينظر عليها بكا **ووجه الثاني** كون النكاح من خشية الله يجمع القلب على الله فخرج  
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول الامة** لا يرفع انه يستحب رد السلام بالاشارة  
 من المصلي اذا سلم عليه احد مع قول التوري وعطا انه يرد بعد فراغه وقال ابن  
 المسيب والحسن يرد لفظا فالاول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة  
 والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا **ووجه الاول** حصول  
 المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان من شره **ووجه الثاني** مراعاة الاقبال  
 على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام  
**ووجه الثالث** خوف حصول ضرر اذا لم يرد باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتقلب  
 كالجمل من الولاة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول الامة** الثلاثة انه  
 لا تنبطل الصلاة بمروءة او ان بين يدي المصلي ولو كان خائضا او حمارا او كلبا  
 اسود مع قول احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قبلي من الحمار والمواة سئ ومن  
 قال بالمطلق عند مروءة ما ذكر ابن عباس والسني ابن المسيب فالاول مخفف والثاني  
 فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** قوله عليه الصلاة والسلام  
 احرامه لا يقطع الصلاة مروءة وسئ وهو خاص بالكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهد  
 الحق تعالى في قلبهم سئ ولا يشغل قلبهم عنه **ووجه الثاني** كون ذلك محجب ويشغل



من مشاهد ما تجلي لعين المصلي وقلبه من ملاحظات الحق تعالى فهو خاص بالاصا  
قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحجارة والمراة والكلب الاسود كون الشيطان  
لا يبارتهم كما هو مشاهد من اهل الكسوف والشيطان لا يبرأ من الامة الا  
ويحس منه طيف ينقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلته اي صلته  
شهوده وانما لم ينقطع مثل ذلك شهود الاكابر لضعفهم وشدة معرفتهم بالله فلا  
ينظرون من جميع المحلوقات الا الى السرائر القام بهم وذلك من امر الله لا خارج  
عنه فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي يجوز للدجل ان يصلي الى جانبه امرأة  
مع قول ابي حنيفة يبطلان الصلاة بذلك فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يطمع  
عن الله شغل والثاني مشدد خاص بالصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان والافعال  
الاول شهود الاكابر وجه الكمال الباطن في المراة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه  
وجبريل وصالح المومنين والملائكة فعد ذلك ظهيرا ومعينا لمحمد صلى الله عليه وسلم  
على عائشة وخضعة ومنه استدعت المراة ايضا اعظم ملوك الدنيا طهية السجود  
لهما حال الوقوع ومنه كان اقوى الملائكة واشدهم من كان مخلوقا من انفس الناس  
ومنه قدرت المراة على انما في نفسها من محبة الوقوع عن الرجل مع ان شهودها  
اعظم من شهود الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار **وسمع سيد**  
عليها الخواص رحمه الله يقول من قائل في قوله تعالى وان نظامه اعلمه الى اخر الآية  
علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم اكل الخاق في مقام العبودية على الاطلاق فلهذا  
انصرف الحق تعالى له مدة الانصاف العظيم ولو انه كان عنده راحة من الدعوى  
والقوة في نفسه لكان وكلة الى نفسه بعض الكول جزاء وقافا واكثر من ذلك  
لا يقال انتهى واما وجه قول ابي حنيفة فهو لاجل ظهور نقصها والميل اليها  
بالطبع وهو خاص بالصاغر ولا كابر العمل به ايضا للحجة الذي فيه تشهد تقص  
المراة ويميل اليها بالشهوة **فهم** الله الامة ما كان ادق مداركهم التي تحبب  
على بعض المتعلمين فافهم ومن ذلك اتفاق الامة على انه لا تكفر قتل الحجة والقدر  
في الصلاة مع قول النخعي كرامة ذلك فالاول مخفف خاص بالصاغر الذين يحتاجون  
غير الله في حضرة الله وكلام الحق خاص بالاكابر الذين يكونون عدا الله في حضرة  
الله تعظيما له مع غيبته عن شهود امره لظهور ذلك ومثل ذلك البرغوث والقمل  
فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل محبة مشهدة **ومن ذلك قول**

الامام ابي حنيفة والشافعي تصح الصلاة في الموضع المنهي عن الصلاة فيها مع  
الكرامة وبه قال مالك الا في المقبرة المنبوسة فان كانت غير منبوسة كرم  
واخرات مع قول احمد انها تبطل على الاطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان مكان الصلاة  
خارج عن افعال الصلاة فهو كالحجارة والمراة والمخالط لمن صلى بجانبه كافر او غير  
او غير ذلك مما سماه الله تعالى رجسا **ووجه** قول احمد احلال حضرة الله تعالى ان  
يماجيه العبد في مثل المقبرة والمخزن والحمام والمزبلة وقارعة الطريق واعطان  
الابل فان الله تعالى اراد ان يظهر حضرة من مثله لك ونهى ان يحاط به العبد فيه  
وامرنا بلبس الثياب الطاهرة الطيبة الراحة احلالا لحضرة ولذلك  
صلت الاكابر من الاوليا كسيدى عبدالقادر والحلي وسيدى علي بن وفا والشيخ  
محمد الحق في الشيخ محمد بن والشيخ ابي الحسن البكري وذلك سيدى محمد على المضربات  
النقيلة المنجزة بالعود والند والعنبر والكافور تعظيما لحضرة وجهه ولكن  
جمهور العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والحصى او نحو ذلك مما  
لا رتبة فيه خوفا على اتباعهم ان يتبعوه على ذلك مع جهلهم بمقاصدهم فيجبوا  
بالحجب والكبر عن ربهم فيكتب احد مولد الاسياخ من الامة المضللين ويحيل  
حال سيدى عبدالقادر ومن تبعه على انه كان في حال يجوز به مريد ان يتبعهم  
على ذلك واما وجه كرامة الصلاة فوق ظهر الكعبة فلا بد ذكر الامساكية فافهم  
ذلك اياك والمباداة الى الانتكاز على من يفرش له مضربة في مثل جامع الارزهر  
او الحرم وغيرهما لصلواتها فان الله عباد اخلقهم للربنية والمجاسسة وطهر قلوبهم  
من السوايب ورجلا اخلقهم للذكور والانكسار وتجلى لهم بالهيئة الحق تقوسهم  
حتى صاروا الابر فعوز لهم واسا وعلامتهم ميل قلوبهم على اكتافهم ونظرهم دائما  
الى صدورهم فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **سجود السهو**  
اجمع الامة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سها في صلاته  
جيرة ذلك بسجود السهو اتفاق الامة الاربعة على ان المأموم اذا سها خلف الامام  
لا يسجد للسهو وعلى انه اذا سها الامام يحق للمأموم سهو من مسايل الاجماع  
واما ما اختلف الامة فيه فشهد قول الامام احمد والكرخي من الحنفية ان سجود  
السهو واجب مع قول مالك انه يجب في النقصان وليس في الزيادة ومع



قوله في حيفه في رواية والشافعي انه مستون على الاطلاق قالوا مشدد  
خاص بالبر الاول والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرج الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول تعظيم حصن الحق جل وعلا عن السهو فيها امر به سواء كان  
ذلك من جهة الاستغفار بالاكراه او من جهة ما تجلي له من عظيم الهيبة والجلال  
اما من جهة الاستغفار فظاهر واما من جهة ما تجلي له من جلال ربه وعظمته فلتعظيم  
في الرياضة والمجاهدة عن الوصول الى مقام الحكيم فيصير بعد على محله ذلك  
التجلى ويعرف ما يفعل وما يتربى ولا تخفى مشاملك ربه عن ما يفعل ولا عكسه  
كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم  
انما انسى لستين في فاحرته وصل الى مقام لا يقع له فيه سهو ولا تسليان  
وتسعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب  
انه كان يقول لا يدخل في الصلاة فاحر الجيوش وارتبه وانا في الصلاة  
ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والتقصير فقد اخل بمقام هذا  
الامام الاعظم علم ان من سها عما يفعل من صلاته لعظيم ما تجلي له من عظمة الله  
فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحته من سها باستغاله بالاكراه فانقص  
بالنظر الى المقام الذي فوقه كما قرناه فان ذلك نفيس وعلمك لم تسمع  
من احد قبلي واما وجه قوله ما لك فهو ظاهر في التقصير للخلل الواقع لتقصير  
صلاته كاملة في ذلك اليوم واما في الزيادة فلو توقعها كاملة فكان السجود  
لها غير واجب **وجه** قوله في حيفه والشافعي ان السهو في عامة المؤمنين  
معفو فيكفيه الاستغفار او السجدة للسهو ان شاء وقد كان عبد الله بن عباس  
وجامعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من  
السنن الطاهرة ويقولون صلاة امنا لنا لا تسلم من الخلل ثقلة الحكمة الذميمة  
في كتابه نوار الاصول ونظير لك قوله عطاء الله لانا فلة لانا واما  
في جواب الخلل فان النوافل لا تكون الا من كملت فرائضه كالانبياء انتهى  
واتفقوا على انه اذا ترك سجود السهو وهو لم يتطل صلته الا في رواية  
عن احمد ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل  
السلام وهو الاربع من قول الشافعي مع قوله ما لك انه ان كان عن نقصان فهو  
قبل السلام وان كان عن زيادة فبعده وان اجتمع على المصلي سهو ان احدهما نقص

والامر

والاخر زيادة فهو ضعف عند قبل السلام واما احمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم  
من التقصير في صلاة سائيا او شك في عدد الركعات فبني على ما بينه فانه يسجد  
بعد السلام فالاول مخفف على السامع يجعل سجوده قبل السلام ليكون نية لم تنزل  
للمفسر كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذا ما بعده فرج الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول وما وافقه الاتباع مع عدم ادخالنا فلة في الفريضة قبل السلام  
وجه قوله ما لك ظاهر وكذلك احمد فكان فعل سجود السهو بعد السلام اشبه بالتواقل  
التي بعد الفريضة في الجبر ومن ذلك قوله ما لك والشافعي في حيفه لكن في المنفرد ان  
من شك في عدد الركعات اخذ بالقل وبنا على اليقين وعن ابو حنيفة في الامام روايات  
احد يابني على غلبة الظن قال احمد ان حصل منه الشك مرة بطلت صلاته وان كانت  
الشك نسياناً وتكراراً منه بني على غلبة ظنه بحكم الحق فان لم يقع له ظن بنا على الاقل  
وقال الحسن البصري ياخذ بالاكراه ويسجد للسهو وقال الاوزاعي متى شك في صلاة بطلت  
فالاول اخذ بالاحتياط والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد فرج الامر الى  
مرتبة الميزان قال الاقرب الاكابر انما على الاقل واللاقب بالعموم اخذ بالاكراه لفتنة  
زموه ونفوسهم من خسران الله عز وجل فلو اخذوا بالاقل لحصل لهم المملوك وصارت صلاتهم  
كصلاة المكروه وتلك لا تواف فيها واللاقب باكابر الاكابر البطلان فانهم ومن ذلك  
قوله الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول فذكره بعد انقضاءه لم يعد له الوضوء  
عاد وسجد للسهو ان بلغ حد الرابع مع قول احمد ان ذكره بعد ان انقضى قائماً ولم يقعد  
فهو بخير والاول لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرك في المرأة ومع قول  
الحسن يرجع ما لم يركع ومع قوله ما لك انه ان فارق البيت الارض لا يرجع فالاول  
وما بعده فيه تخفيف وقوله ما لك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث  
الرجوع الى التشهد فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان جلوس التشهد  
الاول انما يشترع للاستراحة من تعب الحضور مع انه في السجود فحسب ما قام منه نصيباً  
فما بقي للرجوع للجلوس فادب لا سيما وقد وقف بين يدي الله تعالى قائماً **وجه**  
قوله النخعي ان رجوعه ليستريح ويتأمد بكتاب الحق تعالى في القيام اولى من خطابه  
مع الفتور وارعا الاعضاء **وجه** قوله الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة  
والسهو في ترك ما موبه **وجه** قوله ما لك ان مفارقة الارض ولو سهواً نذر على  
قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان محل الجلوس الاصل انما هو بعد



انقضاء وطبيعة العبودية وذلك في الجلوس لاخر فاسأل الشارع الاول لا تنقضا  
للضعف الذي لا يقدرون على تادية الرابعة او الثالثة بلاجلوس في وسطها  
فان قال قائل فلو كان الجلوس للتشهد الاخير فسادا في الاول مع ان كلاهما بعد سجدة  
فالجواب ان التشهد الاخير لما كان الجلوس له واجبا زيادة رجة بالمصلي من حيث  
ان تجلي الحق تعالى في السجدة الاخر اشهد من تجليه في السجدة الاولى الذي قبله التشهد الاول  
وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما بسط في صفة الصلاة فافهم **ومن ذلك**  
قوله الامية الثالثة ان من قام الى الخامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس فان كان يجلس في  
الرابعة للتشهد تشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد تشهد فيها سجد للسهو  
وسلم مع قول ابي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس  
فان ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه  
وصار الجميع نفلا فالاول مخفف والثاني مشد فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** اتفاق الامية على ان من صلى المغرب رتباً سامياً انه يسجد للسهو  
وتجزئه صلاته مع قول الاوزاعي انه يضيف لها ركعة اخرى ويسجد للسهو كلاً  
تكون المغرب شفعاً فالاول مخفف خاص بالمحويين والثاني مشد خاص بمن ارتفع حجاب  
**ووجه** الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الكابر الذين يداومون  
من مشامدة وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولو حصل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاً  
واقدرهم على فعله لما فذروا كما يعرف ذلك اهل المناجاة لله فان قال قائل ان  
نفسهم شغقت الحق تعالى فاجواب انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشامدة مع الحق  
واما الشامدة فلا يفتح في الوترية لانهما لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال  
تعالى ما يكون من نحو ثلاثة الامور انهم وكشف القناع عن وجهه من المسئلة  
لا يدرك المشاققة فرحم الله الاوزاعي في غوصه على مثل هذا السر **ومن ذلك** قول  
الامام الشافعي واحمدان من اخرج جماعة بانه ترك ركعة مثلاً لا يرجع الى قولهم وانه  
يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي الروايات عنه انه يرجع  
الى قولهم فالاول مخفف والثاني مشد فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول  
الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه اعلم بافعال من غيره فلا يخرج عن عمدة التكليف الا  
بذلك **ووجه** الثاني ان شهادة الغرض لا يفسد بالنفس بما ليست على صاحبها ولا  
ملك الامر في الاخير فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي انه لا يسجد لتترك

مسنون الا القنوت والتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول  
ابي حنيفة انه يسجد لتترك تكبير اتي العبد ولتركه الجهر في موضع الاسرار وعكسه  
ان كان اماماً وانه قال اما لك لكن يختلف محل السجدة عند ان كان جهر في موضع  
الاسرار وسجد بعد السلام وان كان اسري في موضع الجهر سجد قبل السلام وقال احمدان  
سجد مثلاً لك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول مخفف والثاني مشد فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاذان فاستحيا  
جهرهما بالسجدة تدركا كالحال في الصلاة **ووجه** الثاني ان تسجعات العبد وكبير  
صارت شعاراً في ذلك الجمع العظيم فذكر القائلين بكبير الحق تعالى حين يجتوون  
شهودهم بشهود الكثرة وليس الرتبة ومشاركة الله هو اللعب في ذلك النوع  
عادة وكذلك القول في الجهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع عما سئله الا  
كما لا في الصلوات من اسر موضع الجهر او عكسه نقص كما صلاة كما بسطنا الكلام  
على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكم الجهر والاسرار **ووجه** قول احمد  
النظر الى احوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم ظهر صلاة من التقصير  
ولو بالغوا في الاخر ازغف ذلك فلو كان السجود اجباً الى اختيار المصلي  
فان وجد في نفسه عزماً ومهمة سجدة والا فلا **ومن ذلك** اتفاق الامية على انه يكفي  
للسهو وان تكرر سجدة مع قول الاوزاعي انه اذا كان السهو جلياً كان زيادة  
والنقصان سجدة لكل واحد من السجدين ومع قول ابي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدة  
مطلقاً فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشد خاص بالمؤسطين في القما  
والثاني مشد خاص بالكابر المباغين في كمال الاحتياط فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في احدي رواياته ان المأمور يسجد  
للسهو اذا سها اماماً ولم يسجد للسهو مع قول ابي حنيفة انه لا يسجد الا ان سجد اماماً  
فالاول مشد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاخذ  
بالاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجابر بقصر مع نقص القدرة **ووجه**  
الثاني مني على قوله تعالى ولا تزدوا رزقاً اخرى وعلى ضعف الارتباط فالاول  
خاص بالكابر الذين يرون امامهم كالجهر منهم كما اشار الى حديث مثل المؤمنين  
كاحسد الو احد فاذا اشتكى منه عضوته اعي له جميع الحسد بالجم والسهر والثاني  
خاص بالاصاغر الذين يشهدون امامهم كالجهر لهم لا جهر منهم والله تعالى اعلم



**باب سجود الثلاثة** اجمع الائمة على انه يشترط لسجود الثلاثة شرط  
الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال الحائض تومي برأسها اذا سمعت قراءة السجدة  
وتقول سجد وجهي للذي خلقه وصنعه واختلف الائمة في سجود الثلاثة هل هو  
واحد أو مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند الثلاثة للقاء  
والمستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**  
ان من شأن بني ادم الكبر وهو محرم بحسب السورة في الزلزلة والخروج عنه باظهار  
التواضع لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى لا يسجدوا  
لله الذي يخرج الجبال في السموات والارض وسماعها فقد اسبه حاله حال من امتنع  
من السجود طامرا فوجب السجود ليخرج من صفة الكبر واليضا ذلك ان التكبر خاص  
بالخبر والاشرف فوطد دون غيرهما من سائر الحيوانات والحجرات من حيث ان المتوجع  
على ايجادهما من الاسماء الحنانية واللفظ بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات  
فانه كان المتوجع على ايجاد اسم الكبرياء والفظمة فلذلك خرجوا من تحت حكم تلك  
الاسماء او لا صاغرين لا يعرفون للكبر باطما بخلاف الخبر والاشرف فانهم خرجوا عن كبر  
لا يعرفون للذلة والتواضع طمعا فان تكبروا فاتهم بحكم الطبيعة وان تواضعوا فخرجوا  
عن الطبيعة ومن هنا وجبت عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر وجب الرياضة  
ويقفوا على اصل عبوديتهم **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول  
وجوب السجود خاص بالاصاغر الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستجاب خاص  
بالاكابر الذين يحق الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصار احدهم يرى  
نفسه قد استحققت الخشعة لولا عفو الله عز وجل وصارت قلوب المخلوقين لهم تشهد  
لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل انتهى فرحم الله الامام ابا حنيفة  
ما كان ادق نظره وخفاء مواضع استنباطاته ورحم الله بعبية الائمة في تخفيفهم  
عن العامة لعدم وجوب سجود الثلاثة عليهم لانهم تحت سياج العفو عما عدا  
من الكبر فلا يكاد احدهم يخرج منه بل ربما راي نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله  
فوقع في الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصل في تكبر في محل الذل والانكسار فانهم  
**ومن ذلك قول الائمة الثلاثة** ان السامع من غير استماع لا يباك السجود  
في خفية مع قول الامام ابي حنيفة انهما سوا فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني  
فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعللة الوجهين لانه ذكر الامساكية لاملها لان

ذلك

ذلك من قايوم مسائل التوحيد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الثاني اذا  
كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ  
منها مع قول ابي حنيفة انه اذا فرغ سجد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة  
ربه المأمور بها في ذلك الوقت فلم يوجب الاستغفار لغيرها ولولا ان الامام  
من شأنه ارتباط المأمور معه ما كان يسوع للمأمور بالسجود وقراءة غير نفسه فكان  
الامام يابى للحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا يمكن الحكم في غير الامام  
**وجه قول ابي حنيفة** انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من مقامه يستعمل بغير  
المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فات من سجود الثلاثة  
لتقصيره بعدم الرياضة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يستغلة مناخاة الله  
تعالى عن الخلق ولا الخلق عن الحق وبعضهم يصير يشهد ان الحق تعالى هو التالي  
كلامه على نفسه والعبد عدمه وهو وجوده وهو قوام كلام ربه على ربه فمثل هذا السجود  
في المشهد الثاني دون الاول ولم ار لهذا المقام ذائقا الى ذقني منذ اواه فلم  
**ومن ذلك قول السافعي واحمدان** في الحج سجدتين مع قول ابي حنيفة وبما لك انه  
ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **وجه الاول** العمل بنظم القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا  
اركعوا واسجدوا افتقوله واسجدوا ويشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة  
والسجدة التي هي سجدة الثلاثة ولكن جميع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك  
في الصلاة واذ الركوع وهو وجه قول ابي حنيفة لانه يقول المراء بقوله تعالى  
اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العارضة اما السجدة الاولى  
في الحج فانما واقف ابو حنيفة فيها بعبية الائمة لما في ايها من التوعد بالعذاب  
لمن لم يسجد من الناس ايضا ذلك ان مواحدة العبد في عدم حضور المواكب  
الالهية العظيمة اسد من مواخذته في غير المواكب المذكورة فانه تعالى اخبر  
ان كل من في السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والحيوانات والاشجار والادواب  
فعم المولى اقل كلها ثم قال وكثير من الناس كثير حق عليه العذاب وانما حق على  
هذا الكثير من الناس العذاب لمساومة السجود لله عن مودونه في الدحر وكان  
الاولى به ان يكون اول ساجدا وهذا ما يشهد للامام ابي حنيفة في قوله بوجوب



السجود فانهم قالوا قال قائل فإي باب وقع من السجود لله مع انه لا يصح  
لاحد التكبر على ربه ابد او انما يقع التكبر على جنسه من الخلق فالجواب انه وقع عدم  
السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كان تبارك السجود كما قرأوا قاتلا لنبينا  
الله واوليائه لانهم يدعونهم الى ما يضييق به صدرهم فانهم واكثر من ذلك لا يقال وقد  
سئل الشيخ ابو محمد بن عمر بن حبيب اذا سجد الله عبدا نادى مناد من السماء ان الله يحب  
فلانا فاجره فيجبه اهل السما ويضع له القبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع  
الله ابدلك فان كان قسمة الانبياء والاوليا من هذه الله افعال قد سمعوا ذلك  
ولكن حججوا في وقت معاد انهم للانبياء والاوليا يحكم القبضتين فلهذا الحاح  
الانبياء والاوليا بعض قومهم وعصائهم البعض الاخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا  
لكل نبي عهدا وامن المجرمين اي ومثله الاولى لان الانبياء والاوليا على الاخلاق والاطمينة  
في الناس بها ولذلك قضى تعالى على قوم بعد السجود له الذي هو كناية عن الطاعة  
لامره ليتاسى به الانبياء والاوليا اذ اعصى قومهم امرهم فاقمهم **ومن ذلك قول** لا حنيفة  
واملك واحمد في احدي روايتيه ان سجدة من غير اية السجود وليست بسجدة  
شكر مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عندهم هي المشهورة انها سجدة شكر  
تسجدت في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الله تعالى لما ذكر ما لا يقدر لئلا يسجدوا عند تلاوتها او سماعها  
من الامام لاسيما ان كان احدا وقع في معصية ولم يثبت منها او تاب ولم ينظر فيها  
قلت فانه يوم بالسجود في الصلاة اكثر مما يكون خارجا عنها لانها حصة يغلب فيها  
الغفوة الرضى عن العبد وهذا خاص بالصاعرة كما ان جعلها سجدة شكر  
يجعلها خاصة بالاكابر الذين لم يقعوا في ذنب او وقعوا فيه ولكن غلبت على ظنهم  
قبول توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لانها لا اجل امر لا تقاوم  
له بالصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا انه صلى الله عليه وسلم سجد ما في الصلاة  
فخاف اصحابه هذه القول من وجوههم اذا سجد وما في الصلاة في عموم قوله صلى الله  
عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد كائنت في الصحيح فكل من المذاهب وجه  
فانهم **ومن ذلك اتفاق** الامة الثلاثة على ان في المفضل ثلاث سجدة في النجم  
والانساق والخلق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفضل ووافق  
الامة في السجدة وهي احدى عشرة سجدة ماعدا السجدة الاخيرة من الحج **وجه**

الاول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول النفس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
في المفضل من مند تحول المدينة فكل امام وقف على حجة ما يلزمه مع ان من انبت السجود  
في المفضل مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وسمعنا**  
سيدى عليا الخواصر رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل  
مند تحول المدينة لاستقرار نفوس غلب الصحابة حين تحولوا الى المدينة في حال الانيا  
والانقياد بخلافهم حين كانوا في مكة كان منهم طوائف عظم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه  
وسلم يسجد بهم كثيرا ليرى ما في نفوس المولعة قلوبهم من اسلم قريبا انتهى **ومن ذلك**  
قول الامة الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة اذا قرأ آية السجدة  
في الصلاة مع قول الامام ابو حنيفة انه يقوم مقامه استحبابا فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الغالب في الناس لا يخففوا  
في الركوع كالسجود فلهذا كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود **وجه** الثاني  
ان الاكابر ينظرون الى الركوع بعين التقدير كالسجود فلهذا كان يقوم مقام السجود  
فرجح الله الامام ابا حنيفة ما كان اذ قد اراد ركعة ورضي الله عن بقية الامة **ومن ذلك**  
قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة مع قول ابي حنيفة  
بكره قراءة انتهيا في ما يصرفه بالقرأة دون ما يجزئ به وبه قال احمد حتى انه قال لو  
اسر فيها لم يسجد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول عدم ورود نهي عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهذا خاص بتكبير  
الذين ينفذون على النزول الى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني ان الامام  
والمأموم قد يكونان لم يقدرا على النزول الى السجود ولو لم يطل القيام لعدم قوة  
استعدادهما فطلب طول القيام حتى يقع لهما الاذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة  
على تحمل التحلي الواقع في السجود فلهذا ذكره للامام قراءة آية السجدة لانه وجه  
على نفسه وعلى من هو موثوق به بالسجود ولو لم يكن قرا آية السجدة ما كان حوطب بالسجود  
للتلاوة مع هذه المسئلة فانهم **ومن ذلك قول** الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة  
فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت مع قول غيره انها لا تبطل  
لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول ان ذلك اخلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوة  
واذا انقطع القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله واذا بطلت الصلاة



ووجه الثاني ان المنفعة لا يجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان فكل واحد وجه  
ومن ذلك قول الشافعي وان سجود التلاوة يقتصر الى السلام من غير تشهد  
مع قول ابي حنيفة وما لك ان يكثر للسجود وللرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام  
والثاني مخفف لعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضرة يغيب فيها  
عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالعدم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه  
الثاني تضرع من تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار عن الحاضرين وسجد  
سدي عليا الخواص وجه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الوكالة حتى  
لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للمشهد  
القايم بالخلق وذلك من امر الله بيقين وما زاد عليه مضحكا لا وجود له حقيقة  
فكان معدوم والسلام لا يكون الا على موجود والموجود لا يجب ولم يبق فافهم  
ومنا اسرار لا تسيطر في كتاب فرحم الله الامام ابا حنيفة حيث لم يقل بوجوب  
السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة  
لكونها حصة جمع لا يصح فيها غيبة ومن ذلك قول الامامة انه لو قرأ الآية سجدة  
ومو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظره مع قول بعض الشافعية انه يظهر  
وياق بالسجود وان كان قد ذكر الآية مرارا الى جميع السجرات فالاول مخفف  
والثاني مشدد ووجه الاول انه لا يخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني  
توجه اللوم عليه في قرأته القرآن على غير طهر فكان الخطاب موجها عليه بالسجود  
في الاصل فلهذا امرت اركه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو كور آية السجدة  
في مجلس كناه سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الامامة انه لا يكفي السجود في  
آية عن السجود في مرة اخرى بل يكرر السجود على عدة تكرار القراءة فالاول  
مخفف والثاني مشدد ووجه القول بظاهر والله اعلم **باب سجود الشكر**  
قد استحسن الشافعي عند سجدة نعمة او اندفاع نعمة فيسجد لله شكرا على ذلك  
وبه قال احمد وكان ابو حنيفة والطحطاوي لا يريان سجود الشكر بل نقل محمد  
ابن الحسن عنه انه كرمه ما كرمه ما لك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب  
المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهبه ما لك فالاول مشدد والثاني مخفف  
**وجه الاول** ان النعم لم تتركه ائمة على العبد كما ان النعمة لم تترك له فوجبة عنه  
فلا يحصى العبد ثناء على الله تعالى لكن ثم نعم ونعم كبرى تجدد وتندفع فكان

السجود

السجود لها الكل **وجه الثاني** انما العبد بسجود الشكر انه ليس عليه نعم  
الا ما تجده له وان دفع عنه وذلك مودن بقوله الشكر فلهذا كرمه من كرمه فكان  
تاركه يقول لا احصى ثناء على الله لو سجد له من اقتضاج الوجود ومن على ذلك ان  
الائمة مع تعدد كون ذلك خلقا في كل زمان واقا في خلق له حال وعلا فلهذا كان  
ترك السجود اظهر في الاعتراق بالنعم والمخرج عن مقابلتها بسجود او غيره فافهم  
**ومن ذلك قول الامامة الثلاثة** انه يستحب للصلي اذا امر بآية رحمة ان يسألها  
او انه اذا اراد يستعين مع قول ابي حنيفة بكرة امة ذلك في الغرض فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** اظهار العبد العاقبة  
والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لاسما في محل القرب الذي هو الصلاة ومدة اخاص  
بالاكثر الذين يقدرون على النطق مع تحملهم بخلق الحق تعالى لقلوبهم والثاني  
خاص بالاضاعفة الذي اخرسهم مليحة الله تعالى فلو امروا بالسؤال لما قدروا على  
النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في قرأته  
لما فيها من شد الهيبه والغطره بخلاف التواقل لفظ الحجاب فيها وخفة الهيبه  
فانهم **باب صلاة النفل** اتفق الائمة الاربعه على ان النوافل الرباعية  
سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدهما وركعتان بعد  
المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء القوائيم من الفرائض  
فقد اتفقوا عليه واما ما اختلفوا فيه **فمنه** قول مالك والشافعي اكد الرواية  
مع القرائن الوتر مع قول احمد ان اكد ما ركعتا الفجر مع قول ابي حنيفة ان الوتر  
واجب فالاول والثاني مخفف بحمل الوتر او الفجر فافهم فلهذا مؤكدة والثالث مشدد  
بحمل الوتر واجبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** قوله صلى الله عليه وسلم  
في حديث فرض الصلوات الخمس للاعداء من قال له مل على غير ما قال الا الان تطوع  
وطاهر نقي وجوب ما زاد على الخمس صلوات الا انه يجب تعارض كذا ووجه الثاني  
كثرة التاكيد من الشارع في صلاة الوتر ودون تاكيد في صلاة الفجر وما اكد فيه  
الشارع فهو بالوجوب شبه فيكون مرتبة فوق النافلة ودون الغرض وفي ذلك من  
الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم الله الامام ابا حنيفة خيرا  
بين لفظ الغرض والواجب وبين معانها فعمل ما فرضه الله تعالى على ما فرضه  
رسوله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى اذ بايع الله تعالى ونفسه رسول الله



صلى الله عليه وسلم يدرج الامام ابا حنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم  
يجب دفع رتبة تسريع ربه على تسريعهم ولو كان في ذلك باذنه تعالى فلم ينظر  
الى ذلك من جعل الغرض الواحد مترادفين وقال الخلف لفظي الحق انما عند  
الامام ابي حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر  
الذي اوجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فانه لا يعقل  
من الله الاما اتانا به الشارع عنه وفائدة ما قلناه ان المكلف يتغير ذلك التوا  
ويعتق به كالغرض ونظيره ما قلناه من تخصيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والتوضيح ان كانت الصلاة من الله  
في اللغة الرحمة فيجوز الشائهم على شان الاوليا وكثيرا ما ليس الشارع اشياء على سنن  
واحد ويوجب بعضها المجتهد باجتهاده كالحثان فان الشارع ذكره مع قص الاطفا  
وتنقل لا يطرأ غير ذلك من خصا لا الفطرة كالا ستحيا فانه من خصا لا الفطرة وقال  
المالكية بوجوبه فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب  
وقد ذم بعضهم عن اصطلاح الامام ما لك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من  
قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول الاستحسان سنة عند مالك  
فلو صلى من غير استحسان صحته صلواته وما لك لم يقل بذلك بل اوجبه من حيث  
انه بخاسه تجب انما قبل الصلاة فافهم ومنه ذلك قول الشافعي انه يستحب  
ان يصلي قبل العصر اربعاء وقبل الظهر اربعاء وبعد ما اربعاء مع قول ابي حنيفة بذلك  
لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيها ان شاء صلى اربعاء وان شاء صلى ركعتين  
مع انه شدد في سنة العشا التي قبلها فجعلها اربعاء كما جعل التي بعدها  
ايضا اربعاء فالاول من سنة الظهر والعصر مشدد والثاني مخفف وفي سنة  
العشا بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول في الظهر والعصر  
والعشا طول زمن الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك  
لانكشاف جلال الله تعالى للصلي وقت الظهر ولتقرب القلوب من ربه في وقت  
العصر لانه ما حوز من العصر الذي هو الصم كعصر الثوب وكثافة الحجاب في  
وقت العشا على غالب الناس فلا يكاد احدهم يلبذ منها حارة ربه فيها واما  
الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعدها فهي كالجبر لعدم كمال الحضور فيها لكثافة  
الحجاب فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع

بالليل

بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الامية الثلاث  
خلافا لابي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء  
صلى ركعتين او اربعاء او ستا او ثمانية بفسلمة واحدة فعل واما بالليل ان شاء  
فيسلم من كل اربع فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة حال  
غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التخلي  
فكان تسليهم من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والصغار **وجه**  
من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الصغار الذين لا يقدر على الوقوف  
بين يدي الله في صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار ركعة **وجه** قول ابي حنيفة  
مراعاة حال الاكابر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع ثقل  
التجلي التزم من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل  
الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر واحسانهم به عكس ما عليه الاكابر  
الذين لا يجسسون بزيادة ثقل التجلي ولا ينقصها فرحم الله الامام ابا حنيفة  
ما كان اكثر مراعاة لمقامات الاكابر والصغار ورحم الله تقي الامية ما كان  
اكثر شفقتهم على الامية **ومن ذلك** قول الشافعي واحد اقل الوتر ركعة واكثر احد  
عشرة وادنى الكمال ثلاث ركعات مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليم  
واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قوله ما لك الوتر ركعة قبلها تسع  
واحدة لما قبلها من التسع ولكن اقله ركعتان فالاول فيه تشديد والثاني فيه  
تخفيف والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاتباع  
لامر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة او نقص مراعاة الشارع  
لاحوال الامية على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطيئه في اخر كل ركعة  
من صلاة الوتر فرد الفرد كما قال تعالى وكلم الله يوم القيامة فردا فانهم من  
كان اسعاده قويا وحصل له الحضور مع الله تعالى في اول ركعة او ثلث ركعة  
اكتفى بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك باحدى  
عشر ركعة او ثلثة عشر ركعة او اكثر كما قال مالك **وجه** قول ابي حنيفة  
انه لا يزداد على ثلاث ركعات كونه ذلك وبالليل كما ان المغرب والوتر والنهار ومن  
التواعد المقررة ان المشبه به اعلى من المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص  
عنه ما امكن **وقد سمعت** سيدي عليا الحواصر رحمه الله يقول لا ينبغي تعلا لا



ما كان له قطير من الفرائض مما لا يظن له لا يقال فيه نفل وإنما يقال فيه عمل  
وغيره **ومعنى** من أراد أن يقول لا يكون النفل إلا من كل صلاة في ذلك خاص بالانسياق  
لصفتهم وقد يتسببهم بعض الأولاد فيكون له اسم نفل انتهى **ومعنى** يقول أيضاً  
وجه قول مالك الشافعي أنه يقرأ في ركعة الوتر الأخرين بالمعوذتين أن من ارتفع فقد  
وحد الله تعالى وانتفى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك انفق ما يكون إلى ابليس  
فلذلك أمره أن الامامان يقرأه بالمعوذتين في الشركيين وسوسته فهو خاص  
بالاصاغر **وجه** قول أبي حنيفة أنه يقرأ في الأجرة سور الأخرين فقط عدم الخوف  
من وسوسة ابليس في تلك الحضرة وهو خاص بالأكابر انتهى **ومن ذلك** قول أبي حنيفة  
والشافعي أن من وتر بعد الجمعة لا يجيد الوتر مع قول أحد أنه يشفعه بركعة ثم يعيده قاله  
مخفف لعدم زيادة الوتر والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول  
الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو خاص بالأكابر الذين  
لا سبيل لابليس على توحيدهم **وجه** الثاني الاتباع لبعض الصحابة وهو خاص  
بالاصاغر الذين لا يملكون كثرة التوحيد ولا يلبس عليهم سبيل ومعنى الحديث السابق  
أن من وتر قبل أن ينام فقد وفي ما عليه فإذا قرأ نفل بعد التور فله أن يجتمه بالشفع  
علا يقول الشارح لا وتران في ليلة أي من ختم آخر صلاته بالليل شفع فهو مخفف  
في ذلك وسنفي من فهو منه الاحتياج إلى نقص الوتر فافهم **ومن ذلك** قول مالك  
في المشهور عنه والشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في ركعة  
من وتر التراويح مع قول أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال  
جماعة من الشافعية كابن عبدان وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النيسابوري  
قاله لا ومخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول الثاني  
فصل ذلك في النصف الثاني من رمضان وغيره **وجه** الثاني أن فعله صلى الله عليه وسلم  
بالأصالة يقتضي له وأمر فاحذ الامام أبو حنيفة وأحمد بالاحتياط ومن الحكمة في  
ذلك أن الدعاء بالتوحيد لا يرد الوتر كالسجدة لله بالفردية والاحدية والواحدة  
وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحضرة ولا يحضر العبد نفسه فيها  
بالدعاء فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن صلاة التراويح في شهر  
رمضان عشر وركعة وإنما في الجماعة أفضل مع قول مالك في إحدى الروايات عنه  
أنها ستة وثلاثون ركعة وأن فعلها في البيت أحب إلى وبذلك قال أبو يوسف فقال

من

من قد روى عن أبي بصير التراويح في بيته كما يصلي مع الامام فالأصل يصلي في بيته فالأصل  
فيه تسديد من حيث الأمر بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العذر فخرج الأمر إلى  
مرتبة الميزان **وجه** الأول وهو خاص بالاصاغر أن الجماعة فيها راحة لهم لعدم قوة  
أحدهم على الوقوف وحل بين يدي الله تعالى في عشر من ركعة مثلاً فكان الأصل لهم  
فعلها في جماعة خوفاً أن ترمق نفسه من عينة الله عز وجل ويخرج من حضرة لعدم من ياتى  
به في ذلك الوقوف بخلافه إذا أصلاهما في جماعة **وجه** الثاني مراعاة حال الأكابر  
الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله أفرادهم مع خوفهم على أنفسهم انقضاء الوقوف  
في الدنيا بحضرة الناس في المسجد كما سياتي بسطه أن شاء الله تعالى في الكلام على  
مسألة الجماعة في الفرائض **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجوز قضاء  
الفرايت في الأوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز قاله لا ومخفف  
والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أنها صلاة لها سبب  
فكان ذلك كاذباً في الملك في الدخول في حضرة بعد أن كان منع الناس من الدخول إليه  
**وجه** الثاني أن الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الأوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة  
فصل المقضية كاستعمال المودة والرفق ذلك أن هذه الأوقات وقوات غضب الحق تعالى  
ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوك في وقت غضبها وذلك لأن وقت الاستواء لا توجد  
فيه لشاخص ظل يظهر أيدى بخلافه بعد الزوال فإن الشاخص لم يكن شيئاً حاداً قطعه  
نائب منابه وإنما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم الجمعة لما ورد مرفوعاً أن جهم بن  
كل يوم وقت الاستواء الايام والجمعة واسجداً وما كناية عن الغضب الإلهي **وجه** استثنائها  
حرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الأوقات المذكورة كون العبد هناك في حضرة  
الملك الخاصة فكان من أهل البيت وأخذاه الذين لا يمنعون من القرب من حضرة  
في وقت من الأوقات **وجه** النهي عن الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح  
حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قد روي عن عباد الشمس تبايعون للمحج والشمس  
في ذلك الوقت فهما فالشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك وهو  
من مشادكتهم في صور العباد وإن كان القصد مختلفاً من صلى العصر أو الصبح  
في أول وقت كان النهي في حقه مني تحريم وسبيل التحريم مقاصد كما تقدم في تحريم  
الاستماع من الخائض بما بين السرة والركبة وإن كان التحريم بالأصالة إنما هو للاستئذان  
بالفروج فقط وقد بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى خديجة يصلي بعد العصر

ع



فائدة فعلا بالدرق قما احذيقه انما هي عن موافقة الكفار ومن الامر  
 يسجدوا فقال له عمر اكل الناس يعرفون ذلك انتهى فحدث سبب العلماء على  
 المصلي الباب من حين يقبل صلاة العصر والصبح ليلا يتسلسل الامر الى موافقة  
 الكفار في السجود للشمس فانهم ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واحد  
 في احدي روايتيه انه ليس لمن فاته شيء من السنن الرواتب ان يقضيه ولو في اوقات  
 الكرامة كالقرايض مع قول ابي حنيفة انما تقضي مع الفريضة اذا فاتت ومع قول  
 مالك انما لا تقضي هو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه بعض  
 تشديد والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول التماس على  
 القرايض اذا فاتت بجامع ان لها وقتا معينا وهي جواب لما يحصل في القرايض  
 من التقصير من قضاها فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يهد اليه شيئا ناقصا كظهور  
 في الاضحية والكفارة وغيرهما وان كان الكل منه تعالى واليه ووجه قول حنيفة  
 ان الرأفة التي فاتت مع فريضة يحاكى الاداء فلا ترفع الفريضة الا معها الجارية  
 لتقصها وقد كان على نزيه طالب رضي الله عنه يقول عجولوا بالركعتين بعد المغرب  
 فانها برهان مع الفريضة فيعاس به ذلك غيرهما وقد ذكرنا من ادراك ملوك الدنيا  
 ان لا يكون في خادهم نقص في اعضائه او بصر او حذام في جسدك ليلا يقع بصرهم  
 على ناقص مما كان ادباهم ملوك الدنيا فهو ادب مع ملوك الملوك من باب ولي  
 وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلا فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي  
 في القدم ان الرواتب لا تقضي هو ان كل وقت له نصيب من الحمد فاذ اذ فات  
 وقت بلا حرمته ومثله فادعا فلا شيء يريده العبد ان يرفع الوقت المستقبل من  
 تلك العبادة وبما لها الوقت لما مضى مع انه كله في الصحفة من اراد جعل  
 العبادة المستقبل للوقت الماضي فكانه نقل الكتابة من اسفل الصحفة  
 الى اولها وهذا خاص بنظر الاكابر والاول والثاني خاص بنظر الاصاغر فرجح  
 الاخير المجتهدين ما كان اكثر اذ بهم مع الله وخلقه ومع بعضهم بعضا فكما لم يذكر  
 مجتهد ذكره المجتهد الاخر مراعاة لمساواة العباد علوا وسفلا من خواص ومجتهدين  
 ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه ليس لمن دخل المسجد وقد اتممت الصلاة انه  
 يصلي تحية المسجد ولا غير ما مع قول ابي حنيفة وما لك ان اتم فوات الركعة  
 الثانية من الصبح استغسل بركني الفخرج خارج المسجد في صورة ما اذا اتممت الصلاة

وهو خارج المسجد فالاول مشدد في امر التحية والثاني فيه تشديد فرجح الامر  
 الى مرتبتي الميراث ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة  
 وعلمه تشدد مواخذه الله تعالى للعبد اذا اخل بالادب فيها اكثر من مواخذه له  
 اذا اخل بالادب في النافلة فقصد منه العبد بفعل التحية الادمان على عملها بين  
 يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني تشدد مراعاة تحصيل ركعة  
 من تلك الصلاة في جماعة رجا ان يكون الله تعالى غفرا لعبد من صلى في تلك  
 الجماعة وشفعه في جميع المأمومين او غفر لهم معه وربما استحسنت الهيبة في عدد  
 فلم يقدرا ان يعف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوف مع الجماعة  
 اولي له من اشتغاله بادب العبد وهو على حضرة الله عز وجل وتغويته لخصوصه  
 في تلك الفريضة باصطلاحه من صلاة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على  
 وجهها فقامل فيه فانه يغفر ومن ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ان كل وقت  
 لله الشارع عن الصلاة فيه لا يصح قضا الصلاة فيه ولا التثفل الا سجدت للاب  
 مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالتحية  
 ودك على الطواف والمندورة وسجود النلاوة والركعتين عقب الوضوء فالاول  
 مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى  
 مرتبتي الميراث وتقدم توجيهه من القول في الباب والتفقوا على كرامة التثفل  
 بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب الشمس او تطلع وقال ابو حنيفة من صلى الصبح  
 عند طلوع الشمس لم يصح واذا اشرف فيها فطلعت الشمس وموفها طلعت صلته  
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحدا بكرامة التثفل بعد ركعتي سنة الفجر  
 مع قول مالك بعد ركعتي ذلك فالاول مشدد في الكرامة والثاني مخفف  
 فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان يتثفل بعد صلاة سنة الفجر شيئا انما كان يتحدث مع اصحابه  
 فان لم يجد احدا يتحدث معه اضطلع على جنبه ورفع راسه على ذراع المصنوب حتى  
 تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين اذكروا وقت التجلي الالهي  
 حتى كادت مفاسدهم تنقطع من الخسنة فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالاداء  
 لزوال الغيب الذي اصابهم فيجعل منه على حال الاكابر ويجعل قول ابي حنيفة على حال  
 الاصاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الالهي مع اليقظة او ناموا عنه وبصحة حمله



ايضا على اكابر الاكابر الذين حضروا ذلك التعليل الالهي وادبرهم الله تعالى على  
نخله فلم ياتوا بالتعليل لئلا يثبت عليهم كالا صاع فاتهم ومن قول مالك والثوري  
ما استثنى التعليل بغيره من التعليل مع قول ابي حنيفة واحمد بكرا مئة ذلك فالاول مخفف  
والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المتعلل بغيره كعدم  
الملل في ارضه المأذون لهم في الدخول عليه اية ساعة شاؤوا من ليل او نهار بخلاف  
الواردين على الملك من الاقارب ليس لهم الوقوف بين يديه الا بعد اذن صريح من خدام  
الملك لهم ولو كان احد من اكابر الامر اناهم ووجه الثاني ان الخدام ولو كان ما دون  
لهم في الوقوف بين يدي الملك لى وقت شاؤوا فلو لم يسم الا بغيره الا باذن جديد  
اولى لان الحق تعالى لا تعبد عليه فله ان يرجع عن ذلك الاذن بغيره ليل ووقع النسخ  
في الاحكام الشرعية والله اعلم **باب صلاة الجماعة اجمعوا على ان**  
صلاة الجماعة مشروعة وان يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا عنها قتلوا  
واتفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم وعلى ان اقل الجماعة امام ومأموم  
قائم عن يمينه فان لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند احمد كما سياتي وعلى انه اذا  
سلم الامام وفي المأمومين مسبوقون فقد مؤمن بتمام الصلاة في الجمعة لم يجز  
بمخلاف في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كما سياتي وكذلك اتفقوا على ان من  
دخل في فرض الوقت فاقبضت الجماعة وقد قام الى الثالثة فليس له ان يعطرها  
ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا انقضت الصفوف ولم يكن بينهم  
طريق او نهض صحيح الاتمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتعلل بالمفترون في صلاة الله  
اتفقوا على ان امامة الاعشى غير مكروية الا عند ابن سيرين كما سياتي وكذلك  
اتفقوا على عدم صحة امامة المرأة بالرجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف  
المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كرامة ارتفاع المأموم على امامه بغير حاجة  
فهذا اما وحده من مسائل الاجماع والاتفاق وما اختلفوا فيه **من قول**  
ابي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو الاصح من مذهب الشافعي  
مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومع قول  
احد انما فرض عزه وليس بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن  
العدوة مع الجماعة ثم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث  
مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة

اقامة شعار الدين في دولة الظاهر والباطن بايلاء القلوب والافان  
فلا بد من طائفة في البلدة تقوم بذلك والادى الى اجتماع الدين وما بالمعاضد  
والنساء عد وغلبت كلمة اهل الكفر على اهل كلمة الايمان وايضا فان صلاة الجماعة  
من جملة رحمة الله تعالى بالاصاغر ليقوا بالشهود كرامة الجماعة وروية بعضهم  
بعضا على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد اعضا الانبياء والملائكة  
ان تنفصل منها فلو ان المنفردة اقيم في تلك الحضرة وحده وتجلت له مبيدة  
الله تعالى لما قدر على ان يقف حتى يتم صلاة من شئت انحلال اعضائه حتى ينشعب  
فكان من رحم الله تعالى به انه امره ان يصلي مع جماعة يصح له الشافعي وتغيبه الغيب  
بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من يصلي الصلاة العادية لا يعرف  
شيئا من ذلك وغاية ان يطهر في ركوعه وسجوده ويراعي معاني ما تقرأ من القرآن  
والاذكار ومثل هذا المحجوب عما قلناه طرأ عليه الافعال والاقوال في الظاهر  
فاتهم **وجه** من قال ان الحاشية الحاقها بالسنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم  
ولم يوحها كما ان المجتهد ان يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده  
وملك الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين لنا من تلبس على مواعيد اجسام  
فكان مقلدا للامام فهو تحت حكمه فيما يقول من وجوبه وندب ومن لم يكن مقلدا  
فيكفيه الناس من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيما يراه بقطع النظر  
عن كونه فرضا او سنة ليللا بحج ما وسعه الشارع او يوسع ما ضيقه الشارع وعلى  
ذلك جماعة من اهل الله عز وجل **وجه** من قال انما فرض عن اخذه بظاهر الاشارة  
وامره تعالى لها في وقت شدة الخوف والتمام للحرب فلو انها لم تكن واجبة على  
الاعيان لساخ تعالى الناس بها في وقت نظائر الروس وقد امر الله تعالى العباد  
بها في شدة القتال لامر اعداءهم لساخ احد في الخلف عنها الا للحراسته  
لبقية المتقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع  
لهم احرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو لا هؤلاء الذين حرموا المأكل للصائم  
الحضور مع الله تعالى بل كان احدهم يلتفت خوفا من ان يعتاله العدو وضروا  
من حيث الخوف الذي فيه يخاف من غير الله فانه يتركه ليقطع قاتم **من قول** قول الجمهور  
ان الصلاة في الجماعة الكثرة افضل مع قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد  
كفضلها مع الكثير فالاول مخفف خاص بالضعفاء الذين لا يغدرون على الوقوف



بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشدد خاص بالاقوية الذين يقررون  
على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لعلبة العالم بالله بما زاد على الخيرة البشرية  
بخلاف غيرهم والله اعلم **ومرفق** قول الساضي واحدا بان للناس اقامة الجماعة  
في بيوتهم من غير اقامة في ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك بكرة الجماعة طهر  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الثاني ان  
الجماعة ما شرعت بالاصالة الا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لاجل نصر  
الدين واقامة شعائره فان القلوب ذواتها تلف وبما عارضت بعضها بعضا  
في ازالة المنكر بعضها في ذلك العدو الذي طلب ازالته فيفسد نظام الدين  
ومعلوم ان الناس لم يرصد في مثل ذلك **ووجه** الاول تقرير الساطع جماعة الناس  
في عصم على اقامتهم الجماعة في بيوتهم وفي المساجد خلف الرجال فهو وان لم  
يكن فيه نصرة في الدين كالجهاد وازالة المنكرات فبعضه يتلاف قلوب المؤمنين  
والمسلمات وذلك يؤول الى نصرة الدين في دولة المايهين بين يدي الله عز وجل  
اذ التكليف بالجمعة عام للذكور والاثبات قائم **ومرفق** قول مالك والشافعي  
على انه لا يجب على الامامية اقامة الجماعة انما هي مستحبة مع قول ابي حنيفة  
انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان كان خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا يجب  
واستثنى الجماعة تعرفه والعبد من فقال لا بد من نية الامامة في هذه الثلاثة  
على الاطلاق وقال اخبرني الامامة شرط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف  
وتشديد من وجهين والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**  
الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع والاضاف فان صور الارتباط  
قد حصلت بربطهم افعالهم على فعاله وذلك كاف في اقامة الشعائر **ووجه** الثاني  
الاول من قول ابي حنيفة ضعف رابطة النساء الرجال في التقاض والتعاضد  
على اقامة شعائر الدين فاحتاجوا الى توجيه نية الامام اليهن ليقوين ربطهن به  
وبذلك علم توجيه ما اذا كانوا رجالا **ووجه** استثنى الجماعة والعبد من الجمع  
لعرفة شدة امر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكرة الجمع في هذه الصلوات  
فاستغنى الامام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه **ووجه** قول احمد  
الاخذ بالاحتياط ليرتبط المأمور بالامام يقينا وعكسه ومذا خاص بالضعف  
والاول خاص بالاقوية الذين يشهدون ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالامر

المحسوس

المحسوس حتى ان بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ في الاصل كان كبر  
للكويع ولم يركع الامام ومثل ذلك في الرابطة الحقيقية التي كان عليها  
السلف الصالح فعلم ان من ادعى صحة الارتباط بالباطن بما مده وتبع المبلغ  
في الغلط مؤمن امل التلبس على نفسه فامل **ومرفق** قول مالك والشافعي  
في الصحيح قوليه واحدا لو تولى المنفرد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة  
صح مع قول ابي حنيفة ان ذلك يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه طلب ارتباط صلاة بالجماعة  
فراة حيزا وشاؤكم في اقامة الشعائر حسب طاقتهم **ووجه** الثاني ان نية الامام  
في اثنا الصلاة كالاستقبال بالخلق عن الحق بخلافها في اول الصلاة سوح العبد  
لها ليدخل في الارتباط بما مده ومذا خاص بالاضافة ان الاول خاص  
بالاكابر اصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل اذوا به  
شهود اعمالهم عليه حال لا يفراد وفي ذلك من الادب مع الله ما لا يحصى على  
عارف فانه ما كل احد يعبر على خطاب الحق تعالى مزاولة الصلاة الى اخرها بلا واسطة  
ومؤمنه فانهم **ومرفق** قول الامام ابي حنيفة ان ما ادر كره المأمور من  
صلاة الامام فالصلاة في التشهدات واخر الصلاة في القراءة مع قول الساضي  
انه اول الصلاة فعلا وحكما فيعيد في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور  
عنه انه اخرها وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد  
والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم الاختلاف  
على الامام طاهر انما لغيره الاصل فلا يعيد القراءة بل ربما كانت قرأته وحده لم  
من قرأته مع الامام من حيث الحضور مع الله تعالى **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط  
فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف عليه وما ياتي به ثانيا في محله الاصل فلهذا  
كان يوافق الامام في التشهد والتسبيحات ولا يستغل بدعا الافتتاح كان  
موافقة الامام في هذا الموضع اهم **ووجه** الثالث اكتفا المسبوق بما فعله مع  
الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وموخاص بالاضافة الذين يتقل علمهم  
مناجاة الله في القنوت والجلوس معهم وحدهم كما ان كلام الساضي محمول على حال  
الاكابر الذين لهم قدر على مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فانهم **ومرفق** قول  
ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة



كره له ان يستأنف فيه جماعة اخرى الا ان يكون المسجد على ممر الناس مع قول احد  
انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول في تخفيف والثاني تخفيف  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في تخفيف لطلبه من الامام الاول  
او حصوله بتسوية من جهة الافتان عليه فيصير صلي بالناس بعد ذلك وهو متأكد  
فيسرى تكديره في قلوب المأمومين به **وجه** قول احد ان في اقامة الجماعة  
ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا اصلوا مع الامام  
الاول وحصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا اصلوا وربما كان في الجماعة  
الثانية من يستحي ان يقف بين يدي الله وحده في الصلاة او لا يستطيع الوقوف  
وحده اصل من شدة الهيبة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان من صلى منفردا  
ثم ادرك جماعة يصليون استغنى له ان يصليها معهم وبذلك قال مالك الا في  
المغرب فان صلى جماعة ثم ادرك جماعة اخرى فالراجح من مذهبي الشافعي ان يصليها  
ومو قول احمد الا في الصبح والعصر ومع قول مالك في رواية اخرى ان من  
صلى جماعة لا يعيد ومن صلى منفردا اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوزاعي  
الا الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء قال الحسن بعد  
الا الصبح والعصر فالاول فيه تشديد في مسألة من صلى منفردا او من صلى جماعة  
والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
الاول الاتباع وربما كان في الصلاة الاولى نقص فجر في الصلاة الثانية  
واما استئناف مالك المغرب تخفيفا على الناس لضيق وقته ولما اجمعت العشا  
يفتح العين له عادة وانما استئناف احمد الصبح والعصر لهما الشارع عن الصلاة  
بعد فعلها الى ان تغرب الشمس وتطلع الشمس مع ما في الاعادة من راحة  
الثقل من حيث حوز التراب وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها  
مع القدرة وتحريم الخروج منها بغير عذر فعلم ان الصلاة المعتادة وجهين  
وجه الى التعلية ووجه الى الفرضية لا وجه واحد **وجه** قول الاوزاعي ما قلنا  
من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب **وجه**  
قول ابو حنيفة الا الظهر والعشاء اي فانه يعيد بها كون وقت الظهر وقتا  
يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه ياتي بصلاة على الكمال فكان اعادته  
جارية لما فيه من النقص اما العشاء فانها عقب وقت النهار في الحر والحر

عادة مع غلط الحجاب فيها ايضا ولذلك استحب الشارع لعمدة تأخيرها الى ان يفتي  
ذلك الليل الاول كما اشار اليه حديثه لولا ان اشق على امتي لاحت العشا الى ذلك  
الليل **وجه** قول الحسن هو الوجه في قول احمد والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام  
الشافعي في الجديد ان فرضه اذا اعاد هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي  
في القديم ان فرضه الثانية ومع قول ابو حنيفة واحد والاوزاعي والسبعي انهما  
جميعا فرضه فالاول تخفيف والثاني تشدد والثالث فيه تشديد فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول سقوط الخطا عنه بفعلها **وجه** الثاني التقيد  
بالاحتياط ونية الجبر لما عساه يقع في الاول من النقص **وجه** الثالث رد العلم  
فيها الى الله تعالى ادبائع الشارع حيث صكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال  
عبد الله بن عمرو قال الحسن سئل عن ذلك الى الله يحلست الله تعالى منها ما  
**ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان الامام اذا احسن بدخل ومو راكم او في  
الشهيد الاخر يستحب له الانتظار مع قول ابو حنيفة وما لك بكرة ذلك  
ومو قول الشافعي فالاول تشدد باستحباب الانتظار والثاني تخفيف في ترك  
ذلك اصل فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان في ذلك عونا لاجته  
المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراكعين او جالوسه بين  
يدي ربه مع الجالسين **وجه** الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة الخلق  
ومراعاة الخالق وان كان مثل ذلك مغفورا **وسمعت** سيدي عليا الخواص  
رحمه الله يقول انما استحب الامام الشافعي واحمد انتظار الداخل اذا احسن  
به الامام في الركوع او التشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مثله لا يشغله  
انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل حيث انها من منصب الامام الاعظم ولو  
ان ملئ بن الامامين علما ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب ذلك  
له فافهم **وسمعت** رضي الله عنه يقول كلام الشافعي واحمد خاص بالامام الذي  
اعطاه الله تعالى القوة وحمل له عدة عين فحين ينظر بها الى الحق وحلا  
وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى الحق والخلق معا  
فلم ان الكرامة خاصة بالامام اما الكابر فلا يضرهم ذلك قطعا فافهم  
**ومن ذلك** قول الامام احمد ومو الراجح من مذهبي الشافعي انه لو نوى المأموم  
مغادرة امامه من غير عذر لم تبطل مع قول ابو حنيفة وما لك انها تبطل



قال اول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
ان تمام الصلاة خلف الامام انما هو اذ يترك للصلوة صلاة فرادى في ما عدا  
الجمعة والصلاة المعتادة ووجه الثاني انه بالحوال مع كونه رطب نبتة  
بتمام الصلاة خلفه فكأنه قطع الصلاة بلانية وذلك مبطل ومضرب  
الامام في الصلاة على حواجز الخروج من طاعته وموافقته كالامام الاعظم  
بل الامامة في الصلاة هي منصبه بالاصالة فمن فارق امامه فسق ومات  
ميتة جاملية فمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج عن شرعه  
لا سيما ان اوهمت المفارقة القدر في دين الامام فافهم **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي بغير قدوة المأموم بالامام وبينهما تفاوت يوجب مع قول أبي حنيفة  
انها لا تنضم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المراد معرفة  
المأموم انما لان الامام وهو حاصل ووجه الثاني ان شرط الارتباط ان لا  
يجوز بين الامام والمأموم حائل ولو معنويا فكما انقطع صوت الارتباط  
بينهما من حيث الاحتسام كذلك انقطع من حيث القلوب كما اشار اليه جرح  
ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف  
القلوب باختلاف الصدور وعدم استواءها في الموقف فكل من القولين  
وجه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا من صلى في بيعة بصلاة الامام  
في المسجد ومنازل حائل يمنع رتبة الصنف لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور  
عنه انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
الاول فمنازل الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للتحقق ووجه  
ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل  
وجه وقد رايته من يصلي خلف امام بيت المقدس او مكة وهو مصر لا تحجب الجبال  
ولا غيرها ولكن قد فات هذا فضيلة امتثال امر الشارع بالاجتماع في مكان  
واحد عرفا وكان سيدي علي الخواص يذهب الى مكة وبيت المقدس في غيرهما  
فيصلي مع الامام ثم يرجع ويقول انبأ السنه اولى وكذلك كان يفعل سيدي  
ابراهيم المنيوي كما اخبرني بذلك شيخ الاسلام زكريا رحمه الله انتهى **ومن ذلك**  
قول أبي حنيفة ومالك واحدا انه لا يجوز اقامة المفترض بالمستقل كما لا يجوز  
عندهم ان يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا اخر مع قول الشافعي ان ذلك يجوز

قال اول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم فانه  
مثل الاختلاف عليه في الاصل لا للباطن كما مثل الاختلاف عليه في الاصل  
الظاهر على حد سواء ووجه الثاني كون اختلافه في القلوب لا يظهر به  
مخالفة الامام عند الناس فالاممة الثلاثة راعوا مخالفة القلبية والشافعي  
راعى مخالفة الظاهر ولا شك ان من راعى الساطر والظاهر معا اقل ممن  
راعى احدهما مع حواجز كل منهما على الفرادة فافهم **ومن ذلك** قول الامامة  
الثلاثة بعد صحة امامة الصبي المنيوي في الجملة مع قول الشافعي بجواز الاصل  
به فيها كغيرها وان كان البالغ اولى بالامامة من الصبي بالاطلاق فالاول مشدد  
والثاني مخفف ووجه الاول ان منصب الامامة في الجملة وعونها من منصب  
الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان من شرطه ان يكون بالغاً ووجه الثاني ان المراد  
عدم خلاله بواجبات الصلاة واذ الهيا واذ ذلك حاصل بالصبي المنيوي الذي يميز  
الفرض والسنن ويجوز عن الصلاة مع الحذف والتقصير ايضا فانه لا يثبت عليه  
عقابي البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم **ومن ذلك**  
قول الامامة الثلاثة بان امامة العبد في غير الجملة صحيحة من غير كرامة مع قول  
أبي حنيفة بكرامة امامة العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى  
مرتبتي الميزان ووجه الاول سكوت الشارع على امامة العبد باصحابه وقول  
صلى الله عليه وسلم الا فضل الحر على عبد ولا عبد على حرا لا يتقوى ريبا  
يكون ذلك العبد اتقى لله من الحر والكره لا وانكسارا بين يدي به فيكون  
مقدما عند الله على الحر الذي عنده كبر وعزة لغرض ووجه الثاني كون الامامة  
في الاصل من منصب الامام الاعظم ومعلوم انه بشرط ان يكون حرا فكذلك  
القول في نايبه وان كان البدل ليس من شرطه ان يكون على صورة المبدل من كل وجه  
فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء  
مع قول أبي سيرين وأبي حنيفة ان البصير اولى بالخارعة ابواسحاق الشيرازي  
من الشافعية وجماعة مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نهي في ذلك مع ان المدا  
على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامام



من مضى الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم اعمى فكذلك نأيه  
**ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة بكرامة امامة من لا يعرف بوجه مع قول احمد  
بعدم الكرامة فالاول مشدد والثاني مخفف **وجم** الاول طلب الامامة  
اتصالا للسند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف المأمومون  
اباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان ولد الرضا  
لا ينبغي ان يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقرارة والذات  
والمسلمين لتقصده لكونه نوله من معصية كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا  
انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا وايضا فقد روي عن بعضهم انه قال  
ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر لاولي **وجم** الثاني  
عدم وروده في ذلك ويقول صاحب قد امرنا الله تعالى بالسمع والطاعة  
لمن ولاة علينا وان كان ناقضا اذ ما مع الله الذي ولاه ونقصه راجع الى  
نفسه لا ينفك اما الدنيا فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والساجدة احمد  
في احادي روايته صحة امامة الفاسق مع الكرامة مع قول مالك واحمد  
في اشهر روايته انها لا تقع ان كان فسقا بلا تاويل فيعيد من صلى خلفه الصلاة  
وان كان يتاويل اعاد ما دام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشروط  
الذي ذكره فرج الامر الى موت بنى الميزان **وجم** الاول صلاة الصحابة خلف الحجاج  
قال ابن عمر وكفى به فاسقا وقد احووا من قبلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا  
مائة الف وعشرين الفا وانما صحح الامامة المذكورون صلاة المأمومين خلفه  
لانه يحتمل ان يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرموا خلفه لاحتمال  
اصواره وقال بعضهم لا يصحور لنا الصلاة خلف فاسق اذ انما يقال  
الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبير لله وقراءة وركوع وسجود وتسبيح واستغفار  
من حين يحرم لها الى ان يسلم منها فلا يوصف بنفسه في حرمها وانما جاز الكرامة  
من استغفار بالذنب فسقته الذي فعله خارج الصلاة الى ان دخل في الصلاة  
وذلك نقص موجب لكرامة المأمومين للامام وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة  
من امر قوم ما وهم له كارهون وقال الحنابلة ائمتكم خياركم فافهم وقد كرم فيها سيكم  
وبين ذلك انتهى **وجم** من قال بعدم صحة امامة عدم اتصال السند للمأمومين  
حضرة الله عز وجل من جهة الاوثان الباطن اذ الفاسق لا يصح له دخول

حضرة

حضرة الله الخاصة اذ حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة  
فضلا عن الظاهرة حكما كالنجاسة المحسوسة عند الله على حد سواء فاما ان  
من صلى في ذنبه نجاسة لا يعنى عنها او ملقة بلا طهارة لا تقع صلاته فذلك  
منه لنسب بالذنوب وفسق بها فافهم **ومن ذلك** اتفاق الامامة الثلاثة على عدم  
جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول احمد بخوازه لكن  
لشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى موت بنى  
الميزان **وجم** الاول نهى الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في  
الصلاة من مضى الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة **وجم** الثاني  
عدم النهي في امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد  
وان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العيد والفسق والاستسقاء وغيره  
ما شرعت فيه الجماعة فلا تقع امامتها فيه اجماعا اجمالا لمضى الشارع ان  
يتاخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقوله الاقتصار  
به فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الافة الذي يحسن الفاتحة  
اولى من الاقر مع قول احمد ان الاقر الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة  
اولى فالاول مشدد في معرفة الفقه دون القرآن والثاني عكسه فرج الامر  
الى مرتضى الميزان **وجم** الاول ان معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط  
اولى من الاقر الذي لا يعرف لواجبات **وجم** الثاني عكسه لزيادة كثرة  
حمل الوحي لاسما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول المصل  
السلامة من وقوع الامام في الصلوات فيملا بغيره ويصح حمل قول الامام احمد  
على الاقر الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا  
لنبيه الامية قايما **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لا تقع صلاة القاري خلف الامام  
لطلان صلاتها مع قول مالك بطلان صلاة القاري وحده ومع قول الشافعي  
بصحة صلاة الامي بخلافه ويبطلان صلاة القاري على الاربع من القولين  
فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فرج الامر الى موت بنى  
الميزان قالوا والاممي هو الذي لا يعقب الفاتحة **وجم** الاول نقص الامي من  
مضى الامامة فهو كالمراة اذ اصلت بالرجل وان قيل بصحة صلاتها دون الرجل  
**وجم** الثاني ان صلاة الامي في نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه



من القضاة بخلاف القاري ما كان له ان يصلي خلف ناقص الكثرة بذلك بوجه  
ارجح قولي الشافعي رحمه الله ويصح حمل الاول على حال المل الورع والاخذ  
بالاحياط والثاني والثالث على من كان فيهم في الاحياط فاصل ومن ذلك  
قولي الشافعي في احد صحة صلاة من صلى خلف محدث في غير الحجعة ثم بان له حديثه  
اما في الحجعة فلا يصح الا بشرط ان يتم العذر بغيره مع قولي في حنيقة تبطل  
صلاة من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا  
لمحدث نفسه صحته صلاة من خلفه وان كان عالما بتبطلت فالاول والثالث  
فيها تشديد والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل  
بنظر المعتدي طهارة امامه عن الحدث الا في الحجعة لاستراط حال العذر  
وصحة صلاتهم فيها والمحدث لم ينقص صلاته ولذلك شدد الائمة في الجماعة  
خلف امامها دون غيره ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزددوا وزرا  
اخرى وتوجيه الشق الاول من قول مالك كوجه الاول فانهم ومن ذلك  
قولي الشافعي في صحة صلاة القائم خلف القاعد بعدد مع قول ابي حنيفة  
واحد انهم يصلون خلفه فعودا وهو قول مالك في احدي روايته  
فالاول مخفف اخذ بالاحياط والثاني مشدد في القعود اخذ بالرخصة  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى كلف كل امرئ الامام  
والمأموم ان يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني العمل بحديث  
واذا صلى يعني الامام قاعدا فصلوا قعودا اجمعين ومدة الحديث وان  
كان منسوخا عند جماعة فلم يثبت نسخة عند صاحب هذا القول فجوز العمل  
به سد الباب لاختلاف على الامام في الافعال الطامرة مطلقا فانهم  
ومن ذلك قول الشافعي واخر انه يجوز للدراهم والساجد ان ياتيا بالمؤي في  
الركوع والسجود مع قول ابي حنيفة ومالك بان ذلك لا يجوز فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الشارع  
لم يكلف كل واحد من الخلق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته  
وجه الثاني ان المؤي لا يصلح ان يكون اماما لان الاما لا يمسى اليه اكثر  
الناس وربما التبتت الحركات على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المأمومين  
ومن شأن الامام ان يكسب الناس الفضيلة لانه ينقصهم اياما ومن شأنه ان يعلو

ان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فانهم ومن ذلك قول الامام مالك  
والشافعي واحدا انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة الا بعد فراغ المومنين  
الاقامة فيقوم حينئذ بعد الصلوة مع قول ابي حنيفة انه يقوم عند قول  
المؤذن حي على الصلاة وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام  
واحرق فاذا تمت الاقامة اخذ الامام في القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان تمام الاذن في الوقوف بين  
يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الاقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن  
حي على الصلاة اذن في الوقوف اي ملأوا الى الوقوف بين يدي ركب منهم  
السرير ومنهم البطل فمن كان اسرع للوقوف بين يدي الله تعالى كان اقرب من الله  
تعالى في الخيرة واسرع في الهوض على الصراط فانهم ومن ذلك قول الامام مالك  
ان الواحد يقف عن يمين الامام فان وقف عن يساره ولم يكن احد على يمين الامام  
لم ينطل صلاته مع قول احمد انها تبطل ومع قول سعيد بن المسيب يقف المأموم  
عن يسار الامام ومع قول النخعي يقف خلفه الى ان يركع فان جاء آخره الاوقف  
عن يمينه اذ اركع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد والثالث  
مخفف والرابع معضل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع  
ولكون اليمين اشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرح الاحاديث  
برد عمل كل من خلفها ووجه الثالث كون اليسار محل العتب الذي موقوف  
المأموم في الاقدار ولذلك كان من يجلس على يسار القبط اعلا مقاما ممن  
جلس عن يمينه واذا مات القبط ورثه الذي على اليسار وجلس الذي كان  
على اليمين على اليسار وقد مضى كابر الدولة على ذلك ايضا ووجه الرابع ان  
موقف المأموم حقيقة انما هو خلفه اي بعد كما هو بعد في الافعال فاعلم ذلك  
ومن ذلك اتفاق الائمة على ان الرجلين يصفان خلف الامام اذا جاء معا مع  
قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول دليله الاتباع والثاني ان  
فيه عدل بينهما ووجه الاول ان الاثنين صف فيه ووجه الثاني ما يكون ثلاثة فكثر  
ومن ذلك قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان وخثان ونساء يقف خلف  
الامام الرجال ثم الصبيان ثم الخثان ثم النساء مع قول مالك ولعصر اصحاب  
الشافعي انه يقف بين كل رجلين صبي لينتقم الصلاة منها فالاول مخفف



والثاني مشدد **وجوه** الاول ان البايعين اولي بالتقديم والصبي من خسر الجار  
على كل حال والخفي يحتمل انه ذكر تقديمه على النساء **وجوه** الثاني مراعاة تقديم  
الصبي افعال الصلاة ممن يكون عن يمينه ومن يكون عن شماله فانه اسهل في  
التقديم ممن هو امامه فقط فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
الائمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد  
منهم مع قول ابي حنيفة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة  
من خلفها دون صلاتها في الاول مخفف وموخر خاص بالكاثر الذين لا يلهمهم  
عن الله شي من شهوات الدنيا من نسائم وغريز من **والثاني** مشدد وموخر خاص  
بالاصاغر الذي يميلون الى الشهوات بحكم الطبع فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من صلى منفرد خلف الصف صحته الصلاة  
مع الكرامة عند بعضهم مع قول احمد ببطلان صلاته ان ركع مع الامام  
وهو وحده ومع قول الخفي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالاول  
مخفف **والثاني** فيه تشديد **والثالث** مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجوه** الاول ان مدارا القوق على الاقدار افعال دون الموقف وانما  
كره ذلك لخروج عن صورة الاجتماع الظاهر التي شرع لاجلها الجماعة  
من حيث انها دلت على اجتماع القلوب كما اشار اليه حديث تسوية الصفوف  
في قوله ولا تختلفوا عليه اي الامام تختلف قلوبكم **وجوه** الثاني ان الواقف  
خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بامامه وفعل معه وكما ان ذلك يقطع ارتباط  
صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بصحة صلاته لقصر الزمن  
ومن هذا يعلم توجيه كلام الخفي **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد والشافعي  
في ارجح قوله ببطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك  
بصحة صلاته فالاول مشدد في الموقف **والثاني** مخفف فيه فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **وجوه** الاول مراعاة منصب الامام في الظاهر من حيث  
ان الواقف امام امامه فيه من سواد الادي ما لا يخفى وليس هو بمقتد بالما  
عند من براه فانه واقف في مكان الامام **وجوه** الثاني ان الله تعالى نصب  
الامام في الارض كالنائب عنه في تبليغ امره ونهيه لا غير فكما ان الحق  
تعالى لا يتجوز من جهة فكل ذلك نائب عنه من حيث المعنى وكما اننا لانسا الامام

الله وهو في غير جهة فكل ذلك القول في النائب يجب ان يكون افعالا  
تتعالى افعاله ولو لم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام ما لكان في ذلك  
اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ابي بكر فان  
طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما  
مع تقدم ابي بكر عليه في الموقف وتقر من له على ذلك وهذا اعظم شاهد لصحة  
صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما طرق اليه اتصال الذي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط الاحتجاج به عند الائمة الثلاثة  
فانهم ومن اسرار يعرفها امل الله تعالى لا تسطر في كتاب **ومن ذلك**  
قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام في المسجد وكان يسمع  
التكبير صحته الصلاة الا في الجمعة فانه لا يصح الا في الجامع او رحابه  
المتصلة به مع قول الامام ابي حنيفة يصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيره  
ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بان يقال ان الامام دون المسالمين ودون  
الحلل في الصفوف وهو قول الخفي والحسن البصري وبه قال الشافعي  
فالاول فيه تشديد **والثاني** مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه**  
الاول ان مراد الشارع باجماع الناس في الجمعة تشدد الاتيان في السجدة  
على القيام بالجهد وسعائر الدين فخاف الامام مالك ان تختلف قلوبهم  
باختلاف موقفهم فتشدد فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سوا صفوكم  
ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف  
الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والعداوة وصار  
كل واحد يعارض الاخر في اقواله وافعاله وكوامرهم وعقوباتهم عن شكر  
ومن شك فيجب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت  
المقتل بالسيوف هل يلحق برحابه حتى تصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان  
احتاج ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه ولا يصح  
انتهى **وجوه** هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيت  
الناس شبهة فان يوجب الله الاحتجاج الى اذن من الخلق **وجوه** الثاني وما بعده  
من اصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بان يقال ان الامام فقط فحيث كان  
المأموم يعرف اتفاقا لاف الامام صحته الصلاة وكان معه في موضع واحد ومن



تعلم صحة صلاة من صلى بمصطفى من صلى بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلاً إذا  
كشفت له عنه وضار يعرف انتفا لانه لان اصحاب هذا المقام قلوبهم موبتلة  
ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين لروا الحسد والبغضاء قلوبهم فلا  
يحتاجون الى قرب الاصنام بل ربما كانت اجسامهم مع البعد اقرب من التقاطق  
محمداً لنبينا بكت احبه كما قال تعالى احبهم جميعاً وقلوبهم شتى والله تعالى اعلم  
**باب صلاة المسافر** اتفق الائمة كلهم على جواز القصر في السفر  
وعلى انه اذا كان السفر مسيرة ثلاثة ايام فالقصر افضل منه اما وجوبه من  
الاجماع واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام ابي حنيفة ان القصر غريم  
مع قول الائمة الثلاثة انه رخصة في السفر الجائر ومع قوله او دانه يجوز  
الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يختص بالخوف فالاول مخفف والثاني مشد  
والثالث فيه تشديد وكذا الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول  
ان بعض الناس ربما انفتق نفوسهم من القصر فشد الامام ابو حنيفة عليهم فيه كما  
قالوا في مسح الحفنة اذ انفتحت منه النفس وجب يخرج عن العيصان للشارع  
في الباطن وجه الثاني التخفيف على العباد فان السفر مظنة المشقة ولو سافر  
العبد في محنة فمن وجدة قوة في نفسه كان الاتمام له افضل ومن وجدة محنة  
كانت رخصة الشارع له افضل ومما زاد الشارع من العباد ان ياتي احدهم الى  
العبادة بالفسراح صدر وسرور وبعد ذلك من جملة فضل الله عليه الذي  
امله لان يقف بين يديه ويناجيه كما يناجيه الانبياء والملايكة ومن كان يجد  
في نفسه حصر او ضيقاً من طول الوقوف بين يديه فالقصر له افضل لئلا  
يصير واقفاً كالمكروه فيمقنه الله على ذلك قال تعالى من يريد الله ان يهديه  
ليشرح صدره للاسلام ومن يريد ان يضله يحصل صدره ضيقاً حراً كما انما يصعد  
في السماء فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالموسطين ووجه الثالث  
ان السفر الذي قصر النبي والصحابة فيه كان واجباً من حيث انه بامر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حال حياته ورواه اسما اهل الظاهر فوقف على حد  
ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كما كان في اجاب من السفر  
وكذلك تخصصه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم ومن ذلك  
قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه

برخص

برخص السفر بما لمع قول الامام ابي حنيفة جواز الترخص في سفر المعصية  
فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول كون  
الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال تعالى في المصطر الى اكل الميتة فمن اضطر  
في محصة غير متجانف لا شر وقال فمن اضطر غير باع ولا عاد ومن كان باغياً  
او معدياً جرد الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف عنه  
بل مقنة الوجود كله ومن مقنة الوجود كله فاللا يق به اكنار الحزمة وزاوية  
الركوع والسجود حتى يقبله السيد ورضي عليه ومهما كان يرضى به بصلاته  
قائمة من غير قصر وادق من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يديه زيادة  
ركعتين وهو غضبان عليه اشد عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر  
اليه نظر الغضب وذلك من اشد عقوبة له بالظن ومن منا يعلم توجيه قول ابي حنيفة  
بان العاصي يقصر خوفاً عليه من حصول زيادة المقف بطوله وقوفه بين يديه الله  
وهو غضبان عليه فكان القصر في حق رخصة به وقال بعضهم ان الرخص انما  
وضعت بالاصالة لا لنقص الناس مقاماً وهو العاصي فانه لا انقص مقاماً  
منه فكان عدم جواز القصر له من باب ويلوناهم بالحسنات والسيئات  
لعلهم يرجعون فمن منع من العلماء جواز القصر له مراده ان يتنبه بذلك على قبح  
فعله فيستوب ثم يترخص وكذلك من جواز القصر له مراده ان يتطهر جواز توسعة  
الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه ليسبحي من الله فيرجع  
فرضي الله عن الائمة ما كان ادق مداركهم وجرامهم الله خير اعلم بنبههم ومن ذلك  
قول الائمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا ابلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن  
ذلك بمسيرة ثلاثة ايام مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض  
المالكية فالاول مخفف والثاني مشدد وجه الاول ان الاتمام هو الاصل  
والقصر عارض فاذا رجح الانسان الى الاصل فلا يخرج عليه ووجه الثاني  
الاتباع للشارع وهو رخصته في هذه الرخصة فان الاتمام يثبت رخصة  
الشارع وما رخصها الا مع علمه بمصالح العباد والمترخص منيع والمتم رخصاً  
يطلق عليه مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة  
انه لا يقصر حتى يجاوز بنين بلده مع قوله ما لك في احدي الروايتين عنه انه لا يقصر  
حتى يبادق بنين بلده ولا يجاذبه عن يمينه ولا عن يساره وفي الرواية الاخر



انه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة اميال ومع قول الكاظم بن ابي بصير انه انما يقصر  
بنية قبل ان يخرج للمسفر وصلى بالناس من ركعتي في بيته وفيهم الاسود وغير واحد  
من اصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول جهم انه اذا خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل  
واذا خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث  
مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرابع مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه شرع في السفر بمغارقة البناء ولو من جانب  
واحد **ووجه** الثاني انه لا يشرع في السفر حقيقة الا بمجاوزة البلد من جميع الجهات  
**ووجه** الرواية الثانية عن مالك انه لا يسمى مسافرا الا بمغارقة البلد لا سيما  
بلد غالبا وذلك بمجاوزة الزدوج والسياتين ومن في الغالب لا يتعدى البلد  
فوق ثلاثة اميال **ووجه** من قال يقصر في بيته اذا غرر على السفر انه جعل حصول  
نية السفر سببا للقصير وقد حصلت النية **ووجه** قول جهم انه ان المشقة التي في  
سبب الرخصة لا يحسن بها المسافر عادة الا بعد يوم او ليلة وادق من هذه الاوجه  
كلها كون المسافر كلما قرب من حضرة الله تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأمورا  
بالتحقيق لطول المدة وبما لزمه في تلك الحضرة وقامل السراب لما قصد  
الطمان على ظن انه ماء كيف وجد الله عند ذلك اسر لا يسع به الاكل من عرف الحق  
جاء علا في جميع مراتب الشكر ان فان الحق تعالى قد اوصافا بآية حقوق الحار  
ومعلوم انه تعالى لا يوصفنا على خلق حسن الا موله بالاصالة وكيف يامر بالظن  
الجمل به عند طلوع روحنا ولا يوفينا ما ظنناه به من شهوة عند انفسنا  
وقصدنا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو اقدم مسافر بمقبر  
في جزء من صلاة الزمة الا تمام مع قول مالك رحمه الله لا بد من صلاة خلفه ركعة  
فان لم يدر ذلك خلفه ركعة فلا يلزمه الا تمام حتى انه لو اقدم من صلى الجمعة ونوى  
موال الظهر قصر الزمة الا تمام لان صلاة الجمعة في نفسها صلاة مقبلة ومع قول احمد  
رحمه الله بجواز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال اصحاب نزل اموية رحمه الله  
فالاول مشدد في لزوم الا تمام لمن اقيم خلف مقيم في جزء من صلاة والثاني فيه تخفيف  
الا في صورة الجمعة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان  
مفضل امام ان يخالف احد ما التزمه في متابعيه ويتبع موافقه **ووجه** الثاني انه  
لا يسمى تابعا له الا ان فعل معه ركعة اذا التبا في كالتكرير لها **ووجه** الثالث ان

واحد يعمل بنية نفسه التي رتبها مع الله تعالى وتسبح ما رتبها مع الخلق اذ هو  
الاول كما مل لاسيما ان كان يتأذى بتطول الصلاة من حيث انها تطول عليه مسافة  
الوصول الى مقصد الذي هو عيان عن دخول حضرة الحق تعالى الخاصة بمجالسة  
كامر الصاحبة انفا والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الملاح اذا سافر  
في سفينة قهرا املة وماله له القصر مع قول احمد انه لا يقصر قال احمد وكذلك  
المكاري الذي يوافوا بما وخالف فيه الامية الثلاثة ايضا قالوا ان لا يرضى  
بالقصر والعطوف فالاول مخفف والثاني في المشقة مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ووجه** الاول كونه مسافرا عن وطنه الاصل وعلى املة واصحابه او السفينة  
ليست بوطن حقيقة فكانا ساجدة به في بركة فكان له العطوف القصر **ووجه** الثاني  
في المسالين يقول من كان املة وماله في سفينة فكان حاضرا ببلد فلا يبرح حتى  
السفر ومما دار الامر على ان السفر مشتق من الاسفار فكل من كشف له عن حضرة الله  
كان له القصر طلبا للسرعة وخوفا اذا الصلاة معدودة عند العارفين من حلة السفر  
فلا يدخل احدهم حضرة الله الخاصة الا بانهما الصلاة والله اعلم **ومن ذلك** قول  
الامية الاربعة وغيرهم من جماهير العلماء انه لا يكره لمن يقصر التمسك في السفر  
زيادة على الرواية ذكره ذلك عبد الله بن عمر وانكر على من زاه بفعله وقال  
لو طلب منا الشارع ذلك ما اباح لنا القصر في السفر فالاول فيه رد الامر الى  
همة المسافر وعزمه والثاني فيه شد الرحمة به ويسمى بغير شفقة وله نظائر  
كثيرة في السريعة فان الشارع اولى بالمؤمنين من انفسهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ووجه** الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله لا ينبغي لاحد منعه بدليل ولا مرد لنا  
دليل في ذلك فيما بلغنا **ووجه** الثاني ان السفر عادة بحال المشقة واستعمال  
الناس عن مراقبة الله تعالى فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف لنفسه  
شططا لم لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضرة عاليا كان حكمه كحكم من يابون  
له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع مما ضمن المعونة  
الامن كان تحت امره واذا كان غاليا للناس لا يكاد يحضر مع الله في فراصده من وطنا  
الى اخرها فكيف بما زاد قاهم وانبع الجمهور فان الاتباع للجمهور الصالحة والناس  
اولى من مخالفتهم اذا حصل التمسك بالصور والافقوال ان عمر اولى فيجعل قول الجمهور  
على حال الكار وكلام ابن عمر على حال الاصابه والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك



والمشافي انه لو نوى المسافر اقامة اربعة ايام غيروي الخروج والدخول صار  
مقيما مع قول ابي حنيفة انه لا يصير مقيما الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما  
فما فرقنا ومع قول ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول احمد انه ان نوى مدة يفعل  
فيها اكثر من عشرين صلاة اتفق الاول مشدداً والثاني مخففاً وقول ابي حنيفة مخففاً  
وان عباس قوله فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاخذ  
بالاحتياط وتقليل من الرخصة وهو خاص بالاصغر الذي يودون الفرائض  
مع نزع من النقص فجعل لهم الامية مدة القصر وهي مدة معتدلة لليل الطول ومن  
الرخصة فينقصون ما لم يمتد بها الصلاة بخلاف الكبار الذين يودون  
الفرائض مع الكمال لا يقيمون ما هم فلم يزدوا على الاربعة ايام لان كل ذرة  
من مبالغهم ترجع على قناتهم من اعمال الاصاغر ويصح ان يعمل الاول بتعليل الثاني  
وبالعكس من حيث ان الكبار يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون  
على العمل الطويل بخلاف الاصاغر ومن اسرايد وهما امل الله لا تسطر في كتاب  
وتفقد اعرف بتقليل قول ابي حنيفة ان المسافر لو اقام ببلد بنية ان يرحل اذا  
حصلت حاجة يتوقعها كل وقت من انه يقصر ابدأ وقول الشافعي انه يقصر عما  
عشر يوماً على الرابع من مذهبهم وقيل اربعة والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية الا اقامة  
ان من قاتنه صلاة في الحضر فسا فراد قضاءها في السفر انه يصليها تامة  
قال ابن المنذر ولا اعرف في ذلك خلافاً مع قول الحسن البصري والمذني ان له  
ان يصليها مقصورة فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان من قاتنه صلاة في السفوفه قصرها في الحضر  
مع قول الشافعي واحداً بحجبه عليه الا تمام فالاول مخفف والثاني مشدد  
**وجه** الاول ان قاتنه السفر حتى قاتت لم تكن الاربعين فاذا قدم من السفر  
قضاها على صغرها حتى قاتت **وجه** الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر  
وهو السفر وقبلاً على قاتنه الحضر قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر  
لانه حتى قاتنه كانت اربعاً فيحكي القضا الادا فقول الشافعي واحداً خاص  
بأكابر اهل الدين والاحتياط والاول خاص بالاصاغر فلم يمتد بهم امل الرخص  
**ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب  
والعشا تقديمها وافتراق قول ابي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاةين بعد

السفر عال الا في عرفة ومزدلفة فالاول مخفف وهو خاص بالاصاغر والثاني  
مشدد وهو خاص بالاكابر فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع  
والميل الى زيادة الادلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته اي وقت  
شا الا في وقت الكرامة ووجه الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كلما قرب  
العبد من حضرة الله فلا يقف بين يديه الا باذن خاص في كل صلاة ودون الاذن  
العام اذ الحق تعالى لا تقيد عليه فله ان ياذن للعبد ان يدخل حضرته متى شا  
ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من النسخ في بعض احكام الشريعة فانهم والله تعالى اعلم  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحداً بعد جواز الجمع بالمطربين الظهر والعصر  
تقديمها وافتراق قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما تقديمها في وقت الاولى منها  
ومع قول مالك واحداً لا يجوز الجمع بين المغرب والعشا بعد المطر لابن الطاهر  
والعصر سواء اقوى المطر او ضعف ذليل الثوب فالاول مشدد والثاني مخفف  
والثالث فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم المشقة  
غالباً في المشي في المطر لانهما **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط خصوصاً صلاة  
الجماعة فرمما ازداد المطر فخرج عن المشي في محل الجماعة فلهذا كان تقديمها  
لا تافراً ومن ذلك عرف وجه قول مالك واحداً ثم ان الرخصة تختص بمن يصلي  
جماعة بمحل بعيد تباذي بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد او يصلي في بيته  
جماعة او يمشي الى محل الجماعة في كن او كان محل الجماعة على باب داره فالاصح  
من مذممة الشافعي واحداً عدم الجواز وحكي ان الشافعي يرضى في الاما على الجواز  
**ومن ذلك** قول الشافعي انه لا يجوز الجمع بالرحل من غير مطر مع قول مالك واحداً  
بجواز ذلك ولم ار لابي حنيفة كلاماً في هذه المسألة لانه لا يجوز الجمع عند  
الافى عرفة ومزدلفة كما مر فالاول مشدد والثاني مخفف وجهها كما مر  
**ومن ذلك** قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمريض والخوف مع قول احمد بجواز ذلك واختار  
جماعة من متأخري اصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جداً واما الجمع من  
غير خوف ولا مرض فحوزه ابن سيرين بحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اخار  
ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ  
هذه عادة فقول الشافعي مشدد وقول احمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر  
فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول احمد



ومن واقعته كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوجل عالباءم العرفه لبلال  
ابن رباح بن المنذر وكان لا يرى منها عدم المصريح بخوارفة ذلك مطلقا وتأمل يا اخي  
قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالبدنية من غير خوف ولا  
مرض فقال لا اراه بعد المطر لم يجز من جهة نفسه تجده في غاية الادب فانك  
يا اخي ان تتقل ما ذكره ابن سيرين او عن ابن المنذر الامع بيان ضعفه وبيان ان التقديم  
المذكور انما هو في الصلاة ورد الشرع بخوارجه بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجماعا  
الصحيح مع العشا او المغرب مع العصر ونحو ذلك **باب صلاة الخوف**  
اجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا  
ما حكى عن المرتضى انه قال في منصوصه والما حكى عن ابي يوسف من قوله انما كانت  
مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على انها في الخبر اربع ركعات وفي  
السفر للقاصد ركعتان والتفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله  
عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في الترجيح والتفقوا على انه لا يجوز للمرجل لبس الحرير  
ولا الجلوس عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن ابي حنيفة من تخصيص التحريم  
باللبس فقط اما وجده من مسائل الاجماع واماما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامية  
الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للمخوف والمخوف في المستقبل مع قول ابي حنيفة بخوارفة  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الشريعة **وجه** قول ابي حنيفة  
اطلاق الخوف في الآيات والاجاز فصل الخوف والحاضر الخوف المتيقن ويصح حمل قول  
ابي حنيفة على من استند عليه الرغب من اهل الحديث ومن الشجكان **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة وغيرهم انها تفصل جماعة وفردى مع قول ابي حنيفة انها لا تفصل جماعة  
فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة او فردى والثاني مخفف  
على الامة بالتسديد في ترك فعلها جماعة ومسد عليهم لو انهم اخذوا بفعلها  
جماعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها  
**وجه** الثاني التوسعة على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مشغول  
بالخوف على نفسه فاذا لم يكن مرتبطا بما كان الفعل الامور عليه تجزئه عن مراعاة  
شيئين عانى وقت واحد وما الامام والعدو **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بخوارفة  
صلاة الخوف في الخبر فصل في كل فرقة ركعتين مع قول مالك بانها لا تفصل في الخبر  
فالاول مخفف والثاني مشدد ورجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد اجازنا في الخبر

مالك

مالك وجه ذلك ظاهر وهو وجود الخوف فان الشارع لم يفرج بتعيينه بالسفر  
**ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه اذا اتهم القتال واشد الخوف تصالحون كيف  
امكن ولا يخرجون الصلاة الى ان ينتهوا سواء كانوا امساء او كبا فاستقبلوا القبلة  
او غير مستقبلينها يومئذ بالركوع والسجود وبرسهم مع قول ابي حنيفة انهم لا يصلون  
حتى ينتهوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول  
الاتباع ووجه الثاني انهم ما امروا بالصلاة حال الخوف لا يتركها بالاقصد برسول  
الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الفرض صار باخرا الصلاة مع الكف عن الاضطرار  
المستغلة عن الله تعالى الى المرفوع فقد اراد الحضور مع الله تعالى على الكشف والشهود  
فان الجهاد ينبغي على نوع من الحجاب ولا يفذر على المجاهدة في الكفار مع الكشف  
والشهود والارسل الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل مدبر قوله تعالى يا ايها النبي  
جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة وليجدوا فيكم  
غلظة قد يتضح له ما استرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثة لا غير  
فقول ابي حنيفة خاص بالاصا غرو قول بقية الامة خاص بالاكابر فانه **من ذلك**  
قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوله انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع  
قول غيرهما انه لا يجب فالاول خاص بالاصا غرا الذين يخافون من سطوة الخائفين  
بين يدي الله عز وجل لغلظ حجابهم والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخافون من احد  
وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بان الله يحفظهم من عدوهم فانقي الا انه مستحب  
لا واجب **وجه** الاستحباب ان حمل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه  
كما قالوا في الردا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** اتفاق الامة على انهم  
يقضون اذا صلوا السواد طهوه عدوا ثم فان خلاصه طهوه مع احد القولين  
للساقي في احدي الروايتين عن احمد انهم لا يقضون ووجه الاول لاخذ بالاحصا ط  
وانه لا عبرة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن  
لا يخفى استحباب الاعادة فانهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وابي يوسف  
ومحمد بن حنبل ليس الحربي في الحرب مع قول ابي حنيفة واحمد بن حنبل فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول اتفقا العلة التي  
حرر لبس الحر لاجلها وموافقا للتخفيف كالنسأ اذ لا ينسأ لا ينسأ في الحرب  
الى تخفيف وانما جعل على الضرورة مع مسامحة الشارع في الخيل في الحرب بعد



جواز التضرع فيه ووجه الثاني انه لا ينافي شبهة التخصيص في الحرب وتطلب  
صولتهم في العيون بخلاف لا يسل الا شيئا غير الناعة كغلب الجلاء واللبس مثلا  
ومن ذلك اتفاق الامم على تحريم الاستناد الى الحر كالبس مع قول ابي حنيفة  
فيما حكى عنه ان التضرع خاص بالسر فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول اخذ بالاحتياط لان لفظ الاستسعال لو ارد في  
الحديث لشم الحلو والاسناد ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة  
الحديث والحمد لله رب العالمين **باب صلاة الجمعة اتفق الامم**  
على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان وعلو امرها قال في فرض كفاية وعلى  
انها تجب على المقعد دون المسافر الا في قول الزهري والتخفيف فيها تجب على المسافر  
اذا سمع النداء او اتفقوا على ان المسافر اذا امر ببلدة فيها جمعة تخبر بين فعل  
الجمعة والظهور وكذا ذلك اتفقوا على انها لا تجب على الاعمي الذي لا يجد قايما  
فان وجد قايما وجبت عليه الا عند ابي حنيفة واتفقوا على ان العيامة في الخطيبين  
مشروعة وانما اختلفوا في الوجوب كاستيان وعلى انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة  
صلوها ظهرا امدا اما وجوبه من مسائل الاتفاق وانما اختلفوا فيه في ذلك قول  
الامم ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عمد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن احمد  
في العبد خاصة وقال داود ومحمد فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله  
اعظم من موكها غير ما فكان الا ليقومها الكاملون لانهم اخص في الارقاء في دور  
الظهور وانما عدم وجوبها على المسافر قلنسبت منه في الغالب فلا يقدح على  
التخفيف والخضوع بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في  
الكل او في العبد خاصة الاخذ بالاحتياط فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على  
العبد كالحرة على حد سواء اجماع ان كلهم عبيد لله عز وجل وخطاب الحق تعالى للعبادة  
بالتكليف يسلمه ولو وقع استثناء الشارع العبد من وجوب تكليفه بما عرفنا ذلك شققة  
من الله ووجهه به يدل انه لو صلى الجمعة صحته ولا تمنع منها الا بعد شرعي مما  
يؤيد قوله او دون المشقة في صلاة الجمعة تخفيفه على العبد لانها لا تفعل الكل  
اسبوعا لاسيما ان امره سيء بذلك فانهم ومن ذلك قول الامم الثلاثة بوجوب  
الجمعة على الاعمي البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد قايما مع قول ابي حنيفة انها لا تجب

على الاعمي ولو وجد قايما فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول زوال المشقة التي تخفف الاعمي الحضور من اجلها ووجه  
الثاني اطلاق قوله تعالى ليس على الاعمي حرج كما تخفف عنه في جهاد فكذلك القول  
في الجمعة ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الجمعة تجب على من سمع النداء او موكها  
بوضع خارج عن المصير لا تجب فيه الجمعة مع قول ابي حنيفة بانها لا تجب عليه وان سمع  
النداء فالاول مشدد اخذ بالاحتياط والثاني مخفف اخذ بالرخصة فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي  
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه فذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالحضور للصلاة  
الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلدتهم  
فالاول خاص بالكار من اهل البلد والذين في الورع والاحتياط والثاني خاص بالاصاغر  
ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم  
يمكنه اتيان مكان الجمعة بل قال الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول ابي حنيفة  
بكرامة الجماعة في الظهر المذكور فالاول فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة  
فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب الجماعة فيها وقول ابي حنيفة فيه  
تشديد في الترك فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود امر بالجماعة  
في الظهر المذكور لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامور والمأمور لا يوجب  
في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف لان من شأن المؤمن الحزن وشدة الندم في  
فوات حظه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة واهل المصائب اذ انهم  
الحزن تكون الوحدة لهم اولى بملق ابواب دارهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة  
الاقتداء بالامام ومراعاة في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي اذا  
وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العيد عن اهل البلد  
بخلاف اهل القرى اذا حضروا فانها تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف  
مع قول ابي حنيفة بوجوب الجمعة على اهل البلد والقرى معا ومع قول احمد لا تجب  
الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد  
ويصلون الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة  
بعد العيد الا العصر فالاول فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مشدد والثالث  
فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في



امل البلدان الجمعة والعيد لا يتبدلان وظاهر الشريعة مطابقتها لكل منهما  
ذلك اليوم يندب في العيد وجوبا في الجمعة وما وقع من انه صلى الله عليه وسلم  
صلى العيد اكتفى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه  
صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة  
ايضا لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث ووجه قولنا في حنفية ان الساعات اما  
تخفف عن امل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذا لم يحضروا الى مكان الجمعة  
فاما اذا حضروا فاما بقى لهم عذر في التزك الكهمل الا ان ينصرفوا بعد طول  
الانتظار فلا يخرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه  
قول احمد ان المقصود بالجمعة هو ابتلاء القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك  
بصلاة العيد مع انهم قد استعدوا للعيد من او اخر الليل الى ضحوة النهار  
وهم متعبون عن اشغالهم وشهوات نفوسهم لمباحة في ذلك اليوم حتى صلوا  
فلا يراؤ عليهم بالتعب ثانيا لصلاة الجمعة وسماع الخطبة فكان الظاهر اخف  
عليهم لا سيما ويوم العيد نوم اكل وشرب وعباد كما ورد ووجه قولنا عطا  
الاحد بظاهر الانساع وان النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد  
لانه قد تم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومن ذلك قولنا في حنفية  
وما لك انه يجوز لمن لم يمت الجمعة السفر قبل الزوال مع قولنا في حنفية ووجه عدم  
جواز ذلك الا ان يكون سفرهما دافلا ولا تخفيف الثاني مشدد فوجه الامر الى التخي  
الميزان ووجه الاول ان اللزوم لا يتعلق بالكلف لا بعد دخول الوقت ووجه الثاني  
كون السفر سببا لتفويت الجمعة غالبا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال  
الا ان تمكن الجمعة في طريقه او كان ينصرف يتخلف عن الرفقة وثم قيل اذق  
من هذا الايدى الامساقية ومن ذلك قولنا في حنفية ومن وافقه باستحباب التفضل  
قبل الجمعة وبعدها كما ظهر مع قولنا مالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب  
فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
فعل النافلة قبل الجمعة كالادمان كمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو  
خاص بالاصغر الذين لم ينفوا السر الذي في صلاة الجمعة ولا تجل لهم غبطة  
الله تعالى فيها كما ان كلاما في حق من تجل لهم غبطة الله تعالى حال انبائهم من  
بيوتهم فما دخلوا محل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا الى

ادمان بالنافلة ولعل ذلك هو السرفي عدم التفضل قبل صلاة العيد ايضا  
فاعلم ذلك ومن ذلك قولنا في حنفية والساعات يحرم البيع بعد الاذان الذي  
بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صحيح مع قولنا مالك واحمد انه لا يصح فالاول  
فيه تخفيف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البيع  
مشروع على كل حال للحاجة اليه وموخاص بالاكابر الذين لا يستعملون بذلك عن الله  
تعالى لقوة استعدادهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني خوف الاستغفار بذلك عن  
الله تعالى وموخاص بالاصغر الذين يلهمهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته  
وقدم ح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوجه  
بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاستغفار لها عن ذكر الله تعالى فانهم  
ومن ذلك قولنا في حنفية يحرم الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن  
يستحب الانصات مع قولنا في حنفية يحرم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قولنا  
مالك الانصات واجب قرب ام بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام  
والثالث كذلك فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس  
قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شغل ولا يدركه  
ذكره مذكروا وموخاص بالاكابر ووجه الثاني الاحتمال باحتياط من حيث ان غالب  
الناس يستغل بالكلام عن الله تعالى فينبو سماع ما يعطيه الخطيب على لسانه  
تعالى فينبو المعنى الذي لا حيلة شرعت الخطبة وهو جمعية القلب على الله تعالى  
بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دملت دخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمع  
لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذا لم  
يحصل له جمعية قلب فاته معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورة فوط وساق  
ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الا لجمعية القلب فيها على الله تعالى اجتماعا  
ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني ومن ذلك قولنا في حنفية  
وما لك والساعات في العدم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب لان  
ما لك اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كتحريك جوارح الخلق  
عن غلظ الرقاب وان خاطب انسانا فابعينه جاز لذلك الانسان ان يجيبه  
كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الامم لا يحرم عليها الكلام  
بل يكره فقط والمشهور عن احمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول



مشده وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد مخفف فيه تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى اذ اقرئ القرآن فاستمعوا  
له وانصتوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قولنا ذلك  
ان رجلا من خطي الرقاب مثلامر حجة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وصف  
لا حجة الخطبة ووجه قولنا ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه  
قريب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على احد القولين ووجه كلام الشافعي  
في الجديد حمل الامر بالانصات على الذب فيكون الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام  
عن الله او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه اهل حضرة الجمع اجمع الجمع  
**ومن ذلك** قول الشافعي لا تصح الجمعة الا في اربعة ليستوطنها من تنقدهم الجمعة  
من بلد او قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة الا في قرية اتصلت ببلداتها  
مسجد وسوق ومع قولنا في حنفية ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع لم سلطان  
فالاول مشدد من حيث شرائط الابنية والثاني أشد من حيث اتصال الدور والسوق  
والثالث أشد من حيث جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك  
الثاني فلم يبلغنا ان الصحابة اقاموا الجمعة الا في بلد او قرية دون البرية  
والسفر واعتقادنا ان الامام مالك والشافعية ما شرطوا المسجد والسوق  
والسور والسلطان لانه ليل وحده في ذلك قالوا اول قرية حجت بعد  
الردة من قري البحر من قرية تشي جواثا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث  
ظاهر فان من احكامهم انهم مبددون لا ينظر لهم امر وقال بعض العارفين ان  
مادة الشروط انما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة  
فلو صلى المسلمون في غير اربعة ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض  
عليهم الجمعة وسكن عن اشتراط ما ذكره الائمة انتهى **ومن ذلك** اتفاق الائمة  
الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو خرجوا عن استيطانهم البلد والمصر  
او القرية واقاموا الجمعة لم تصح مع قولنا في حنفية انها تصح اذا كان ذلك  
الموضع قريبا من البلد كصلى العيد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاغ عن استيطانهم  
باقامة الجمعة فيه فاذا اقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاغ عن ذلك المكان  
الذي لا يسكنه احد ووجه قولنا في حنفية ان ما قاله الشافعي اعطى حكمه فخرج

عن القريب بحيث لو رآه الراي من بعد لشك في كونه ذلك المسجد يتعلق ببلد المسلمين  
ام لا يصح **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها في غير اهل البلد  
ولكن المستحب استئذنه مع قولنا في حنفية انها لا تنقده الا في بلد الاول  
مخفف والثاني مشدد ووجه الاول الجواز وما جرى بغيره الصلوات التي امرنا بها  
الشارع بالاذن العام ووجه الثاني ان نصب الامامة في الجمعة خاص بالامام  
الاعظم في الاصل فكان لها من خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب  
استئذانه ومن هنا منع العلماء نقده الجمعة في بلد غير حاكم كما سياتي بيانه فربما  
**ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان الجمعة لا تنقده الا في اربعين مع قولنا في حنفية  
انها تنقده في اربعة ومع قولنا ذلك انها تصح بمادون الاربعين غير انها لا تجزى  
على الثلاثة والاربعة ومع قولنا لا وراعي ابي يوسف انها تنقده ببلدات ومع  
قولنا في ثوران الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحته متى  
كان حال الخطبة رجلا وحال الصلاة رجلا صححت فان خطب كان احد منهما  
يسمع وان صلى كان واحد منهما يأم به فالاول مشدد في عدد اهل الجمعة وما لعله  
فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانت في اربعين ووجه ما بعد من قولنا لا يمة عدم صحة دليل على وجوب عدد معين  
وقالوا كان تجمعهم صلى الله عليه وسلم بالاربعين رجلا موافقة ولو انه كان في  
دون الاربعين لم يجمع بهم قياما لشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى لحصول  
اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ ابن حجر وغيره انها تصح بكل جماعة قام بغير  
شعار الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلة  
فالبلد الصغير يكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير لا يكفي الا اقامتها  
في أماكن متعددة كما عليه غالب الناس **ومع ذلك** سدى عليا الخواص رحمه الله  
بقوله اصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدره العيد على الوقوف بين  
يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليس لئلا يسهو جهلته حتى يفتر على  
اتمام الصلاة مع شهوة عظيمة الله التي تحل قلبه وقد جاء اختلاف العلماء في  
العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف  
فمن قوتهم كفاءة الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة او الاثنين مع  
الامام كما قاله ابو حنيفة ومع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفي



الا صلاة مع الاربعين والحسين كما قال به الشافعي احمد والله اعلم ومن ذلك  
قول الائمة انه لو اجتمع اربعون مسافرا في عبيد او اقاموا الجمعة لم ينعقد مع قول  
ابي حنيفة انها تصح اذا كانوا بموضع الجمعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول  
الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع انه اوجبهما على مسافر ولا عبيد ولا امر المسافر  
والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تبعاً لعزيم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك  
فلو ان اقامتها في الوطن شرط في صحتها لبيد الشارع ولو في حديث ومن ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض  
ففي الجمعة اولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان تقرأ العدة بغيره فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامامة في  
الجمعة من مذهب الامام الاطهر بالاصالة وهو لا يكون الا بالقاء ووجه الثاني ان  
النائب لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف  
على ان الروح خلقت بالقوة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين  
روح الصبي والشيخ فكل صلاة صححت من الصبي صححت امامته فيها ومن اذعن في  
ذلك فعليه الدليل انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك اذا احرم الامام  
بالعدة والمعتبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة اتمها  
جمعة وقال ابو يوسف ومحمد ان انقضوا بعد ما احرمهم اتمها جمعة وقال  
الشافعي في اصح قوليه واحدا انها تبطل وتتمها طهرا فالاول فيه تخفيف والثاني  
مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني  
حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة في الجملة ووجه الثالث ظاهرا لا سيما لعدم  
المعتبر عندنا بله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة  
الا في وقت الظهر مع قول احمد يصح فعلها قبل الزوال فلو سارع في الوقت  
ومد ما حتى خرج الوقت اتمها طهرا عند الشافعي قال ابو حنيفة تبطل بخروج  
الوقت ويبندى الظهر وقال مالك واحدا فصل الجمعة ما لم تغيب الشمس ان كان  
لا ينعقد الا بعد غروبها فالاول مشدد باسقاط فعلها بعد الزوال والثاني  
مخفف من حيث الوجه في تجديدها قبل الزوال وقول ابي حنيفة فيها اذ امد  
حتى خرج الوقت مشدد في المطلاق والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول الاتباع ولان في ذلك تخفيف على الناس من حيث خفة

التجمل

التجمل الا بعد الزوال بخلافه قبله فانه ثقيل لا يطيقه الا كل الاول  
ولذلك لم يحتمل الشارع بعد الصبح صلاة الا الصبح ومنها ان يقد واحد  
من امثالنا على المواظبة على فعلها لتقل التجمل كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف  
بوجه قول مالك واحدا من حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة  
ثقل التجمل كلما طال وقته كما يعرف ذلك اهل الكشف لكن لما كان كل واحد لا يحس  
بثقله سمينا مخففا فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان المسبوق  
اذا ادرك مع الامام ركعة ادرك الجمعة وان ادرك دون ركعة صلى طهرا اربعاً  
مع قول ابي حنيفة ان المسبوق يدرك الجمعة باي قدر ادركه من صلاة الامام ومع  
قول طائفة من الجمعة لا تدرك الا بادران الخطيئة فالاول فيه تشديد والثاني  
فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الركعة  
معظم افعال الصلاة والركعة الثانية كالتركيز لها ووجه الثاني انه ادرك  
الجمعة مع الامام في الجملة ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطيئة  
بدل عن الركعتين فيصان الى الركعة التي قال بها الائمة الثلاثة فكون المسبوق  
بذلك كالمدر ك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق ومن ذلك اتفاق  
الائمة على ان الخطيئة قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن البصري  
ما شئت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول الاخذ بالاحتياط فلم يبلغنا ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة  
بغير خطبتين يتعد ما نها ذلك من ادله دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم  
ورود نص بوجوبها ولو انها كانت واجبتين لورد النص بوجوبها ولو في حديث  
واحد وقد قال اهل الكشف ان الشارع اذا فعل صلاة وسكت عن النص بوجوب  
او نديه فالادب ان يتاسى به في ذلك الفعل يقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه  
او نديه فان ترجيحنا لاحد الامر من خصوصه قد لا يكون مراد الشارع وانما  
اوجبه اقامة صلاة الجمعة على اثر الخطبة من غير خلل فصل عرفا عما كان عليه  
الخلفاء الراشدون وخوفهم من فوات المعنى الذي شرع له الخطبة فانها انما شرع  
منهية الطريق تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية  
الحاصلة في غيرها من الصلوات الخمس فاذا سمع المصلح ذلك التوقيف اتخذ برؤيته  
الذي ذكره الخطيب قام الى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلبه بخلاف ما اذا



تخلل فصل في بيان فضل الصلاة عن الله تعالى ونسب ذلك الوعظ ففان معنى الجملة  
وانما لم يكتف الشارح بخطبة واحدة في الجمعة والعيد من نحوها مبالغة في  
تحصيل جملة القلوب تكرار الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يمل عن سماع  
ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة **ومن هنا** كان سدي على الخواص يقول ينبغي  
حمل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال  
احاد الناس الاكابر لطهارة قلوبهم فيكونون في حصول جملة قلوبهم على الله  
باد في تنبيه بخلاف غيرهم وذلك في القول في خطبتي العيد في الكسوف والاستسقاء  
فان قال قائل فلم لم تشرع الخطبتان بين يدي من الصلوات الخمس تمهيدا  
لحضور القلب فيه على الله تعالى كاجتماعها فاجواب انما لم يشرع ذلك تخفيفا  
على الامة ولان الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضا في الزمان بخلاف ما ياتي  
في الاسبوع او السنة مرة فان القلب ربما كان مشتتاً في اودية الدنيا فاجاز  
الى تمهيد طريق جمعته فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في ارجح روايتيه  
انه لا بد من الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة  
ادكان حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالسمع  
وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات مع قول ابي حنيفة ومالك في احد  
روايتيه انه لو سجد او ملل اجزائه ولو قال الحمد لله ونزل كفاؤه ذلك ولم يخرج  
الى غيره وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة في العادة  
ولا يجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له قاله فالاول مشدد وما بعده مخفف فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان **وجاء** الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خطب للجمعة الا وتعرض للخمسة ادكان المذكورة **وجاء** ما بعده  
حصول تذكير الناس الوعظ بذكر الله تعالى وتحميده وتكليمه وتبجيحه وفي  
القرآن العظيم وذكر اسم ربك فصل فاذ كان ذكر اسم الله يكتفي عن قراءة القرآن  
في الصلاة ففي خطبة الجمعة اولى وقد قال اهل اللغة كل كلام يستعمل على امر عظيم  
يسمى خطبة واسم الله امر جليل عظيم بالاتفاق **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
بوجوب القيام على المنابر في الخطبتين مع قول ابي حنيفة واحمد بعدم وجوبه  
فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجاء** الاول ان  
منصب الداعي الى الله تعالى يقتضي اظهار العزم وشدة الاهتمام بامر الله تعالى

والخطبة حالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب للقيام حال الخطبتين  
متعينين لاسيما عند من يقول انها بدل عن الركعتين **وجاء** الثاني ان المراد  
ايضا كلمات الوعظ الى اسماع الحاضرين في الغرض من ذلك يحصل مع الخطبة حالسا  
لا سيما عند من يقول باستحباب الخطبتين كما يحسن البصري فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول  
الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد  
ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي والسلف في القول  
المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في ارجح روايته  
باشتراط الطهارة فيها فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **وجاء** الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قرأنا صرفا وذلك جائز مع  
الحديث بالاجماع **وجاء** الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء  
الراسخين ولاختلاف الروايات في الركعتين عند الشارح كما قاله بعضهم فتعذر  
ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين وان كان الراجح عنده ان الجمعة  
صلاة كاملة على جميعها وليس للخطبتين بدل عن الركعتين ولم يجعلها بديل  
الركعتين جزما لانه لم يرد عن الشارح فيه شيء **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد  
يستحب للخطيب اذا صعد المنبر ان يسلم على الحاضرين مع قول ابي حنيفة ومالك  
ان ذلك مكروه **وجاء** الاول الاتباع ولانه قد اعرض بالصعود عن الحاضرين  
باستدباره ايامهم فحسن له السلام على قاعدة السلام في غير هذا الموضع **وجاء**  
الثاني ان السلام انما يشرع للامان من وقوع الاذى منه لمن يسلم عليه ومنصب  
الخطيب يعطي الامان بذاته بل بعضهم يفترون مس ثيابه اذا خرج عليهم فالسلام  
عليهم منبى على نسبتهم الى سوا الطن به وسوء ظنونهم فانهم قال قائل ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعد احد من المنبر  
فاجواب ان سلام الانبياء والصالحين محمول على البشارة للحاضرين اي انتقم  
في امان من ان تخالفوا ما وعظناكم به على لسان الشارح وليس المراد انتم في امان  
منا ان نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظيره في الكلام على قول المصلي في التشهد  
السلام عليكم انما النبي ورحمة الله وبركاته اي انت في امان منا يا رسول الله  
ان تخالف شرعك لان الامان في الاصل لا يكون الا من الاعلى للادنى **ومن ذلك**



قوله في حنفية وما لك في ارجح رواية لا يجوز ان يصلي بالناس في الجمعة  
الامر خطب لا العذر فيجوز مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصلي  
الامر خطب مع قول الشافعي في ارجح قوله يجوز ذلك وهو احد الروايتين  
عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان احدا اصل بالناس الجمعة  
في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين الامر خطب  
ومن يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود شيء عن ذلك وان  
كان الاول ان لا يصلي بالناس الامر خطب فانهم ومن ذلك قول الامية انه  
ليست قراءة سورة الجمعة والمنافقين في ركعتي الجمعة اوسم والفاشي  
مع قول في حنفية انه لا يخفى القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدد  
والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من  
القرآن دون شيء كما قلناه في بعض المحجوبين عن شهوة تساوي نسبة القرآن  
كله الى الله تعالى على السواء والاول قال ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى  
واحدة فحق متمثلون امر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور في بعض  
الاصوات دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء بسنية الغسل للجمعة مع قول  
داود والحسن بعد سنينته فالاول مشدد والثاني مخفف ودليل الاول الاتباع  
وتفريع حضر الله تعالى عن العذر المعنوي والحسي وطلب ان لا يقع نظر الحق تعالى  
الا على دين ظاهر نظيف وان كان الحق تعالى لا يبعح حجاب عن النظر الى بروج قاهر  
من حيث تدبيره لعباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذلة والاكسا  
وشهود العبد قد اذلة جسده ليطهره الله تعالى بالنظر اليه ولو انه نظف جسده  
لربما رأى نظافة نفسه من العذر فحق عن شهوة الذل وطلب المغفرة فكان الاتباع  
دلس جسده مذكرا لطلب المغفرة وشهود الذل والاكسا بين يدي ربه لوجه  
فلكل محبة مشهد ومن ذلك تخصيص الامية الاربعة مطلوبة الغسل من حضور  
الجمعة مع قول في ثورانه مستحب لكل احد حضر الجمعة ولو حضر ما وجه الاول  
قوله صلى الله عليه وسلم من اتى الجمعة فليغتسل فحضر الامر بالغسل من حضور  
صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حتى على كل مسلم ان يغسل  
جسده في كل سبعة ايام انتهى ذلك لعموم نزول الحمد اذ يوم الجمعة على جميع المسلمين

من حضر الجمعة ومن لم يحضر فليغسل احد منهم مدد ربه على طهارة وحياة جسده وانما  
لضعفه بارتكابه المخالفات او بارتكابه الغفلات واكل الشهوات ولا فرق في  
تخصيص الغسل من حضور بين القابل بوجوب الغسل ولا بين القابل بسنينة لكن  
ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتأذى الناس برائحة بدنه وثيابه كالقصاب  
والزباني وحمل الاستحباب على بدن العطار والتاجر ونحوهما ومن ذلك قول  
الامية الثلاثة انه لو اغتسل الحبيب بسنية غسل الحنابلة والجمعة معا اجزاه مع قول  
مالك انه لا يجزى عن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان فالاول خاص بالكابر الذين خطفهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي  
فكانت ابدانهم حية لا تحتاج الى تكرار الغسل بالما لاحادها او العاشها والثاني  
خاص بالاصاغر الذين كبر وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل لتبقى  
ابدانهم فرحم الله الامية ما كان دق نظورهم في استعراج الاحكام اللاتية بالكابر  
والاصاغر ومن ذلك قول في حنفية واحمد والشافعي في ارجح قوله ان من  
زوج عن السجود وامكنه ان يسجد على ظهر انسان فعلى القول الثاني للشافعي  
ان شاء اخر السجود حتى يزول الوخام وان شاء سجد على ظهره مع قول مالك  
لكره السجود على الظهر بل يصير حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بحديث الامر بامر  
فانما منه ما استطعتم ولم يستطع هذا المحرم ان يمثل امر الشارع في اتباعه  
للإمام في السجود الا كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على اثر سجود الامام  
واما الانتظار حتى يزول الرجمة فسكوت عنه والعمل بمقتضى المنطوق اولى ووجه  
الثاني ان السجود اعظم اتصال الصلاة في الخضوع والذل ولا يكون ذلك الا  
على الارض الحقيقية التي هي التراب وما فرس علمها من حصر او حتى ونحو ذلك ولما  
السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبر ولو صودة ولو كان الا دعى اصله من التراب  
ايضا فانهم فاذ الساجد على ظهر انسان كانه يستغنى صاحب ذلك الظهر وذلك  
خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والاكسا والله رب العالمين ومن  
ذلك قول الامية الثلاثة ان الامام اذا احدث في الصلاة جازله الاستحالة  
وهو الجريد الرابع من مذبح الشافعي مع قوله في القدم بعد الجواز فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة



للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجر كما لا يفتد في الجمعة كلها وبعضها  
ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجر بمجرد اتمامهم خلف الامام في الجمعة وقار قوا  
الامام بعد فريضة حصول كمال الاجر بالنسبة حيث عجزوا عن الفعل ان شا الله تعالى  
ومن ذلك قول الامامة الاربع انه لا يجوز تفقد الجمعة في بلد الا اذا كثروا وعسر  
اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا لا اقيمت في جماع فالتدبير اولى وليس  
للإمام اجتناف في المسألة شي ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبان جاز  
فيه اقامة جمعتين وان كان لها جانب واحد فلا يجوز وعبارة الامام احمد واذا  
عظم البلد وكثر اهل كعبه اذ جاز فيه جمعان وان لم يكن لهم حاجة الى اكثر من جمعة  
لم يجز وقال الطحاوي يجوز تفقد الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو اكثر  
من جمعتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز لامل البلد ان يصلوها  
في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود وتخفيف فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصحابة  
لا يصلون الجمعة الا خلفه وبنعم الخلفاء الراشدين على ذلك فكان كل من جمع يقوم  
في مسجد اخر خلا المسجد الذي فيه الامام الاعظم بلوى الناس به ويقولون ان  
فلان ينافي في الامامة فكان ينزل من ذلك فتكثرت ضد الامامة منذ الباب  
الا بعد رضى به الامام الاعظم كصنف مسجد عن جميع اهل البلد فهذا سبب قول  
الامامة انه لا يجوز تفقد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر اجتماعهم في مكان واحد  
فبطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك بحوق القنينة وقد كتبت  
الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقموا الجمعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة  
فاجتمعوا لكم خلف امام واحد انتهى فلما دبت هذا المعنى الذي هو خوف القنينة  
من تفقد الجمعة جاز التفقد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود  
بقوله ان الجمعة كسائر الصلوات ويؤيد عمل الناس بالتفقد في سائر الامصار  
من غير مبالغة في التفتيش عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التفقد  
منهيا عنه لا يجوز فعله بحال لورود ذلك ولو في حديث واحد فلماذا نفذت بمشة  
الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امة في جواز التفقد في سائر الامصار  
حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فان قلت فما وجه عادة بعض  
السافقة الجمعة ظهر بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة

صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فلا يصلح الظهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الجمعة  
مثلا **فالجواب** ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الامامة التفقد  
بتقطع النظر عن ما ذكرناه من خوف القنينة او خوف وقوع التفقد بغير حاجة كما هو مسامحة  
في اكثر مساجد مصر وغيره ما فقد صار اليمنان الذين يقرؤون على قبور الاموات والأتوا  
بناوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكبير مع ان هذا اهل الامامة يقتضي ان جواز  
التفقد مشروط بالحاجة فكان صلاحها طار في غاية الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة  
على من يبدأ او دافقهم **ومن ذلك قول** في حنفية ومالك ان الجمعة اذا كانت صلوات  
ظهر ان يكون فرادى مع قول الشافعي واحمد بجواز صلاتها جماعة فالاول تخفيف الثاني  
مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان وجه الثاني ان القاعدة ان الميسور لا يسقط  
بالمعسور وقد تفسر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة  
على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اذ وجوب الجماعة  
في الجمعة مشروط بصلواتها جمعة فلما كانت خفت في بدنها بصلواته فرادى والله اعلم  
**باب صلاة العيدين** اتفق الامامة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى  
وجوب تكبيرة الاحرام اولها وعلى مشروعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا في  
رواية عن مالك وكذا لك اتفقوا على ان التكبير سنة في حق المجرم وغيره خلف الجماعة  
مذا اما وجهه من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك قول** في حنفية  
في احد روايتيه ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كجمعة مع قول مالك والشافعي  
انها سنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول مشدد والثاني مخفف  
والثالث فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم المصريح من  
الشارع بعلم ما يتيق الصلاتين فاحتاط الامام بالاحتياط وجعلها فرض عين فيكونها  
ليس فيها كبير مشقة كونهما بفعلان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين  
الجمعة في الصورة فانها وكتمان بخطبتين فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في جماعة **وجه الثاني** الاحتياط لتوسعة على الناس مع العمل بحديث الذين يسروا الامم  
النار في يومها اكثر واعلم من الجمعة من حيث ان المدد فيها ينال من خضر صلاتها  
مع الجماعة ومن لم يحضر خلاف الجمعة فان المدد خاص من يحضر الا ان تخلف عنها  
بعد **وجه قول** احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة واقر كثير  
من الناس على عدم الحضور في صلاتها وكانت اشبه بفرض الكفاية وكان من حضر



بين يدي الله تعالى فيها كالشافع لمن لم يحضر فصل في الفضل بعد من شفع فيه  
 ولذلك قال العلماء انه افضل من فرض العن يكون اسقط الحج عن صاحبه وعن غيره  
 فانهم ومن قول أبي حنيفة واحدا من شرائط صلاة العيد في العدة والاستيطان  
 واذن الامام في احدي الروايتين عن احمد كما في الجمعة وزاد أبو حنيفة وانقام  
 في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشروط واجاز اصلها في ردي  
 لمن شاع من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **وجوه** الاول ما تقدم انفا من كونها يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين  
 والركعتين وعظم موقعها بالنسبة لبقية الصلوات **وجوه** الثاني اتباع ظاهر كلام  
 الشارع من حيث جعل يوم العيد من ايام اكل وشرب وذكر الله وفي رواية  
 وبها ان اجماع فلما خفف الشارع في يومها في فضل ما ذكره من يوم الجمعة كان حضور  
 مستحبا لا واجبا ايضا فلما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فاحاط بالامة  
 لمن يكون على الدين الايمان في ذلك اليوم من العصاة الظاهرين على الحق في ذلك  
 اليوم بايجاب حضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة  
 عليهم وهم غافلون في كلامهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد ان القيامة تقوم  
 فيه ومن الحكمة في جواز العيد في رادي زيادة التوسعة على العيد لعدم وجوب رطب  
 بامام لا يترك الامم بحركته فانهم ومن قول أبي حنيفة انه يستحب ان يكبر بعد تكبير  
 الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمسة في الثانية مع قول مالك واحدا من تكبير  
 ستا في الاولى وخمسة في الثانية ومع قول الشافعي يكبر سبعا في الاولى وخمسة  
 في الثانية ثم قال الشافعي واحدا من يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة  
 ومالك انه يؤتى بين التكبيرات تسقا فالاول مخفف في عدد التكبيرات  
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يؤتى التكبيرات مخفف  
 ومن قال يستحب الذكر بينهما مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الثالث  
 في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام نفع ما وصل اليه عن الشارع او الصحابة واما  
 وجه من قال يؤتى التكبيرات فلانه هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو  
 خاص بالاكابر الذين يقدرون على تحمل تحليقات الحق تعالى بصفة الكبرياء على قلوبهم  
 واما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات فهو لكون الاشتغال بانواع الذكر  
 مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غالبهم لا يقدرون على تحمل تحليقات

تعالى

الكبرياء

الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القائلين الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد  
 مع التكبير كالمعنى للعباد على تحمل تحليقات العظمة والكبرياء فانهم ومن قول  
 عليا الخواصر رجمة الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العيد لان تحمل  
 الحق تعالى في صلاة الجمعة اسد من تحليده في صلاة العيد من فلهذا كانت الجماعة  
 في الجمعة فرض عين وفي العيد من سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شربت فرادى  
 لذاتية ان المصلين من شدق الهيبة والعظمة التي تجلبت لقلوبهم فكان في  
 مشروعية صلاتهم مع الجماعة رجمة بهم لاستيناسهم عنفسهم من البشر فان قال قائل  
 ان الجزء اليسرى الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفبه بالاستيناس بحجابه قلنا  
 الجزء المذكور لا يحصل به استيناس بقدر رجمة العبد على تحمل التحلي المذكور من غير  
 ذمول عن فعل الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور وجعلناه كالعدم  
 وشرعنا له الجماعة الخارجية انتهى وتقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية  
 الجماعة فيها رجمة بالخلق فان قال قائل فلو كانت الجماعة الحاضرة في العيد اكثر  
 من جماعة الجمعة فاجواب انما كان جماعة العيد اكثر بحجابه لشهود كثيرتهم عن شهود  
 تلك العظمة التي تجلبت لهم بكل سرورهم يوم العيد ولولا شهود تلك الكثرة لما  
 انسطوا يوم العيد فكان عدم ثقل التحلي عليهم مع كثرتهم موسبب كمال سرورهم  
 في يوم العيد فانهم ومن قول مالك والشافعي انه يقدرا التكبير على القراءة  
 في الركعتين ومو احدى الروايتين عن احمد مع قول أبي حنيفة واحدا في الرواية  
 الاخرى انه يغاير بين القراتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة  
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **وجوه** الاول وهو خاص بالا صاغر ان القراءة  
 بعد شامدة كبريا الحق جل وعلا اقوى على الحضور مع الله تعالى واعون على فهم كلامه  
**وجوه** جبال التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكابر يروا أدور نفضيا  
 للحق تنلاوة كلامه فكان تقدم النلاوة اعون لهم على تحمل تحلي كبريا الحق تعالى على  
 قلوبهم فكمل الا صاغر فان العظمة تطرق قلوبهم ولا يملق الله تعالى عليهم الحجاب  
 رجمة بهم لئلا يذوبوا من مشامدة كبرياءه وعظمته كما هو معروف بين العارفين  
 الذين يصلون الصلاة الحقيقية **ومن قول** أبي حنيفة ومالك ان من فاتته  
 صلاة العيد مع الامام لا يقضيها مع قول مالك والشافعي في احد قوليه انها  
 تقضى في رادي فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد



من جهة القضا فرج الامر الى مرتبة الميزان **وج** الاول ان ما فات من الفضل  
مع الامام لا يسد حج بالقضا **وج** الثاني ان صلاتها في مرة في مشقة على  
الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص والقضا فان صلاتها  
فراذلي تميز على ما فات العبد من الامداد الالهية التي حصلت له لو كان صلى مع الامام  
فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك  
فكانت صلاته فراذلي تنهيه على قدر ما فات من الاجر والثواب لغيره على الخصوص  
على حضوره مع الامام في الاعتدال المستقبلة فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه  
يفضيها ركعتين صلاة الامام مع قول احد انه يفيضها اربعاً صلاة الظهر وبذلك  
الرواية هي المختار عن محققي اصحابه والرواية الاخرى عنه انه يحرر بين قضائهما  
ركعتين او اربعاً فالاول مخفف والثاني مشدد **وج** الاول محاكاة العوض  
للاذني ذلك على الاصل فيه **وج** الثاني قياس صلاة العبد على صلاة الجماعة  
في ان الخطبة فيها بدلت ركعتين فلما فاتت الصلاة والخطبتان مع الامام كان  
من الاحتياط فعلها اربعاً فان صلاهما ركعتين فقط صحح ولكن فاته الاحتياط  
وقد تقدم في صلاة الجماعة ان الشارح اذا فصل امر او لم يبين لنا لم يوجب  
او مندوب من الادب فعلنا له على وجه الثاني صلى الله عليه وسلم  
يقطع النظر عن الجرم بوجوبه او نفيه وصلاة العبد من ذلك فامل **ومن ذلك**  
قول الامية ان فعلها بالصحر انظارا للبلد افضل من فعلها في المسجد مع  
قول الشافعية بان فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعاً فالاول مشدد  
بالخروج الى الصحر وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وموخاص  
بالاصغر والثاني مخفف وموخاص بالكابر وذلك لان الاصغر لا يقدر  
على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد الا مشقة لانه يوم زينة واكل ونشاط  
شهو ان باحما الشارح فيه فكان صلاتهم للعيد في القضا ارفق بهم واما  
الاكابر فانهم يرون مكثهم بين يدي الله في بيته اوسع مما بين السماء والارض  
وقد قالوا سر الحياط مع الاحباب ميدان فانه **ومن ذلك** قول الامية  
انه لا يجوز التنفل قبل صلاة العبد واما بعد ما يجوز ولم يفرق بين المصل  
وغيره ولا بين الامام وغيره مع قول مالك انه اذا فعلها في المصل فلا  
يتنفل قبلها ولا بعد ما سواء الامام والمأموم وغيره في المسجد وايمان

ومع قول الشافعي بانه يتنفل قبلها ولا بعد ما في المسجد وغيره الا الامام فانه اذا  
ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول احمد لا يتنفل قبل صلاة العبد ولا بعد ما مطلقاً  
فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث روايته في الثالث فيه تخفيف  
والرابع مخفف بالترك فرج الامر الى مرتبة الميزان **وج** الاول عدم ورود نص  
عن الشارح في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه امر الشارح فهو مردود وغير مقبول  
الاما استثنى من الامور التي تشهد لها الشرعية بعد خروجها عن عمومها وانما  
ذلك ان الشارح عموماً لا يبيّن في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع منه  
على الاصل في قواعد الشرعية فلو علم الشارح ان الله تعالى اذن لاخذ في التنفل قبل  
صلاة العبد لاجراً بذلك او كان هو فعله ولم يبلغنا انه تنفل قبل صلاة العبد لما  
اباح ابو حنيفة التنفل بعد صلاة العبد لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي  
الهيئة العظيمة الالهية التي تتجلى للعبد قبل صلاة العبد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه  
حصل للعبد الايمان بسماع الخطبة فقد راعى ان تنفل بعد ما ارجل الاذن بالوقوف  
بين يديه تعالى في ضمنه الاذن له بان يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة **وج** قول  
مالك انه لا يتنفل في الصحر قبلها ولا بعد ما في تخفيف على غالب الناس فان الامام  
ما صلى بهم في الصحر الا مداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد  
فلو امروا بالتنفل في الصحر الذي هو المعنى الذي قصدته الامام وصاروا صلاتهم كائناً  
في المسجد من حيث الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله في الصلاة كالنساء  
او كالرجال فانهم **وج** قول الشافعي انه لا يكره التنفل قبلها لغير الامام اي  
ومن شاء من الاكابر الذين ينبغي ان يحتاجوا الله والوقوف بين يديه ولا يساهون  
من ذلك ولا نظاً لغير نفوسهم بالله والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام  
فان الناس مأمورون بالتباعد فاذا تنفل تنفلوا وفيهم الذين يخلط عليهم موافقة  
حظوظ نفوسهم فيكون الامام مبدئاً لحصول الحرج والضيق عليهم في الصلاة فيقف  
احدهم في الصلاة صوته وموخرج عنها حقيقة ولما راي الامام احمد الى هذا المعنى  
قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العبد ولا بعدها تخفيفاً على الضعفاء من الناس  
فانه **ومن ذلك** اتفاق الامة الاربعة على انه يستحب ان ينادي لها الصلاة جامعة  
مع قول ابن الزبير انه يوزن لها قال ابن المسيب واول من اذن لصلاة العيد معاوية  
فالاول مخفف في لفظ الله او الثاني مشدد فيها **وج** الاول الاقبال والتبعية



على صلواتها في جماعة لا يتسائل الناس في صلواتها فلو أدى ذلك الجماعة فيها ما المقصود  
الا عظم ولكن كل عيد يفعل في العام مرة واحدة **وجه** قول ابن الزبير ومعاوية  
القياس على الفرائض بجامع الشرع وعندهما لعل ابن الزبير لم يبلغ في ذلك شيئا والاف  
ودود الصلوات يحتاج الى قياس **من ذلك** قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة في  
في الاولى اقترنت في الثانية او قراءة سبع اسور بين الاولى والثانية في الغاشية  
في الثانية مع قول مالك واحدا انه يقرأ فيها بسبع والغاشية فقط ومع قول أبي حنيفة  
انه لا يستحب تخصيص القراءة فيها بسورة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
اخص فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاكثر والثاني بالمتوسط والثالث  
بالاصغر **وجه** الاول ان الغالب في يوم العيد والحجزة ترك الحروف والصباح والاستعا  
بابوية النفوس في عباد المعاد واما في يوم القيامة فكان قراءة هذه السور  
المعينة كالمذكر للعيد بتلك الاموال لئلا يطول عليه زمن القفلة على الله وعن الدار  
الآخرة فيموت قلبه او يضعف وان كان الكامل من شرطه ان يجمع بين الفرح والحن  
معاني يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس كورت كثر ذكر الاهوال  
من قراءة سبع فالحجج ان التخلي الاطفي في هذه الدار الغالب عليه ان يكون مزوجا  
بالجمال رحمة بالخلق ولوانه تعالى يحل للخلق بصفة الجلال الا صرف طاقات كثير  
من الناس فلهذا كان لا يوصى صلاة العيد بقراءة سورة سبع لما فيها من التسيب  
وصفات المحر والجمال وكذلك القول في سورة ق واقترنت بمزوجة بصفات  
الجمال من بابل قائم واما وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء من  
القرآن فتصير نفس العيد تكثر قراءة غير السور التي عينت للقراءة الكاملة ولو اتي  
بالسور المعينة لا يرغب عن غيرها والتا قصير بما يرغب عن غير ما قصد الامام ابو حنيفة  
الباب بالقول بعدم تخصيص فرحة الله عليه ما كان في نظره في الشرعة وما  
استدخفه على الامة ورحم الله بقية الامة **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح  
القول انهم لو شهدوا يوم الاثنين من رمضان بعد الزوال سوية الهلال  
قضيت توسع مع قول مالك انها لا تقضى ويومها صحت فان لم يكن جميع الناس  
في ذلك اليوم صليبت من العز عند الشافعي ومن قال بقوله وقال ابو حنيفة صلاة  
عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقبض  
والثاني مخفف لعدم الامر به والثالث متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميزان

**وجه** الاول طلب المبادنة الى تدارك ما فات **وجه** الثاني طلب التخصيف  
على الامة بعد مجزئهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرب نفوسهم  
الى تناول شربها بعد ذلك اليوم بعد ان استعفوا للصلاة من كثرة النهار فلم يشهد  
احد سوية الهلال الى الزوال **وجه** الثالث ظاهر لان القلب بعد من صلاة العيد  
يوم الثالث وتذهب بهجة صلاة العيد فاذا امر بتخصيفها بعد اليوم الثالث  
وقف وقلبه شاد وكانه ليس في صلاة **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان التكبير  
في عيد الفطر مسنون وكذلك في عيد الفطر الا عند أبي حنيفة مع قول ابي حنيفة  
وقال الشافعي انما يفعل ذلك الحواكون قال ابن سيرين والعصم ان التكبير الفطر  
لك من يوم الفطر لقوله تعالى وتكلموا القعدة وتكبروا والله اعلم **وجه** الاول  
مشدد والثالث اشدد والثاني والابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول  
والثالث الاتباع والاخذ بالاحتياط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يصير في صافي  
**وجه** قول أبي حنيفة والشافعي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير فيقتضي استنشاد  
الحنية والعظيم فيورث العبوسة والخرق ويذهب الفرح والسور المطولة يوم العيد  
لهو خاص بالاصغر الذي لا يفقد رون على الجمع بين شهود العظة والسور والاول  
خاص بالاكثر **ومن ذلك** قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلة وانتهى  
عند الى ان يخرج الامام الى المصلي وفي قوله الى ان يخرج الامام بصلاة العيد ومو  
الارجح من قول الشافعي والثالث الى ان يخرج منها واما ائمة اوه من حين يرى  
الهلال في احدى الروايتين عن احمد واما انتهى وافية روايتان في احدى الروايات اذا  
خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قول مالك مخفف في وقت  
التكبير والثاني مشدد مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه تشديد من حيث  
امتداد وقت الخروج الامام من الصلاة وقول احمد في احدى الروايتين كقول مالك  
فيه تشديد وفي الرواية الاخرى شد من حيث انه ينتهي بفرغ الخطبتين **وجه** قول  
مالك الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له واطمارا للتعظيم في النهار اول لانه محل  
ظهور وشعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه في تقوى ويؤلفهم  
لا يتشربون فيه لمعاشهم ولا يمشون فيه في شوارعهم واسواقهم **وجه** بقية الاقوال  
ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحدا انه يسفع التكبير في اوله واخره فيقول الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مع قول مالك في رواية له ان شأ



كبر ثلاثا وان شامرتين مع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا تستقيا في اوله وثلاثا في  
اخره واحدا واصحابه انه يكبر ثلاثا في اوله ويكبر ثنتين في اخره **ومع ذلك** قول حنيفة  
ظاهر وعلوه ليل كل واحد على قوله يوما بلغ عن الشافعي واصحابه **ومع ذلك** قول حنيفة  
واحد ان ابتداء التكبير في يوم عيد الفطر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان يكبر لصلاة  
العيد من يوم الفطر قال مالك والشافعي في الظاهر القولين انه يكبر من ظهر الفطر للصلاة  
الصبح من اخر ايام التشريق وموراجع الفرسواه اكان محلا او محروما عند ما هو العمل  
عند اصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة الى ان يصلي  
عصر اخر ايام التشريق فالاول مخفف وما بعد مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
وجه الاول التحقيق على الناس من خاص لا صاغوا الذين لا يفقدون على استسقاء  
شهود غبطة الله وميلته الى عصر اخر ايام التشريق بل يرتفع روحهم من ذلك ويبذل  
عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالاكابر الذين يفقدون على استسقاء  
ذلك فلا يشغلهم ظهور غبطة كبريا الحق تعالى لهم غير مراعاة السرور والفرح من ايام  
التشريق بخلاف الاصاغر وايضا ذلك ان العبد لا يسيح خفية عند القوم مكبرا  
لله تعالى الا ان استخضر غبطة في قلبه واما تكبيره باللسان في القلب غافل فليس  
مقصود الشادع وقد حصل شعائر التكبير بقول في خفية واحدة في الجملة في حق  
الاصاغر فانهم ومن ذلك قول في خفية واحدة في احدى روايته ان من صلى  
منفردا في هذه الاوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول مالك والشافعي واحدا في رواية  
الاخرى انه يكبر واما خلف التوافق فانفقوا على انه لا يكبر عقبها الا في القول الرابع  
للشافعي فالاول مخفف والثاني مشدد في المسائلتين **ومع ذلك** الاول في المسألة الاولى  
ان من صلى منفردا ابتداء عليه مية الله تعالى في قيام فخطبه في قلبه فيقبل عليه النطق  
بالتكبير بل لا يكلف به فان الهيبة قد حتمت فلا يطالب باقامة شعائر الطاهر وهذا  
خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر الذين يفقدون على رفع صوتهم بالتكبير مع  
قيام التظيم والهيبة في قلوبهم فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك نعلم توجيه  
القولين في التكبير عقب التوافق التي تصلي فرادى فان الهيبة ربما عمت صاحبها  
بخلاف ما كان في جماعة منها فان الشريكتين تنبعض بعضا عنه فينجح شهود الخلق  
عن شهود كمال عظمة الحق تعالى فلا يثقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى اعلم  
**باب صلاة الكسوفين** اتفقوا على ان الصلاة لكسوف الشمس سنة

موكدة

موكدة زاد الشافعي واحدا في جماعة مكية اما وجوبه من سبيل الاتفاق في هذا الباب  
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا في السنة في صلاة  
الكسوفين ان يصلي ركعتين في كل ركعة قياما وقراءة وقراءة وقراءة وقراءة مع قول حنيفة  
مع قول في خفية انهما تصلي ركعتين صلاة الصبح فالاول مشدد والثاني مخفف  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومع ذلك** الاول مطلوبه زيادة الخضوع لله تعالى بتكرار  
منه الاركان لشدة الخوف الذي حصل للصائم من الكسوف فرما اشتد الهيبة على قلوبهم  
فلم يحصل لهم مراعاة كمال الخضوع لله والخضوع له في اول ركوع او سجود كونهما  
بفضلان في محل القرب وايضا فلما ورد من تشبيه العقل الاخرى في الرواية بهما  
فكان الكسوف لها في الدنيا اعظم فتنه من فتنه الدجال فان الحق تعالى لا يصح في  
جانب عظيمة تنقص لولا ان الحق تعالى المنع على العارفين بحجته من مراتب التكرار والاعادة  
كانوا اقترعوا عن دينهم ومنا اسرار نظير فيها الاعناق لا تنس في كتاب من فهم ما ذكروا  
واما ما اورد عرفان تكرير الركوع والاعتدال والسجود كالجواب لذلك المنقص  
الحاصل في فعل كل اول ركعة ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشافعي من فعلها تكرار  
مكرر الركعتين ثلاث مرات واربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم  
في قلوب الصائمين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذموا عن كمال الخضوع  
والخضوع فكلام الامية خاص بالاكابر والمتوسطين وكلام ابي حنيفة خاص بالاصاغر  
الموجودين في كل زمان فحضور تجد بجلي الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حاله واحدة  
فلا يجازون الى تكرير شيء من هذه الاركان كبقية الصلوات **ومع ذلك** قول لا يمتد  
الثلاثة انه يحق القراءة مع قول احمد انه يجزها فالاول مخفف خاص بالاصاغر  
الذين غلبت عليهم مية الله فلم يفقدوا على الجهر والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين  
يفقدون على النطق مع شدة الهيبة قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
فانهم **ومع ذلك** قول في خفية واحدا في المشهور عنه انه لا يستحب كسوف القمر ولا  
كسوف الشمس خطبة مع قول الشافعي انه يستحب خطبتان كالحجعة فالاول مخفف  
وموخاص بالاكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية الكسوف والخسوف  
فلا يجازون الى سماع خطبة ولا وعظ ولا تعقيب والثاني مشدد في استحباب  
الخطبة وموخاص بالاصاغر المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقع في باطنهم



خوف فرج فله لك احتاج الى خطبة مع شهود الكسوف ليتم الخوف في قلوبهم  
وتذكروا به اموال يوم القيامة فتناموا بالاعمال الصالحة وترك المعاصي  
ولما كان الناس فيهم الخائف وغير الخائف في كل عصر اعلى الشارع والجمعة  
ضعف الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في مائتين الصلاة وخطبوا لهم  
مواعاة لك المصلحة النسبية الذي لم يرفع الخوف بالكسوف فخاف ويرد اد  
خوف من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك **ومن قول** قولابي حنيفة واحمد في  
المشهور عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كرامة الصلاة فلا تفضل فيه وجعل  
مكانها لتبنيها مع قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه انها تفضل في كل الاوقات  
قالوا بخفف بعد الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه انتهى عن  
الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدد وموافق لأكابر من اهل الكسوف الذين  
يعرفون من طريق الالهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت او عدم  
الاذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح توجيه الاول بانه خاص بالأكابر  
الذين يعلمون ان الخوف تعالى لا يقيد عليه في شيء بل يقيد الى قلوبهم يجوز ان الخوف تعالى  
قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما اذن لهم فيه  
من طريق الالهام بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب طاعة الى الفعل ما امروا  
به من غير توقف فانهم **ومن قول** قولابي حنيفة ومالك بعد استحباب الجماعة في  
صلاة الكسوف بالصلوات كل واحد لنفسه مع قول الشافعي واحمد انها تستحب جماعة  
ككسوف الشمس فالاول بخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وج**  
الاول ان الصلوات الالهية تتقبل في كسوف الليل وتظهر الهيبة فيه على القلوب  
فخفف عنهم بعد ما رتبنا عليهم بامام يرعون افعاله فهو خاص بالاصاغر **وج** الثاني  
ان الاكابر لما قدرون على مواعاة افعال امامهم مع قيام تلك العظمة والهيبة  
في قلوبهم تقوى قلوب بعضهم ببعض واستعدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم  
اولى بحدوث وافضل الجماعة كما ان الجمهور بالقرأة ايضا في حقهم اول بخلاف الاصاغر  
يتقبل عليهم النطق كما من نظيره انفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان مع  
الامام ان صلاة الجماعة صلواتها مع والاصاغر افرادي **ومن قول** قول الامعة  
الثلاثة ان غير الكسوف من الايات لا يسب له صلاة كالزلازل والصواعق  
والظلمة في النهار مع قول احمد انه يصلي لكل اية في الجماعة ومع قول الشافعي

انه

انه يصلي فرادى عليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في زلزلة قالوا بخفف  
والثاني مشدد **وج** الاول عدم ورود نص في ذلك **وج** الثاني القياس على الكسوف  
جامع انها من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم باحوال يوم القيامة والله اعلم  
**باب صلاة الاستسقا** اتفقوا على ان الاستسقا مسنون  
وعلى انهم اذا انصروا بالمطر فالسنة ان يسألوا الله رفعه لما وجدته في الباب  
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن قول** قول الامعة الثلاثة وابي يوسف  
ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقا في جماعة مع قولابي حنيفة انه لا يسب  
لها صلاة بل يخرج الامام ويذعن فان صلى الناس حدا فلاباس فالاول مشدد  
والثاني بخفف **وج** الثاني كون الحاجة والضرورة قد عفت الناس عنهم فصاغر كل  
مضرع الى الله سائلا لانه ضرورة بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استداده في التوجه  
من غيره مع عدم بلوغ نص في ذلك الى قابله او هو في حق من تقوى بعضهم باستداده  
من بعض **ومن قول** قول الشافعي واحمد ان صلاة الاستسقا صلاة العيد فيجهر بالقرأة  
فيها مع قول مالك انها كعتن كسائر الصلوات وان يجهر فيها بالقرأة ان كان الوقت  
وقت صلاة جمعة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وجهها ظاهر **ومن قول**  
قول مالك والشافعي واحمد في اشهر روايتيه باستحباب خطبتين للاستسقا ويكون  
بعد الصلاة مع قولابي حنيفة واحمد في الرواية الثالثة المنصوص عليها انه  
لا يخطب لها واما مودعا واستسقا فالاول فيه تشديد والرواية الاولى  
لاحمد مشددة بالخطبتين وقولابي حنيفة واحمد في الرواية الثانية بخفف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **وج** الاول لا يتابع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغر  
من اهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة وعظ لتسلطف نواظهم  
ويروى حجابهم فيدعوا الله تعالى بقبول صافية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون  
الى مثل ذلك لقوة استعدادهم وقولابي حنيفة واحمد في الرواية الثالثة فان  
خطب خطيب للأكابر من العلماء قائما ذلك لتقيا حجاب كان عندهم او نقصد  
الاصاغر الحاضرين مع الاكابر فانهم **ومن قول** قول الامعة الثلاثة انه يستحب  
تحويل الرد الى الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قولابي حنيفة انه لا يستحب  
ومع قولابي يوسف ان ذلك يسرع للامام والمأمومين فالاول مشدد والثاني  
بخفف والثالث فيه تشديد على الامام فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وج** الاول



الاتباع والتفادول وهو خاص بالاصغر الذين لم يطعمهم الله تعالى على ما قدره  
لهم وقسم من نزول الماء في تلك السنة او عدمه ووجه الثاني ان الكاثر لا يحتاج  
الى التفادول بخلاف الرد الا ان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره  
وفيه ظهر من نزول الماء او عدمه فان حوال الامام الكاثر وتبعوه على ذلك فانما  
ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجح الحق تعالى عما كان اطلع الكاثر عليه **وجوه** قوله  
ان يوسف ان كان الامام محجوبا بغيره وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفادول  
من محجوب من المأمورين فانهم **كتاب الجواهر** اجمع العلماء على  
استحباب الكاثر من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال  
او عند احد مال وعلى تأكيدها في المرض وعلى انه اذا اتى الموت وجب الميت للقبلة  
والنفق الائمة الاربعة على انه يحجز الميت من راس ماله مقدما ذلك على الدين وقال  
طاووس ان كان ماله كثيرا فمن راس المال والا فمن ثلثه وانفقوا على ان غسل  
الميت فرض كفاية وعلى ان للزوجة ان تفصل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ  
اربعة اشهر لا يفصل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استسار ويكي يكون حكمه حكم الكبير  
وعن سعيد بن جبير انه لا يصلى على الصبي ما لم يبلغ واجموا على انه ان مات غير  
مختون لا يجنن بل يترك على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات في قتال الكفار  
لا يغسل وعلى ان النفسا تغسل ويصلى عليها وانفقوا على ان الواجب من الغسل  
ما يحصل به الطهارة وان يكون الغسل تراء وان يكون نديا بسدر وفي الاخرة  
كافور وعلى ان تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان دخلا في  
موته التجهيز كما مر وانفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يحد  
راسه الا في رواية لا يحد خيفة ان احرامه يطل بموته فيفعل به ما يفعل  
بجميع الموتى وانفقوا على ان الصلاة على الجارية في المسجد جائزة وانما اختلفوا  
في الكرامة وعدمها وانفق الائمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسنن الوضوء  
في صلاة الجنازة وعلى ان تكبير الجنازة اربع وعلى ان قاتل نفسه يصلى عليه  
وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم وانفقوا على ان حمل الميت بغير  
واكرام وانفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده اخر الا اذا مضى على  
الميت زمان يسكن في مثله ويصير رميا فيجوز حنيفة وكان عمر بن عبد العزيز  
يقول اذا مضى على الميت حول فادعوا الموضع وانفقوا على ان الدفن في التراب

لا يستحب

لا يستحب وانفقوا على استحباب التفرقة لامل الميت واجموا على استحباب  
اللين والصف في القبر وعلى كرامة الاحر والخسب وانفقوا على ان السنة للمعد  
وان الشق ليس بسنة وانفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة  
والعتق والحج عنه ينفعه وانفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره  
وعلى كرامة الدفن ليلا والله تعالى اعلم بهذا واما وجدة من مسائل الاجماع  
وانفاق الائمة الاربعة واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي  
واحمد في ارجح روايتهم ان الادنى لا يجنس بالموت مع قول ابي حنيفة انه يجنس بالموت  
واذا غسل طهر وموت قول الشافعي واحمد في روايتهم الاخرتين فالاول مخفف  
والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان الله تعالى قال  
ولقد كرمانا بني ادم وقصبة الكريمة انه لا يحكم بنحاستهم بعد الموت وفي الحديث  
ان المسلم لا يجنس حيا ولا ميتا **وجوه** الثاني ان الروح هو الذي كان مطهر الجسد  
الادنى فلما خرج منه صا وجسا على الاصل في الميتة واجاب الاول بان الروح  
ما خرجت عنه حقيقة وانما ضعف تدبيرها لتعلقها بعالمها العلوي فقط  
بدليل سؤال انكر وتكر وعزاها في القبر وقيمها واحسان الميت بذلك  
ومنا اسرار يعرفها اهل الله لا تستطرون في كتاب فان الكتاب يقع في يد امله وغير  
امله **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان لا فضل ان يغسل الميت مجردا عن  
القبض لكن مستورا الموت مع قول الشافعي واحمد ان لا فضل ان يغسل في  
قبضه الاول عند الشافعي ان يكون تحت السما وقيل الاول ان يكون تحت سقف  
فالاول مخفف من حيث عدم لباسه القميص والثاني مشدد في لباسه فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول الاشارة الى ان ما لا الناس الى التجر  
عن الدنيا اذا ماتوا فمرا عليهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان النجس اذا ظهر في  
حصول الاعتناء وانما فلتسه الرحمة النازلة من السما كما اشار الله تعالى  
انه لا يغسل تحت سقف **وجوه** من قال انه يغسل في قبض لا يتابع للصحة في  
تفسيرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبضه الاول خاص بالاصغر والثاني  
خاص بالكاثر **وجوه** قوله من قال يغسل تحت سقف لا خياط من ان ينزل  
عليه بلا من السما فمما مات مصر على ذنب فكان السقف عمل عنه شيئا من البلا  
النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فانهم **ومن ذلك** قول الائمة ان



غسل الميت بالماء البارد اولى الا لغيره كبره يدوسه مع قول لا يحنيفه  
ان الماء المستحق اولى بكل حال فالاول مخفف والثاني مشدد ومن حيث شغل الميت  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول التقاؤا بالنعيم بقربية هبة صلى الله  
عليه وسلم عن اتباع الحنابلة ببناء **وجه** الثاني التقاؤا برضى الميت بقضا الله  
عليه بدخول النار مثلاً لو وقع منه اما ظهر له من الحكمة في هذا الوقت **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول لا يحنيفه انه  
لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول ان ذلك مبني على احد القولين  
من ان الموت كالطلاق الرجعي **وجه** الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو المقرر في باب  
الرجعة واذا ماتت امرأة لا زوج لها ولا عاسلة يمتنع عن ابي حنيفة وما لك  
وعلى الراعي من هذا السافى احمد والرواية الاخرى عنها ان العاسل يلف  
على يد حرقه وغسلها وقال لا وراعي تدفن من غير غسل ولا تيمم **ومن ذلك**  
انها تيمم ان السلامة مقدمة على الغيبة فخلاص العبد من مس بدن من لا عمل له  
مقدم على جلبه النطاقة ليدرك ذلك الميت لا سيما عند من يرى نجاسة الميت  
بالموت **وجه** من قال انه يلف حرقه على يده العمل على تحصيل مصلحة الفاسل والغسل  
**وجه** من قال يدفن بحاله تعارض الامر بين غسل الميتة التي عن من لا يجزي  
فلم يظهر له دليل في ترجيح امر بفعله **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجوز  
للمسلم تفصيل قريبه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف  
والثاني مشدد **وجه** الاول لوقا حنيفة القرائة الطينية في الجملة وان كان  
الغسل لا ينظف الكافر **وجه** الثاني وجوب طهارة المسلم قطعية قريبه الكافر  
اذ لا هو الاة بنبينا ولا دم حقيقة فكان في غسله له اظها وميل وموالاة  
اليه في الجملة ولو صور في الاول خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم الميل الى  
قريبهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالاصاغر وقد غسل على  
ابن ابي طالب والد باذن النبي صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
انه يستحب للفاسل ان يوضي الميت كالحى ويسوك اسنانه ويدخل اصبعيه  
في منخرنيه ويعسلها مع قول لا يحنيفه ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الامية  
الثلاثة انه يستحب تسريح اللحية اذ كانت مملكة بموشط واسع الاسنان  
يرفق مع قول لا يحنيفه ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الامية الثلاثة انه

يستحب

يستحب صغر شعر المواة ثلاث صفائر ثم يلقى خلفها اذا غسلت مع قول لا يحنيفه  
ان الشعر ينزك على حاله من غير صغرها لا قول الاميين مشدد ومخفف **وجه** قول  
الامية في المسألة الاولى انه يوضي الميت كالحى الى اخره مع الغسل كون الموت  
كالحدث لا صغره **وجه** قول الامية انه كالحدث الا كبره فدخل عند الاصغر  
الاكبر والاول لا يقول بتد اخطها وهو الاخط كما هو في باب الغسل من الجنابة  
والسواك وتنظيف المنخرين تابع لذلك في التد اخل وعدمه وكذلك القول  
في تسريح اللحية او عدمه **وجه** من قال ان شعر المرأة يغفر ثلاث صفائر القبا  
على الغسل وترا واما حكمة كونها تلقى خلفها قليلا ليست الشعر وجهها فيجمع صور  
الرحمة الى بسرة وجهها اذا شعر من الامور التي تزال وتعارق الجسم في الجملة  
خلاف بسرة الجلد كما قالوا بكراة التلثم في الصلاة لبلا بجمب اللثام الوجه  
عن الرحمة التي تواجها المصلي **وجه** من قال يارخا الشعر من غير صغره شعرا والاع  
المصابية وهو اظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من الطاعات  
ونقصها من الصلوات ايام الحيض او غيره لينظر الله تعالى اليها فيرحمها مذكرا  
ما ظهر من حكمة ذلك والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية والسافى في الحامل  
اذا ماتت وفي بطنها جنين حي يسحق بطنها مع قول مالك في احدي روايتيه واحد  
انه لا يسحق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني مخفف من جهة عدم الشق  
مشدد من جهة حرمة الميتة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية  
ان السقط اذا ولد بعد اربعة اشهر ووجد ما يدل على الحياة من عظام وحركة  
ورضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك في الا في الحركة فانه اشترط ان  
تكون حركته يصحبها طول مكث وتليقن معها الحياة ومع قول السافى في  
الجديد انه لا يصلى عليه الا ان ظهر قداما واقا الحياة وقال احمد يغسل ويصلى  
عليه واما الغسل فقد اتفق الاربعة على انه يغسل ووجه ذلك الاقوال الظاهر  
**ومن ذلك** قول الامية والسافى في اصح قوليه انه لا تجزئ بنية الفاسل  
مع قول مالك بوجوبها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول ان المقصود من الغسل النطافة وهي حاصلة بلانية  
**وجه** الثاني ان الفاسل يابى عن الميت في هذه الطهارة ولو قلنا ان الغلب  
فيها النطافة فهي من جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم

واحد



اما الاعمال بالنيات فلا يكون على ما لحا الابنية ومن ذلك قول ابي حنيفة  
واصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب له غسله فقول  
احمد انه يجب لعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني المتألف في التنظيف  
وموقوف للشافعي ايضا لكون ذلك اخر عمل بالنية والافقية الامرات  
تعاملة معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط **وجه** الاول معاملة الميت بسهولة  
لعدم تكليفه بوزار النجاسة لئلا يتكلف **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
وما لك ان تذكره تحت بطن الميت وخلق عانته وحش شاربه بل شدة ما لك فقال  
يعز من فعله وقال الشافعي في الجريد واحدا انه لا بأس به في حق غير المحرم  
وفي القديم المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا  
يحفون شواربهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي في الاملا واحدا انه يجوز تعليم اطفاله  
مع قول ابي حنيفة وما لك والشافعي في القديم انه لا يجوز فالاول مخفف  
والثاني مشدد **وجه** الاول انه في حجة الظافة المأمور بها الصمد مادام  
في الدنيا مع كونه لا يولد الميت **وجه** الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت  
لم يصح الشارع فيه بامر فكان تركه مقدما على فعله **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
واحمد في احدي روايته انه يصلي على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه  
لا يصلي عليه لاستغنائه عن شافع فالاول مشدد في الصلاة على الشهيد  
والثاني مخفف فيها **وجه** الاول انه لا يستغنى احد عن زيادة الاجر بليل  
صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصر  
صلى الله عليه وسلم وبعد الى عصر نامة او دليل يتجمع الناس على الجهاد بترك  
الصلاة على الشهيد ويقول احدهم كيف لا اجامد حتى اقتل شهيدا ويغير الله تعالى  
ونوري استغنى عن شافع يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى  
على الشهيد اثنان وترك الصلاة عليهم اخرى ومحمول على حاله فكان اذا راى  
عند بعض الناس فورا عن الجهاد او جبن عنه ترك الصلاة على الشهيد استجيفا  
لهم على الجهاد واذا راى عند الناس قد اصاب عليهم لزوال ذلك المعنى  
الذي ترك الصلاة عليهم لاجله **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان من رقت

دابة وموتى قتال المشركين وتردى من فرسه او اصابه سلاح فمات في المعركة  
انه يغسل ويصلي عليه مع قول الشافعي انه لا يغسل ولا يصلي عليه فالاول مشدد  
بعد حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول ان الشهيد عرفا هو من قتلته كافر بالمباشرة او السب  
بخلاف من رقت دابة مثلا **وجه** الثاني في قيام فعل الدابة او السلاح مقام فعل  
الكافر من حيث انها القتل لها في المعركة فبعد ان تابع الله تعالى على القتل في سبيله  
اي طريقه والله لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السيوف والمناقب  
ومنا اسرار يعرفها اهل الله لا تفسر في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يستحب  
ان يكون في كل غسلة شي من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون  
في واحدة من الغسلات سدر فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **وجه** استعمال السدر طاهر من حيث لا يستعان به على ازالة الرشح  
واما الحكمة الباطنة فلا تذكر الامساك لمن يعرف معنى الشايع عن قطع  
شجرة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي احمد ان المستحب ان يكون الرجل في ثلاثة  
اثواب بيض في لثايف كلها مع قول ابي حنيفة ان المستحب ان يكون رداء واما  
المراة فالمستحب تكفيها في خمسة اثواب بيض ومنزول لثايف ومقنعة  
والخامسة تشد تحتها عند الشافعي احمد وقال ابي حنيفة مداموا الفضل  
وان اقصر على ثلاثة اثواب فيكون الحمار فوق المنص تحت اللقافة وقال مالك  
ليس للكفر حد واما الواجب ستر الميتة **وجه** ذلك الاقوال طاهر من حيث العادة  
واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يذكر الامساك **ومن ذلك** قول الشافعي  
واحمد بكراثة تكفين المرأة في المعصفر والمرعفر والحريم مع قول ابي حنيفة ان  
ذلك غير مكروه فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول ان ليس ما ذكرها  
انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الرينة الداعية الى الاستمتاع وقد زال  
هذا المعنى بالموت **وجه** الثاني الحلاق الشارع اباح ذلك للمرأة من غير فصل الكرا  
فصل جاتها وموتها واما حديث من ليس الحريم في الدنيا لم يلبسه في الآخرة  
فهو مولود فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك واحدا  
ان المرأة ان كان لها مال فالكفر في مالها وان لم يكن لها مال فعلا مالك  
موتها **وجه** ظاهر **ومن ذلك** قول مالك ان لو اعسر الزوج فانه في بيت



المال بالانفاق وقال احمد لا يجب على الزوج كف زوجه حال ومنه على الشافعي  
ان محل الكفر اصل التركة فان لم تكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وزوج  
وقال المحققون من اصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار **وجمعه** الاوقات  
ظاهر من كونه في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الامام ان الصلاة على الميت فرض كفاية  
مع قول اصحاب مال انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ولا نص في ذلك عن الشارع ونص في دخول قولنا اصبح  
في قول الامام لان السنة في اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث كذا في كتاب ومنها  
واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرض الكفاية سنة  
قياسا فلا يكون بين الامامة واصبح خلاف والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي  
انها لا تكراه في شيء من الاوقات انتهى عن الصلاة فيها مع قولنا في حنفية واحد  
انها تكراه فيها ومع قولنا انما تكراه عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط  
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الاول انها شائعة  
في الميت وطلب المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة  
ذات سبب صارف عن شهود كونه ذلك المصلي قاصدا بالصلاة ما يقصد عبادة  
الشمس بل لا يكاد ذلك يحيط على قلب مسلم الا **وجه** قولنا في حنفية اطلاق  
الشارع انتهى عن الصلاة في هذه الاوقات فتشمل صلاة الجنان وهذا الخط  
**وجه** قولنا انما في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قولنا في حنفية **وجه** عدم  
قوله بالكرامة في وقت الامتوا ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت  
فتر عليه واهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل  
او نهار بل استثنوا من كان عبدا مكره من اوقات النهي في الصباح ذلك ان جميع  
الاوقات التي اذن الحق تعالى لعباده ان يقفوا بين يديه فيها اوقات رحمة  
ورضى فان الطلال ساجدة تحت قدم مظلوما فلو قدر ان العهد لم يسجد  
لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نايبا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء  
لا يرى فيه ساجدة لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم ومنها اسرار بعينها الله  
لا تشر في كتاب فرحم الله الامامة ما كان اذ وجهه استنشاها طاعتهم امين  
**ومن ذلك** قول الشافعي احمد بعد كرامة الصلاة على الميت في المسجد مع قول  
ابي حنيفة ومالك بكونه كرامة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر

الى

الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت  
شفاعة ومعاون من الشفاعة في عبادة حضرة شهود الحق تعالى اقرب قبول من  
حضرة الحجاب **وجه** الثاني ان مقام الشفاعة مع الحجاب قوي في التوجه الى الله  
تعالى لا بعد عن مقام الاله لا لما يطرق صاحب الحجاب من الهيبة غاليا بخلاف  
موضع حجاب من الاول فانه ربما كان لا يبري للعبادة بنا حتى يستقيم فيه كونه تلك  
الحضرة تسقط نسبة افعال العباد اليه لشهود صاحبها انه تعالى مولى الحق لا لعمل  
عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنب يستحق الشفاعة فيه لاجله وايضا  
فان صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الاعجاب بنفسه وذلك موجب  
لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه  
فاسألى الميت على نفسه فافهم **ومن ذلك** قول الامامة بكرامة النفي للميت والنداء  
عليه بخلاف الاعلام بموته فانه لا باس به عند الشافعي في حنفية وقال مالك  
هو مندوب اليه ليصل العلم بموته الى جماعة المسلمين مع قول احمد انه مكروه  
وفي رواية لابي حنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالاول مخفف والثاني  
مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله ان النفي اخرج الميت فلا باس به وان  
لا يخرج هو مكروه كرامة تنزيه او تحريم بحسب اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قول الامامة  
الثلاثة والشافعي في القديم ان الولي احويا بالامامة على الميت من الولي مع  
قول الشافعي في الجديد الرجح ان الولي اولى من الوالي قال ابو حنيفة والاولى  
للولي اذ امر بحضر الوالي ان يحضر امام الحي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول خوف القسنة اذا اراد الامام الصلاة  
ومنعه **وجه** الثاني ان المعصود الاعظم من الصلاة على الميت له عالمه والشفاعة  
فيه ولا شك ان الولي في هذا الزمان اشفق على الميت من غالب ولاة هذا  
الزمان واجاب صاحب هذا الثاني بان الولاية انما كان للناس بعد موتهم في  
صلاة الجنازة على الولي الخاص كونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة  
على الناس اكثر من انفسهم وقد ذم هذا الامر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان  
الحسن البصري رحمه الله يقول لا دركنا الناس وهم يرون ان الحق بالامامة  
على خيارهم من رضوه لغير انفسهم **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله  
يقول لعلم من قال ان الولي اولى بالامامة على الميت راي الحق تعالى اذ اكبر



بعده من عباده في الدنيا يستحق ان يرد شفاعته واجابة دعائه في حق احد كما وقع  
لفزعون حين توقف نيل مصر وسالة القبط في طلوعه مع قرينة قوله لموسى ومرون  
فقر له قوله لا يينا فان في ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون ومعه وان كان طلوع  
النيل بصور له الحق في ذلك يدخله الاستدراج فقيهنا ليس لما قلناه فانه من قول  
قوله لا يينا الثلاثة انه لو وصي لرجل يصلي عليه لم يكن اولى من الوصي مع قول احمد  
انه يقدم على كل ذي فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الوصي اشق من الاجني ولو كان من اعظم الاصدقاء لكان ارتباط النسب  
اقوى من الشفقة والحنو تابع لذلك ليل الارث ووجه الثاني على العاقلة ووجه  
الثاني ان الصديق قد يكون اشق عليه من وليه واجاب عن الاول بانه شفاعته في جز  
منه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفاعته في الاجني من ظهور احتياجه الى ذلك  
فان الانسان لا يكاد يرى فيجوز ان يشفع له حتى يتضرع الى الله في مغفرته بخلافه في  
روية نوب غيره فان النوب كلما فحمت في راي العين كلما قبلت الشفاعته فيها اكثر  
وسمعت سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول لا تقدموا في الصلاة على من ينكم الا  
الحذاق من العلماء الصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كما لا تقتضوا اياكم وقد مر  
من لا يعتقد في الناس الا الخير فانه لا يرى للميت نيا يشفع له عند الله فيه انتهى من قول  
قوله ما لك ان الابن يقدم على الاب والابن اولى من الجد والابن اولى من الزوج وان كان  
اباه مع قول ابني خفيته انه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته وبكره للان لا يقدم  
على ابيه ووجه قول ما لك ان الابن يقدم على الاب ان الابن اسد نوحها الى التحصيل  
مصلح امه من ابيه اليها لاستداده منها في الوجود وفي المال وايضا فانه ادبر  
واعرض عنه من حين التي نطفته في رحم امه ووجه كون الاخ اولى من الجد كون في مرتبة  
الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف الجد ومعلوم ان الحنود والشفقة  
يضعفان بالبعد ووجه كون الابن اولى من الزوج ظاهر لان الزوج مجرد موت زوجته  
يتوجه قلبه الى تزويج غيره فيصير موصيا عنها بالقلب ولو اظهر الحزن عليها في الطاهر  
فكانت شفاعته فيها خيرا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول ابني خفيته من انه  
لا ولاية للزوج في ذلك ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة  
على الجنان مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة فالاول مشدد  
والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها صلاة على كل حال وقد

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا ومنه  
ان لا يقبل الله صلاة بغير طهور فشمل صلاة الجبارة وما في مضامنا كسجدة التلاوة  
والشكرو ووجه قول الشعبي وابن جرير انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها  
الطهارة وانما استحب فقط كما قالوا في الدعاء والتلاوة القرآن بغير جنب وغيره  
ويصح حمل من قال باستراط الطهارة على حال الاصابه الذين ضعف ابدا منهم من  
المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان شرط الطهارة بالبا او ما يقوم  
مقامه من غسل لابه انهم وقلوبهم حتى يدخل احدهم حضرة الله ويشفع في غيره خلاف  
الاكار من الصالحين والعلماء العاملين الذين ابدا منهم وقلوبهم حية اعظم من حياة  
الاصا غير بعد استعما لهم المماثلا فانهم لا يحتاجون الى طهارة تنعش ابدا منهم ونحيي  
قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم ويصح تغليب حال الاكار بحال الاصابه ففسخ الاصابه  
بعد اشتراط الطهارة لمناجاة الله دون الاكار فان قلت لم وقع خلاف في اشتراط  
الطهارة لصلاة الجبارة دون غير ما من التوافق فضلا عن العرايض والجواب  
انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها اللذين هما محل القرب العادي  
من حضرة الله عز وجل فكان التوافق يشفع للميت في صلاة الجبارة في محل البعد من  
حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الا لظهور  
لحضرة القرب فانهم ومن ذلك قول الشافعي وابي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة  
ان يقف امام عند راس الرجل وعجيرة المرأة مع قول ابني خفيته ومالك انه يقف  
عند صدر الرجل وعجيرة المرأة ووجه الاول ان الراس اشرف ما في الرجل كما انه عند قوس  
اخرى اشرف ما فيه القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع  
وسمعت سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول من خصص الوقوف بعجيرة المرأة طلبا  
لستر عورتها الطاهرة فقد فتح للناس باب كشف سواها بالطهارة فيترك كل مصل  
يقوفه عند عجيزتها صورة حج عجيزتها فكانه يراها بقلبه انتهى ومن ذلك قول  
الائمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجبارة اربع مع قول محمد بن سيرين انها ثلاث  
ومع قول احمد بن حنبل ان النيمان من خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على الجبارة تسعا وسعيا وخمسا واربعين فذكر اما كبر اما لم فان زاد  
على اربع لم تنطل صلاته انتهى وقال الشافعي ان صلى خلف امام فزاد على الاربع لم  
ينافعه على الزيادة وقال احمد بن حنبل لا سبع فالاول مخفف والثاني الخف والثالث



فيه تشديد الرابع فيه تشديد من وجوه وخفيف من وجوه فجمع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول لا يتبع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الركعات ووجه الثاني  
جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الركعات ووجه من قال انهن خمس اربع القياس على  
تكبير صلاة العبد ووجه من قال انهن تسع بتقدير النافذ على السنين ان ذلك عدد  
الافلاك العلوية كانه يقول الله اكبر من جميع ما يتكبر به الملائكة الافلاك كلها  
وحكمة ذلك شدة مناة صفة الموت لصفات الناري وكل خلاف كان زيادة التكبير  
لزيادة بعد ذلك الميت عن صفات الحق تعالى فانهم ومن ذلك قولنا في حنفية ومالك  
انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه الا في التكبيرة الاولى فقط مع قول  
الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وموخاص بالكبر الذي يعرف  
عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بابل تكبيرة فلا يخرجون منها حتى يرفعوا من  
الصلاة والثاني مشدد وموخاص بالاصغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك  
المعرفة ولا يكاد احدهم يدخل حضرة الله تعالى بابل تكبيرة بل يخرج روجه من  
الله المرة بعد المرة ثم يدخل فيؤيد يديه عند كل دخول لانه قد ورد عليه على حضرة  
الله عز وجل فانهم ومن ذلك قول الشافعي ووجه الاول ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الله  
فرفع قولنا في حنفية ومالك انه لا يقرأ فيها شي من القرآن فالاول مشدد والثاني  
مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من القرآن وهو  
الجمع فهو يقرئ تعالى لا يجمع روح ذلك الميت على حضرة ربه الحضور الخاص على وجه  
الاکرام والتعظيم بمساكنة ووجه الثاني ان الميت اذا خرج روجه لقي به بعض  
لروحه الجمعية بحضرة ربه فلا يحتاج الى قراءة القرآن ليجتمع فيها بخلاف الدعاء للميت  
لا يستغنى احد عنه لاجبا ولا ميتا فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يقال  
من صلاة الجنادة تسليمتين مع قول احمد وهو المشهور عند مالك انه ليس واحدة  
عن يمينه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول التقاؤا بحصول الامانة  
للميت من الجهتين ووجه الثاني التقاؤا بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك  
اشارة الى انه ليس لنا معرفة الا بظاهره فقط دون سريره فكان الجانب الايسر  
موصوفا سريره فتركنا اعطاء الامان من جهتها لجهلنا بها وتسليها الله تعالى  
في عباده وموخاص بابل الادب فانهم لا يخرجون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فلكل  
امام مشدد فانهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان من فاتته بعض الصلاة مع الامام

بغيره

يفتح الصلاة ولا ينقطع تكبيرة الامام مع قولنا في حنفية واحمد ان ينقطع تكبيرة  
الامام ليكبر معه وهو احدى روايتي مالك فالاول مخفف والثاني مشدد والوجه الثاني  
وجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المباداة الى مصطفة الميت بالقرآن اوله  
ار الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله في قبول  
شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي القياس على امر المأموم  
بموافقة امامه في صلاة الجماعة في اي جزء اذ ركعة معه وان عصى له ووجه من يقول  
انه ينقطع تكبيرة الامام كونها شفاعة والامام هو الشافع حقيقة والمأموم  
كالمؤمنين على عايه فكان من الادب انتظار تكبيرة الامام مأموم محبوس في امورة  
امامه لا يعرف من امور الحق تعالى الا ما جاءه على يد امامه كما يعرف ذلك الصاحب  
الكشف ومن ذلك قول احمد ان من فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره الى شهر ومو  
تدب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه يصلي عليه ما لم يسل الميت وقيل ابدأ  
فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولهم بد لنا في ذلك نص فكان كالدعاء لمن  
مات من اخواننا فندعوله ما دما في الدنيا والاصح من مذمب الشافعي تخصيص  
حصة الصلاة على القبر من كان من اهل فرضها وقت الموت وشرط ابو حنيفة ومالك  
في حصة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يصلي عليه وكل من ذلك الا قول  
وجه ومن ذلك قول الشافعي واحمد بصفة الصلاة على القياس مع قولنا في حنفية ومالك  
عدم صحتها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول لا يتبع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول  
ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه على انه ما نمر غائب عند اهل الكشف بكل  
جميع من في الوجود حاضر غروية البصر للاكابر وروية البصيرة للاصاغر وذلك ليل  
الاكابر حديث زويت في الارض قرأيت مشارقها ومغاربها وكل مقام كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون خواص امته ما لم يرد نص بخلافه ومنها اسرار  
يدونها اهل الله لا تشر في كتاب ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يكره الدفن  
ليلامع قول الحسن بركاته فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص  
بالاكابر من اهل الادب فان الليل بمثابة ارحاء الملك السريانية وبين الناس  
ودفن الميت بمثابة ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فانه موضوع للحكم  
بين العباد وان كان الحق تعالى لا يصح له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في اماكن



كثيرة كسفة الصلاة عاريا مع وجود ما يستبرأ به عودته وان كان الحق تعالى لا يبيع  
ان يجسد شي فانهم ومن مناكره بعض السلف الطواف بالكعبة ليلا وان كان النضر ورد  
لا تمنوا احدا خاف وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار فليس من يعلم كمن لا يعلم فانهم  
ومر ذلك قول الشافعي في احواد او جرد عضو ميت غسل وصلى عليه مع قول ابي حنيفة  
وما لك ان لا يصلى عليه الا ان وجد الكبر الحيت فالاول مخففة والثاني مشددة  
ووجه الاول ان الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقاتها بالعضو  
الذي وجدناه ولا بين ما يراهم ووجه الثاني ان الحكم يكون في ذلك للاعلى لانه  
الذي يطبق عليه انه انسان كما لو وجدنا انسانا مقطوع الرجلين مثلا او وجدناه  
كله الاوركة والجملة فاذا كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة للحق  
جميع اجزا البدن المتفرقة ولو في المكان ويحصل جميعها المقبرة والمساحة وكغير  
السيات ورفع الدرجات ومرفق قول ابي حنيفة والشافعي ان الامام يصلى على قاتل  
نفسه مع قولهما ذلك واحد من قتل نفسه او قتل في حد فان الامام لا يصلى عليه ومع  
قول احمد لا يصلى الامام على القاتل ولا على قاتل نفسه ومع قول الزهري لا يصلى على  
من قتل في وجه او قصاص ذكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال  
الاوزاعي لا يصلى عليه وعن قتادة انه لا يصلى على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلى  
على النفسا فالاول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الاول  
العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله اي لو قتل  
النفس او قتل في الزنا او القصاص او كان غالا في الغيبة او نفسا او كان في له  
زنا ووجه الثاني ان الصلاة تطهير وهي لا تظهر من عليه حتى لا يمل الحق  
باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفسا انها شهيدة كما ورد  
ومر ذلك قولهما ذلك وهو الاصح من مذهب الشافعي ان الجنازة اذا استشهد  
ولا يصلى عليه مع قول ابي حنيفة انه يغسل ويصلى عليه ومع قول احمد انه يغسل  
ولا يصلى عليه فالاول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد فيها والثاني  
فيه تخفيف ووجه الاول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تطهر الشهيد  
حسا ومعنى ووجه الثاني ان احدا لا يستغنى عن زيادة فضل به عليه بالدعاء  
بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل يزيد الدعاء وخاف والماء انما  
وجه قول احمد ان الجنازة نوع اخر خلاف حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان

الشهيد

الشهيد جيا عند به يوزن كما صرح به القرآن فالغسل بزيده وضادة وحياة  
فانهم ومرفق قول مالك والشافعي في ارجح قوليه ان المقتول من اهل العدل  
في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلى عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلى  
عليه وعن احمد واثان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البغاة من المسلمين على حال  
والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم اعداء الدين حقيقة ووجه قول  
ابي حنيفة انه قتال نصرته ودين الله على كل حال وان نزل الامر عن نصرته اصل الدين  
في الذمة بجامع ان كلاما من المقتول يبيع نفسه لله نصرته لدينه ومرفق قول  
الائمة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع قول  
ابي حنيفة لا فالاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم  
الصلاة والغسل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مسلم على كل حال  
ووجه الثاني انه كالحارب لدين الله فلا يصلى عليه بل ولا تنفع الصلاة عليه  
ولا الغسل الى ان يتوب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظالما في غير حرب  
يغسل ويصلى عليه مع قول ابي حنيفة انه ان قتل عذبة لم يغسل وان قتل بمقتل  
غسل وصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد  
في احكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احدا الشافعي في قول  
ابي حنيفة ان من قتل عذبة لا يغسل ان الحدية تخرج منه الدم فيخرج منه الخبث  
الواقع في وجهه يحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فان الخبث باق في الدم  
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه ومرفق قول الشافعي وغيره ان المقتول  
امام الجبارة افضل مع قول الثوري ان الراكب يوزن واما والماسي حيث يشاء  
ذكره الشعبي الحارث بن عيسى العود بن وقال الشافعي هو افضل من الراكب وادليل ذلك  
كله ما بلغ كل واحد عن الشافعي واصحابه ومرفق قول الائمة الثلاثة ان المقتول  
بالبحر ولم يكن يقربه ساحل جعل بين البحر والخبث في البحر ان كان في الساحل سكون  
وان كان فيه كثر وتقلو القوي في البحر يجعل تقاربه ومع قول احمد يشق ويشق  
البحر كل حال اذا تعذر دفنه فالاول مشدد بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط بحرمته المسلم فرما يجد احد في الساحل  
من المسلمين فيه فدفنه في الارض لا يموت له من الحقيقة الذي تراه منه الذمة ويكون



المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذنوب خسر موتهم في الدفن بخلاف  
ما لو كان في الساحل كما رافقه ثقل ليرتد قرار البحر لئلا تنهك حرمته الكفار ووجه  
الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفا بحسب الميت وكرامته بعد الموت بتعيينه  
عن العيون وعدم فسادها بالناس من جهة وتقرضهم للوقوع في سببه اذا استوائت راحة  
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان راس الميت يوضع عند رجل القبر ثم يسلك الميت  
سلا الى القبر مع قول لا يحنف ان الحنافة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم  
ينزل على القبر معترضا فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر فسهل عليه في نزوله  
والثاني مشدد في نزوله الى المصعد كون الحنافة المقترضة اكرام لعلها من جعلها عند  
رجل القبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل  
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان التسليم للقبر اولى لان التسليم قد صار من شعار  
الرواضع مع قول الشافعي في اوج القولين ان التسليم اولى فالاول مشدد بالتسليم  
من حيث انه عمل ايد على التسليم والثاني مخفف ووجه الاول التقاول بعمله والاول  
عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ فيعمل مع ذلك الميت فيسقط  
وقفا على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من رفع درجة  
او مواضع ومن ذلك قول الامامة الثلاثة لعدم كرامة الميت بالتقاول بين القبور  
مع قول احمد كرامته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالتمني عن ذلك ووجه الكرامة ما ورد من قوله  
صل الله عليه وسلم لمن رآه يمسي بين المقابر يغسل اخيه فغسله انما فانه يحتمل ان  
يكون امره بخلها احتراماً للموتى من حيث ان الميت يدرك اختصار الناس له اذا  
مشوا على قبره بالنعل وان لم يلحق جسمه بذلك وهو من لم يكره ذلك مراعاة حتى  
الحق وتقدمه على حق الميت من حيث ان الحق بما تضررت رجلاه بحرارة الارض مثلاً  
ويحتمل ان يكون الامر بخلع النعلين لكونهما كائناً لباساً لاهل الاعجاب كما يقتضيه  
سياق الحديث من انها كانتا سببتين في ليس عليهما شعروا الله اعلم ومن ذلك قول  
ابي حنيفة ان القبرية سنة قبل الدفن لا بعد وبه قال الثوري مع قول الشافعي  
واحمد انها تنس قبله وبعد الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني مشدد من  
حيث القبرية بعد الدفن مخفف من حيث المنة اذ ثلاثة ايام فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان سنة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعى له بتخفيف

الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن غالباً بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شخص  
مشغولاً بامرهم وقع فيه فلم يتفرغ للتقربة الاخرى الثلاثة ايام فلو لا المنة او وقت  
التقربة بعد الدفن لربما وقع بين المعزى اسم فاعل المعزى عبارة اذ المرتبة اذ التقربة  
بعد الدفن ويصح حمل كلام ابي حنيفة على حال لا كما يراد من لا يحزنون على فوات  
العمل ولا ما لا كذا ذلك الحزن وحمل كلام الامامة على حال غالباً للناس من الحزن على  
الميت ومن ذلك قول مالك والشافعي والحمد لله الجلوس للتقربة مع قول ابي حنيفة  
بعد الكرامة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه شق على المعزى من  
تكليفهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتقربة ووجه الثاني انه خفف على المعزى من  
الجلوس لم يخلافه اذا لم يجلس فرمما جازاً ويعزونه فلم يجدوه فيحتاج احدهم  
الى محي اخر بعد ذلك لاسيما من وراه شغلهم دائم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة  
ان القبر لا ينبغي له ان يحضر مع قول ابي حنيفة بخلاف ذلك فالاول مشدد والثاني  
مخفف ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالمقاييد في القبر بين يدي الله عز وجل  
من غير جليل فوق ما يمنع عنه شي من الافاق وهو خاص بالاصغر ووجه الثاني اخذ  
بالاحتياط والتقاول بتوقف الامور على مسببها فقامن باب غفل وتوكل فوخاص  
بالاكثر وقد قال الحارثون ان سكناً في الدور المهدمة اولى من الدور الجديدة  
من حيث ان الساكن في الدار المهدمة يكون الغالب عليه التوكل على الله محضاً  
بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكم البناء فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد  
على الدار من حيث احكامها لا على الله فانهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة بانسجما  
القراءة للقراء عند القبر مع قول ابي حنيفة بكرامة القبر فالاول مخفف والثاني مشدد  
ووجه الاول ان القراءة عند القبر سبب لانوار الرحمة على الميت ووجه الثاني  
ان في ذلك امتثالاً للقراءان نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف  
في وصول ثواب القراء للميت وعدم وصوله مشهور ولكل منها وجه ومن ذلك قول  
السنة ان للانس ان يجعل ثواب عمله لغیره وبه قال احمد بن حنبل ولما حكى الدعاء  
لميت بعد الدفن بالتثبيت فهو ثمرة الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذ الشافعي  
حكمهم حكم العسكر اذا وقف بينا وبين الملك ليسفع فيمن اذنب والوقوف على القبر بعد  
الدفن هو المقصود الاعظم لاسيما عند سوء المنكر وتكرار ما يذم من رويتهما  
فلا يقال ان الصلاة تكفي عن الدعاء بعد الدفن والله تبارك وتعالى اعلم



**كتاب الزكاة** اجمع العلماء على ان الزكاة احدى اركان الاسلام وعلى وجوبها في اربعة اصناف الموائع وحبس الامان وعروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار والزروع بصفاة مقصورة واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على ان الحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكم عن ابن مسعود وابن عباس من قولها بوجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكانت ابن مسعود اذا اخذ عطاء زكاة في الحاد واجمعوا على ان اخراج الزكاة لا يصح الا بشئ وقال الاوراعي لا يقتصر اخراج الزكاة للنية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكاة عتلا اخذ منه ماله او يعزروا على انه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والسبي اذا حصد الزرع وجب عليه ان يلقى شيئا من السابل للمساكين وكذلك اذا دخل الغل يجب عليه ان يلقى شيئا للفقراء من الثمار هذه اما واحدة من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة يجب على المكاتب العشر في زرع لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول ابو ثور يجب عليه الزكاة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه في وجوب اخراج العشر من زرع كالعقوبة له وان كان في الرق ما بقي عليه درهم **وجوه** الثاني نقص ملكه الشرعي فصدق الحق عليه بعد وجوب الزكاة عليه توسعة عليه ليصرف ذلك في فكاه رقبته من رق العبيد الى الرق الخالص الذي هو رق الله العلي العظيم فانه مؤل مالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاءه احد من العبيد في نسي المملك **وجوه** الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لرضى بان يكون عبد لعبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة على ما لا الكتابة تغليظا عليه فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يستقطر عن المرتد ما وجب عليه من زكاة حال اسلامه مع قول ابي حنيفة انما تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول لتعلق المالك حال الترامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من اصل الدين فكما حظ الاصل كذلك حطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل مقتضاه فيصح دخوله ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى ان ينتهوا فيقرهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب

التغليظ

التغليظ **وجوه** الثاني انها طهرة للروح والمال اوجبه الله تعالى في ما عبيد المؤمن بحبه فيه وشفقه عليه وعلى ما له ان يدخلها حيث كان للابق بحال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضبا عليه فانه اسواه حالا من الكافر الاصيل لذوقه الاسلام وايضا فان الزكاة تابعة الاصل ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون وبخروجهما الرق من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في ذرعهما ومع قول الاوراعي المؤدى بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي بغير المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول والثالث الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء يخرج عن مباشرته جاز الاستدانة فيه باذنه او باذن الحاكم **وجوه** الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير اخرجها عند الاوراعي والثوري الى البلوغ او الافاقه الاولى لخبر بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع سماحه النفس به غالبا **وجوه** الثالث الشافعي واحمد انه لو ملك نصا با ثم باعه في اثناء الحول او باذله ولو غير حليسه انقطع الحول مع قول ابي حنيفة انه لا ينقطع بالبيداء لانه في الذمت والغضبة وينقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان باذله بحليسه لم ينقطع والافروايتان فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجوه وتخفيف من وجوه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان من باذله او باع له نصبه وعليه انه حال على نصابه الحول فلا زكاة **وجوه** قول ابي حنيفة ان من باذله بغيره نصه فانه لم يباذله لانه نقد فاض على كل حال بخلاف الماشية **وجوه** قول مالك يعرف مما فرقه فليتأمل ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصا بوا تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك واحمد انه ان قصد با تلافه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب اخرجها عند تمكنه من الحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في أحد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الثالث الشافعي والجديد الراجح واحمد في اخذ رواية ابي حنيفة ان المالك المقتوب والصال والمجود اذا عاد زكى عن الماضي مع قول ابي حنيفة وصاحبيه والشافعي في القديم انه







والتفقوا على انه لا شيء فيادون ثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب وكل  
حس من البقر شاة الى الثلاثين كما في الابل وكذلك اتفقوا على ان النصاب الاول  
في البقر ثلاثون وفيها تسبع فاذ بلغت اربعين ففيها مستدة واجمعوا على ان  
نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين  
ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه  
ثم ليستقر في كل مائة شاة والضأن والمغرس سواء واتفقوا على ان الخيل اذا كانت  
معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة اذ بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب  
الزكاة في السعال والحمار اذا كانت معدة للتجارة عند ما وجدته من مسائل الاجماع  
والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي اذا كان  
عنده خمس من الابل فخرج واحدة منها انها تجزئ مع قول مالك واحمد انها  
لا تجزئ واذ بلغت ابله خمس وعشرين لم يكن في مالها نبت مخصوص ولا ابن لبون  
فقال مالك يلزمه مع قول الشافعي واحمد انه خير بين شرا واحدة منها وقال  
ابو حنيفة يلزمه نبت مخصوصا بقيمتها فالعلماء في هذه الاقوال مابين مشددة وخفيفة  
ولكن لا يخفى ان من وقف على حد ما ورد اولي ممن خرج غير ما ورد من الحيوان القيمة  
ولو كان الحيوان المخرج اعلى قيمة مما قاله السادع نظيره ما قاله العلماء في الزكاة  
في التسييح غلبت الصلوات على العدة الوارد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومنه ذلك** قول ابى حنيفة ومالك انهما اذا املاك نصابا واحدا وخطاه  
لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليها الزكاة حتى لو كانت  
اربعون شاة بين مائة وحبب الزكاة فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان وبقية مسائل الباب فدر عمل الناس بها فلا تطيل الباب يذكرها  
والله اعلم **باب زكاة الثياب** اتفقوا على ان النصاب خمسة وستون  
والوسط ستون صاعا وان تغدا او ان تغدا او ان تغدا او ان تغدا او ان تغدا او ان تغدا  
او من تغدا او ان تغدا او من تغدا او من تغدا او من تغدا او من تغدا او من تغدا  
الثمار والزرع الا عند ابى حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب العشر عند في القليل  
والكثير قال القاضي عبد الوهاب وتيقنا انه خالف الاجماع في ذلك واتفقوا  
على انه لا زكاة في القطن وقال ابو يوسف بوجوبها فيه وعلى انه اذا اخرج العشر  
من الثمر او من الحب ونقي عند بعد ذلك سنين لا يجب فيه شيء اخر وقال الحسن البصري

كلاهما عليه الحول وجب العشر فيه عند اما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة في كل ما اخرج من الارض من الثمار  
والزرع العشر سواء سقى بالسما او بالنضج الا الحطب والحشيش والفسق القاري  
خاصة مع قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما اخرج من الارض كالخضرة والارز  
والشعير وثمر النخل والكرم ومع قول احمد يجب في كل ما كان له يد من الثمار  
والزرع حتى اوجها في اللوز واسقطها في الحوز وقابله الخلاق عند مالك  
والشافعي واحمد ان عند احمد يجب في السهم واللوز والفسق ويزر الكمان  
والكمون والكرام والخرزلة وعند مالك لا يجب وقابله الخلاق مع ابى حنيفة  
ان عند يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه  
تسديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وقد وردت الاحاديث شاملة لكل من مذهب فلا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول  
ابى حنيفة ومالك في اشهر روايتيه واحمد قول الشافعي انه يجب الزكاة في  
الزيتون مع قول احمد في اشهر روايتيه ومالك في احدي روايتيه والشافعي  
في ارجح روايتيه بعد الوجوب فالاول مشددة والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ووجه** الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه اذا ما سبه  
الوقت **ووجه** الثاني كونه غير قوت فلا تشد حاجة اليه مثل التمر والزبيب  
فالعلم ذلك ومنه ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان في العسل العشر مع قول مالك  
والشافعي في الجدي والاجم انه لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة واحمد فقال  
ابو حنيفة ان كان في ارض الخواص فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا ونصابا  
عند احمد ثلثمائة وستون رطلا البقر ادى وعند ابى حنيفة يجب العشر في  
القليل والكثير فالاول مشددة والثاني مخفف وقول ابى حنيفة بعد وجوب  
ذلك في ارض الخواص مخفف وقول احمد مشددة وكذلك قوله في النصاب مشددة  
وقول ابى حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان النخل  
يرعى مما يخرج من الارض فكان كالحبوب التي تخرج من الزرع والثمار **ووجه** الثاني  
ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفى عنه فوسعه على الامه فوجب  
الزكاة فيه خاص بالاكابر وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول ابى حنيفة  
انه يجب في كل قليل وكثير خاص بالاكابر لاطلاق اخراج العشر من العسل في



بعض الاحاديث وقرأ احمد خاص بالاصا غرو من ذلك قول الشافعي انه لا يجب  
الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يصح جنس الى جنس اخر مع قول مالك ان السعير  
يضم الى الحنطة في النصاب ويضم بعض القطنة الى بعض واختلف الروايات  
عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان الاحاسر كلها قوت فكانها شئ  
واحد ومنه ذلك قول الامية الثلاثة انه ليس حرج من الميزان اذ ايد اصلاحتها  
على ما لهما رفقاه وبالقدر وتخلصا لزم من قول أبي حنيفة ان الخوص لا يصح  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر  
ووجه الثاني انه تخمين قد غلط فلا خلاف فيه للحارص ولا للفقير ولا للمالك ولا يصح  
حمل الاول على الحارص الحاذق الذي لا يخطئ فالباب والثاني على الذي قد غلط كما انه  
يصح حمل الاول على حال اهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس التبرع  
زكاة التمر والعنب كما هو مشاهد في مصر ومنه ذلك قول مالك واحمد والشافعي  
في الرابع من منهجه انه يجب العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في  
عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا  
يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لواحده والارض لآخر وجب  
العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحمد والشافعي ويجمع قول أبي  
حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف واما وجه وجوب العشر  
على مالك الزرع اذ كان الزرع لواحده والارض لآخر فهو متوسط بين الامرين  
لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع على حد  
موا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومنه ذلك قول الامية ان مالك الارض اذ العر  
فحشر زرعها على الزارع مع قول أبي حنيفة انه على صاحب الارض في كل من القولين  
تشد يد من وجبه وتخفيف من وجهه اخر وتوجيهها كبرية ما تقدم انفا ومنه ذلك  
قول الشافعي واحمد انه اذا كان لمسلم ارض لخراج عليها فباعها من ذي فلا خراج  
عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول أبي يوسف  
يجب عليه عشران ومع قول محمد وعشر واحد ومع قول مالك لا يصح بيعها منه فالاول  
والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب العشرين والرابع مخفف  
والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استحسان استصحاب

حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذي خرجه بقصد  
انصاف شوكته ووجه الثاني مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذالك  
على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول أبي يوسف ومحمد ووجه ذلك  
ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفا وعلى التقوى علينا بملك تلك الارض واخر  
كلمتهم بخلاف من كان يزرع فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل بعض دوا الاقصار فرأى فيها سكة حثت فقال لها دخلت منذ اذ ارقم الا دخل  
عليهم الذالك لاجل الخراج الذي على ارض الحث فلو كانت الارض ملكا للانسان  
ما دخل ذالك لانه يزرع في ملكه نفسه بلا خراج والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب زكاة الذهب والفضة** احمد اعلى انه لا زكاة في غير الذهب  
والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والمرقد ولا في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء  
وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ  
والجواهر والواقف والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الزكاز وعن الغيرة وجوب  
الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر وجمعوا على ان اول النصاب في الذهب عشرون  
مثقالا وفي الفضة مائتي درهم سواء كانا مضروبين او مكسورين او بغير او بقدر  
فاذا بلغت ذلك وحل عليها الخمول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شئ في الذهب  
حتى يبلغ اربعين مثقالا وجمعوا على تحريم اخذ اواني الذهب والفضة واقتنائها  
وعلى وجوب الزكاة فيها مائة اما وحده من مسابيل الاجماع واما ما اختلفوا فيه  
فمن ذلك قول الامية الثلاثة ان الزكاة تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول  
أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم او عشرين مثقالا حتى تبلغ اربعين درهما  
واربع دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم ثم ترك ذلك في كل اربعين درهما وفي  
الاربعة دنانير فبرطان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير ولما تجب على الغني فلو  
ان الانسان يصير غنيا بالعشر من مثقالا من الذهب واليا يتي من الفضة لما كانت  
الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاحتياط للفقير فجعل فيما  
زاد على النصاب اربعاين وربع قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب  
كما مر ثرانه لا فرق في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين ان يكون من العوام  
او من اهل الكسف خلا لما قاله بعض الصوفية من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا



مع الله تعالى اعلم ان يرى الملك لله تعالى كسنا وبقينا فلا زكاة عليه انتهى والخ  
انما تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل انسان جرايد على الملك من حيث انه  
مستخلف في الارض ولولا ذلك ما صح له عتق ولا بيع ولا شرا ولا غيرة ذلك فافهم  
فان ملك الامور ما صح من العبد الا بنسبة الملك اليه قايما والعلل والنسب  
عن ظاهر الشريعة **ومن ذلك** قولنا في حنفية ومالك واحمد في احدى روايتيه  
ان الذم يضمن الى القصة في تكيل النصاب مع قولنا ان لا يضمن فالاول  
مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ووجه** الاول انه كمال ما ذكر واحد وان اختلف حسبه **ووجه** الثاني الوقوف  
على حد ما ورد من انه لا تجب في ذمب وفضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف  
من قال بالضم بل يضمن الذم الى الورق ويكمل النصاب بالآخر او بالقيمة فقال  
ابو حنيفة واحمد في احدى روايتيه يضمن بالقيمة ومثاله ان يكون له مائة درهم  
وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال مالك لا تكمل نصاب  
الا بجنسه فلا تجب عليه زكاة اذ اكل غير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فيهم مما سبق  
**ومن ذلك** قولنا في حنفية واحمد ان من له دين لا يرضى على مقبرته باذل لا يجز عليه الحج  
الا بعد قبض الدين مع قولنا الشافعي في القول الجديد انه يلزمه اخراج زكاة كل سنة  
وان لم يقبضه ومع قولنا مالك لا زكاة عليه فيه وان قام سنين حتى يقبضه فزكته  
سنة واحدة وان كان ممن قرض او ممن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى  
يقبضه فزكته ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في  
القديم وابو يوسف فالاول والثالث وما وافقه مخفف والثاني مشدد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الدين كمال الاضايح فلا يدرى صاحبه  
هل يصل اليه ام لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقبرته كان ينزل عليه نص  
في اخذ جميع ماله ومد اخا بالاضا غير الدين في تعيينهم ضعف بخلاف قول الشافعي  
فانه خاص بقوى الايمان واليقين الذي دعا في الحق تعالى ان لا يقطع به بل يحازبه  
على ذلك اضعافا مضاعفة وكذلك قولنا مالك خاص بالاضا غير امانة تركته سنة  
واحدة اذ قبضه فلانه لم يكن في تصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله  
الى التصرف فيه بالبيع والشرا مثلا فكانه كان معدوما عنده وهذا المخطا عائشة  
وغيره في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم **ومن ذلك** قولنا في حنفية ومالك

والشافعي

والشافعي في احمد في الظاهر وايضا انه يكره للانسان ان يشتري صدقة وان  
ان اشترى ما صح مع قولنا مالك واصحاب احمد بطلان البيع فالاول مخفف في شرا  
الصدقة وصحة شرا ايضا والثاني مشدد فيها **ووجه** الكرامة في القول الاول  
الفرار من صوة الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملك الفقير والمساكين  
وغيرهم من تقيية الاضطرار والثانية وهذا خاص بمقام الاضطرار كما ان من ابط  
الشرا خاص بمقام الاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا يملك الا  
انه اذا كان له مال لا يرضى على احد من اهل الزكاة لم يجز له مقاصصة عن الزكاة وانما  
يرفع اليه من الزكاة قدره بعد ثمة يدفعه المدين اليه عن بينه فافهم قولنا مالك  
انه لا يجوز المقاصصة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
فالاول خاص بالاضا غير الدين بخلاف من جردهم ومرافعتهم الى الحكم وخلقهم  
المديون لو يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم ذلك وهذا  
ظاهر قولنا مالك يبيع بالباطل من غير لفظ يد على البيع كما ياتي فانه خاص بالاكابر  
بخلاف قولنا الشافعي انه لا يبيع الا بلفظ لانه خاص بالاضا غيرهم اكر الناس لهم  
الذين يبيعون او يشترون ثم ينكرون ويخلفون وقد قال تعالى واشهدوا  
اذا ابتاعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم **ومن ذلك** قولنا الشافعي  
واحمد في اصح القولين انه لا يضح الزكاة في الحل المباح المصوغ من الذهب والفضة  
اذا كان مما يلبس ويغنى مع قولنا الشافعي في القول الاخر انه تجب فيه الزكاة فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا الشافعي ومالك  
في اشهر روايتيه انه لو كان لرجل حل معد للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قولنا  
اصحاب مالك بالوجوب وبه قال الزهري من امة الشافعية بناء على قوله انه  
لا يجوز اتخا الحل للاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ووجه** القولين ظاهر **ومن ذلك** قولنا لا يملك الا يجرى بموت السقوف  
بالذم والقبض مع قولنا بعض اصحابنا في حنفية بخلاف ذلك ولما دخل الشافعي  
دار محمد بن الحسن وحده سقوفها كلها مومنة بالذمب فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه اضاعة مال لا ان يفعل ذلك باجرها  
ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك **ووجه** الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما ان  
كان يوفى على الاداء والايام والعمارة والله تعالى اعلم **باب زكاة التجار**



اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن اودائها تجب في عروض  
الغنية وكذلك اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر عند ما وجد  
من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمرقة ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا  
اشترى عبد للتجارة وجب عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول  
ابن حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع  
من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من جهة مال التجارة فلا  
يجب عليه مال العبد زكاته فان كان اخرجهما المالك من عاف لا يمنع ومنه ذلك قول  
ابن حنيفة والشافعي واحدا ان العروض للتجارة اذا كانت متروكة للمالك وتربص  
بها النكاح والاسواق فيقوم عند كل حول وتزكيتها على قيمتها ومع قول مالك انه  
لا يقوم ما عند كل حول ولا يزكيتها ولو اتمت سنين حتى يبيها بدينار وقضته  
فتركى لسنة واحدة الا ان يعرف حولها يشترى او يبيع فيجعل نفسه شهرا من  
السنة فيقوم فيه ما عند وتزكيتها مع الناس ان كان له فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الامر من ظاهر لعدم ورود نص  
بكيفية الاجراج ومنه ذلك قول ابن حنيفة والشافعي في احد قوليه انه اذا  
اشترى عرضا للتجارة بمادون النصاب يعتبر النصاب في طرقي الحول مع قول  
مالك والشافعي يعتبر كما لا نصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث  
نقص النصاب في اثنائه لعدم وجوب الزكاة وتشديد على المستحقين من حيث عدم  
اجراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا لعدم اجراج الزكاة لا مانع  
تمام النصاب في جميع الحول ومخفف على صاحب المال لعدم وجوب الزكاة عليه  
اذ انقص النصاب في اثنائه الحول فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
الاعتبار بوقفي الاعتقاد والموجب فلا يتعداهما الحكم ووجه الثاني مبنى على  
قاعدة اطلاق النقص وعدم الضبط الامر ودوام الرجح توسعة على الناس  
وليس في ذلك نص يتعين احدا الامر من ومنه ذلك قول مالك واحدا ان زكاة  
التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احد قوليه انها تتعلق بالمال  
تعلقا بالشركة وفي قول يتعلق باليمن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظاهر  
**باب زكاة المعدن** اتفقوا على انه لا يشترط الحول في زكاة المعدن

الا في قول الشافعي و اجمعوا على انه يعتبر الحول في الركاز واتفقوا على انه يعتبر  
النصاب في المعدن الا ابا حنيفة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله  
وكثيره الخمس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركاز الا الشافعي فانه  
حمله شرطا للموجب مداما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا  
فيه فمرقة ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواحد في المعدن  
ربع العشر مع قول ابن حنيفة واحدا ان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومنه ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن  
تحتسب بالذمت والغنم فلو استخرج من معدن غير مدام الحول لم يجب فيه  
شئ مع قول ابن حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شئ خرج من الارض مما ينقطع باليد  
كالحدود والاصا من الغير ورجح غيره ومع قول احمد يتعلق بالمنقطع وغيره كالحل  
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول صافحوا التقدیر وكثرة رواجهما فكانا نقدا ان  
مضروبان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منقطع ووجه الثالث مطلق النصاب  
وكل من الاقوال ووجه تقدير مصرف ذلك راجع الى راي الامام فله ان يضع  
على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبيد لما خاف ان يكثر مال اصحاب المعدن  
فيطلبوا السلطنة ويتفقوا على العساکر فيحصل بذلك الفساد والله تعالى اعلم  
**باب زكاة الفطر** زكاة الفطر واجبة بالنكاح والائمة الاربعة  
وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مستحقة واتفقوا على ان كل من له زكاة الفطر  
له زكاة واولاده الصغار ومما ليك المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير  
والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلاة والصوم وعن سعيد  
ابن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطر  
قبل العيد يومين ووجه اتفاق الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر لكونها  
ظهرة الصائم من الرقت وغيره مما وقع في الصوم تعظيما لصفة الصمدانية التي  
تعلق بالصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحقة كون العبد لا تسلم له  
عبادة من النقص سواء الاكابر والاصا غرما عدا الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام فلذلك كانت مستحقة ويصح تعجيل الوجوب بتقليل المستحق  
فكون واجبة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحقة في حق الانبياء ومن

ع



ورثهم في المقام فافهم ووجه من قال انها تجزئ على الصغير والكبير كون الشارع صرح  
بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتميز  
والعقد على الجوع ووجه جواز تحميل الزكاة المذكور قبل العيد يومين  
فقط فرب ذلك من يوم العيد وما قارب النبي اعطى حكمه فكان يوم العيد كالمكث  
من اهل متيق الصلاة للوقت فانهم وانفقوا على انها لا تنقطع بالناخير بعد  
الوجوب بل يصير دينا حتى يردى بها اما وجدته من مسائل اتفاق الاربعة واما  
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر  
اي واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول ابي حنيفة انها واجبة  
وليس فرض لان الفرض كذا عندك من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه  
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية تعظيم  
القرآن من حيث ان امرته في مرتبة ما امر به القرآن في وجوب الفعل ووجه  
الثاني الفرق بين ما امر به الحق تعالى في كتابه وبين ما امر به رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام ابي حنيفة فان نفس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يمدح على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على عبده وان كان  
لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعا لم يلفظ الصلاة وان كان  
في اللغة هي الرحمة نفيها لسانهم وتقريباً بين لفظ الترخيم على الاوليا والتزجر  
على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
انها تجزئ على الشريك في العيد المشترك وفي رواية لا جدان كلام الشريك  
يوه عن حصنة صاعا كاملا مع قول ابي حنيفة انها لا تجزئ على الشريك عنه فادرك  
فيه تشديد واحد الروايتين عن احمد مشددة والثالث تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول لاخذ بنوع من الاحتياط ووجه الثاني لاخذ  
بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العيد في الحديث الى من ملكه واحذف  
وان كان المعنى يسأل المشترك فقط فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يلزم السيد  
زكاة عبده الكافر مع قول الامية الثلاثة انه لا تجزئ عليه الا في عبده المسلم  
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العيد في بعض الاحاديث  
فمثل الكافر ووجه الثاني ان الزكاة طهرة والكافر ليس من اهل التطهير مع تصريح  
الشارع بذلك في الاحاديث فمثل اصحاب هذه القول المطلق على المعيد وهذا

احوط

احوط من حيث الادب مع الشارع والاول اخذ من حيث براءة الذمة وعليه  
اهل الكمال من العارفين فيفقون بالطلاق في محله والمقيد في محله هو ما من  
التشريع مع الشارع **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا تجزئ على الزوج فطرة  
زوجته كما يجب عليه تعقها مع قول ابي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطرة  
زوجته فالاول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوج فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من حال المواساة للزوج  
ولا يليق بحسن الاخلاق ان يكلف زوجة بذل مال في تطهيرها من الرجس  
الظاهر والباطن ووجه الثاني ان المخاطبة بهذه الزكاة آتية في المرأة لكونها  
مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاولى من الزوج اخراجها عنها مكافاة  
لها على اعانة على غرضه في رمضان بجمعها او بشيع نفسه برونها فانهم  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من نصف حرة ونصف رقبة مثلاً لا فطرة عليه  
ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي واحداً ان يلزمه نصف الفطرة بحريته  
ومع قول مالك في احد روايتيه ان على السيد النصف ولا شيء على العبد ومع  
قول ابي ثور يجب على كل واحد منهما صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
ومعنى قول مالك المذكور والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ظاهر لان السيد مملوك كله والزكاة موضوعها ان تكون عن حرة  
الانسان لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يربي  
عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج عن نفسه ووجه الثالث لاخذ  
بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
واحد انه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج مملوك نصاباً من  
الفضة وهو ما يتخذه هم بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت من يلزمه تعقته  
يوم العيد والسليمة شي قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة انها  
لا تجزئ الا على من ملك نصاباً فاضلا عن مسكنه وعبده وفرسه وسلاحه  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
كون القدر المخرج في زكاة الفطر امراً يسيراً فلا يشترط ان يكون صاحب نصاباً  
علاوة ربع العشر في الفضة مثلاً فان النفوس ربما تجلت به ووجه الثاني  
الحاق زكاة الفطر باجواتها من زكاة النعد وغيرهما في اغنيا ومالك النصاب



ولكن ان اخذنا من ذلك دورا لنصاب فلا بأس من ذلك قول أبي حنيفة  
انما تجب بطاوع الفجر اول يوم من سوا النع قول احمد انها تجب بغروب  
الشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي انها تجب بغروب الشمس ليلة العيد  
ومع قول مالك وعلى الراي من قولهما ووجه القولين ظاهر ومن ذلك انما فهم  
على انه لا يجوز تأخير ما عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والشافعي انه يجوز  
تأخير ما عن يوم العيد قال احمد وارجح ان لا يكون به بأس فالاول مستند  
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قياس يوم العيد  
على وقت الصلوات الخمس **ووجه** الثاني كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب  
تخصيص اليوم عند القابل بذلك واما خبر اغنوم عن الطواف في هذا اليوم  
فهو محمول عند الاستصحاب ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يجوز اخراجها  
من خمسة اصناف من البر والسقور والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتا  
مع قول أبي حنيفة انما لا تجزى في الاقط اصلا بنفسه وتجزى بقيمة وقال  
الشافعي كلما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج زكاة الفطر منه كالدرود والدره  
والدرهم ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق  
مع قول أبي حنيفة انها تجزى ان اصلا بنفسها وبه قال الاما طي من ائمة  
الشافعية ويجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة فالاول مستند على  
المخرج وعلى الفقهاء الثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ووجه** الاول لاقتضار على الوارد في ذلك **ووجه** الثاني  
ان الدقيق والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد  
يوم سرور فالاغنيا في سرور يوم العيد لا يستغنوا عنهم عن خمسة ما يكون  
ذلك اليوم غدا منهم فلا يجوز انهم الى الغناب في تحصيل قوتهم المستغن لهم  
عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى غلبة  
وتنقيته وطحنه وعجنه وخزبه عادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم  
العيد والاول يقول لما علم الشارع هذا المعنى فمضى الغناب بين الاغنيا  
والفقراء فيكون على الفقراء شطر النعب وعلى الاغنيا الشطر الاخر قياما  
بالعدل ولكن ان اخرج الاغنيا للفقراء الطعام المثل للاكل بلا نعب

كان اقرب الى تحصيل سرورهم اغنى الفقراء واما من جوز اخراج القيمة فوجه  
ان الفقراء يصيرون بالخيار بين ان يشتري احدهم حبا او طعاما مائلا للاكل  
من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنيا وعلى الفقراء فانه يوم اكل وشرب  
وتعال وذكر الله عز وجل قال طعام يسرا احسان الناس وذكر الله يسرا واحسانهم  
فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاحسان وقد قد قضا ذلك مرة  
في ليلة الجمعة فصرنا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعادله سرور ومن شك  
فليجرب لكن بعد حلا قلبه من العونات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا  
الوقت من حكمة اخراج الحب والدقيق ونحوه **وسمعت** سيدي عليا الخواري  
رحمة الله يقول المطاوعين الاغنيا في يوم العيد زيادة البر والاكرام  
للفقراء والمساكين وذلك اوحيه الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي  
الذي لم يبلغ الطافة على الصوم تسعة على المساكين والامانة كصوم  
يكون معلقا بين السماء والارض حتى يوم الصبي بالخراج انتهى والله اعلم  
**ومن ذلك** قول مالك واحمد ان اخراج التمر افضل من البر في زكاة الفطر مع  
قول الشافعي ان البر افضل ومع قول أبي حنيفة ان افضل ذلك اكثره ثمنا فالاول  
مخفف محمول على من كان التمر عندهم اكثر وامني من البر والثاني محمول على من  
كان البر عندهم اكثر وامني من التمر **ووجه** الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه يرد  
بانه اذا طعاما اذا غلا الثمن ذاب مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الواجب  
صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل حب من خمسة اجناس السابقة  
مع قول أبي حنيفة انه يجزى من البر نصف صاع فالاول كالمشدد والثاني  
كالمخفف ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان  
معاوية وجماعة حبوا نصف الصاع من الحنطة بعد لصاعين من الشعير فلو لا  
انهم راوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به اذ ما هو  
اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل الاجتهاد  
قال يحتمل ان يكون فعله ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الشافعي وجمهور اصحابه ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية  
كما في الزكاة مع قول الاصطفي محذور صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين



بشرط ان يكون المزدكي هو المخرج فانه فيها الى الامام لانه يقيم الاصناف كغيرها في  
بيده فلا يفتقر عليه التقييم مع قولنا في حقيقته واحد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط  
قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختاره ابن المنذر ورواه اسحاق  
السيرازي فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مخفف وكذلك ما بعد فوج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الظاهر للمعنى ومن ذلك قولنا في حقيقته انه يجوز  
تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قولنا السافعي انه لا يجوز تقديمها الا من اول شهر  
رمضان ومع قولنا ذلك ووجهه انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول مخفف  
والثاني مخفف والثالث مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
من قدم فقد عجل للفقير بالفضل فلا يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت  
الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتهائه فجاز تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول  
شهر رمضان وقبله ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في صحة  
الاخراج كاقوات الصلوات الخمس اذا لم يجمع والمجده رب العالمين

**باب قسم الصدقات** اتفق الامة على انه يجوز اخراج الزكاة

لبناء مسجد او تكمين ميت واجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني ماسم وصبي  
عبد المطلب ومن ضمن بطون العلى والعباس والجعفر والعتيق والاحبار  
ابن عبد المطلب وانفقوا على ان الغلام من هم المدة يوتون وعلى ان ابن السبيل هو المسافر  
مدة اما وجده من مسایل الاجماع والاتفاق اما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
الامة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية  
المذكورة في انه انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قولنا السافعي انه لا بد  
من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام ومناك عامر والا فاقسمه على  
سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت الصدقات على الموجودين منهم وكذا يستوعب  
المالك الاصناف ان اخضر المستحقون في البلدة وفيهم المالك والافصح اعطا  
ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلدة وجب النقل وبعضهم رد على الباقي فالاول  
مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من الامة  
الاجلوس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيعاب وهو احوط ومن ذلك قول  
ابن حنيفة ان المولفة منسوخة وهو اخذ الى الرايتين عن احمد والمشهور من مذمته  
انه لم يبق للمولفة قلوبهم سهم لغنا المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا اتى

اليهم في بلد او قراستان فالا امام لوجود العلة مع قولنا السافعي في الطهر  
الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ  
وفي الرواية الاخرى من احمد فالاول والثاني فيه تشديد والتصديق على المولفة  
وقولنا السافعي مخفف عليهم فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه  
حمل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاحتياط وعدم الاكراه فلا  
يحتاج الى ان يعطى ما يولعه ووجه الثاني اخلاق المولفة قلوبهم فلم يقيد ذلك  
بعض الراي صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من اسلم في اي عصر كان لانه صنعت القلب  
ناقص على كل حال لا يكاد يحقق قلبه من ولد في الاسلام فاقسم وقد اسلم شخص من اليهود  
في عصرنا انه اقل يفتت الجيرة المسلمون بالبر فقال لي فانه مت على اسلامي فاني تعيل  
واليهود جفوف والمسلمون يفتقوا الى قلوبهم اني كلمته شخص من العمال يكتب  
عند القوت لصرح بالردة ومن ذلك قولنا مالك والسافعي ان ما باخذة العامل  
من الصدقات ممن الزكاة لا عن علمه مع قولنا غيره انما عن علمه فالاول فيه تخفيف  
على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهير له من اخذ او ساج الناس فاقدر  
نصيبه اجرة لصدقة فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة  
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا موزة ولا قري ولا كافرا مع قول  
احمد انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الثاني ان العامل اجير فلا يشترط فيه الكمال بالحريه والاسلام قال وانما من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعملك على  
عسالة ذنوب الناس تسريفا له على وجه الذنب لا الوجوب ووجه الاول ان العبد  
مكفي بنفقة سيده عليه وذو القربى شراف فيمنعون من ان يكون احداهم عاملا  
تسريفا لهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح ان يكون له حكم  
على المسلمين ولذا ائق العلماء بتجريم جعل الكافر جابيا للمظالم والمخرج او كاتبا  
او حاسبا ومن ذلك قول الامة ان الرقاب هم المكاتبون فيدفع اليهم سهمهم ليوذرو  
في الكفاية مع قولنا مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهمهم من الصدقات  
اليهم وانما يشتري من الصدقات رقبته كاملة فتعفى ويروى عن احمد فالاول  
مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين ووجه  
قول الامة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله الغزاة مع قولنا احمد في



أظهروا آيتيه ان منه الحج فالاول مشددا لاحتياط لا تصرف الا من الى  
القرارة يبادى الراى والثاني مخفف بجواز صرف مال الزكاة للمحتاج فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان لكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه  
لا يصرف للمعسر مع الغنى من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرف مع الغنى  
فالاول مشددا على الغنى من ماله والثاني مخفف عنه فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان **ووجه** الاول العمل بنظام الآية والحديث والعوائق فانها تغطي الزكاة  
على وفا المعسر من ماله ليس يحتاج الى المساعدة وموضوع الزكاة انها لا تصرف  
الا للمحتاج **وجه** الثاني ان الشارع اطلق المعاد في مصالح المسلمين فيعطى من  
مال الزكاة تسخيرا له ولغيره على ذلك المال في مصالح المسلمين في المستقبل  
فان من شأن غالب البشر ان يقدم في غرامته لاصلاح ذات البين شيلا اذ لم يكن فيه  
وبينهم قرابة ولا نسب لاسيما ان لم يشكروه على ذلك او ذموا به بل بما قال ثبت  
الى الله تعالى ان عتق امرأ من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل  
كل عتوة اصطناع المعروف الى الليام والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية خيفة ومالك  
ان ابن السبيل هو المحتار دون منشى السفر وبه قال احمد ايضا في اظهر روايته  
مع قول الشافعي انه كلامه اي هو منشى سفر او محتار فالاول مشددا والثاني مخفف  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المحتار هو المحتاج حقيقة فالصرف  
اليه احوط بخلاف منشى السفر فقد يريده السفر ثم يتركه لعائق فيحتاج الى استرجاع  
ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاضفاف لثمانية ويجاب عن القائل بالاول  
ان القائل على من يريد السفر ان يرضى في سفره **ومن ذلك** قول الامية خيفة واحمد  
يجوز للشخص ان يعطى زكاة كلها لو احدث المخرج الى الغنى او من اعتاقه ذلك  
مع قول الشافعي اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشددا  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المراد بصيغة جمع الفقراء  
في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين المحتسب لكل من كان فقيرا اعطى الزكاة  
ولو كان واحدا **وجه** الثاني الاحتياط لاحتمال ان يكون المراد بالمساكين  
والعالمين وما بعد في الآية جماعة من كل صنف منهم ومن الواحد **ومن ذلك**  
قول مالك والشافعي في اظهر قوله واحدا في اظهر روايته انه لا يجوز نقل  
الزكاة الى بلد اخر واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلده حاجه فيقتلها الامام

اليوم

اليوم على سبيل النظر والاجتهاد وشرط احمد في تحريم النقل ان يكون الى بلد يفتقر فيه  
الصلاة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه وقال ابو حنيفة بغيره فنقل  
الزكاة الا ان ينعلمها القرابة محتاج او قومهم امس حاجه من اهل بلده فلا يكره فالاول  
فيه تشديد بشرطه المذكور وفيه والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين وخوفهم من اهل بلده اذا خرج زكاة عنهم مع  
تطلع نفوسهم اليها طول عامهم **وجه** الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من هم الا  
على سبيل الفضل لا الوجوب المراد فيها للاضفاف التي في الآية وقوله في الحديث  
صدقة تؤخذ من اغنيائهم وتوزع على فقرائهم يشمل فقرا البلد المذكى وفقرائه ما اذ هم من  
فقرا المسلمين بلا شك **ومن ذلك** قول الامية لا دفعه وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة  
الى الكافر مع تجوز الزمى ان يبرمه وفيها الى اهل الذمة ومع تجوز دفعه الى خبيثة  
ودفع زكاة العطر والكفارات الى الذمى فالاول مشددا ومقابلته مخفف فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول كونها طهارة وسرفا فلا يليق بذلك الا اهل الحل الذي هو محل رضى  
الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الواثمة وان اختلف حسن الخاتمة  
ونقلنا بيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم ترد الى فقرائهم  
وامل الذمة ليسوا من فقرائنا من حيث اختلاف الدين **وجه** كلام الزمى وان شئت  
ان الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار المتأسبينهم الى الوثنية ومن منكره بعض  
المؤرخين الاكل من مال الجوارى وقال ابنها او سائح الكفار ومن كسبها بالربا والعامل  
الفاقة وقال لم يكن السلف الصالح ياكلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف  
الدواب وتفقعة الخدم تنرماعها على وجه الذبح والكرافة لا على الوجوب والتعظيم  
انتهى وعليها قرينه في عهد مباني خيفة يكون المراد بفقرائهم في الحديث فقراي ادم  
او فقرا بله المزمى من مسلم وكافر قد يكون من جود دفعها الى كافر لما قال ذلك باجتهاد  
فاهم **ومن ذلك** قول الامية خيفة رضى الله عنه في الغنى الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه  
انه هو الذي يملك نصابا من اموال كان مع قوله ما لك في المشهور ان الغنى من ماله  
اربعين درهما وقال القاضى عبد الوهاب لم يجد ما لك لذلك احد افانه قال يعطى  
من له المسكن والحادم والآية الذي لا غنى له عنه وقال يعطى من له اربعون درهما  
وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا ومعه ماله الشافعي ان لا يعتار  
بالكفاية فله ان ياخذ مع عدمه وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان ياخذ



مع وجود ما ولو قل ما مع ما هو مفتر في كتب من مذهب وقالوا ان الغني هو من يملك خمس  
 درهمين او قيمتهما ونحوه في رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من  
 تجارة او حرفة عقارا او صناعة او غيره ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني  
 فيه تشديد عليهم والثالث مفضل والرابع اشد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على عظم احوال الركاة اذ الغني فيها كل ما  
 هو من ملك النصاب سواء الموائع والجواري والنقود اذ لو لم يكن غنيا به ذلك  
 لكان كالفقير لا ينفقه الزكاة ووجه الثاني ان الاربعين ربما يصير بها الانسان  
 ذاملا كثيرا لا اعتبارا للشرع لها في مواضع كثيرة من صلى عليه اربعون شخصا لا يسر  
 بالله شيئا غفر له بفضل الاربعين في الشفعا والاربعون هم المراد بالعصبة  
 او القوة في سورة القصص ومنه ذلك اعتبارا نحو الجار وانه اربعون ذرا من كل جانب  
 ووجه الثالث ان الكفاية هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يغنيه عن سؤال الخلق  
 فهو غني ووجه الرابع ان الحنفية ربما هي التي تكفي صاحبها عن السؤال وكل من يملك  
 الاقوال اوجه لان كل شيء لم ينزل الشارع فيه على امر معين فالعلماء فيه يحسب نظرتهم  
 ومعه اذ هم وذكر الاربعين في الحديث على الغالب من احوال السلف فلا يكا اذ هم  
 يطلبون من الدنيا في يد اكثر من هذا القدر والا لا يكفي صاحبها لان المانية  
 درهم في طريق تجارته او نفقته فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه  
 يجوز دفع الزكاة الى من يغير على الكسب لصحة وقوته مع قول الشافعي واحمد  
 انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول ان من لا مال له فهو الى الفقراء اقرب وان كان قادرا على الكسب  
 ويؤيد قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله الى الفضله فلا يستغني  
 احد عن حاجته الى الله تعالى واما علقنا الفقير في الآية بفضل الله لا با الله  
 حقيقة لان الحق تعالى لا يستغني به من حيث ذاته واما يستغني بما فيه لا به  
 فانهم فانهم لموا لا يد مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في ازالة  
 ضرورته له على الرغيف فما وقع الغنى عن الجوع الا بالرخيف وحاصل ذلك  
 ان الله تعالى خلق الوجود بعضه بعضا وسخره لبعضه بعضا وربطه ببعضه بعضا  
 وان كان الكل غنى وبأمره وتكوينه فانهم ووجه الثاني ان من قدر على الكسب  
 فلا يحل له اخذ او سأل الناس من غناه علمنا ومنه الخاص بالاكابر اصحاب العلم

والاول خاص بالاصغر من قلت مروتة ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد  
 روايتيه ان من دفع زكاته الى رجل لم يعلم انه غني اجراه ذلك مع قول مالك والشافعي  
 في اظهار قوله انه لا يجوز ومن قول احمد في الرواية الاخرى فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لاكتفا بعلية الظن  
 بانه فقير ووجه الثاني انه لا يكفي الا العام ولا عبرة بالظن اليه خطأ ومن ذلك  
 اتفاق الامة الثلاثة على انه لا يجوز دفع الزكاة للموالد من وان علوا ولا للمملوكين  
 وان سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها الى الجدة والجد ونحو البنين بسقوط نفقتهم  
 عند فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 تشريع الموالد من الموالد من غنى عن وساخ الناس لهم قياسا على بني هاشم  
 وبني المطلب فان الزكاة انما حرمت عليهم تشريعا لهم وقد نسي الله ذراهم وارواحهم  
 والا فلا حاجة الى ذلك صرفا لهم منها كما افق به الامام السبكي وجماعة  
 قال بعضهم محل جواز الاعطاهم عند الحاجة ما اذا لم يستغنوا بغير الزكاة  
 من مئة ومدة ونحوها لقول احمد صلى الله عليه وسلم في الزكاة انها لا تحل  
 للمجد ولا لا محبة لكن يؤيد ما افق به السبكي من حديث انكم في خمس الخمس  
 ما يكفكمم وايضا فان نفقة الموالد من الموالد من اجبة على الاغنياء منهم  
 من باب البر والاحسان وهم مستغنون بذلك عن وساخ الناس مع عدم المنية  
 عليهم من اولادهم فالبا كما اشار اليه حديث ابن وما لك لا يملك ووجه الثاني  
 ان من كان سافرا نفقة ليعاد وحجه بالاقربين حكم حكم غير القريب فيعطى  
 من الزكاة فانهم ومن ذلك قول الامة الثلاثة واحمد في احدي روايتيه انه  
 لا يمنع من دفع زكاته الى من يرثه من الاخوة والاعمام ونحوهم مع قول احمد في اظهار  
 روايتيه ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول عدم ما كذا الامر بالاتفاق عليهم كالاصول والفقهاء ووجه  
 فرما اخل قريتهم الغني بالاحسان اليهم فيكونون كالاغنياء فيعطون من الزكاة  
 ووجه الثاني ان ترغيب الشارع في الاتفاق على القربة لا يجوز القربى الى  
 الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على حالين فمن اغناه قرأته بالاتفاق عليه  
 فلا يحل له اخذ الزكاة ومن لم يغنه قرأته عن سؤال الناس لعدم اتفاقهم عليه  
 حل له اخذ الزكاة ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يجوز للرجل دفع زكاة







مسعود لا يقضيه صوم الدهر والتقوى على عدم صحة صوم من اعنى عليه طول فطاره  
وعلى انه لو نام جميع النهار صح صومه خلافا للاصطخري من الشافعية والتقوى  
على ان من فاته من رمضان فارت قبل امكان القضاء فلا بد ان كان له ولا اشم  
وقالت طائفة من فقهاء حنابلة لا يطعم عن كل يوم مسكينا والتقوى على استجماع  
صيام الليالي البيض الثلاثة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من هذا  
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسياق توجيه قول من خالف اتفاق  
الامة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الله  
في ارحم قوله واحمد ان الحامل والمرضع اذا افطرا فاحقوا على الولد لزمهما  
القضاء والكفارة عن كل يوم مدام مع قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليها ومع  
قول ابن عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني  
مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انه فطر  
ارتفق به الولد مع امه **وجه** الثاني ان الكفارة موصوفة بما ارتكبه لا صوم  
لا المأمور ان الشريعة او المباح **وجه** الثالث انه كان لو اجر عليها تحمل المسنة  
وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يفرض الولد فذلك كان عليها الكفارة دون  
القضاء لا سقاط الصوم عنها بوجع الفطر فانهم **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة  
ان من اصبح صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر ونحوه  
الحرقى فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول تقليد الحضر **وجه** الثاني  
تقليد السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد  
ان المسافر اذا قدم ففطر او برى المريض او بلغ الصبي واسلم الكافر وطهرت  
الحائض في اتنا النهار لزمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في  
الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول زوال العذر بالمبيع للفطر فيلزمه الصوم وان لم يحسب له حجة  
رمضان وكذلك القول في بقية المسائل السابقة **وجه** الثاني ان الامساك  
خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح فكان اللائق  
بالمسألة الذب لا الوجوب فانهم **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان المرء  
اذا اسلم وجب عليه قضا ما فاته من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه  
لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**

الاول لتغلظ عليه لانه ارتد بعد ان ذاق طعم الاسلام **وجه** الثاني انه لم  
يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا  
يعقروهم ما قد سلف فانهم **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه يصح صوم الصبي  
مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطاب به على وجه  
الذنب من باب من تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه لعدم صحته منه  
من حيث انه صفة صمدانية لا يطبق على البشر لها ولا القيام باذنها بخلاف البالغ  
فان الله تعالى يجعل له قوة تعينه على القيام باذنها وما يوجب قول ابي حنيفة  
ان الصوم عن الاكل ما شرع الا لكسر شهوة النفس الجائلة تنكر اكل جميع  
السنة والصبي الذي عن سبع سنين مثلا بعيد من اذنه شهوته للجوع بالاكل  
خلا والمراحم فكان صومه بالعتق اقرب فرحم الله الالهام ابو حنيفة ما كان ادق  
مداكره ورضي الله عن بقية الامة اجمعين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افاق لا يجب عليه قضا ما فاته مع قول  
مالك انه يجب وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهها ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وهو  
الاصح من مذمبة الشافعي ان المريض الذي لا يرجى بروه والشيخ الكبير لا صوم  
واما يجب عليها الغدية فقط مع قول مالك انه لا صوم عليها ولا فدية وهو قول  
الشافعي ثم ان الغدية عند ابي حنيفة واحد نصف صاع عن كل يوم من بر او تمر  
وعند الشافعي من كل يوم فالاول فيه تشديد في المسائل وفي الثاني مخفف  
فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القول في ظاهر **ومن ذلك** قول الامة  
الثلاثة وهو احدى الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون  
مطلع الهلال عيم او قتر في ليلة الثلاثين من شعبان ومع قول احمد في ظاهر الرواية  
عند اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا وينبغي عليه ان ينويه من رمضان  
فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون لانه ليل واخيه او بينة او مشاهدة  
ولم يوجد هنا شيء من ذلك **وجه** الثاني الاحتياط ومما خص بامل الكسف  
ينظر في الحلال من تحت ذلك العيم او القتر كما يشهد بذلك قول اصحاب احمد انه  
يتعين على الصائم ان ينويه ذلك من رمضان اذا حجزه بالنية لا يصح من التردد



وكان على هذا القدر مسيد على الخواص رجمة الله وزوجته كاتا كيشتمان من تحت النعام  
 والعترة ونظر ان الشياطين هم يصعدون ويرمون في الابار والبحار فيصيحان  
 صايمين وغالب اهل مصر معطرون معلوم ان الشياطين لا تصعد الا ليلة رمضان  
 وقال المخالف قد تصعد الشياطين اخر ليلة من شعبان بعد دخول رمضان وهم كلهم  
 مصفرون كما ان ابليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في  
 رمضان فافهم **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه لا يثبت ملال رمضان اذا كانت  
 السماء مصحبة الا بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وامام في الغيم فيثبت بعدل  
 واحد رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا مع قولنا ان الله لا يقبل شية ذلك الا  
 عدلان ومع قول الشافعي في اظهر روايتهما انه يثبت بعدل واحد فالاول  
 مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **ووجه** الاول ان السماء اذا كانت مصحبة فلا يخفى الهلال على جمع كثير من  
 الناس بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكنى بواحد كما قال به الشافعي ووجه  
 في اظهر قولهما **ووجه** قول مالك زيادة التثبت في العدل لان ذلك عنده  
 من باب الشهادة لا من باب الرواية عكس قول الشافعي في ارجح من قولهما  
 فرجع الى تخفيفه ومالك شأن الصوم رمضان على شان الصلاة تعظيما لشهر رمضان  
 فانه يكتفى بدخول وقت الصلاة عند ما جاز بعدل واحد ومن شرف رمضان  
 انه يصعد مجاري الشيطان من حبه ان يذمر ان لم يخرجوه بغيبة ونحوها مما ورد  
 انه يخرج الصوم بخلاف الصلاة لم يرد لنا فيها انما جازة اي ترس بتقي بها  
 الشياطين كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل  
 من العام الى العام فافهم **ومن ذلك** قول الامية الاربعة ان من راي الهلال  
 وحده صام ثم ان راي ملالا سوال افطر سرامع قول الحسن وابن سيرين انه  
 لا يجب عليه الصوم برويته وحده فالاول تخفيف على الصائم مشدد في الثبوت  
 والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان المراد من اشتراط  
 العدول والعدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برويته وهو ان لم  
 يقبل الناس ذلك منه **ووجه** الثاني ان الحسن قد غلط تبعا للمعنى الحاكم عليه كصاحب  
 المرة الصغر الجذع طعم العسل مرافق وقصحيح وحكمه بالظن فافهم **ومن ذلك** قول  
 الامية الثلاثة انه لا يصح صوم يوم الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء

مصحفة

مصحفة كره او مغيرة وجب فالاول مشدد في الاحتياط خوفا ان يدخل في  
 رمضان ما ليس منه والثاني تخفيف لعدم مشروعية الصوم فيه فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان لكن قول احمد اولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس  
 الامر ويقتصر التردد في النية للضرورة ولا يصير ناصوم يوم زاي **ومن ذلك**  
 قول الامية الثلاثة ان الهلال اذا روي بالهنا روي لليلة المستقبلة مع قول احمد  
 انه ان روي قبل الزوال لليلة الماضية او بعد الزوال فوايان فالاول تخفيف  
 لعدم القضا للصوم الماضي والثاني مفصل في وجوب قضائه فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجهها ظاهر وكذلك القول في رواية احمد في رويته بعد الزوال **ومن ذلك**  
 قول الامية الثلاثة انه لا بد من التيقين في النية مع قول ابى حنيفة انه لا يشترط التيقن  
 في النية بل لو نوى صوما مطلقا او نفلا جاز فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان التيقين في حيلة الاخلاص المأمور به **ووجه**  
 الثاني ان المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو هذا القطر فيه فيخرج المكلف عن  
 العمل بذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين  
 غروب الشمس الى طلوع الفجر الثاني مع قول ابى حنيفة انه لا يجب التيقين الى البيوت  
 بل يجوز النية من الليل فافهم بوجه الاخر ان النية الى الزوال وكذلك قولهم في  
 التذرع المعين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ووجه** الاول الاحتياط والقياس على سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية  
 في اول العبادات الا ما استثنى **ووجه** الثاني لاكتفاء بوجود النية في اثناء الصوم  
 اذ لم يمض اكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل النية ما قبل  
 الفجر مستحبة لا واجبة تحسلا للكمال لا للضرورة فافهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
 ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية واحدة مع قولنا ان الله لا يقبل نية واحدة  
 من اول ليلة من الشهر ان يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول القياس على الصلاة وغيرها فان كل صلاة عبادة على  
 حدتها فكذلك القول في صوم كل يوم لا سيما مع تخطي كل ليلة بين كل يومين لما يكون  
 فيها اكل وشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل الصوم **ووجه** الثاني انه عمل واحد من اول  
 الشهر الى اخره فالاول خاص بضعف الغرم والثاني خاص بالاول الذي يحضرون مع  
 الله تعالى يقولونهم من اول الشهر الى اخره بنية واحدة فاذا نوى احدهم في اول ليلة

لما  
وجامع



واهم حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها غلغل الليل فاهم ومن ذلك قول  
 الامية الثلاثة ان صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يصح بنية  
 من النهار كما لو اوجب وانما المرفق فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعة على الامة  
 في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالغرض جامع ان كلامها ما مורה شرعا  
 وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فقبل النفل  
 لا طلاق له لفظ الصيام ويصح ان يكون الاول خاصا بالاصاغر والثاني خاصا بالاكابر  
 فانهم ومن ذلك قول الامية الاربع ان صوم الجنب صحيح مع قول ابى هريرة وسأل  
 ابن عبد الله انه يبطل صومه كما مر اول الباب وان لم يسلك ويقضى مع قول  
 عروة والحسن انه ان اضر الغسل بغيره يبطل صومه ومع قول النخعي ان كان في  
 الغرض يقضى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فوجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من اصح جنبا على صومه وعدم امره بالقضا  
 ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصلة فيه في الاسم فلا ينبغي ان يكون  
 صا حيا الامطهر من صفات الشياطين والجن في حصر الشيطان في الغسل  
 فكما يبطل صلاته من خرج من حصر الله الخاصة فكذلك يبطل صوم من خرج من  
 حصر الله تعالى الى حصر الشياطين ومن هذا يعرف توجيه القول المفصل  
 واما وجه قول النخعي فهو لان الغرض لا يجوز الخروج منه بخلاف النفل فذلك  
 شدد فيه بالقضا لعدم تاديبه على وجه الكمال فالاول خاص بالاصاغر والثاني  
 خاص بالاكابر وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الاوزاعي باطل الصوم  
 بالغيب والكذب مع قول الامية يصح الصوم مع التقصير فالاول خاص بالاكابر والثاني  
 خاص بالاصاغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة  
 او كذب ومن هنا اختلفت الفتاوى في جميع رمضان حفظا لنفسه من الغيبة او ما عاها  
 من غيره ومن ذلك قول ابى حنيفة واكثر المالكية والسافعية ان الصوم يبطل  
 بنية الخروج منه مع قول احمد بطلانه فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني  
 مشدد خاص بالاكابر فوجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعية  
 انه يفطر بالقي عامدا مع قول الامام ابى حنيفة انه لا يفطر بالقي الا اذا كان ملئ  
 فيه ومع قول احمد في اشهر رواياته انه لا يفطر الا بالقي الفاحش ومع قول الحسن

انه يفطر اذا زرع القي فالاول وما قرب منه مشددا وفيه تشديد وقول الحسن  
 مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول يشود الليل بالقطر من قاء عامدا  
 ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا ووجه الثاني ما وافقه ان القي ليس  
 مفطر لذاته وانما يكونه على المعاد من الطعام فيضعف الجسم بما ادى الى الانطواء  
 خوف المرض الذي يبعث الفطر فلهذا شرط احمد والشافعية القي الكثير من ملئ الفجر  
 فاكتر فان ملئ لمة او نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يودي لافطار وملئ ملى  
 العلة الطعام في الافطار بالقي نظير ما سياتي في الفطر بالحاجة من حيث ان كلام  
 القي والحاجة يضعف الجسد الذي ربما افناه الحما والامل الشريفة بوجوده لا طلاق  
 فيها خطا للدوخ من العدم او الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة ووجه قول الحسن  
 طامر لانه يقول عالما بان الاكل الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الذي ابدى حاجته  
 فانه لو اكل حاجته لم يتركها في باطنه ذلك فكان القول بالفطر او لا فانه لا احتياط  
 فيقضي ذلك اليوم الذي زرع القي فيه لان الانسان اذا اخلت معدته من الاكل  
 تغير الادوية تطلب الاكل وترجع على الصوم فيكون حكمه كالملكه ولا يخفى حكم عبادته  
 فالعلماء ما بين ما يقع في الاحتياط وما بين متوسط فيه فاهم ومن ذلك قول الامية  
 الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعام فخرى به ريق لم يفطر ان عجز عن تمسيده  
 ومجبه وان ان ابتلع بطل صومه مع قول ابى حنيفة انه لا يبطل وقد روى بعضهم  
 بالحمصة وبعضهم بالسمسة الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان عجز عن  
 تمسيده ومجبه مشدد في الفطر بالتلاعه ووجه الثاني ان مثله لا يورث  
 في الجسم قوة تضاد حكم الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يثير الشهوة  
 للمعاصي او الغفلات ومثل الحمصة او السمسة لا يورث في البدن شيئا من ذلك  
 لكن لما رأى العلماء ان تناولا لا يورث شهوة لا ينضبط على حال سد الباب  
 فانهم امنوا الرسل على الشريعة بعد موته في كل زمان وليس لاحد من العارفين تقاطي  
 نحو سمسة فيما بينه وبين الله اذ جامع العلماء كاسيا في بيانه في مسألة الافطار  
 بادخال الميل في احليله او اذنه ويسمى مثله ذلك بتحريم الحريم المأخوذ من نحو حدة  
 كالراعي يرعى حول الحمي يوشك ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير  
 ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو  
 الجماع لما فيه من الدم المضر بالذكورة كما حرم فاهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة



ان الحقنة تقطر الا في رواية عن مالك وكذا التقطير في باطن الاذن والاحليل  
 والاستسقاء معطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من قول  
 الحقنة مشددة ورأيت ما لك محققه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**  
 الاول ان ادخال الدواء من البراء والاحليل مثلاً قد يورث في البدن قوة تضاد  
 حكمة الصوم **ووجه** رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن باخر اجسامها في المعدة  
 فلا تقطر واجاب صاحب الرواية ان معنى انها تقطر اي يورث الامور الى فطر  
 المحقون لعدم وجود شيء تستغل فيه القوة الهاضمة فضعف فلهذا في الامور الى  
 ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر اما قول بعضهم بالافطار اذا بلغ الصائم حجرا  
 لا يتحمل منه شيء او ادخل الميل في اذنه او الحيط في حلقه ثم اخرج ففسد  
 للبا ببلانة ليس طعمها لا لغيره ولا شرعا ولا عرفا ولا تتولد منه قوة في الجسد  
 فان قلت بل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث  
 الشروع المضادة للصوم قلت ليس كذلك اذ يامر من العلماء الذين  
 افوا بالقطر فقد تكون العلة في الافطار علة اخرى غير ازالة الشهوة فانهم **ومن ذلك**  
 قول الامية الثلاثة ان الحجة لا تقطر الصائم مع قول احمد انها تقطر الحاجم والمحجور  
 فالاول مخفف والثاني مشددة **ووجه** الاول ان الممنوع منه انما هو استعمال ما يقدر  
 لا ما يضعفها وقال ازيل ليل احمد مولا بان المراد تشبها في الفطر اما المحجور  
 فظاهر واما الحاجم فوجهه ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم يصفى بخرج  
 الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو عين الحجة وانما هو طاهر يورث  
 اليه امر ما فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق الامية على انه لو اكل شيئا  
 في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحاق انه لا يقصا  
 عليه وحكي عن مالك انه يقضي في الفرض فالاول مشددة والثاني فيه تخفيف والثالث  
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول تعصيره بالاقدام على الاكل من غير  
 علم او ظن بقيا الليل **ووجه** الثاني انه لا يمنع من الاكل الا مع تبين طلوع الفجر **ووجه**  
 الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النقل بخلاف الخروج منه او تركه بالكلية عند بعض  
 الامية **ومن ذلك** قول ابى حنيفة والشافعي انه لا تكره الكحل للصائم مع قول مالك  
 واحمد تكرهه بل لو وجد طعم الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن  
 يعقوب الكحل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد الثالث مشددة فرجع الامر الى مرتبة

الميزان **ووجه** الاول الثلاثة ظاهرة **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان العتق  
 والاطعام والصوم في كفارة الجاع في شهر رمضان عامدا اعلى الترتيب مع  
 قول مالك ان الاطعام اولى انفا على التعصير فالاول مشددة والثاني مخفف  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان العتق والصوم اشده من الاطعام  
 والبلغ في الكفارة **ووجه** الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقير والمساكين بخلاف  
 العتق والصوم لاسيما في ايام الغلاء **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان الكفارة على  
 الزوج مع قول ابى حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة فان وطئ في يومين من  
 رمضان ثم كفرا فبان عند مالك والشافعي وقول ابى حنيفة اذ لم يكفر عن الاول  
 لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطئ الثاني كفارة  
 وقال احمد يلزمه كفارة فانية وان كفر عن الاول فالاول مشددة على الزوج مخفف  
 على الزوجة والثاني مشددة عليهما لاشتراكهما في الترفه والتلذذ الثاني حكمة الصوم  
 ويقاس على ذلك ما بعد من قول ابى حنيفة واحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى  
 جناية تتعلق بالله وحده او تتعلق بالله وبما خلق فضعف الكفارة كالاطالة عليه  
 تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق الاسباب على مسبباتها **ومن ذلك** اتفاق  
 الامية الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان مع قول عطاء وكفارة  
 انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ووجه** الاول ظهور انهما كحزمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان  
 الانتهاء لا يكاد يظهر له عين وان كان لاد او القضاء احدا عند الله تعالى فافهم  
**ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو طلع الفجر ومو جميع فزاع في الحال لم يبطل  
 صومه مع قول مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **ووجه** الاول ظاهر **ووجه** الثاني مصاحبة اللذة والترفه في حال الترفع  
 فكان ذلك من نية الجاع كما هو الغالب على الناس فكان في حال الترفع متمادا في الجماع  
 ويؤيد ذلك ما قاله ابو حنيفة في فطره من الخارج من المعصية انه ان يحرام حال  
 خروجه ولعل ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون شهواتهم والثاني خاصا  
 بالاصاغر الذين يملكون شهواتهم فانهم **ومن ذلك** قول ابى حنيفة والشافعي  
 واحمد في احدي روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع



قول مالك انها حرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص ولا كبر والى الثاني مشدد  
 خاص بالاضاعرسد الباب عليهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو قيل فانه  
 لم يقطر مع قول احمد انه يقطر وكذلك لو نظر شهوة فانزل لم يقطر عند الثلاثة وقال  
 مالك يقطر فالاول في المسالين مخفف والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول في الاول عدم انزال المني ووجه الثاني فيها ان المني فيه  
 لذة تغاير المني ووجه الاول في المسألة الثانية عدم المباينة ووجه الثاني  
 فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولولا ان تلك النظرة تشبه لذة المني  
 ما خرج المني منها فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان المسافر الفطر بالاكل والشرب  
 والجماع مع قول احمد انه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عند فعله  
 الكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول لطلاق الشارع الفطر للمسافر فمثل الاطوار بكل معطو ووجه الثاني ان  
 ما جوزه للحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب  
 فحوزه الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضعف لقوة ويمكن الاستغناء  
 عنها في النهار والجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 ومالك بان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح متعمد يلزمه الكفارة مع  
 القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول  
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود  
 نص عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه الاول التعلل عليه بانها كره  
 حرمة رمضان وقد اقرن الشارع العلماء على شريعة من بعده وامرهم بالعمل  
 بما ادى اليه اجتهادهم فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان من اكل او شرب  
 ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول  
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله  
 عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا فاما اطعم الله وسقاه ووجه الثاني نسبية  
 في النسيان الى قلة التحفظ وان كانت الشريعة دفعت الامر عنه كظايره من  
 اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي يحصل بالاكل عامد اذ حصل  
 بالاكل ناسيا وهو اشارة الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل الاول على كماله  
 والثاني على حاله اذ فرحم الله الامام ما لكما كان ادق نظره ورجح الله بقبية

الجهنم من كان اجهم للتوسيع على الامة ومن ذلك قول الامية الاربعة ان من افسد  
 صوم يوم من رمضان بالاكل او الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه  
 مع قول ابى حنيفة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب  
 انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع قول الشافعي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم  
 ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم الدهر فالاول مشدد وما بعده  
 فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اسد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المعطر بشي ايد على قضاء ذلك اليوم  
 ووجه البقية التعلل على ذلك المعطر بغير عذر فكل من جهل على ذلك المعطر  
 بحسب اجتهاده عقوبة له ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك  
 الصوم في ذلك اليوم فلا يلحقه فيه صوم الابد لانه غير وقته الشرعي الاصل  
 وقد قد منا نظيرة ذلك في الصلاة واستدلنا عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت  
 على المؤمنين كما بامو قوتنا كما استدلنا على قول علي وابن مسعود بحديث في ذلك  
 فان قضا صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 والشافعي ان من اكل او شرب ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل  
 ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب ويحجب به الكفارة فالاول مخفف  
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فاما اطعم الله وسقاه  
 انتهى ومن اطعم الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن شيء من الاكل ثم  
 صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في حمله ما نهاه عنه فكانه استثنى  
 ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في حق هذا الناسي لا تنافي  
 قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبيان نسبية  
 الى قلة التحفظ كما مر ايضا قويا ووجه قول احمد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه  
 من المكلفين لغلظة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع  
 مقدمات تذكره به كضعف الذاكرة المتولد من الجوع فلا يكاد تنسبه الجاهل  
 الا بمسقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرره وقوع ذلك بخلاف الجماع  
 فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الرافعي انه  
 لو اكره الصائم حتى اكل او شرب واكرهت المرأة حتى مكنت من الوطى لم يبطل صومها



مع الأصح عند النووي من البطالان وهو القول الآخر للشافعي مع قول أحمد  
أنه يبطل بالجماع دون لاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه  
تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك نادرو لفظ الجماع في الثالث وسنة منافاة  
للصوم ومنها اسرار في حكم الجماع يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك  
قول أبي حنيفة ومالك انه لو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوف الفم  
من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في رجم قوله وهو قول احمد انه يبطل  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الثاني ان  
سبق ما المضمضة أو الاستنشاق متولد من ما دون فيه **ووجه** الاول ترك  
الاحتياط للصوم فهو مشروط بما إذا لم يخف سبق ما المضمضة أو الاستنشاق  
فان خافه وتمضمض واستنشق وترك المباح فبطل صومه **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي أحمدان من آخر قضاء رمضان مع إمكان القضاء حتى يدخل رمضان  
آخر لم يمتنع مع القضاء لكل يوم مدم مع قول أبي حنيفة انه يجوز له التأخير والكفارة  
عليه والحادثة المزني وقال الأئمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول  
في المسألة الاولى مشدد والثاني مخفف وقول الأئمة الثلاثة في عدم جواز  
التأخير مشدد فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** القول الثلاثة ظاهر  
**ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول  
مالك انه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم ار احدا من شيخي يصومها  
واحاف ان ينظر الفقهاء من نهي فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها  
انها كصيام الدهر والثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من اهله وان كان  
قال ذلك مع اطلاع على الحديث فيجوز ان لم يصح عند فترك العمل به من باب  
الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة اولى من فعلها لضيق حديثها  
مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين نظير ما وقع  
للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعا لتتبعن سنن من قبلكم شيئا  
يشبهون ذراعا يذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال من فقههم  
**ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك انه لا شيء بعد فرض الاعيان افضل من طلب  
العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي ان الصلاة افضل اعمال البدن مع قول احمد  
لا اعلم شيئا بعد العلم افضل من الجهاد انتهى وكل من ذلك الاقوال سواء من

الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون ملحقا بالتشديد والخصف **ووجه**  
القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا من اهل الاعمال ولا فضل شي  
على شي **ووجه** كون الجهاد افضل على كون طلب العلم كون الجهاد يصفى كلمة الكفر ويبد  
طريق الوصول الى العلم بالحكام الذين اظهار شعائره **ووجه** كون الصلاة افضل عمل  
البدن لان فيها مناجاة الله تعالى ومحاسبة ولا ناله تعالى جميع فيها سائر عبادات العالم  
العلمي والسفلي كما يعرف ذلك اهل الكسفة الله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد  
ان من شرع في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له  
اتمامها مع قول أبي حنيفة ومالك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم  
تطوعا على اخ له فحلف عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ما ورد ان المنطوع امير نفسه فان  
سأصام وان ساء فطر بحيث ما خيرا السارغ العبد في الاقطار وعدمه فلا يلزمه  
الاتمام **ووجه** وجوب الاتمام تعظيم حرمة الحنك حل وعلا على نقص ما ربطه العبد  
مع تعالى في يدين قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له مل على غيرها اي غير  
الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع اي قد حل في صلاة التطوع اي فكون عليه  
بالدخول وما لم تدخل فيها فليس عليه فالاول خاص بالعوام والثاني خاص  
بالاكابر من باب حسنة الامرار سياق المقرين فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة  
ومالك انه لا يكره افراد الجمعة بصوم مع قول الشافعي وأحمد والي يوسف بركن  
ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول  
ان الصوم يعقوى استعداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في  
صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليليها الاية لانها يوم عرفة عند اهل الكسفة  
وذلك خاص بالاصغار الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهواتهم انهم في خضر  
ولهم قهرا **ووجه** الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المظاهرة  
من العيد الاطرافية وهو خاص بالاكابر الذين يعمون اسرار الشريعة فان  
الجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى فذلك ثوب للارواح فقط فيصير الجسم  
ينازع الروح ويطلب قوته الجماني ولا يسكن الا بالاكل والطعام وشرب الماء  
وذلك هو كمال السرور كما اشار اليه حديث للصائم فرحان فرحه عند افطار  
وفرحه عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سرور فكل مقام



رجال ومنا سراريد وبقا اهل الله لا تسطر في كتاب **ومر في** قول الامية  
الثلاثة انه لا يكره للصائم السواك مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال  
والختار عند متأخري اصحابه عدم الكرامة فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجم** الاول ان ترك السواك مع الجوع ليس  
راية الفوق وبقا لا يكره القلح وهو صفة الاسنان وسوادها فقصير راحة  
لها تضر بجليلته وتبعد بركة السواك فازالة الضرر للناس مقدم على القسا  
الفضائل القاصرة على صاحبها **وجم** الثاني ان الواحة الكريمة تولد من  
عبادة فلا ينبغي ان يتأخر اجابا لاولها بالصوم صفة صديقية ولا ينبغي  
لصاحبها الا التقدير والطهارة الحسية والمعنوية ولذلك شدد السادة  
في الغيبة والنية اذا وقع من الصائم زيادة على التحريم والقيح الحاصل للمفسر  
وهو معنى قولهم يستحب ان يصوم الصائم لسبب من الغيبة فانه والله تعالى اعلم  
**باب الاعتكاف** اتفق الامية على ان الاعتكاف مشروع وان قرئ  
الى الله تعالى وان مستحب كل وقت وفي العشر الاخر من رمضان فضل لطلب  
ليلة القدر والتفوق على ان لا يصح اعتكاف الابالنية واجمعوا على ان خروج  
المعتكف ملا ليد منه كغضا الحاجة وغسل الحائض جائز وعلى انه اذا اعتكف  
بغير المسجد الجامع وحضر الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر  
المعتكف في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري  
والزمري يلزمه كفارة يمين وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه  
وقال الشافعي ولو قدر الصمت في اعتكافه نكرو ولا كفارة عليه وكذلك  
اجمعوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا على ان ليس  
للمعتكف ان يتزوج ولا يكتسب بالصنعة على الاطلاق هذا ما وجدته من مسابيل  
الاجماع والاتفاق واماما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامية الثلاثة  
ان ليلة القدر في شهر رمضان جازية مع قول ابي حنيفة انها في جميع السنة  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجم** الاول  
ما ورد في تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا في حديث  
واحد انها في غيره **وجم** الثاني ان المراد بليلة القدر الحسن كنهها في رمضان  
اكثر ظهور الرقة حجاب للناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه يراها ما

مناور الشريعة كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب  
الشريعة **واخبرني** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل  
ليلة حصل للعبد فيها تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في كل السنة  
**واخبرني** اخي الشيخ الفضل الدين انه راها في شهر ربيع الاول وفي رجب  
وقال معنى قوله تعالى اننا انزلناه في ليلة القدر الى ليلة القرب فكل  
ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يريد من اخبار من العلماء انها تدور  
في جميع ليالي السنة ليحصل العبد بين الدنيا والى في الشرف فان غلب الخلق تعالى  
دام كايوم ذلك اهل الكشف **وروي** الامام سنيد بن عبد الله الارزدي  
من اقران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ينزل ربنا بنازل وتعالى كل ليلة اذ ابقي من الليل الثلث الى سماء الدنيا  
فغفر لمل من سابل فاعطيه سوله مل من مبتلي فاعفيه الى اخر ما ورد في الحديث  
قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى ابرج  
الامام من صلاة الصبح انتهى فربما ظن بعض الناس ان تلك ليلة القدر المشهورة  
بين العلماء وليس كذلك انما هي ليلة قدر اخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة  
ومن العشر الاخر ليلة جمعة كانت قدرا والحال انها مثلها لا عينها فقل الراي  
انها هي فعلى هذا فكل قول العلماء في تعيينها صحيحه ونقل ابن عطية في تفسيره  
عن الامام ابي حنيفة انه كان يقول انها رفعت قال ومومردود انتهى والحق  
ان مراد الامام ان ليلة القدر التي نزل فيها القرآن بعينها رفعت والامثل  
الامام ابي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من اهل الكشف وهم كلهم مجمعون  
على تعاقبها الى مائة من الساعة فانه **ومر في** قول مالك والشافعي انه لا يصح  
الاعتكاف الا بمسجد والجامع اولى وافضل مع قول ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف  
الا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه  
الجمعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة فالاول  
مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **وجم** الاول مساعاة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة  
بالمسجد فانه اخضع بسميته ببيت الله فاذا كانت الجماعة او الجمعة تقام فيه  
كان اشد في جمعية القلب لاسما المساجد الثلاثة **وسمعت** سيدي عليا



الخواص رحمه الله تعالى يقول بحتم ان يكون شرط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي  
 تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصا باعتكاف الأصاغر الذين يجازون إلى شدة المعونة  
 في جميع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الكاثرين منهم ومن ذلك قول  
 الشافعي في الجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعقل المهم  
 للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم ان الأفضل اعتكافها في مسجد  
 بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يبلغنا أن الشارع ولا أحد من عياله  
 اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها استرها وقيا  
 على ما ورد في حديث فضل صلاتين في قنود بيوتهن على صلاتين في المسجد بجامع مطلوب  
 جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم **وسمعت** سيدي عليا الخواص  
 رحمه الله يقول لاختلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من اجازة  
 لأن الخواص خاصا بالسياطين اللاتي يحصلن بخر وجهن محظور والمنع خاص بآباء  
 الله الصالحات اللاتي لا يحصلن بخر وجهن للمسجد محظور كراثة وسعيان قال  
 صلى الله عليه وسلم لا تنفوا أماء الله مساجد الله فافهم فان أما الشيطان  
 من حيث الأقوال الردية فيمنع من باب نفس عبد الديار والدرهم وتظيره  
 أيضا قوله تعالى عنيأ يشرب لها عباد الله أي عبدة الإخصاص ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة ومالك إذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه  
 فليس له منعها من إتمامه مع قول الشافعي وأحمد أن له ذلك فالأول مشدد وكل  
 الزوج خاص بالكاثرين والثاني مخفف عليه خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ووجه الأول غلبة قيام التعظيم بحضرة الله التي دخلت زوجة فيها  
 وفما حظهم ووجه الثاني تعدد حظ نفسه لشدة فقره وضعف حاله وعلته  
 باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقبالهم إلى حضرة وادبارهم  
 عنها عند على حد سواء وما رجع الحق تعالى إقبالهم على أديارهم إلا لمصلحة تعود  
 عليهم لا عليه تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز الاعتكاف  
 الا بصوم مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم فالأول مشدد وموخاص بالأصاغر  
 لضعفهم عن جمعية قلوبهم في اعتكافهم إذا افطروا وتناولوا الشهوات  
 والثاني مخفف وموخاص بالكاثرين الذين يقدرون على جمعية قلوبهم مع الله

تعالى في حال افطارهم وذلك لانهم لا ياكلون الا بقدر الضرورة فلا يؤثر  
 لهم افطارهم حيا لقولهم عن شهوة حضرة ربهم فانهم ومن ذلك قول مالك  
 وأحمد في إحدى روايته ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد  
 في الرواية الأخرى انه ليس له زمان مقدار فيجوز اعتكاف بعض يوم فالأول  
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وهو خاص  
 بالأصاغر ان استجلاب حضور القلب وجمعية من أودية الشفاه لا يصح بدون  
 يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كله ملزم  
 لذلك ووجه الثاني وهو خاص بالكاثرين الغالب على الكاثر حضور القلب  
 فلا يجازون إلى طول زمن في جمع شتات قلوبهم بل يجرد ما ينوي أحدهم الاعتكاف  
 حصل له الجمعية عقلا والنية وذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقة العكوف  
 بالقلب على شهوة حضرة الرب يحكم الاستجاب من غير غلغل حجاب كما هو مقام  
 سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان لا منه ثلاثين سنة  
 اكلم الله والناس نطون في اكلمهم انتهى فالأول راعى حال الأصاغر والثاني  
 راعى حال الكاثرين فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة الا أحمد في روايته  
 ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه منوالها فان اخل بيوم ففني ما تركه وقال  
 أحمد يلزمه الاستيفاء وان نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز له ان يأتي به متتابع  
 ومتفرقا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه الشايع وهو  
 إحدى الروايتين عن أحمد فالأول من المسألة فيه تشديد وقول أحمد فيها  
 مشدد والأول من المسألة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الأربعة ظاهري في كتب الفقه ومن ذلك قول  
 الأئمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة صح مع قول مالك  
 انه لا يصح الا مع إضافة الليلة إلى اليوم وان نذر اعتكاف يومين متتابعين  
 لم يلزمه اعتكاف ليلة التي بينهما بينهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في  
 أصح القولين انه يلزمه اعتكافها فالأول من المسألة الأولى مخفف باعتكاف  
 اليوم دون ليلة والثاني فيها مشدد وكذلك الحكم في المسألة الثانية  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالتخفيف خاص بالكاثرين والتشديد خاص بالأصاغر  
 الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك



انه اذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي  
 في اصح القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد  
**وجه** الاول ظن القائل به حصول شهود استصحاب المعتكف انه بين يدي  
 الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان دخل الجامع فهو خاص بالكابرو **وجه**  
 الثاني الظن به انه هذا الشهود ينقطع بخرجه لاسيما ان اخرنا المعتكف عن نفسه  
 بذلك فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان المعتكف اذا شرط خروجه  
 لغرض في قرية كعبادة مريض وتسييع خازنة جازلة الخروج ولا يبطل  
 اعتكافه مع قول ابي حنيفة وما لك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص  
 بالكابرو والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر كما مر توجيهه في نظيره **ومن ذلك**  
 قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه واحدا ان المعتكف لو باشر فمادة  
 الفرج بطل اعتكافه ان نزل مع قولهما ذلك والشافعي في القول الآخر  
 انه يبطل اعتكافه ان نزل املا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصاغر لمساخمتهم بالوطي بغير انزال  
 بخلاف الكابرو ويحتمل ان يكون الامر بالعكس فيسمح الكابرو بالانزال لكونهم  
 يملكون اربهم بخلاف الاصاغر يحجب عنهم عن حضرة ربه بمجرد ذلك الجماع  
 وان لم ينزل **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطيب  
 لبس فيع الثياب مع قول احمد بركامته ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد  
**وجه** الاول ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التحمل  
 بالطيب وليس التقيس من الثياب **وجه** الثاني ان المعتكف في حضرة الله  
 كالمحرم ولا ينبغي له الترفه وكل من المرتبتين رجال فقور بين يديه اعز  
 بعز الطاعة كاهل الجالس وقوم بين يديه اذ لا يملأ التحلي الهيبه على  
 قلوبهم واما لو قوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الانبياء  
 والاوليا على ذلك بين يدي الله كلما حضروا في صلاة او اعتكافا وغيره  
 ذاتا وصفة اي في نفوسهم وثيابهم فافهم **ومن ذلك** قول مالك واحدا انه  
 لا ينبغي للمعتكف قراء القرآن والحديث والفقه لغیره مع قول ابي حنيفة  
 والشافعي ان ذلك مستحب **وجه** ما قاله مالك واحدا ان قراء القرآن  
 والحديث والعلم لما يقع فيه من الجلال والاشكال ورفع الصوت عاليا

يفرق

يفرق القلب عن المعنى المعقود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده  
 دون غيره ولذلك اجمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر والصلاة لغرض تعلق  
 ذلك بالغير فان قال قائل ان قراء القرآن والحديث والفقه تفرق القلب عن الله تعالى  
 بهما بل لهن الى معانيها فانه تذهب بالتقار الى الخلة وما فيها فبشاهد ما يقابلها  
 واية تذهب به الى التار وما فيها فبشاهد ما يقابلها واية تذهب به الى معنى  
 الطلاق او العدة او الموارث ونحو ذلك ولا يكاد من يقرأ القرآن يتفكر عن  
 هذه الامور فاجواب ان هذا المقام هو الذي يغدو على الوضوء لا ليه غالب الناس  
 فهو خاص بالاصاغر فلا يورث في مقامهم ذهاب فكرهم الى المعاني ما يقرون به ويذكرونه  
 بخلاف الكابرو فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيؤثرون ذلك في  
 مقامهم وما تبقى الخلاص لا يسلك مقام الكابرو الكابرو هم الذين تذهب فكادهم  
 وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام **وسمعنا**  
 سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول ما سمي القرآن بالقرآن الا لكونه مشتقا من القرأ  
 الذي هو اجمع تقوم جميعهم تلاوته على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتناء وان  
 والتبنيحات والقوارع والذواجر والآداب وقوم بجميعهم تلاوته على الحق حل  
 وعلا وحده وقوم بجميعهم تلاوته على الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا ينبغي  
 بالحق الاحكام ولا بالاحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك  
**كتاب الحج** اجمع العلماء على ان الحج احاد وكان الاسلام  
 وانه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمرة واحدة والتفوق على  
 ان من لم يمه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من ادايه سقط عنه الفرض وجمعوا على  
 انه لا يجب على الصبي وان حجه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج والتفوق  
 على ان استحباب الحج لمن لم يجد زادا ولا رحلة ولكنه يقد على المشي وعلى ضيقة  
 يكسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يكره بيع المسكين للحج وعلى حوازي الشابة  
 في حج الفرض عن الميت وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على القمح بعد الطواف والتفوق  
 الاربعة على وجوب الدم للمتنع ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القار  
 وهو شاة وقال طاووس وداود لا دم على القار من ذمها واحدة من مسأئل  
 الاجماع والاتفاق ولما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك ان  
 العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليه انها فريضة كالحج فالاول

عن



مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجاء الاول** ان اعمال العمرة  
داخلية في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقلة تنقل بالحج **وجاء الثاني** ان اعمال  
قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله اي استواءها ما من فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع  
بعضهم بين القولين فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في السنة مستحبة  
في اشهر الحج هي سنة اشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء  
العبد اكتفى بها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيثها نوع خاص انتهى وفيه  
نظر فليأمل **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجوز فصل العمرة في كل وقت مطلقا  
من غير حصر يعني في العدد بلا كرامة مع قولنا ان تكره ان يعتز به السنة مرتين في الاول  
مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالاصاغر ويصح  
تعليله بالتعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من كل مقام  
الادب كما مل مع الله تعالى فلا يستحيون من دخول حصرته الخاصة الا في كل سنة  
مرة او شهر مرة بخلاف الاصاغر فان احرم ربما دخل حصرته الحق وخرج ولا يعرف  
شيئا من ادائها فانه لم يدخل فكان تكرره للعمرة مطلوبا ومهما كان يتحصل من  
ذلك التكرير مرة واحدة من عمر الاكابر فكل من الامية اخذ بحكم فنهى من لم ي  
حالا الاصاغر ومنهم من راعى حالا الاكابر ومراعاة حالا الاصاغر اولى لانه هو  
الطريق الذي فيه معظم الناس **وجاء كرامة** ما لك للاعتناء في سنة مرتين عدم  
اطلاعه على دليل في التكرار او خوفه على المعتمد من الاخلال بحرمه البيت اذا  
راه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التقطيع يحدث في قلب  
العبد كل سنة للبيت في حق المعتمد كما جرب وفي كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك  
رحمه الله فهو نظيره في التقطيع للبيت في كل خمسة اعوام في حق الحاج كما ورد في  
**ومن ذلك** قول الامية انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد  
الوجوب جاز عند الشافعي لانه يجب عليه على التراخي وقال الامية الثلاثة  
بوجوبه على الفور ولا يجوز اذا وجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر  
الى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر اصحاب الضرورات والعوائق الدسوة  
والثاني خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وحجهم مرتفعة فيستحب احرامهم ان يوزر  
امر الله تعالى وقد امرنا ان الله تعالى لما امر بالتحليل عليه الصلاة والسلام بالاختصاص  
بادوار الحنن بالناس المعبر عنه بالقد وعرفنا لواله بالتحليل الله مل لاصبر حتى

تجدد المولى فقال ان اواخر امر الله تعالى شديدا انتهى **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد  
ان من مات بعد التمكن لا يستقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من اسماه سواه اوصى به  
اول يوم به كالمات مع قول ابى حنيفة وما لك انه لا يستقط عنه الحج بالموت ولا بد من ورثة  
ان يحجوا عنه الا ان يوصى فبحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر  
الى مرتبة الميزان **وجاء** القولين ظاهره يصح ان يكون الاول في حق الخواص والثاني في  
حق احوال الناس **ومن ذلك** قول ابى حنيفة واحدا انه يجب عن الميت من ذرة امله مع قول  
مالك من حيث اوصى به ومع الراجح من مذهبه الشافعي انه من الميتات فالاول والثاني  
مشدد والثاني مخفف وهو اللاتي مقام غالب الناس فان المحرم من ذرة امله قليل  
ولما حج السلطان قايتباي احرم من قلعة الجبل بمصر رحمه الله فعدوا ذلك من التواضع  
**ومن ذلك** قول الامية الثلاثة يصح حج الصبي اذ زوجه اذا كان يعقل ويميزون  
لا يبرح حرم عنه ولديه مع قول ابى حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج فالاول مخفف  
في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجهه تقطع  
امر الحج وكثرة المسئلة في تادية المناسك وفي اثباته من البلاد البعيدة غالبا وكونه  
لا يندى كمال التقظيم اللاتي بالحج تعالى وحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا  
يكون الامن كما مل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل  
البيت ثم حج وله ذلك وجب في العمرين واحن فانهم **ومن ذلك** قول الامية تكرامة  
حج من يحتاج الى مسالة الناس في طريق الحج مع قولنا ما لك انه ان كان له عادة ه  
بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
وقول مالك في غاية التحقيق فانه فيه جمعا بين القولين مجملها على جالين فيكرة الحج  
في حق اهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من ارباب المروءات ولا يكره في حق  
اذا ذلك الناس في المخرج من عن الدنيا من الفقر فان قيل اي فائدة في اشتراط وجود  
الزاد والراحلة ولغة الطريق مع جواز فقده النفقة والراد بوقوع ذلك منه  
او سرقه لعموم موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة  
قد سافر فحتم نظر الشارع فاستحق حمايته من الافاق ولو مات جوعا او تعبانا كان  
طاعيا لله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا او تعبانا فانه  
يكون غاصيا وما ضمن الشارع الكفاية والمعونة الامن كان تحت امره فهو ولو ماتت  
ذاته او سرق نفقته في كماله الله عز وجل فلا بد ان يسخر له من يقوم بكفائته

الامية



في الطريق لا يدع مع ربه فاعلم يحصل الزاد والراحلة وتعمد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنعمة والزاد لا على غيره ولهذا من باب اعتقل ونزل فاعلم انه لا ينبغي لغيره ان يحج على التجريد اعتمادا على ما يصح الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيع لان في ذلك مخالفة لامر الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقوني يا اولي الاكتاب فامر بالزاد الجاهل في الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك خلافا لصاحب الله الكريم فان قوله تعالى واتقوني اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان معدودا من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال في الجاهل لعاد ذلك وقص من هو لا قبل حاله في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بغير زاد بل اياه لا بعد ربايته نفسه في الحضر مرارا فربما صار احد هجر يطوي الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز ولولا ان احدهم راض نفسه وعرض منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا زاد ولو امره بالزاد بذلك سعة رايهم وانكم هو عليهم **فدحج** اخي افضل الدين من مصر الى مكة بارتبة ارغفة فاكل في كل ربع رغيفا فاذا كان غم على الناس بحكم واحد او تفتق باب لا اعتراض على الفقرا لا بعد الفحص عن احوالهم والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يصح حج من استوجر للخدمة في طريقه مع قول احمد انه لا يصح حج فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان من سافر للخدمة للناس فجمع بين حوائج الله تعالى وبين حوائج عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدينية والاخرية الا وجه الله تعالى ولا يستعاضون احد الحقيقين عن الاخر مع ان الخدمة غالبا لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغ من عمل المناسك فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جاز الكرامة فتماما واما وجه الثاني فهو محمول على حال الاكابر الذين تكون منهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم من الامية من راعي حال الاكابر ومنهم من راعي حال الاكابر من الغلمان والجماد فانهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو غصب ابيه فحج عليها او مالا في به انه يصح حجه وان كان غاصبا

بذلك

بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الحرمة لا مر خارج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالاصاغر **ووجه** الثاني انه عاص بما فعل العاصي يغضب الله عليه فلا يرضى عنه الا ان قاب ولا تفتح توبته حتى يرد ذلك الحق الى الله ومن لا تفتح توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولودخل مكة فحكمه حكم دخول البليس المسحوق هو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فانهم وهذا خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه لغيره تخارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت يسيرة وامر العدة فالاول مخفف والثاني متصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم ديناه على اخرته والثاني على عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها **ومن ذلك** قول الامية الاربعة انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه مستطيع عادة **ووجه** الثاني ان البحر لا تومن غايته وقد تنور ربح عظيمة في تلك السنة فتعرق كل من في السفينة وليس بيد احد وثوق بما يقع في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متواليه وتعرق في تلك المرة بخلاف البرقانة اذا عجز في الطريق يجد من حمله غاليا من الحجاج او عوب البوادى ويصح حمل الاول على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان العاخر عن الحج بنفسه لمرض وزمانه لا يجزي بروه منها او مرم ووجه اخره من حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول احمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعا بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الحج يقبل الدنيا به في حق الاكابر من باب قولهم لعلي اراهم او اري من اراهم حين كان عاجزا عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره حضرة محبوبه **ووجه** الثاني انه لا يشقى المحسن رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمعصود الا عظم من الحج فقد يس الذوات الواردة على تلك الحضرات وتقدس الباب لا يفتي عن تقدس من استاجر به بل يجب على الاكابر ان يذهب احدهم كذلك الحضرة ولومات



في الطريق قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله فهو من ذريرة الموت  
فقد وقع اجره على الله فانهم وقد الشدوا  
فوالله ما يشقى القليل رسالة ولا يشقى شكوى الحق رسول  
ومن ذلك قول الامية الاربعة الا في رواية لا في حنفية انه لو اشاجر من حج عنه  
وقع الحج عن المحجج عنه مع قول لا في حنفية في هذه الرواية انه يقع عن الحاج  
والمحجج عنه ثواب التمتع فالاول مخفف عن المحجج عنه والثاني فيه تشديد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه مدعي القولين قريب من التوجيهين فيما  
قبلها فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الاعني اذا وجد من يقوده بركته  
الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول لا في حنفية انه يلزمه الحج في ماله  
فليستين من حج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجه هذين القولين  
كوجهها فيما قبلها فالصاغر يستدينون والاكابر يحجون بانفسهم طلبا  
لتعديس وانهم ومن ذلك قول لا في حنفية واحمد والسافعي في اصح القولين  
انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز  
بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول السافعي في القول الاخر انه لا يجوز الاستئابة  
في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه من غير عذر مباشرته بنفسه  
جازت النساء فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة  
ووجه القول الاخر للسافعي انه قرينة على كل حال فحج الاستئابة فيه  
كالقرض بجامع القرينة وان تفاوت الوجوب والذبح ومن ذلك قول السافعي  
واحمد في اشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عنه  
فان حج غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية  
الاخرى انه لا يتعد احرامه لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول لا في حنفية ومالك  
انه يجوز مع الكرامة مهما له فالاول تشديد والرواية الثانية عن احمد  
مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
الامر بالحج او لا ينصرف الى فرض العبد ليجب عما كلف به فان فعل ما كلف  
جاز له الحج عن غيره ووجه رواية احمد ان احرامه بالحج عن غيره مع نفا الفرض  
عليه موقوف عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود ومطلفا

فيه

اما لعدم صحة اصلا واما لنقصه كالصلاة الخداج ووجه الثالث حمل النبي  
الوارد في ذلك على الكرامة دون المحرم لانه من باب لا يبار بالقرب الشرعية  
وقد منع بعضهم الكرامة اذا كان اشار العبد اخاه بالقرينة قساما نحو الاخوان  
لا رغبة عن الطاعة فانهم ومن ذلك قول السافعي واحمد انه لا يجوز ان يتنفل  
بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالتنفل انصرف الى الفرض مع قول لا في حنفية ومالك  
انه يجوز ان يتطوع بالحج من عليه حج الفرض ويتعد احرامه بما قصده وقال  
القاضي عبد الوهاب لما كان عند لا يجوز ذلك لان الحج عنه فاعلى الفور فهو  
مضيق كما يضييق وقت الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق في نظائره قريبا ومن ذلك قول  
الامية الثلاثة انه لا يكره الحج باحد ملك الكيفيات الثلاث المشهورة على  
الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقراة مع قول لا في حنفية بكرامة القرآن  
والتمتع للمكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل  
من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعلا وتعدرا من غير  
ثبوت نهي عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقراة المقيم مكة لا حاجة اليه  
لما عند من الراحة وعدم التبع بخلاف الافاق والعلما ايضا على الشريعة  
فلم ان يضيقوا ويوسعوا في كل شيء لا تروى قواعد الشريعة فانهم ومن ذلك  
قول الامية ان الافراد افضل من القراة والتمتع مع قول احمد والسافعي في  
احد قوليه ان التمتع افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف  
خاص بالصاغر وموقوف غالبا للناس اليوم لصعوبة ايامهم وامانهم عن تحمل  
المسقة ايام الافراد مع اشراح القلب ولا عانة التمتع على تحصيل الحج المبرور  
واختاره جماعة من اصحاب السافعي من حيث الدليل وقد رايت شخصا من اخواننا  
احرم بالحج على وجه الافراد فومنت راسه ووجه وصار غيره في الحج ثم رده  
وكان ذلك في ايام الشتاء فيقول من قال الافراد افضل على ما اذا لم يحصل له  
تلك المسقة الشديدة ومن ذلك قول لا في حنفية ومالك بان لا يجوز ادخال  
الحج على العمى قبل الطواف والوقوف مع قول احمد والسافعي في احد قوليه  
ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد الطواف فانه لا يجوز بالاتفاق كما  
مر اول الباب لانه قد اتى بالمعصود فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع



الامر الى مرتبة الميزان الاول ان العبد قد ربط بينه مع الله تعالى على  
فعله العزم فلا ينبغي له تغيير ما بعاده اخرى ولو كانت افضل منها كما  
لا يجوز ان يدخل في فرض الفطر ثم يجعله عصرا ولا في صلاة فقل بجعلها  
فرضا الثاني المسامحة في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل العزة وزيادة وفي  
الحديث دخلت العزة في الحج الى الابد ومنها اسرار يعرفها اهل الله لا تفسر  
في كتاب قول الائمة الاربعة انه يجب على القارن دم كدم التمتع  
ومواساة مع قول طاووس وود انه ليس عليه دم ومع قول بعض الائمة عليه  
بدنه فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان الاول حصول الاتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب  
زمان احرامه ومن حيث انه فعل يقوم مقام فعلين الثاني عدم ورود امر  
في ذلك كما ورد في التمتع الثالث شدة التغلظ على القارن مع سهولة  
البدنة عليه وهو خاص بالاكابر وقد حج سفيان الثوري ما سباحا فاما من  
البصرة فتلقاه الفضيل بن عياض من مساجد غاشية فقال له مل لا اخذت  
لك بغلا او دابة فقال يا فضيل اما يرضى العبد الا بواذا اني لمصاحبة سيد  
بعد اباقه وسواجرامه وعدم الخسفة عنه مع استحسانه خفف لارضاه  
الا ان ياتي رايك منتعلا والله لو سجد على الحجر كان قليلا فضلا عن التاني  
لمصاحبة تعالى خافيا واحلا وفي رواية ومثل ينبغي يا فضيل لمن جاء فصالح  
سيد ان ياتي الى حضرة رايك انتهى قول الشافعي واحمد في رواية  
ان حاضري المسجد الحرام من كان على و من مسافة الفرض من مكة مع قول  
ابي حنيفة مؤمن كان دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك من امل مكة وذوي  
طوى فالاول خاص بامل التعظيم التام لله تعالى وشهودهم الخمسة في حضرة الخا  
ما داموا على و من مسافة الفرض من الحرم والثاني خاص بالاكابر فان بعض  
المواقيت اكثر من مسافة الفرض والثالث خاص بالاصا غير الذين لا يقوم ذلك  
التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بفنائها وقد اسقط الحق تعالى الدم  
عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرة كاهن مجلس السلطان لا يكلفون  
بما يكلف به غيرهم من الخارجين عن حضرة ومنها اسرار يذوقها اهل الله تعالى  
لا تفسر في كتاب قول ابي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام

بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة واما وقت حوز الذبح  
فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح لله في يوم النحر وقال الشافعي  
ان وقته بعد الفراع من الجمرة فالاول من المسألة الاولى مشدد والثاني منها  
مخفف والاول من المسألة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة  
تاخير الذبح لو كان راد تقديمه فرجع الامر في المسائلين الى مرتبة الميزان  
ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدي  
الابعد الاحرام بالحج مع قول ابي حنيفة واحمد في الحديث الروايتين انه صومها  
اذا احرم بالجمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقوله  
تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد للقولين فان الجمرة حج اصغر ومن ذلك قول ابي حنيفة  
والشافعي في اظهر قوله انه لا يجوز صومها الثلاثة ايام في ايام التشرع مع قول  
مالك والشافعي في العدم واحمد في احدى روايته انه يجوز صومها في ايام التشرع  
فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد  
ولا يليق بالضيف ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه ويكلم بصرح بالاذن له  
بالصوم وفي الحديث ايام من ايام اكل وشرب ويجال ذلك ليكمل للقوم السرور  
فان الاحياء لا يحصل لهم سرور الا بالقطر فاراد الحق تعالى للحجاج حصول السرور  
لارواحهم بشهود كونهم في حضرة ولا حسانهم بالكلم وشرفهم فيها كذلك وبويد  
لهذا المعنى الذي ذكرناه حديث للصيام فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند  
لقائه فرحة الاحياء بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى اي يكشف  
الحجاب عن قلب العبد في حياته او بعد مماته وايضا ذلك انه اذا اكشف  
حجاب راي ربه اقرب اليه من جبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر  
فرحة في تلك الحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه لا يجوز صوم  
الثلاثة في ايام التشرع فهو خاص بالاصا غير الذين هم في حجاب عن حضرة شهود  
ارواحهم الحق جل وعلا فيقوم غذا الارواح وغذا الجسم فيحصل لهم الصنف  
الظيم عن غل المناسك مع ما في ذلك من المسارعة لبرأة الذمة بما الذمهم الحق  
تعالى به من الصوم في الحج فكل امام مشدد بما يحق على بعض مقلديه فاعلم ذلك  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم  
عزفه مع قول ابي حنيفة انه يسقط صومها ويستغفر الهدي في ذمته وعلى الثاني من



مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال احمد ان اخر  
 الصوم بعد الزمة وكذلك اذا اخر الهدي من سنة الى سنة بلزمة دم واذ  
 وجد الهدي وموت في صومها فعند الثلاثة لم يصب له الانتقال الى الهدي  
 وقال ابو حنيفة بلزمة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في  
 المسألة الثانية والثالثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في  
 المسألة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر اركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة  
 ايام في الحج ووجه ما بعد ظهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 الشافعي في اصح قوله واحد ان وقت صوم السبعة ايام اذ ارجع الى المله  
 مع القول الثاني للشافعي بخلاف صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك  
 وجهان احدهما اذ اخرج من مكة وموقرا لما لك والثاني اذا فرغ من الحج ولو  
 كان بمكة وموقرا في حنيفة فالاول فيه تخفيف وموطأ القرآن والثاني فيه  
 تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذ ارجع الى مكة في الرجوع من سفر الحج  
 ووجه الثاني ان المراد اذ افرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه **ومنه**  
 قوله لك والشافعي ان المتعذر اذ افرغ من افعال العمرة صار حلالا سواء سافر  
 الهدي لم يستقم مع قول ابي حنيفة واحدا انه ان كان ساق الهدي لم يحزله التحلل  
 الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيصوم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارفا  
 ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة

**الميزان** ووجه القولين ظاهر والله اعلم **باب المواقيت**  
 اتفق الامية الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل سواها وعلى ان المواقيت  
 المكانية تكون لاملها ومن علمها من غير املها كما صرح به الاحاديث  
 الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يحزله بحج وانه يغير احرامه وعلى ان من  
 جاوزه بغير احرام يلزمه العود الى الميقات ليحرم منه وحكي عن النخعي والحسن  
 البصري انها قالا الاحرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا الزم العود  
 وكان الموضع مخوفا او ضايق الوقت لزمت له الجواز في الميقات بغير احرام  
 وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينقذ احرامه مئذاما وجدت من سبيل  
 الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين  
 المواقيت ولم يبين كون الاحرام فيها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب

توسعة على الامية واحتمل الوجوب خذنا لاحياط ووجه قول سعيد بن جبير انه  
 عمل مخالف السنة فكان مردودا واماما اختلفوا فيه في ذلك قول الامية  
 الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى اخر شهر ذي القعدة الحجة مع قول الشافعي  
 انه يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر  
 ذي الحجة في انها الاحرام بالحج فثبت ما حاز تاخير الاحرام في فجر يوم العيد  
 حاز في اخر الشهر وما قارب الشئ اعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامية ما لا يخفى  
**ووجه** الثاني الاحتمال ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعون  
 ومن بعدهم من الامية فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم النحر ابدا  
 فكان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان الظاهر اتمنا  
 على الشريعة وعلى الامية بعد فافهم **ومنه** ذلك قول الامية الثلاثة انه لو احرم  
 بالحج في غير شهر كره له ذلك وانقذ حجه مع قول اصحاب الشافعي انه ينقذ  
 عن الاحرام مع قوله او دانه لا ينقذ شيئا فالاول مخفف على الحرم المذكور  
 بانقضاء احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه  
 والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لاحتمال ما مر  
 قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما لم يصريح من الشارع بان  
 منه وانما صرح ببيان الميقات فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني  
 ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح  
 الحج انعقد عمرة اذ هي حج اصغر فكان حكمه حكم من احرم بعبادة الفرض قبل دخول  
 الوقت طائفا وحوله ثم بان انه لو دخل فانها تنقلب نقلا ليلاحصل ضرورة  
 انها كحرمة تلك الحضرة الشريفة **ووجه** الثالث ظاهر لاحذ او د  
 بالظاهر **ومنه** ذلك قول ابي حنيفة ان الفضل ان يحرم من ذوق اهله  
 مع قول غيره ان الفضل ان يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي من قول  
 الشافعي فالاول مشدد خاص بالاكار ووجه الثاني مخفف خاص بالاعراب كما مر بيانه  
 في الباب قبله **ومنه** ذلك قول الامية الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام لم  
 يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم وجود نص يرجح في ذلك من الشارع بما مر



فكان الامر على التغيير من تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اشهر  
 كحجة المسجد بجامع ان كلام من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل **وجاء الثاني**  
 ان دخول هذه الحضرة بغير احرام فيه انتهاك لها فكان عليه الفضائل اركانها  
 لما فاته لسواد به وهو خاص بالاكابر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب  
 الناس من الخدام والعلماء فانهم والله اعلم **باب الاحرام**  
**ومحظورات** اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطيب في السبيل للمحرم  
 وعلى تحريم لبس المخيط للرجل وسنن راسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم  
 لبس المخيط عليه في سائر بدنه بين التخصيص والسر او بين القلنسوة والقباب  
 والخف وكل مخيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك  
 النقود على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والزواج والتفريق وقتل  
 الصيد واستعمال الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن جسده ورأسه  
 بسائر الادمان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها تلبس المخيط وتستر  
 رأسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجمعوا على انه لا يجوز  
 للمحرم ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكف فيه والتقوى اعلى انه  
 ان قتل الصيد ناسيا او جاهلا وجبت العتية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع  
 والاتفاق واماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة يستحب  
 التطيب للاحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا لا يبقى له  
 رائحة فان تطيب بما تبقى رائحته بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجاء الاول** لا تتابع  
**وجاء الثاني** سد باب الترفه جملة لان المحرم اذا تطيب للاحرام فكانه  
 تطيب بعد الاحرام وان لم يبق له رائحة لا طلاقا لسائر النهي عن التطيب  
 مع انه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة طيبة تكون في  
 الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فان قال قائل فلا يشرى حرم الطيب  
 على المحرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الجملة فالجواب  
 انما حرم ذلك لمحدث المحرم استغناء عن ذلك المطلوب من المحرم اظهار الذل والمكينة  
 واستشعار الخجل من الحق تعالى وطلب الصنع والعقوبة خوفا من معاجلة العقوبة  
 كما ورد ان السيد ادم عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ما شيا قبال الله

منه

٤٤

١

عليه في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا طمنا انفسنا وان لم  
 تقبل لنا وترحمنا لنكون من الخاسرين **ومحبت** سيد علي الحواصر رحمه الله تعالى  
 من كشف حجابيه في الحج لا بد له من الحيام من ربه والحجاب منه حتى يرد العبد في تلك  
 الحضرة ان لو ابتلعته الارض فحجب عن شهود كونه بين يدي الله عز وجل من كان  
 هذا المشهد فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعل الامنون من عذاب  
 الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان غلب الحق تعالى فيها مزوج بالحجاب  
 دون الحلال فان حال من كان لا يعرف مل رضى الحق تعالى عنه من يعلم او نظر انه تعالى  
 رضى عنه فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يحرم غيب ركني الاحرام  
 مع قول الامام الشافعي في اصح القولين انه يحرم اذا ابتعث به راحلة وان  
 كان ما شيا فيحرم اذا توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني مخفف **وجاء الاول**  
 والثاني الاتباع والتقرير ولكن الاول اولى للاكابر والثاني اولى للاصاغر  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه ينبغي احرامه بالنية فان لم يلبس نية لم  
 ينبغي مع قوله داود انه ينبغي بمجرد التلبية ومع قوله ابي حنيفة لا ينبغي  
 الا بالنية والتلبية معا او بسوق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد  
 والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجاء الاول**  
 الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وقوله لبيك  
 اللهم لبيك معناه الاجابة الى اقامات قد اجبتك اجابة بعد اجابته  
 فالاولى جرت في الاصلاص والثانية حين حجنا الان في اي الاجابة منظورة  
 في الاحرام لانه ما احرم حتى اجاب **وجاء الثاني** ان في التلبية اظهار الاجابة  
 بخلاف النية فانها من افعال القلوب وان كان النطق بالنوى مستحبا **وجاء**  
 الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى ونوى ونوى وساق الهدى فقد  
 تحقق الانعقاد فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك يوجب التلبية مع  
 قول الشافعي واحدا منها سنة فاذا جازعته قال بها واجبة اذا لم يسوق الهدى  
 فان ساق ونوى الاحرام صار محرما وان لم يلبس واماما مالك فقال بوجوبها  
 مطلقا ووجب دما في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان **وجاء الاول** ان التلبية شعار الحج كتكبيره الاحرام في الصلاة  
**وجاء الثاني** ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما نوى الا بعد ان اجاب



دعا الحق تعالى **وجه** قول **يا خفيعة** بالوجه بالذم ليس الهدى تقوية النية  
فان من ساق الهدى مع النية فقد تارة تاجبة فلا يحتاج الى تلبية **وجه**  
الدم في تركها انها صار شفاء في الحج كالانقاص في الصلاة كما يحبر تارك  
المعصية ذلك بسجدة السهو كذلك يحبر تارك التلبية بالدم فانهم **ومن ذلك**  
قولا لائمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة مع قول ما لك  
انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني  
مخفف فيها **وجه** الاول انه شرع في التحلل بركب جمرة العقبة والادبار  
عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار  
عند **وجه** الثاني ان معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة  
فانهم **ومن ذلك** قول **يا خفيعة** والساق في الحرم ان يستظل بالايثار راسه  
من محل وعنه مع قول ما لك واحدا ان ذلك لا يجوز له وعليه العذبة عندئذ  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول  
عدم تسمية ذلك تعظيما للراس **وجه** الثاني انه في معنى التعظيما بجامع الترفه  
وحجاب الشمس والبرد عن الراس في الحرم من شأنه ان يكون اشعث اغبر المظلم  
المذكورة تمنع الغبار ويصح حمل الاول على الاحاد الناس والثاني على حال  
الحواصص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضى الله تعالى  
عنه بالقرآن والاجابة في حق من احس برضى الله عنه من شهدة كونه معاصيه  
وعصا الحق تعالى عليه كان لا يوق به التسعيت والاعترا ومن شهد رضى الله  
عنه كان له التظليل المذكور فانهم **ومن ذلك** قول لائمة الثلاثة انه يجب  
عليه العذبة اذا لبس القبا في كفة ولم يدخل يديه في كفيه مع قول **يا خفيعة**  
انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما يدخل فيه الراس من الثياب  
يسمى لبسا **وجه** الثاني انه ليس له يحيل به كمال الترفه تخفف في العذبة  
فيه **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد  
الازار مع قول **يا خفيعة** وما لك انه يجب عليه العذبة فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ستر العورة  
امور اسد من لزوم ترك لبس المخيط فكان لبس السراويل امرا لا ترفه فيه

والنبا فان شهود عدم التركيب خاص بالاكامر وما كل احد يشهد كونه بسيطا  
في تلك الحشرة لغلبة شهود الغنايمها على البقا فكان الامر بخطاب الصفة  
لموصوفها **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصيد على لبس السراويل انه  
ليس المخيط وقع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحشرة فكانت العذبة  
كثارة لما وقع فيه من ترك الترفه في مقام شهود البسائط ومنا اسرار غيرنا  
امل الله لا تسطر في كتاب **ومن ذلك** قول لائمة الثلاثة ان من لم يجد لعلين  
جاز له لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين ولا فدية عليه الا عند **يا خفيعة**  
فالاول مخفف ومن اوجب العذبة مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه  
القولين في هذه المسألة يعرف من توجيه ما قبلها **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا  
انه لا يجوز على الرجل ستر وجهه مع قول **يا خفيعة** وما لك انه يحرم فالاول مخفف  
والثاني مشدد **وجه** الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره **وجه** الثاني  
ان ستر الوجه بلباس او غيره ترفه والحرم اشعث اغبر ايضا فان الرحمة تواجه  
العبد هناك فاذا استتر وجهه وقعت الرحمة على ذلك الستر الذي يجمع دون  
ستر الوجه التي لا تقارق العبد كما امر ايضا في الكلام على كرامة التستر في  
الصلاة **ومن ذلك** قول لائمة الثلاثة بتجريم استعمال الطيب في الثوب والبدن  
مع قول **يا خفيعة** انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان لم يتجر  
بالعود والند وشم جميع الرياحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرج  
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب  
بين الثوب والبدن عرفا **وجه** الثاني ان الثوب ليس ملازما للشخص كالأزمنة  
جلد بل يخلع تارة ويلبس اخرى **ومن ذلك** قول **يا خفيعة** وما لك انه يجوز  
للحرم اكل الطعام المطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر رحيه مع قول  
الشافعي واحدا انه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام  
فالاول مخفف والثاني مخفف **وجه** الثاني ظاهر **ومن ذلك** قول لائمة الثلاثة  
ان الخمار ليس بطيب مع قول **يا خفيعة** انه طيب يجب فيه العذبة فالاول مخفف  
والثاني مشدد **وجه** الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره راحته  
الخمار لو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يجب الطيب **وجه** الثاني انه طيب عند  
بعض الاعراب فيجبون راحته فكان فيه العذبة مع ما فيه انصاف من الرخصة



التي لا تناسب المحرم ومن ذلك قول الامية كلهم يتحرم الايمان بالادمان المطيب  
كمن الورود واليا من وانه يجب فيه الغذية واما غير المطيب كالشريح  
فاختلفوا فيه فقال الشافعي لا يحرم الا في الراس والحنجرة وقال ابو حنيفة هو  
طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا بد من الشريح من الاعضا  
الظاهرة كالوجه واليد والرجل ويد من به الناطقة وقال الحسن بن صالح  
يجوز استعماله في جميع البدن والراس والحنجرة فالاول فيه تخفيف والثاني مشد  
والثالث معتدل والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان  
الدم ينظر كثيرا في الراس والحنجرة وغيرهما فحرم فيها فقط **وجوه** الثاني انه  
يظهر به الرفقة في سائر البدن شعر او بشر او المحرم استغنى عنه والدم ينمى  
غيره وسعت واستغنى **وجوه** قول مالك ظاهر **وجوه** قول الحسن انه عن طيب  
ولا يظهر به كثير ترقة وقد تدعو الحاجة اليه او حصل تسبب الشعر كثيرا  
او يثبت الطبيعة به بحيث يحصل له بذلك ضرر فدمه يدهن ويطن ليرتق  
طبيعته التي ينادى جسمها لاسما في حق من كان يأكل التواضع كما نقل ابي  
ولعل الشارح راعى ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما  
حال زمن الاحرام فخرج التسبب عن العادة فسئوه خلقه ومن ذلك قول  
الامية الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم يتعقد مع قول ابو حنيفة انه  
يتعقد فالاول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو محار **وجوه**  
الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون بالدخول بقا فاما قبل الدخول من مقدما  
النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم واجاب الاول بان العقد ملزم للوقوع  
في الجماع فيجوز ما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للحياض وقد  
يجل القولان على حالين فمن خاف الوقوع كالشاب الذي به غلبة حرم عقده  
ومن لم يخف كالشيخ الذي بردت نارسهونه لم يحرم فاعلم ذلك ومن ذلك  
قوله الامية الثلاثة يجوز للمحرم مراجعة زوجته مع قول احمد ان ذلك لا يجوز  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول  
ان الرجعية في حكم الزوجية التي في العصمة لنقاء احكام الزوجية في حقها  
**وجوه** الثاني انها كالاجنبية بدليل انه لو لم ير اجها لتزوجت الغير  
من غير احد اطلاق اخر فاعلم ان الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه

للبيوت فافهم ومن ذلك قول الشافعي احكامه لو قتل الصيد خطأ وجب  
الحرام بقتله والقيمة لما لك ان كان مملوكا مع قول مالك وابي حنيفة انه لا يجب  
الحرام بقتل الصيد المملوك ومع قول داود انه لا يجب بقتل الصيد خطأ فالاول  
مشدد والثاني مخفف وكل ذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول  
ان ملك الخلق في تلك الحشرة الخاصة ضعيف والحكم الظاهر قد تعالى فكان من الواجب  
عدم قتل من هو في حشرته اجلا لاله تعالى **وجوه** الثاني مراعاة ملك الصيد في تلك  
الحشرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره **وجوه** قول داود ما ورد  
من دفع اثم الخطا عن الامية ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا جرم على من  
على صيده ان حرمت لاهانه على قتله مع قول ابو حنيفة يجب على كل منها جزاء كامل  
حتى لو كانوا جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد محرما كان وحالا وجب على كل واحد  
منهم جزاء كامل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجوه** الاول ان الدلالة لا تلحق بالمتابعة **وجوه** الثاني انها تلحق بها ولا  
تطابق في العقد كقوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاج والمحموم فافهم **ومن ذلك قول**  
مالك والشافعي انه يحرم على المحرم اكل ما صيده مع قول ابو حنيفة لا يحرم بل اذا امن  
صيده اكله لم يجب عليه جزاء اخر وقال احمد يجب فالاول مشدد والثاني مخفف  
والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الثلاثة اقوال ظاه  
**ومن ذلك قول** الامية الثلاثة ان الصيد اذا كان غير ما كوله ولا يتوله من ما كوله  
لم يحرم على المحرم قتله مع قول ابو حنيفة انه يحرم بالاحرام قتل كل وحش ويجب بقتله  
الحرام الا الله فبالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجوه** الاول ان غير ما كوله لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد عادة الا لما كوله  
فانصرف الحكم اليه **وجوه** الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقوله في القرآن على المحرم  
**وجوه** استئنا الدية كونه قليل النفع فلا يوجب ولا يحل عليه ولا يحسن زعما ولا  
ما سبه فافهم **ومن ذلك قول** الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا قطب واد من  
ناسيا او جاهلا بالتحريم مع قول ابو حنيفة وما لك انه يجب عليه الغذية فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول اقامة العذر له  
بالنسيان والجهل **وجوه** الثاني عدم عذر في ذلك لقلة تحفظه **ومن ذلك قول**  
الامية الاربعة ان من ليس قتيلا فاسيا ينزعه من قبل راسه مع قول بعض الشافعية



انه يسهل شفا فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول الرقبة بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك التوب وقد فعل ما كلف  
 بترعه من راسه ووجه الثاني تقدم المساعدة الى الخروج مما بهى الله عنه ولو تلف  
 بذلك ماله كله فضلا عن شوق التوب فان الله نياكلها لا تزن عند الله جناح نبوءة  
 وهذا المحذور على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر ومن قال قول الامية  
 الثلاثة انه لو خلق راسه او غيره او قلم ظفره فاسيا او حاملا فلا فدية  
 عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه الفدية فالاول تخفيف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من توجيه من تطيب  
 او ادم من فاسيا او حاملا كما تقدم قريباً ومن قال قول الامية الثلاثة انه  
 لو جامع فاسيا او حاملا لزمته الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه  
 لا كفارة عليه ولا يفيد بذلك محذور الاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الثاني ظاهر بعد ان يحمل والفسيان في الجمل ووجه الاول  
 كونه تسامحه وقلة تخفطه وبعد وقوع ذلك من المحرم فان الاحرام مبيحة وحرمة  
 منع المحرم من الاقدام على فعل ما بهى عنه لاسيما والاحرام قليل وقوعة في المكاره  
 الهيبه فيه اعظم من الهيبه فيما يتكرر وقوعه ومن قال قول الامية الثلاثة  
 انه يجوز للمحرم خلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول أبي حنيفة انه  
 لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول انه ليس في ذلك ترفله اي المحرم ووجه الثاني  
 اطلاق الشارع النهي للمحرم ان يأخذ شعرا او يقلم ظفرا فلهذا ذلك اخذ شعده  
 غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر الحاجم والمحجوم وقد يكون للنهي عن ذلك على اخرى  
 غير الترفله لم يعرفنا عن ذلك الزمته الامام ابو حنيفة بالعديه احتياطاً له  
 ومن قال قول الامية الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي مع قول  
 أبي حنيفة انه لا يجوز ويكره الفدية فالاول تخفيف والثاني مشدد وكل منهما  
 وجه ويصح حمل الاول على حال العوام والثاني على حال الخاص الاخذ من لانفسهم بالاحتياط  
 والفرار من كل شيء فيه ترفله ما ومن قال قول الامية الثلاثة انه اذا حصل على يد  
 وسخ جازله ازاله مع قولنا ان الله يكره له ان يلمسه بذلك صدقة فالاول تخفيف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه زينة فكرهه ولم يحرم ووجه

الثاني الاحتياط في كل فعل نيا في حال المحرم ومن قال قول الامية الثلاثة  
 انه ليس على المحرم شيء بالقصد والحجامة مع قولنا ان الله فيه صدقة فالاول تخفيف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب التداوى من المرض  
 فلا يلزم به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ان فيه تخفيف للمرض فذلك  
 ترفله لتلكه بالاعتناء وتخفيف الامعاء بالقصد والحجامة فكانت الصدقة كفارة  
 لذلك والله اعلم بالصواب **ما يجب من خطرات الاحرام**  
 اتفق الامية على ان كفارة الخلق على التصديح ساة او اطعام ستة مساكين كل  
 مسكين نصف صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في  
 الحج او العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب عليه المصفي في فاسه والقض  
 على الفور من حيث كان احرم في الاداء اتفقوا على ان عقدا الاحرام لا يرتفع بالوطئ  
 في الحالتين وقال داود او يرفع فان قال قائل فلا يصح ان يناموا المحرم اذا قصد  
 حجه بالجماع ان ينسئ احراماً ثانياً اذا كان الوقت منسماً كان وطئ في ليلة عرفه  
 فاجواب قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه ولعل ذلك بسببه التخلل  
 عليه لا غير واتفقوا على ان الحجامة الملكية تضمن تعينها وقال داود لا حرام فيها  
 وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيداً ثم قتل صيداً اخر وجب عليه جزا ان وقال  
 داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم  
 قطع شجر الحرم لغير الدوا والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم قطع شجر حرم المدينة  
 وقتل صيدها وما وجدته من مسايل الاتفاق وانما ما اختلفوا فيه من ذلك قول  
 الامام أبي حنيفة واحمد في احدي روايته ان العدية لا تجب الا في خلق ربيع  
 الراس مع قولنا انك انما لا تجب الا بخلق ما تحصل به اماطة الاذى عن الراس  
 ومع قول الشافعي انها تجب بخلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول  
 فيه تشديد والثاني يميل الى التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط ووجه  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو القياس على مسحة في الوضوء ووجه الثاني هو  
 ازالة الاذى من ثلث اربع او ثلاثة او باع ونحو ذلك وما زاد على ذلك فخر امر  
**وجه الثالث ظاهر ومن قال قول الشافعي واحمد ان المحرم اذا خلق نصف راسه**  
**بالقعدة ونصفه بالقبس لزمته كفارة** قال خلاف الطبيب واللباس في اغتسال التبرق  
 والتتابع مع قول أبي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد

حشيش



فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان شر الهدي من مكة او الحرم جائز مع قول  
ما لك انه لا بد من سوق الهدي من الحل الى الحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول انظر الى ان شر الهدي قد تفرقة  
على مساكين الحرم من غير سوق بعض السنين سمي مديا لكونه محصلا للمقصود **وجوه** الثاني  
الاخذ بنظام القوان في قوله مديا بالغ الكعبة فانه يقتضي محبة من موضع بعيد خارج  
الحرم ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا اشترك جماعة في قتل الصيد لزم  
جزاء واحد مع قول ابي حنيفة انه يلزم كل واحد جزءا كاملا فالاول مخفف والثاني  
مشدد **وجوه** الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصوح على الدية  
فانه لا يلزمهم الا دية واحدة **وجوه** الثاني القياس على انهم يقتلون به بجامع  
انه قتل لم ياذن به الله فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الحمام وما جرى  
مجراه ضمن بشاة مع قول ما لك ان الحمامة المكية تضمن بقيمتها ومع قول داود  
انه لا جزاء في الحمام كما مر او ابل الباب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهها ظاهر واما قول داود فلعدهم بلوغ شئ عن  
السارح في ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجب على القارن بما يجب على المفرد  
فيما يتركبه ويؤكفارة واحدة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه كفارة قان وكذلك في  
قتل الصيد الواحد جزا ان قاتل فسد احرامه لزمه القضا قارنا وكفارة ودم  
القارن ودم في القضا وبة قال احمد في الاول في مسألة القارن مخفف والثاني فيها  
مشدد والاول في مسألة قتل الصيد كذلك مشدد وكذلك القول فمن افسد  
احرامه فهو مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** القولين ظاهر **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة الا في قول راجح للشافعي ان الحلال اذا وجد صيدا داخل  
الحرم كان له ذبحه والنصر فيه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول  
مخفف والثاني مشدد اذ لا فرق في الحقيقة عند ابي حنيفة في احترام الصيد في الحرم  
بين ان يكون من نفس الحرم او دخل من خارج وهذا الثاني خاص بالاكابر من اهل الادي  
والاول خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي  
يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول ما لك انه ليس  
عليه في قطعها شئ لكنه متى فيها فعلة ومع قول ابي حنيفة ان قطع ما انبثه لادمي  
فلا جزاء عليه وان قطع ما انبثه الله تعالى فلا واسطة لادمي فعليه الجزاء فالاول

فانهم كفارة واحدة سواء كفر عن الاول ولم يكفر وان كانت في مجالس وجبت  
لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكراره لمعنى زائد كمن وبذلك قال ما لك في الصيد  
واما في غيره فكمولا الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول اخذ  
بالاحياط في الخلق **وجوه** قول ابي حنيفة ان الضرا في الذم من الى ان العدة لا تحب  
الاكمال الترفه ويؤكلوا الراس كله سواء كان ذلك في مجلس ومجالس **وجوه**  
قول ما لك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحدا من من وطى شاة الحج او العمرة  
قبل التخلل الاول فسد نسكه ولزمه دية **وجوه** عليه المصنف في فاسد القضاء  
على الفور مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطى قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة  
وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه دية **وجوه** ظاهر من ذلك كقول الشافعي  
فالاول فيه تشديد بالدية وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **وجوه** القولين ظاهر وتقدم الاشكال في ذلك وجه اول الباب  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه يستحب لهما ان يوطيا والموطوء ان يتفرقا  
في موضع الوطى مع قول ما لك واحد يوجب ذلك فالاول مخفف خاص بمن منعفت  
شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من وطى ثم وطى ولم يكفر عن الاول لزمه شاة الا ان سكر  
ذلك في مجلس واحد مع قول ما لك انه لا يجب بالوطى الثاني شئ مع قول الشافعي  
انه يجب كفارة واحدة مع قول احمد انه ان كفر عن الاول لزمه بالثاني دية  
فالاول فيه تخفيف بشرطه والثاني مخفف والثالث مشدد بالدية فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان الوطى الثاني كالنية للاول ولذلك خفف  
فيه بشاة **وجوه** الثاني ان الحكم ابر مع الوطى الاول فقط ولذلك اوجب الشافعي  
فيها كفارة واحدة **وجوه** قول احمد ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
انه اذا قبل شهوة او وطى فيما دون الفرج فانه لم يفسد حجه ولكن يلزمه دية  
في قول الشافعي مع قول ما لك انه يفسد حجه ويلزمه دية فالاول فيه تخفيف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان التبديل والوطى  
فيما دون الفرج لم يبرح السارح بان حكمه حكم الوطى في الفرج فلذلك لم  
يفسد به الحج واما وجوب الدية فلم يملك ذلك بخروج المني وقد حصل **وجوه** الثالث  
الحاق ذلك بالوطى في الفرج سد الباب وحصول معنى الوطى بالانزال



فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم  
تدخل فيه الحوادث لكنه يضاف الى الله تعالى ببادي الرأي فله ذلك شدة الامة  
في احترامه بخلاف ما دخلته في الحوادث فانه يصير يضاف اليهم ببادي الرأي قائم  
ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدوا  
مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول استئناس الشارع الاخر لما قال له نعم العباس الا الاخر  
يا رسول الله فقال لا الا الاخر فقياس عليه حشيش من حيث انه مستخلف ان قطع الحشيش  
له مرتبة الشجران قطع قائم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته والشافعي في الجريد ان شجر  
المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضره وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول  
مالك واحمد والشافعي في القديم انه يضره بان يؤخذ سلب الفاسق والقاطع فالاول  
مخفف والثاني تشديد تنقلا لما ورد في كل منهما والله تبارك وتعالى اعلم

**باب صفة الحج والعمرة** اتفق الامة الاربعة على ان من دخل

مكة فهو بالحج وان شاء دخل ففاد وان شاء دخل ليلا وقال النخعي واسحاق وحوله  
ليلا افضل وعلى ان الدنيا من الصفا الى المروة والعمرة اليها بحسب مرتبة ثمانية  
وقال ابن جرير الطبري ان الدنيا من الصفا الى المروة واحدة ووافقه على ذلك ابو بكر  
الصوري من ائمة الشافعية ووافق الامة الاربعة تاجيد العمرة وعلى انه اذا وافق  
يوم عرفه يوم حجة لم يصلوا الحجة وكذلك الحكم في منى وانما يصلون الظهر كعتيق  
ووافقه على ذلك كافة القضاة وقال ابو يوسف يصلون الحجة بعرفة قال القاضي  
عبد الرؤوف وقد سأل ابو يوسف ما كان من هذه المسألة فحضره الرشيد فقال  
مالك شيئا فاما بالمدينة يعلمون ان الحجة بعرفة وعلى هذا عمل اهل الحرمين ومهر  
اعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان المبيت بمزدلفة تسلك وليس بركن وحكي  
عن الشعبي والنخعي انه ركن واجمعوا على استحباب الحج بغير المعرف والعشا في وقت  
العشا بمزدلفة والتفقوا على وجوب الرمي على انه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى  
انه اذا كان الهدي طوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى ان ينحره وعلى ان  
طواف الافاضة ركن وعلى ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال  
كل جمرة سبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من اركان الحج  
لا يتحلل احد من الحج الا بالابتان به هذا اما وجدته من مسابيل الاجماع والتفاق

الامة

الامة الاربعة ووجه قول النخعي واسحاق ان دخول مكة ليلا افضل كون الداخل  
يرى نفسه كالحجر الذي غصبت عليه السلطان والوايه مغلول لا يعرفه والناس  
كلهم واقعون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول مكة ليلا افضل  
واما وجه قول ابن جرير فهو الاحتياط اذ المطلوب لبداءة الصفا قبل المروة  
في السعي فاعلموا ان ذلك في اول مرة من السبع وان جرير جعل ذلك مطلوبا في  
كل مرة من السبع فينبغي للتوخي العمل بذلك خروجا من خلاف ووجه قولنا في يوسف  
انهم يصلون الحجة بعرفة ومعنى ذلك يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب  
صلاة الناس الحجة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان  
فاذا صلوا الحجة فلا منع لعدم ورود مني عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور  
عدم وجود امر بذلك كذلك فكان عدم فعل الحجة اخف على الناس وقد قال  
اهل الكوفة ان الاصل عدم التجبير فانه الامر الذي ينتهي اليه امر الناس في الحجة  
فلذلك كان دفع الحج ذائرا مع الاصل والداير مع الحج ذائرا مع خلاف الاصل  
انتهى **وجه** كون المبيت بمزدلفة ركنا من السبع عليه وظهوره في الحج به  
وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور الشفاعة اكثر من رمي بقية الجمرات  
قائمه واماما اختلاف الامة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان قصد حرم  
مكة لا ينسك يستحب له ان يحرم حج او عمرة مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز لمن هو ذرا  
المقاتل ان يحاوزه الا محروما واما من هو ذرا فبحوز له دخوله بغير احرام وقال  
ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا محروما مع قولنا ذلك والشافعي في القديم انه لا يجوز  
بحاوزه المتقاتل بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان ينكر دخوله كخطاب  
وصياد فالاول مخفف خاص بالا صاغه والثاني مشدد خاص بالا كبره والثالث فيه تخفيف  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الاصل  
وذلك ان الاكابر قولهم لم تزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احترامهم بحج او عمرة  
ان يريهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الاصل اغرقتهم بحجبة عن حضرة الله  
تعالى فاذا وردوا واعلمها واجب عليهم دخولها لخبر جابر عن الوقوع في انها حرمه حضرة  
الله تعالى قائم **ومن ذلك** قول الامة يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف  
القدوم منه لا يجزى بهم مع قولنا ذلك انه لا يستحب دفع اليد في الدعا عند رؤية  
البيت ولا دفع اليد فيه وان طواف القدوم واجب بغير دفع فالاول فيه تشديد



باستحبابه عاد وضع اليد في الثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول لا يتابع وجه الثاني عدم بلوغ نفي ذلك  
 لما ملك راحة الله ووجه عدم بترك طواف القدوم قوله باجتهاده وجه طاهر  
 فانه من شعاير البيت ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الطهارة وسائر الحركات شرط  
 في صحة الطواف وان من احدث فيه توفضا ونسي قول ابي حنيفة ان الطهارة فيه  
 ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة  
 الصلاة الا ان الله قد اخل فيه المنطق فلم يستثنى الا الكلام ولما توالي الحركات فيه  
 فلا يصح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى فثبت صون الطواف  
 جملة وسمعت سيدي عليا الحواصم رحمه الله يقول لابد للموافاق في حضرة الله  
 من السير في المقامات طوافا كان او صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لو جوب  
 استقبالات القبلة والامام فيها من اولها الى اخرها بخلاف الطواف سيره فيه  
 باجوارح زيادة على القلب غيبة الاتقان من نوبه الى من يحيط من العقوبة  
 فانهم وجه الثاني ان غاية الطائف بيت الله ان يكون كالحاج ليس في المسجد مع الحرك  
 الاضروء ذلك جازي فلهذا قال ابو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان  
 كان لابد للطهارة فانهم ومن ذلك قول الامية ان السجود على الحجر الاسود سنة  
 كالقبيل بل هو تقبيل وزيادة مع قولنا ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد  
 والثاني مخفف وجه الاول لا يتابع وجه الثاني عدم بلوغ القابل به ما ورد  
 في السجود عليه فوقف عند ما بلغ من التقبيل فقط ومن ذلك قول السافعي انه  
 يستلزم الركن اليماني ولا يقبله مع قول ابي حنيفة انه لا يستلزم ومع قولنا انه  
 يستلزم ولكن لا يقبل بل يصحها على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالامية ما بين مخفف  
 ومشدد في الاستلام والتقبيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه ما ذكر لا تذكر  
 الامشاهدة لانها من علوم الاسرار ومن ذلك قول الامية ان الركنين الشامييين الذين  
 يليان الحجر لا يستلزمان مع قول ابن عباس ابن الزبير وجوابا بسلامتهما فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاصاغر الذين لا يشهدون  
 السرا لا في ركن الحجر الاسود واليماني فقط والثاني خاص بالاكابر الذين يشهدون  
 السرا والامية لا يختص بحجة من البيت بل كلمة محدودة واسرار لكن منهما ما ظهر للخاص

والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط وقد اخبرني من اتوبه من الفقهاء ان الكعبة صانعة  
 حرم صافها وكلمة وكلها وقاسدته اسعادا والسد مأشكرت فضله وشكر ضلها  
 فانها حجة باجماع اهل الكشف ومن شهد ما حياء الارواح فيه فهو محجود عن اسرار الحج  
 فان نطق المعاني اعجب من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن  
 يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول الصيام يا رب قد منعته شهوته ويقول القرآن  
 يا رب قد منعته النوم في الليل فيشفعهما الله تعالى فيه وذكر الشيخ يحيى الدين بن العربي  
 انه لما حج قلده لكة الكعبة ورأى قاعا الى مقامات لم تكن عند ما قبل ذلك وخدمته انتهى  
 ومن منا اوجبه الله تعالى على من يريد الحج السؤل على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير  
 حياة كل شيء ثم بعد ذلك الحج واحصى في سيدي على الحواصم ان سيدي ابراهيم الملقب  
 لما طاف بالكعبة كافاته على ذلك بطوافها به انتهى ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
 ان الرمل والاضطباع سنة مع قولنا ان الاضطباع لا يعرف وما رايت احدا يفعل  
 فالاول مشدد والثاني مخفف وجه الاول لا يتابع وجه الثاني كون ذلك لم يرد  
 من فعله فكل من لو كان سنة لفعله بعض الناس رآه الامام مالك وتقدم بلوغ  
 الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذمومة زوال الحكم بزوال العلة فان تلك  
 العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والادمل لاجلها قد  
 زالت في حياة رسول الله وموخرها لفة ما طنة قريش من الزمان والضعف في اصحاب رسول  
 صلى الله عليه وسلم المودن باحقادهم في الحيون فلما اضطبعوا او رملوا ارجح قولهم  
 عما كانت طنت فيهم وقالوا انهم القز لان وجه القول الاول اظهر واكثر اذ كان  
 مع الله فقد يكون الشارع اراد بواحدة ذلك العقل بعد زوال علة المذكور لعلة  
 اخرى فان قيل قد قال العاد قون ان اظهرا والضعف المسكنة اعلى في المقام عند الله  
 تعالى من اظهرا والقوة فالحجاب صحيح ذلك فهم نظروا القوة لعدم ليل لا يثبت لهم  
 وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد نهي الشارع عن التختير في  
 المشي الا في ارض الحرب وجوز صبيح الحجة البيضاء لسواد في الحرب مع انه نهي عنه في غير  
 الحرب فانهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا ترك الرمل والاضطباع  
 فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري والماجسون ان عليه وما فالاول مخفف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول انه سنة وجه الثاني انه واجب  
 بالاجتهاد وكل منهما واجبا ومن ذلك قول حكامير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف

المدح



مستحبة مع قولها لك بكونها فالاول مخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة القرآن  
 فيه **وجه** الاول ان القرآن افضل الاذكار فقرأته في حصة الله تعالى اول كافي  
 الصلاة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد في حاجة الحق تعالى فيه بكلامه القديم  
 اعظم **وجه** الثاني ان الذكر المخصوص محل يرحم فعله على الذكر الذي لم يخص  
 وان كان افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النبي عن قراءة القرآن  
 في الركوع فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في القول المخرج ان ركعتي الطواف  
 واجبتان مع قولها لك واحمد والشافعي في القول المخرج انها سنة فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ما صح فيه من الاحاديث  
 شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا فلم يجز ان يجعله مستحبا تخفيفا على الامة  
 وله ان يجعله واجبا احتياطا لهم فانهم ومن ذلك قولها لك والشافعي ان السعي  
 ركن في الحج مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه واجبي غير تركه بدم  
 ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه تشديد  
 والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ما صح فيه من الاحاديث  
**وجه** الثاني انه صادر من تنابر الحج الطاعة كالركن في البيت بمزدلفة **وجه** الثالث  
 العمل بظاهر قوله تعالى من حج البيت واعتمر فلا جناح عليه ان يطوف به ومن تطوع  
 خيرا فان الله شاكر عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف فيه رفع الحرج الذي كان قبل  
 ان يمر الناس بالسي لا غير لاسيما وقد عتبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فجعله من جملة  
 ما يتطوع به واجبا لا لاول والثاني لان القاعدة ان كل ما جاز بعد منع وجب والاول  
 يطلق عليه طاعة لله تعالى كما يطلق عليه خيرا لان من فعله فقد اطاع الله تعالى ومن ذلك  
 قول الامة الثلاثة انه لا بد من البداءة بالصفا في صحة السعي مع قول ابي حنيفة  
 انه لا حرج عليه في العكس فيبداء بالمروة ويحتم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له  
 ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن الكتاب والسنة وهو ان  
 المراد بالنظوف بهما سواء ابدأ بالصفا ام بالمروة نظير قولها لك في ترتيب الوضوء  
 انه ليس بشرط وان المراد ان يفضل جميع اعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا  
 سواء اتقدم الرجلان على الوجه مثلا او تاخر اعنه ولكن البداءة بالصفا  
 مستحبة عند من لا يقول بوجوبها لثبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال الربيع  
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البداءة بالصفا فقال ابدوا بما بدا الله به اي

بذكره فانهم فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان الحج في الوقوف  
 بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قولها لك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد  
 فرجح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول والثاني الاتباع وهو يحتمل الوجوب والله  
 ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان ليلة عرفة قد جعلها الشارع متأخرة عنها  
 في معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة الى ان يطلع الفجر فليلة عرفة نصيب من  
 الدعاء وربما ضاق وقتها عن وقت تذكروا الانسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره  
 او تلك السنة او ذنوب من يسبق له من اصحابه او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في  
 تلك الليلة متعينا الى ان يفزع من تذكروا ذنوبه ولو الى الفجر لان الشارع قال الحج  
 عرفة فمن فارق عرفة وعليه ذنب لم يثبت منه احتاج الى الغفلة الناس فيه عند الله تعالى  
 وذلك يشق على ذي المروءة احسن الاكابر بخلاف الاصاغر لهم الانصراف من عرفة قبل  
 الغروب لانهم معذورون على شفا عرفة غيرهم فيهم وفي اصحابهم وذلك لان اهل الموقف  
 على قسمين اكابر واصاغر فالاكابر لا يحتاجون الى شافع هناك والاصاغر يحتاجون  
 وقد اجتمعت بالشافعين في اهل عرفة ودعوا الى قول الامة الثلاثة ان  
 الركوب المشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول احمد والشافعي في القديم  
 ان الركوب افضل فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر  
**وجه** الاول عدم ورود نص في ترجيح احد الامرين على الآخر **وجه** الثاني الاشارة  
 الى ان الفضل لله تعالى الذي جعله الى حصرته وذلك اكل في الشكر من اني الى  
 حصرته ما شيا فانه ربما حصل له بذلك اذ لا على الله تعالى وقد سالت سيدة  
 عليا الخواصر عن حكمة طوافه صلى الله عليه وسلم واذا قال حكمة ان يراه المؤمن  
 فيما سواه وبراه العارفون فيعتبروا وسالت شيخنا شيخ الاسلام زكريا عن ذلك  
 فقال نحو ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت راكبا يحتمل سبعين امرا  
 ليراه الناس فيستغفروا عنه وقابحهم في الحج واما لعلم الناس انهم جاءوا محولين  
 على كمال القدرة الالهية اظهار الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الامة الثلاثة  
 انه لو لم يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى كل واحد منهما في وقتها حاز  
 مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة  
 الميزان **وجه** الاول ان الجمع المذكور مستحب **وجه** الثاني انه واجب وفعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والندب فالحالفة المندوب حابيزة



ومخالفة الواجب لا يجوز ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز رمي الحجر ان يقع  
 بالحجارة مع قول ابي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض مع قوله او وجوز  
 بكل شيء فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** لا يتابع **وجه الثاني** في الثالث المقصود  
 تكايف الشيطان حين ياتي الراي عند كل حصاة يشبهه يدخلها عليه في دونه على عدد  
 الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصاة فاذا اتاه خاطر الامكان للذات  
 وجب رميه حصاة الافتقار الى المخرج وهو انه تعالى واجب لوجود نفسه واذا  
 اتاه بانته تعالى جبر وجب رميه حصاة افتقار ذلك الى التخيير والوجود بالغير  
 واذا اتاه بخاطر الجمجمة وجب رميه حصاة الافتقار الى الذات والترتيب  
 والابعاد واذا اتاه بالعرضية وجب رميه حصاة الافتقار الى المحل والحدوث  
 واذا اتاه بالعلوية وجب رميه حصاة دليل مساواة العلة للمعلول في الوجود  
 وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتاه بالطبيعة وجب رميه بالحصاة السادسة  
 وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من احواد الطبيعة الى الامر الاخر  
 في الاجتماع به الى ايجاد الاحصاء الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلم في متفعلين  
 حرارة وبرودة ورطوبة وبسوسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتقارها لذاتها  
 ولا وجودها الا في غير الحار والبارد واليابس والرطب واذا اتاه بالعدم وقا  
 له فاذا لم يكن هذا او لا هذا او يعيد له ما تقدم فاشترى وجب رميه بالحصاة السابعة  
 وهي دليل انارته في الممكن الى العدم لا اثر له ومعنى التكبير عند كل حصاة الله اكبر  
 من هذه الشهادة التي اتاه لها الشيطان كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار العباد  
 فاذا رمى ابليس بحديد او نحاس او رصاص او خشب وعظم حصلت تكايف الشيطان  
 به اذ امسه فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان وقت رمي يدخل من نصف  
 الليل فاذا رمى بعد نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة ومالك ان رمي لا يجوز الا  
 بعد طلوع النجم الثاني ومع قولهما مدد والشمس وان شردى انه لا يجوز لا بعد طلوع  
 الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان وتوجيه ملك الاقوال لانه ذكر الامسا فهمة لامله لانه من الاسرار  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصاة من ذي حرة  
 العقبة مع قوله مالكة انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني

اي

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الاجابة قد حصلت بلبلة المزد  
 وما بقي الا الشروع في التحليل من الشك فلان سبب التلبية **وجه الثاني** ان  
 الاجابة تحصل بالوقوف فخطبة بعد الزوال من يوم عرفة لان الوقوف هو عظم الحج  
 فماسب ترك التلبية بعد حصول المقطع فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه  
 يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فيرمي حرة العقبة ثم يرمي بحاقي ثم يطوف  
 مع قوله احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه يد له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك  
 الامور على هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن  
 الاستحباب اقرب في حق الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء  
 قدم ولا اخر في يوم النحر الا قال لا فعل ولا خرج **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الواجب  
 في طواف الراس اربع مع قوله مالكة ان الواجب طوق الكل والاكبر ومع قوله الشافعي  
 ان الواجب ثلاث شعرات والافضل طوق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد  
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والاول** خاص بالموسطين في مقام  
 العبودية والثاني خاص بالقوام والثالث خاص بالكلية المعافين وذلك لان الحلق  
 تابع للرئاسة الموجودة في حق من ذكر فكما خفت الرئاسة خفت طوق الشعر فانهم  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الحلق يبدى الحلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة  
 انه يبدى باليسر فاعلم ان الحلق لا المحلوق له ودليل الاول الاتباع من  
 حيث انه تكرير ووجه الثاني انه اذا لم يقد رفا سبب ليداء به وهذا ان القولان  
 كالقولين في السواك فمن جعله تكريرا قال يتسوك بيمينه ومن جعله ازا لانه قد  
 قال يتسوك بيساره **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر نزل منه يستحب  
 امرار الموي عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني  
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الرئاسة قائمة بجواز  
 وحلق الشعر كما نرى عن ازالتهما فلما فقد الشعر ناب مسح الجلد بالموسى في زوال  
 الرئاسة مقام حلق الشعر وان كانت الرئاسة حقيقة محلها القليل لا الراس فافهم  
 ووجه الثاني ان الشارع لم يامر بالحلق الا من كان له شعر نزل وامر بالموسى على  
 الجلد لم يزل شيئا في راي العين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم **ومن ذلك** قول الائمة  
 باستحباب سوق الهدى وهو ان يسوق معه شيئا من الثمن ليد بحره وكذلك اشعار الهدى



اذا كان من ابل وتعرف في نسخة سنامه الايمن عند الشافعي واحمد وقال مالك في  
الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعاري حرم فالاول والثاني ليلة الاتباع  
والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر وسبوه الصور واجاب الاول  
ان الاشعار كناية عن كمال الادب فان لامتنا الامر الله في الحج والاشارة الى الاراس  
لوجه نفسه في رضى به كانه ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح والمأكلة  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب ان  
يقبل الغنم بقلبين مع قول مالك انه لا يستحب تغلب الغنم على التقليل للابل  
فقط فالاول يخفف في ترك استحباب تغلب الغنم والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه قول مالك ان الغنم لا تحايطها  
السياطير بخلاف الابل فكان الفعل في الابل كناية عن ضعف السياطير في الغنم  
بخلاف الغنم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدى اذا كان من ذوات ابرور  
ملكه عنه بالذبح ويصير للساكن فلا يتباع ولا يبدل مع قول ابو حنيفة ان يجوز  
بيعه ولا بد له بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الزام الناذر بالوفاء ليس بمؤكدة له وانما ذلك عقوبة له  
حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجب الله تعالى عليه وراح الشارع في مرتبة التمتع  
فكان في خروجه عن ملكه بالذبح زيادة الى الطلب استلغيا العقوبة ليرضى عنه وبه  
حيث ارتكب منهيا عنه ووجه الثاني ان المراد اخراج ذلك المذود او مشكلا  
في القيمة فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل عن ولد  
الهدى مع قول احمد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان المذبح حقيقة انما وقع على ما كان قائما في جسمه  
لا يستحلف واماما يستحلف ويجذب نظيره فلا يخرج في الانتفاع به ووجه  
الثاني دخول اللبن في الذبح كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها في المبيع  
فانهم ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول  
ابو حنيفة انه يؤكل من مرق الغنم والتمتع ومع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء  
الواجبة الاخر الصيد وفدية الاذي فالاول مشدد خاص بالاكارم والثاني  
فيه تخفيف خاص بالميتوسطين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء الصيد  
وفدية الاذي انه في الاول كفارة للجناية على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل

له من الترفه بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الاداء فانهم ومن ذلك  
قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ليلا مع قول مالك انه لا يجوز فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين معقول في القصة  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل تبعه لذبح العترة المروية والحاج منى  
مع قول مالك انه لا يجوز العترة لذبح الاعنة المروية ولا للحاج الامنى فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين الاتباع  
ونقصهما للوجود جهادا للامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول فاقبل  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر افضل  
من يوم النحر ولا اخر له مع قول ابو حنيفة اول وقت طواف النحر الثاني واخره  
ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني  
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه  
يجوز ان يبدا في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمر العقبة  
مع قول ابو حنيفة انه لورمى منكبا اعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداية  
بالجمر التي تلي مسجد الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود  
ووجه الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل  
عن الاول فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول  
ابو حنيفة انه تسك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحصل  
الامر منعا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ان لم يغفر في اليوم الثاني حتى  
غربت الشمس وجب عليه ما ورمى الغنم مع قول ابو حنيفة ان له ان يغفر ما لم يطلع الحجر  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي  
واحمد ان المرأة اذا احاضت قبل طواف الافاضة لم تنقض حتى تطهر وتطوف ولا  
يلزمها غسل الحمل لها بل يغفر للناس ويترك عنهما ما كان مع قول مالك انه  
يلزمه غسل الحمل اكثر من مرة الحيض وزيادة ثلاثة ايام ومع قول ابو حنيفة ان  
الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحاج فالاول مشدد والثاني  
فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اقي البارز



النساء اللاتي حضرن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة السلفية ومن ذلك  
قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من  
اقام مكة فانه لا وداع عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول  
مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لافعال الحج البيت والله اعلم  
**باب الاحصار** اتفق الائمة الاربعة على ان من احصره  
عدو عن الوقوف والطواف والسعي وكان له طريق اخرى يمكنه الوصول منه لزمه  
قصده قربا وبعد ولم يتحلل فان سلكت فماتة الحج او لم تكن له طريق اخر تحلل  
من احرامه بعمل عمرة عند الثلاثة مع قول ابي حنيفة ان شرط التحلل ان يحصره  
العدو عن الوقوف والبيت جميعا فان حصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس  
انه لا يتحلل اذا كان العدو وكافرا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث  
كذلك فرج الامر الى مرتبة الميزان فان قيل فلم شرع الهدى للحصر مع ان  
الحصر لم يقع باختياره وانما ذلك على عزم انفق العبد وموضوع الكفارات  
انما هو عن الوقوع في امر عصى به العبد ربه فاجواب الامر كذا ايضا  
ان العبد ما صد عن دخول حجرة الله عز وجل الا لما عذره من الرئاسة والكبر  
فلم يصلح له دخول حجرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالهدي  
بين يدي الحاجة فانه يسهل قصاما والى ذلك الاشادة بقوله تعالى ولا  
تخلفوا روسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الخلق للراش اسارة لزوال الرئاسة  
والكبر اللذين كانا مانعا عن من دخول الحجرة فان قال قائل كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم معصوما من الكبر وجب الرئاسة وقد كان مع اصحابه حين صدر  
المسركون فاجواب ان ذلك كان من باب التشريع لامتة فادخل نفسه في حكمهم  
تواضعاهم وتمر وجره اخر لا تذكر الامساومة لانها من مسائل الجلاج التي  
كان يفتي فيها الخواص من الفقراء والله اعلم **ومن ذلك قول السافعي** انه يتحلل  
بنية التحلل وبالذبح والحاو مع قول ابي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث احصر  
وانما يصح بالحرم فتواطى رجلان يرفله وقتا ينحرف فيه فيتحلل في ذلك الوقت  
ومع قول مالك يتحلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالاول فيه تشديد والثاني  
مشدد والثالث مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان التحلل  
بما ذكره الله تعالى كما في نية الخروج من الصلاة **وجه الثاني** ان الظاهر

السنة

السنة وقياسه على الدماء الواجبة بفعل حرام وترك واجب ومدان القولان  
خاصان بالاكام وقول مالك خاص بالامام غير فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول السافعي في اظهار القولين انه يجب القضاء اذا تحلل من الفرض لا من التطوع  
مع قول مالك انه اذا احصر عن الفرض قبل الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء  
عليه من كان نسكه تطوعا عندهما ومع قول ابي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا  
كانا وتطوعا وهو احدى الروايتين لاحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
والثالث مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** العظيم امر الفرض لا سيما  
بعد الترامه والدخول فيه بخلاف التطوع **وجه قول مالك** ان من احصر قبل التمسك  
بالاحرام فكان له ان يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض **وجه**  
قول ابي حنيفة واحدا في احدي روايتيه تعظيم امر الحج بدليل انه لا يخرج منه القضاء  
بل يجب المضي في فاسد القضاء وان كان نسكه تطوعا **ومن ذلك قول السافعي**  
انه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض الا ان كان شرط التحلل به مع قول  
مالك واحدا انه لا يتحلل بالمرض مع قول ابي حنيفة انه يجوز التحلل مطلقا  
فالاول فيه تخفيف تبعا لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محل حيث  
حبستني والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **وجه مدني** القولين ان المرض عذر  
كالعدو واجبا مالك واحدا بان المريض يمكنه الاستئانة بخلاف من حصره العدو  
ولا يخلو الجواب عن اشكال **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة ان العبد اذا احرم  
غير اذن سيده فللسيد تحليله مع قول اهل الظاهر انه لا ينبغي احرامه والائمة  
كالعبد الا ان يكون لها زوج فيعتبر اذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن  
انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني اخف  
عليه لعدم احتياجه منه الى تحليل العبد **وجه اعتبار اذن زوج الامه مع السيد**  
كونه مالكا للاستمتاع في ذلك الوقت **وجه عدم اعتبار اذنه مع السيد**  
كون السيد مالكا للرقبة واستمتاع الزوج بها امر عارض **ومن ذلك قول**  
الائمة الثلاثة بجواز احرام المرأة بغير نية الحج بغير اذن زوجها مع قول  
السافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان يحرم بالفرض الا اذنه فالاول مخفف  
ودليله ان حق الحق تعالى مقدم على حق الادمي لا سيما والحج يجب في العمرين واحدا  
والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضيقه وضعفه عن شهرته ايام الحج



ويصح حل الاول على حال الاكابر الذين يملكون شهرتهم والثاني على حال الاسما  
الذين هم تحت شهرتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انعقادها فان  
الشافعي يقول في ادراج قوله انه لا تحليلها وما لك والوضعية يقولان ليس  
تحليلها كذلك اصرح به القاضي عبد الوهاب لما لم يكن كذلك له منها من حج القطع  
في الابدان فان احرمت به فله تحليلها عند الشافعي فرج الامر في هذه المسائل  
الى مرتبة الميزان ووجه تحليلها وعدم ظاهرها لان من الامة من راعى تعظيم حرمته  
ومنهم من راعى تعظيم حق الروح تكون حقه مبداء على المشاحنة والله تعالى اعلم  
**باب الاضحية والعقيقة اجمع الامة على ان الاضحية مشروعة**  
باصول الشرع وانما اختلفوا في وجوبها والتقوى على ان المرض ليس في الاضحية  
لا يمنع الاجزاء على ان الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان الجوز لا يمنع  
الاجزاء وكذا العور واجموا على ان مقطوعة الاذن لا تجزى وكذا مقطوعة  
الذنب لقوات جزء من اللحم والتقوى على انه لا يجوز ان يأكل شيئا من لحم الاضحية  
المندورة والتقوى على انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدي نذر كان  
او تطوعا وكذلك بيع الجلد خلافا للنفق والاوراعى كاشاني في الباب  
والتقوى على ان لبدنه والبقرة تجزى عن سبعة والشاة عن واحد وقال  
اسحاق بن زمامية تجزى البقرة عن عشرة والتقوى على ان ذبح العقيقة يوم  
السابع من ولادته وكذلك التقوى على انه لا يمس اسن المولود بدم العقيقة  
وقال الحسن بن بطي اسن المولود بدمها مائة او حذته من مسائل الاجماع  
والاتفاق واماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامة الثلاثة وصاحب  
الامام ابي حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة مع قول ابي حنيفة انها واجبة  
على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف  
والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان البلا الذي شرعت الاضحية لدفعة غير محقق  
لا سيما في حق الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من الخالفات ورزقهم حسن  
الظن به ووجه الثاني شهوة استحقاق العيد نزول البلا عليه في كل يوم طول  
السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في الخالفات المحضة او لما يقع فيه من  
النقص في المأمورات فكان الاتي بامل هذا المشهد وجوب الاضحية والالتيق

بامل المشهد الاول استحبابها وجامع التاكيد فيها من حيث تمام نفوسهم  
فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس يوم النحر  
ومضى قد رصلاة العيد والخطبتين صلى الامام العيد ولم يصل مع قول  
الامة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصل الامام وخطبا لان ابا حنيفة  
قال يجوز لامل السواد ان يصحوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء بن رافع  
الاضحية بطلوع الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت وذلك لئلا يقع  
والثاني فيه تشديد الا في حوامل السواد وذلك ليتسع لهم ابتداء الوقت  
وعمل الطعام بين ذماهم الى حضور الصلاة والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم  
فيجدوا الطعام قد استوى فلولم يقبل ابو حنيفة بدخول وقت الذبح بالفجر  
الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة وسمع الخطبتين لا يستوي طعامهم الا  
بعد الزوال مثلا فيصير اهل المصر يأكلون ويفرحون وامل السواد في غمر  
حتى يستوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد يوم لهو ولعب وسرور وعادة فكان  
دخول الوقت بالفجر الثاني في معاذلة ذماهم لسماع الخطبتين والصلاة ورجوعهم  
من ذلك فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان اطول قاعة في معرفة اسرار الشريعة  
ومن ذلك قول الشافعي ان اخر وقت العقيقة هو اخر ايام التشرى الثلاثة  
مع قول ابي حنيفة ومالك ان اخر وقت العقيقة اخر اليوم الثاني من ايام التشرى  
ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لامل الامصار والعقيقة في يوم النحر خاصة  
ومع قول النخعي انه يجوز تاخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني  
فيه تخفيف والثالث مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاربعة اقوال ظاهرها تابع لما ورد في الاحاديث والاثار ومن ذلك  
قول الامة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بقوات  
ايام التشرى بل يذبحها وتكون قضا مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط ويقتض  
الى الفقرا حجة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح  
بايام التشرى وعدم تقييده منها ومن ذلك قول الشافعي واحداه يستحب  
لمن اراد العقيقة ان لا يخلو شعوه ولا يقلم ظفروه في عشر ذي الحجة حتى يصحى فان  
فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة ولا يكره ولا يستحب ومع قول احداه يحرم



فالاول تخفيف بعد الرجوب وقول احمد مشدد وقول ابى حنيفة الخ فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجر الاول الاتباع وهو يشهد بالاستحباب والقصر والكرامة  
فان قل مراتب الامر بالاستحباب واعلى مخالفة الامر القصر ووجر قول ابى حنيفة  
كون الكرامة او القصر لا يكونان الا بعد ليل خاص كل موافق في كتاب الاصول **ومررتك**  
قولا لائمة الثلاثة انه اذا التزم اضعف معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب  
لم يمنع اجراما ومع قول ابى حنيفة انه يمنع فالاول تخفيف والثاني مشدد فيجعل الاول  
على الاصل اعز والثاني على حال الاكابر من اهل الورع الملتزمين في الادب مع  
الله تعالى وقد وجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن قول لائمة الاربعة  
ان العمى في الاضحية يمنع الاجرام قول بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد  
خاص بالاكابر الذين يستحيون من الله ان يتقربوا اليه بشئ ناقص ضعفه من الصفات  
والثاني تخفيف خاص بالاغابر الذين لا يرعون الا ما ينقص القبح فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومررتك** قولا لائمة الثلاثة انه يكره مكسورة القرن مع قول اجرامها  
لا تجزى فالاول تخفيف والثاني مشدد ويجل الامر ان على حالين بالنظر للاكابر والاغابر  
**ومررتك** قولا مالك والسافعي ان العرج لا تجزى مع قول ابى حنيفة انها تجزى فالاول  
مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والشروة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة  
من العرج والثاني تخفيف خاص بالاغابر **ومررتك** قولا السافعي انه لا تجزى  
مقطوعة شئ من الذنب ولو يسير مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجتزاء  
ومع قول ابى حنيفة ومالك انه لا فدية لاقط اجزاء الاكثر فلا ولا احد فيها  
زاد على الثلث روايتان فالاول مشدد خاص بالاكابر وما بعد تخفيف خاص بالاغابر  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومررتك** قولا لائمة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستنصب  
في ذبح الاضحية مع الكرامة في الذمي مع قول مالك انه لا يجوز استنابة الذمي  
ولا يكون اضعف فالاول تخفيف والثاني مشدد ووجر الاول كون الذمي من اهل الذبح  
في الحلة ووجر قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق ان يكون الكافر قاضيا  
في ذبحها ومنها اسرار في احكام الكافر والمسكر والفرق بينهما لا ينظر في كتاب  
**ومررتك** قولا لائمة الثلاثة انه لو اشترى ثاة بنية الاضحية لا تضرب الاضحية  
بجورده ذلك مع قول ابى حنيفة انها تضرب فالاول تخفيف خاص بالاغابر والثاني مشدد  
خاص بالاكابر فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومررتك** قولا السافعي ان ترك الضحية

على

على الذبيحة عمدا او سهوا لا يضرب مع قول احمد ان ترك التسمية عمدا لم يجز اكلها  
وان تركها فاسيا فعنه روايتان وبذلك قال مالك وعند رواية ثالثة انها  
تحل مطلقا سواء اتركها عمدا او سهوا ومذهب اصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب  
ان تارك التسمية عمدا غير متناول لا يترك ذبيحة ومع قول ابى حنيفة ان الذابح  
اذا ترك التسمية عمدا لم يترك ذبيحة وان تركها فاسيا اكلت فالاول تخفيف  
والثاني وما بعد مفصل الا الرواية الثالثة عن مالك فانها تخففه فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجر من منع الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسانا  
الاخذ بطاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند  
المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاضنام والاولان ووجر من باج الاكل  
مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقول ابي الاحوال فان المسلم لا يذبح الا على  
اسم الله لا تكاد الاضنام والاولان تخط على يده وقد اجمع الائمة الاربعة على استحباب  
التسمية في جميع ما امرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الا بعض اهل  
الظاهر فخرج الامر الى تخفيف وتشديد بالنظر لحال الاكابر والاغابر **ومررتك**  
قولا لائمة السافعي يستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع  
قوله احمد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول ابى حنيفة ومالك انه تكرر الصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب ان يقول اللهم  
مدا منك ولك تقبل معي وقالا ابو حنيفة يكره قوله ذلك فالاول من المسألة  
الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني تخفيف ودليله قول بعض الصحابة والثالث  
مشدد في الترك ووجهه التشايع من شركة غير الله مع الله عند الذبح والمبالغة  
في التفرغ عن ضعة من كان يذبح على اسم الاضنام فانهم واما وجه استحباب قول الذابح  
اللهم هذا منك ولك فاطهار الفضل في ذلك لله تعالى اي هذه الذبيحة من فضلك  
ومنى لك حال تملكها الى ان تخرج عن ملكك فذبحها لعبادك ووجه كرامته قوله ذلك  
ايها امر لا ينبغي وضعة في كتاب فخرج الله الامام ابى حنيفة ما كان اذوق عليه **ومررتك**  
اتفاق الائمة الاربعة على استحباب لاكل من الاضحية المقطوع لتمام قول بعض العلماء  
برجوب لاكل فالاول تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجر الاول  
ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاغ المضي وامله وجميع اهل الدار من  
المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشادك الناس في ذلك البلا وهذا



خاص بالاصغر واما الوجوب فهو خاص بالكابر الذي لا يقدرون على عمل فعله  
 الخلايق والسما في الفضل من ذلك قولان احدهما ياكل الثلث ويهدي  
 الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المخرج عند اصحابه انه يتصدق بكلها  
 الا لما يتبرك باكلها ومن ذلك اتفاق الامة الاربع على انه لا يجوز بيع حلد  
 الاضحية المفذون او المنطوع بها مع قول الشيخ الاوزاعي انه يجوز بيعه باله  
 البيت التي تقار كالعاس والعدو والمطل والعقار والميزان فالاول كمشهد خاص  
 بالكابر وامل الرقابة والثاني مخفف خاص بالاصغر وامل الحاحات وحكي ذلك  
 عن ابي حنيفة ايضا وقال عطاء لابن سبيع امل الاصحاحي بالدرهم وغيره انتهى  
 وجهه عدم بلوغ عطاء من غرض ذلك فانهم ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان الابل  
 افضل ثم البقر ثم الغنم مع قولنا ان الفضل الغنم ثم الابل ثم البقر **وجه**  
 القولين معروف فان الابل اكثر حجما والغنم اطيب فحمل الاول على حال الفقر والسما  
 والثاني على حال الكابر في الدنيا والمترفين فيضي كل انسان مما هو مستيسر عنده  
 ويجوز ان ياكل منه فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة  
 انه يجوز ان يشترك سبعة في بئنة سواء كانوا منفردين او من امل بيت واحد  
 مع قولنا انما لا تجزى الا اذا كانت تطوعا وكانوا امل بيت واحد فالاول  
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا ان  
 والسما في الحقيقة مستحبة مع قول ابي حنيفة انها مباحة ولا اقول انها  
 مستحبة ومع قول احمد في شهر رواتبه الفاسنة والثانية انها واجبة واخاها  
 بعض اصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني اخف  
 والواحد مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة تشهد للوجوب  
 والذهب محال وكل منهما حال فالاستحباب خاص بالمستطيعين الذي ليسا محذورين  
 بترك بعض السنن والوجوب خاص بالكابر الذين يواحدون نفوسهم بذلك والاباحة  
 خاصة بالاصغر **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان السنة في الحقيقة ان يذبح عن  
 الغلام شاتان وعن الجارية شاة مع قولنا ان يذبح عن الغلام شاة واحدة  
 كما في الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
 وجه الاول ان الله تعالى حمل الذكربانة الاثنتين في الارب وفي الشهادة  
 وغرد للوجه الثاني التطر الى الروح المدبرة للحسد فانها واحدة لا توصف

بذكرة ولا يابوثة فان ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط  
 مع موافقته للوارد ومن ذلك قول السافعي واحدا باستحباب عدم كسر عظام  
 الحقيقة وانما تطبخ اجزاء كبارا تقا ولا تسلمة المولود مع قول غيرهما انه  
 يستحب كسر عظامها تقا ولا تبالذ نول وكثرة التواضع وهو دمار البشرية والله اعلم  
**كتاب النذر** اتفقوا الامة على ان النذر يجب الوفا به ان كان طاعة  
 وان كان معصية لم يجز الوفا به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيد في ايام الحصر  
 فان نذر صوم العيد بنذر صوم يوم من الصوم مع التحريم عند ابي حنيفة وعلى انه لو نذر  
 صوم عشرة ايام حار صومها متبعا ومتفرقا وقال داود يلزمه صومها متبعا  
 فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالكابر من امل الاحتياط فلهذا اما وحده  
 من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامة الثلاثة انه يلزم  
 نذر المعصية كفارة مع قول احمد في احدى روايتيه انه يتصدق ولا يحل فعله ويجب  
 به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول  
 عدم ورود نص في ذلك بالكفارة **وجه** الثاني انه لو نذر معصية فهو معصية  
 بذاته وان لم يفعلها فبما علم على ذلك فكان وجوب الكفارة لا يقابله واقعا عنه  
 انه نية فعل تلك المعصية **ومن ذلك** قول السافعي انه لو نذر ذبح شاة او نفسه  
 لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واحدا في احدى روايتيه انه يلزمه ذبح شاة وبه قال  
 مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف  
 والثاني في الثالث فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول عدم  
 ورود نص في ذلك **وجه** الثاني وما بعد انه معصية فكان فيه شاة قياسا  
 على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام او كفارة يمين قياسا على اليمين اذا حث  
 فيها **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان من نذر نذرا مطلقا صح وهو الاصح  
 من مذهب السافعي والقول الثاني انه عدم الصحة حتى يعلقه يعني النذر المذكور بشرط  
 اوصفه فالاول مخفف والقول الثاني للسافعي فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبة  
 الميزان وجه الاول سلوك الادب مع الله تعالى ان يوارق حسنة بلا حصول  
 شيء يوجب عليه لان ذلك كالمناعب فهو ممن نوى لفلا عن الصلاة مطلقا من غير  
 تعيين فانه نصح صلاته **وجه** الثاني ان تعليقه بشرط اوصفه هو موضوع  
 النذر فانهم **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول



احمد في احدي روايته انه يلزمه دمج شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين  
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توحيد  
 مثله لك قريبا **ومن ذلك** قولنا في حنيفة وما لك ان من نذر الحج يلزمه الوفاة غير  
 مع قول الشافعي في احمد القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الاخر بتخير بين  
 الوفاة وبين كفارة يمين فالاول مشدد والثاني وما بعد فيه تشديد فرجح الامر  
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا الشافعي من نذر قربة في الحاج كان قال لا تكلم فلا  
 فله على صوم او صدقة فهو بخير بين الوفا بما يلزمه وبين كفارة يمين مع قول  
 ابي حنيفة انه يلزمه الوفا بكل حال ولا تجزئه الكفارة وتقال ان العمل عليه فالاول  
 فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
 الثلاثة اقوال ظاهر في كتب الفقه ومرجحة الاجتهاد **ومن ذلك** قول الشافعي فمن نذر  
 ان يتصدق بما له انه يلزمه ان يتصدق بجميعه مع قول اصحابنا في حنيفة انه يتصدق  
 بثلاث جميع امواله المذكورة استنباطا وفي قول اخر انه يتصدق بجميع ما ملكه ومع  
 قولنا ان يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة وغيرهما ومع قول احمد في احد  
 روايته انه يتصدق بجميع الثلث من امواله وفي الرواية الاخرى الرجوع اليه  
 فيما توافه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعد ترتيب منه  
 فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال معروف ومرجحة الاجتهاد  
**ومن ذلك** قولنا مالك واحمد والشافعي في اصح قوليه ان من نذر الصلاة في المسجد  
 الحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والاقصى مع قولنا في حنيفة  
 ان الصلاة لا تعين في مسجد بحال فالاول مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين  
 يشهدون تفاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل وال  
 مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها  
 الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لان حيثما جعله الله تعالى للكل من الفضل  
 للمساجد الثلاثة ويصح ان يكون القائلون بالاول يشهدون كذلك مدة المشهد  
 بالاصاغر توراذا واعليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون اكل من القائلين  
 بالتساوي فقط وتطير ذلك الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم  
 المنعم مثلا لرجوع الاسماء كلها الى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد  
 الى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التظيم

لذلك

لذلك الاسم او بالنظر الى ما جعل الله للعبدة فيه من الثواب لا غير **ومن ذلك** قولنا لا يمين  
 الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم اضر لغيره وقصاه مع قولنا ان لا افطر  
 بالمرض لا يلزمه العتق فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف  
 من حيث التفضيل وهو خاص بالاصاغر ووجه الاول قياسه للنذر على العذر في نحو  
 قوله تعالى فمن كان منكم مرضيا او على سفر فعنه من ايام اخر بجمع الوجوب في كل منها  
 ووجه الثاني تخلف النذر عن وجه العتق لانه مما اوجب العتد على نفسه دون الحق  
 تعالى لا لسله ان الحق ما امره بالوفاء بالاعتقوبة له على سواه في مرضه الشائع  
 في التبرع وله ذلك ورد النهي عنه وعلى بعض المحققين من جملة الفضول الممنوعة عنه  
 وما مدح الله تعالى الذين يوفون بالنذر لان حيث نذرهم الوفاة لان حيث  
 ابتدأوه فانهم **ومن ذلك** قولنا مالك واحمد انه لو نذر قضاء البيت الحرام ولم يكن له  
 نية حج ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام لزمه القضاء بحج او عمرة ولزمه المشي  
 من دونه امله مع قولنا في حنيفة انه لا يلزمه شي الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام  
 واما اذا نذر القضاء والذما بالية فلا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الامر  
 الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه بالنظر للكبار والاصاغر **ومن ذلك** قولنا الشافعي في  
 احد القولين في حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لا يتعد نذره  
 مع قولنا مالك واحمد والشافعي في اصح قوليه انه يتعد ويلزمه فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم وجه تفاوت المساجد وتساويها  
 فراجع **ومن ذلك** قولنا في حنيفة وما لك ان لو نذر فعل مباح كان قال الله على ان المشي  
 الى بيتي او اركب فرسي او اليس ثوب فلا شيء عليه مع قولنا الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا  
 خالف وان كان لا يلزمه فعل ذلك ومع قولنا احمد انه يتعد نذره بذلك وهو بخير بين  
 الوفاة وبين كفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف  
 فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه كل من هذه الاقوال راجع الى احكامها والقابلية  
 والله اعلم **كتاب الاطعمة** اجمعوا على ان لحم النع حلال وانفقوا على  
 ان طيره لا يخلط له فهو حلال وكذلك انفقوا على ان الارنب حلال وكذلك انفقوا على  
 ان الحلال من حيوان الحرم هو السمك وانفقوا على ان الجلالة اذ احلست وعلقت طامورا  
 حتى ذلت الحية الحماصة حلت عند احمد وروى الكولعة عند من لا يقول بتحريمها كالامة  
 الثلاثة قالوا ويحسب البعير والبقرة اربعين يوما والشاة سبعة ايام والداجنة



ثلاثة ايام واجتمعوا على حراز الاكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك اتفقوا على  
ان السمن والزيت وغيرهما من الادمان اذا وقعت فيه فارة والغيت وما حو لها  
حل اكل الباقي وكان ظاهرا وكذلك اجتمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان عليه  
حابط الا باذن مالكه اما وحده من مسايل الاجماع والاتفاق اما ما اختلفوا  
فيه فلهذا قول الامام الشافعي رحمه الله في يوسف ومحمد على اكل الخيل مع قول  
مالك بكراهية وقول اصحابه بحرمته وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني قسري  
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الكبار  
من الامراء وانباء الدنيا ووجه الكراهية كونه نازلا في الاستطابة عن عموم النعم  
ووجه التحريم خوف القطاع نسلها اذا قيل باحتسابها فيضعف الاستعداد لاداء الحماة  
كما اشار اليه قوله تعالى وانذرهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فان الامر  
برباطها يقتضي ابقائها وعدم دمجها ولو حل اكل لحمها في الجملة فافهم ومن ذلك قول  
الامة الثلاثة بتحريم اكل لحم البغال والحمير الاهلية مع قول مالك بكراهية كراهية  
مطلقة وقال محققو اصحابه انه حرام ومع قول الحسن على اكل لحم البغال وقول  
ابن عباس على اكل لحم الحمير الاهلية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف  
والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على  
اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم يطب نفسه باكله  
فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا ومن ذلك اتفاق الامة  
الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعيده على غيره كالقنابر  
والصقور والباري والشامسة كذا اما لا مخلب له اذا كان ياكل الجيف كالنسر والجم  
والغراب لا ينع والاسود غير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك على الاطلاق  
فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير  
مستطاب لامل الطباع السلية ولان فيه قسوة من حيث انه يفسر غيره وتفهيم من  
غير رحمة بل ذلك الحيوان المفسور فيسرى نظير تلك القسوة في قلة الاكل له واذا  
قتل قلب العبد صار لا يجز قلبه الى غنظة وصار كالحمار ومن هنا ورد النهي عن الجوارح  
على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما حرم ما ياكل  
الجيف انه مستحب ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيبه فيباح له اكله فان  
العلة في تحريم غير المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا يشتهي

الميزان

النفس

النفس يكون بطي الهضم فيورث الامراض عكس اكل الانسان ما تشتهي نفسه  
فانه يكون سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم ومن ذلك قول  
الامة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهية فيما هي عن قلة الخطا والهدية  
والخفاس واليوم والبتغا والطاوس مع قول الشافعي في اصح القولين انه حرام  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان  
اكله يورث لما هي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد حرم  
وذلك كحكم كلب الصيد والماسية فافهم ومن ذلك قول الامة بتحريم اكل كل ذي ناب  
من السباع يعيده على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل والذئب والهرة الا  
ما لكافا فانه باح اكله مع الكراهية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرر ووجه الاول على حال اصحاب  
الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب المعجم بتحريم اكل الزر اضرع قول الشافعي في  
الفناوي الحلبية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال  
امل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي في اصح القولين ان اكل الثعلب  
والضبع مع قول مالك بكراهية اكل لحمها ومع قول ابي حنيفة بتحريمها فالاول مخفف  
والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله  
ظاهر يرجع الى احتياط المجتهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب  
والبربر مع قول ابي حنيفة بكراهية اكلها ومع قول احمد باباحة الضب في البربر  
روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالقار  
والذباب والدود المنفرد عن معدته او الذي يسهل تمييزه مع قول مالك بكراهية  
دون تحريمه ويصح حمل ذلك على حاله ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان الجراد يؤكل  
مما على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خف من غير سبب يصنع به  
فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
والشافعي على اكل القنفذ مع قول ابي حنيفة واحمد بتحريمه ومع قول مالك لا باس باكل  
الخلد والحيات اذ ذكيت والخلد اية عميا تشبه القار فالاول مخفف والثاني  
مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك  
قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح قوليه ان الهرة الوحشية حرام مع قول



ما لك انهما مكروهة فقط ومع قول احد في احدى روايته انهما مباحة وفي الاخرى  
انهما حرام قال اوله الرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومر في ذلك قول**  
**ابي حنيفة** لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جلته خاصة مع قول مالك انه  
يجوز اكل غير السمك من السرطان وكلب الماء والصفد وخزيره لكن الخنزير ومكره  
عند روي انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا التمساح والصفد  
والكروبيج ويفتقر غير السمك عندنا الى الذكاة لخنزير البحر وكلبه والسانه ومع قول  
بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر قال بعضهم لا يؤكل  
الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خزيره ولا فارته ولا عقربه ولا حية  
وكل ما له شبه في البر لا يؤكل ورجح بعض الشافعية ان كلما في البحر حلال الا التمساح  
والصفد والحية والسرطان والسحفاة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه  
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر الايات والاحاديث  
يعطي اختصاصا من السمك فقط لانه هو المستطاب الذي امر الله تعالى عليتنا به ووجه  
قول مالك الاخذ بقوله تعالى احل لكم صيد البحر فكل ما فيه الا الخنزير والخنزير  
وهو مني على ان الاحكام تدور على الاسماء والذوات وقد سئل مالك عن الخنزير  
هل يحل قال هو حرام فقتل انه من حيوان البحر فقال لا والله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم  
سميتموه خنزيرا وبقيته وجهه الاقوال ظاهرة مذكورة في كتب الفقه **ومر في ذلك قول**  
**الامة الثلاثة** بكراهة اكل لحم الحلاله من قروشاة وغيره ما مع قول احمد تحريم اكل  
لحمها ولبنها وبقيتها فالاول فيه تخفيف وهو خاص باصحاب الحافات والثاني  
مشدد وهو خاص باصحاب الرقائبة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر في ذلك قول**  
**الشافعي** انه يجوز للمصطر اكل الميتة ولا يجب مع قوله انه لا يجب فالاول مخفف  
والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح  
جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما دفع الهلاك عن العبد فالاول خاص  
بالاكابر المتوردين المشددين والثاني خاص بالاصاغر فكان لسان حال الاكابر  
يقول لنا ترك اكل الميتة ترفها لمطوفها عن كل النجاسة من حيث انها محل نظر الله  
النبا كما ورد وكان لسان حال الاصاغر يقول ان مراعاة بقا نفس من حيث انها ودعة  
الله عندي اولى من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يحب نقا العالم اكثر من ذمائه

قال تعالى ولا تلعنوا ابايكم الى التهلكة وقال تعالى وان يحنوا المسلم فاحنوا لها  
وقد تقدم ان داود عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الميتة قال كل شيء بها مديم  
فشكل ذلك الى الله فاحنوا الى الله تعالى ليدان سبني لا يفر مني واه على يدي من سفك الدماء  
فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال لا والله تعالى بل في ذكر اليسر واليسار  
انتهى **ومر في ذلك قول ابي حنيفة** والشافعي في احد قوليه انه لا يجوز له ان يقطع  
السبع وانما ياكل سد الرمي مع قوله مالك ولحمد في احدى روايته انه يشبع ومع قول  
الشافعي في ارجح قوليه انه ان توقع خلافا لم يحز غير سد الرمي ومع قوله ان  
المنقطع في طريق سبع ويتروك الاول فيه تشديد وهو خاص بالاكابر والثاني  
فيه تخفيف وهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه الرابع من  
قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز للمضروبة يتعد رفقها ووجه جواز التروك  
منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئا بعده لك ياكله حتى يشرف على الهلاك  
**ومر في ذلك قول مالك** واكثر اصحاب الشافعي في جماعة من اصحاب ابي حنيفة ان المصطر  
اذا وجد ميتة وطعام الغير ياكل طعام الغير اذا كان غائبا بشرط القمان ويترك الميتة  
مع قول جماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه ياكل الميتة فالاول مشدد  
في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب ما لا غير فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الغالب هو انه لا ياكل الميتة للمصطر عدم توقفه في ذلك  
فعدم على الميتة ووجه الثاني ان الميتة لا تتبع فيها لاحد من الخلق في الدنيا ولا في  
الآخرة فكان اكلها اخف من اكل طعام الغير ولو حصل باكلها بعض مومن في الجسد  
فدعى الشفاعة بالمد او اذ انشا الله تعالى وقت دمر على شخص من ارباب الاحوال  
من الخلق ايام عدم الماء وهو ميت في دجاجة ميتة فمطر الله شررا فقال الى السعد  
بالله تعالى من زمان صار الفقير فله نعم الله عليه على ما في ايدي الناس انتهى **ومر في ذلك**  
**اتفاق الامة** الاربعة على تعذر تطهير الدم المباح اذا اتضح وان غلبه حرام مع قول  
بعضهم ان الدم من بطر يغسله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستنصاح به مع قول الشافعي انه لا يجوز ان  
الاستنصاح به فيحمل كلام المانع في المسائل التي على حال امل الرقائبة من الاعيان وعمل  
كلام الجوز على حال امل الضرورة **ومر في ذلك قول ابي حنيفة** والشافعي بالاحتية  
السخوة التي حرمها الله تعالى على اليهود اذا اتوا في حجة ما في فيه فيهودي مع قوله مالك



في احاديث روايته انها خرافة وفي الرواية الاخرى انها مكرومة وما كالمروا  
 عن احمد واختار جماعة من اصحابه التحريم وجماعة الكرامة منهم الخوفي فالاول  
 مخفف ومتقابل من التحريم مشدد ومن الكرامة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان وتوجيه هذه الاقوال الظاهر ومن ذلك قولنا في حنفية ان من اضطر الى شرب  
 الخمر لعطش او دواء ان له شربها وهو احد اقوال الشافعي مع قولنا الشافعي في الصحيح  
 قوله المنع مطلقا ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش لا يجوز للثمة او لى  
 واختاره جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان وجه الاول ان الضرورات تبيح المحظورات **ووجه الثاني** ان  
 الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح لنا بجواز شربها لعطش او دواء فنحن عن  
 الشرب او شرب نقطع النظر عن كون ذلك مباحا وتوب منه ونستغفر الله وانه يصح  
 حمل الاباحة على حال الاضطرار والمنع على حال الكابرة ووجه المنع في المد او دون  
 العكس قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لو جعل شفا مني فهاجره عليها  
**ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن من بستان غيره وهو محوط ان  
 ياكل من فاكهة الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكه وامامه المصرون في اكل  
 بشرط الضمان مع قولنا في احاديث روايته انه يباح له الاكل من غير ضرورة  
 ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه  
 فالاول مشدد وهو المحوط للثمة الثاني مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة باستصحاب ضيقة المسلم المسلم  
 اذا امر على قربة ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرر دون الوجوب مع قولنا في  
 الوجوب لضيقة المذكورة لكن الوجوب لليلة واحدة والثالث مستحقة ومتى  
 امتنع من الواجب صار عليه دينا فالاول مخفف خاص باحد الناس الثاني مشدد  
 خاص باهل المرواة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحضيرة  
 تقليم اخيه الكرم والمرواة وطلب تخلصه منه اخيه من تبعه اخاله بحقه ان المرواة  
 استقاط ذلك الحق بعد تربيته في ذمة الضيف ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة  
 ان الطبيب لكسب الزكاة او الضافة مع قولنا الشافعي في اظهر قوله ان اضل  
 الكسب التجارة ووجه القول بظاهر راجع الى الاختلاف في كثرة النفع المتقد على الناس  
 وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله اعلم

**كتاب الصيد والذبائح**

اجمرا

اجمرا على ان الذبائح المعقدة بها ذبيحة المسلم القابل الذي يتاقي منه الذبح سنة  
 الذكوة والاثنى وكذلك اجمرا على تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب وعلى ان الزكاة  
 تصح بكلمة اهل الذمة وحصل به قطع الحلقوم والمرى من سكين وسيف وزجاج وحجر  
 ونصب له حد يقطع كما يقطع السلاح المحمود والتفقوا على انه لو اصاب الراس لم يجرم  
 ذلك المذبوح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول انه ليس على كنيته  
 الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تحرق الابل معقولة وعلى ان تذبح  
 البقرة والغنم مضطجعة والتفقوا على حوازال الاصططاد بالجوارح المعلة كالكلب  
 والفهد والصقور والشاميين والباري لا الكلب الاسود عند احد كاسيا في وعن غيره  
 ومجاهدا انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولو رمى طائر الجرح فسقط الى الارض فوجده  
 ميتا حل باتفاق الاربعة فانه اذا وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما  
 ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه لا يجوز الذكاة بالسنة والظفر  
 مع قولنا في حنفية تصح اذا كان منفصلين يعني عن الذابح فالاول مشدد ودليله  
 النهي عن الذبح بهما والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا منفصلين انهما يذبحان  
 الدم بخلافهما متصلين فان حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمرى  
 فيؤدي ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال  
 بعض العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين ليس بها مثالا ومتى رفعها ثم عاد  
 حرم من الذبيحة فافهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا ان الذبيحة  
 قطع من الاربعة وهي الحلقوم والمرى والودجان مع قولنا الشافعي انه يجب قطع  
 الحلقوم والمرى فقط ومع قولنا في حنفية انه يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرى  
 والودجين فالاول فيلشد يد والثاني مخفف وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجهها الظاهر فان كلامها مخرج للدم الذي يصير بقاؤه في الذبيحة  
 ولو لم يطوئ **ومن ذلك** قولنا في حنفية والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وتوفي فيه  
 حياة مستقرة عند قطع الحلقوم وحل والا فلا تعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة  
 مع خروج الدم وقال مالك واحدا لعل حاله فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه  
 الاول معروف ووجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة  
 انه لو غرما يذبح اودج ما يضر حل مع الكرامة مع قولنا مالك انه لو ذبح بغير  
 او غرشاء من غير ضرورة لم يوكل وحله بعض اصحابه على الكرامة فالاول فيه تخفيف



والثاني فيه تشديد ان لم يحل على الكرامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التحريم  
انه لو دمج غير مشروع وكل عمل لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل من ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لو دمج حيوانا ما كره لا فوجد في جوفه جنين ميت حل اكله مع قول  
ابن حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف بخلاف حال من طابت نفسه باكله مع العمل بحديث  
وكاه الجنين كاه امه والثاني فيه تشديد بخلاف حال من لم تطب نفسه باكله  
ومرفق ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطيان بالكلب المعلم سواء كان اسود  
او غيره وبغيره من الجوارح المعلمة مع قول احمد انه لا يحل صيد الكلب الاسود ومع  
قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطيان الا بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني  
فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان  
وصيد الشيطان رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كدجاجة فاقم  
ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان الاصطيان بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان  
كان المراد بالكلب كلبا فيه تكلب فمثل السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد  
لتنبيه السبع كلبا في حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله تعالى عليه  
سبعاً فاكله ومرفق ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا  
استرسل على الصيد يطلبه واذا اذبحه عنه اخرج وذا الاستسلا استثنى كونه  
اذا اخذ الصيد لمسكه على الصايد وخلى بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك  
لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الثاني حصول الانقياد للصايد بالثلاثة شروط الاول فكان فعل الجارح  
اذا اجتمع الثلاثة فعل الصايد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد الا  
بكونه يمسك الصيد للصايد ويخلي بينه وبينه ولا ياكل منه فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ومرفق ذلك قول ابن حنيفة واحمد انه يشترط في الجارح ان يتكرر  
منه الشروط مرات حتى يسمى معلما واقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان  
ذلك يحصل مرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ويصح حمل الاول على حال المل الورع والثاني على غيرهم ومرفق ذلك قول  
الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجارح على الصيد وانه ان تركها ولو علم  
لم يحرم مع قول ابن حنيفة انها شرط في حال كونه ذكرا فان تركها ناسيا حل او عا  
فلا ومع قول مالك انه ان تعد تركها لم يحل وان شق فغيره وان كان ومع قول احمد

السبع

في اظهر رواياته انه ان تركها عند ارسال الكلب والى حمل اكله من ذلك  
الصيد على الاطلاق بعد اكان الترك او سهوا ومع قول داود والشعبي ابو ثور ان التسمية  
شرط في الاباحة بكل حال فاذا تركها عامدا او ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول  
مخفف والثاني والاربع مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامة  
تشهد بجميع الاقوال فان الامر بالتسمية بسبل الوجوب والذب فانهم ومرفق ذلك قول  
الائمة الثلاثة ان الكلب لعقوا الصيد ولم يقبلوا تركه وفيه حياة مستقرة  
فان قيل ان يتسع الزمان لذاته حل مع قول ابن حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف  
والثاني مشدد واللاتي يامل الورع الشافعي واللاتي يغيرهم الاول ومرفق ذلك قول  
ابن حنيفة ومالك في اظهر روايتها والشافعي في اصح قوليه ان الجارح لو قتل  
الصيد بقتله حل مع قول احمد وابو يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان واللاتي يامل الخصاصة الاول  
ويامل الرقابة الثاني ومرفق ذلك قول ابن حنيفة والشافعي في اصح قوليه واحمد  
ان الكلب المعلم لو اكل من الصيد حرم وكذا اما صاده قبل ذلك مما لم ياكل منه مع قول  
مالك والشافعي في القول الاخر انه يحل فالاول مشدد خاص بامل الورع والثاني  
مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومرفق ذلك قول الائمة الثلاثة  
ان جارحة الطير في اكل كالكلب مع قول ابن حنيفة انه لا يحرم ما اكلت منه جارحة  
الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومرفق ذلك قول  
الشافعي في اصح قوليه واحمد انه لو رمى صيدا او ارسل عليه كلبا فقهره وغاب عنه  
ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول ابن حنيفة  
انه ان وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل واتحاد جماعة من اصحاب الشافعي الحل  
لصحة الحديث فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومرفق ذلك  
قول الائمة الثلاثة انه لو نصب اجولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول  
ابن حنيفة انه ان كان فيهما سلاح فقتله حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومرفق ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نوحس انسي  
فلم يقدر عليه قد كانه حبيبا قد ر عليه كذاه الرخصي مع قول مالك ان ذكاته في  
الحلق والنبه فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه القولين ظاهر ومرفق ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايته انه لو رمى



صبيحة فقرة نصفين حل كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول في حقيقته انما  
 لا إعلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانتا القطعة التي مع الرأس أقل  
 على ان كانت أكثر حلت ولم يحل الاخرى فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذا القول واجبه  
 المجتهد من قول الشافعي ومالك في احدى روايتيه انه لو ارسل الكلب  
 على الصيد فزجره فلم يزد وزاده في عدوه لم يحل الكلب مع قول في حقيقته واحد يحل  
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول في ظاهر  
 ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو اقبلت الصيد من يد لم ير ملكه عنده مع قول  
 احمد انه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان وكل واحد راجع الى ما ظهر للمجتهد ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
 انه لو صاد طائر ابريا وحمله في برجه فطار الى برجه غيره لم ير ملكه عنده مع قول  
 مالك انه ان لم يكن انفس برجه بطول ملكه صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى  
 برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 والله تعالى اعلم **والفصل في ربيع البيوع وما بعد من ربيع النكاح والخراج**  
 الى اخر ابواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها  
 لا يدرى الكتاب وتفسير كتابه على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق

**كتاب البيوع** اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا

وانفقوا على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع  
 المحنون بعد اتمام وجده من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وما اختلفوا  
 المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الشافعي ومالك انه لا يصح بيع القسي  
 مع قول في حقيقته واحد انه يصح اذا كان مميذا في باب البيع لكن ابو حنيفة يشترط  
 في انعقاد البيع ان ياتى بالثمن والى احمد يشترط في الانعقاد ان ياتي بالثمن  
 مشدود والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر في ذلك الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول ان العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم الاية  
 والتصرف بالبيع والشراي معنى اعطاء السفهاء المال لاستلزام البيع والشراي  
 لهذا المال والجامع بينهما نقض العقل الموفق لكل منهما في اصابة المال في شرط البيع  
 الشرعي ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن الولي لا على الصبي ومع البيع لا على الصبي

حينئذ كالدلال والعاقدين غيره ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يصح بيع المكروه  
 مع قول في حقيقته بصحة فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني  
 مخفف ووجهه الاخذ بنظام الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه لرجوعه الى  
 ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب والحبس خلافا لما اظهره لنا  
 من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما راي لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان  
 قبض الثمن مختارا فاستأذنه على ذلك فخلصه من عقوبة الظالم له مجلس وغيره وحل  
 الاثر على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الاثر بالمشتري ايضا حيث علم الاكراه  
 ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله وفي حقيقته واحد في احدى الروايتين فيها  
 انه لا ينقذ البيع بالمعاطاة مع قول مالك ان البيع ينقذ فها واختاره ابو العباس  
 والنووي وجماعة من الشافعية ومن قول الشافعي الاخر وقول في حقيقته واحد  
 في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضي خفي فاعتبر ما يدل  
 على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع تنافع بعد ذلك بين البائع والمشتري وتراضا  
 الى الحكم فانه لا يقدح في الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ  
 ولا يكفي ان يقولوا اننا يدفع اليه دنانير مثلا ثم دفع اليه الاخر حمارا مثلا  
 ووجه قول مالك ومن وافقه القرنية تكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطائه  
 البائع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكن منه وهذا خاص بالاكابر من اهل الدين الذين  
 لا يدعون باطلا ويرون الخط الاوفر لاجلهم كما كان عليه السلف الصالح واهل  
 الصدق في كل زمان واما الاول فهو خاص بابناء الدنيا الموترين انفسهم على اخرائهم  
 بل ربما رد احد من شهادته من شدة عليه حق وطعن في شهود خصمه ومن ذلك قول  
 بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الحقة كوعيف وحرمة بقل مع قول  
 بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزان ما تقدم في الامور  
 الخطيرة وضابط الحقة والخطرة ان كلما يحتاج الناس فيه الى التراجع الى الحكم  
 فهو خطرة وكلما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقة ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان  
 البيع ينفذ بلفظ الاستدعا كعق او اشتري فيقول بعت واشترت مع قول في حقيقته  
 رضي الله عنه انه لا ينفذ اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول  
 الغرض بكون المستدعي باعيا او مشتريا اذ لا بد من الجواب في المسائلين ووجه الثاني



نسبة المستدعي الى انفسه وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه انه لو لم يكن في  
 ذلك البيع عيب لما كان لبياعه في اخذه بل كان يصير الى ان يطالبه غيره منه كما  
 هو مشهور في الاسواق وتبيع حمل الاول على حال الاكابر من اهل العلم والدين الذين  
 يرون الخط الاول فربما لاخوانهم وحمل الثاني على من كان بائعا من ذلك كما يعرف الناس  
 ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة او القدرين فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
 قول الشافعي واحدا انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم  
 يتفرقا او تخيرا لزوم البيع فان اخذ احدهما اللزوم بقي الخيار للآخر حتى ينفارق  
 المجلس او تخارا للزوم مع قول ابي حنيفة وما لك انه لا يثبت للبايعين خيار  
 المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
 حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما اخذت يعني للزوم ووجه  
 الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والمشاو لا يحتاج الى خيار المجلس ويصح  
 حمل الاول على حال الاضمار الذي يود كل واحد منهما الخط الاول لنفسه فتمت  
 الشارع بجعل خيار المجلس لها لقصور نظرهما وترددهما في لزوم البيع كما يقع  
 حمل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد منهما الخط الاول لغيره ومثل  
 مدني لا يحتاج الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذا اظهر  
 الخط الاول لغيره بل يبيع احدهم بذلك فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي  
 انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك مع قول مالك يجوز بقدر  
 ما تدعو اليه الحاجة ويختلف في ذلك باختلاف الاموال كالفاكية التي لا تبقى اكثر  
 من يوم لا يجوز الخيار فيها اكثر من يوم والقريبة التي لا يمكن الوقوف عليها  
 في ثلاثة ايام يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع قول احمد والشافعي  
 ومحمد يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد تبعا للادلة  
 الضعيفة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي  
 الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى الاجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مراتب  
 الناس في تعظيم امور الدنيا وموانعها عليهم ورويتهم الخط الاول لغيره لانفسهم  
 كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الامامية الثلاثة  
 ان الخيار اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول ابي حنيفة ان  
 الليل يدخل في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجح الامر

الى

الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامامية الثلاثة يلزم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير  
 اختيار فصح ولا اجادة مع قول مالك ان البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة بل لابد من اختيار او اجادة  
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد واحتيال للذين فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
 قول الامامية الثلاثة نفسا د البيع اذا باعته سلعة وشرط انه اذا لم يتبينه الثمن في ثلاثة ايام  
 فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما اذا قال لا بايع بكذا على ان يزداد  
 عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بينهما مع قول ابي حنيفة بصفة البيع ويكون القول الاول  
 لاجل اتيان خيار المشتري وحده ويكون الثاني لبقاء خيار البايع وحده وكذلك قول  
 الامامية الثلاثة انه لا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه يلزم فالاول  
 في المسائلين الاولين مشدد وقول ابي حنيفة فيها مخفف والاول من المسألة الثانية مشدد  
 مخفف والثاني فيهما مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه المسائل الثلاثة ظاهر  
 في كتب الفقه ومن ذلك قول الامامية الثلاثة ان لم يثبت له الخيار فصح البيع في حضوره  
 وفي غيبته مع قول ابي حنيفة ليس له فصحه الا بحضور صاحبه فالاول فيه تخفيف والثاني  
 مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان صاحبه لما رضى لغيره بالخيار كان  
 اذ زل في الفسخ متى شا فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني انه قد يبدله  
 عند حضور غيره ذلك فراجع الى اوجه حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حمل الاول على حال  
 الاكابر الذين يرون لغيرهم الخط الاول وحمل الثاني على من كان بائعا من ذلك ومن ذلك  
 قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا شرط خيار ومحمول في البيع بطل الشرط والبيع مع قول  
 مالك يجوز وتصرف له مدة كمن خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول احمد بصفتهها ومع  
 قول ابن ابي ليلى بصفة البيع وبطلان الشرط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث  
 مخفف والرابع مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول فساد البيع والشرا  
 بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول احمد بصفتهها ما قام عنده من طرحتها  
 ووجه قول ابن ابي ليلى ان البيع قد انعقد بالصفة ولو فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط القاسد  
 ثم ان هذا كله راجع الى الاجتهاد المجتهد فاني لم ار له دليلا ومن ذلك قول الامامية الثلاثة  
 ان من له الخيار اذا مات ينتقل الحق الى وارثه مع قول ابي حنيفة ان الخيار يسقط بموته  
 وفي الوقت ينتقل المالك فيه الى المشتري في مدة الخيار وان كان الميت للبايع وتوجيه  
 ذلك مذكور في كتب الفقه بتفاصيله وتفاصيله فلا يطيل بذكره ومن ذلك قول الامامية  
 الثلاثة انه يجوز للبايع وطى الحارثية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد



انه لا يجل وطها لا للبايع ولا للمشتري فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول انتقال ملك البائع عن الجارية لم يثبت الا باقتضاء  
 الحياء فكأنها لم تخرج عن ملكه **ووجه** امتناع المشتري من الوطى توقف حمله على الاستبراء  
 ولم يوجد **ووجه** قول احمد كون الوطى لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق صحة الملك  
 ولم يوجد ذلك في ملك الحياء فافهم ذلك والله اعلم **باب ما يجوز بيعه**  
**وما لا يجوز** اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وانفقوا على انه لا يجوز بيع  
 امر الولد خلافا لداود بن قيس قال على وابن عباس وكذلك انفقوا على عدم جوازها  
 بقوله على بن مسleme قال طهر في الهوى او السمك في البحر والعبد الا بقر خلافا لابن عمر رضي الله  
 بقوله يجوز ان يبيع الابن عن عمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع الطير والسمك  
 في بركة عظيمة وان ايجع في اخن الى بركة كبيرة واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك  
 فازنه اذا انفصلت من حي عند الشافعي وانفقوا على ان للمراة طاهره على جوازها  
 المصحف وانما اختلفوا في بيعه اما وحيدته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما  
 ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع العين الخمسة ونفسها  
 كالكلب والحزير والحمير والسرجه فان تلف الكلب والتلف فلا قيمة له وكذلك  
 لا يبيع عند الثلاثة بيع النخس ولو غسل بالباطع قول ابي يوسف انه يجوز بيع النخس  
 النخس ولو لم يتصل ومع قوله ايضا يبيع الكلب والسرجه وان لم يؤكل المسلم  
 وميا في بيع الحمير والبند وفي ابقاعها ومع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب  
 مطلقا وقول بعضهم انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب لما ذكر في اسماكة  
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس  
 مفصل وكل من هذه الاقوال وجه بحسب اجتهاد صاحبها مع انه لم يرد لنا دليل  
 صريح على بيع السرجه بخلاف الحمير يبيع حمل قول ابي يوسف يجوز للمسلم ان يؤكل دميما  
 في بيع الحمير كونه كان يرى ان لو كيل غير صغير يحضن الحديث انما لعن بائعها وموئنا الذي  
 لا المسلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجوز بيع المذبر مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز  
 اذا كان الذبر مطلقا فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 والاول خاص بالاصاغر والذين يجازون الى من المذبر بعد الذبر فيكون توسعة على  
 الائمة عليه يجوز ان يبيع المذبر بغير ثمنه في ضرورته رخصة وذلك الذي من عتق  
 المذبر وجه الثاني ان ربط النية مع الله تعالى بالذبر لا يجوز الرجوع فيها وهو

خاص

خاص بالاكار من الاوليا والامر اقامهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لا يجوز بيع  
 الوقف مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم او يخرج الوقف مخرج  
 الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان والاول  
 خاص بالاكار كما في المسألة قبلها والثاني خاص بالاصاغر كما يجوز له الرجوع عن  
 وصيته فذلك لا يجوز له الرجوع عنه فقه لا سيما ان احتاج اليه ولم يعلم فيه حاكم  
**ومن ذلك** قول الشافعي واحمد يجوز ان يبيع لمن المراة مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز  
 بيعه عن نكاح قوله تعالى فان ارضع لكم فانتم اجرة من اي ثمن لبنهن واجرة خسانتهن  
 للطفل قوله تعالى فانتم اجرة من مودن بعضه ببعده وجه الثاني انه لا يحتاج الى البن  
 الادمية في العادة الا الادميون ومن المعروف ان يبيع المراة لولدها المسلم بلا ثمن  
 لشرف النوع الانساني **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد في احدى روايتيه انه يجوز بيع  
 دور مكة لكونها فحش صلحا مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه لا يبيع ببيعها ولا  
 اجازتها وان فحش صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 وجه الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيل على بيعه دوره لما جاز النبي صلى  
 الله عليه وسلم وعلى والعباس الى المدينة وجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الحجاز  
 فلا يبيعي بيها ولا احادتها كما لا يجوز بيع المسجور ولا اجازته اذ باع الله تعالى  
 ان يرى العبد له ملكا مع الله تعالى في حضرته على الكسف والشهود فان البيع انما شرع  
 بالامانة لمن هو في حجاب غرر به غرر وحل ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الا الله  
 فلم يبيع ولذلك قال بعض الصوفية لا يبيع الا بالاوليا لا زكاة عليهم لرفع حجابهم فلا  
 يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجمهور على خلافه اذ لا بد من امر الحكماء  
 على العبد من حيث الجزاء البشري فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح قوله انه لا يبيع  
 بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه يبيع  
 وتوقف على اجازة مالكه وهو القديم من قول الشافعي بخلاف الشرافة لا توقف  
 على الاجازة عند ابي حنيفة ومع قول مالك انه توقف لبيع والشراف على الاجازة فالاول  
 مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه  
 الاقوال الظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك تقدم وباجر  
**ومن ذلك** قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما يستقر ملكه عليه مطلقا  
 قبل عقار كان او منقول مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك



لا يجوز بيع الطعام قبل القبض اما سواء فحوز ومع قول احمد ان كان المكمل مكبلا  
 او موزونا او معدودا لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان غرضا كان الاول مشددا  
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تفصيل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 اني الشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني ان العقار لا يخاف غيره فالباقى بعد وقوع  
 البيع وقبل القبض ووجه قولنا ان عليه التغير على الطعام بخلاف ما سواه ووجه قول  
 احمد سهولة قبض المكمل والموزون والمعدود عادة فلا يتغير عليه القبض ومن ذلك  
 قول الامية الثلاثة ان القبض والمنقول يكون بالنقل وفي ما لا ينقل كالعقار والثمار  
 على الاستحجار والتخلية مع قولنا في حقيقته ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين  
 ظاهرهما الاول فلان المنقول يسهل حوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل  
 بخلاف العقار ووجه الثاني ان البائع اذا اخل في المشتري وبين البيع فقد مكنته منه  
 فحصل الغرض من النقل بذلك ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة  
 كعبد من عبدا او ثوب من اثواب مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبد  
 او ثوب من ثلاثة اثواب بشرط الخيار دون ما اذا اذ على الثلاثة فالاول فيه تشديد  
 والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرهما لان شرط الخيار  
 يرد الامر الى الرضى فكان المشتري رضى بالعبيد كان هناك عيب ومن ذلك قول  
 مالك والشافعي في ارجح القولين انه لا يصح بيع العنق الغائبة عن العاقدين لم  
 توصف لها مع قولنا في حقيقته انها تقع ويثبت للمشتري الخيار عند الروية وبه قال  
 احمد في اصح الروايتين عنه واختلف اصحاب ابو حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس والنوع  
 كقولك بعثك مائة منى فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
 ويصح حمل الاول على بيع ما يغلب فيه التغير بين يدي العقد والروية والثاني على  
 ما لم يغلب فيه وبه قال بعض الشافعية ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يصح  
 بيع الاعمي وشراؤه واجارته ورهنه ومبته وبثبته له الخيار اذا لمسه مع قول الشافعي  
 في اصح قوليه انه لا يصح بيعه ولا شراؤه الا اذا كان راي شيئا قبل النعي مما لا يتغير  
 كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 حديثنا الباع عن راض وقد رضى الاعمي بذلك ووجه الثاني قصور الاعمي عن ادراك  
 الحيد والردى فيما يدر اذا انجره الغير براءة لونه مثلا وخياجه الى رده مع  
 الحيوان فالحمل ومن ذلك قول الامية الثلاثة بان لا يصح بيع الباقلا في قشره الا على

مع قولنا في حقيقته بخوازه فالاول مشدد خاص بامل الورع والثاني مخفف خاص بعوام  
 الناس فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة بصفة بيع الخطه  
 في سبيلها مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام  
 والثاني مشدد خاص بالكاثر فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
 انه يصح بيع النخل في كونه ان شئ مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز بيع النخل فالاول  
 مخفف خاص بالعامه والثاني مشدد خاص بالكاثر وطريق الانسان في الانتفاع به ان  
 يتبته من صاحبه وذلك لانه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن موضع المباحة  
 ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز بيع  
 ايام معلومة اذا عرفت قدر حلالها فالاول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والثاني  
 مخفف للشايع غالب الناس اياما معلومة غالبها بلز انما من يسامح بدين بقوته الشهير  
 واكثر طريق الايام او الهمة والاول خاص بالكاثر من اهل الورع والثاني خاص  
 بالعامه حيث طاب به نفس البائع ومن ذلك قول الامية الثلاثة باباحة بيع المصنف  
 من غير كرامته مع قول احمد والشافعي في احد قوليه بكرامته وصرح ابن قيم الجوزية  
 بالتحريم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان البائع حقيقة انما هو الحامل  
 والورق واما القرائن فليس بخلاف الورق ووجه الثاني انه لا يتقبل انفصال  
 الفاظ عن المعاني فذكر البيع لدخول معاني القرائن في ضمن ذلك تخيلا لا سيما وقد  
 حمله الممل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وان كان النطق به واقعا فافهم  
 واكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يصح  
 بيع العنق لخاصة الحر مع الكرامة مع قول احمد لعدم الصحة فالاول فيه تخفيف  
 والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي يواخذ العبد بها واما الوسائل  
 فقد جال بين العبد وبينها فلذلك كان بيع العنق من يري عصره خيرا غير حرام لعدم  
 تحققنا انه يتمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع العنق لخاصة الحر  
 وكان سفيان الثوري يقول بيع الحلال من شئت ووجه الثاني سد الباب لان ما يتوصل  
 به الى الحرام فهو حرام ولو با قصد كما لو نظر انسان الى ثوب مصبوغ في طاق على ظن انه  
 اجنبية فانه يجرد عليه ذلك فافهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة بتحريم اجرة  
 ضراب النخل مع قولنا في حقيقته بخوازه اخذ العوض على ضرب النخل فالاول مشدد والثاني  
 مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة بخوار التفريق



بين الآخرين في البيع مع قول في حنفية ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشد  
وجه حصول التاذي لكل منهما بموت شبه التفرق بين الامر واولدها قبل البلوغ  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا باع عبدا  
بشرط العتق صح البيع مع قول في حنفية في المشهور انه لا يصح ووجه الاول ان  
الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لمؤثره صلى الله  
عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثن العتق فيما طفر به قائله القول من الحديث  
والانسان يمنع ما هو مشروع فافهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة يحرم التفرق  
في البيع بين الامر والولد قبل البلوغ مع قول في حنفية تصح البيع مع تحريم  
التفرق قبل البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة

**الميزان باب تفرق الصفقة وما يفسد البيع**  
اتفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الولالة لم يصح وعن الاصطحري من اصحاب  
الشافعي انه يصح البيع وتبطل الشرط تطورا ما قاله الحسن وابن ابي ليلى النخعي  
انه لو باع دار بشرط ان يسكنها البائع من انه يجوز البيع ويفسد الشرط  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم  
**باب الربا اجموعا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا**

فيها سائر الذمب والفضة والبر والسعير والتمر والزبيب والملح اذا علمت  
ذلك فقد اجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذمب بالذمب منفردا او الورق  
بالورق منفردا او مضر وبها وجهها الامثلة مثل وزنا بوزن بد ابيد  
ويحرم نسيبه واتفقوا على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والسعير بالسعير  
والتمر بالتمر والملح بالملح اذا كانا بغير اشارة لا بمثل يد ابيد ملة اما وجدة  
من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي  
العلة في تحريم الربا في الذمب والفضة كونها من الاثمان ومن جنس الاثمان  
مع قول في حنفية ان علة الربا فيهما موزونان فكونها جنس فيحرم الربا في سائر  
الموزونات واما العلة في البر والسعير والتمر والزبيب في القول الجديد  
للشافعي في كونها مطعومة فيجوز الربا في الما العذب والادهان على الاصح  
وقال في القدم انها مطعومة او مكيكة او موزونة وقال اهل الظاهر الربا  
غير معلل وهو مخصوص عليه وقال ابو حنيفة العلة فيها كونها مكيكة

وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن احمد واثان احمد  
كقول الشافعي الثانية كقول في حنفية وقال ربيعة كلما تجب فيه الزكاة فهو ربي  
فلا يجوز بيع بغير بيعير وقال الجماعة من الصحابة ان الربا خاص بالنسيئة فلا يحرم  
التفاضل انتهى وتوجيه ذلك الا قول الظاهر عند اربابها فاعلم ذلك ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة انه لا يجوز بيع بعض الدراهم المشوشة ببعض ويجوز ان يبيتر  
لها سبعة مع قول في حنفية انه ان كان الغش قليلا جاز فالاول مشدد خاص بليل الوقوع  
من قاعدة مدعجوه والثاني مخفف خاص بغيره من الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في الحديد والرصاص وما اشبههما لان العلة  
في الذمب والفضة الثمنية كما مر مع قول في حنفية واحمد في اظهر الروايتين ان الربا  
يتعدى الى النحاس والرصاص وما اشبههما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول تخصيص الشارع الذمب والفضة بالذكر في الربا  
دون غيرها ووجه الثاني ادخال الحديد والنحاس بهما في الجلبسة والصفة تورعا بشرط  
فيها الحول والمماثلة والتفاضل قبل التفرق اذا باع جنسا بجنس ومن ذلك قول الامية  
الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان بواحد من جنسه مع قول في حنفية ان ذلك جائز فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر لعلة المحبة  
ووجه الثاني عدم النظر لهما فلا يكون عند الحيوان من جنس اللحم الا اذا جرح وما  
له ربيع فهو جنس اخر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز بيع دقيق الحنطة  
بمثلها مع قول احمد بجوازها ومع قول في حنفية انه لا يجوز بيع احداهما بالآخر اذا استويا  
في النعومة والخسونة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك كالتوجه في المسألة قبلها في المثلية وغيرها

**باب بيع الاصول والثمار** اتفقوا على انه يدخل بيع الدار والارض  
حتى حاميها الا المنقول كالدر والوبر والسور وتدخل الابواب المنصوبة وحملها  
والاجاقات والرفق والسلم المسمران وكذلك اتفقوا على انه اذا باع غلاما او حرة  
وعليه ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة الحبل  
والقود والنجار وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعتك ثمة البستان لا ربا  
صح وعن الهذلي انه لا يصح ملة اما وجدة من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
فمن ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا باع غلاما عليه ثياب لم يدخل في البيع



او غير موثر لم يدخل مع قول في حقيقته انه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن ابي ليلى ان الثمرة  
 للمشتري بكل حال فلا ولا مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه الشك الاول** من قول الائمة الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهرا من ريبا فدخل في البيع  
 كبقية الخلة عكس الشك فمثل طلعتها سواء ظهر او لم يظهر ومن هذا العلم توجيه قول ابن ابي ليلى  
 والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة اذا باع الثمرة الطاهرة مع ما يظهر بعد ذلك  
 لم يبيع البيع مع قول مالك انه يبيع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 وجه الاول ان العقد اشتمل على معلوم ومجهول فلا يجوز له ان يخرجه الله تعالى من الثمرة وجه  
 الثاني ان العقد اشتمل على ما لا يعلمه تعالى بمساحمة العبد لاجنه بالخروج من المثل المقابل للذي خرج  
 الله من الثمرة ونظيره ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع شجرة واستحق غصنها منها  
 لم يبيع مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان وجه الاول عسر تخلف ذلك العوض من غير زيادة ولا نقص من مجازاة الاضمان  
 وهو خاص بالكابر من اهل الورع وجه الثاني المسامحة بمثل ذلك عادة فتصح استثناء  
 العوض والله اعلم **باب بيع المصراة والرد بالعيب**  
 اتفق الائمة على ان النصرية في الابل والغنم والنعمة على وجه التمسك على المشتري حرام  
 وكذلك اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري امسك امسك المبيع وخذ ارش العيب لم يجبر  
 المشتري على ذلك وان قال للمشتري لم يجبر البائع وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا  
 تلقى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يفسد حقه من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه  
 اذا باع عبد اعلى انه كافر خرج مسلما ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا املك عبدا  
 ما لا يباعه وقلنا انه اي العبد يملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري  
 وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذلك الواقفة وحكى ذلك عن  
 مالك اما وجه من مسائل اتفق الائمة الاربعة واماما اختلفوا فيه فمن ذلك  
 فمن ذلك قول الائمة الثلاثة يثبت الخيار في بيع المصراة مع قول في حقيقته بعد ثبوته  
 فالاول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 وجه الاول وقوع التمسك من البائع مخفف عن المشتري ودونه وجه الثاني ظاهر  
 ومكة القول في سائر ما يشدد فيه العلماء لان قصد التمسك من الوقوع في الخوف  
 على بعضهم بعضا ومن روى الخط الاول فلا ينفعهم دون اخواتهم انتهى **ومن ذلك** قول في حقيقته  
 واحدا ان الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي انه على الفور فالاول مخفف خاص

بالكابر

بالكابر الذي لا خوف عندهم على احد من اعيانهم ولا يرجحون انفسهم على اخيهم والثاني  
 مشدد خاص بالامانة الذي يورث الخط الاول ولا ينفعهم ولا يحل احد منهم روى الخط الاول  
 لاجنه ورمز الى الخط الاول لاجنه ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشراط القورية  
 لحوط لدينهم فانهم **ومن ذلك** قول في حقيقته والشافعي انه اذا وجد بالمبيع عيب بعد قبض  
 المبيع والتمسك بالخيار للمشتري مع قول مالك ان عمدة الرقيق في ثلاثة ايام الا في  
 الجذام والبرص والجون فان عهده الى سنة فثبت له الخيار اذا مضت السنة فالاول  
 مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جازة الاحاديث والثاني مفصل وجه التفصيل  
 في الشك الاول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع وجهه في الشك الثاني  
 من كلامه التماس على ما قاله في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا لها مائة  
 سنة والشافعي اقل مدة نزول البرص والجذام والجون اذا طرأ بعد سنة ومائة سنة  
 انه مستحق فثبت به الخيار والله اعلم **باب البيوع المنهي عنها**  
 اتفق الائمة على تحريم بيع الحاضر للبايع على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك  
 اتفقوا على تحريم اخكار الاقوات وهو ان يباع طعاما في القلا ثم يمسكه لزيد او ثمة  
 وكذلك اتفقوا على تحريم الخبز على تحريم بيع الكالي بالكالي وهو بيع الدين بالدين وهذا  
 ما اوجبه من مسائل الاتفاق واماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان  
 من اعطى الخبز اشتري شراؤه صحيح وان اشترى الفارغ قول مالك بطلان الشرا فالاول  
 مشدد في تحريم الخبز فقط دون الشرا والثاني مشدد فيها فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 وجه الاول ان التحريم لا يخرج عن غير البيع وجه الثاني شدة التعقير من الوقوع في  
 مثل ذلك سد الباب للخس المنهي عنه كما اشار اليه حديثنا المبيع عن تراض انتهى  
 اذا لو اطلع المشتري على المبيع لا يسوي التمسك تلك الزيادة التي خدعه بها البائع  
 لما اشتراه **ومن ذلك** قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكرامة وذلك بان يبيع  
 ثوبا الى رجل ثم يشتريه من ثوبها بعد اقل من ذلك مع قول في حقيقته وما لك واحد  
 بعد مجازاة ذلك فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابر من اهل الورع  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان كلام البائع والمشتري باع واشترى مختار  
 وظاهر الشريعة يشهد لها بالصحة وجه الثاني مراعاة الباطن في عيش المشتري الثاني  
 وهو اتمته على فعل السهم والله اعلم **ومن ذلك** قول في حقيقته والشافعي يحرم التسخير  
 مع قول مالك انه اذا اخالف واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان فيقال له لما ان يبيع



بسر الملوقة واما ان تغفل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب التحكم عن الناس في امور الهة التي اباح الحق  
تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت القايكة وهو خاص لا صاعرا الذي غلب  
على قلوبهم جلاله تعالى وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والجلود  
على الناس الوارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكل ايمان احدكم حتى يحبل اخيه  
ما يجب لنفسه وهو خاص بالكابر الذي لم يغلب عليهم جلاله تعالى وظهر عنهم الله من  
محبتها المذمومة بالكلية والله اعلم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان بيع المكرة  
لا يصح مع قول في حقيقته انه ان كان المكرة له هو السلطان لم يصح البيع او غير السلطان  
صح ثم ان سعر السلطان على الناس قباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره  
فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم يفرق بين اكراه السلطان وغيره ووجه الثاني  
ضعف جانيه غير السلطان عن فعل ما يصح به الاكراه وسهولة رده عن اكرامه بالشرع  
والسياسة بخلاف السلطان الاعظم فان القاضى وغيره يجرى رده اذ الاكراه  
احد امن رعيته لاسيما ان نظرها كونه انظر الى رعيته واكثر شفقة فربما راي  
المصلحة في اكراه شخص على بيع ماله والله اعلم ومن ذلك قول في حقيقته وماله  
يجوز بيع الكلب مع الكرامة فان بيع كلب لم يفسخ البيع ان امكن الانتفاع به  
عندما وقال الشافعي واحدا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان  
قتل او تلف فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان النهي عن ثمنه لا يبرهن من عدم صحة بيعه نظيره ما ورد في كسب الحجام فان  
الحجامة جارية وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النهي عن كل ثمن الكلب يقتضي عدم  
صحة بيعه لذو الحاجة اليه لكثره الكلاب في كل عصر مع قول جمهور الامية  
بنجاستها ومقتضاها واما الشارع بالفضل من فضلائها سبع مرات احد امن بتراب  
ويصح حمل القولين على حالين فمن احتاج الى الكلب طائفة او حراسة دار فله شراؤه ومن  
والله اعلم باب بيع المراءى بعد انعقاده على جواز بيع المراءى بغير تصور  
المشهور ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ومحمد بن اسحاق بن راهوية وكذلك  
اتفقوا على انه ان اشترى ثمن مؤجل لم يجز مطلق بل يجب البيان وقال الاوزاعي  
يلزم العقد اذا اطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الامية الاربعة يثبت

المشترى

المشترى الخيار اذا لم يعلم بالثاويل ووجه ذلك المسائل الظاهر فهو من تخفف مشدد  
على البائع او على المشتري بحسب مذركم والله اعلم باب اختلاف  
المتبايعين في ملاك المبيع اتفق الامية رضي الله عنهم على انه اذا حصل بين  
المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يثبت له القامد اما وحده من مسائل الاتفاق  
في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي انه يبيد اسم المبيع  
مع قول في حقيقته انه يبيد اسم المشتري فالاول مشدد على البائع والثاني مخفف  
على البائع ووجه كل من القولين ان احدهما قصد الخط الاول لنفسه وذو الحجة فله ذلك  
غلط الامية عليه بالبداهة باليمين فافهم ومن ذلك قول الشافعي وماله واحد  
واحد رويتهما ان المبيع اذا كان مائكا واختلفا في قدر ثمنه تعالى فصح البيع  
ورجعية المبيع ان كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول  
في حقيقته انه لا تخالف على ملاك المبيع والقول قول المشتري بكل حال وقال السعفي  
وابن سريج ان القول قول البائع فالاول مشدد وقول في حقيقته مخفف لعدم وجود  
العين التي تخالف لاجلها ووجه قول في ثور وذر ان المشتري معه الظاهر ووجه قول  
السعفي وابن سريج ان البائع هو المالك الاصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول الشافعي في احد القولين اذا باع غنما ثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع  
لا اسم المبيع حتى اقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يجبر على تسليم  
المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن مع قول في حقيقته وماله ان المشتري يجبر  
اولا فالاول مشدد على البائع لكون اصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع  
كونه فرعا من البائع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول في حقيقته  
والشافعي ان المبيع اذا تلف باقة سماوية قبل القبض انفس المبيع مع قول مالك  
واحدا ان المبيع اذا لم يكن مكينا ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري  
فالاول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم  
الثمن ووجه الثاني ان البائع اذن له في قبضه فكانه من جن باع باللفظ او بالمعاطاة  
صار في يد المشتري وخياره ولو لم يقبضه ومن ذلك قول في حقيقته وماله  
والشافعي ان المبيع اذا تلف البائع انفسه كالتلف بالاقعة مع قول احدا ان المبيع  
لا يفسخ بل على البائع قيمته ان كان متقوما ومثله ان كان مثليا فالاول مشدد



في الضم والشافعي في الغنم فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف باقية سماوية فلا غرم عليه من قيمة ومثل واحمد نظر الى ان البايع برز منه العقل فقلبه القيمة او المثل ان كان فضل البايع من جملة افعال الله تعالى فانه تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي في اصح قوله ان البيع اذا كان غرة فقل بعد التحلية انها من ضمان المشتري مع قول مالك ان كان الثالث قبل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث فما زاد فهو من ضمان البايع ومع قول احمد انه ان تلف باقة سماوية كان من ضمان البايع او نهبا وسرقه من ضمان المشتري فالاول مشدد بالضمان على المشتري لانه المقصر في القبض بعد التحلية والثاني مفصل وكذا الثالث فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الشق الاول من كلام مالك ان النقص اذا كان قبل من الثلث يحمله المشتري عادة بخلاف الثلث فاكثر فانه لا يحتمل ووجه الشق الاول من كلام احمد ان التلف بالامر السماوي بعد التحلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان من ضمان البايع ووجه الشق الثاني في كلامه ان الثالث بعد التحلية كالثاني بعد القبض فكان من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع وكما لا غرم فاعلم والله تعالى اعلم

**كتاب السلم والقرض** اتفق الامة على ان السلم يصح بصفة شروط

ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واحكام معلوم ومعرفة مقدار راس المال وتسمية مكان التسليم اذ كان كجدة مونة لكن ابو حنيفة يسمي مدة السابع شرطا وباقى الامة يسمونه لازما وكذا ذلك اتفقوا على جواز السلم في المكيلات والموزونات والمزونات التي تصبى بالوصف وكذا ذلك اتفقوا على جوازه في المعدونات التي لا تتفاوت واحادها كالجوز والبيض التي رواه عن احمد وكذا ذلك اتفقوا على ان القرض مندوب ليدفع على ان من كان له دين على انسان الى اجل فلا يحل له ان يضع عنه بعض الدين قبل الاجل ليحمله الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان يحل له قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل اخر وعلى انه لا يحل له ان يأخذ قبل الاجل بعضه عينا وبعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا اجل الاجل ان يأخذ منه البعض بسقط او يؤخره الى اجل اخر مدة اما وحده من مسائل الاتفا واما ما اختلفوا فيه الامة فمن ذلك قول ابو حنيفة لا يجوز السلم في ثيابا

كالرمان والبطيخ لا وزنا ولا عدة مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر ربيع الاخر يجوز مطلقا عدة اقالا احمد وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد بما يل الى الورع والثاني مخفف بما يل الى الترخيص لكل منهما وجال والثاني مفصل فيه نوع تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا وموجلا مع قول ابو حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من موجب ولومدة يسيرة فالاول مخفف بترك الاجل والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله بيع والبيع يجوز حالا وموجلا فذلك السلم ووجه الثاني انه بيع عين في الذمة الغالبية التاجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وجهه ان الصحابة والتابعين انه يجوز السلم والعرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور وما عدى الحمارية التي يحل ذبحها للمعترض مع قول ابو حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقراضه ومع قول المرني وابن جرير الطبري يجوز قرض الاثا اللواتي يجوز للمعترض وطهرن فالاول مخفف على الناس وقول ابو حنيفة مشدد وقول المرني وابن جرير مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث فيه ووجه الثاني سرقة موت الحيوان او اباقة او اضلاله وسعر وجود مثله ليرده اليه فان المشككية في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا يستعمل غالب النفوس به ووجه الثالث استبعاد وقوع المعترض في وطى الحارثية من غير ملك المضع على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول على حال الاكابر من اهل الدين كما ان مقابلته محمول على حال رعايا الناس فانهم ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والنهرو والمهرجات ونصح النصارى والجذاذ مع قول ابو حنيفة والشافعي واحمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص بالاصاغر والاحاقاق والضرورات والرخيص والثاني مشدد خاص بما مل الاحياط والورع ودروية الخط الاوفر لمن عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التحديد بل هم مع اخوانهم المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الاوفر لانفسهم فرج الامر الى مرتبة الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشد حاجته غالب الناس ليدخلوا عليهم وان احسن



يعيش الى وقت ذلك الاجل والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يردون في  
اكل اللحم ويقتصر اكلهم فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والساجي  
انه لا يجوز السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما منسته النار  
فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين  
تمس حاجتهم الى مثل ذلك للضرورة وخوف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول مالك والساجي والشافعي واحد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجودا عند عقد السلم  
وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز الا ان كان  
موجودا من حين العقد الى المحل فالاول فيه تخفيف خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم  
الى مثل ذلك ويشوق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يحيطون  
لاخبرهم فيما فقدوا ذلك بعد عقد السلم واستندوا الى وقت المحل فصار المسلم اليه  
في مشقة من جهة الوفا بما اسلم اليه فيه فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود مع  
قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص بامل الورع والثاني مخفف خاص  
بالعوام الذين يرمون انفسهم على مر الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت  
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والساجي واحمد بن محمد الاشعري  
والتوليد في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص  
بامل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يصفون اليه امر اخر والثاني  
مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول مالك ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الامية الثلاثة انه  
لا يلزم التاجيل بل له المطالبة به متى شا فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب  
الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرج الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجوز قرض الخبز مع قول  
ابي حنيفة انه لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص  
بامل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من حيلة الربا فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز قرض الخبز عددا ويجوز وزنا  
وهو احدى الروايتين عن احمد مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز فالاول فيه  
تشديد خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرج الامر الى مرتبة الميزان

هذا هو الوجه الثاني  
في القرض بالخبز

**ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بن حنبل في القرض بالخبز من اقترض منه شيئا واكل  
طعامه ونحو ذلك من سائر الانتفاعات بما لا يقرض من اقترض منه شيئا واكل  
القرض بل لو لم يجز في قول الشافعي مع قول ابي حنيفة ومالك بحرمته ذلك وانما يشترط  
وسجل الشافعي حديث كل قرض جرم فمما روي على ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير  
شرط فهو جائز وبعبارة الروضة واذا اهدى المقرض المقرض مديته جاز فمما روي  
بلا كرامة وليستحقر المقرض ان يرد اجمعا مما اقترض للمحدث الصحيح في ذلك ولا يكره  
للمقرض اخذه انتهى فالاول مخفف خاص بامل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص  
بامل الورع فظير ما قالوه في مديته الشافعي بحكم التفضيل في ذلك فرج الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا كان للشخص دين على اخر من جهة بيع  
او قرض موجب لمدة فليس له ان يرجع في التاجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة  
التي اجلها وكذلك لو كان القرض موجلا فراد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة  
الا في الجاهلية والقرض مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل  
ذلك الاجل الثاني اذا الحال لا يوحل فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الوفا بالوعد  
والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرجعون في اقوالهم فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**كتاب الرهن** اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في السلم والخمر  
وقال داود بن محمد بن مسعود اما وجبته من مسابيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
**من ذلك** قول الامام مالك ان عقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولكن بخير  
الراهن على التسليم مع قول ابي حنيفة والساجي واحمد انه لا يلزم الرهن لا يقبضه  
فالاول مشدد على المرتبة مخفف على الراهن والثاني عكسه فيجعل الاول على حال  
امل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالاولياء والعلماء ويجعل الثاني على من كان  
بالصدق من ذلك ممن يريد الخط الاوفر لنفسه دون اخيه ولا يخطا لاحرته فرج  
الامر الى مرتبة الميزان فتأمل **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يصح ركن المساع  
مع قول ابي حنيفة انه لا يصح وسواء عند الثلاثة اكان مما يقسم كالقمار او لا  
كالصبي جاز ووجه الاول انه مما يصح بيعه وكما يصح بيعه جاز ومنه وجه الثاني  
عسر التصرف فيه على المرتبة غالبا لقلة من يرغب في شراء المساع ان اخذ الى البيع  
فرج الامر الى مرتبة الميزان فمن الامية من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط  
للمرته **ومن ذلك** قول الشافعي ان استدانة الرهن في يد المرتبة ليست بشرط مع قول



اي حبيفة وما لك انما شرط فتي خرج الرهن من يد المرتين على اي وجه كان بطل الرهن  
الا ان با حبيفة يقول ان الرهن اذا عاد بوجه او عارية لم ينقل فالاول تخفف على  
الراهن مشددا على المرتين والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول ان حبيفة فرج الامر  
الى مرتين الميزان ولكن الاول خاص بالقوام الذين لا يحيطون لديهم كل ذلك الا حيا  
والثاني خاص بالاكابر الذين يحيطون لديهم فان المرتين ما اخذ الرهن الا وسيلة  
الى غصيل حقة فاذا خرج من يد فكاكه لم يره شيئا فكان المرتين شرط في رضاه بالرهن  
سلامة العاقبة وذلك ليحل فيبيعة عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشهور  
والشافعي في ارجح الاقوال انه اذا ارهن عبدا ثم اعتقه فان كان موسرا فقد الغنى  
ولرهنه قيمة يوم عتقه ويكون رهنا وان كان معسرا لم ينفذ في قول اخر لما لك ان  
طرا له مال او قضا المرتين ما عليه نفذ العتق وما وافقه من قول مالك الاخر والافلا  
وقال ابو حنيفة واحمد بن حنبل في العتق على كل حال لكن قال ابو حنيفة ان العبد المهرن  
يسعى في قيمة المرتين حال العسار شديد فالاول والثاني فيها تخفيف على المعق  
بما فيها من التفضيل والثاني مشددا عليه وعلى العبد وهو قول ابو حنيفة فرج الامر  
الى مرتين الميزان ووجه الاول موافقة الفواعل الشرعية في التفرع الى الله تعالى  
من الشراح الصمد بالعتق بخلاف المعسر فان من يلازمه فالبصيرة التفرع يعق  
عبد لاسيما عند الحاجة اليه وما لا يتشرح الصدر اليه فهو الى الرد اقرب من التفرع  
وجه الثاني كون السيد هو الذي يلقط بالعتق اختيارا ومنه والشارع متشوق  
الى الشفقة والرحمة بالارقا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو مختصر الصلاة وما  
ملكتم ايماكم اي حافظوا على الصلاة واستوصوا ايما ملكتم ايماكم خيرا مع ان العبد  
بالحكم على السيد بالعتق قابل بوجوب لغيره عليه ان كان موسرا وعلى العبد ان كان سيد  
معسرا كما مر مما فات من حق المرتين في الله اعلم ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي  
واحمد انه اذا ارهن شيئا على مائة ثم اقترض مائة اخرى واذا جعل الرهن على الدينين  
جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الاول ان الرهن لا يرد بالدين الاول والعين  
المهرونة وثيقة من جهة المائة الاولى فلا يكون وثيقة لغيره ووجه الثاني ان الرهن  
قد رضى بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل ترك الرهن اصلا لاسيما ان كان  
الراهن والمرتهن من الصلحاء والاصدقا فرج الامر الى مرتين الميزان ومن ذلك قول  
مالك والشافعي واحمد انه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول ابو حنيفة انه

يبيع فالاول خاص بمن يغلب عليه عدم الرشد فحجر عليه ان يتصرف في اخرج ما له عند  
من ليس له عند حق والثاني خاص بالاكابر الذين يتصرفون في اموالهم بحسب ما يرونه  
احوط لديهم لان الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر انه ومن عند  
احد شيئا قبل ان يربح الحق عليه ثم اكلمه المرتين مثلا او انفق له ثم يتركه منه شعرة  
**ومن ذلك قول ابو حنيفة** وما لك ان الراهن اذا شرط في الرهن ان المرتين يبيعه عند  
حلول الدين وعدم دفعه للمرتين جاز مع قول الشافعي انه لا يجوز للمرتين ان يبيع المهرن  
بنفسه بل يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتين فان ابي الرهن الحاكم بقضا الدين او بيع  
المهرن فالاول تخفف على المرتين خاص بكل المؤمنين الذين يرون الخط الاول في افعالهم  
ولا يندمون على ما يتصرفون فيه مما فيه براءة ذمة لهم بل يرون تصرفه في اموالهم  
كصرفهم في اموال نفوسهم بالخط الاول في الدنيا والاخرة والثاني مشددا خاص  
بمن كان يصد ما ذكرنا فربما نسب المرتين الى عدم بيعه بالخط الاول او يبيعه باخس  
من فيق بينهما التراجع فرج الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك قول مالك رحمه الله**  
انه اذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول  
المرتين يمينه كان قال الراهن مائة على خمس مائة وروى وقال المرتين بل مائة  
على الف وقيمة الرهن تساوي الف والزيادة على خمس مائة مع قول ابو حنيفة واحمد  
والشافعي واحمد ان القول قول الراهن فيما ذكره مع يمينه من الف وخمس مائة درهم  
فاذا وقع الى المرتين ما حلف عليه اخذ منه فالاول مشددا على الراهن تخفف على المرتين  
والثاني عكسه فرج الامر الى مرتين الميزان فمنهم من احتاط لما لا يراهن ومنهم  
من احتاط لما لا يرهون عكسه بالنظر للاكابر والاصغار والاكابر يرون الخط  
الاول لغيرهم والاصغار بالعكس **ومن ذلك قول ابو حنيفة** ان الرهن مضمون على كل حال  
ما قل الامر من قيمة ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك ان ما يظهر  
ملاكه كالحق وان العاقر غير مضمون على المرتين وما يخفى ملاكه كالنفقة والثوب  
فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدقه الراهن ومع قول الشافعي واحمد ان الرهن امانة  
في يد المرتين كسائر الامانات لا يضمن له بالتعدي ومع قول سريج والحسن والسفي  
ان الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن درهما والحق عشرة الاف ثم تلف  
الرهن سقط الحق كله فقول ابو حنيفة مشددا وقول مالك مفصل وقول الشافعي واحمد  
تخفف وقول القاضي سريج والحسن والسفي انه من الكل فرج الامر الى مرتين



الميزان وكل من لا يوجب لا يخفى على من له فهم **ومن ذلك** قولنا ان الميزان  
 اذا ادعى ملاك الزهر وكان ما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام وان اتفقا على الضعة  
 واخلغا في القيمة سبل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه ضعة وعمل عليها مع قولنا في حقيقة  
 ان القول قول الميزان في القيمة مع يمينه ومع قولنا الشافعي ان القول قول القاد مطلقا  
 فالاول مفضل والثاني مشد على الميزان باليمين والثالث محقق على القاد فرج  
 الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب القليبي الحجر**  
 اتفق الامة الاربعة على ان بيعة الاعسار تسع بعد الحبس وعلى ان الاسباب الموجبة  
 للحجر ثلاثة الصغر والرو والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه  
 ماله مذ لما وجب من مسائل الاتفاق لما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قولنا ان  
 الشافعي واحدا ان الحجر على المفلس عند طلب الغرماء واحاطة الدين بالدين مستحق  
 الحاكم وان له منصرف من الصرف حتى لا يضر بالغرماء وان الحاكم يبيع اموال المفلس اذا  
 امتنع من بيعها ويقسمها بين غرماءها بخصص مع قولنا في حقيقة انه لا يحجر على المفلس  
 بل يحبس حتى يقضى الدين فان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولم يبعه الا ان يكون  
 ماله دأيم ودنيه وراهم فيقتضيها الشافعي في دينه فالاول مشد على المفلس من حيث  
 منصرف من الصرف في ماله المصلحة الغرماء تحلصا لذمة وهو خاص بالحاكم الذي هو  
 اتم نظرا من المفلس والثاني مشد عليه بالحبس مخفف عليه لعدم المبادرة الى بيع  
 ماله قبل الحبس وهو خاص من كان عند غمرد وامتناع من وزن الحجر فرج الامر الى مرتبة  
 الميزان **ومن ذلك** قولنا ان الشافعي في اظهر قوله انه لا ينفذ تصرفات المفلس  
 في ماله بعد الحجر عليه بيع ولا هبة ولا عتق ومع قولنا في احد في رواية انه لا ينفذ  
 تصرفه الا في العتق خاصة ومع قولنا في حقيقة انه لا يحجر عليه في تصرفه وان حكم به  
 قاض لم ينفذ قضا وما لم يحكم به قاض بان واذا لم يصب الحجر عليه صح تصرفاته كلها  
 سواء احتملت الفسخ او لم تحتمل فان نفذ الحجر قاض بان صح من تصرفاته ما لم يحتمل الفسخ  
 كالنكاح والطلاق والديور والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة  
 والصدقة ونحو ذلك فالاول مشد على المفلس بعدم صحة تصرفه تقديرا لصحة براءة  
 ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله  
 ولما الدين هو المطالب به دون باقي الدنيا والاخرة فالنا للتمسح به عليه فيما ليس به  
 بما لنا حتى نتصرف فيه فان خلصت من متاع من جهة الغرماء فلا خلاص من جهة المفلس فقدم

وماله

وماله للقاضي الذي هو نايب الشرع الشريف فرج الامر الى مرتبة الميزان مشد  
 ومخفف فيه كما ترى **ومن ذلك** قولنا ان الشافعي في احد انه لو كان عند المفلس سلعة  
 وادركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس في فسخها احق بها من  
 الغرماء فيقوز باخذ مادونهم مع قولنا في حقيقة ان صاحبها كاحد الغرماء فيما سمونه فيها  
 فلو وجد ما صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقالا لثلاثة صاحبها  
 اسوة الغرماء وقال الشافعي وحده انه احق بها فالاول مخفف على صاحب السلعة مشد  
 على الغرماء والثاني عكسه فالاول في المسألة الثانية فرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول في المسألة الاولى الحديث الصحيح في ذلك ووجه الثاني فيها ان السلعة  
 صارت ملكا للمفلس لا فرق بينها وبين غيرها من سائر امواله فصارت صاحبها كاحد الثمن  
 ولعل صاحبها لم يبلغه الحديث **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة ان المفلس اذا اقر بدين  
 بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغرماء الذين حجروا عليه لاجلهم  
 مع قولنا الشافعي انه يشاركهم بسوطة فالاول مشد على المقر له والثاني مخفف عليه فرج  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تفضيل المقر له في الفسخ مل على المفلس من غيره  
 ام لا ووجه الثاني ان حكم الحجر مثل الدين الذي قبله والذي بعد على خد صوامع انه ربما  
 يكون منها في الاقرار المذكور **ومن ذلك** قولنا ان الشافعي في احد انه اذا ثبت العسار  
 للمفلس عند الحاكم اخرج الحاكم من الحبس ولو بغرماء من الغرماء وحال بيته وبينهم فلا  
 يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملا ذمة بل يميل حتى يوسر مع قولنا في حقيقة ان الحاكم  
 يخرج من الحبس ولا يجوز بينه وبين غرماءه بعد خروجه فيلا ذمونه ويمنعونه من التصرف  
 واخذون فضل كسبه بالخصص فالاول مخفف على المفلس مشد على الغرماء والثاني عكسه  
 مع الاخذ بالاحتياط والمساواة لبراءة ذمة المفلس فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قولنا ان الشافعي في احد ان بيعة الاعسار تسع قبل الحبس مع الظاهر  
 من مذهبنا في حقيقة انها تسع الا بعد الحبس فالاول مخفف على المفلس والثاني عكسه  
 ولكن يحمل الاول على حال اهل الدين والورع الخائفين من حقوق الخلائق وعمل الثاني على  
 من كان بالصد من ذلك فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقة واحد  
 ان المفلس اذا اقام بدينه باعسا ره لا يحلف بعد ذلك مع قولنا ان الشافعي انه  
 يحلف بطلب الغرماء فالاول مخفف على المفلس محمول على ما اذا كان من اهل الدين  
 والورع والثاني مشد عليه محمول على ما اذا كان بالصد من ذلك فرج الامر الى مرتبة



الميزان **ومن قول** ان بلوغ الغلام يكون بالاختلام والانتزال  
فان لم يوجد فحقى يتم له ثمانية عشر سنة وقيل سبعة عشر سنة والما بلوغ الحاربه  
فبا الحيف والاختلام والجلد الا فحقى يتم لها ثمانية عشر سنة او سبعة عشر سنة  
مع قول مالك واحدا ان بلوغ خمسة عشر سنة او خروج المني والحيف والجلد  
فالاول مفضل فيه تخفيف بعد القول بتكليفه والثاني جازم فيه الاخذ بالاحتياط فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل منهما الاستدراك من الامة المجتهدين **ومن قول** ان  
ان نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع قول مالك واحدا انه يقتضيه ومع الاخر  
من مذهب الشافعي ان نبات العانة يقتضي الحكم بالبلوغ وله الكافرون المسلم الاول  
مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم والثالث مفضل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان التكليف الواجب امر ما شديدا فلا يجب على المكلف الا بعد  
بلوغه يقينا لان نبات العانة يحتمل ان يكون من شدة حرارة البدن ويقول الحديث  
في ذلك موهول ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للمكلف ليعتبر بشواجب التكليف ويؤثر  
عليه اذ اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث  
تجديلا لاخذ الجزية وحصول الصغار والذكاة **ومن قول** ان حنيفة ومالك  
واحدا ان الرشد في الغلام اصلاح حاله ولم ير اعواضا فتا ولا عدا له مع قول  
الشافعي ان الرشد صلاح الدين والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك  
وقال مالك لا يتبع الحجر عنها ولو بلغت وشك حتى تزوج ويدخل بها الزوج  
وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل الزوج وقال احمد في المختار من روايته انه لا فرق  
في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى يحول  
عليها حول عند او نكح ولذا فالاول مخفف بعد اشتراط صلاح الدين ووجهه ان الباطل  
موقوف في الرشد في الاموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم وحود ذلك  
فاذا اصاب ما له حيز تسليمه اليه شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من الامور دينه  
وهذا نظير قول عبد الله بن عباس انه يقبل شهادة من عمده منه صدق الحديث ولو  
فسق من جهة اخرى والقول الثاني مشدد ووجهه ان من تساهل بترك الصلاة او غير  
الحجر فلا يبعد منه ان يصيب ماله في غير طاعة الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذا  
الحكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من احتاط وبالغ في صفات الرشد ومنهم من خفف  
في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر رشدها بمجرد بلوغها ومنهن

من لم يظهر رشد ما الا بعد الولادة لانها احقر مراتب الاختقان لها في الرشد  
**ومن قول** الامة الثلاثة ان القبيح اذ بلغ والنسبة الرشد يدفع اليه ماله  
فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل يستمر محجورا عليه مع قول ابى حنيفة رحمه الله  
انه اذا انتهى سنه الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المالا بكل حال فالاول مشدد  
زد واما الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد خمس سنه والكفر والثاني عفيف عليه بعد  
خمس وعشرين سنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر القرآن في قول  
قال انتم منهم رشدا فلم ياذن في دفعه الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان  
ووجه الثاني ان الفضل بكل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام  
الامام علي رضي الله عنه ينتهي بلوغ الصبي خمسة عشر سنة وينتهي طوله فانتهى  
اثنان وعشرين سنة ويكمل عقله بانها ثمان وعشرين سنة وما بعده تجاروا الى  
ان يموت انتهى وهو قريب من كلام ابى حنيفة **كتاب الصلح**  
اتفق الامة على ان كل من علم عليه حقا فصالح على بعضه لم يحل لانه مضم للحق وعلى ان  
للمالك ان يصرف في ملكه بما لا ضرر جاره وعلى ان المسلم ان يعلى ببناءه على بناء جاره  
لكن لا يحل له ان يطعم على عورات جيرانه هذا ما وجدته من سبيل الاتفاق واما  
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامة الثلاثة انه اذا لم يعلم ان عليه حقا وادعى  
عليه تصح المصالححة مع قول الشافعي انها لا تصح فالاول مشدد مبالغ في الاحتياط  
في براءة ذمته وهو خاص بمثل السماح من كل المومنين والثاني مخفف ووجهه ان من  
مكن احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للبدعي على اكله مال الناس بغير حق  
ويزم اخرج عن الرشد بذلك اللهم الا ان يصالحه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن قول** الامة الثلاثة بان الصلح على المحر الجارية مع قول  
الشافعي بال منع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول انه من جهة استبراء المومن له فيه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ الا بالدين  
المعلوم بذمة المبرأ اسم مغفول لا تبرأ وكل منهما وجه **ومن قول** ابى حنيفة  
وما لك انما اذا انداعيا سقفا بين بيت وعرفة فوقه ان السقف لصاحب السفل  
مع قول الشافعي واحدا انه بينهما نصفان فالاول مشدد على احدهما والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر معرفة كل من بيني وبيننا الا يحل  
له سقفا ووجه الثاني العدك بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقتضي في العين



الواحدة اذا ادعانا شخصان ولا مرجح لاحدهما فكان بينهما بنية **ومن ذلك**  
قولا لا يمتد الثلاثة انه لو اتهموا العلوان والسفل وادعاهما صاحب العلوان بينيه  
لم يجبر صاحب السفلى على البناء والتسقيف لصاحب العلوان علوه بل ان اخار صاحب  
العلوان يعني السفلى من ماله ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى  
يعطيه ما انتفع عليه مع قولا لصاحب السفلى انه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من  
الانتفاع اذا بنا صاحب العلوان غير انه بناء على اصله في قوله الجبريد ان السرى  
لا يجبر على العمارة والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابنا انه يجبر السرى  
على ذلك فضا للضرر وصيانة الاملاك عن التعطيل فالاول مخفف على صاحب السفلى  
وتقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجابة فضا للضرر وفرج الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولا لا يمتد الثلاثة الشافعي انه ان يتصرف في ملكه بما  
يضر الجار مع قولا لك واحد منع ذلك فالاول مخفف على المتصرف مشدد على الجار  
والثاني بالعكس فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق  
الجار ومنه بان يبنى حماما او محرابا او حجرة ليرشركه فينقص ما  
بذلك او يفتح مجاطيه شبا كاشرف على جاره **ومن ذلك** قولا لك واحد انه اذا كان  
سطحه اعلا من سطح غيره يلزمه بناء ستره تمنعه عن الاشراف على جاره مع قول لا يمتد  
والشافعي انه لا يلزم ذلك فالاول مشدد على صاحب السطح خاص بملك الدين  
والدفع والثاني مخفف خاص باحد الناس ويصح الترجيح بالعكس فيكون جعل السائر  
لمن خاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من لم يخف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قولا لا يمتد الثلاثة وما لك اذا كان بين رجلين دواب او نهرا ويرتفع  
او حبرا او فسقط فطالب احدهما الآخر بالبناء فامتنع او تمشية الدواب والنهر  
مثلا فامتنع انه يجبر مع قول غيرهما انه لا يجبر على تحريكه فله ذلك فالاول مشدد  
والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه معروف واجب ووجه  
الثاني انه امر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه وتوعد الاول حديث لا ضرر  
ولا ضرر والله اعلم **كتاب الحوالة** اتفق الامم على انه  
اذا كان لسان حق على امر فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة  
وقال لا يلزم القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من قبول الحوالة عليه هذا  
ما وجدته من مسائل لا اتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولا لا يمتد الثلاثة

انه لا يعتبر رضی المحال عليه وفي رواية عن ابي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا  
لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من امة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا  
عدوا كان المحال عليه ام لا وحكي ذلك عن اودود فالاول مشدد على المحال عليه والثاني  
مفصل والثالث مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من المسارعة  
الى براءة الذمة طوعا او كرها ووجه رواية ابي حنيفة نوقع الضرر بتسليم العدو  
عليه بالمطالبة بالشد وعدم الرحمة ووجه قوله اودود الاصطخري ان صاحب الدين  
انما احوال المدينون على غيره على سبيل العرض فان شاق قبل وان شاء لم يقبل **ومن ذلك**  
قولا العلماء اجمع ان صاحب الحق اذا قبل الحوالة على ماله ان المحيل يبرأ على كل حال  
مع قول زفر رحمه الله انه لا يبرأ الا لو لم يخفف على المحيل والثاني مشدد عليه  
فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا على حال اهل الذمة والخوف  
من الله عز وجل فيسارعون الى وزن الحق من احوال عليهم والثاني محمولا على حال العوام  
الذين لا يبادرون الى وقاما عليهم من الحقوق فلا يتبين براءة ذمتهم الا بالوزن  
لا يبرأ والحوالة **ومن ذلك** قولا الشافعي احمد ان المحال لا يرجع على المحيل اذا  
لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء غره بغيره او محمدا ولم يفرع مع قول غيرهما انه  
يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحال والثاني مخفف عليه فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعصير المحال بعدم التقنين في حال المحال  
عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احوال عليه الا لظنة الوضوء  
منه الى حقه ولا عبرة بالنظر البين خطاوه فرج على المحيل وكان الحق ينتقل عنه  
وهذا موافق لقواعد الشريعة فيلزم لكل من احوال شخصا على اخر ان يبادر الى وزن  
الحق اذا احوال المحال عليه مثلا ولا يشايعه عند الحكم فان خلاصه منه في ذلك  
وبه قال ابو حنيفة ولو ظن ان احوال شخصا بحق هو عليه فانكره المحال عليه يرجع  
والله اعلم

**كتاب الضمان** اتفق الامم على جواز الضمان

وعلى ان كفالة الدين صحيحة على كل من وجب عليه الحضور الى مجلس الحكم لا طباق  
الناس عليه ومسئول الحاكم اليها وعلى ان الكفيل يخرج من العهد بتسليمه في المكان  
الذي شرطه او اذنه المستحق الا ان يكون دونه بزيادة مائة فلا يكون تسليما  
وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرك جائز  
صحيح لكن بشرط عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه

والله اعلم



في جميع الاعصار والشاقي قولانه لا يصح لانه من ضمان ما لا يجب منه اما وحده  
من مسايل الاتفاق داماما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة الاربعة ان الحق <sup>يقتل</sup>  
عن المضمون عنه الحق يقتل لانه بل الدين باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن  
ذمة الا بالادامع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة وابي يورود اود انه يسقط  
فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم  
ويصح ان يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق يصل  
الى حقه بخلاف العكس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الميت لا يتراد منه من  
الدين المضمون عنه بنفس الضامن كالحق مع قول احمد في احدى روايته انه يتراد الاول  
مشدد على الميت محمول على حال الاصابه من العوام والثاني مخفف عليه محمول على  
حال اهل الدين والخوف من الله تعالى ترجع الامور الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة ومالك والاحمد ان ضمان المحمول جائز وكذا ضمان ما لا يجب مع قول الشافعي  
في المشهور ان ذلك لا يجوز كالامر من المحمول فالاول مخفف محمول على حال اهل الدين  
والورع في المسائلين والثاني مشدد محمول على من كان باضد من ذلك ممن اذا وعد  
اخلف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك** قول مالك والشافعي واحمد  
وابي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفا  
لدين عنه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز الضامن عنه فالاول مخفف وجهه انه من  
افعال الخير وفي السنة ما يوجب وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات  
وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى يقول احد من الصحابة صلى الله عليه وسلم الله عليه وفاء  
والثاني مشدد وجهه تقييد ضمان الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ  
الحديث للعايل به وذلك لئلا يتسامل الناس في الوفاء اعتمادا على اخوانهم  
واصدقائهم فيجال بين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بغير فرج الامور الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بصحة الضامن من غير قول الطبيب  
مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لو رثته  
او بعضهم اضمن عني ديني والعزم غيب فيجوز وان لم يسمى الدين ان كان في الصحة  
لم يلزم الكفيل شي فالاول مخفف لعدم اشتراط قول الطبيب الضامن والثاني فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باجل الوفاء بحق اخيه المسلم

ثم ان شا الطالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل وهو خاص باهل الدين والورع <sup>العايلين</sup>  
لثواب الآخرة ووجه الثاني ان ما كده مشروعه الوفاء بحق اخيه المسلم لا يكون الا  
اذا اطلب ذلك فقد يهرس من المنفعة عليه او على المضمون ثم يسامح المدينون في الدنيا  
والآخرة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بصحة كفالة الدين عن ادعي عليه مع قول  
ابي حنيفة بعدم صحتها فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه طريق الى التخلص الحق الذي لا خيرة فان المدينون لما هم  
فاصر يدين نفسه وبما لا خيرة ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد ضمان  
الدين لا الدين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان المكفول لو غيب او هرب  
فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا نفذ عليه احضاره بغيره  
اهل عند ابي حنيفة مدة السير والرجوع بالكفيل فان لم يبق به حبس حتى ياتي به مع  
قول مالك واحمد انه اذا لم يحضره غرم المال ولا يفرم المال عند الشافعي مطلقا  
فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
انه لم يلزمه المال وانما التزم احضار المدين فقط لاسباب ان كان الكفيل فقيرا جدا  
والمكفول عليه دين تقبل كالفديته مثلا فان العقل يقتضي بان الكفيل لم يودون  
المال جرما ووجه الثاني انه يتسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه ضمان احضاره فكما  
عليه المال على قاعن التعقيم بالسبب وذلك لحوط في دين الكفيل لاسباب ان كان  
من كرام الناس الذين حضروا في قضية كفى صاحبها مونة فان الدين يتبادر الى انه  
دخل كفالة الدين في وزن المال على عاده السابقة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
واحمد انه لو قال ان لم احضره غدا فاقاضا من ما عليه فلم يحضره او ما في المطلوب  
ضمن ما عليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار  
المدين وهو خاص باهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني مخفف عليه  
وهو خاص باجاء الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
ومحمد بن الحسن انه لو ادعي شخص على اخيه بدية درهم فقال شخص ان لم يوف لها غدا  
فكفي المائة فلم يوف فلما لم تلزمه المائة مع قول ابي حنيفة واحمد انها تلزمه فالاول  
مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
انه وعد الوفاء بالوعد خاص وجوبه بالاكابر فيجل على حال احاد الناس كان قول  
ابي حنيفة واحمد محمول على حال كل المؤمنين من اهل الدين والورع العايلين بوجوب



الوفا بالوعد والله اعلم **كتاب الشركة** اتفق الامم على ان  
 شركة العيان جائزة صحيحة متى اجمعت من مساهل الاتفاق واماما اختلافه  
**في ذلك** قول الشافعي واحمد ان شركة المعاوضة باطلة مع قول ابي حنيفة بجوازها  
 واقعة ما لك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف  
 فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تخلص الدمة فان صورتها  
 ان يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من مئة او فصة ولا يبقى لهما من مئة من  
 الجنتين الا مثل ما لصاحبه فاذا زاد ما للاحد على مال الآخر لم يصب حتى لو ورث  
 احدهما ما لا بطلت الشركة لان ماله زاد على ما لصاحبه وكما ربحه احدهما كان  
 شركة بينهما وكما ضاع احد من عضب وغيره ضمت الاخر من صورتها عند ابي حنيفة  
 واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزيد ماله على ما لصاحبه ويجوز ان يكون الربح  
 على قدر المالكين وما ضمت احدهما على ما كان تجارتهما بينهما واما الغصب ونحوه  
 فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عروضا او دراهم ولا فرق عند  
 ايضا بين ان يكونا شريكين في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة او في بعض اهلها  
 وكذا لا فرق عند مالك بين ان يخطبهما لهما حتى لا يتميز احدهما عن الآخر كان متميزا  
 بعد ان يجعانه ويصيرانه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة نعم الشركة وان  
 كان مال كل واحد منهما في يد ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما  
 بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص بامل الكمال في الامانة فانه لا فرق عند مالك  
 ما لا شركة بين ان يكون عند احدهما او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والاثبات  
 في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك بمن كان بالصدمة مائة فلا يكاد يمتثل هذا  
 يوتي بما اتفق عليه فالبطلان الشافعي واحمد لما يودي اليه من النزاع ومجته كل واحد  
 لان يكون ربحا لا خاسرا فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد يجوز شركة الوجه  
 مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها ان لا يكون لهما اسم مال ويقول احدهما  
 للآخر اشركنا على انما اشتراه كل واحد منا في الدمة يكون شركة والربح بينهما فالاول  
 مخفف وهو خاص بالاكثر من المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص باحد الناس الذين  
 يتفقون مع بعضهم ولا يوفون فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه ذلك قول مالك  
 والشافعي انه اذا كان راس المال مقسما وبان في شركة العيان وشروط احدهما ان يكون  
 له الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول ابي حنيفة تصح اذا كان المشروط

لذلك

لذلك اصدق في التجارة والكثرة فالاول مشدد والثاني مخفف بشرط فرج الامر  
 الى ترتيب الميزان وشروط الشافعي في صحة شركة العيان ان يكون اسمها لها نوعا واحدا  
 ومطلبا نه بحيث لا يتميز عن مال احدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عند تساوي  
 قدر المالين فاعلم ذلك **كتاب الوكالة** اتفق الامم على ان  
 الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لانها جازية لمباشرة من الحقوق جازية فيه  
 الوكالة كالبيع والشرا والاجارة وقضا الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق  
 والزواج والطلاق ونحو ذلك واتفق الامم على ان اقرار الوكيل على موكله في غير  
 مجلس الحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والعقاص  
 غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم او غيره وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للموكل ان يشترط  
 باكثر من ثمن المثل ولا الى اجل وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلك المال بيمينه من الماوية  
 من مسائل اجماع والاتفاق واماما اختلافه **في ذلك** قول الامم الثلاثة انه  
 لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم مع قول ابي حنيفة انه يصح الا ان شرط عليه  
 ان لا يعرف عليه فالاول مشدد وخاص باحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكل المؤمنين  
 الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لدينه حكم الارث في ذلك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقدر على موكله الا بما يراه افضل له واكمل فرجع الامر  
 الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وما لك واحمد ان وكالة الحاضر صحيحة  
 وان لم يرخص خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عدوا للخصم مع قول ابي حنيفة انه لا يصح  
 وكالة الحاضر الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على ثلاثة ايام  
 فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد وعلى الخصم والثاني عكس فرجع الامر  
 الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وما لك واحمد انه اذا وكل شخصا في استيفاء  
 حقوقه فان كان بحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى يمينه سواء وكله في استيفاء  
 الحق من رجل بعينه او جماعة وليس حضور من يستوفى منه الحق شرطا في صحة توكيله وان  
 وكله في غير مجلس الحكم ثبتت وكالة باليمين على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم  
 مع قول ابي حنيفة انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضور شرط في صحة الوكالة  
 او جماعة كان حضور واحد منهم شرطا في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص بامل الدين  
 والوزع والثاني فيه تشديد خاص من لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى  
 ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان الوكيل عزل نفسه بحضور



الموكل بغير حضور مع قول ابي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة الا بحضور الموكل  
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك من باب من يقطع حيزا  
 فهو خير له فلا الزام فيه ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والواقع حيث  
 دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلقه من صفات المناقضة  
 فيكون القول بحضوره لتطير على تكديده من ذلك امر يرضى **ومن ذلك** قول مالك  
 والشافعي بان الموكل ان يترك الموكل وان الموكل يترك وان لم يعلم بذلك مع قول  
 ابي حنيفة واحدا في احدي روايتيه انه لا يترك الا بعد العلم بذلك فالاول  
 مخفف على الموكل فكما تبرع بالتوكيل للوكيل كذلك الرجوع عنه متى شاء والثاني  
 فيه تشديد عليه الا انه احوط له من الموكل في تصرفات التوكيل قبل العلم بالقرار  
 وغير احوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
 واحدا وابي يوسف ومحمد انه لو وكل في البيع مطلقا اقتضى البيع بمن المثل ويقتد  
 البلد وان لم يباع بما لا يتعارف الناس بمثله او نسيه او تغير بعد البلد لم يجر  
 الا برضى الموكل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء فقد اوانسته  
 او تغير بعد التشديد ومن المثل وما لا يتعارف الناس بمثله وبعد التشديد  
 وتغير بعده فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي ترجحها  
 ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان ملكها  
 لا يتصرف لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له  
 الوكالة ولم يقيد بما تصرف الا بما يراه من غير فسخ الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول مالك والشافعي واحدا ان من كان عليه حق لشخص في ذمته اولى عند غيابه  
 او ودعيه فجاهه انسان وقال وكلني صاحب الحق في قصه منك وصدقه انه وكله  
 ولم يكن للوكيل نيته ان لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة واصله  
 انه يجبر على تسليم ما في ذمته واما العين فقال محمد يجبر على تسليمها عند كافي  
 الذمة فالاول مخفف على المدينين والثاني معتقل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ويمكن حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من كان يصعب عليه  
 وزن الحق ويصح ان يكون الحمل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس بما يراه  
 اخلاص له منهم واكثر الذمهم لانه امين على اديانهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
 ان البينة تسع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسع الا بحضور

فالاول

فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم  
 الناس على الظاهر من ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف وزن الحق ووجه الثاني  
 الاخذ بالاحتياط للضرقات الواقعة من التوكيل وبيان رضى الخصم بمطالبة ذلك الموكل  
 له قد يكون عدو الخصم فيطالبه بعنف وشن و**ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر  
 قوله واحدا في اصح روايتيه ان الوكالة لا تفسخ في استيفاء القصاص في عينة الخصم  
 مع قول ابي حنيفة انها لا تفسخ الا في حضوره فالاول مخفف على المدعي مشدد على المدعى  
 عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القصاص حكم  
 حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للدماء فانها اعظم الاموال فاذا كان المدعي عليه  
 حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص **ومن ذلك**  
 قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يبيع شرا الوكيل من نفسه مع قول مالك انه لا يبيع  
 يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في اظهر روايتيه انه لا يجوز  
 حال فالاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الحيانة ويرى الخط الاوثر لنفسه  
 دون الموكل والثاني فيه تخفيف محمول على حال اهل الدين والورع والثالث استد  
 محمول على من اشتهر عنه عدم التورع وراى لنفسه الخط الاوثر حتى توثب التهمة فيه  
 ويصح رجوعه الى القول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 احمد وابي حنيفة انه يبيع توكيل الصبي المميز المراق مع قول مالك والشافعي انه  
 لا يبيع فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد ووجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول ان المراق كالبائع من حيث الاحتاطة بامور النساء ووجه الثاني لنفسه في ذلك

عن البايع عادة والله اعلم **كتاب الاقرار بالامية على ان**  
 الحامل اذا اقر بحق لغيره او اقره ولم يكن له الرجوع فيه والاقراء بالدين  
 في الصحة والمرض سواء فيكون للمقرهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك لاجابا  
 والقصور اعلى انه لو مات رجل عن اثنين اقر احداهما بثلث وانكر الاخر لم يثبت نسبته  
 وعلى ان الاستدانة في الاقرار لانه في الكتاب والنسبة موجود وفي الكلام معهود  
 فصيح باتفاق الامية اذا كان من جنس واما غير الجنس ففيه خلاف سياتي وكذلك القصور  
 على حراز استدنا الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلوا فيه كما سياتي هذا ما وجدته  
 من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الاقرار  
 بالدين في الصحة والمرض سواء فان فرق التركة تحاصل العزم ما في الموجود على قدر ديونهم

منه



مع قول أبي خنيفة ان غير العتق مقدم على غيره من الموضعية ايا استيفاء فيه فان لم  
يقتض شي فلا شيء عليه وان فضل في صرف الى غير المرض فالاول مخفف على المرض بما يحكم  
العدل والثاني مشدد على غير المرض فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
حق غير العتق تعلو بعين ما لا يدور قبل المرض فلما اقر الشخص اخر في المرض تعلو  
الحق بعينه ما له كذلك فاستفدت منه بدليلهما فليس احدهما اول من الاخر ووجه  
الثاني ان الحق لما تعلو بعينه ما لا يدور حال الصحة صار لا يقبل دخول حق اخر عليه  
الا بعد استيفاء حصة كل فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابي خنيفة واحدا انه لا يقبل اقرار  
المرضي لو اقر اطلاقه قول الشافعي في ارجح قوله انه يقبل مع قول مالك انه  
ان كان غير متم ثبتت والا فلا مثاله ان يكون ثبت وان اخ فان قوله لا من الاخر لم يتم  
وان اقر لا يثبت اتم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجح الامر  
مرتبة الميزان ووجه الاول انه قد يقر بعض الورثة بما لا يحرم غيره من ذلك المار  
لعداوة تكون بينهما ووجه الثاني انه قد يكون ذلك الوارث عليه حق فاقوله لا يحل  
ذمته ووجه الثالث انه قد يكون في القولين قبله والله اعلم ومن ذلك قول  
ابي خنيفة ان المقر يشترط من مائة من ثمنه ووجه الثاني انه قد يقر بما لا يحل  
عن اثنين اقر احدهما بما لا يحل وانكر الاخر فان نسبته لم يثبت فبشارك المقر فيما  
في يد مناصفة مع قول مالك واحدا انه يدفع اليه ثلثا ما في يده لانه قد رما يصيبه  
من الاخر لو اقر به الاخر اوقامته بذلك بنية ومع قول الشافعي انه لا يقع  
الاقرار اصلا ولا باحد شي من الاخر لعدم ثبوت نسبته فالاول مشدد على المقر  
والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
ابي خنيفة لو اقر بعض الورثة بد من على الميت ولم يصدق الباقر ان يقر المقوم  
بالدين جميع الدين مع قول مالك واحدا في الشافعي في شهر قوله انه يقر من الدين بقدر  
حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول انه هو الذي سيطر العزم على بقية الورثة باقراره فهو قب بوزن الدين كله  
عقوبة له في طلبه الزامهم بد من غير قوايه ووجه الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره  
وانما ينفذ عليه وحده فقد حصته من ذلك الدين فقط ومن ذلك قول ابي خنيفة ان الاستسنا  
من غير الجنس بشرط ان يكون في الدية مما يثبت في الدية ككيل وموزون ومعدود وقوله  
الفرد وم الاكثر خطرة وان كان مما لا يثبت في الدية الاقيمة كوثب وعبد يصح

استثنائه مع قول مالك والشافعي انه يقع الاستسنا من غير الجنس على الاطلاق مع  
طام كلام احدا انه يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني مخفف والثالث  
مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك الاقرار ظاهر عند الفطن ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة انه يصح استسنا الاكثر من الاقل مع قول احدا انه لا يقضي فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة انه لو قال له عندى الف درهم في كيس وعشرة ارحال غرة في جراب  
او ثوب في سدة لم يوافق اقراره بالدرهم والثوب والتمزدون والوعية مع قول اهل العراق  
ان الجميع يكونون له فالاول مخفف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على  
امل الجرد والكرم الذي لا يطالبون بالوعية وحمل الثاني على امل الحال والشيخ  
الدين لا يسمع نفوسهم بالتطريف ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو اقر العبد  
الذي لم يورث له في التجارة بما يتعلق به عقوبة يبدنه كما يقتل العبد والزنا والسرقة  
والغش وشرب الخمر انه يقتل اقراره في قتل العبد وبه قال المازني ومحمد بن الحسن  
وذاود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل منها فالاول مشدد  
على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقر بقتل السيد  
كذبا ليسير من نقل الخدمة اذ كان سيده لا يرجمه ولا يشق عليه ومن ذلك قول  
الامية الثلاثة انه لو شهد شاهدان على غرة وبالف درهم وشهد له شاهد بالدين ثبت  
له الاثنتي عشرة دينارا ومن ذلك قول الشافعي في الاستسنا الذي زاد الف الف اخرى مع قول ابي خنيفة  
انه لا يثبت له هذه الشهادة شي اصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عندنا فالاول  
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني  
عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا  
رجلين فاحد رجل وامرأتان ان لم يقلوا رجلا ومن كتاب **الوديعه**  
اتفق الامية كلهم على ان الوديعه من القربى المندوب اليها وان في خطها فوابا وانما  
امانة محضه وان الضمان لا يجب على المودع الا بالاعتدى وان القول قوله في النكاح  
والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع رد ما مع المكا  
والاخرى وعلى انه اذا طال له فقال ما اودعني شيئا ثم قال يعود ذلك صاحبها فبعض  
مخروجه عن هذه الامانة فلو قال ما استحقني شيئا ثم قال صاعدا كان القول قوله



فقد اوجده من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة  
انه اذ اقبض الودعية ببينة انه يقبل قوله في الرد بلا بينة مع قول مالك انه لا يقبل  
الابينة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان المودع ايمنه اولا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر عليه  
الحياة بعد ان استامنه فبعد على الرد كذا وقلة دين ومن ذلك قول مالك رحمه الله  
انه لو استودع دنانير او دراهم ثم انفقها وانفقها ثم رد منها في مكان من الودعية  
ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عندك لو خبط دراهم الودعية او الدنانير  
او الخطم بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عندك ضمانا للثالث مع قول ابي حنيفة انه ازره  
بعينه لو ضمن الثالث وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واحمد  
انه ضمان على كل حال بنفس ارجحه لتقدمه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه  
الى حرزه او رد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال الظاهرة ومن ذلك قول الشافعي ومالك  
واحمد انه اذا استودع غير نقد كسب او دابة فعدى بالاستعمال ثم رده الى  
موضع اخر فاما الدابة فاذا اركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الودع  
قيمة ما وبين ان يأخذ اجرها قال القاضي عبد الوهاب سولم يبين مال ذلك حكمها اذا  
تلفت بعد ردها الى موضع الودعية ولم يقبل في الثوب كيف يعمل اذا البسة  
ولم يبله ثم رده الى حرزه لم يضمنه ثم قال والذي يعنى في نفس الشئ اذا كان  
مثلا يوزن ولا يكال كالدولاب والسياب واستعمله وتلف كان الدار قيمة  
لامثله فانه يكون منقوبا باستعماله خارجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يسقط  
عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضمن  
فالاول مفصل فيه تخفيف من وجه وتشد يد من وجه والثالث مشدد على المودع  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة واحمد انه اذا سلم  
الودعية الى غيالى المودع في داره من منزله ثم نفقه ولم يرد من غير علم المصنف لانه  
كالرد الى المودع مع قول الشافعي انه اذا اودعها عند غيره من غير علم المصنف فالاول  
مخفف خاص بما اذا كان الغيالى من اهل الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما  
اذا كانوا من اهل الخيانة فرجح الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم  
**كتاب العارية** اتفق الائمة على ان العارية مندوب اليها

دينام عليا

وتأب عليها عند اما وجده من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
الشافعي واحمد ان العارية مضمونة على المستعير مطلقا فعدى ولم يتقدم قول ابي حنيفة  
واصحابه انها امانة على كل حال لا تضمن لا بقدرى فالاول مشدد وموافق  
للدين خاص بالا كابر من المؤمنين الذين يكافون من اعارهم ولا يعملون لهم منه والثاني  
فيه تخفيف خاص باحد الناس في يديه الاول ما ورد في الاطوبى الصحة فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاوزاعي والنخعي انه  
يقبل قوله في التلف مع قوله مالك انه اذا ثبت ملك العارية لا تضمنها المستعير  
سواء اكانت ثيابا او حيوانا او حليا نظيرا او مخفى لان تعدي فيها في اظهر الروايات  
عن مالك ومع قوله قتادة وغيره انه لا تضمن الا اذا شرط المعير على المستعير الضمان  
فانه تضمن للشرط فان لم يشترط فلا يلزم ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني  
فيه تخفيف والثالث مفصل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر  
**ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك** انه اذا استعار شيئا له ان يعيره لغيره وان لم  
يأذره المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول احمد واصحاب الشافعي  
في اصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يعير العارية لغيره وليس للشافعي فيها نص  
فالاول مخفف خاص بما مل الدين والورع او الدين يوفون بحقوق الآخرة في الاسلام  
ولا يشعرون على احوالهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص بما مل الشح والتجمل فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لا يجوز للمعير ان يرجع  
فيما اعاره متى شاء ولو بعد القبض ان لم ينفع بها المستعير مع قول مالك انه ان  
كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس للمستعير  
استئارة العارية قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في الاودع  
اذا اعاره لنباء او غرس في اوعرس بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك تطوعا او بامره  
بالقلم ان كان ينفع بقلوعه فان كان له ملك فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فان  
انقصت فاختار للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان  
يعيره على القلم اي وقت اختار وان لم يشترط فان اختار اى المستعير القلم  
فلم وان لم يختار للمعير بالخيار بين ان يملكه بقيمة او يقبله ويضمن ارض النقص  
وان لم يختار للمعير يقبله او يملك المستعير الاجرة فالاول مخفف جارى على قواعد الشرعية  
وموافق باحد الناس والثاني فيه تشدد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته



في ماله والثالث مفصل فرج الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم  
**كتاب الغضب** اجمع الامم على تحريم الغضب وتاثير الغاصب وانه  
عيب عليه رد المعضوب وان كانت عينه باقية ولم يخف من زعمها اتلاف نفسه على انه  
ان كتم المعضوب وادعى ملاك فاحذ منه المالك القيمة ثم ظهر المعضوب فله اخذه  
ورد القيمة وانفق الائمة الا في رواية لاحد على ان العروص والحيوان وكلما كان  
غير مكمل ولا موزون اذ اغضب وتلف بعض قيمته وان المكمل والموزون بعض مثله  
اذا وجده وانفقوا على انه اذ اغضب خسبه وادخلها في سعيته وطالبه بها  
ما لكها وموت في حمة الحر انه لا يجب عليه قلعها وما حكي عن الشافعي من انه يجب قلعها  
محمول على ما اذ لم يخف تلف نفسه وما لم يذمها وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك في المشهور ان من حكي على متاع انسان  
فاتلف عليه عرضه المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الحائي ذلك الشيء المتعد  
عليه قال ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاصي  
او اذنه وغيرهما يعلم ان مثله لا يركب كذلك اي على هذا الحال سواء كان بغلا  
او حمرا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو حكي على ثوب حتى اتلف اكثر من ثلثه  
لزمه قيمته وبسبب التوبل له فاذا ذهب نصف قيمته او دونه فله ان يفتق  
وان حكي على حيوان لا يفتق بجمعه وظهوره كغيره ونحوه فقلع احدي عينيه لزمه دفع  
نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الحائي بعينه ان كان ما لكه قاصيا  
او عدلا واما غير ذلك الجنس فيجب فيه ارش ما نقص مع قول الشافعي واحدي جميع  
ذلك ما نقص فالاول مخفف على الحائي من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني  
مشد عليه في شيء مخفف عليه في شيء الثالث مخفف على الحائي بالامر ارش ما نقص  
فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان من حكي على شيء عصبه بعد  
عصبه له جناية لزمه ما لكه اخذ مع ما نقص الغاصب ويدفعه الى الغاصب وانه  
قيمة يوم الغضب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول  
فيه تشديد على المالك من حيث لزمه باخذ المعضوب مع ما نقص الى اخره والثاني  
فيه تخفيف على الغاصب فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك  
ان من مثل بعيد كقطع دين او رجله او انقه او قلع سنه عتق عليه مع قول الائمة  
الثلاثة انه لا يعتق عليه بالمثل فالاول مشدد على السيد مخفف على العبد والثاني

عكسه

عكسه فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك وابي حنيفة واصحابه  
ان من عصب جارية على صنعة فزاد عند زيادة سهم او تعلم صنعة حتى غلبت قيمتها  
بذلك ثم نقصت القيمة بالهرال ان نسيان الصنعة كان لسيد ما اخذ ما يلا او سوا  
زيادة مع قول الشافعي واحدا ان له اخذ ما وارش تلك الزيادة التي كانت حدثت  
عند الغاصب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبتي الميزان  
**ومن ذلك** قول مالك وابي حنيفة ان الزيادة المنفصلة كالولادة احدثت بعد الغضب  
في غير مضمونة مع قول الشافعي واحدا انها مضمونة على الغاصب بكل حال فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة  
ان من عصب جارية فوطها فقلعها الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذموب ابي حنيفة  
ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرج الامر  
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان الغاصب اذا وطى الجارية الغفوة  
واولدها وجب رد الولد ومورق المعضوب منه وارش ما نقصتها الولادة مع  
قول ابي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو عصب ثوبا  
او ذرا او عبدا او بغي في يد مد ولم يفتق به انه لا شيء عليه لا في سكن ولا  
استخدام ولا ذكرا ولا انثى الى حي اخذ من الغاصب وكذا الاجرة عليه للمد  
التي تبقى ذلك المعضوب عند ثوبها ولم يفتق به مع قول الشافعي واحدا ان عليه اجرة  
المد التي كانت في يد فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان  
**ومن ذلك** قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار والاشجار  
يضمن بالغضب في عصب شيئا من ذلك بسبيل او حرق او غيرهما لزمه قيمة يوم  
العصب مع قول ابي حنيفة وابي يوسف ان ما لا يتقل كالعقار لا يكون مضمونا باخر اجر  
عن يد ما لكه الا ان يحكي الغاصب عليه فينتلف بسبب الجناية فيضمنه بالاداء والجناية  
فالاول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في عصب العقار والثاني فيه تخفيف من  
حيث عدم وجوبها فيه فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
واحدا ان من عصب اسطوانة او لبنة ثم يبيع عليها لم يملكها مع قول ابي حنيفة انه يملكها  
ويجب عليه قيمتها الضرر الحاصل على الباقي يهدم البنية بسبب اخرجها فالاول مشدد  
جاء على ظاهر قواعد الشريعة فقلنا على الغاصب ليل لا يفود بعصب شيئا من الثمر





فلو طلب لما لك الاسطوانة او اللبنة وجب عليه اخراجها ولو لم يدر بناوه لعدم  
حرمة والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قوله في حنيفة وما لك ان من غضب كاسا او رصاصا او حديد امثالا فأتخذ منه انية  
او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في وزنه وصغره وكذا لو غضب خشبة فجعلها  
اقوابا او ترابا فجعلها لبنيا او خبطة فطحنها وخرقها مع قول السافعي انه يرد ذلك  
كله على المعضوب منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غضب  
ذمبا او فضة نقر صاعه حليا او ضرب به ذنابيرا او ذراعا انه يرد منه الى المعضوب منه عند  
ماله وحده فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قوله مالك واحمد انه لو فتح قعص طائر بغير ادن ما لكه قطا وصحن وكذا لو حل دابة  
من قديم ما او عبد من قديم ففرب فعله القيمة وسواء عند مالك الطائر ام من  
الدابة او العبد عقب الفتح او الحل او فتح بعد الفتح او الحل لساعة فلا ضمان عليه ومع  
قوله في حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الفاعل  
او الحال لعقد الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرج الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله مالك انه اذا غضب عبدا فاقبى او دابة ففربت او عينا  
فسرق او ضاعت انه يرد قيمة ذلك وتضيق القيمة ملكا للمعضوب منه والمعضوب ملكا  
للفاعب حتى لو وجد المعضوب لم يكن للمعضوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في  
القيمة الا براضيتها وبه قال ابو حنيفة ايضا الا في صون واحده وفيما لو فقد  
المعضوب فقال المعضوب منه قيمة مائة وقال الغاصب خمسون وحلف وعزم الخمس  
ثم وجد المعضوب وقيمته مائة فان للمعضوب منه الرجوع فيه ورد القيمة وعند مالك  
يرجع المالك بفضل القيمة مع قول السافعي ان للمعضوب منه القيمة التي كان اخذها  
واخذ المعضوب فالاول مخفف على الغاصب باذخاله المعضوب في ملكه والثاني  
مشدد عليه جريا على ظاهر قوله عند الشريعة من انه لا يملك ما اقره الا بطريق شرعي  
وطيب نفس بذلك فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله في حنيفة والسافعي  
ان من غضب رصافا فزعم ان بها قبل ان ياخذ الغاصب الزرع فله اجباره على القلم  
مع قول مالك ان كان وقت الزرع لم يفت فله ذلك الاختيار وان كان فانت  
فاشهر الروايتين عنه انه ليس له قلعه ولا حراة الارض مع قول احمد ان شاصا جب

الارض ان يزرع في ارضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص الزرع له فالاول  
مشدد والثاني مفصل وكذلك الثالث فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله  
السافعي واحمد انه لو ارق مسلم خمر اعلى ذي فلا ضمان عليه وكذلك اذا اثلث عليه خمر  
مع قول مالك والحنيفة انه يرد له القيمة في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك  
والثاني مشدد عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الخمر ليس بها ضمان  
ووجه الثاني انه ما راعى في فرائض القيمة احوط لنا من جهة الحساب يوم القيامة  
والله اعلم **كتاب الشفعة** اتفق الامية الاربعة على ان يبرهنها  
للمشرك في الملك واختلفوا فيها سواء ذلك من مسائل الباب **فمن ذلك** قوله مالك والسافعي  
انه لا شفعة للحار واما لا ينظر بالموت واذا وجب له الشفعة مات ولم يعلم بها او علم  
ومات قبل التمكن من اخذها انتقل الحق الى الوارث مع قول ابو حنيفة تجب الشفعة بالحجار  
فالاول مخفف على الشريك في حجاره والثاني مشدد عليه فيحمل الاول على حال العوام  
الذين لا يراعون حق الحار ويحمل الثاني على حال كل المومنين الذين يراعون حق الحار  
الى العينة او من كل جانب فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله في حنيفة  
والسافعي في ارجح اقواله واحمد في احدى رواياته ان الشفعة على الفور مع قول  
مالك واحمد والسافعي في احدى قوليهما انها ليست على الفور واذا لم تكن على الفور عند  
مالك فروى عنه انها لا تنقطع الا بمضي سنة وفي رواية اخرى الى خمس سنين وقالان  
مالك المدعي يعلم بها انه معوض عن اخذها بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان الشفعة  
باقية الى ان يرفع المشتري الى الحاكم فيامره بالاخذ او التزك فاذا بيع المشتري **والشفعة**  
حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة متى شا ولا تنقطع الشفعة باحد الامرين  
السابقين فالاول مشدد خاص لا كابر الذين يرون الخط الا وفر لاحدهم فلا يحصل  
عندهم بدم اذا سبقهم احد الى الشراء والثاني مخفف خاص من يحصل عندهم بدم بذلك  
من احاد العوام فله ذلك جعل لهم مال من يروى فيها الى سنة او خمس سنين وجعلها  
قاطعة الاعتذار فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله في حنيفة وما لك ان التمر  
اذا كانت النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك الشفعة مع قول السافعي  
واحمد انه لا شفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول عسر القسمة في الثمرة على وجه التحرير المبني للذمة فكان كالنبا الصغير  
الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر **ومن ذلك** قوله السافعي وما لك ان الشفعة تور



ولا ينظر بالموت مع قول أبي حنيفة انها لا تنظر بالموت ولا تؤدق مع قول احمد انها  
لا تؤدق الا ان كان الميت طالب لها فالاول مخفف على الشيعي والثاني مشدد  
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان  
المشتري اذا ابتاع او غرس فيها اشتراه ثم طلب الشيعي الشفعة فليس له مطالبة المشتري  
بخدم ما ابتاعه ولا قلع ما غرس مضافا الى الثمن مع قول أبي حنيفة ان للشيعي اجباره على  
القلع والهدم ومع ذلك فرجع الامر الى ان للشيعي ان يعطيه من الشفعة فيترك الباقي  
والفواش في موضعها فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في احدى روايتيه والشافعي ان كلما انقسم  
كالبر والحام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك في  
روايتيه الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد  
عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع بالمسئوع  
لاحقه الشفعة لا يحصل بالشفعة ولو توجع من الوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة  
والشافعي ان يجوز الاحتياط لاستقاط الشفعة مثل ان يبيع سلعة بمحمولة عند من  
يرى ذلك مستقطا للشفعة او ان يقول ببيع الملك ثم يبيعه الباقي او يبيعه له  
مع قول مالك واحمد انه ليس له الاحتياط على استقاط الشفعة فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود الحيلة في الكتاب  
والسنة ووجه الثاني الاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الخط او في  
لاحقه المسلم اذا جعله انما هي خصه نصف المومنين ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
ان الشفعة اذا وجبت للشريك فذلك له المشتري وانهم على ترك الاحتياط بالشفعة  
خاراجا واما ما يملكه مع قول الشافعي انه لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه رد  
ولا صحابه في استقاطها بذلك وجهان فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد  
خاص بالامل الورع من كل المومنين لان الشفعة حق فمضى لا يحتاج فيه الى مال  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا ابتاع اشيا  
من الشركاء فبيعهما صنفه واحدة كان للشيعي اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو  
اخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك وابي حنيفة انه ليس له اخذ حصته احدهما دون  
الاخر بل ياخذ نصيبهما جميعا او يتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك

من غير تعيين ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع احدكم  
على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ووجه الثاني التعليل على الذي من حيث ان  
في اثبات الشفعة تسلط على المسلم باخذ حقه من نوع من الفهر والخلية لا سيما مع  
عدم طينة نفس المسلم بذلك **كتاب القراض** اتفق الامية على جواز  
المضاربة وهي القراض بلفظ المدة والمدة وهو ان يدفع انسان الى شخص ما لا يتصرف فيه بالرجوع  
مشرك مدها ووجه من سائله ان تقاوم لما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي  
وما لك واحمد انه لو اعطاه سلعة وقال له بعها واجعل ثمنها قراض فهو قراض فاسد  
فهو قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول انه خلاف ما عليه على الناس ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك  
ثمنه فهو قراضا كما عطايه النقد قراضا على حد سواء انظر للمعنى ومن ذلك قول الامية ببيع  
القراض بالفلوس مع قول الشافعي وابي يوسف يجوز ان القراض بها اذا راجت رواج النقد  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء  
ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض ببينة البردة ببينة مع قول مالك العراق انه  
يفضل قوله مع يمينه فالاول مشدد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف  
بالطلاوي يدعي رده والثاني مخفف خاص بمن غلب عليه الزم في الدنيا وصدق المسلمين  
في تادية الامانات فصدقه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية  
الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشترى للعامل منه سلعة ثم ملك  
المال قبل دفعه الى البايع انه ليس على القارض شيء والسلعة للعامل وعليه ثمنها  
مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني  
مشدد عليه ولعل ذلك لينتبه رب المال الى التقصير في اعطائه ماله لمن لا ينظر  
فيه بالمصلحة ولا ينظر للعواقب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
والشافعي واحمد انه لا يجوز ان القراض مدة معلومة لا يفسخها قبلها او على انه اذا  
انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القراض انما شرع  
للرجوع والرجوع غيب ليس له وقت معلوم وتعيين المدة ينافي الاطلاق في التصرف  
ووجه الثاني ان لو لمالك الرجوع على قراض مدها في الرجوع الذي هو متى شاء ومن ذلك  
قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل ان لا يبيع ولا يشتري الا



من فلان كان القراض فاسد مع قول في حنيئة واحد ان ذلك صحيح فالاول مشدد  
والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال قد يكون له نظر  
من العامل ووجه الثاني عكسه ومن ذلك قول في حنيئة والسافعي ان المقارض اذا عمل  
بعد فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والربح لرب المال  
والنقصان عليه مع قول السافعي في احدى روايتيه انه يرد الى قراض مسلم وبه قال  
القاضي عبد الرزاق فالاول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول في حنيئة ومالك رضي الله عنهما ان العامل اذا سافر عما لا يقرب  
تكون نفقته من مال القراض مع قول احمد والسافعي في ارجح قوليه ان نفقة العامل  
اذا سافر للمصارفة والربح على نفسه حتى اجرة موكبه فالاول مخفف على العامل والثاني  
مشدد عليه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من اخذ قراضا  
على ان جميع الربح له وان اضران عليه حاز مع قول اهل العراق ان المال يصير قرضاً  
عليه ومع قول السافعي ان للعامل اجرة مثله والربح لرب المال فالاول مخفف بحكم  
الشروط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف فرجح الامر الى  
مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الظاهر ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان المضارب لو  
ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء فقد او تسبته فقال رب المال اذنه  
لك الا تفقد ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول السافعي ان القول قول  
رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه فرجح الامر الى  
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال اسامته اولا فلا ينبغي له تكذيبه فيما  
ادعاه ثانياً ووجه الثاني ان رب المال موافق الاصل في الاحسان الى المضارب  
فكان له اليد عليه من حيث انه اصل والمضارب فرعه والله اعلم **كتاب المساقاة**  
اتفق فيها الامصار من الصحابة والتابعين والائمة المذاهب على حوازل المساقاة  
وخالفهم ابو حنيفة وحده فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح  
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه عقد يتنفع به كل من العاقدين بحكم  
الاتفاق والرضى ووجه الثاني ما فيه من الغرر ومن ذلك قول مالك واحمد والسافعي  
في القديم انه يجوز المساقاة على ساير الاشجار المثمرة كالنخل والعبد والنين  
والجوز وغير ذلك وبه قال ابو يوسف ومحمد والمتأخرون من اصحاب السافعي  
مع قول السافعي في الجديد انها لا تجوز الا في النخل والعبد خاصة ومع قول داود

انها لا تجوز الا في النخل خاصة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مشدد  
رجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم نفي الشايع عن المساقاة في غير النخل  
فقط من حيث كونها زكوية ووجه الثالث الوقوف على عدم مساقاة اهل حنيفة فانها كانت  
في النخل فقط ومن ذلك قول السافعي واحمد اذا كان بين النخل بياض وان كثر صحته المزارعة  
عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسرا في النخل لا يستوفى السافعي بالعمارة  
وبشرط ان لا يفسد بينهما ولا يعدم المزارعة بل يكون تبعا للمساقاة مع قول مالك يجوز  
دخول البياض فيبصر بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول ابو يوسف ومحمد  
يجوز ذلك على اصلها في جواز الحائرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها واليد من  
العامل بالاتفاق فالاول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فرجح الامر  
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول في حنيئة ومالك رضي الله عنهما ان الجديد ان المزارعة  
باطلة وهي ان يكون اليد من مال الارض مع قول احمد وابي يوسف ومحمد والمتأخرون  
من اصحاب السافعي واختاره النووي من حيث انه دليل بطلان المزارعة قال النووي وطريق  
حلي الغلة لها ولا اجرة ان سياجها نصف اليد ليرفع له النصف الاخر ويبيع ونصف  
الارض فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خروج  
المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني ان القراض يبرين اثنين  
حكم ومن ذلك قول مالك والسافعي واحمد انه لو ساقاة على ثمرة موجودة ولم يبدل صلاح  
الثمرة جاز وان بدل صلاحها لم يجز مع قول ابو يوسف ويمنون بجوز ذلك على كل ثمرة موجودة  
من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
في الشق الثاني اذا بدل صلاح الثمرة ما بقي يحتاج الى المساقاة فهو كالعبد وهو سايله  
ان الثمرة ولو بدل صلاحها يحتاج الى كمال التتمية حتى تبلغ حالة الجمال ولا عيب في  
ذلك ومن ذلك قول الامية الثلاثة انها لو اختلفا في الجزاء المشروط بالقول قول  
العامل مع يمينه مع قول السافعي انها تجا لعا وبتفسخ العقد ويكون للعامل اجرة مثله  
فما علم بناء على اصله في اختلاف المتابعين فالاول فيه تخفيف على العامل والثاني  
فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم **كتاب الاجارة**  
اتفق كافة اهل العلم على ان الاجارة تجارة خلافا لاسماعيل بن علي فانه انكر حوازل  
وجه الثاني عدم وصول دليل اليه في ذلك فزاد من شرط بيع المنافع قضاها حاملة  
واحداً كقبول العبد المبيعة ولم يكف بشرطه في قبض المبيعة سياً فسياً فقال



بعد جوازها لشبهه بكل أموال الناس بالناس لا سيما ان كانت الاجرة في الذمة  
فلا موانع على الاجرة من جهة ولا موانع في المنفعة ولا يرد عليها السلم لانه خرج  
بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان عقد الاجارة لا يرد من الطرفين  
جميعا فليس لاحدهما بعد عقدهما الصحيح فصحها ولو بعد رادها بغيره به العقد  
اللازم من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا كما لو كان استأجر دارا فوجد بها عيبا  
لا تصلح للسكنى واستند من بعد العقد ومضى العقد المستأجر وجب له الاجرة  
بالاجرة المعينة عينا فيكون للمستأجر الخيار لاجل العيب مع قول ابي حنيفة واحكام  
انه يجوز فتح الاجارة بعد حصول ولو من جهة مثل ان يكرى حائطا ليجوز فيه  
فيخرج ماله او يسرق او يفسد فيكون له فتح الاجارة ومع قول قوم ان عقد  
لازم من جهة المستأجر فقط كالحجالة فالاول فيه تشديد لذلك من حيث جواز  
الموجر فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من صفات المناقضة بان يرجع  
احدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو في شرط  
العاقبة ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا استأجر دارا  
او دارا او حائطا مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترط تحييل الاجرة ولا نصا على  
تأجيلها بل اطلقها انها تستحق بنفس العقد فاذا سلم الموجر العين المستأجرة الى  
المستأجر استحق جميع الاجرة الا انه قد ملك المنفعة بعقد الاجارة فوجب تسليم  
الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول ابي حنيفة ومالك ان الاجرة تستحق جزا جزا  
كما استوفى منفعة يوم استحق اجرة فالاول مشدد خاص بمل السخا والكرم والثاني  
فيه تخفيف خاص بمل المشاحمة فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية  
الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر سعى معلوما به بجمع الاجارة في الشهر الاول  
وتكرر واما ما عداه من الشهر فلا يلزم الا بال دخول فيه مع قول الشافعي انه ينبتل  
الاجارة في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهور بمثابة العقد الواحد في مدة  
معينة ووجه الثاني الحمل بمدة الاجارة ولان كل شهر يحتاج الى عقد جديد لا يراه  
باجرة معينة وجد عقد ذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك  
والشافعي واحمد انه لو استأجر عبد امدة معلومة او دارا ثم فسخ ذلك الدار  
العبد ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او انه من الدار قبل ان يسكنها ولم يفر من

المد

المد شيئا انه لا يستحق عليه شيء من الاجرة وينبطل الاجارة مع قول ابي حنيفة  
المناضع في هذا الموضوع من ضمان المكدرى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان  
الموت او الهلاك ليس موثقا في الموجر وقد سلم المستأجر الاجرة وانما لغايتها  
النظر فيها فكان ملكها فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالكاره والاول خاص  
بقول الناس المشايخين على الدنيا ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان عقد الاجارة  
على القرية والدار والعبد لا يرد لانه لا يفسخ بموت المالك من جميعا او احدهما فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول احسان الظن بالدار  
وانهم يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني لاحكام الاحياط وانهم قد لا يرضون بما  
قد فعله مورثهم لنقص عقولهم او لضعف عقولهم ووجه الثالث على عقل مورثهم ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة والشافعي في ارجح اقواله انه يجوز عقد الاجارة مدة سعي  
فيها العين لما مع قوله اي الشافعي في القول الاخر انه لا يجوز اكثر من سنة وفي القول  
الاخر انه لا يجوز اكثر من ثلاث سنين فالاول مخفف ووجه الاول العمل بالغالب وتيقنا  
تلك العينة ولو مائة سنة ووجه الثاني ان الثلاثين سنة هي التي ينتهي اليها اعمار  
الناس في العيشة اليها في طول الامل وقصره غالبا فالحلاف معنى على مراعاة احوال  
الحالين غالبا ومن ذلك قول مالك والشافعي في احد قوليه ان الصانع اذا اخذ الشيء  
الى عمله ليعمله فهو ضامن لذلك ولما اصاب غنمه من جملته مع قول ابي حنيفة والشافعي  
في ارجح قوليه لا ضمان عليه الا فيما حلت يده او ما فسخ فيه ومع قول ابي يوسف ومحمد  
ان عليه الضمان فيما يستطيع الاتصاف منه لا فيما لا يستطيع الاتصاف منه كالحرق والسرقة  
القالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه ومع قول مالك ان الاجرة لا يضمنون بلهم  
على الامانة الا الصانع خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواء علموه بالاجرة  
او بعد ما الا ان يقوم بينه وبينه فاعده وملاكه فيبرأ فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
وما بعد مفصل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة انه لو اختلف الحياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله فيها  
او قضاها مثلا فالقول قول الحياط مع قول ابي حنيفة ان القول قول صاحب الثوب  
فالاول مشدد على الحياط والثاني فكسه فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
ابي حنيفة واحمد انه لا يصح الاستيجار على القرب لسعيه كالحج وتعليم القرآن والاما



والله ان مع قولنا ذلك والشافعي انه يجوز ذلك في الامانة بمقدورنا واختلاف اصحابنا  
في ذلك فالاول مشدد خاص بامل الورع والدين والثاني مشدد خاص باحد الناس  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قولنا ذلك والشافعي في احد انه يجوز للمصلي  
ان يساجد ارا يصلي فيها فيجرحه ما لك الدار من معلومة يصلي فيها ثم تعود اليه  
ملكاً وله الاجرة مع قولنا في حيفه ان ذلك لا يجوز ولا اجرة له وقال ابن مبررة  
ومداس نحاس ان حيفه لا مما لا يعرف عليه لانه ينسب على القربان عنده ولا يفرق عليها  
اجرة فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بامل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن قولنا الشافعي في الجوز صحة اجارة الحدي وقطاع السطاح الذي اقطع  
له لان الحدي مستحق لمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زلت اسمع كلام علماء  
الاسلام قاصبة بالديار المصرية والشمسية يقولون بصحة الاقطاع حتى جاء الشيخ  
تاج الدين القزويني وولد الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما لا ينعى من المنع وهو  
المعروف من مذهب احمد ومنه قولنا في حيفه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومنه قولنا الشافعي في الظاهر قوله انه يجوز بيع العين الموقوفة  
قولا في حيفه ان ذلك لا يجوز الا برضى المستاجر فهو باختيار مع اجارة البيع وطلانه  
ومع قولنا ذلك واحمد يجوز بيع العين الموقوفة للمستاجر دون غيره لعدم تعذر وصوله  
الى استنفاها المنفعة بخلاف بيعها لغز المستاجر فالاول مخفف والثاني مفصل  
والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الا قول طائفة من قولنا  
قوله ما لك واحمد واليوسف ومحمد انه لو استاجر ابيه ليركبها فلمها بالجماع كما  
حرف به العادة فلا ضمان مع قولنا في حيفه انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص باحد الناس والثاني خاص  
بامل الدين والورع ويصح ان يكون الامر بالعكس ومن قولنا في حيفه وما لك  
انه يجوز اجارة الدنانير والدرهم للترجين والتمهل بها كما لو كان صير فباع قولنا  
الشافعي واحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد  
خاص بامل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قولنا ذلك انه  
لا يجوز اجارة الارض بما يثبت فيها او يخرج منها ولا يطعم كالمسك والفسل  
والسكر وغير ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض  
ومع قولنا الحسن وطاوس بعد جواز اكرار الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد

خاص

خاص بامل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المظنوم الذي خرج  
من الارض كان مشدد فيها من قاعدة من غيره ووجه الثاني المخفف ان الخارج من الارض  
نوع اخر غير الارض كالمعدن والفضة ووجه الثالث المشدد الى لقاية العمل على الوقا  
حتى اخوة الاسلام من احتاج الى ارضه وزعمنا ومن استغنى عنها اعطانا لاجل المسلم  
ليزعمها بلا اجرة على الاصل في الانتفاع بالارض اذا الانتفاع بغيرها اما ما يوقع  
من ذلك ودخسته من الشارح والافا لارض مخلوقة فبالصالة لعباد العباد  
من غير محبة فكل من احتاج اليها كان أولى بها لغيره مما احتج ان له ان يزعمها صغيرا  
وكل ما ضرره كغيره الحنطة مع قوله او غيره انه ليس له ان يزعمها غير الحنطة  
فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص بامل الورع فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومنه قولنا ذلك والشافعي في احد الى يوسف ومحمد انه يجوز  
اجارة المشاع مع قولنا في حيفه انه لا يجوز ان يوجر نصيبا مشاعا الا من شركه ولما  
رسله ومبنيته فالجوز ذلك عنده بحال فالاول مخفف خاص بامل الورع والشافعي  
من عاملهم والثاني مشدد خاص باحد الناس الذين يشاؤون اخام ويزرون الخطا او  
لا نفسهم ويحاجون الى المرافعة للحكام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قولنا  
الامة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثا في الاجارة كالباع مع قولنا الشافعي  
انه لا يجوز فالاول مخفف خاص باحد الناس الذين يبيع بروه ونذر ما كان الحفظ  
الادف ولا خيمهم بجامع ان الاجارة فيها بيع المنافع فلا فرق بينهما وبين الاعيان  
من نامل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومنه قولنا لامة الثلاثة او الاستاجر  
شخص شيئا من ارضه بعد ان يفتق به فعليه الاجرة مع قولنا في حيفه انه لا اجرة عليه  
لكونه لم يفتق بذلك فالاول مشدد خاص بامل الدين والورع والثاني مخفف خاص  
باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **كتاب احياء الموات**  
التقوى لامة على جوار احياء الارض المينة للمسلم ولو موافق الاسلام عند ما وجدته  
من مابل الاتفاق اما ما اختلفوا فيه من ذلك قول لامة الثلاثة انه لا يجوز  
للدي احياء موات الاسلام مع قولنا في حيفه انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان تمكين الذي من احياء فيه عوله يخرج  
عن الصفار ووجه الثاني انه لا فرق بين احياء موات الاسلام وبين عارته ببيتا في  
المرأ من نامل ومنه قولنا في حيفه لشرطي جوار احياء اذن الامام مع قولنا

احياء الموات



مالك ان ياكاذ في القلاء او حيث لا يتساح الناس فيه لا يحتاج الى اذن ما كان  
قريباً من العمر ان اوجبت يتساح الناس فيه افتقر الى الاذن ومع قول الشافعي واحد  
انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقاً فالاول مشدد خاص بامل الادب مع ولي الامر  
والثاني مفصل والثالث مفصل واليه الحديث الصحيح من اجبي ارضاً مينة فهي له  
فان لفظ بيع المسلم والذي من اذن له الامام ومن لم ياذن له فرجح الامر الى مرتقي  
الميزان ومن قول في حنفية واحد ان احيا الارض في ملكها يكون بتجنيدها  
وان تجدها مائة واما الدار فبخطوطها وان لم يشفعها مع قول مالك بملك الارض  
بما يعلم بالعادة ان احياها المثلثا من بناء وغراس وحفر وغير ذلك ومع قول  
الشافعي ان كانت للزرع فملك بزرعها واستخراج ما بها وان كانت للمساكن  
فبخطوطها بغيرها وتسقيها فالاول والثاني في حنفية والثالث مفصل فرجح  
الامر الى مرتقي الميزان ومن قول في حنفية ان حريم البئر اربعين ذراعاً وان كان  
الابل تسقى ايمانها وان كانت للبناء فستوزن ذراعاً وان كانت عينا فثلاثة اذرع  
وفي رواية عنه خمسمائة ذراع في ارضه ان حفر في حرمها منع منها مع قول مالك  
والشافعي انه ليس لذلك حد مفقود والرجوع في ذلك الى العرف ومع قول احمد  
ان كانت في ارض موات فخمسة وعشرون ذراعاً وان كانت في ارض عامرة فخمسون  
ذراعاً وان كانت عينا فخمسمائة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني  
فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتقي الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف  
صلابة الارض ورخاؤها وكثر الوارد من على الماء وقلة فكل الامم كلهم صحيح  
ووجه طاهر ومن قول في حنفية واحد في اظهر روايته اذ انبت خشب في  
ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض وكل من اخذه صار له مع قول الشافعي انه  
يملك بملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محوطة بملكها صاحبها وان  
كانت غير محوطة لم يملك فالاول مخفف على المالك مخفف على المسلمين والثالث  
مفصل وظاهر القواعد نقض قول الشافعي يشهد للاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم  
الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار فانه يشهد للكلأ الثابت في المالك وفي  
الموات فرجح الامر الى مرتقي الميزان ووجه الاول ان الخشب لا يملك له صاحب  
الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار ووجه الثاني اخذ بالاحتياط فلا ينبغي  
لاحد ان يخذل لك الخشب الا بطيب قلبه صاحب الارض وهو خاص بامل الزرع

ووجه قول مالك ان القوط يد الى الانتفاع الى الخشب فليس لاحد اخذه الا  
باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطاً عليه فانه يد على مساحته الناس به  
**ومن قول مالك** انه اذا فصل عن حجرة الانسان فيها بية وزرع شيء من الماء  
الذي في بية او بيرة فان كان النهر او البئر في البيرة فالملك الحق بمقتضى حاجته  
منها من غيره ويحب عليه بذل ما فصل من ذلك وان كانت في حائط فليزعمه بذل الفاعل  
لجاره الى ان يصلح بغير نفسه او عينه فان تقاوت باصلاحه لم يلزمه شيء ومن لم يستخرج  
فيه روايتان مع قول في حنفية واحسان الشافعي انه يلزمه بذل الشريك للناس والارض  
من غير عوض ولا يلزمه ذلك الزرع وله اخذ العوض ويستحب تركه ومع قول احمد  
واحدى روايته انه يلزمه بذل من غير عوض للاشية والسقي معاً ولا يلزم له  
البيع فالاول مخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رحمة بالناس والدواب  
**والثالث مفصل فرجح الامر الى مرتقي الميزان والله اعلم**  
**كتاب الوقف**  
اتفق الامم على ان الوقف قرينة جارية وعلى انما لا يصح الانتفاع به الا بالانفاق  
عنه كالزيت والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كمنبته  
واجارته خلافاً لمحمد بن الحسن فقط في قوله بانتفاع اشارة المشاع ووقفه وعلى  
انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف بل ما وجدته من ماسيل الانتفاع واما  
ما اختلف فيه فمن قول مالك والشافعي انه يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم  
وبرو ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يد مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا  
اخرج عن يد بان يجعل للوقف ولها وتسلم اليه وهو احدى الروايتين عن مالك  
ومع قول في حنفية الوقف عطية صحيحة ولكن غير لازمة ولا يورث ملك الواقف عنه  
الا بعد ان يحكم به حاكم او يعلقه بموته كان يقول اذ امت فقد وقف ذاري علي  
كذا فالاول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الواقف  
فرجح الامر الى مرتقي الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال طاهر ومن قول مالك والشافعي  
واحد مالك في احدى روايته انه يصح وقف الحيوان مع قول في حنفية واحد  
في الرواية الاخرى انه لا يصح بناء على قاعدتها انه لا يصح وقف المنقول فالاول  
محقق والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتقي الميزان ووجه الاول انه فصل معروف  
وانه غلب عليه النقص بموته ووجه الثاني ان الوقف انما يتخذ للتأبيد  
ووجه الثالث الانتفاع والحيوان يغلب عليه الاكلا فلا يصح **ومن قول** بعض اصحاب الشافعي



اذا الملك في رتبة الموقف فينتقل الى الموقف عليه مع قول ابي خنيفة وحاجات من  
 اصحابه والراجح من قول الشافعي ان الوقف اذا خرج عن ملك الواقف ولم يدخل  
 في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف  
 عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروع الوقف اداء  
 العبد الملك مع سيد كما قالوا في الزكاة الواجبة فكانه بالوقف تبرأ الى الله تعالى  
 من ملك ذلك الموقوف فلم يخرج عن ملكه فكانه لم يتبرأ ووجه الثاني ان الواقف اذا  
 رجع الملك فيما بيد الله يحتاج الموقوف عليهم الى تعليق جديده من الله تعالى في امر  
 يحصل وايضا قال الانتفاع لا يختص باحد بعينه في الاصل فاذا مات المعين انتقل  
 الى ما بعده من جهات القرابات ولو ان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لاحتاج  
 الى اذن منهم لمن ينتفع به بعدهم فانه من ذلك قول ابي خنيفة واحمد يبيع وقف  
 الانسان على نفسه مع قوله تعالى والشافعي اذ ذلك لا يبيع فالاول مخفف على الواقف  
 خاص بامل الشئ والبطل الذي لا يخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان ذلك  
 كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث فضل الصدقة ان تصدق وانما  
 صحيح شحيح قول النفا وتحسن الفقير وليس الصدقة ان تقول لا احسنك الوقف  
 لقول كذا او لقول كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف انه على قاعد  
 القرابات الشرعية من طلب المبادرة بها قبل اخراج المنة فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول مالك انه يبيع الوقف اذ الميعين للوقف مصرفا كان قال  
 وقف داري هذه وكذا ذلك يبيع الوقف عند وعند الشافعي اذ كان منقطع الاجر  
 كوقف كذا على اولادى واولادهم ولم يذكر بعدهم الفقهاء مثلاً ويرجع ذلك بعد  
 انقراض من يبيع الى فقراء عصبته فان لم يكن نواقي فقراء المسلمين وبذلك قال  
 ابو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذ الميعين له مصرفا فالاول  
 فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذ الميعين له مصرف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو يوسف ان الوقف اذا خرب لا يجوز بيعه  
 وصرف ثمنه الى مثله كما اذا خرب المسجد ولم يوج عوده مع قول محمد انه يعود الى ملكه  
 الاول وليس لابي خنيفة نص في هذه المسألة فالاول مشدد والثاني مخفف حيث  
 بطلان الوقف بعد ثبوته فرجع الامر الى مرتبة الميزان **كتاب الهبة**  
 اتفق الامة على ان الهبة تصح بالاجابة والقبول والقبول اجموعا على ان الوقف

بالوعد في الخمر مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذا التفضل  
 بعضهم على بعض منه اما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفت  
 فيه **من ذلك** قول الامة الثلاثة انه يعقرب في صحة الهبة الى القبض مع قوله مالك  
 انه لا يعقرب صحتهما ولو وهما الى قبض بل يبيع وتلزم بحجود الاجابة القبول ولكن  
 القبض شرط في نفوذ ما وتمامها واخر زمانا لذلك اذا اذن الآخر الوعد لا يقاس  
 مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة  
 الورثة فاذا اترك المطالبة او امكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواعد او  
 بطلت الهبة وعبرة ابن ابي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم مئة ولا صدقة ولا  
 حبس الا بالحيارة فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول احمد في احدى روايته  
 ان الهبة تملك من غير قبض فالاول مشدد وجار على قواعد الشرعية كالبيع وعبره من  
 سائر التمليكات والثاني مخفف على الموهوب له مشدد على الواعد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه لا بد في صحة القبض ان يكون باذن الواهب مع  
 قول ابي خنيفة انه يبيع القبض بغير اذن منه فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان مئة المشاع حاضرة كالبيع  
 وصحة مقصده ان يسلم الجميع الى الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده  
 كالوديعة مع قول ابي خنيفة ان كان مما لا ينقسم كالعبدة والحوامير جازت هبته  
 وان كان مما ينقسم لم تجز مئة من مئة مشاعا فالاول مخفف والثاني مقصّل فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه يستحب للاب وان علا ان يسو  
 بين اولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكر على الاناث كقسمته  
 الارث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ثم اذا فاضل الاب بينهم قبل بلوغ الرجوع في المعاضلة قال الثلاثة  
 لا يلزمه ذلك وقال احمد يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول ابي خنيفة انه ليس للاب الرجوع في مئة لولد بحال مع قول الشافعي ان له  
 الرجوع فيها بكل حال ومع قوله مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض في كل واحد هبة  
 لا بد على حجة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها ومئة على حجة الصدقة قال واما الرجوع  
 الرجوع اذ امر تقوى الهبة في يد الولد او يستحق منها بعد الهبة او تزوج البنت  
 او حبل الموهوب له بما من حبسه بحيث لا يميز منه والا فلا رجوع له الرجوع مع

الواحد



قول احمد في احدى رواياته واطهرها ان له الرجوع بكل حال كذا في حقيقته  
 فالاول مشدود خاص بالاكثر من الثاني مخفف خاص باحد الناس في الثاني  
 مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الاول قد يكون مع  
 اسبه كالاجانب بل كالاغدا ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لو كان الله  
 لا يهلك ومن قول في حقيقته والشافعي واحمد واكثر العلماء ان الوقايل لو  
 في الخير مستحبة لا واجب ولو تركه فاته الفضل واركتب كرامة شديدا ولكن  
 لا يترفع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز ان الوقايل لو عدا واجب ومع قول  
 اصحاب مال ان الوقايل لو كان مشروطا بسبب كونه تزوج وذلك كذا او غير ذلك  
 وجب الوقايل وان كان بعد اطلاق المذهب فالاول مخفف والثاني مشدود والثاني  
 مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب من قطع خيرا  
 فهو خير له وهو خاص بمن عند بقية بخل من الناس ووجه الثاني التباعد عن صفات  
 الدنيا فحين فان من خلف الوعد فهو منا قول الصريح ان صار وصلى وقال في مسلم  
 كما ورد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر والله اعلم **كتاب اللفظ**  
 اجمع الامة على ان اللفظ يعرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا فافها بغير الوشيا  
 لا بقائه وعلى ان صاحبها اذا اجهل فهو احوق بها من ملتقطها وعلى انه اذا اكلها  
 بعد الحول فصاحبها خير بين التضمن وبين الرضى بالبدل وجميعا على حوال  
 الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان لا فضل اخذها او تركها اذ اما واحدة  
 من مسائل الاجماع في الباب واما اختلفوا فيه في قول في حقيقته ان  
 اخذ اللفظ اولي من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها ومع قول  
 الشافعي في احد قوله بوجوب اخذها ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب  
 ان وثق بامانه نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدود  
 والرابع مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فيه خطا لما لا  
 اجهل ووجه الثاني ان فيه خلاص من تعاقب الناس ووجه الثالث هو وجه الاول  
 لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الاختيار والرابع وجه ظاهر  
 ومن قول في حقيقته انه لو اخذ اللفظ تركها الى مكانها فان كان اخذها  
 ليرد ما على صاحبها فلا ضمان ولا ضمان مع قول الشافعي واحمد انه يضمن بكل حال  
 ومع قول مالك ان اخذ ما بنية الحفظ ثم رد ما ضمن وان كان موقفا من اخذها

وتنكح

وتركها ثم رد ما فلا ضمان عليه فالاول مفصل والثاني مشدود والثالث مفصل  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التلافة ظاهرة ومن قول في حقيقته  
 من وجد شاة فعلا من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان  
 عليه وكذلك البقرة اذا خاف عليها السباع مع قول الامة الثلاثة ان من اكلها  
 فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها  
 والثاني عكسه فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك ان اللقطة  
 في الحرم وغيره سواء الملتقط ان ياحذما على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك  
 وله ان ياحذما ليحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذ  
 ليحفظها على صاحبها ويعرف ما دام مقبلا بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس  
 له ان ياحذما للملك فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد فرج الامر  
 الى مرتبة الميزان ومن قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف اللقطة منه  
 فلا ان يحبسها ابد اوله ان يتصدق بها وله ان يملكها غنيا كان او فقيرا مع قول  
 ابو حنيفة ان الملتقط ان كان فقيرا اجاز له ان يملكها وان كان غنيا لم يجز وبجوز له  
 عند ابو حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان صاحبها اذا  
 جاء وامضى ذلك مضي وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد انه  
 لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل  
 والاول من المسائل الثانية مفصل والثاني منها مشدود فرج الامر في المسائلتين  
 الى مرتبة الميزان ومن قول مالك والشافعي انه اذا وجد بغير ابيادة وحده  
 لم يجز له ان ياحذم فلو اخذه فهو اسكاة فلا شيء عليه عند ابو حنيفة ومالك وقال  
 الشافعي واحمد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدود خاص بامل الذي لا اجبا  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك والامة لا ريب ان اخذ اللفظ  
 حولا وتصرف فيها الملتقط بنفقة او بيع او صدقة فلصاحبها اذا اجاز ان ياحذمها  
 يوم يملكها مع قول او دانه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص باكثر الناس  
 والثاني فيه تشديد خاص بامل الورع والخوف من تعاقب الناس فرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ومن قول مالك واحمد ان صاحب اللقطة اذا جاءه ووصفها لصفا  
 وجب على الملتقط ان يرد فيها اليه ولا يكلفه خبثه مع قول ابو حنيفة والشافعي  
 لا يلزمه ذلك الا بنية فالاول مخفف خاص بما اذا كان صاحبها منهم في وقت رتبته

مع ذلك  
غيره



دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها متمما في رقة دينه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **كتاب القنيط** اتفق الامة على انه يحكم بالسلام الطفل بالسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي حنيفة قد انا وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامة الثلاثة اذ اوجب القنيط في ذوالالسلام فهو مسلم مع قول ابي حنيفة انه ان وجد في كنيسته او بيعة او قرية من قري اهل الذمة فهو ذمي قالوا لا مشددة في الحكم بالسلام بالدارو الثاني مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا واصحابه بالسلام ان السلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في ارجح اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح اسلام صبي ميمرا مستقلا او للشافعي قوله انه موقوف الى البلوغ فالاول مشددة في حصول الاسلام احتياطا للصبي للحاكم بالسلام والثاني مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله بالدارو القنيط في ذوالالسلام اذ اتسع بعد البلوغ من الاسلام قبل مع قول ابي حنيفة انه عي ولا يقتل مع قول الشافعي انه يزوج الكافر فان قار عليه اقر عليه فالاول مشددة في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم **كتاب الجحالة** اتفق الامة على ان اذا الاتق يستحق الجحالة اذ ارده ان جعل ذلك من اوجده من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قوله لما كان زاد الاتق ان كان مع ذلك استحق الجحالة ولو لم يكن شرط ذلك على حسب قول الموضع وبعد واما اذا لم يكن زاد الاتق معروفا فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول ابي حنيفة واحدا يستحق الجحالة على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا ان يكون معروفا وبارد الاتق اولا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجحالة الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشددة على ما لك الاتق والثالث مفصل فالاول فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام ما لك العمل بالقرينة وهي احدى الدلالة وفيها خلاص لزمه صاحب الاتق وتبجيع الرواد على المدة او ممة على زاد الاتق لانه المسلمين وازالته كهم لاسيا من كان عاجزا وليس له قدرة على شيء عبيد بخدمة او اذ يتركها او تنفقه بحصلها وتوجيه الثاني كوجه الاول واشد حجة على اعطاء الدارو حجة لما قلناه من خلاص الذمة وتبجيع الرواد على ان يدوم على زاد الاتق فان مع اعطائه الجحالة بعد تبعية بغير قلبه وكسيلة عن التقبيل بعد ذلك في ذاد الاتق احرا لاسيا من ليس له معرفة بفقيرتها على عياله ونفسه

غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الزوج في الجحالة انما يكون بالشرط والطلب على عادة الاعراف فان لم يكن شرط فانما يكون انعطافه الجحالة من باب البر والاحسان وذلك معروفا **لا واصل ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من زاد الاتق من مسيرة ثلاثة ايام يستحق اربعين درهما وان زده من وقت ذلك وضع له الحاكم مع قوله لما كان له اجرة المثل ومع قول احمد ان له دينارا او اثني عشر درهما ولا فرق بين تبعية المسافر وطولها ولا بين المصروف وخارج المصروف الا في قوله في رواية له اخرى انه اجابة به من المصروفة عشرة دراهم او من خارج المصروفة اربعون ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الاتق والرابع فيه تشديد على زاد الاتق فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا اتفق نفقة على الاتق بغير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه اتفق متبرعا فهو كالذي يتفق بغير اذن الحاكم وان اتفق باذنه كان على السيد دين عليه وللدارو ان عيبت الجحالة حتى ياخذها انفقة على العبد في طريقه ومع قول احمد وهو على سيدك بكل حال ومع قوله لما كان له اجرة المثل فالاول مفصل والثاني مشددة على السيد والثالث مخفف على السيد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله اعلم

**كتاب الفرائض** اجمع المسلمون على ان الاسباب لمقارن بها ثلاثة ووجه ونكاح ولا وان الاسباب لما تقه من الميراث ثلاثة وق وفل واختلاف بين وعلى ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كلما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين في حاله في ذلك الا الشبهة ولذلك انكر واعلى ابي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من ابيها صلى الله عليه وسلم شيئا وكذلك الجمهور على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وابن سفل والاب وابنه وان علا والاخ وابنه الام والام وابنه والام والام والام والمفقون وعلى ان الوارثات من النساء سبع الفت وتنت لابن وابن سفل والام والجد والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروع المعتدة في كتاب الله عز وجل ستة المصفر والربع والتمم والثلاثان والثلاثة السيد اعز ذلك من مسائل الفرائض اجمع عليها واتفق الامة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العتق وحكي عن معاوية ابن المسيب والخضر بن يربث المسلم الكافر ولا عكس كما يزوج المسلم الكافر ولا يزوج الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عدا اهلما لا يرث من القتل شيئا ذلك اتفقوا على ان القول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثني عشر



أو الأربعة والعشرين وأن القول صحيح معول به عند كافة العلماء والنقد إجماع الصحابة  
عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى أنه لو اجمع أصحابنا على ما كان  
للأخ منهما السدس في الثاني بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود والحسن بن علي وأما وجه  
من مسائل الإجماع والاتفاق لعلمنا اختلافهم فيه **قوله** قول مالك والشافعي  
أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكون المال لأهل بيتهم أصحاب الفروض والعصبات ليست  
المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهري والأوزاعي وأبو داود ومع قول أبي حنيفة  
وأحمد بن حنبل وحكي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء أصحاب الفروض  
والعصبات بالإجماع وعن سعيد بن المسيب أن الخطأ يورث مع الميت فليما قال مالك  
والشافعي إذا مات عن أمه كانت الثلث للثلاث الباقي للميت المال لا وعن بنته فلها النصف  
والباقي للميت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد المال كله للثلاث بالفرض الباقي  
بالرء وكذلك للميت النصف بالفرض الباقي بالرء ونقل القاضي عبد الوهاب المال  
عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود أنهم كانوا لا يورثون  
ذوى الأرحام ولا يورثون على أحد ثم اتفقا على أن الرء يورث ذوى الأرحام إنما  
مؤخره فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون لإجماع على هذا  
فالأول مشدد على ذوى الأرحام والثاني مخفف عليهم فرج الأمر إلى مرتبة الميراث  
ووجه الأول بعد ذوى الأرحام عن المحبة والعصبية التي تكون في أصحاب الفروض  
والعصبات ووجه الثاني أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية **ومرغ** **قوله** مالك  
والشافعي أحمد أن مال الميراث إذا قتل أو مات على الرءة يكون فيما لم يترك المال  
حتى المال الذي كان كسبه في سلامته مع قول أبي حنيفة أن مال الميرث يكون ورثة الميرثين  
سواء اكتسبه في سلامته أم في رءة فالأول مشدد على ورثة الميرثين والثاني مخفف عليهم  
ووجه الأول انقطاع الميراث بين الميرثين ورثة الميرثين أو ضعف الميراث  
من الورع رجوع ما له لميت المال يصرف في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني  
الاحتياط لأحوالنا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطعمهم ما فيه راحة  
شبهة فكانت ورثة أولى بذلك المال كما يورثون مال مورثهم المقتول ولو كان كسبه  
حراما لا يمكن رءة إلى إربابه فرج الأمر إلى مرتبة الميراث **ومرغ** **قوله** أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد أن من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي دون الذية  
فالأول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل فرج الأمر إلى مرتبة

الميراث ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا ووجه الثاني  
تفصيل القاتل من القاتل بحرمته من مال الذية الحاصل بالقتل فقط زجر الله على القوي  
على قتل مورثه وأما المال الذي يحصل من حصة القاتل فهو باق على الأصل في التبرعات  
فلما كرم يورثه منه والله أعلم **ومرغ** **قوله** مالك وأحمد أن أهل الملل من الكفار  
كاليهود مع النصرة لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي أنهم كلهم ملية  
واحدة وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالأول مشدد وذليله ظاهر حديث لا يورث  
أهل ملتين والثاني مخفف وذليله أن ما عدا ملية الإسلام كلهم ملية واحدة فرج  
الأمر إلى مرتبة الميراث **ومرغ** **قوله** أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من عصم  
وعصمه رقيق لا يرث ولا يورث مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد أنه يورث ويترك  
بقدر ما فيه من الحرية فالأول مشدد ووجهه ضعف ملكه والثاني فيه تخفيف فرج  
الأمر إلى مرتبة الميراث **ومرغ** **قوله** الأئمة الأربعة أن الكافر المرتد والقاتل  
عبد أو من فيه رق ومن خفي موته لا يحسبون كما لا يرثون مع قول ابن مسعود وحسن  
أن الكافر والعبد وقاتل الجاهل يحسبون ولا يورثون فالأول مشدد على من تقدم  
ذكرهم والثاني فيه تخفيف فرج الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر **ومرغ**  
**قوله** الأئمة الأربعة أن الأخت إذا أجمعت الأم إلى السدس لم يزوجها مع ما روى  
عن ابن عباس أن الأخت يورثون مع الأم إذا أجمعت الأم في أخذون ما يجمعون عنه  
والشهر عن ابن عباس موافقة الكافة فالأول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد  
على الأخت والثاني مخفف عليهم فرج الأمر إلى مرتبة الميراث **ومرغ** **قوله** اتفاق الأئمة  
الأربعة على أن الفروع والعتل والهدم والموتى بحرق أو طاعون إذا لم يعلم إهم مات  
فأما أحمد لا يرث بعضهم بعضا وترك كل واحد منهم لثاني ورثته مع قول أحمد في رءة  
أنه يرث كل واحد منهم تلامه له دون طارفة وسبعة إلى ذلك على شرح والتخفيف  
والشعبي فالأول مشدد على من ذكر لعدم إرثهم من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل  
فرج الأمر إلى مرتبة الميراث **ومرغ** **قوله** الأئمة الثلاثة أن الجدة أو الأب لا يرث  
مع وجود الأب الذي هو أبها شيئا مع قول أحمد أنها تورث مع السدس إن كانت واحدة  
أو تشارك الأقر فيه إن كانت موجودة فالأول مشدد على الجدة المذكون والثاني فيه  
تخفيف فرج الأمر إلى مرتبة الميراث **ومرغ** **قوله** إجماع الأئمة على أن الأخوين يحسان  
الأمر من الثلث إلى السدس مع قول ابن عباس أن لها معها الثلث حتى يصيروا ثلاثة



فيكون لها السدس فالاول مشدود على الاموال الثاني فيه تفصيل فرج الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع النيات عصبة مع قول ابن عباس  
انهن ليس بعصبة ولا يرثن شيئا مع النيات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدود  
عليهن فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الاول لا يثبت  
بالموالاة مع قول القاضي ان يثبت بها ومن قول ابن حنيفة انه اذا والاه وعاقه كان  
له نقص ما لم يعقل عنه فالاول مشدود والثاني مخفف والثالث مفصل فرج الامر الى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن حنيفة ان ابن المملوغة تستحق امة جميع ما له بالعرض  
والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الامراة تأخذ الثلث بالعرض والباقي لبيت  
المالك ومن قول احمد في احدى روايته ان عصبة عصبته امة فاذا خلف اما حالا  
فللامر الثلث والباقي للمالك والرواية الثانية لاحداهما عصبة فيكون للمالك  
جميعها تفصيلا فالاول مخفف على الاموال الثاني فيه تخفيف عليهما وكذلك باقي الاخوة  
فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان السقط اذا استهل صا  
لا يرث ولا يورث وان تحرك او تنفس الا ان يرضع فان غطس فغنم مالك روايتان  
مع قول ابن حنيفة والشافعي انه ان تحرك او تنفس او غطس رث وورث عنه فالاول  
مشدود في الاحتياط في الارث والثاني مخفف فيه فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك

**كتاب الوصايا** اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما  
تمليك نصافي ما بعد الموت فان كان الانسان عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية  
وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من ماله او عنده ودعة بغير شاهد واجتمعوا  
على انها لا تجب للمواري خلافا للزعماء في اهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للافراد  
الذين لا يرثون سواء اكانوا عصبة او ذوى رحم اذا اكانوا ذكورا وارث غيرهم وعلى  
ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان  
الوصية للمواري جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة والتفق الا على انه لو  
اوصى بشي فلان لم يدخل الا المذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى لولد  
فلان دخل المذكور الا فان يكون بينهم بالسوية والتفق الا على ان تصح الوصية  
والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا للحامد واد  
فانها قالوا انها منجزة من راس المال هذا ما وجدته من مساليل الاجماع والاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك اذا اوصى باكثر من ثلث ماله واجاز الورثة

ذلك

ذلك ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرثوا بعد موته وان اجازوا في وصيته  
فلهم الرجوع بعد موته مع قول ابن حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء اكان ذلك  
وصية او مرضة فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرج الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو اوصى بثلث ماله او بغيره جاز ان يعطى اتم ذلك  
ان اوصى بثلثه او بقية جاز ان يعطى اكثر اقله ذكره الا ان يوصي بثلثه او بغيره جاز ان يعطى اتم ذلك  
واحد قوله انه لا يجوز ان يعطى في البعير الا الذكر ولا في البقرة الا الانثى  
فالاول مخفف والثاني مشدود فرج الامر الى مرتبتي الميزان وذكر الاول محمول على حال  
عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون لافضل احتياطا ومن ذلك  
اتفاق الامية الاربعة على انه اذا اوصى بشي لم يوص بغيره الا في مرضه لا في مرضه لا في مرضه  
عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وطاوس ان الرجوع فيكون للثاني ومن  
قوله او وده انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول  
والثالث فيه تشديد على الثاني فرج الامر الى مرتبتي الميزان وذكر الثالث انه لما  
اوصى به للاول خرج عن ملكه بذلك فابقى له فيه نصرتي اخر ومو خاص بامل الورع  
كان الثاني انما يصح عنه على حال امل الورع لان الوصية به فانها كالسابع للحكم  
الاول ومن ذلك قول ابن حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين ان من قدم  
ليقتض منه او كان في الصف باذرا للعدو او كانت حاملا لهما مالا لطلق او كان في  
سفينة ومالك البحر فعطية من الثلث مع قول الشافعي الاخوات من جميع المالك ومن قول  
مالك ان الحامل اذا بلغت سنة اشهر لم تصوف في اكثر من ثلث ماله فالاول مشدود  
على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك

قوله مالك واحمد انه يقع الوصية الى العبد مطلقا سواء اكان عبدا او عبدا غيره مع قول  
الشافعي لا يقع مطلقا ومن قول ابن حنيفة انها تقع الى عبده نفسه بشرط ان يكون في الورثة  
كبير ولا تقع الى عبده غيره فالاول مخفف ووجهه ان الوصية احسان زايد على الواجب  
وقد اباح الشرع ذلك والثاني مشدود ووجهه عدم ملك العبد لثلث الوصية  
ومعلوم ان الوصية تمليك والثالث مفصل فرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للمزلة ان يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده  
اذا كان ابوه او جد من اهل العدة مع قول ابن حنيفة ومالك انه يقع الوصية الى الاجنبي  
في امر اولاده وفي قضاء دينه وتنفيد الثلث مع وجود الاب والجد فالاول مشدود



مخفف فوج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المقصود بالوصية انما خير  
الى الميت ما لم يدخل الجنة فان البرزخ يوم القيامة محدود من ايام الدنيا  
ودار التكليف بدليل كوزن اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع  
ميراثهم لها ثم يدخلون الجنة فلو ان ملك السجدة في دار التكليف ما رجحها ميراثهم  
ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من عليم لم يبلغ الحرام اذا كان يعقل ما يوصي به  
مع قول ابي حنيفة تقدم الصحة ويؤخذ من ابي حنيفة الاصح من مذنب الشافعي فالاول  
مخفف على القام لان امر نيا ب عليه كغيره من العباد ان الوصية في الثاني مشد  
عليه لاحتمال ان لا يبلغ يبد له فعل خير تلك الوصية ارجح مما كان فعله حال صباه  
فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا ان اذا اعتقل لسان  
المريض لم يصح وصية بالاشارة مع قول الشافعي انها نصح وهو الظاهر من مذنب  
مالك فالاول مشد خطا لما للمريض والثاني مخفف حفظا لدينه وحروصا على تعدي  
فعل الخير فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو كتب  
وصية بخطه ويعلم انها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول ابي حنيفة  
فما لم يعلم رجوع عنها فالاول مشد على الموصي والثاني مخفف عليه طلبا للحصول  
الخبر فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو وصي  
الى رجلين الى اسند وصية اليهما واطلق فليس لاحدهما تصرف بدون اذن الاخر مع  
قول ابي حنيفة انه يجوز في ثمانية اشيا مخصوصة وهي شرا الكفن وتجهيز الميت للطعام  
الصفار وكسوتهم وردا لودعة بعينها وقضا الدين وانقاذ الوصية بعينها وتعت  
العبد بعينه وكذا الخصومة في حقه فالاول مشد والثاني فيه تخفيف فوج الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يصح التزوج في مرض الموت  
مع قول مالك انه لا يصح للمريض المحوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسد اسوا  
ادخل بها او لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك  
الكاح ام يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مشد محمول على من تعاقب ذلك  
ليجوز رتبة من ميراثه فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز  
للموصي ان يشترى لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على القيمة استحبابا فان استراه  
بمثل قيمته لم يخرج قول مالك يجوز له ان يشترى بالقيمة مع قول الشافعي ان ذلك  
لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في اشهر روايته انه لا يجوز في الرواية الاخر

محمول على ما اذا عرف الموصي ان الاول والآخر استحق على اولاده من الاجنبي والثاني  
مخفف محمول على عكسه فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي  
واحمد في احدي الروايتين انه لو وصي الى عدل بغير نص نعت منه الوصية كما اذا  
اسند الوصية اليه ابتداء فلا يصح لانه لا يوم علمها مع قول ابي حنيفة واحمد  
في الرواية الاخرى انه اذا فسق بغير الله عدلا خرفاذا وصي الى قاسق وجب  
على القاسق اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاسق وتصرف بعد تصرفه وصحة  
وصيته فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فوج الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الوصية تصح لكافرسا او كان حرييا او ذميا  
مع قول ابي حنيفة تقدم صحة لامل الحرب وصحتها لامل الذمة خاصة فالاول  
مخفف والثاني مفصل فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحكامه  
وما لك ان له ان يوصي بما وصي به اليه غيره ولو لم يكن الموصي حيا في ذلك اليه مع قول  
الشافعي واحمد في اظهر روايتيه بالمعنى فالاول مخفف والثاني مشد فوج الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الوصي اذا كان عدلا لم يحجج الى  
حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وان يبيع جميع تصرفاته مع قول ابي حنيفة انه ان لم  
يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو مردود وما ينفع عليه فقوله فيمنع  
فالاول مخفف والثاني مشد فوج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال  
امل الدين والوزع وحمل الثاني على حال من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الامية  
الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي فيه فان اطلق الوصية فعلا او صيت اليه فقط  
لم يصح ومولفوم مع قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مشد محمول  
على اهل الصدق الذين لا رجوع فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فوج الامر الى  
مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو وصي بحرية لم يدخل في ذلك الا  
الملاصقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك الرعون بارا من كل جانب مع  
قول احمد في احدي روايتيه ثلاثون ذرا مع قول مالك انه لا حد لذلك فالاول  
فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام ومهما كان يوم احدهم نحو الجار الملاصق  
لداوه والثاني والثالث والرابع مشد خاص بالكار على حسب مقامهم في الحرمة  
والايمان ومن ذلك قول الامية الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قول مالك بصحة  
فان كان عليه دين او كان صرفت فيه والا كانت لورثة فالاول مشد والثاني



انه اذا اكل غيره جازا لا وفيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان المنوع انما  
هو من يرى الخط الاوفر لنفسه دون الطفل فاذا استرى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني  
فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن  
كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين الخامس مفصل ووجه الخامس  
ان الوكيل كالاجني فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك قولنا في حنفية واحمد انه لو  
ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قول من يمينه فيقبل قوله في الدفع  
كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف اذ هو امين وكذلك الحكم في الاب  
والحاكم والشريك والمضارب مع قولنا لما لك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي الابيئنة  
فالاول تخفيف على الوصي على قواعد الامنا والثاني مشدد عليه وبصح حمل الاول على  
اهل الصدوق والدين الثاني على من كان بالصد من ذلك فرجح الامر الى مرتبتي الميزان  
ومن ذلك قول الامية الثلاثة تصح الوصية لمسلم مع قولنا في حنفية انه لا تصح الا ان يقول  
ينفق عليه فالاول تخفيف لانه من جهة القرابة الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجح  
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قولنا في حنفية ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان يأكل  
من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض لا بغيره مع قولنا لشافعي واحمد انه ان يأكل باقل  
الامر من من اجرة عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الاوفر لليتيم  
والثاني فيه تخفيف خاص باهل الدين والعرف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قولنا لشافعي واحمد في احد قوليهما ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى  
بغيره رد العوض مع قولنا ما لك انه ان كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا فليأكل  
بالعرف بمقدار نظره واجرة مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجح الامر الى  
مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم **كتاب النكاح** اجمع الامة

على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة باصل الشرع وانفق الامة على استحبابه  
لمناقض نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في صحة افضل له من الحج والجهاد والصلاة  
والصوم التطوع وانفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأة من له نظره الى وجهها  
وكيفية اخلاقها لا اودقائه فان يجوز النظر الى سائر جسدها خلا للسوءت وكذلك  
اتفق الامة على ان نكاح من ليس بكفو في النسب غير محرم عند ائمتنا واجدته من مسائل  
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا ما لك والشافعي ان النكاح  
مستحب لمحتاج اليه عند ائمتنا مع قولنا احمد انه متى قافت نفسه اليه وحسن الفت

وجب ومع قولنا في حنفية انه يستحب مطلقا بكل حال ومع قوله اود بوجهه مطلقا  
على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني  
مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد من وجه وتخفيف من  
وجه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله تعالى وليستعفف الذين  
لا يجدون نكاحا اي عونا عليه حتى يعفيهم الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى  
السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طلب النكاح لكونه ذلك  
مصاحبا للورع الطبعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التشديد بالاجاب  
ووجه الرابع امتثال امر الشارع بحصول المرأة الواحدة ما لم يدرك ليل على الكفر  
ومن ذلك قول الامية الاربعة ينظر الرجل الى فرج زوجته وامته وعكسه مع قول  
لعن اصحابنا لشافعي باينة ذلك بحر فالاول مخفف محمول على احاد الناس من الامة  
والثاني مشدد خاص بكابر العلماء واصحاب المرأة والحيا فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قولنا لشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيجوز نظره اليها وعليه  
جمهور اصحابه مع قولنا جماعة منهم الشيخ ابو حامد والنووي انه ليس بمحرم لسيدته  
وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بان محرم لها ليس له دليل ظاهر ولا فيه  
انما وردت في الاما فالاول مخفف خاص باهل العقدة والدين والثاني مشدد خاص  
بمن كان بالصد من ذلك ووجه الاول ان مقام السيادة كمقام الامومة في نفرة الطبع  
من التلذذ بالاستمتاع بها لما يساويه العبد من سيدته من الهيبة والتعظيم  
ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الامر في ذلك فرجح الامر الى مرتبتي الميزان  
ومن ذلك قول الامية الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جاز التصرف  
مع قولنا في حنفية انه يصح نكاح الصبي المميز والسفيرة لكنه موقوف على اجازة الولي  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين  
ظاهر ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يجوز للمولى ان يزوج ابنته بزوج الميتم  
قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالا ب مع قولنا لشافعي يمنع ذلك فالاول مخفف  
محمول على ما لا نظر له الثاني مشدد محمول على قاصر النظر فرجح الامر الى مرتبتي الميزان  
ومن ذلك قولنا لشافعي واحمد انه لا يصح نكاح العبد بغير اذن سيده مع قولنا ما لك  
انه يصح ولكن للمولى فضحة عليه ومع قولنا في حنفية انه يصح موقوفا على اجازة المولى  
فالاول مشدد والثاني والثالث فيها تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه



الاول ان العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجبه النكحة على الزوج ومراعاة  
 له لا يصلح لان يكون زواجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد باذنه له  
 في النكاح التزوي عن جميع واجباته ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم اكل من مال  
 السيد الاكل الواجب والمستحب او المباح فلا يحتاج الى اذنه الا ان يبدى  
 خلافا ذلك للسيد ولذلك كان في النكاح كما ان له منعة من كل الشهوات  
 التي تصرفه او بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى النكاح مضرا للعبد فكان  
 من المعروف توقف النكحة على اجازته ومعرفة ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يصح  
 الا بولي ذكر فان عقد المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة ان المرأة ان  
 تتزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذ كانت من اهل التصرف في ما لها ولا  
 اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في غير كفو فتناك بغير رضا الولي عليها ومع  
 قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي  
 وان كانت خلافا ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجنبى برضاها ومع قول داود ان كان  
 بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح ومع قول ابو ثور ان يوسف  
 يصح ان تزوج باذنه ولها فان تزوجت بنفسها ترافعها الى حاكم حتى يحكم بعقده  
 نفذ وليس للشافعي نقضه خلافا لابي سعيد الاصطخري فان وطئها قبل الحكم  
 فلا حد عليه خلافا لابي بكر الصيرفي ان العقد تحريم وان طئها قبل الحكم لم يقع الا  
 عند ابي اسحاق المروزي احتياطا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي  
 ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود وقول ابو ثور والي يوسف مخفف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها ظاهر لا يلحق على العطن ووجه قول داود  
 ان البكر لم تمارس الرجال فليس لها خيرة بما ينفعها او يضرها بخلاف الثيب  
 ومعرفة ذلك قول مالك انه ينفخ الوصية بالنكاح اي بالعقد ويكون الوصي اول من الولي  
 في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضي هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي انه لا ولاية  
 لوصي مع ولي لان عاقلها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب ومذا الاطلاق  
 الذي في التعليل ينتقض بالحكم اذ ازوج امرأة فانه لا يلحقه العاد انتهى  
 فالاول مخفف والثاني مشدد على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوصي قد يرى ذلك الوصي انه نظرا  
 واشفق على موليته من اذية مثلا ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون لم ينظر الى الولي

والوصي ويجل قول الشافعي ان عاقلها لا يلحق الوصي على الغالب فلا ينفق كلامه ووجه  
 الثالث ووجه الثالث ان شفعة الولي لا تقاد لها شفعة غيره فالقول بمهره على احوال  
 ومعرفة ذلك قول الشافعي واحدا انه لا ولاية لفاستق مع قول أبي حنيفة ومالك ان العتق  
 لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومعرفة ذلك قول  
 الشافعي ان الولي الاقرب ان غاب الى مسافة العسر زوجها الا بعد من العصبية مع قول  
 الامية الثلاثة ان الغيبة اذ كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الاقرب وان كانت  
 منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي حنيفة واحدا هو الغيبة يمكن ان تنقل اليه  
 العاقلة في السنة للمرأة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني منقطع فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من يحيا في عتقها العتق فانه يحيا التحليل بغيرها  
 كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك ومعرفة ذلك قول مالك وابي حنيفة  
 واصحابه ان الولي الاقرب لا يغاب عن البكر وحتى خبره ولم يعلم له مكان ان اخا لها تزوجها  
 فاذ بها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ومعرفة ذلك قول الشافعي ان الجدة والاب تزوج البكر بغير رضاها صغيرة كانت وكبيرة  
 وبذلك قال مالك في الجدة ومواشع الروايتين عن احمد في الجدة مع قول أبي حنيفة ان تزوج  
 البكر المبالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح حال ومع قول مالك واحدا في احد الروايتين  
 انه لا يثبت للجد ولاية الاجار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والجد والثاني وما  
 واقعه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة  
 لا يخفى على العطن ومعرفة ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يجوز للبكر تزوج الصغيرة حتى  
 تبلغ وتاذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لساير العصبيات غير انه لا يلزم العقد فيهما  
 فثبت لها الخيار اذ بلغت ومع قول أبي يوسف ان العقد يلزمها عندئذ فالاول مشدد  
 على غير الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر  
 ومعرفة ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا نكحت بغير جلال او حرمان لا يزوجها  
 اب ولا غيره حتى تبلغ وتاذن مع قول احمد انها تزوج اذ بلغت تسع سنين وتاذن في  
 النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومعرفة ذلك قول  
 أبي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب وولاه او حكم له ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق  
 مع قول احمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق توكيله غيره في ذلك لئلا يكون زوجا  
 قابلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا بتوكيل غيره بل يزوجه الحاكم



والخليفة اي نايبا وقال ابو يحيى البخاري صاحب مجزلة القول بنفسه وثبت عندنا  
تزوج امرأة ولي امرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث  
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قولنا في حنفية وما لك ان لو ائتمنت  
ثم اذنت له في نكاحها من نفسه جاز له ان ينيكاحها من نفسه وكذلك من له بنت  
صغيرة يجوز له ان ينيكحها من خطبتها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المسألة  
ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قولنا لائمة الثلاثة انه اذا اتفق الاوليا والمرأة على نكاح غير الكفو صح مع قول  
احد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
الاول حصول الرضى ووجه الثاني انه تصرف بغير الخط والمصلحة ومن ذلك قولنا الشافعي  
انه اذا زوجها احد الاوليا برضاها بغير كفولم يصح مع قولنا ان اتفاق الاوليا  
واختلافهم سواء فاذا اذنت في تزويجها لمسلم فليس لواحد من الاوليا اعتراض في ذلك  
ومن قولنا في حنفية يلزم النكاح فالاول مشدد والثاني في حنفية والثالث مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قولنا الشافعي تعتبر الكفاءة في خمسة اشياء الله  
والنسب والصنعة والحرية والخلوص من العيوب مع قولنا محمد بن الحسن ان الدنيا لا تعتبر  
في الكفاءة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فليس من الصبيان ومن قولنا مالك ان  
الكفاءة تعتبر بالدنيا لا غير ومن قولنا ابو ليلى ان الكفاءة في الدين والنسب والمال  
ومى رواية عن ابي حنيفة ومن قولنا احمد في احدى روايته ان الكفاءة تعتبر في الدين  
والصنعة وفي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انها تعتبر في الدين والكسب والمال  
فالاول مشدد في شروط الكفاءة والثاني في حنفية في شروطها والثالث مخفف  
وكذلك ما بعد والرابع نحوه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة  
على اختلاف الاعتراض ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي ان السن يعتبر مع قولنا الشافعي  
الاخر انه لا يعتبر فللمسح ان تزوج الشابة فالاول مشدد محمول على من غلب عليه  
الطباع النفسانية وقصر وطاره على زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب  
عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قولنا  
ابي حنيفة ان فقد الكفاءة يوجب للأوليا حق الاعتراض مع قولنا مالك انه يبطل  
النكاح ومما لا يصح من قولنا الشافعي و احمد الا ان حصل معه رضى الزوج والاوليا  
فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليها بالشرط المذكور فرجع الامر

الى

الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظ ومن ذلك قولنا الشافعي وما لك واحد  
وان يوسف ومحمد ان المرأة اذا اطلقت الزوج من كفولم يرد مهرها لوليها  
مع قولنا في حنفية انه لا يرد لوليها فانها فالاول مشدد خاص بخاص النظر من الاوليا  
والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة ان الاعتداء الزوج  
مع حضور الولي الاقرب لم يصح مع قولنا مالك يصح الا في الاب في حق الكبر والوصى فانه  
يجوز للاعتداء الزوج فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة اذا قال رجل فلانة زوجتي وصدة فانه على ذلك ثبت  
النكاح باتفاقهما مع قولنا مالك انه لا يثبت حتى يرى اخلاوقاها من عندها الا ان  
يكون في سفر فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
الاول على اكارامل الدين والورع والثاني على غيرهم ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة  
انه لا يصح النكاح الا بشهادة مع قولنا مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يغير فيه  
الاشاعة وتكون الرضا بالكمات حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فصح عنده  
واما عند الثلاثة فلا يغير كتمانهم مع حضور الشاهد من الاول مشدد محمول على من  
لا يترحمه بعد العقد والثاني مخفف محمول على اهل الصدق والورع فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ومن ذلك قولنا الشافعي واحدا انه لا يثبت النكاح الا بشهادة من عدلين  
وكبرين مع قولنا في حنفية انه ينعقد برجل وامرأتين وشهادة فاسقين فالاول مشدد  
والثاني في حنفية فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن قولنا في حنفية القياس على  
الاموال في ثبوتها بالرجل والمرأتين ولما الفاسقان فانه يحصل بها الاشاعة بالنكاح  
وذلك كان في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة انه  
اذا تزوج مسلم دمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين مع قولنا في حنفية انه ينعقد  
بشخصين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن قولنا الاول  
تعليل حكم الاسلام ووجه الثاني تعليل حكم اهل الكفر وذلك انهم يتناولون شهادة  
المرءة منهم اذا وقع جحد مثلا ومن ذلك قولنا عامة العلماء ان الخطبة سنة وليس بواجبة  
مع قولنا او داهنا واجبة عند العقد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن قولنا الاول انها كالقسمة على الطعام او عند الوضوء والخروج للمسافر ونحو ذلك  
ووجه الثاني انها كخطبة الجمعة فلم يلقها انه صلى الله عليه وسلم تركها عند تزويج احد  
من بناته او غيره ومن ذلك قولنا الشافعي واحدا انه لا يصح الزوج الا بلفظ الزوج



او الانكاح مع قول لا يخيصة راحة الله انه يتعدى كل لفظ يقتضي التملك على الثايب  
 في حال الحياة حتى انه روي عنه في لفظ الاحادة روايان مع قول ما لك انه يتعدى  
 بذلك مع ذكر المهر فالاول مشدد والثاني ما بعد تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميراث  
 ووجه الثاني انه لم يثبت عن الشارع انه لقيدنا بلفظ محصور لا يري خلافة كلفظ الكبير  
 في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ اشعر بالرفق كالبيع ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزويج  
 والانكاح دون غيرهما ومن ذلك قول عامة العلماء انه لو قال زوجت بنتي من فلان  
 قبلت فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول لا يخيصة راحة الله يصح ويكون قوله زوجت فلانا  
 كقوله في العقد زوجتك فلانة فيقول قبلت فالاول مشدد محمول على حال من لا يري  
 جوده ولا كذب والثاني مخفف محمول على حال اهل الصدق فرج الامر الى مرتبة  
 الميراث ومن ذلك قول الشافعي في اصح القولين انه لو قال زوجتك بنتي فقال  
 قبلت فقط ولم يقل نكاحا لو تزوجها لم يصح مع قول لا يخيصة راحة الله والشافعي  
 في القول الاخر انه يصح فالاول مشدد محمول على حال من يخاف جوده وتراعي في النكاح  
 والثاني مخفف خاص بامل الدين والصدق فرج الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك  
 قول الامية الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يتزوج كتابية من لهما النكاح مع قول  
 احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف تعليليا لموافاة حكم الكفر والثاني مشدد  
 تعليليا لحكم اهل الاسلام فرج الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول لا يخيصة  
 وما لك والشافعي في القديم ان السيد يملك اجارا عبد الكبير على النكاح مع  
 قول احمد والشافعي في الجديد انه لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني  
 مشدد عليه فرج الامر الى مرتبة الميراث وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن  
 ومن ذلك قول لا يخيصة وما لك والشافعي في اصح قوله ان السيد لا يجزى على  
 بيع عبد اذا طلب منه ذلك فامتنع مع قول احمد انه يجزى على ذلك فالاول مخفف  
 على السيد محمول على حال احاد الناس والثاني مشدد محمول على حال اهل الورع  
 والدين لا يريون لهم حقا على عبيدهم بالملك انما لبراه اخاه في الاسلام ان  
 كان العبد مسلما ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم في حتى الادقا ومن لا يملك فيقول  
 ولا تعذبوا اخوان الله انهم ومن ذلك قول لا يخيصة وما لك انه لا يملك الابن  
 اعفا وابيه بالنكاح اذا اطلب الاب ذلك مع قول الشافعي واهل في الطهر والدين  
 عنه انه يلزم لابن اعفا بالنكاح بشرط حرية الاب عند محقق اصحاب الشافعي

فالاول

فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشرط المذكور فرج الامر الى مرتبة  
 الميراث ومن ذلك قول لا يخيصة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي  
 ان يزوج ام ولد بغير رضا ما مع قول احمد في احدي روايته انه لا يجوز له ذلك  
 فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرج الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك  
 قول لا يخيصة وما لك والشافعي انه لو قال لا اعتقت امي رجعت عنها صدق لهما بحضرة  
 شاذ من النكاح غير منقصد مع قول احمد في احدي روايته انه يتعدى واما العتيق  
 فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه  
 القولين ظاهر ومن ذلك قول الامية الاربع ان الامه لو قالت لسيدتها اعتقتني على ان  
 تزوجك فيكون عتيق صدق في فاعتقها صح العتيق واما النكاح فقال لا يخيصة والشافعي  
 على الخيار ان شاف تزوجته وان شاف لم تزوج ويحكم لها ان اختارت تزويج صدق  
 مستأنف وان كرمته فلا ينفى عليها عند لا يخيصة وما لك وقال الشافعي له عليها  
 قيمة نفسها وقال احمد نظيره وويلزمها قيمة نفسها فان تزوجت بالعتق لم يملك العقد  
 مهر ولا غيرها سواء فالاول مشدد في امر العتيق مخفف في امر النكاح يجعل الخيار لهما  
 والثاني من السنين في الخيار مشدد بالزما لهما قيمة نفسها اذا المهر ناضيا يجعل لنفس  
 العتق مهورا فرج الامر الى مرتبة الميراث والله تعالى اعلم **باب ما يجوز**  
**من النكاح** اتفق الامية على ان امر الزوج محرم على الثايب بجوده العقد  
 على البنت خلافا لعلي وزيد بن ثابت ومحمد فانهم قالوا لا يحرم الا بالرجوع اليها  
 وقال زيد بن ثابت ان طهرها قبل الدخول جائز ان يتزوج امها وان ماتت قبل الدخول  
 لم يجز له ان يتزوج لهما فحمل الموت كالدخول فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرج  
 الامر الى مرتبة الميراث وتوجيه الاقوال ظاهر واتفق الامية ايضا على ان الربيبة تحرم  
 بالدخول بالام وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود بشرط ان تكون الربيبة  
 في كنفه وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا زنت لم يفسخ نكاحها خلافا لعلي والحسن  
 البصري والفقهاء ايضا على انه لا يجوز لمن حبله نكاح الكفار وطى امامهم بملك اليدين  
 خلافا لابي ثور فانه قال يجوز وطى جميع الاما بملك اليدين على من كان في الامية  
 على تحريم الجمع بين الاثنين في النكاح وكذا ابن المراء وعندها او خالها وجميعوا على  
 ان نكاح المتن بالحل لا خلاف بينهم في ذلك وصغته ان يتزوج امرأة الامه فيقول  
 تزوجتك المهر او تسره ونحو ذلك وما ورد في اباحة منسوخ باجماع العلماء قدما

انما هو من الطاهر



وحدثنا باسمهم خلافا للشيعة ورووه عن ابراهيم بن عيسى والثابت عنه بطلانه وسياق  
عن زفر بن جهم في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق ولما اظلم  
فيه من ذلك قول الامية الثلاثة انه يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه يحرم نكاحها  
قبل التوبة من الزنا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
ومررنا مع قول مالك والساجي ان من زنا بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح غيرها  
وبنتها مع قول ابي حنيفة واحمد يتعاقب تحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه احمد فقال  
اذا لاط بغلام حرمت عليه امه وبنته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريم الامر بالوطء في  
ولدها انه ذكر كونها محلا لولادته كالنبي على حد سواء عظيم المحلل وممن في ذلك  
قول ابي حنيفة والساجي انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطهرها من غير طهر  
لكن يكره وطئ الحامل المذكورة حتى تضع مع قول مالك واحمد انه يحرم عليها الغدة  
ويحرم على الزوج وطئها حتى تنقضي عدتها ومع قول ابي يوسف اذا كانت حاملا  
حرمت النكاح حتى تضع وان كانت حايلا لم يحرم ولم تعتد فالاول مخفف خاص باحدائهما  
والثاني فيه تشديد خاص بامل المواق من العلماء والصالحين والثالث مفصل  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل ذلك  
وقال قد خرجنا الى نكاح ووجه القولين الاخرين ظاهر وممن في ذلك قول ابي حنيفة واحمد  
ومالك في احديهما وايضا انه يحرم على الرجل نكاح المولود من زناه مع قول  
الساجي ومالك في الرواية الاخرى بانها تخل مع الكرامة فالاول مشدد خاص  
بامل الزوج بعد التوبة والثاني مخفف خاص باحدائهما فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول الامية الاربعة بتحريم الجمع بين الاختين في الوطئ بملك اليمين  
مع قوله او دبا بآحة الجمع بين الاختين في الوطئ بملك اليمين وهو رواية عن احمد  
ومع رواية ابي حنيفة انه يصح نكاح الاخت على اخيها غير انه لا يحل له وطئ المنكحة  
حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالاول مشدد ويؤيد قوله تعالى وان تحبوا ايها الاخت  
والثاني مخفف لان سياق الآية انما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا بد  
فيه الجمع بين الاختين بملك اليمين والثالث مخفف في جوار العقد لكن من غير رضى  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان من اسلم ونخه الكفر  
من اربع خيم ومنهن اربع ومن الاختين في احد مع قول ابي حنيفة ان كان العقد

وقد علمت في حاله واحدة فهو باطل وان كان في عقود صحيح النكاح في الادب الاول  
وكذلك الاخذان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان النكحة الكفار صحيحة  
يتعلق بها الاحكام كقتلوا نكحة المسلمين مع قول مالك انها فاسدة فالاول  
مخفف على الكفار والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
عدم تعرض السلف للبحث على الكهنة في الفساد او الصحة ووجه الثاني عموم قوله  
صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد ويمكن تجديد عقد احدهم اذا اسلم  
سهولة ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يجوز للحر نكاح الامية الا بشرطين  
الغنى وعدم الطول النكاح حرة مع قول ابي حنيفة انه يجوز للحر ذلك مع فقد الشطن  
واما المانع عند من ذلك ان يكون غمة زوجة حرة او معتقة منه فالاول فيه تشديد  
محمول على اهل الشر والحبس الذين يزوج نكاح الاماء عندهم عارا ونقصا في النسب  
والثاني مخفف محمول على حال احاد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة انه لا يحل للمسلم نكاح الامراء الكتابية مع قول ابي حنيفة  
يجوز ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على الذين  
كان في المسألة قبله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الساجي واحمد انه  
لا يجوز للحر ان يزوج نكاح الاماء على امة واحدة مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز  
له ان يزوج من الاماء او بعا كما يزوج من الحرين فالاول فيه تشديد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
انه لا يجوز للعبد ان يجمع سوى بين زوجين فقط مع قول مالك انه كما يحرم جوار المحرم  
بين اربع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول  
الساجي انه يجوز للرجل ان يزوج بامرأة زنا بها ويجوز له وطئها من غير استبراء  
وبه قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده طهرها من غير استبراء بحضرة او بوضع الحمل  
ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول مالك يكره التزوج بالزانية مطلقا مع قول احمد لا يجوز ان يزوجها الا  
لبشرطين وجود التوبة منها واستبراءها بوضع الحمل او بالامه او بالشهور فالاول  
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح على الثاني حال اهل  
الزوج بعد توبتهم وحمل الاول على احاد الناس وذلك ان الناس يزوجون بامل الزوج



أد الزوجان في قبل ظهور نوبتها الخاصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف  
الحاد الناس الذين يقيمون في الرد إيل من ذلك قول الأئمة كلهم أن نكاح المتعة باطل من قول  
زفر من الحنفية أن الشرط ليقط ويصح النكاح على الفنا بيدا إذا كان يلقط التزويج  
وإن كان يلقط المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالأول مستند لشيخ نكاح المتعة  
باجماع الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
قوله الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر  
قاسد فالأول مستند والثاني مخفف فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
أبي حنيفة أنه إذا تزوجها على أن يحملها مطلقا ثلاثا وشرط أنه إذا وطئها فهي طالق  
أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط في وطئها للأول عند روايتين مع قول مالك  
أنها لا تحل للأول لأبعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة وصدق من غير قصد تحليل  
ويطو ما حلالا وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل أو نواه فسد العقد ولا تحل  
للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح  
مطلقا فالأول فيه مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مستند فرج  
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على القطن ومن ذلك قول أبي حنيفة  
والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في غرضه التحليل صح النكاح لكن  
مع الكرامة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مستند  
فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة وشوط  
أن لا يتزوج أو لا يتسرى عليها أو لا ينقلها من بلد ما أو دارها أو لا يسافر بها فإ  
صحيح ولا يلزم منه الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كالنو  
شرطت أن لا تنسله لنفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاة ومع  
خاله شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرج الأمر

**باب الحيار في النكاح**

والرد بالعيب أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها وإنما اختلفوا  
فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقع نكاح العيوب وإنما المرأة الخيار في الحب  
والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه ثبت في ذلك كله الخيار إلا في العلق ومع  
قول أحمد بثبوته في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب المثبتة للخيار تسعة ثلاثة تشتر  
فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص وإن كان مختصا بالرجال ومما

الحب والعفة وأربعة تختص بالنساء وهي العز والرق والفق والعقل فالحج قطع  
الأدلة والعفة العزم الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج بين من الوطئ  
والرق السداد الفرج والعتق انحراف ما بين محل الوطئ ومخرج البول والعقل المحر  
يكون في الفرج وقيل بطوئة تمنع من ذلك الجماع فالأول من الأقوال مستند على الزوج  
والثاني فيه مخفف عليه والثالث مخفف فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
قوله مالك والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تحريم  
المرأة وكذلك بعد الدخول لا للعنة عند الشافعي ولما إذا حدث العيب بالزوج  
فله الفسخ على الرجوع من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول  
الأخر أنه لا خيار له فالأول مخفف على المرأة مستند على الزوج إلا في العنة عند  
الشافعي والثاني عكسه فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن  
المرأة إذا اعتقت وزوجها رقيقا أنه يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت  
بالعتق فيه متى علمت ومكنته من الوطئ فهو رضى به مع قول الشافعي في أصح أقواله  
أن لها الخيار على الفور والثاني إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطئ فالأول  
فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد والقول الثاني من قول الشافعي  
فيه مخفف على الزوجة وكذلك الثالث فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه قول  
أبي حنيفة والقول الثاني من قول الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط في  
البسب ووجه كون الخيار مطلقا على الفور الحاقه بالاطلاع على عيب البسب ومن ذلك قول الأئمة  
الثلاثة إذا اعتقت المرأة وزوجها رقيقا فلها مهرها مع قول أبي حنيفة أنه يثبت لها  
الخيار مع حرية فالأول مستند على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الأول تساويها  
في الحرية بالعتق ووجه الثاني أنه كان نكاح عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها إلا بمهرها  
فقد كرهه لأمر آخر فيه العيوب التي في هذا الباب والله تعالى أعلم

**كتاب الصدق**

أعلم أني لو أردت فيه شيئا من مسائل الاجماع والإنفاق  
الا اتفاق على استقرار المهر بموت أحد الزوجين وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك  
قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيها أن النكاح لا يفسد  
بفساد الصدق مع الروايتين الأخرتين لما لك وأحمد أنه يفسد بفساد الصدق فالأول  
مخفف والثاني مستند فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن فساد المهر لا يفسد  
لهذا أن النكاح فيصح النكاح ويلزم الزوج بذلك المهر والمثل ووجه الثاني

الأئمة



ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيد حديث  
قد استحللتموه فزوجن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته ان لا يوفى بها صداها  
لن الله يوم يموت ويوزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان اقل الصداق مقدار  
مع قول الشافعي احمد انه لا حد لقله وعلى التقديرين مال له والبر حنيفة اقل  
ما تقطع به يد السارق ومائة عشرة دراهم او دينار عند ابي حنيفة او ربع دينار او ثلث  
دراهم عند مالك فالاول من اصل المسألة مشدد خاص باحد المؤمنين الذي يقع  
منهم النزاع فيكون التقدير انفع لهم ليرجعوا اليه والثاني مخفف لان فيه ردة  
الحكم الى ما ترضى به الزوجة او اوليها من قليل او كثير فللزوجة جعل الصداق على حدة  
النزاع مما فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي احمد  
في احدى روايتيه انه يجوز جعل تعليم القرآن مهرًا مع قول ابي حنيفة واحمد في اصح  
روايتيه انه لا يكون مهرًا فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول بصرح النسيء بخوار اخذ الاجر عليه ووجه الثاني ان المال  
هو اللاتي يجعله صداقًا فلهما ميل القلوب اليه فيحصل به التاليف والتأليف  
بين الزوج والزوجة والمهر ما اكثر كما هو مشاهد في الناس فقطعية دينار افيح له  
لانه اكثر من ان يعلم انه او حديثا وبصير حيلة لاجل ذلك اكثر ويحتل ان الامام  
ابا حنيفة قصد احوال كلام الله عز وجل ان يكون غرضه عن الاستمتاع بجلدة وقت  
بذره المحض والتفاسر ولا تباي في السوقي ليرقطعت وايست **ومن ذلك** قول  
الامة الثلاثة ان المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه الا  
بالدخول وبموت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد وانما المالك بعقبه فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة  
انه اذا اوفى ما مهرها فلم ان يسافر بزوجته حيث شاء مع قول ابي حنيفة في احدى  
روايتيه انه لا يخرجها من بلد ما الى بلد اخرى وعليه النووي قال له كلامه كتاب  
الاختار لنفسه اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرج  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي احمد في احدى روايتيه  
ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والعين فليس لها الا نسعة  
مع قول احمد في الرواية الاخرى ان لها نصف مهر المثل مع قول مالك ان المنفعة  
لها بحال بل هي مستحقة فقط فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف فرج

الامر الى مرتبة الميزان ووجه ايجاب المنفعة على القول الاول انها من المعروف ومن  
المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المفوض لها مهر ووجه الثالث  
ان المفوض لم يعلق مهرها بالمرور كذا في التعلق فكانت المنفعة لها مستحقة ويصح حمل  
الوجهين على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على احاد الناس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
ان المنفعة اذا اوجبت فهي مقدرة بثلاثة انواع درع وخمار وملحفة بشرط ان  
لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح روايته واحمد في رواية  
انه ذلك مفوض الى اجهتها والحاكم بقدرها ينظره قال الشافعي المستحسن ان لا تنقص  
عن ثلثين درهما وله قول اخر انها تنقص بما ينطق عليه الاسم كالصداق فتصع بما قبل  
وكذا في رواية احمد انها تعد بكسرة تجزئ في الصلاة واذ لك ثوبان ودرع وخمار  
لا تنقص عن ذلك فالاول فيه تشديد بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك  
ما بعد فرج الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك محمول على اختلاف احوال الناس  
في البعارة وعنده **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان مهر المثل معتبر بقربا لها من العصبات  
خاصة ولا مدخل في ذلك لامها ولا خالها الا ان تكونا من نفس عشيرة مع قول  
مالك انه معتبر باحوال المرأة في جاهها وشرفها وما لها دون نفسها الا ان يكون  
من قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا ينقص مع قول الشافعي انه معتبر بقربا لها من العصبات  
فقط في احوال اقرب من تنسب اليه واقرب من اخ لا يوزن ثم لا يوزن ثم لا يوزن ثم لا يوزن  
كذلك قل فقد نسأ العصباء او جعل مهر من فاحار محبات وخالات ويستبر  
سن وعقل وسار وكجادة وما اختلف به عرض فان اخصت بفضل او غيره زيد ونقص  
لا يفي بالحد ومع قول احمد هو معتبر بقربا لها من العصباء وغيرهما من ذوي  
الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مشدد والرابع فيه تشديد كالقول  
الاول فرج الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال تختلف باختلاف احوال  
الناس **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان الزوج اذا اختلف في قبض الصداق فالتقوى  
قول الزوج مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد به فمع المجل قبل  
الدخول كما كان بالمدنية قاله بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول  
مخفف على الزوج مشدد على الزوج والثاني مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة والشافعي احمد في احدى روايتيه ان الذي يبيع عقدة النكاح هو الزوج مع قول  
مالك والشافعي في الرواية الاخرى انه الولي ومع قول احمد في احدى روايتيه كذا في الشافعي



في الجديد والثانية كذلك باللك والشافعي في القديم لا يحتوز لكل من الاقوال  
 وجهان فان غفر الولى فيه مصلحة للزوج وغفر الزوج فيه مصلحة للولى فرجح الامر الى من يرى  
 الميزان ومن قولك قول ابى حنيفة ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة  
 وقد سمى لها مهر الا يلزمه شيء في الحال فان غفر له مهر مثلها مع قول مالك ان له  
 المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر المثل انه يتحقق بدمه العبد وعن احمد روايات  
 فالاول فيه تخفيف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فرجح  
 الامر الى من يثبت الميزان ومن قولك قول ابى حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق  
 بالصداق في الشبوت سواء دخل بها او مات عنها فان طلقتها قبل الدخول لم تثبت لها  
 نصف الزيادة مع نصف المسمى قطع قولك ان الزيادة ثابتة ان دخل بها او مات  
 عنها فان طلقتها قبل الدخول لم تثبت لها نصف الزيادة مع نصف المسمى ان مات قبل  
 الدخول وقضى النكاح بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور وعندنا ومع قول الشافعي  
 من مية مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم  
 الاصل فالاول فيه تشديد والثاني مفضل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجح الامر  
 الى من يثبت الميزان ومن قولك قول ابى حنيفة واحدا ان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض  
 صداقها ودخل بها الزوج وحل بها ثم امتنع عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك  
 والشافعي ليس لها من بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الخلق فالاول مخفف  
 على الزوج والثاني فيه تشديد عليها فرجح الامر الى من يثبت الميزان ووجه القولين  
 لا يخفى على الفطن ومن قولك قول الشافعي في اظهر قوله ان المهر لا يستقر الا بالوطى  
 مع قول مالك بانه يستقر اذا طألت بالخلوة وان لم يطأ مع قول ابى حنيفة واحدا ان  
 المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطى فالاول مخفف على الزوج والثاني  
 فيه تشديد عليه والثالث مفضل فرجح الامر الى من يثبت الميزان ومن قولك قول الشافعي  
 في اصح قوله والائمة الثلاثة ان ولية العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر انها  
 واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف الناس في  
 الجود والسخا فثبت على اهل المرواة وتصح غيرهم ومن قولك قول مالك في المشهور  
 والشافعي في اظهر القولين ابى حنيفة واحدا في احدى روايتيها ان الاجابة للوليمة  
 العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الاخر لم يمتنعها مستحبة فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فرجح الامر الى من يثبت الميزان ويعم حال الاول على ما اترتب عليه

اخلاق

اجابة

اجابة فنية والثاني على ضد ذلك والحمد لله رب العالمين ومن قولك قول ابى حنيفة واحدا  
 في احدى روايتيها ان لا باس بالنكاح في العرس ولا يكره النكاح مع قول مالك والشافعي  
 بكرامة فالاول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة الى فاة الهمة والمروءة والثاني فيه  
 تشديد ولعله محمول على ما اذا التفت على ذلك فمادة ممة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجح  
 الامر الى من يثبت الميزان ومن قولك قول الائمة الثلاثة انه يستحب ولية العرس كالحتمان  
 وخبره مع قول احمد انها تستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى من يثبت الميزان  
 والله اعلم **باب القسم والنشوز وعشرة النساء**  
 اتفق الائمة على ان القسم لما يجب للزوج جاف فلا قسم لزوجه امرءة وعلى انه لا يجب النشوز  
 في الجماع بالاجماع وعلى ان النشوز حرام تسقط به النكحة بالاجماع وعلى انه يجب على كل  
 واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما ان لا يمازج عليته  
 غير كراهة ولا مطلق بالاجماع وعلى انه يجب على الزوج طاعة زوجته وملازمة المسكن  
 وعلى ان لا يمتنع من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنكحة فهذا اما وجدته من سبل  
 الاجماع والاتفاق في هذا الباب واماما اختلفوا فيه **من قولك** قول الشافعي ان  
 الفرار عن الحرة ولو بغير اذنها جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز  
 الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول  
 عدم تحققنا ان الله تعالى على خلق من ذلك لما بشر الله بخلق المنى الفساد فلا ينقذ  
 منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانعقاد والفساد عارض في الاصل عدمه ويقاس على  
 ذلك عزل الحر اذا كانت حرة امرءة فالشافعي يجوز الفرار عنها بغير اذن سيده والائمة  
 الثلاثة يحرمون ذلك الا باذنه سنة ما والله اعلم **ومن قولك** قول الائمة الثلاثة  
 انه اذا تزوج بكرا اقام عند ما سبعة ايام او ثلثا اقام عند ما ثلاثا ثم ابرأ نفسه  
 على نسائه في القصور يتيم مع قول ابى حنيفة ان الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوي بينهما  
 وعن اللاتي عنده فالاول مشدد على الزوج ويجهل في الاحاديث والثاني مخفف فرجح  
 الامر الى من يثبت الميزان ومن قولك قول ابى حنيفة ان للرجل ان يسافر ببعض من غير قرعة  
 وان لم يرضه مع قول مالك في احدى روايتيها والشافعي واحدا انه لا يجوز الا برضاها  
 فان سافر بغير قرعة ولا تراص وجب عليه القضاة عند الشافعي واحدا وقال ابى حنيفة  
 ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاة فالاول مخفف والثاني مشدد والاول  
 في المسألة الثانية مشدد في وجوب القضاة والثاني مخفف فيه فرجح الامر الى من يثبت الميزان



والله تعالى اعلم **كتاب الخلع** اجمع الامة على ان الخلع مستبر  
الحكم خلافا لغيره عند الله المرنى الثاني الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء  
وليس بشي اتفق الامة على ان المرأة اذا اكرمت زوجها الفتح منظر او سوس عشرة خاز  
لها ان تخالفه على عوض وان لم يكن من ذلك شي تراخيا على الخلع من غير سبب جاز ولا غيره  
خلافا للزهرى وعطاءه او دى قوله ان الخلع لا يصح في هذه الحالة او لا يصح وانما  
غير مشروع وغير المشروع مردود واقفوا على ان الخلع يصح مع غير زوجة بان يقولوا  
للزوج طلق امرأتك بالثب وقال ابو ثور لا يصح عندنا وجدة من سبيل الاجماع واتفاق  
الامة الاربعة في الباب واما ما اختلف فيه الامة **فمن ذلك** قول ابو حنيفة وما لك  
والشافعي في اظهر قوليه واحدا في رواية ان الخلع طلاق مع قول احمد في صح  
روايته انه ضحك لا يقص عددا او ليس بطلاق وهو القديم من مذنب الشافعي خا  
جاعة من متاخرى احكامه بشرط ان يكون ذلك مع الزوج وتلفظ الخلع وبشرط ان لا يتوعد  
به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التوفيق  
ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكر من المسمى مع  
قول ابو حنيفة ان كان النكاح من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى ان كان من قبله اكره اخذ  
شي مطلقا وصح مع الكرامة ومع قول احمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول  
مخفف والثاني مفصل الثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
حكم الخلع في العقد حكم العقد فكما انه ان يزيد في المهر ما شاء فذلك في عوض الخلع  
وجه الاول من شتى التفصيل ان الضرر منها اكثر فجاز للزوج ان يشدد عليها ما اخذ  
ما زاد على المسمى وجه الثاني انه من جملة اخذ ما لا تاسر بالباطل وهو خاص  
بما مل الدوز والزوج واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع كونه ظاهرا عليها بسوس عشرة وكثير  
غله وشي نفسه ومضار بها بالزوج والتسري عليها ويرى انه بعد ذلك خالص من  
والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لو لا كونه ايداه لهما ما فدت نفسها منه بما  
حتى يستخرج من ربه ووجه قول احمد ان الزايد على المسمى خارج عن حكم العقد فالحق  
ينصرف لسفينة **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه يلحق المخلعة الطلاق في هذه العدة  
مع قول مالك انه ان طلقها عقت خلعه متصلا بالخلع طلق وان انفصل الطلاق عن  
الخلع لم يطلاق ومع قول الشافعي احمد انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد  
على الزوج والثاني مفصل الثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من

الاوقال طاهر **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه ليس للاب ان يخلع ابنته الصغيرة  
بشي من مالها مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان  
يخلع زوجته ابنته الصغيرة عند الامة الثلاثة مع قول مالك بانه له ذلك فالاول  
في المسالتين مشدد على الاب والثاني فيها مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول ابو حنيفة انها لو طلقته ثلاثا على الف طلقها واحدة استحق ذلك  
الفتح قول مالك انه يستحق الالف سواء اطلقها ثلاثا ام واحدة لانها ملك  
نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق تلك الالف في الحالتين  
ومع قول احمد انه لا يستحق شي في الحالتين فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه  
مخفف من وجه وتشد يد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله للسؤال فصح  
الخلع ولم يماله **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انها لو طلقته واحدة بالثب  
فطلقها ثلاثا طلقته واستحق الالف مع قول ابو حنيفة انها لا تستحق شي وتطلق  
ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

**كتاب الطلاق** اتفقوا على ان الطلاق مكره في حالة استقامة الزوجين  
بل قال ابو حنيفة تحريمه واتفقوا على تحريم الطلاق في الحيض لم يدخل بها او في طهر  
جامع فيه الا انه يقع وكذلك يجمع الطلاق الثلاث يقع مع النكاح في ذلك في تحريم  
عند بعضهم ونهى كرامة عند بعضهم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال للزوجة انت طالق  
نصف طلقة لزمه طلقة خلافا لداود في قوله انه لا يقع شي والعقبات كلها على خلافه  
وعلى ان الزوج اذا قال لغيره لم يدخل بها انت طالق بابتنته كما اطلاق الثلاث هذا  
ما وجدته في الباب من سبيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابو حنيفة  
رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والعق بالملك فيلزم الطلاق والعق سواء اطلق  
او عمرا او خصص صورته ان يقول لاجنبية ان تزوجك فانت طالق او كل امرأة  
ان تزوجها فتي طالق او يقول لغيره ان تملكك فانت حر او كل عبد استرته فهو حر مع قول  
مالك انه يلزم الطلاق والعق اذا خصص او عين قبيلة او قرية او امرأة بعينها لان  
الطلاق وعموم مع قول الشافعي احمد انه لا يلزم الطلاق والعق مطلقا فالاول مشدد  
والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وادلة هذه الاقوال  
مستطوع في كتب العلماء من كل مذنب **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان الطلاق يعتبر  
بالرجاء مع قول ابو حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان الحر يملك ثلاث



تطليقات والعبد تطليقتين مع قول لا بي حنفية ان الحرة تطلق ثلاثا والامة اثنتين  
 حر اكان زوجها او عبدا اقال اول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرج الامر الى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا بي حنفية وما لك ان اذ اطلق تطلق وتوجه بصيغة كقول  
 ان دخلت لدار فانت طالق ثم ابا بها ولم تفعل المحلوف عليه في حال البينونة ثم تزوجها  
 ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابا بها دون الثلاث باليمين باقية في النكاح الثاني لم  
 تحمل فيجب وجود الصفة من اخرى وان كانت ثلاثا اخلت اليمين مع قول الشافعي في  
 اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا يابيا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه  
 اخلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعود اليمين سواء ابا بت بالثلاث او بما دونها  
 اما اذ حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالامة الثلاث على ان اليمين لا تنقض  
 مع قول احمد انه يعود اليمين بعد النكاح فالاول في المسألة الاولى مفصل والثاني فيه  
 تخفيف والثالث مشدد والاول في المسألة الثانية مخفف والثاني مشدد فرج  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا بي حنفية وما لك ان اذ اجمع الطلقات  
 الثلاث دفعة فهو طلاق به مع قول الشافعي انه طلاق سنة وهو احدى الروايتين  
 عن احمد واختاره ما الحرق فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ويصح حمل الاول على حال امل العبد والحمل والثاني على امل الحمل والوعود ان  
 قول لا بي حنفية ان اذ اقال الزوج انت طالق تعدد الرمل والترايب ان يقع طلقا  
 تبين بها مع قول الامة الثلاث انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث حكمه  
 بالبينونة الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول اصحابنا في حنفية وما لك واحد  
 ان من قال لزوجتي ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع  
 طلقه منجزة ويصح بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الراعي والنووي انه  
 يقع المنجز فقط فاعاد ووقع قول المزني وابن سريج وابن الحداد والفعال  
 والي حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق اصلا وحكي ذلك عن نص  
 الشافعي ومن اصحابنا الشافعي من قال بوقوع الثلاث كتمهبة الجماعة قال النووي  
 والفتوى على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجه وتشد يد من وجه والثاني  
 مخفف على الزوج فرج الامر الى مرتبة الميزان وكل من اقول وجه لا يخفى على  
 الغنى ومن ذلك قول لا بي حنفية والشافعي اجماعا ان كفايات الطلاق تقتضي  
 بنية اود لالة حال مع قول ما لك ان يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني

مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا بي حنفية انه لو اقيم الى هذه  
 الكفايات دلالة حال من لعصب وذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال  
 لم اوده لم يصدق في جميع الكفايات وان كان في حال العصب ولم يذكر الطلاق  
 صدق في ثلاثة الفاظ من الكفايات وهي اعندي واختاري وامرك بيدك ولا  
 يصدق في غير ما مع قول ما لك ان جميع الكفايات الظاهرة معنى فالحامد بها او يحيا  
 لها عن سواها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم اوده ومع قول الشافعي ان  
 جميع الكفايات تقتضي الى النية مطلقا كما مر ومع قول احمد في احدى روايته  
 يقتضي في الاخرى لا يقتضي الا ان ابا حنفية الصريح عند لفظ واحد وهو الطلاق  
 ولما لفظ السرايع والفراق فلا يقع به طلاق عند فالاول مفصل والثاني فيه تشدد  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا بي حنفية انه اذ نوى بالكفايات  
 الظاهرة الطلاق ولم يتوعد او كان جوابا عن سواها الطلاق يقع واحدا مع  
 يمينه مع قول ما لك ان كانت الزوجة مدخولا لها لم يقبل فيه الا ان يكون في خلع  
 وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما يتوعد من دون الثلاث  
 وفي رواية اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل  
 في كل ما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق واعداه ومع قول احمد متى كان معاهدة لالة  
 حال او نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك ام لم ينو كان مدخولا بها او غير  
 مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل والثالث كذلك مخفف والرابع  
 مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا بي حنفية ان الكفايات الحفية  
 كاخرجي واذني وان تحلاة ونحو ذلك كالكفايات الظاهرة على حد سواء من قوله  
 انت خلية برية باين بته بته اعزني اخبرني جليلك على غاربك انت حرة لمرك بيدك  
 اعندي الخفى باملك اي فان لم يتوعد او وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت  
 وان نوى اثنين لم يقع الا واحدة مع قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طليقتين  
 كانت طليقتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول لا بي حنفية انه اذ اقال اعندي او استنري رجل ونوى بها  
 ثلاثا وقعت واحدة وخفية مع قول ما لك ان لا يقع بذلك الطلاق الا اذا  
 وقعت ابداء وكانت مع ذكر الطلاق اذ في غضب تحذير يقع ما نواه مع قول  
 الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في



المدخول بها والاطلقة ومع قول احمد في احدي روايتيه انه يقع الثلاث وفي  
الاحري انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع  
يرجع الى المذهبين فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة واحمد  
انه لو قال لزوجتي افا منك طالق او رد الامر اليها فقال انت طالق لم يقع شيء  
مع قول مالك والثاقيني انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول انه لا يصح للمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج  
من حيث انه قائم عليها دون العكس ووجه الثاني انها لو قيلت لاجن في طلاق  
نفسها **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجتي انت طالق وكنتي الثلاث وقع  
واحدة مع قول مالك والثاقيني واحمد في احدي رواياته انه يقع الثلاث فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة انه  
اذا قال لزوجتي امرك بديك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى  
الزوج الثلاث وقعت واحدة او احدى لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما اوقت  
من عدد الطلاق اذا اقر بما عليه فان ذكرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق  
ما قال ومع قول الثاقيني لا يقع الثلاث لان نواها الزوج وان نوى  
الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث  
او واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف نقط الفصل  
والرابع مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو  
قال لزوجتي طلق نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الثاقيني واحمد  
انه يقع واحدة فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان **ومر في ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو قال لغريمي خول بها انت طالق انت  
طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث فالاول  
مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة  
لكون المراد به البينة الصغرى القائمة مقام البينة الكبرى في البعد عنها  
لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس  
بالطلاق الا عند المحاصرة والغضب فاخذ بالاطلقة الثلاثة وسوحيها بولي  
والثانية ووجه الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها **ومر في ذلك** قول  
ابي حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق

اردت اقامتها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول الثاقيني واحمد انه لا يقع  
واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين  
**ومر في ذلك** قول الامية الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل المدخل  
مع قول احمد في الظاهر وايضا انه يقع وبه قال الطحاوي والكوفي من الحنفية والمزني والشافعي  
من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة انه لو طلق او اعتق مكرما وقع الطلاق وحصل الاعناق  
مع قول الامية الثلاثة انه لا يقع اذ انطق به ارضا عن نفسه فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكره اسم فاعل خير بين احتمال  
ذلك الضرر وبين وقوع ما اكتم عليه فكانه اختيار وقوع الطلاق والحق لاسبابها والثاني  
متشوق الى الحق ووجه الثاني الاخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه اذا كان الحكم بالكره  
لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باجاء فروع الدين **ومر في ذلك** قول الامية  
الثلاثة واحمد في احدي رواياته ان غلبة الظن في وقوع ما مدد به كافي في حصول  
الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختار ما اخرج في انه لا يكون الاكراه مع قوله  
في الرواية الثالثة غير ان الاكراه ان كان بالتسل او الغلط للطرف فهو اكراه وان كان  
غير ذلك فلا فالاول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث  
مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احاد الناس الذين  
لا صبر عندهم من المرفوض في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاهل من العلماء الذين  
او اللصوص من مخاف العيب يستحي ان يقولوا له اسلم الوالي جلدك وكذلك القول في  
الثالث المفصل **ومر في ذلك** قول مالك والثاقيني انه لا فرق بين ان يكون المكره له السلطان  
او غير كطهر متغلب مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الاكراه لا يكون الا  
من السلطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك**  
قول مالك واحمد انه اذا قال لزوجتي انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول  
ابي حنيفة والثاقيني انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان **ومر في ذلك** قول الامية الثلاثة انه اذا اشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك  
في المشهور عنه انه يغيب الابعاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان لا يصح حمل الا على احاد الناس والثاني على اهل الدين والزوج **ومر في ذلك** قول  
الامية الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقا باينا ثم مات في مرضه الذي طلق



فيه انها توث منه الا ان اباحية في شرط في ارتها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها وتوث  
قولا الشافعي في القديم شر على قولين يورثها الى متى توث فقال ابو حنيفة ما دامت في القيد  
فان ما تبعه انقضا عدتها لم توث ولم يروا انه اخرى لها توث فاما توث في وقت وفيه قال احمد  
وقال مالك توث وان تزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كتمان المذاهب فالاول من  
الاقوال في اصل المسألة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه وكذا القول في جبر  
ووجه قول ابو حنيفة انها توث ما امت في العدة دون ما اذا انقضت كونها في جبالته  
ما امت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تزوج فانها بسبيل  
ان تزوج اليه ما لم تزوج ووجه قول مالك انها توث وان تزوجت زيادة العقوبة عليه  
فرج الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول ابو حنيفة وما لك انه لو قال للزوجة انت طالق  
الى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى تنسلخ السنة فالاول مشدد  
والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي لو قال  
من له اربع زوجات زوجي طالق ولم يبين طلقت واحدا منهن ولم يصرح بالطلاق الى من  
شأ منهن مع قول مالك واحدا منهن يطلق كلهن فالاول مخفف والثاني مشدد فرج  
الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول ابو حنيفة انه اذا اشار بالطلاق الى ما لا ينسلخ  
من المرأة مع السلامة كاليد فان اضافة الى احد خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر  
والفخذ وقع وفي معنى ذلك عند الحنابلة الشايع كالنصف والرابع قال وان اضافة الى  
ما ينقل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الامية الثلاثة ان  
الطلاق يقع بجميع الاعضاء المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فقال مالك  
والشافعي يقع لبا خلافا لاحد فالاول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الاول  
من الاعضاء المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف لعدم الوقوع فرج الامر  
الى مرتبة الميراث وكذا من الاقوال المذكورة وجه والله اعلم **كتاب النكاح**  
اتفق الامية على جواز اجتماع المطلقة وعلى ان من طلق زوجة ثلاثا لم يحل له الاقبات  
زوجا غيره وبطامان في نكاح صحيح وعلى ان المراد بالنكاح هنا الوطى وان شرط في جواز  
حلها للاول وان الوطى في النكاح الفاسد لا يجزئ الا في قول الشافعي فاما وجهه  
من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابو حنيفة واحمد في الظاهر رواية  
انه لا يجرم وطى الرجعية مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يجرم فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول انها في حكم الزوجة

بدليل حقوق الطلاق لها والايلا والظهار والمعان منها والارض لها منه وارثه  
منها ووجه الثاني انه بطلانها صارت اجنبية بدليل انه لا يورثها من قول احمد ان  
نكاح وعقد له ومن ذلك قول ابو حنيفة واحدا من الرجعة يحصل بوطئها ولا يحتاج  
الى لفظ سواء تولى الرجعة به او لا مع قول مالك في المشهور انه لا يحصل به الرجعة الا ان  
توايما به ومع قول الشافعي لا يقع الرجعة الا بلفظ فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
في احد شي التفصيل والثالث مشدد فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول حمل  
على انه ما وطئها الا وقد تولى رجعتها اذ يبعد وقوع المومن في وطى من طئها ويؤلم  
بنوار تجاعها ووجه الثاني انه قد يقع في وطئها حراما من غير نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك  
ووجه الثالث قياس الرجعة على النكاح فلا بد فيه من لفظ فالقول العموم  
على احوال ومن ذلك قول مالك واحمد ابو حنيفة انه لا يشترط الاسهاد في الرجعة قول  
الشافعي في احد قوليه واحمد في احدى روايتيه انه شرط والاصح عند اصحاب الشافعي في  
الظاهر قوليه وكذلك احمد في رواية الاخرى ان الاسهاد مستحب قال شيخ الاسلام السبكي  
في كتابه رجعة الامية في اختلاف الامية وما حكاه الرافعي من ان الاسهاد شرط عند مالك لو  
اره في مشايير كتب المالكية بل صرح الفاضل عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان مذموب  
مالا الاستحباب ولم يحل فيه خلافا وكذلك ابن مبير من الشافعية في كتاب الانصاح  
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجههما كوجه المسألة قبلها في قول لا بد  
من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود يشهدوا على اللفظ فان نية لا يصح فيها اسهاد  
الا لشافعي فانه وان اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغتفر عدم الاسهاد لكونها اسكاه  
لا لشافعي قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج الى الاسهاد فرج الامر الى مرتبة الميراث  
ومن ذلك قول مالك ان وطى الرجعية في حال الحيض او الاحرام لا يجزئ مع قول الثلاثة  
نعرف فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان الوطى  
في حال الحيض او الاحرام ممنوع منه شرعا فكانه وطى في نكاح فاسد ووجه الثاني ان الوطى  
في المحرمه حرم وطئها عاوض ومن ذلك قول مالك في الصبي الذي يملك جماعه انه اذا وطى  
في نكاح صحيح لا يحصل به الحلل مع قول الثلاثة انه يحصل به الحلل فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول الشارع في حديث التحليل حتى تدون  
عسليلة ويذوق عسليلته والعسليلة هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المنى  
غالبا ووجه الثاني ان نفس الجماع فيه لذ ولو لم ينزل واما خروج المنى من كمال اللذة بدليل



وجوب الفصل على من جامع ولم ينزل عند الامة الا بدعة خلافا لداود وساجدة من  
الصحة كما مر اول باب لعسل والله اعلم **كتاب الايلة**  
اتفق الامة على انه اذا حلف بالله عز وجل ان لا يجمع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر  
كان موليا وان حلف على اقل من ذلك لم يكن موليا وعلى ان المولى اذا اقام لزمته كفارة  
يمين بالله عز وجل الا في قول قديم للشافعي في هذا اما وجوبه من مسائل الاتفاق في  
الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان الحالف ان لا يطأ زوجته  
اربعة اشهر يلا ويروى مثله لك عن احمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه  
انه ليس بايلا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك**  
قول الامة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة اشهر لا يقع بمضيتها طلاق بل يوقف  
الامر ليغى او يطلق مع قول ابي حنيفة انه متى مضت المدة وقع الطلاق فالاول  
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك  
واحمد ان المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الظاهر  
من قول الشافعي مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه  
ان الحاكم يصيب عليه حتى يطلق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان من اغير البين بالله  
عز وجل كالطلاق والعاق والحياب لحياد ات وصدة المال لا يكون موليا سواء  
اقصد الاضرار بها او رفعه عنها كالرضع والمريضة او عن نفسه مع قول مالك  
انه لا يكون موليا الا ان حلف حال الغضب ويقصد الاضرار بها فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي  
انه لو ترك وطئ زوجته للاضرار بها من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لم يكن موليا  
مع قول مالك واحمد في اخدي روايته انه يكون موليا فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي  
قول مالك ان مدة ابلا العبد شهر ان حرة كانت زوجته او امه مع قول الشافعي  
انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابي حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان  
تحت امر قهر ان حرا كان او عبدا ومع قول احمد في اخدي روايته كذا في ذلك  
والثانية كذا في الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومر في ذلك** قول مالك ان ابلا الكا فلا يصح مع قول

الثلاثة انه يصح ومن قوايد مطالعة بعد اسلامه بالغية او الطلاق فالاول مخفف  
على الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **كتاب الظهار**  
اتفق الامة على ان المسلم متى قال لزوجته انت على كذا امي كان مظاهرا مأمها لا يحل له  
وطئها حتى يقيم الكفان وهي عتق رقبة او زوجها فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين  
فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفان اذ ان الكافر  
والحرى وكذلك اتفقوا على صحة ظهار العبد وانه يكفر بالصوم وبالاطعام عند  
مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على ان المرأة لو قالت لزوجها انت على كذا  
امى فلا كفارة عليها الا في رواية اخنوخة الحرة في هذا اما وجوبه من مسائل الاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك وابي حنيفة انه لا يصح ظهار الذي مع قول  
الشافعي واحمد انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
وجوه الاول ان الذي غير ملتزم احكامنا في نفسه ووجه الثاني كفاؤه فامنه التزام  
الاحكام ظاهر **ومر في ذلك** قول الامة الثلاثة انه لا يصح ظهار السيد من امت مع قول  
مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف وجوه الاول ان الوارد في الشريعة  
انما هو في حق الزوجة ووجه الثاني ان السيد ما لك للاستماع بامته كالزوج فصح  
ظهاره **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته حرة كانت وامه انت على حرام فان  
نوى الطلاق بذلك كان طلاقا وان نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وان نوى ثنتين  
او واحدة فواحدة وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق او لم يكن له نية فهو يمين ومومول  
ان تركها اربعة اشهر وقعت عليه طلقة ثانية وان نوى الظهار كان مظاهرا وان نوى  
اليمين كانت يمينا ويرجع الى يمينه كمراد بها واحدة او اكثر سواء المدخول بها وغيره  
مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا بها واحدة وان كانت غير  
مدخول بها ومع قول الشافعي ان نوى بذلك الطلاق او الظهار كان ما نواه وان نوى  
اليمين لم يكن يمينا ولكن عليه كفان يمين وان لم يوشيا فالارجح من قوليه انه لا شيء عليه  
والثاني ان عليه كفارة يمين ومع قول احمد في الظاهر روايته ان ذلك صريح في الظهار ونواه  
او لو نواه وفيه كفارة الظهار والثانية انه طلاق فالاول مفصل وكذلك الثاني  
والثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه ذلك القول لا يخفى  
على الفطن **ومر في ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان من حرم طعامه او شرابه او امته كان حالف  
وعليه كفارة يمين بالحبس من غير ان يحرم ذلك ويحصل الحبس عندهما باكل جزء منه



ولا يحتاج الى كل جسيم مع قول الشافعي ان من حرقت طعنة او شرا به اول باسد فلا كفارة عليه وليس بشيء ان حرمت امنه فالواجب انها لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك انه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة عليه فالاول فيه تشديد والثاني معتدل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد في اظهر روايته انه يحرم على المظاهر القبلية والميسرة مع قول الشافعي في اظهر قوليه ان ذلك لا يحرم فالاول مشدد وخاص ممل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس من العوام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان المظاهر اذا وطئ وجه عليه ان يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين ليل كان ونهارا عامدا كان وناسيا مع قول الشافعي انه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف وان وطئ في النهار عامدا فسد صومه وانقطع التتابع ولم يلزم الاستئناف بغير القرآن فالاول مشدد والثاني معتدل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان عقد التتابع رخصة والرجوع لا يتناول من حيث استحق العقوبة ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في احدى روايته انه لا يشترط الزنا في الرقبة التي تكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لم يقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني ان الكفارة مما يعزب به الى الله فلا يكتفى في الادب التعزيب ليم بمعيب بالكفر كما ورد في الاضحية والهدى ويصح حل الاول على حال احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع والادب مع الله تعالى ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الى ذي مع قول الامية الثلاثة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر محلهما على حالين فرجع الامر الى مرتبة الميزان

**كتاب اللعان** اتفق الامم على ان من قذف امراته او ما ما بالزنا

او نفى حملها واكد بشه ولا يثبت له بلمزومة الحد وله ان يلاعن وهو ان يكرر اليمين اربع مرات بالله انه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لاعن لزمها جديده الحد ولها ردوه باللعان وهو ان تشهد اربع شهادا وبالله انه لمن الكاذبين فيها وما في به من الزنا ثم يقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وعلى ان فرقة الثلاثة واقعة بين الزوجين

لهذا ما وجدته من سائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامية الثلاثة ان الزوج اذا انكحل عن اللعان بيمينه الحنيفة قول ابي حنيفة انه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن ويقر ويحرم النكول يصير به الزوج فاسقا وقار ما لك لا يفسق حتى يحد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر روايته ان المرأة اذا انكحت احبست حتى تلاعن او تفر مع قول مالك والشافعي انه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان كل مسلم صح طلاقه صح لعانه حرين كانا او عبدا كانا او حرة كانا او قاسقيا كانا وعند مالك لا يصح طلاق الكافر لكونه ككفار فاسدة عندك وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول ابي حنيفة ان اللعان شهادة فمضى قذف وليس ممن اهل الشهادة حد فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد اذا لاعن زوجة عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا يثبت عنه الولد فان قذفها بصرح الزنا لاعن بالقذف ولم يثبت نسب الولد سواء ولدته لسته اشهر او لا قل مع قول مالك والشافعي ان له ان يلاعن نفى الحمل الا انما لكما اشترط ان يكون اسنبر او ما ثبلا حياض او بحضه واحن على خلاف من اصحابه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ثبوت ذلك في السنة كما اشار اليه حديث نظر اليه قال كان مدح السائقين الى الحل فان جاز به احمر مدح السائقين ووجه الثاني حصول الرتبة بمجرد الحمل فيصح اللعان لاحله مادرة للمخوف من العار ومن ذلك قول مالك واحمد في احدى روايته ان الفرقة تقع للغانها خاصة بفرقة الحاكم مع قول ابي حنيفة واحمد في اظهر روايته انها لا تحصل الا بلعانها وحكم الحاكم فيقول فرقة بينهما مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما ينعني النسب بلعانه واما لعانها فيسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الفرقة ترتفع بتكذيب نفسه فاذا اكد بنفسه حله الحد وكان له ان يترجها ويؤمى وانه عن احد مع قول مالك والشافعي واحمد في اظهر روايته انها فرقة مؤبد لا ترتفع بحال فالاول مخفف محمول على ارادة الناس والثاني فيه تشديد محمول على خواص الناس من اهل الدين والورع والمروءة فرجع الامر الى مرتبة



الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان حلاق لا تضع مع قول الامية الملا  
انها تضع وقاية ذلك انه اذا كان طلاقا لا يتايب التحريم حتى لو اكد بفسخه جازله  
ان يزوجها مع قولها لك والساقى ان تحريم مؤبد كالزواج فلا تحل له ابد او به  
قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء الزمري والاوزاعي والنوري ومع قول  
سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكد بنفسه ارتفع التحريم  
وعادت زوجته ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث  
مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قد  
زوجته برجل بعينه فقال زنا بك فلان لا عن الزوج وحده بل عن الرجل الذي قد فرأى  
الحد ولا يسقط باللعان مع قول الساقى في ارجح قوله انه يجب حد واحد لها  
والثاني لكل واحد منهما حد فان ذكر القذف في لعانها سقط الحد ومع قول احمد  
ان عليه حد واحد لها ويسقط بلعانها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
والثالث مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو قال  
لزوجتي يا زانية وجب عليه الحد ان لم يثبت له ان يلاعن الاحتمى يدعي رويته  
بعينه مع قول أبي حنيفة والساقى ان له ان يلاعن ولو لم يذكر رويته فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو شهد  
على المرأة اربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم وتحد الزوج مع قول غيره انها لا قبل  
فالاول مشدد والثاني مخفف على الزوج فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة ان الزوج لو اعنت قبل الزوج اعنته مع قول الثلاثة انه لا يقعد  
فالاول مخفف والثاني مشدد تبع النص لقرآن من العلم من اوجب الترتيب وهم  
من لم يوجب فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يصح لعان  
الاخوس اذا كان يعقل الاشارة ويقيم الكتاب ويعلم ما يقول وكذلك يصح قذف  
مع قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخوس والثاني مشدد  
عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا بان زوجة منه  
ثم رآها تزني في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر لها حمل بعد طلاقه وقال اكن استبرأ  
بحيضه مع قول الساقى ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلاعن والا فلا ومع قول  
أبي حنيفة واحده انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على الزوج والثاني  
مفصل والثالث مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والساقى

واحد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير إمكان وطئ وانت بولد  
لسته اشهر من العقد لم يلحق به كما لو انت به لا قبل من ستة اشهر مع قول أبي حنيفة  
انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت به لسته اشهر  
لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه الحد قبل الطلاق فالاول مخفف  
والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرج الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنيين فانما خبر فاته  
فاعتدت ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قد مر الاول ان الاولاد يلحقون  
بالاول وينتفون من الثاني مع قول الامية الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني  
وعند أبي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد  
لسته اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما  
فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرج الامر  
الى مرتبة الميزان فرج الامر الاول قول الساقى صلى الله عليه وسلم الولد للغراش وقد  
صارت فراسا لزوجها بالعقد فالولد له بغرض الساقى اذ الاحكام يرجع وضعها  
اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله تعالى اعلم

**كتاب الايمان**

الوقا لها وعلى ان لا يجوز للكلف ان يجعل اسم الله عرضة للايمان يتبع به من سب  
وصلة رحم وعلى ان الاولى له ان يحنث ويكفر اذ احلف على تركه وان يرجع في الايمان  
الى الميتة وعلى ان اليمين بالله تعالى يتعقد بجميع اسماءه الحسنى وما نثر الامام حسن  
كالرحمن الرحيم والحي وبجميع صفاته انه كفره الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله  
فلم يره ميثاقا اجمعا على ان احلف على امر مستقبل ان يفعل او لا يفعل وحث عليه  
الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين وعلى ان لو حلف بالمصحة يتعقد يمينه ووجبت  
عليه الكفارة اذا حنث خلا من لا يعتقد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين  
على انعقاد اليمين بالحلف عليه ووجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الامية على ان الكفارة  
تجب بالحنث في اليمين سواء اكانت في طاعة او في معصية او مباح وعلى ان لو حلف للشرب  
ما هذا الكفر فلم يكن فيه ما لم يحنث خلا لا يبي يوسف في قوله انه يحنث وعلى ان اذا قال  
والله لا اكلم فلانا حينئذ وتوى به شيئا معينا انه على ما نواه وكذلك لو قال لزوجتي ان  
بغير اذني فانت طالق وتوى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى ان لو حلف ليعمل فلانا كان

٢٢٢



مسا ومولا يعلم بموته لم يعلم بحث وكذلك انقصوا على ان كفارة الجن طعام عشرة مساكين  
او كسوتهم او تحرير رقبة والحال في فعلها فان لم يجدوا فاعطوا من ثمنها الى صيام ثلاثة ايام  
واجمعوا على انه لا يجوز في الاعتقاد الاذنية مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشرك  
خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقبة قال العلماء وهو مشكل لان الصوم ثمة  
تخلص من قبة العبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافتة فاما طهارة العبادة ابليس  
والصاف فان الصوم ثمة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بها فقلت وفي دعوى الاجماع  
مع مخالفة الامام ابي حنيفة نظر فليتنا مل وكذلك انقصوا على انه لو اطعم مسكينا او  
عشرة ايام لم يحسب الاطعام واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجوز عن عشرة مساكين  
واجمعوا على انه يجوز دفعها الى فقير المسلمين الاحرار ولو صغير بقيتها له وليس له انما وجب  
من مسابيل الاجماع والاتفاق اما ما اختلفوا فيه قوله ابي حنيفة واحدا لم يمسكه  
ان يعدل عن الوفاق في الكفارة مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاولى له وذلك وانه  
يجوز له العذر ولو تلمزم الكفارة وعن مالك روايتان كلمة مبين فالاول فيه تسديد  
والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القول بتمامه ومرفوعه قول  
ابي حنيفة ومالك واحدا في احدى روايتيه ان اليمين الغموس هي الحلف بالله تعالى على امر  
ماض متعمدا للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر مع قول الشافعي واحدا في الروايات  
الاجماع انما تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل الاول محمول على حال الكفر  
من العلماء بالله تعالى والثاني على الجاهل به تعالى فرجح الامر الى مرتبتي الميزان والاحتجاج  
ذلك سنة ظهور واجه الاستنباط انما يجب ان يحل وعلام من العار فاذ احلف به بالجملة  
بخلاف الجاهل بسنة عظم الله فانه يكون معذورا بعض العذر فله ذلك خفف في حلقه  
باجرا الكفارة في يمينه المذكورة ومرفوعه قول ابي حنيفة واحدا انه لو قال اقسم بالله  
او اشهد بالله فمي يمين وان لم تكن نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت او اقسم بالله  
لقطع او نية كان يمينا وان لم يلفظ به ولا نواه فليمن يمين مع قول الشافعي انه متى  
قال اقسم بالله ونوى به اليمين كان يمينا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابنا في اطلاق  
والاصح انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث  
مفضل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومرفوعه قول ابي حنيفة واحدا في اظهر روايتيه  
ان من قال لا شهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا انه يكون يمينا مع قول مالك والشافعي واحدا في  
الرواية الاخرى انه لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو قال وحده تعالى كان يمينا مع قول ابي حنيفة انه  
لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومرفوعه قول  
ابي حنيفة واحدا في احدى روايتيه انه لو قال والله او ايم الله فهو يمين نوى به اليمين لا  
مع قول احمد في الرواية الاخرى بعض اصحابنا الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومرفوعه قول الامية الثلاثة انه لو حلف  
بالمصحف انعقد يمينه واذ احث الرقعة الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول  
بعضهم انه لا ينعقد بالحلف بالمصحف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول  
انفاذ الاجماع على ان يمينه قد قيل كلام الله وكلام الله صفة من صفاته فصح الحلف بها  
ووجه الثاني ان كلام الله تعالى الذي هو صفة من صفاته هو القايم بذلك لا بالورق ولا غيره  
ما يتوهم على ذلك من فتح بابها كالحق والحق ان كلام الله اطلاقا حقيقة  
الوجه ان الاربع لا تجازيه فرجح الامر على هذا الاعتقاد الى مرتبتي الميزان ومرفوعه قول  
مالك والشافعي انه يلزمه اذا احلف بالمصحف وحث كفارة واحدا مع قول احمد انه يلزمه  
بكل اية كان قال ولا يخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
ان جميع القرآن صفة واحدا لعدم انفصال اية منه عن اخبرها لاستحالة ذلك على الله تعالى  
فان كلامه تعالى لا عن صفة متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني ان كل اية بطريق  
صفة ومرفوعه قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعقد يمينه فان حث الرقعة  
الكفارة مع قول الامية الثلاثة انه لا ينعقد بذلك يمينه ولا تلزمه كفارة فالاول  
مشدد خاص باحوال الذين يعولون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله  
تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باخذ الناس الذين لا يعولون  
ذلك السر فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومرفوعه قول ابي حنيفة ان يمين الكافر لا ينعقد  
مع قول الثلاثة انها تنعقد وتلزمه الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا يحل له في معرفة جلال الله ونظمه بل هو جاهل  
به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه لا بد ان يعرف  
الله تعالى بوجه من الوجوه ككون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه ومرفوعه قول ابي حنيفة  
انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزى اذا اوجها بعد الحنث مع قول  
الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدى روايتيه واحدا انه يجوز  
تقديمها مطلقا فالاول فيه تسديد والثاني مفضل والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي



الميزان ومن قول مالك انه اذا اكر قبل الحث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعق  
والاطعام مع قول الشافعي انه لا يجوز التكثير بالصيام قدما ويجوز بغيره فالاول مخفف  
والثاني مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ووجه الثاني في هذه الكفاية  
ووجه الثاني ان التقديم بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من القدر بخلاف الصوم والاطعام  
ومن قول مالك في حنفية وما لك واحد في الحديث روايته ان لقوا الميم بالله موافق حلف  
بالله على امر بنية على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصد او لم يقصد فسبق على  
لسانه سواء كان في الماضي ام في الحاضر قول احمد انه في الماضي فقط وقال الشافعي لم يمتنع  
ما لم يقصد كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والعصبة الحاج من غير قصد سواء  
كان على ما من ام مستقبل وفي رواية عن مالك واحد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث  
والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك قول الامية الثلاثة انه  
لا اثم في لقوا الميم ولا كفارة مع قول احمد ان فيه الاثم ولذا كان الامام الشافعي يقول  
ما حلفت بالله تعالى صاذا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص باحد الناس من العول والشافعي  
مشد خاص باكثر العباد بالله والشافعي فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك  
ابي حنيفة انه لو حلف ان يزوج على امراته برمجود البعد مع قول مالك واحد انه لا بد  
من وجود شرطين لا يدخل بها وان تكون مثلها في الحال فالاول مخفف والثاني تشديد  
ووجه الاول صدق الزوج باني امرأة كانت بمجد البعد ووجه الثاني ان العرض للزوج  
انما هو مكايده ووجه ومعايرتها والشوم مثلا لا يفيظ الزوج غا للشافعي فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ومن قول مالك واحد انه لو قال والله لا سرت لزيد ماء يقصد  
به ذلك قطع المنة عليه حث بكل شيء انتفع به من ماله سواء كان ذلك باكل او شربا  
او ركوبا وغير ذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يحنث بما يتناول لفظه من شر  
الما فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ولعل العمل في  
الشفق على التوبة ومن قول مالك قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يسكن هذه الدار  
وموسا كذا فخرج منها بنفسه دون املة ورجله لا يبرح حتى يخرج بنفسه واملة ورجله  
مع قول الشافعي بغير خروج بنفسه فالاول مشدد في امر الحث والثاني مخفف فيه فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دارا فقام  
على سطحها او حائطها او دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حث مع قول الشافعي انه  
لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستغرق فيها ووجه الثاني ان الوقوف

الا

على السطح والحائط لا يمتنع دخوله انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكن  
والوقوف على السطح والحائط لا يمتنع ما فيه من المشقة فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك  
قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دارا فقام عليها من غير دخولها الحائط حث  
مع قول ابي حنيفة لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول  
الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الدهن الى قضاء الدخول حال كونهما  
ملك زيدا لا يحنث عليه مثلا ومن قول مالك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي قصا  
شيئا او لا يأكل من الخروف قصا ركبا او ليسر قصا رطبا او الرطب قصا رطبا  
او التمر قصا خلا او لا يدخل هذه الدار قصا رت ساحة حث في مسألة الصبي والحرث  
والساحة دون غيرها فلا يحنث في البسرة والرطب والتمر وهو احد الوجهين عند الصحاح  
الشافعي مع قول مالك واحد يحنث في الجميع فالاول فيه مخفف والثاني تشديد  
فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يدخل سينا  
فدخل المسجد او الحرم لم يحنث مع قول احمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم عليه اطلاق البيت على المسجد والحرم  
ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقوى الحق به الحرم ومن قول مالك  
قول ابي حنيفة واقضاه قوله من ذلك انه لو حلف لا يسكن بيتا من شعرا وحله  
او حية وكان من اهل الامصار لم يحنث او كان من اهل البادية حث مع قول الشافعي  
واحد انه يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ومن قول مالك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله  
فان كان نكاحا او طلاقا حث وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من عادته  
ان يقول ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث لان يولي ذلك بنفسه  
ومع قول الشافعي ان كان سلطانا او من لا يولي ذلك بنفسه عادة او كانت له فيه في  
ذلك حث والا فلا ومع قول احمد يحنث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف  
والثالث مفصل والرابع مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك قول الامية  
الثلاثة انه لو حلف ليقضي دين فلان في غرضه قبله لم يحنث مع قول الشافعي  
انه يحنث فلان صاحبه مات قبل الغرض عند ابي حنيفة واحد وقال الشافعي  
لا يحنث وقال مالك ان قضاه للورثة او للقاضي في الغلام يحنث وان اخوه يحنث  
فالاول اصل المسألة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسألة الثانية والثالثة



فمنها مخفف والثالث منها مفصل فرجع الامر في المسالتين الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قولا لامية الثلاثة ان يمين المكره لا ينعقد مع قول لا ينعقد قيل ان احمد  
لا يرضى فيها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من  
راجحة الاختيار فكان المكره بكسر الهمزة وجها للمكره بفتحها بين ان يخلص وبين ان يحلف  
فاختار الحلف وكان الاول له على الضرر اجلا لا محابا الحق كما عليه الاكابر من العلماء  
ومن ذلك قول لا ينعقد ومالك انه لو فقد المحلف عليه نسيانا لا تلفا حث مطلقا  
سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعاقبة او بالظن مع قول الساقط في الظاهر  
القولين انه لا يثبت مطلقا مع قول لا ينعقد في احدى رواياته انه ان كان اليمين بالله  
او بالظن لم يثبت وان كان بالطلاق او بالعاقبة وحث فالاول مشدد والثاني مخفف  
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا ينعقد انه لو حلف  
لبشر بما مده الكور في غدا فمات قبل الغد لم يثبت مع قول مالك والساقط ان تلف قبل  
الغدا بغير اختياره لم يثبت فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول لا ينعقد واحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حيا ولم ينو شيئا معينا  
حث ان كلمه قبل سنة اشهر وقال مالك سنة وقال الساقط ساعة فالاول فيه مخفف  
والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
ان ينعقد والساقط في الجديد انه لو حلف لا يكلمه فكا به او راسه فاشا ربه او غيره  
او راسه لم يثبت مع قول مالك انه يثبت بالمكاتبه وفي الرسالة والاشارة روايتان  
ومع قول احمد والساقط في القديم انه يثبت فالاول مخفف والثاني فيه مخفف والثالث  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تحث على القطن  
ومن ذلك قول لا ينعقد انه لو قال لزوجتي ان خرجت فغير اذني فانت طالق ونوى شيئا  
معينا فانه على ما نواه وان لم ينو شيئا وقال الساقط ان خرجت فغير اذني فلا بد من اذن  
في كل مرة وان قال لا اذن لك او حذرك او اذن لك او اذن لك كفي مرة واحدة فكله ذلك القول  
في الحلف بالله تعالى في مدها البايعة قول مالك والساقط الخروج الاول فقط يحتاج الى  
الاذن في الجميع قال الثلاثة ولو اذن لزوجته من حيث لا تسع لم يكن اذنا مع قول الساقط  
انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق لامية الاربعه على المسالة الاولى او ابل البار بالاذن  
منها مخفف والثاني مشدد والاول من المسالة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع  
الامر في المسالتين الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو حلف لا ياكل اللحم

ولا ياكله او اطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية حمل ذلك على كل ما يبيح في ساقطه  
في وضع اللغة وعرفها من روس الاعوام والطيور والحيوان مع قول لا ينعقد انه على  
روس البقر والغنم خاصة ومع قول لا ينعقد على البقر والابل والغنم فالاول مشدد  
والثاني مخفف والثالث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد  
انه لو حلف لم يصور زيد امانة سوط فضربته بضعف فيه ما به شرع لم يبرح مع قول لا ينعقد  
والساقط انه يبرح فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الاول محمول  
على حال الملل والورع والثاني محمول على حال احاد الناس من اصحاب الضرر وان كانوا مع السيد  
ايوب بالنظر للضرر وبمن ذلك قول لامية الثلاثة انه لو حلف لا يهيب فلانا حية  
فقتله عليه حث مع قول لا ينعقد انه لا يثبت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
القولين ظاهر ومن ذلك قول لامية الثلاثة انه لو حلف ليعتق فلانا وكان يعلم انه ميت  
حث مع قول مالك انه لا يثبت مطلقا علم ام لم يعلم ومن ذلك قول لا ينعقد انه لو حلف انه  
لامال له وله ديون لم يثبت مع قول الثلاثة انه يثبت فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدين يحكم المفقود ووجه الثاني انه  
في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجه الثالث فيه ومن ذلك قول لا ينعقد انه  
لو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او غنماً او رماقا لم يثبت مع قول الثلاثة انه يثبت  
ووجه الاول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل وزمان فلو  
ان النخل والرمان دخل في مسمى الفاكهة لكان الحق تعالى يذكر الفاكهة عنهما ووجه  
الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما هو ليس بقوت ولا اذ قد دخل النخل والرمان  
وقد رجع الامر بذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لا ينعقد انه لو حلف ان لا ياكل  
ادما فاكل اللحم او الجبن او البيض لم يثبت الا باكل ما يطبخ منها مع قول لامية الثلاثة  
انه يثبت باكل الكل فالاول فيه مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه القولين ظاهر عند القطن ومن ذلك قول لا ينعقد والساقط انه لو حلف لا ياكل  
لحما فاكل سمكا لم يثبت مع قول بعض الامة انه يثبت فالاول مخفف والثاني مشدد  
ووجه الثاني ان الله تعالى يحرم السمك كما في القرآن ومن ذلك قول الثلاثة انه لو حلف  
لا ياكل لحما فاكل سمكا لم يثبت مع قول مالك انه يثبت فالاول فيه مخفف لان السمك لم  
يخلص الى اللحمية بل هو مخلوط بالدم والثاني مشدد لان اصل السمك لحم ولكن لما حصل  
في البهمة السن زاد سما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول لامية الثلاثة



انه لو خلف لا ياكل شيئا فاكل من شحم الظهر حش مع قول ابي حنيفة انه لا يحث فالاول  
فيه تشديد خاص بامل الذوق والاحتياط والثاني تخفيف خاص باحد الناس  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شمول الشحم لما في الظهر ووجه الثاني عدم  
شموله ومن ذلك قول الامعة الثلاثة لو خلف لا يسم بنفسه فسم منه حش مع قول الشافعي  
انه لا يحث فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول ابي حنيفة لو خلف انه لا يستخذه بعد العبد فخدمه من غير ان يستخذه  
وهو ساكت لانه غافل عنه فان لم يصب منه خدمة لم يقبل اليمن فخدمه بغير امر  
لم يحث وان كان قد استخذه قبل اليمن وتبعي على الخدمة لم يحث مع قول الشافعي  
انه لا يحث في عهده وفي عهده نفسه وجهان لاحكامه ومع قول مالك واحدا انه  
يحث مطلقا فالاول مفصل وكذا الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لو خلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحث  
مطلقا مع قول ابي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحث وفي غيره ما حث فالاول  
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن  
قربة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شقي التفصيل  
في الثاني لتأكيد الامر بقراءة في الصلاة بخلاف قرائته في غير الصلاة ومن ذلك قول  
ابي حنيفة والشافعي واحدا في احد قوليه انه لو خلف لا يدخل على فلان بيتا فادخل  
عليه فاستدام المتعام معه لم يحث مع قول مالك واحدا والشافعي في القول الاخر  
يحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
انه لو خلف لا يسكن مع فلان دارا عينها فاقسمها وحال بينهما حائط وكل واحد  
باب وعلق وسكن كل واحد منهما في جانب حث مع قول الشافعي واحدا لا يحث وعن  
ابي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص بامل الذوق والثاني فيه تخفيف خاص  
باحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم الامام ابو حنيفة في المسألة  
بشيء فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو قال لما لي ابي  
احرا دخل في ذلك المذبر وام الولد والمكاتب في احدى الروايتين عنه وبها قال  
الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والشقص مع قول ابي حنيفة  
انما في رواية ان المكاتب لا يدخل الا بالنية واما الشقص فلا يدخل اصلا ومع قول  
احدا ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان الشقص لا يدخل الا بالنية فالاول فيه

تشديد

تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه يحث التسابع في صوم الثلاثة ايام في الكفارة  
مع قول مالك ان التسابع فيها لا يحث وهو الرابع من مذهب الشافعي فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو طلاق  
بالغدادى وشي من الادوية فان قصير على مد اخره ومع قول ابي حنيفة انه ان اخرج  
برافض صاع او شعيرا او تمر اصباع ومع قول احمد انه يحث من خطه او يبيع  
او مدان من شعيرا او تمر او طلاق من خير ومع قول الشافعي يحث لكل مسكين مد مطلقا  
فالاول فيه تشديد بالادوية والثاني مفصل والثالث مخفف وكذا ما بعد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحدا انه يحث في الكسوة اقل ما يحث  
به الصلاة ففي حق الرجل ثوب قميص واذا روي في حق المرأة قميص وخمار ومع قول  
ابي حنيفة والشافعي انه يحث اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لابي حنيفة اقله قبا  
او قميص او كساء او داء وله في العامة والمندبل والسراويل والميزر واثبان  
ومع قول الشافعي يحث جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل  
والثاني مخفف وكذا ما بعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامعة  
الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير لم ياكل الطعام مع قول احمد انه لا يجوز  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين طاهر  
لا يخطئ على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة  
مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين او كسوتهم  
على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول ابي حنيفة  
وما لك واحدا في احدى روايتيه انه لو كثر اليمن على شيء واحد او على اشياء  
وحث لزمنه كل عين كفاية الا ان مالها اغتر اذ ادة التاكيد فقال اذا زاد  
التاكيد فكفارة واحدة وان اراد بالتكثير الاستيفاء فما عمنان مع قول الشافعي  
واحدا في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف  
فما حث شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في العبد  
اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمن والحث لم يمنع ولا  
فله منع مع قول احمد انه ليس لسيده منعه على الاطلاق ومع قول ابي حنيفة



ان للسيد منعه مطلقا الا في كفاة الظهار ومع قول مالك ان اضر به الصوم فله منعه  
والا فلا وله الصوم بغير اذنه الا في كفاة الظهار وليس له منعه مطلقا فالاول  
مفضل والثاني مشدد والثالث مفصل وكذا الرابع فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاقوال الثلاثة لا يخفى على العظم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا انه لو قال لا تفضل  
كذا فهو كاف او يرى من الاسلام او الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك الامر حيث  
ووجب عليه الكفاة مع قول مالك والشافعي انه لا كفاة عليه فالاول مشدد والثاني  
مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي لو قال واما الله انه  
يمن مع قول غيرهما انه ليس بمن فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يلبس ثيابا حيث يلبس الخاتم مع قول  
ابي حنيفة انه لا يجب الا ان يكون من زمرة وقصة فالاول مشدد والثاني مفصل  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي لو قال والله لا اكل  
الرغيف ولا اشرب ما في الكوز فشر به عصا او اكل بعض الرغيف ولا لبست من غير اذنه  
فليس ثوبا فيه من غزلها ولا دخلت هذه الدار فدخل رجله او يد لم يجب مع قول مالك  
واحدا حيث فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
مالك واحدا انه لو حلف لا ياكل من الدقيق فاستغفره واكله حيث مع قول ابي حنيفة  
انه ان استغفر لم يجب وان خبزه واكله حيث ومع قول الشافعي انه ان استغفر حيث  
وان خبزه واكله لم يجب فالاول مشدد والثاني في الثالث فيه تفصيل فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حيث  
بما يسكنه بكرة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عده حيث مع قول  
الشافعي لا يجب لا بنية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او الفراء او النيل  
ففرق بين اوبانها من ما يشرب حيث مع قول ابي حنيفة انه لا يجب حتى يكرع بغيره  
منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ما في البير فشر به قليل لا حيث الا ان يروي  
ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو حلف ان لا يضرب روجه  
فختمها او عضها او تنف شعرها حيث مع قول الشافعي انه لا يجب فالاول مشدد

والثاني مخفف ووجه الاول ان يضرب يطلو على الحق والعرض تنف لشعره بجامع  
الفرز ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة انه لو حلف ان لا يبيت فلا فاشيا ثم روي لم يقبله حيث مع قول الشافعي  
انه لا يجب الا ان قبل ذلك منه وقصة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الحار  
لقسه حيث مع قول مالك انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل طائفة لا يخفى على العظم **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة انه اذا كان له مال غائب ومن لم يجد ما يفتق به او يطعم او يكسوم يجز له  
الصيام وعليه الضمان حتى يسبل اليه ماله فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة انه يجز الصيام  
عنه غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**والله تعالى اعلم** **كتاب العدد والاستبراء** اتفق الامية على ان عدد  
الحامل مطلقا بالوضع سواء المني في عنقها او رجها والمطلقة وعلى ان عدد من لم يحض او نسي  
ثلاثة اشهر وعلى ان عدد من تحيض ثلاثة افراس اذا كانت حرة فان كانت امة ففران  
وقال داود ثلاثة وعلى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في  
عدد الرقاة وبترك الزينة وما يدعو الى النكاح خلافا للحسن والسعي في قوتها  
بعد وجوبه وكذلك اتفقوا على ان من ملك امة ببيع او مته او سبي لزمه اشهر اوها  
يحض او قراء كانت حايلا وان كانت من لا تحيض لصغر او كبر فبشهر مئة اما وجوبه  
في الباب من مسائل الجماع والاتفاق اماما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك  
والشافعي واحدا في احدى وايتية ان الاقوام الاطهار مع قول ابي حنيفة واحدا  
في الرواية الاخرى ان القوم الحنف فالاول مشدد لطول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف  
لقصور مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طهر الحج انه يلزمها الاق  
على حالها ان كانت في بلد او ما يعاربه مع قول الامية الثلاثة انها ان خافت فوات الحج  
بالاقامة لغضا العدة حازها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في القول الجديد الرابع  
واحدا في احدى وايتية ان زوجها المعقود لا يحل للزوج حتى تمضي مدة لا يفسخ في  
مثلها فالبايع قول مالك والشافعي في القديم واحدا في الرواية الاخرى انها ترخص

في قول مالك



اربع سنين ومن اكثر مدة الحمل اربعة اشهر وعشر امدت عدة الوفاة ثم عمل للزوج  
ورحمه جماعة من متأخري اصحاب الشافعي وهو قوي فعله عمر رضي الله عنه ولم ينكره  
الصحابة وعلى الاول فالاول لما لم يجد ابو حنيفة بما يسهل سنة وحسن الشافعي واحدا  
بسبعين سنة ولما طلب النفقة من مال الزوج مدة التربعين العمر الغالب فالاول  
مشدد على الزوج والثاني مخفف عنها فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة  
ان المفقود اذا قدم بعد ان تزوجت زوجته بعد التربعين بطل العقد وهي للاول  
فان كان الثاني في طهرها فعليه مهر المثل ونقص من الثاني ثم نزل الى الاول مع قولها له  
ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدتها الى  
الاول وان لم يدخل بها فهي للاول وله رواية اخرى انها للاول بكل حال ومع قول الشافعي  
في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول بكل حال  
ومع قول احمد ان الثاني لم يدخل بها فهي للاول وان دخل بها فلاول الحيا ومن انسبكها  
وبدفع الصداق اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصداق الذي اصدتها  
منه فالاول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف عليه مع ما يوافق  
من احسن التقصيل وكذلك القول لا يظهر للشافعي مشدد على الزوج الثاني  
عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول ابو حنيفة ان عدة امرأته اتمات سدا ما او اتمتها ثلاث حفيات سواء  
اعتقها او مات عنها مع قولها له والشافعي ان عدتها خمسة في الحائض وهي  
احدى الروايتين عن احمد واحقار ما خرقي ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها  
من العتق خمسة ومن الوفاة عدة الوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المباعدة في استبراء الرحم  
ووجه الثاني القياس على استبراء المسببة التي يتألفها قريبا ويصح حمل الاول  
على حال الحمل الذي في الوبر والثاني على لحاد الناس ووجه الثاني من الرواية  
الاخرى لاحد الاخذ بالاحتياط ولان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك  
ومن ذلك قول ابو حنيفة ان اكثر مدة الحمل ستان مع قولها له في رواية انها اربع  
سنين او خمس سنين او سبع سنين ومع قول الشافعي ان اكثر ما اربع سنين  
وهي احدى الروايتين عن احمد والثانية كذب بل في حنفية فالاول فيه تخفيف على  
الزوج والثاني وما بعد فيه تشديد عليه بالحاق الولد به فرج الامر الى مرتبة

انه

الميزان من ذلك قول ابو حنيفة واحدا في طهرها رواية ان المدة اذا وضعت علقته  
او مضغة لا تنقض عدتها بذلك ولا يغير به لك امر ولد مع قولها له والشافعي في  
احد قوليه ان عدتها تنقض بذلك وتغير بها امر ولد وهو قول احمد في الرواية الاخرى  
عنه فالاول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني بالعكس فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجديد وما لك واحد في احدي الروايتين  
ان المدة المبسوطة لا احدا عليها مع قول ابو حنيفة والشافعي في القديم واحدا  
في الرواية الاخرى انه يحجب عليها الاحداد فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي في طهرها قولها ان الثاني لا يخرج من  
بينهما تبارا الا ضرورة مع قولها له واحد ان لها الخروج مطلقا ولاحد رواية  
اخرى كذبها في حنفية فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء في الاحداد مع قول ابو حنيفة  
انه لا احدا على الصغيرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب عليها  
العدة والاحداد وان كانت تحت نسي وجب عليها العدة لا الاحداد مع قول ابو حنيفة  
انه لا يحجب عليها احدا ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة  
الميزان وتوجيه القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج  
المسلم ويبدل للثاني حديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليومر الاخران تعد على زوج فخرج  
الذي كان الحزن لا يكون الا على الزوج المسلم اما الذي فلا ينبغي الحزن عليه لا بقدر  
الوفاة وبعده وما كونه لاعتد الزوج فينبغي على ان النكح الكفار باطله ومن ذلك  
قول الامية الثلاثة انه لو باع امه من امرأة او خشي ثم تعايل لم يكن له وطهرها حتى  
يستبرأها مع قول ابو حنيفة انها اذا اتقا لا قبل القبط فلا استبراء بعد لزومه  
الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين  
ظاهر ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة  
والبكر والنسيب مع قولها له انها ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يخر وطهرها قبل الاستبراء  
وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطهرها من غير استبراء وقاله او لا يحجب استبراء  
البكر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول او فرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الغالب في باب الاستبراء التقيد ولولم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء



لا امر اخر غير اية الرحم ووجرا ولا الشقين من قولنا للثان الاستبراء المرأة الحرة  
والتي لا يوطأ مثلها عادة لا يخلع اما البكر فامر بما ظاهره **ومن ذلك** قول الامام  
ان من ملك امرأه جاز له بها قبل الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الامام  
والحسن والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري  
ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري  
فالاول مخفف على البائع والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائع وتخفيف  
على المشتري فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك**  
مالك والشافعي واحمد انه اذا اعتق امرأه او عتقت بغيره وجب عليها الاستبراء  
بحيضه مع قول احمد وداود وعبد الله بن عمر بن العاص انه اذا مات عنها سديها  
تعتد بآخر شهر وعشر فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان  
والله اعلم **كتاب الرضاع** اتفق الامامون على ان الرضعة على انه يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين  
فاقل خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء وعلى ذلك  
عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن اثنى  
سواء كانت بكرة ام ثنية حوطة او غير حوطة وخالف احمد في ذلك فقال انما  
يجوز التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحمل وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو دله  
لبن فادضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السقوط والوجع  
يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط الارضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على ان  
الحقنة باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك مد لما وجدته  
من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب ولما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
ومالك ان العدة لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي  
واحمد في احدي روايتيه انه لا يثبت الا بحسن رضعات ومع قول احمد في الرواية  
الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاطراف  
والثالث فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان اللبن  
اذا اخلط بالما فان كان اللبن غالبا حرم او غير غالبا لم يحرم كان صلبا او فيه باقلا  
واما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غاليا او مخلوفا مع قول احمد  
مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالما لما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلكه اللبن

فيه من طبع او دواء او غيره لم يحرم عندهم واحكامه ومع قول الشافعي واحمد ان  
التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقي المولود خمس مرات  
احد اما كان اللبن مستهلكا او غاليا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد  
عنهم الامر الى مرتبتي الميزان ولعل التشديد محمول على حال اكل الورد والتخفيف  
الامر على احاد الناس رضي الله تعالى عنهم **كتاب النفقة**  
ان اتي الامة على وجوب النفقة لمن تازر نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير  
ولو على ان الناس لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبا وعلى  
ان الولد اذا بلغ مرفيا استمرت نفقته على ابيه مادام وجدته من مسائل الاتفاقيات  
واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة ان نفقة الزوجات تغير بحال  
الزوجين فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسر وعلى الفقير للفقيرة اقل الكفاية  
وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين التقتين وعلى الفقير للموسرة اقل الكفاية  
والثاني في دفعه مع قول الشافعي انها مقدرة بالشرع لا اجتهاد فيها مغيرة بحال  
الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب له خدامها فالاول مخفف على الزوج والثاني  
مشدد عليه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة انها اذا  
احتاجت الى اكثر من خادم لا تكفي ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عندها  
اذا احتاجت الى خادمين او ثلاثة واكثر وجب على الزوج ذلك فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك  
واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا  
تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر ان لها النفقة  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
واحمد انه لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير الاجماع مثله وجب عليه النفقة  
وموافق القول للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الاعسار بالنفقة  
والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ولكن يرفع يد عنها لتكسب مع قول مالك  
والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والسكن فاذا  
مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابي حنيفة ما لم يحكم بها حكم  
او يتفقان على قدر معلوم فيصير ذلك دينا باصطلاحهما وقال مالك والشافعي



واحد في اظهر وابتدئ ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل بقصره نيا عليه  
 لانها في مقابلة التمكن والاستمتاع فالاول من المسألة الاولى مخفف على الزوج  
 منها مشد عليه والاول من المسألة الثانية مخفف على الزوج باستقاط النفقة اذا حكم  
 بها حاكم والثاني منها مشد على الزوج بعدم سقوطها عنه مضي الزمان فرجح المسائلان  
 في الحكم المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان المرأة اذا ساقت باذن زوجها  
 عن زوجها سقطت عنها نفقتها مع قولنا لا تسقط نفقة الزوج في خيفها لا تسقط نفقة الزوج  
 التثنية باذنه لها فالاول مشد على الزوج مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجح الامر  
 المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان المبنونة اذا طلبت اجرة مثلها في الرضاع  
 لو لم يكن فان كان ثم سقطت بالرضاع او بدو اجرة المثل كان للاب ان يستضع غيرها  
 بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قولنا لا تسقط نفقة الزوج في خيفها لا تسقط نفقة الزوج  
 الشافعي واذا كان الامر اخص بكل حال وان وجد منه عا بالرضاع او باجرة المثل اجرة على العا  
 الولد لانه باجرة مثلها فالاول افضل والثاني مخفف على الامر وكذلك ما بعد مشد  
 على الزوج فرجح الامر المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة ان الامر تجوز  
 على الرضاع ولدا بعد سقيته اللبن اذا وجد غيرها مع قولنا لا تسقط نفقة الزوج في خيفها  
 ابيه لان يكون مثلها لا يرضع لغيره او يسار او كان يسمي بلبنها لغيره والمثل في خيفها  
 فالاول مخفف على الامر والثاني فيه تشديد فرجح الامر المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في  
 ان الوارث غير على نفقة كل ذي محرم فدخل فيه الحال عند العمد والعهد ويخرج ابن العم ومن ينسب  
 اليه بالرضاع مع قولنا لا تسقط نفقة الزوج في خيفها لا تسقط نفقة الزوج في خيفها  
 كان با او اما او من في له الصلب ومع قولنا الشافعي يرجع بالنفقة للوالد وان علا  
 والولد وان سفل ولو تعدى عمودي النسب ومع قولنا احمد انها تلزم كل شخصين جرى  
 بينهما الميراث بغير او تعصيب من الطرفين كالابن واولاد الاخوة والاخوات  
 والعمومة وبنينهم وبناتهم واحدة وان كان الارز جارا بينهم من احد الطرفين وهم  
 ذوا الارحام كان الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فنحن احمد وانيان فالاول  
 مشد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشد بالكلمة فرجح الامر  
 المرتبتي الميزان في توجيه الاقوال اطهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قولنا في خيفة الشافعي  
 انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قولنا احمد انها تلزمه وهو احدى الروايتين عن مالك  
 والرواية الاخرى ان ان اعتقه صغيرا لا يستطيع الصبي على نفسه لزمه نفقة الى ان

يسعى فالاول فيه تخفيف والثاني مشد والثالث مفصل فرجح الامر المرتبتي الميزان  
 ولعل الاول محمول على احاد الناس من العوام والخاص بالملوك والاكابر  
**ومن ذلك** قولنا في خيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط اذا بلغ  
 نحر الاخرقة له ولا تسقط نفقة الجارية الا ان تزوجت مع قولنا لا تسقط نفقة الجارية  
 بالعقد والما تسقط بال دخول ومع قولنا الشافعي تسقط نفقتها اي الغلام والجارية  
 بالبلوغ صحيحا ومع قولنا احمد لا تسقط نفقة المولود عن ابيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال  
 ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف والرابع مشد على الاب  
 فرجح الامر المرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قولنا لامة  
 الثلاثة انه لو بلغ الولد من نكاحه من مرضه ثم عاوه المرض عادت نفقته مع قولنا  
 مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني مخفف فرجح الامر الى  
 المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا لامة الثلاثة انه اذا تزوجت بجارية ودخل بها الزوج  
 ثم طلقها ان نفقتها تعود على الاب مع قولنا مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد على  
 الاب والثاني فيه تخفيف فرجح الامر المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان من  
 له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يامره على طريق الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر مع قولنا لامة الثلاثة ان للحاكم اجباره ومنعه من تحيلها ما لا يطبق  
 فالاول فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه فرجح الامر المرتبتي الميزان  
**باب احصائه** اتفق الامة على ان الحصانة تثبت للام ما لم تزوج واد  
 تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حصانتها مداما وجدته في الباب من مسائل الافا  
 واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا في خيفة الشافعي ان الامر اذا تزوجت ثم طلق  
 طلاقا باينا عادت حصانتها مع قولنا مالك في المشهور عندها لا تعود بالطلاق  
 فالاول مخفف على الامر اذا طلبت رجوع حصانتها لو لم يما والثاني فيه تشديد عليها  
 فرجح الامر المرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة في احدى روايتيه ان الزوجين  
 اذا افرقا وبينهما ولد فالام احق بالاعلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومسكنه ولبس  
 ووضوئه واستنجائه ثم الاب احق به والام احق بالانثى الى ان تبلغ ولا يجوز احدى  
 مع قولنا مالك ان الام احق ما لم تزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عند في القو  
 المشهور احق به ما لم يبلغ ومع قولنا الشافعي ان الام احق بهما الى سبع سنين ثم يجيز  
 من احازاه كما عاينه ومع قولنا احمد في احدى روايتيه ان الام احق بالاعلام الى سبع



سنتين ثم غير الجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا اختيار والرواية الاخرى كدسب  
الى حنيفة فالاول مخفف على الامر وكذلك الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد  
عليها مخفف على الاب والاربع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة ان الولد اذا اختار الامر وكان عنده ثم اراد  
الاجل السفر الى بلدة اخرى بنيت الاستيطان فليس له اخذ الولد معها مع قول  
الائمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي المستقلة بولدها قال ابو حنيفة  
فلما ان تنقل بشرطين احدهما ان تنقل الى بلدتها والثاني ان يكون العقد وقع  
ببلدتها الذي تنقل اليه فان فقد احد الشرطين منعت الى ان تنقل الى بلد قريب  
يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انقضاء الى اربع ارجح او من ضر الى  
سواء وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي واحدا في احدي روايتيه  
ان الاجل يولد سواء كان هو المستقل ام مع قول احمد في الرواية الاخرى  
ان الامر اولى به ما لم يتزوج فالاول مشدد على الاب والثاني مشدد عليها فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان والله تعالى اعلم **كتاب اخبايات اتفق الائمة الا**  
على ان القاتل لا يخلد في النار لو دخل وان توبته من القتل صححة خلافا لابن عباس  
وزيد بن ثابت والضمك فقالوا لا تقبل له توبة ابدا فالاول مخفف تبعا لظواهر  
الاحاديث والثاني مشدد تبعا لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا  
متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة  
مكافية له في الحرية ولم يكن المقول بالقاتل وكان في قتله متعمدا اوجب عليه  
العود وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل عبدا لا يقبل به وان تعدد ذلك  
اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل  
بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل احدا توبه  
قتل به واتفقوا على انه اذا اخرج رجلا بعد انصاره افراس حتى مات انه يقتض  
وعلى انه اذا اغرق رجل من اوليائه سقط القصاص اتفق الامر الى الدية  
وعلى انه اذا رجع الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا اخطانا لم يجب عليهم  
القصاص وعلى ان الاوليا المستحقين للباقيين العايبين اذا حضروا وطلبوا  
القصاص لم يوجر الا ان يكون الجاني امرأة حاملا فتخرج حتى تضع وكذلك اتفقوا  
على انه اذا كان المستحقون صغارا او غاييبا كان القصاص موحرا خلافا لابي حنيفة

فانه قال اذا كان للصغار اب استوفى القصاص ولم يوجر وكذلك اتفق الائمة  
على انه اذا كان المستحق صغيرا او غاييبا او مجنونا اخر القصاص فيمسالة الغاييب  
نقط وكذلك اتفق الائمة على ان الامام اذا قطع يد العاصي ودرج له فصرى ذلك  
الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الائمة على انه ليس للاب ان يستوفى القصاص  
لولد الكبر وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع اليد الصحيحة بالسلا ولا يمين بيمين  
ولا يمين بيمين وعلى ان من قتل بالحرم حاز قتله به مائة وجمدة في الباب من سائل  
الاتفاق وانما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان المسلم اذا قتل  
ذميا او معاهدا لا يقتل به وبذلك قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا  
او معاهدا او مستمنا غيلة قتل حدة او لا يجوز للولى العفو لانه تعلق بقتل  
الاقتيات على الامام مع قول ابى حنيفة ان المسلم يقتل بالذمى لا بالمستامن فالاول  
مخفف على المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجهه الاقوال لا تخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الحر  
لا يقتل بعبد غيره مع قول ابى حنيفة انه يقتل به فالاول مخفف على الحر والثاني مشدد  
عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الاب لا يقتل  
بقتله ابنه مع قول مالك انه يقتل بمجرد القصد كاصحاحه وذبحه فان جازم بالسيف  
غير قاصد لقتله فلا يقتل والحد في ذلك كالاب فالاول مخفف على الاب والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة واحدا في احدي  
روايتيه انه اذا اشرك جماعة في قتل واحد قتلوا به الا ان ما كانا استثنى من ذلك  
القصاص فقال لا يقتل بالقصاص الا واحد مع قول احمد في الرواية الاخرى انه  
لا يقتل الجماعة بالواحد ويحب له دية دون العود فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة  
ان الجماعة اذا اشتركو في قطع يد قطعوا كلهم فتقطع يد كل واحد مع قول ابى حنيفة  
ان الايدي لا تقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسوا فالاول مشدد  
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بحب القصاص  
بالقتل مثل الحشنة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله انه يقتل ولا فرق  
عندهم بين ان يحدسه حجر او عصا او بقرة او بحرة بالنار او بخنجر او بطين عليه بالنار  
او بغيره الطعام والشراب حتى يموت جوعا او بسيف او بدمر عليه بتيار او بغيره بحجر



عظيم او خشية عظيمة محدودة او غير محدودة وبذلك قال محمد بن يوسف مع قولنا في خيفة  
 الناجي القصاص بالقتل بالنار والحديد والخشب المحدودة او المحر المحر فاما اذا  
 اغرق في ما اوقله بحجر او خشبة غير محدودة فانه لا قود فالاول مشدد والثاني  
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة ان في عدم الخطا  
 الدية الا ان الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات فعليه القود مع قولنا انك ترجح  
 القود في ذلك اي في عدم الخطا بان يتعد الفصل ويخطى في القصد او يضرب بسوط لا يتصل  
 مثله غالبا او يلكه او يبطه لطا بليغا فالاول مخفف بالدية والثاني مشدد بالقصاص  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القود لغيره ليل عند القابل به من السنة **ومن ذلك**  
 قولنا في خيفة لو اكره رجل رجلا على قتل امرئ قتل المكره دون المباشرة مع قولنا انك ترجح  
 المباشرة مع قولنا الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولا واحدا فاما المكره بفتح الراء فعليه  
 قولنا لانه والراجح منها ان عليها جميعا القصاص فان كافاه احدهما فقط فاقصاص  
 عليه فالاول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشرة والثاني عكسه والثالث مفصل  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا انك لا تشترط في المكره ان يكون  
 سلطانا او سيدا مع عبده او متظلا فيقاد منهم جميعا الا ان يكون العبد عجميا جاهلا  
 بتحريره لك فلا يجزى عليه القود مع قولنا لائمة الباقي ان يصح الاكراه من كل يد عادية  
 فالاول مخفف على غير من ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح  
 حمل القول الاول على حال مل الجاهل من الامر الذين لا يجازون الامن السلطان  
 وحمل الثاني على حال احاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه **ومن ذلك** قولنا في خيفة  
 والشافعي انه لو امسك رجل رجلا فقتله اخرقا لقود على القاتل دون الممسك وكان  
 على الممسك التعزير مع قولنا انك ان الممسك والقاتل شركان في القتل فيجب عليهما  
 القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب  
 بعد الامساك ومع قولنا في احد في رواية يدي يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يوتى  
 ومع قوله في الرواية الاخرى انهما يقتلان على الاطلاق فالاول مشدد على القاتل دون  
 الممسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ونوعية الاقوال الثلاثة ظاهرة لا تخفى على الفطن **ومن ذلك** قول  
 الشافعي وما لك في احد رواية الشافعي في ارجح قوله ان الواجب بالقتل  
 المهر معن وهو القود مع قولنا انك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر

واحد في احد رواية ان الواجب التحيير بين الدية والقود وقايد الخلاف في  
 هذه المسألة انه اذا عني مطلقا سقطت الدية فالاول مشدد بتعيين القود والثاني  
 فيه تخفيف بالتحيير بينه وبين الدية فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 الشافعي وما لك في احد رواية انك اذا عني القصاص عاد الى الدية بغير رضى  
 الجاني وليس له العود الى المال الا برضى الجاني مع قولنا الشافعي واحمله ذلك مطلقا  
 فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سقط القود مع قولنا انك في  
 احد رواية انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى ان النساء  
 مدخلات في الدم كالرجال اذا لم يكن في درجتهن عصبية ومعنى انهن مدخلات في  
 القود والدية معا وقيل في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول  
 مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي فيه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة وما لك ان القصاص  
 لا يورث اذا كان المستحق صغيرا او مجنونا مع قولنا الشافعي واحدا في اظهر روايته  
 انه يورث لاجلها حتى يبلغ الصغير ويحقق المجنون فالاول مشدد على الجاني  
 مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قولنا في خيفة وما لك ان الابن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكا  
 له ام لا وسواء كان في النفس او في الطرف مع قولنا الشافعي واحدا في اظهر  
 روايته انه ليس له ان يستوفيه له فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني  
 فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة وما لك  
 اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شي اخر بعد مع قول  
 الشافعي انه ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديات وان  
 قتلهم في حالة واحدة اقرب بين اوليا المقتولين من خرجت قرعته قتل له وللباقين  
 الديات مع قولنا احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الاوليا وطلبوا القصاص  
 قتل جماعة ولا دية عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل  
 لمن طلب القصاص وجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد  
 الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث  
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة اذا جنى رجل



على رجل فقطع يده اليمنى ثم على اخر فقطع يده اليمنى وطلب ائمة العصاص فقطع  
يدها واخذت منه دية اخرى لها مع قول مالك انه فقطع يمينه بها ولا دية  
عليه ومع قول الشافعي فقطع يمينه للاول وتغير الدية للثاني وان كان قطع  
يديهما دفعة واحدة اقرع بينهما عند الشافعي كما في النفس وكذا اذا استبته  
الامر مع قول ابي حنيفة انهما ان طلبا العصاص قطع لهما ولا دية وان طلب احد  
العصاص واحدما الدية فقطع لمن طلب العصاص واخذت الدية للآخر فالاول  
مسدد والثاني فيه تخفيف والثالث معضل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر**  
قول ابي حنيفة وما لك انه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من العصاص  
والدية جميعا مع قول الشافعي واحدا ان الدية تبقى في تركته لا وليا المقول  
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر**  
ابي حنيفة انه لا يستوفي العصاص الا بالشفقة سواء اقبل به او غيره مع قول  
مالك والشافعي انه يقتل بمثل ما قتل به وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول  
فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني فيه تشديد لانه ربما كان قتل بمقتل  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومرر** قول ابي حنيفة واحدا انه لو قتل  
خارج الحرم ثم رجا اليه او قتل بغير اوزنا او ردة ثم رجا اليه لم يقتل  
في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يبايع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل مع قول  
مالك والشافعي انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على الحائي بتأخير العصاص  
مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل  
الثاني ان الحرم لا يبعد عاصيا ولا قادرا بدمه ودليل الاول انه قد سئل حرم  
الحرم الذي هو حصرة الله الخاصة فيحمل هذه على حال الحاكم الذي غلبت عليه  
هيبته الله تعالى فانطوت فيها اقامة حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم  
الذي لم يغلب عليه تلك الهيبة وراى سرعة اقامة العصاص احمد للفتنة  
من التأخير والله تعالى اعلم **كتاب الدييات**  
اتفق الائمة على ان دية المسلم الحر الذكورية من الابل في مال القاتل العامد  
اذ اعد الى الدية وعلى ان الجروح قصاص في كل ما يتاثر فيه العصاص واتفق  
الائمة على ان ليس في هذه الجروح الخمسة مقدر شرعي وهي الحارصة والدمية  
والباضعة والمتلاحمة والسمحاو وتفسير هذه الخمسة معروف في كتب الفقه

واجمعوا

واجمعوا على ان في كل واحد من هذه الخمس حكومة بعد الاندمال والحكومة  
ان يقول المجني عليه قبل الجناية كانه كان عبدا ثم يقدر له قيمة بعد ما فيكون  
له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية الجروح الا ان يبالغ في مسائل الخلاف  
كالوضحة التي توضح العظم والهائمة التي تقسم العظم وتكسر الى اخرها واجمعوا  
على ان في الموضحة العصاص ان كان عبدا وعلى ان في المنقلة وهي التي توضح وتضم  
وتنقل العظام خمسة عشر من الابل وعلى ان في المأمومة ثلث الدية وهي التي  
تصل الى جلبة الدماغ وكذلك العقد الاجماع على ان في الحائفة ثلث الدية  
وهي التي تصل الى جرف البطن والصدر وتغرم النحر والجيرة والحاصق وانقصوا  
على ان العين بالعين والنف بالنف والاذن بالاذن والسن بالسن وعلى ان في  
العينين الدية كاملة وفي الانف اذ اجدع الدية وفي اللسان الدية وفي  
الشفقين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وفي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان في  
كل سن خمسة اعمرة وفي اللحيين الدية وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف  
الدية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب الدية في اللحيين وقال لم يرد  
في ذلك خبر والقياس لا يقتضيه لان كل عظام الدخلة كالترقوة والضلوع  
وعلى ان في الاجقان الاربع الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك  
بان فيها حكومة واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك  
اجمعوا على ان في اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي فمها باعقل الدية  
وفي فمها السبع الدية واجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على  
النصف من دية الرجل الحر المسلم واتفق الائمة على ان الدية في قتل الخطا  
على عاقلة الحائي وعلى انها تجب عليه موجلة في ثلاث سنين مداما وجدته في  
الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واماما اختلفوا فيه **ومرر** قول الائمة  
الثلاثة ان دية المسلم الحر الذكورية من الابل في مال القاتل العامد  
سنين فالاول مسدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
تقديم حرمة المسلم المجني عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة الحائي فان المجني عليه قد  
تعدت فيه الاقدار عند انتماء اجله والحائي ترجى توبته والعفو عنه اذا  
احلت الدية ثلاث سنين **ومرر** قول الائمة الثلاثة ان دية سبه العمد  
مثل دية العمد المحض في كونها مثلثة مع قول مالك في احدى روايته انها

•



خمسة فالاول فيه تشديد بالتثنية والثاني فيه تخفيف بالتخفيف فرج الامر الى  
مرتبة الميزان ومن قول ابى حنيفة واحدا انية الخطا خمسة عشر وجزعة  
وعشرون وخمسة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض  
وبذلك قال مالك والشافعي لانها اجلا مكان ابن مخاض ابن لبون فالاول  
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول ابى حنيفة  
واحدا انه يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الدنيا مع وجود الابل مع قول الشافعي  
انه لا يجوز العذر لابل ان وجدت الابل للراضى فالاول تخفيف والثاني تشديد  
فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المعصود  
بالدية تعظيم حرمة ذلك المحيي عليه وانما قد رها الشارع بالابل لكونها كانت كثر  
اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل اصل في الدنيا فان فقدت  
او شح او كثر الحياض عدل الى الف دينار او اثني عشر الف درهم وبلغ الدية عند ابى حنيفة  
عشرة الاف درهم وعند الثلاثة اثني عشر الف درهم ومن قول ابى حنيفة ان  
الدية لا تغلب بالقتل في الحرم ولا بالقتل في غير الحرم ولا في شهر  
حرام ولا يقتل ذى رحم محرم مع قول مالك ان الدية تغلب في قتل الرجل وله قط  
وصفة الغلظ في كل من مذكوري كتب الفقه مع قول الشافعي انها تغلب في الحرم  
وفي المحرم وفي الشهر الحرم فالاول تعظيم حرمة المسلم على الحرم فانه تعظيم عند الله من الكعبة  
كما ورد والثاني تعظيم للولد اذ باع الله تعالى جنين من بطنه بقره ولا يقتلوا اولادكم  
ويقول ولا يقتل اولاد من في الثالث فالاول فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول  
قولا لائمة الاربع في الذين الدية مع قول مالك في رواية له ان فيها حكومة فالاول  
مشدد والثاني تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول لائمة الاربع  
ان في العير القائمة التي لا تبصر بها والبد الشلا والذكر الاسل والذكر الخصى ولسان  
الاخرس والاصبع الزايد والسن السوداء احكومة مع قول الشافعي واحدا في الظاهر  
قوله ان في المذكورات كلها الدية قال احمد وفي كل ضلع بعير وفي الترقوة بعير  
وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال لائمة الثلاثة في ذلك حكومة  
فالاول من المسالة الاولى تخفيف والثاني مشدد كما ان الاول من المسالة الثانية  
مشدد والثاني تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول ابى حنيفة  
والشافعي في احد قوليه انه لو ضربته فاوضح قد مضى عقله فعليه دية للعقل

ويدخل فيه ارش الموصح مع قول مالك واحدا والشافعي في ارجح قوله ان عليه لدية  
العقل دية كاملة وعليه ارش الموصح فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموصح في الدية  
والثاني فيه تشديد بعد ما دخل الارش المذكور فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول  
قولا ابى حنيفة واحدا انه لو قطع سن من قد تغر لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي  
في اصح القولين انه يجب الضمان فالاول تخفيف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان  
الميزان ومن قول ابى حنيفة انه لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق فعليه حكومة  
مع قول لائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك واحدا لو قطع عن عود الرخصة دية كاملة مع  
قولا ابى حنيفة والشافعي انه يلزم نصف دية فالاول مشدد والثاني تخفيف فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن قول ابى حنيفة واحدا لو ضرب رجل رجلا فادعت شعر  
لحيته فالتبت او دعت شعر راسه او شعر حاجبه او عينيته فلم يجد في ذلك الدية مع  
قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني تخفيف فرج الامر الى مرتبة  
الميزان ومن قول ابى حنيفة لو طرد زوجة فافضاها وليس مثلها لوطي فلا ضمان  
عليه مع قول الشافعي مالك في احدى روايته ان عليه دية مع قول مالك في اشهر  
رواياته ان في ذلك حكومة فالاول تخفيف لئلا يولد ذلك من ما دون فيه والجملة والثاني  
مشدد والثالث فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن قول ابى حنيفة ان دية  
اليهود والنصرانية دية المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق مع قول الشافعي انها لدية  
دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق مع قول احمد ان كان للنصراني او اليهودي عمد  
وقتل مسلم عمدا فدية كدية المسلم فان قتل خطأ فنصف دية المسلم واختار البخاري  
وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها  
ان النفس بالنفس والعين بالعين الى اخر النسخ فان الله تعالى لم ينسخها بآية اخرى في  
شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول بجواز نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد  
والثالث فيه تخفيف على الحاني في الرابع مفصل في احد تشديد لظاهر المتقدم فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ومن قول مالك اذا اضطرم الفارس الحان فانا فعلى  
عاقلة كل واحد منهما دية الاخر كاملة مع قول احمد في احدى روايته ان على عاقلة كل  
واحد منهما نصف دية الاخر وبه قال الشافعي ولم يجد للامام ابى حنيفة في ذلك قولا  
قال لائمة الثلاثة في ترك كل منهما نصف دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه تشديد



فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن قولك قولاً بي خيفة راحة الله ان الجاني يدخل مع العا  
ضودى معهم ويلزمه ما يلزم احدهم وبه قال ابن القاسم من اصحابنا للضعف قول  
غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي ان التسعة العاقلة الى الدية لم  
يلزم الجاني شيء وان التسعة لزمه ومع قول احمد انه لا يلزمه شيء سواء التسعة العاقلة  
ام لم تسع وعلى هذا اذا لم تسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال  
فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فاحد شق التفصيل  
فيه تخفيف والرابع مشدد فوج الامر الى مرتبة الميزان ووجها الاول ان الجاني في  
الاصل اولي بالفرامة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجها الثاني ان العاقلة هي سبب  
تجريمه على الجناية ولو لا اعتقاده فيهم لغيره لا يسلمونه لاهل الجحيم عليه ما تجرأ على  
الجناية ووجها الثالث رجوع ذلك الى نظر الامام في دفع العاقلة ووجها فان  
رأى شدتها وشدتها قوتها حملها الدية كاملة لتفسيره على يد من تعقله  
عن الجناية خوفا ان يؤمرها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها عن تحمل الدية وعده  
عنتها وتجريها اشرك الجاني معهم في الدية ووجها الرابع ان العاقلة هي سبب تجريمه  
على الجناية كما قلنا في توجيه قولك قولاً بي خيفة وايضا ذلك ان الجاني من قسم السرا  
عادة وتقرم المال عند لا يردعه لهوانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة  
لتمسك على يده ولو لا ما ورد من كون الدية على العاقلة فكانت الدية لا تتعدى الجاني  
قياساً على بقية قواعد الشريعة ومن قولك قولاً بي خيفة اذا كان الجاني من اهل الديار  
قد بوا انه عاقلة ويقدمون على العصبة في القتل فان عدواً فحديثة تحل العصبة  
وكذا عاقلة السوقي اهل سوقه ثم قرأته فان عجزوا فامل محله فان لم يتسع  
فاهل بلدته وان كان الجاني من اهل القرى ولم يتسع فالمصر التي تلي تلك القرى  
سواءه مع قول مالك والشافعي واحمد لا يدخل مهر في الدية الا اذا كانوا اقاليم  
الجاني فالاول مشدد على اهل ديوانه وامل سوقه واهل محله وامل بلدته وعلى  
اهل المصر التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فوج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجها الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم يسوونهم  
ما يسو الجاني غالباً ويسوونهم ما يسره فكانوا كالعصبة في الحماية ووجها الثاني  
ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم عن حماية العصبة والعاقلة فلا يلحقونهم وسبب  
في بادئ ضم الفدية الغنمة ان المراد باهل الديوان هم كل من ثبت اسمه في ديوان الجند

من المعاقلة ومن قولك قولاً بي خيفة انه يسوى بين العاقلة فيؤخذ من ثلاثة  
درهم الى اربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تعدد ولا هو على قدر الطاعة  
والاجتهاد مع قول مالك واحمد ليس هو بمقدور وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يصعب  
ومع قول الشافعي انه يتعدى فيوضع على الغنى نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع  
دينار ولا ينقص عن ذلك فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث  
التقدير فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن قولك قولاً بي خيفة واحمد والشافعي في  
احد قوليه ان الغائب والحاضر من العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب  
لا يتحمل مع الحاضر شيئاً اذا كان الغائب من العاقلة في اقليم اخر سوى اقليم الذي  
فيه بقية العاقلة ويضم اليه اقرب لقبائل ممن موثقاً ورمهم فالاول مشدد والثاني  
مخفف بالشرط المذكور فيه فوج الامر الى مرتبة الميزان ومن قولك قولاً بي خيفة  
انه اذا مال لحاطي الانسان الى طريق او ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله فان  
كان طولب بالنقص فلم يعقل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه والا فلا مع قول  
مالك واحمد في احدي روايتيهما ان عليه الضمان ان لم ينقصه زاد مالك بشرط  
ان يشهد عليه بالامتناع من النقص مع القدر عليه ومع قول مالك في الرواية  
الاخرى انه ان بلغ الخوف الى حد لا يؤمن معه الا ثلاث ضمن ما تلفه سواء تقدم  
طلبه لا وسواء شهد ام لا ومع قول احمد في الرواية الاخرى واصحاب الشافعي  
في اصح الوجهين انه لا يضمن فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف  
فوج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الظاهر ومن قولك قولاً بي خيفة  
لو صاح انسان على صبي او معنوه ومما على سطحه او حائط فوقع فمات او ذهب  
عقل الصبي او عقل البائع فسقط او بعث الامام الى امرة يستدعيها الى مجلس  
الحكم فاجتمعت خيبتها فقرأ او زال عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك حملة واحدة  
مع قول الشافعي ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ فانه لا ضمان  
على العاقلة فيه ومع قول احمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في  
حق المسند عاه ومع قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ماعدا المرأة فانه  
لا دية فيها على احد فالاول مخفف والثاني والرابع فيها تشديد والثالث مشدد  
فوج الامر الى مرتبة الميزان ووجها الاول عدم المباينة ووجها الثاني وما  
بعد التفرع بالسبب ومن قولك قولاً بي خيفة ومالك انه لو ضرب بطن امرأة



فالتفت خينا مينا ثم ماتت فلا ضمان عليه لأجل الجبن وعلى الذي ضرب هجادية  
 كاملة مع قول الشافعي أحمدان في ذلك دية كاملة للجبن فالأول مخفف في  
 ضمان الجنب مشدد في دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنب فوجع الأمر إلى  
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو ضرب في ضياء داره  
 ضمن ما ملك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان في الأول مشدد والثاني مخفف  
 فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول والثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 أنه لو بسط يارثه في المسجد أو حفرة المصلحة أو علق فيه قد لا يعطى  
 بذلك إنسان فإن لم يذ ذل الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في الظاهر  
 روايته والشافعي في أحد قوله أنه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه حصيا  
 وزلق بذلك إنسان فإنه لا ضمان عليه بخلاف ما لو فيه تسديد بالشرط  
 المذكور فيه والثاني مع أحد شق التفصيل مخفف فوجع الأمر إلى مرتبتي  
 الميزان ووجه الأول أنه إذا لم يذ ذل الجيران فما كان له الحضر ولا البسط  
 فقد بما حق الجيران المعينين على حقوق غير الجيران المميزين ووجه الثاني كونه  
 قصدا بما فعله الخير بالأصل فلا ضمان عليه ضمان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
 أنه لو ترك في داره كلبا عفورا قد دخل إلى دار إنسان وقد علم أن قتل كلبا  
 عفورا فعقره فلا ضمان عليه مطلقا مع قول مالك أن عليه الضمان لكن بشرط  
 أن يكون صاحب الدار يعلم أنه عفور ومع قول أحمد في الظاهر روايته أنه لا ضمان  
 عليه فالأول والثاني مخفف والثاني فيه تسديد بالشرط المذكور فيه فوجع  
 الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهرة ويصح حمل الضمان على  
 حال المذنب أو زعمه وكما لا يشقة على المسلم والثاني على من كان ذنبا في ذلك  
 الورع والشفقة والحمد لله رب العالمين **باب القسامة**  
 اتفق الأئمة على أن القسامة مشروعة إذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا  
 ما وجدته في الباب من مساليل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة  
 السبب الموجب للقسامة وجود قاتل في موضع موثوق فقوم وحمايتهم كالحلقة  
 والدار ومسجد المحلة والعربة والقبيل الذي يسرع فيه القسامة اسم  
 لميت به أو جرحا أو ضربا وضيق فإن كان الدم يخرج من فخذ أو برة فليس  
 بقتيل بخلاف ما لو خرج الدم من ذنبا أو عينه فهو قاتل تشريع فيه القسامة

مع قول مالك أن السبب المقبول في القسامة أن يقول المقتول دمي عند فلان  
 ويكون المقتول بالغا مسلما حرا سواء أكان قاسما أو عدلا ذكر أو أنثى ويقوم  
 لأولي المقتول شامدا واحدا واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد  
 وذو رتبة فشرطها ابن القاسم والكني أشبه بالقاسم والمرأة ومن الأسان  
 الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عند ابن بوجد المقتول في مكان واحد  
 خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي أن  
 السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده فريضة تصدق المدعى بأن يرى قاتله  
 محلة أو قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قاتل وإن  
 لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد عند لوث وكذا عبيد ونساء  
 أو صبيان أو قسعة أو كفار على الراحم من مذمبة لا المرأة واحدة ومن أقسام  
 اللوث عند الهج السنة الخاص العام بأن فلا قاتل فلا قاتل ومن اللوث وهو  
 تلطخ بالدم أو سلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا أن يزدحم الناس بموضع  
 أو في باب فيوجد بينهم قاتل وكذا الوثائق صبيان والتم الحرب بينهم وانكسروا  
 عن قاتل فهو لوث ومع قول أحمد لا يحكم بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين  
 المدعى عليه أو شوا اختلعت لروا أنه عند في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة  
 في حق الصنف الآخر والعصبة خاصة كما بين الغنائل من المطالبة بالدماء وكاين  
 أمل النفي وأمل العدل وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول أن فلا قاتل  
 قتلني فلا يكون لوثا إلا عند مالك فإذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد  
 من هؤلاء الأئمة حلف المدعون على قاتله حنينا ومينا واستحقوا دمه إذا كان  
 القاتل عند أحد مالك وأحمد وأما عند الشافعي فأحد يد من مذمبة منهم يستحقون  
 دية مغلطة انتهى كلام الأئمة في بيان السبب الموجب للقسامة فامل فيه تجد  
 بعضهم لشد في الأخذ بدم المقتول وبعضهم مخفف في الأخذ بدمه ويكتفي بالدية  
 أخذا بالاختياط لدم المتهمة بالقتل لا يخرجون عن ذلك فإن الذي مات قد انتهى  
 أحله ونفى ما كتب عليه والحي يرحم له الخير والمساءلة على قيام شعائر الدين  
 فمن اشتراط العدالة والذكورة في الشاهد فقد راعى الحي حرمة ومن لم  
 يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة والده اعلم **ومن ذلك قول الشافعي** ومن ذلك  
 وأحمد أنه يبدأ بإيمان المدعى للقسامة لا بإيمان المدعى عليهم فإن نكل المدعو



ولا يثبت حلف المدعي عليه خمسين عينا ويرى مع قول أبي حنيفة انه لا يشترط ايمان  
في القسامة الاعلى المدعي عليهم فاذا لم يعينوا شخصاً بعينه يدعون عليه حلف  
من المدعي عليهم خمسون رجلاً خمسين عينا ممن يجازم المدعون فيجاءون بالله  
ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً فان لم يكونوا خمسين كرهت الميعة فان تكلمت الايمان  
وجبت الدية على عاقلة اهل المحلة ويلزم المدعي عليه الميعة بالله عز وجل انه  
ما قتل وبهرا فالاول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعي عليهم  
والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الدلالة بايمان المدعين  
للقسامة ظاهراً لانهم هم الذين يطلبون اخذ الثأر ووجه كون الميعة لا يشترط  
الاعلى المدعي عليهم كونهم هم المهتمين بالقتل فيجاءون لتبني اسأخهم من ذلك  
قول مالك واحمد والسافعي في أشهر القولين ان الاول اذا كانوا جماعة  
قسمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الاربع قول أبي حنيفة ان الايمان  
تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدأ احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على الاول  
والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى  
على الفطن ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبيد مع قول  
مالك في احدي روايتيه انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حرمة الادمي المسلم من حيث هي  
ووجه الثاني ان حرمة العبيد تنقضي عن مثل ذلك لاحاقهم بالاموال في كون  
السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شا بخلاف لحرار فان الشارع نهى عن بيع الحر  
واكل ثمنه بياناً لتعظيم حرمة عباده تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد  
ان ايمان النساء لا تنفع في القسامة مطلقاً لا في عمد ولا خطأ مع قول السافعي  
تنفع مطلقاً في العمد والخطا وانهم في القسامة كالرجال ومع قول مالك  
ان ايمانهم تنفع في الخطا دون العمد فالاول مخفف على السامد على المهور  
والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين  
ظاهراً والله تعالى اعلم بما **فان القتل** اتفق الامامة  
على وجوب الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المقبول ذمياً ولا عبداً او على ان  
كفارة قتل الخطا عشق ذميمة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
وتعذر قول أبي حنيفة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره

لعدم

لعدم حمله المطلق على المقيد هذا اما وجده من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا  
فيه فمن ذلك قول الامامة الثلاثة تجب الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق  
وقتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل الذمي فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اهل البيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمي في نوع من ظلمه فان يكون صلى الله عليه وسلم  
حججه يوم القيامة في حق قوله من ظلم ذمياً كنت حججه يوم القيامة انتهى فاذا  
كان هذا فيمن ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلاً فكيف من قتله بغير حق  
واما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فله دخلها في وصيته صلى الله عليه وسلم  
في حال احتضاره بقوله الصلاة وما ملكت ايمانكم وقد ورد ان الوصية على الارواح  
من اواخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم وهو مختصر فصارت بقول ذلك فيكلف  
لا يكاد لسانه يذكرها ثم ورد ومن وصي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم مختصر وجعل احرامه كل الاحرام ومن  
حمله احرامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمي حمله وصية  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الذمة على فعل امور مخصوصة كاحد  
ماله بغير حق وكالوفاء بدمته بغير الكفارة ككفنيته ودفعه اذا مات  
وتحذ لك دون وجوب الكفارة فانه مرأى الدم في الجملة من حيث كفرة بالله  
وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واحمد  
في احدي روايتيه لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول السافعي واحمد في  
الرواية الاخرى انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع شديد في امر القاتل عدا بالقتل والدية  
اذ اعني الاول لا يعنى قتله الى الدية فلا يراه على ذلك ووجه الثاني ان العامد  
اغفل انما من كان قتله خطأ فكانت الكفارة به اليق من كان قتله خطأ ويكون قول  
من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعد القتل كما قالوا في سحود السهو انه  
ليس السحود لمن ترك ذلك البعض عدا وقالوا قولهم باب سجود السهو بما هو جوي  
على الغالب فكل محتمل مدرك وملاحظ ومن ذلك قول السافعي واحمد تجب الكفارة على  
الكافر اذا قتل مسلماً خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا تجب عليه كفارة فالاول  
مشدد على الكافر من حيث تعدية الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة



الميزان ووجه الاول ان الغلبة على الكافر كما اشرنا اليه بالتعريف من حيث عدم تحفظه  
في حق المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهرة للقاتل افعه عنه ووقع العذاب به  
والكافر ليس يميل لذلك لانه لا يظهر حقه بالنار يوم القيامة فكيف يظهر  
بالكفارة **وقد سمعنا شيخنا شيخ الاسلام** ذكر بار الله تعالى حيث وردت  
الكفارة فلا بد ان تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترمس المانع  
من وقوع الاذى بالعبد كما ورد فيمن زنا ان ايمان به يرتفع فيصير على الزاني كالظلمة  
فيمنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة اخذ الامان ببدا صاحبه اذ وقع في  
مخطور انتهى **ومن ذلك قول الامية الثلاثة** انه يجب الكفارة على الصبي والمجنون  
اذا قتل مع قول ابي حنيفة انه لا يجب عليها كفارة فالاول مستبعد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول نسبتها الى قلة التحفظ في الجملة  
فلو خوف الوي الصبي من القتل وضبط المجنون بالعقيد والعلل لما كانا قد راينا على  
قتل احد عادة مع كون المجنون ربما تقاطع اسباب المجنون باكله طعاما لا يناسب  
مزاياه مثلا فكان تعزيم الكفارة من باب الموازنة بالسبب عند من يقول فيه من  
الامة **وسمعت** سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول اذا قتل  
المجذوم واحد لم يقتل به كالمجنون بل اولى لان المجذوم لم ينسب في حذبه  
بل حذبه الله الاقدار الالهية الى حصة الحق تعالى بعنف لشدته تقشفه بما كان فيه  
من المعاصي او الغفلات واما المجنون فربما تقاطع السبب باستعماله طعاما  
لا يناسب مزاياه فزال به عقله انتهى ووجه قول ابي حنيفة انه لا يجب على الصبي  
والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سعي التكليف فلم  
يؤخذ ببقائها **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول لما خرج احد  
عن قاعدة التكليف ولو صبيا ومجنونا فان افعالهما من ضمن المباح ومما اوجبه  
الحكمة انتهى **ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي** في اصح قوله واحمد  
في احدى روايته انه لا يجزى الاطعام في كفارة قتل الخطام قول الشافعي  
واحمد في الروايتين الاخرتين عنها انه يجزى فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى عظم حرمته المؤمن فخص الكفارة  
بما هو اعلى قيمة فالبا من الاطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في هبة  
الاثواب وكذا الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام **ومن ذلك قول مالك والشافعي**

واحمد انه يجب الكفارة على القاتل بالسبب من تعدي مجزى ونصب سكين ووضع  
حجر في الطريق مع قول ابي حنيفة انها لا يجب مطلقا وان كانا قد اجمعا على وجوب  
الدية في ذلك فالاول مستبعد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول الحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم الحاقه به والله تعالى اعلم

**كتاب حكم السحر والساحر** اجمع الامة على تحريم السحر وموعظتهم  
ورق وعقد توثق في الابدان والعلوب فيمرض وتقبل ويفرق بين المرء ووجه  
قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة الا على يد ولي  
وذلك مستفاد من اجماع الامة وقال مالك السحر زندقته واذا قال رجل انا  
احسن السحر قتل ولم تقبل توبته وقال الثوري انبأني الكامن وتعلم الكهانة  
والتنجيم والضرب بالرمل والسحر وتعليمها حرام بالنقل الصحيح وقال ابو حنيفة  
الحنبلي حكم الكامن والعراق عند احمد ان يحبس حتى يموت او يقتل قال واما  
الذي يغير على المصروع ويرغم انه يجمع الحزق انهم يطيعونه فذكره اصحابنا في  
السحرة وروى عن احمد انه توقف فيها قال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل  
يوجد عنده من يد ابيه قال انما نهي الله عما يضر ولم ينه عما ينفع ان استطعت  
ان تنفع اخاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى  
واختلف الامة فمن تعلم السحر ويعلمه لم يكفر بذلك فقال ابو حنيفة ومالك  
واحمد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلمه ليحتمله لم يكفر وان  
تعلمه معتق اجازة او معتق انه ينفعه كفر وان اعتق ان الشياطين تفعل  
للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا لا يصح لنا سحر  
فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقد اهل بابل من التعرّض الى الكواكب السبعة  
وانما تفعل ما يمتنع منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد  
اباحه السحر وميل للسحر حقيقة قال الامية الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة  
له ولا تأثير في الجسم وبه قال ابو جعفر الاشعري ابا ذر من الشافعية هذا ما وجدته  
عن الامة في هذا الباب من مساليل الاجماع ومن كلامهم في حد السحر وحقيقته واما  
حكم الساحر فقال مالك واحمد انه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فاذا قتل سحره  
قتل عند الامة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد تعلمه سحره وانما يقتل  
ذلك تكرار ذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقرأ انه قتل انسانا



بعينه فالاول الذي هو قوله ما لك واحد مسدد وكذلك قول الثلاثة ان يقتل  
اذا قتل سحره والثاني الذي هو قوله في حنفية فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد فان ادى اجتهاده الى قتل الساحر  
بجرحه قتلته واستعماله قتله والا تركه ومن ذلك قول الامة الثلاثة  
ان الساحر يقتل جدامع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مسدد والثاني  
مخفف ووجه الاول قول الامة ان المذهب في السحر حرام الله ووجه الثاني ان  
المذهب فيه حتى الخلق فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة  
في المشهور عنه وما لك واحد في اظهر روايته لا تقتل توبة الساحر ولا  
تستعبد يقتل كارتد بق مع قول الشافعي واحدا في الرواية الاخرى انه يقتل  
توبته فالاول مسدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول قول البعض لامة ان السحر لا يصح الا في كافران الارواح التي بعينه على  
القتل فذا كابر ما عليها اليهود انهم لا يقتل ساجرا الا ان خرج من دين  
الاسلام ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى عن عاروت وما روتها ليعلم ان  
احد السحر حتى يقول له انما نحن فتنة فلا تكفر ووجه القول الثاني ان ليس  
الساحر باعظم في الاثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح ان يكون الحكم  
في القولين راجعا الى اجتهاد المجتهد فان راي بقاءه اسد ضررا على المسلمين  
من قتله قتله ولم يقبل توبته ولا قبل توبته وتركه ومن ذلك قول الامة  
الثلاثة ان الساحر من اهل الكتاب لا يقتل مع قول ابي حنيفة انه يقتل  
كما يقتل الساحر المسلم فالاول مخفف والثاني مسدد فرج الامر الى مرتبة  
الميزان وحكم ذلك راجع للامام الاعظم او ناييه ومن ذلك قول ما لك  
والشافعي ان حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول ابي حنيفة  
ان المرأة الساحرة تخمس ولا تقتل فالاول مسدد والثاني فيه تخفيف فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى اجتهاد المجتهد او راي الامام  
الاعظم او ناييه والله تعالى اعلم **كتاب حدود السبعة**  
المرتبة في الخناقات وهي الردة والبيع والزنا والقذف والسرقة  
وقطع الطريق وشرب الخمر اذا علمت ذلك فاقول **باب** والله التوفيق  
**باب الردة** وهي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل

وقد اتفق الامة على ان ترد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان قتل  
الزندقه واجب وهو الذي يسير الكفر ويتطاول بالاسلام وعلى ان اذا ارتد  
اهل بلد قتلوا وصارت اموالهم غنيمته اما وجوبه من سبيل الاتفاق واما ما  
فيه من ذلك قول الامام ابي حنيفة ان المرتد يحتم قتله في الحال ولا يتوقف على استئذان  
واذا استئذنت لم يثبت لم يميل الا ان طلب الامة فيه ثلثا ومن اصحابه من قال  
انه يميل وان لم يطلبه هو الامة لوقا لعل لا يحجب استئذنه فان تاب في الحال  
قبلت توبته وان لم يثبت اهل ثلثا لعله يتوب فان تاب ولا يقتل وقال الشافعي  
في اظهر قوله تحجب استئذنه ولا يميل بل يقتل في الحال اذا اصر على رده وعن احمد  
روايتان احدهما كذب ما لك والثانية لاجب الاستئذان واختلف الروايات عنه  
في وجوب الامة وحكي عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في  
الحال وقال عطاء ان كان على الاسلام وارتد فانه لا يستتاب وحكي عن الزوري انه  
يستتاب ابدا فتقول ابي حنيفة والشافعي مسدد الا في الامة عند ابي حنيفة وقول  
اصحاب ابي حنيفة فيه تخفيف وقول ما لك ذلك من حيث الامة لا وجوب الاستئذان  
وكذلك احاديث الرواية عن احمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول النووي  
فيه تخفيف من حيث انه يستتاب ابدا ولا يقتل فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه  
هذه الاقوال كلها طاهر ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد  
من الرجال مع قول الامام ابي حنيفة ان المرأة تخمس ولا تقتل فالاول مسدد والثاني  
فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل  
دينه فاقوله يجعل من شاملة للذكر والانثى ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل  
وايضاف المرأة لا يظهر في دين الاسلام كبير خلل بردها ولا تخاريع عن دين الكفر اذا  
ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في اظهر روايته وهو الطاهر  
من مذهب ما لك انه يصح ردة الصبي الميز مع قول الشافعي انه لا يصح ردة الصبي الميز  
وهو الرواية الاخرى عن احمد فالاول مسدد على الصبي في صحته رده والثاني مخفف  
عنه لعدم صحته فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حكم الارواح  
كما راعاه الحق تعالى يوم الست بركم ووجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع  
الاحساس مما لا ردة لك هو مناط التكليف فكل منها واجب ومن ذلك قول  
ابي حنيفة في اظهر روايته واصحاب الشافعي في الاصح من خمسة اوجه ان توبته



الذين قبل مع قولنا لك واحد وان حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستأ  
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الحجة  
بالكافر الاصل ووجه الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة طامعاً  
بخلاف الكافر المطلق والله اعلم **ومر ذلك** قول الامام في حنيفة لو ارتد اهل بلد لم  
تضرب ارجلهم حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور احكام الكفر وان لا يبقى فيها  
مسلم ولا ذمي بالامان الاصل وان تكون متاخمة له ارجلهم مع قولنا لك ان يظهر  
احكام الكفر في بلد تضرب ارجلهم وهو مذنب الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف  
بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك**  
قولنا في حنيفة وما لك ان اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تغرم ذرارهم التي حدثت  
بعد الرد ولا يسترقون بل يحرون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يبلغوا احسوا  
وتقدم الحاكم بالضرب جدياً الى الاسلام واما ذرارهم فيسترقون  
وقال احمد يسترق ذرارهم وذرار ذرارهم وقال الشافعي في اصح القولين انهم  
لا يسترقون فخرج الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب حكم البغاة**  
اتفق الامة على ان الامامة فرضت لابي بكر الصديق رضي الله عنه ولا ينفصل عنها  
المطلوب من الظالمين وعلى ان لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع  
الديار ايمانان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان الامة مرقعة وانما حاضرة  
في جميع احوال قريش وان للامام ان يستخلف وان لا خلاف في جواز ذلك للامام  
ابي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا يجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون  
وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن منصوصاً وعلى ان احكام الفضا  
واحكام من ولاه نافذة وعلى ان اذا خرج على امام المسلمين او عن طاعته طائفة ذات  
سوكه كان لهم تاويل مشبهة ومطاع فيهم فانه يباح للامام قتالهم حتى يغيثوا الى الله  
فاذا فاقوا كف عنهم وعلى ان ما اخذت البغاة من خارج ارض او جربة ذمي يذمه اهل البلد  
ان يحبسوا به وان ما يتلفه اهل البلد على اهل البغي لا ضمان فيه اما وجدته في البناء  
من مسايل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **مر ذلك** قولنا لك والشافعي واحمد ان  
لا يجوز ان ينتفع مدبرهم ولا ان ينفذ على جرحهم مع قولنا في حنيفة يجوز ذلك مادام  
الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه القولين الظاهر لا يخفى على الفطن **ومر ذلك** قولنا لك في حنيفة

والشافعي

والشافعي في الجديد الواجب واحمد في احدى روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على  
اهل البلد في حال احوال من نفس او مال لا يقضي مع قولنا الشافعي في القديم واحمد  
في الرواية الاخرى انه يقضي فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول طلب ما يتلفه اهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان له  
بعد تضييعهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل البغي لطلب اهل البغي لتقوم  
مدينتهم في قلوبهم فلا يتجروا بعد ذلك على البغي فلكل من القولين وجه صحيح والله اعلم  
**كتاب الزنا** اتفق الامة على ان الزنا فاحشة عظيمة تؤجل الحد وانه  
يختلف باختلاف الزنا لان الزاني قد يكون بكراً او فارة يكون ثيباً وهو المحصن والقنوط  
ايضا على ان من شرب ايط الاحسان الحرية والباوع والعقل وان يكون قد تزوج تزوا  
صحياً ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة يجب عليها وانفقوا على ان من جلت فيه  
شرايط الاحسان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولها بها في نكاح صحيح وهي مسلمة  
فما زانيا محصنان عليها التوهم حتى يموتوا وعلى ان البكر في الحرز اذا زنيا فجلها بالحد  
كل واحد مائة جلدة وعلى ان العبد والامة اذا زنيا لا يجل حدما وان حد كل واحد منهما  
خمسون جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم وانما لا يرجحان بل يجلدان سوياً  
احصنا امر بجسنا خلافا لبعض اهل الظاهر كاسياني في مسايل الخلاف وانفقوا  
كلهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد اربع رجال عدول به مع كونه يعرفون  
حقيقة الزنا وانفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وعلى ان البينة  
على اللواط لا تكون الا اربعة كشيء الزنا الا باحقيقة فائدها بسامد بن وانفقوا  
على ان اذا عقد على محرم من الرضاع او النسب العقد باطل وانفقوا الامة على انه لو  
استاجر امرأة ليرى بها ففعل فعله الحد الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه  
وانفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا اربعة فم قدرة عليهم الحد الا في قول  
الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنا بها مطاوعة واخران انه زنا بها مكرهه  
فلا حد على واحد منهما وكذلك انفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر  
تنتفع في الحال وانفقوا الامة على ان لا يجوز للرجل وطجارية زوجة ولو اذنت له في  
ذلك فمذمة لما وجدته من مسايل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **مر ذلك** قولنا في حنيفة  
وما لك ان من شروط الاحصان الاسلام مع قولنا الشافعي واحمد انه ليس من شرايط  
الاحصان فحد الذي عتدهما فالاول مخفف على الذي الثاني مشدد وعليه فخرج الامر



الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرحم تطهير الذي ليس من اهل التطهير بل لا يطهر  
بحرقه بالنار ووجه الثاني تخفيف الحداد عليه في الآخرة اذا حرق في دار الدنيا من حيث  
انه مخاطب بفروع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذي ليس بالمتدين **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وما  
والشافعي احمد في احدى روايتيه انه لو زنا بكرا ثم زنا محصنا لا يجمع عليه الجلد  
قبل الرحم وانما الواجب للرحم خاصة مع قول احمد في اظهر روايتيه انه يجمع عليه الجلد  
قبل الرحم فالاول تخفيف الثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك  
راجع الى اجتهاد الامام ويصح حل الاول على من حصل عنه شدة ندم على ما وقع فيه  
والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره **ومن ذلك** قول الامية  
الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها في نكاح صحيح لا يزوج مع  
قول ابو ثور انه يزوج فالاول تخفيف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن  
درجة الحر في القدرة على دشهوته المحرمه عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الحاجة  
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الزاني بين الحرين  
يجمع في حقهما بين الجلد والتعريب عما قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم  
وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبي حنيفة لا يضم النقي الى الجلد ووجه بل التعريب  
راجع الى رأى الامام فان رأى في التعريب صلحة غريما على قدر ما يرى وعن مالك  
انه يجب تعريب الزاني دون الزانية وموان تبقى سنة الى غير بله فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعيب الزاني عن الزاني ورحمة بعينه عن  
المكان الذي يحصل له منه الاذى لتغيير كلامه اهل بيته وخارجه ووجه الرواية  
الثانية ان المرأة الغالبة عليها جلوسها في قريبتها وقل من يعرفها حتى يعيرها بما  
وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس في الحرف والصناع والمساجد  
وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقعة وازدراه فيحصل له الاذى ومن غيره الامر  
وبما قرناه فليعلم توجيه قول أبي حنيفة في قوله ان ذلك راجع الى رأى الامام فانه رآه  
يشمل ضم التعريب الى الجلد ونزكه **ومن ذلك** قول الامية الاربعة ان العبد والامة  
اذا زنيا لا يجلدان سواء احصا ارم محصنا وقال ابن عباس ومحمد  
وسعيد بن جبيرة انهما ان لم يحصنا فلا يجدان صلا واذ احصا فحدما خمسون  
جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انها كالاحرار

سواء فان احصا كان حدما بالرحم وان لم يحصنا فحدما بالجلد خمسون وذهب  
داود الى ان جلده العبد مائة والامة خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق  
حد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفصل  
والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذي هو الخامس مشدد والرابع  
فيه تشديد على العبد دون الامة فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال  
ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر اجر اعلی الزنا من الامة لزيادة ما عنده  
من الحياء عادة على ما عنده الذكر وله ذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها  
تزيد على الذكر في الشهوة سبعين ضعفا والله اعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
انه لا يجلس لتعريب في زنا العبد والامة مع قول الشافعي في اصح القول انه  
يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول دفاءه بنسب العبد فلا يتأثر بالعار كل ذلك التارك للاحرار ووجه  
الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام **وسمعت** شيخ الاسلام  
ذكر بارحه الله يقول العار يغفر لشرف النسب وتخفيف بداهة النسب انتهى  
**ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين  
دون الاخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن  
وجدت شرائط الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان  
والرحم على من ثبت له قالوا او صورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الاخر  
ان يطا ذوجه المحبونة او يطا البالغ زوجة الصغيرة المطيعة للموطى او يطا الحر  
امة متوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودي اذا زنا وهو  
محسن ولا يزوج لان عندهما لا يتصور الاحصان في حق لا شراطهما الاسلام في  
الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويعاقبه الامام عندهما ذلك بحسب اجتهاده  
مع قول الشافعي واحمد وهو محسن يزوج لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان  
كالمزنا فالاول فيه تخفيف عن اليهودي والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان المرأة العاقلة اذا مكنت محبوسا من نفسها  
قوتها او زنا عاقل بمحبونة وجب الحد على العاقل منها مع قول أبي حنيفة يجب الحد  
على العاقل دون العاقلة فالاول مشدد على المرأة والثاني تخفيف عليها فرج الامر



الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم اربع مع العقل مطلقا ووجه الثاني  
لا يعرف الامر اسرف على مقام الامام في حقيقته رضي الله عنه في مقام الاستنباط  
**ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انه لو ادى على فراشه امرأة فظنها زوجته  
فوطئها او نادى اعمى زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطئها وموطنها زوجته  
ثم بانته الموطوءة اجنبية فلا حد على الظان والاعمى مع قولنا في حقيقته ان عليهما  
الحد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
قيام عذره بالنظر المحوز للاقدام على الوطئ في الجملة ووجه الثاني ان الظن لا يبرهن  
له الاقدام على الوطئ فكان الواجب عليه التريص حتى يعلم انها زوجته وقد يكون الظان  
والاعمى خادقا فطنا لا يخفى عليه حال زوجته من غير ما قاراد الامام ابو حنيفة سد  
الباب شفقة على بني الامة لئلا يتجرأ احد على مثل ذلك الفعل عمدا او نزع انه  
لا حد عليه لدعواه الظن بانها زوجته والحال انه كاذب بل بغنى وقوع مثل ذلك  
من بعض الفسقة مع امرأة جات زانية باتفاق بينهما على ذلك لتسا الله العافية  
**ومن ذلك** قولنا في حقيقته واحمد انه يشترط العقد في الاقرار بالزنا وان لا يثبت  
الاقرار به بذلك اربع مرات على نفسه مع كونه بالغا قاصا مع قولنا في حقيقته  
انه يثبت باقراره مرة واحدة فالاول فيه تخفيف على الراي بعدم إقامة الحد عليه  
اذ لم يغير بذلك اربع مرات والثاني مشدد عليه فرجح الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول طلب التثبت في إقامة الحدود فان الله تعالى يحب تقبلا العالم اكثر  
من ماله كما ان الله تعالى ان يحبوا المسلم فاجتمع لها اى وان ترك العقل  
ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعترافه بما يوجب الجلد او الرجم  
فان ذلك لا يقع الا من امل اليقين والامان الكامل وقليل ما هم فلما اداناه  
شهادة على نفسه بالزنا حملناه على كمال الامان بالعدا يوم القيامة وانما طلب  
النظير باقامة الحد عليه لا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا والله تعالى اعلم  
**ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان الشهود الاربعة اذ لم يشهدوا بالزنا في  
مجلس واحد منهم قد فتر وعليم الحد اذا شهدوا في مجلس متفرقة مع قولنا في حقيقته  
انه لا باس بتغيرتهم وقولنا قولهم فالاول فيه تخفيف على الراي بعدم ثبوت  
الزنا في حقه اذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه  
ووجه الاول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني المباداة الى التظهير

اذا اكل النصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد الحاكم وما يراه من الخط الاوفر  
والمصلحة للمسلمين **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك في صفة المجلس الواحد  
موان يحل الشهود مجتمعين فاذا اجابوا متفرقين اجتمعوا في مجلس واحد فانهم  
قد فتر ويحدون لعقد الشرط في مجيهم مجتمعين مع قولنا في حقيقته ان الشرط  
في مجيهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب  
الحد ومع قولنا احمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واذا اداء الشهادة فاداءهم  
مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان اجابوا متفرقين فالاول مشدد في الشهادة  
مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه ذلك كونه ظاهرا وبعضه يعلم من المسالة قبله **ومن ذلك** قولنا في حقيقته  
الثلاثة انه لو اقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط عنه الحد ومع قولنا  
مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في السرقة لا ان يرجع  
ففسده بنية بعد زنا في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل  
فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذ روا الحد وبالشهادتين  
ووجه الثاني عمل قايله بحديث لا عذر لمن اقران ثبت كونه حديثا ووجه الاستئناس  
في قولنا مالك ان الشهادة بعد زنا تؤدى شبهة عند الحاكم **ومن ذلك** قولنا مالك  
والشافعي واحمد ان اللواط يوجب الحد مع قولنا في حقيقته انه يفرق في اول مرة  
فان تكرره منته قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير  
حتى يقتل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في الكتاب والسنة  
من تعذيب عقوبة الله لعامله ووجه الثاني ان وطئ الذكر لسف في احتياط النساء  
ولا يغار الناس على الذكر ويخبرون على قتل اللواط به كما يغارون على الحر اذا  
زنا احد منهم وشدة العقوبات تآخروا في الحال لعظم الفساد في الوجود وجوز  
لعض الحنفية ان يفرقوا القايمة من شامو وان ادى الى موته **ومن ذلك** قولنا مالك  
والشافعي في حد قوله واحمد في الظاهر روايته ان حد اللواط الرجم بكل حال  
بيبا كان او بكرا مع قولنا في حقيقته في ارجح قوله واحمد في رواية واحدة ان حد  
حد الزنا فيفرق فيه بين البكر واليتيم فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الحد فالاول  
مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاقوال كلها ظاهرا لا يخفى على العظم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك والشافعي



في الرابع من قوله ان من اتى بهيمة غير رومي الرواية التي اختارها الحرقي من قول  
احمد مع قوله في الرواية الاخرى عنه والشافعي في احد قولاهما يحد ويختلف  
بالجادة والنبوية والقول الثالث للشافعي انه يقتل بركاذا وثيبا فالاول فيه  
تخفيف والشافعي تشديد والثالث مشدد فوج الامر الى مرتبة الميزان ولعل من الاحكام  
تختلف باختلاف احوال الناس في الذوق والورع كما لا ونقصا شيئا وبكولة يخفف  
على الاراد لا والشباب بالتحريم فقط ويشدد على اشرف الناس والكهول بالحد والعتل  
على قاعة كل من عظمت مرتبته عظمت صفته **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان كانت البهيمة  
الموطوءة توكل في حجت والافلا وهو الرابع عند اصحاب الشافعي من عدة اوجه مع قول  
مالك انها لا تدب بحال ومع قول احمد انها تدب سواء كانت له او لغيره وسواء  
اكانت مما يوكل لحمها او مما لا يوكل وعلى الواطى قيمتها لصاحبها فالاول فيه تشديد  
بذبحها والشافعي تخفيف فيه والثالث مشدد فيه فوج الامر الى مرتبة الميزان ووج  
من قال لا تدب حقة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فان الناس كل اراوها  
تذكر واذ لك الامر ووج من قال لا تدب عدم ورود شيء صحيح في الامر بذبحها **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة انه لا يجوز للواطى الاكل منها ان كانت مما توكل مع قول مالك انه يجوز له  
ولغيره الاكل منها ومع قول احمد لا ياكل منها موه ولا غيره ومع قول اصحاب الشافعي في  
اصح الوجهين انها توكل مطلقا العقدا ما يقتضي التحريم فالاول مشدد والثاني والاربع  
مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فوج الامر الى مرتبة الميزان  
قوله مالك والشافعي في احد لو عقد على محر من نسب ورضاع او على معتقة من غيره فهو طى  
في مدة العقد عالما بالتحريم وجب عليه الحد مع قول ابي حنيفة انه يعز فقط فالاول  
مشدد والشافعي تخفيف فوج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على اهل الدين  
والحررة والورع والشافعي على اراة الناس كما مر نظيره **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك  
والشافعي في احد في رواية انه لا يجزى طى امه المزوجة مع قول احمد في الرواية  
الاخرى انه يجزى فالاول فيه تخفيف لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فوج الامر الى  
مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من خاف الزنا من شد الغلة والثاني على من لم يخف  
ذلك فيشدد عليه لتكليفه في الوطى الحرام بعد ان نقل حقه الى الشخص الذي زوج بها له  
من غير قوة غلة ولا داعية **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو شهد انا ان زنا بها  
في هذه الرواية واثنان على ان زنا بها في رواية اخرى قبلت هذه الشهادة ووجب الحد

مع قوله مالك والشافعي لا يقبل ولا يجب الحد فالاول مشدد والثاني تخفيف فوج الامر الى  
مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من قاما قراين على عدم خوفه من الله فلم يدرا عنه الحد  
بشبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من خاف الله تعالى الذي حملت القوم  
الثاني عليه فوج الامر الى مرتبة الميزان **وسمعت** شيخ الاسلام زكريا رحمه الله  
ليس اللوم على من عدا منهم وانما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ ظاهره عن الوقوع في الزنا الى  
حتى صار الناس يتبعون اضافتها اليه ولو انه كان حفظ ظاهره عن ذلك لما قبل الناس اضافة  
شي من النقائص اليه بل كانوا يبرونه ويحيون عنه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان  
الشهادة في الزنا والعقد وشرب الخمر تسع بعد معنى زمان طويل من اواقعة مع قول  
ابي حنيفة انها لا تسع بعد نطاول المدة الا اذا كان للشهود عذر كعدم علم الامام فالاول  
مشدد والثاني فيه تخفيف فوج الامر الى مرتبة الميزان ووج الاول ان ذلك حتى لم يثبت  
لنما يبطل وقد تكون القسنة لم تحذف الى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه ووج الثاني  
ان القسنة قد تكون حذرت فتحرر الحمية الحاملية والنفس فيقول من ذلك القسنة  
الشديد كما ان الشارب كذلك قد يكون وقع له نوبة واحدة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
انه لو اقرب الزنا على نفسه بعد مدة سمع اقراره ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة  
مع قول الامية الثلاثة ان اقراره يسمع في الكل فالاول فيه تفصيل والثاني مشدد  
فوج الامر الى مرتبة الميزان ووج القول الاول من احاديث التفصيل انه لم يعرض  
ما يبطله ووج الشق الثاني منه في عدم قبول اقراره بالخمر انه حتى يتعلق بالله وحده  
بخلاف الزنا والعقد فذلك قال الامام ابو حنيفة في شرب الخمر لا يسمع **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة انه احكم الحاكم بشهادة ثمران فسق الشهود او بانوا عبدا او كفارا فلا ضمان  
عليه مع قوله مالك انه ان قامن البينة على فسقهم ضمن لتقرطه ومع قول الشافعي انه ضمن  
ما حصل من الزنا الضرب فالاول تخفيف والثاني مفصل وكذلك الثالث فوج الامر الى  
مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحمد  
في احد قولهما ان ما يستوفيه الامام من الحدود والعقاص ويخطى فيه فارسه على بيت مال  
مع قوله مالك انه مد روم مع قول الشافعي واحمد في القول الاخر لها انه على قالة الامام فاهو  
فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد على العاقلة فوج الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو وطى جارية زوجة باذن  
زوجته له في ذلك فان قال طنت انها حلت بالاذن فلا حد عليه وان قال طنت التحريم



خدم قول مالك والشافعي انه يجزى ان كان ثيبا رجم ومع قول احمد بحلة مائة حلة فالاول  
فيه تخفيف من جهة وكشد يد من جهة والثاني مشدد والثالث متوسط فوجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول العذر بالجمل بالبحر في الشئ الاول منه ووجه الثاني عدم  
عذر بمثل ذلك لندرة تخفاه عن ربه على كل من خالط اهل الاسلام اذ الوطى لا يباح الا  
بملك او عقد ووجه الثالث انه امر مستقيم بين العلم والجمل فكان فيه الجمل **ومن ذلك قول**  
**مالك في المشهور عنه والشافعي في احمد ان للسيد ان يقيم الحد على عيكة وامته اذ اقامت**  
**البينة عند او اقربتين يدينه لافرق بينهما ذلك بين الزنا والقذف وسر الخمر وغير**  
**ذلك واما السرقه فقال مالك واحمد ليس للسيد القطع وقال اصحاب الشافعي**  
**للسيد ذلك في اصحاب الوجهين لاطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد**  
**اقامة الحد في الكل بل يردده الى الامام فان كانت الامه من زوجة فقال ابو حنيفة واحمد**  
**ليس للسيد حد ما يحال بل هو للامام او نائبه وقال مالك والشافعي للسيد فعله**  
**بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامته الحد على قبيحة والثاني فيه تشديد من**  
**حيث منع السيد من اقامه الحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث باحة ذلك له**  
**والثالث مشدد على السيد الاول من المسالة الثانية في الامه المروجة مشدد**  
**على السيد والثاني منها مخفف عليه فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من المسالة**  
**الاولى كون العبد معزودا من مال السيد فله تقوية المنفعة فيه على نفسه اياها الحق الله**  
**عز وجل ووجه الثاني كون اقامه الحدود بالاصالة من مضيل الامام الاعظم فكان**  
**مقدما في ذلك على السيد لكونه اتم نظر امنه غالبا وانما جعل الشارع اقامه الحد**  
**الى الامام الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المتعلبة وخومها للفساد في**  
**الارض لعلبة عدم قدرة الرعية على دفعهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا حتى**  
**حاملية لا نصرة للاسلام والشرعية بخلاف الامام الاعظم او نائبه ليس له عرض عند**  
**احد دون احد غالبا ويقدرون ان ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فاذا قتل الامام**  
**شخصا ولو ظلم لا يندرعصبة ان يقتلوا الامام لاجله عادة وقد رايت شخصا قتل**  
**اخوه فقتل قاتله فوجع اهل القول الثاني قتلوا الاخ واولاده فبلغ القتل**  
**ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان على يد الامام ما قتل احد زائدا على القاتل الاول**  
**فلم ان السيد لا يخاف من اقامه الحد على رقيقه فنته فهو كالامام لعدم قدره عصية**  
**العبد على قتل سيد عادة او قطع يده او ضرب به فافهم **ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي****

واحمد في اظهار وابنية انه اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها وكذلك الامه  
التي لا يعرف لها زوج وتقول الكرمات او وطيت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول  
مالك انها تحاد اذا كانت مقبلة ليست بغريبة ولا يقبل قولها في الشهادة والعصب  
الا ان يظهر اثر ذلك كجهها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به صدقها فالاول  
فيه تخفيف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا  
منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطيت وهي نائمة او نمت عليها فحلت من ذلك الوطى  
وقد روى البيهقي ان امرأة لازوج لها اتى بها الى عمر بن الخطاب حين وجدوها  
حاملات فقال عمر للحاضرين الذي عندي ان هذه ما هي من اهل الله ثواستغفرها  
عن شاكها فقالت يا امير المؤمنين اني امرأة ارعى الغنم واذا دخلت في صلاة فربما  
غلبت على الخسوع فاعف عن احصائي فربما اتى احد من الغنم فغشي من غير علمي  
فقال لها عمر رضي الله تعالى عنه وذلك طئي بك ودرأ عنها الحد انتهى وقد حكيت  
ذلك لروحي الامه الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلو الا من فاما الرجل  
والمراة معا واذا كانت غايبة العقل فلا شعور لها بذلك تجماع ذلك الرجل حتى يخرج  
ما وما يتخلو الولد من ما وما احد من خصائص عسي عليه الصلاة والسلام قالت  
والذي عندي انها شعرت بوطى الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس  
فاورث ذلك شبهة عند عمر فذرا الحد عنها لانه سلم لها قولها مطلقا فقلت  
لها وقد تكون قد المرأة احملت بعد نزول الرجل منها فاحاط منها ببنية الباقي  
في حتمها فتخلو من ذلك الولد او انها كانت من ورثة امر عسي في المقام فكما قام  
نفخ الملك في ذيل قميص مريم مقام ما الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك او شيطان  
في ذيل هذه المرأة مقام ما الزوج او السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى واما  
وجه قول مالك الذي هو مقابل قول الامه الثلاثة انها تحاد فهو لعدم ابدانها  
شبهة يدرأها الحد عنها عنده فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

**باب حد القذف** اتفقوا لامة على ان الحر البائع العاقل  
المسلم المختار اذا قذف حرا قلا بالغا مسلما عفيفا لم يحذف في زنا في سائر الاما  
او قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير متلا عنه لم يحذف في زنا بصريح الزنا  
او كان في غيره او الحر ذميا او كلبا لم يحد وفي نفسه اقامة حد القذف لزمه ثمانون  
حلة وانه لا يراد على من لا يقر على ان حد العبد في القذف نصف حد الحر به قال



كافة العباد خلافا للادعاء فانه قال احد العبد كالحرك وكذا التقوى على ان الحرك  
لا يجد في قد وعبد وبه قال كافة القضاة خلافا لادعاءه في حكي عنه انه قال  
قادر لحد والامة يجد والتقوى على ان القادر اذا اتى بينه على ما ذكر سقط عنه  
بها الحد وكذا التقوى على ان القادر اذا اتى بينه على ما ذكر لا تقبل له شهادة  
مدا اما وجده في الباب من مسائل الاتفاق اماما اختلفوا فيه **قوله** في حكي  
وما لك في المشهور عنه انه لو قدر جماعة حرك او واحد اسواء قد فهم بكلمة او بكلمات  
مع قول الشافعي في احد قوله انه يجد لكل واحد حرك او مع قول احمد في شهر الراسين  
عنه انه ان قد فهم بكلمة واحدة اقيم عليه حرك واحد او بكلمات فلكل واحد حرك  
والثاني من روايتي احمد انهم ان طلبوه متفرقين حرك لكل واحد منهم حرك افا لا  
فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل وكذا لثمة بعد فوج الامر الى  
مرتبة الميزان وكل من هذه الاقوال وجه لا يخفى على القطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
ان التقريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف مع قول مالك انه يوجب الحد على  
الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف وفسه به وجب الحد ومع  
قول احمد في احدي روايتيه انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى  
كعدم الشافعي فالاول يخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل  
وكذا ذلك احدي روايتي احمد فوج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خفة  
امر التقريض الذي عادة وهو خاص بالصحاب والعرفات النفسانية والاكابر  
الذين لا يرعون الخلق من الاول والآخر رضي الله عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس  
وهو خاص بالاكابر من اهل الدنيا الذين يرعون الناس عند الخلق ومنه قول  
توجيه قول الشافعي في احد روايتيه ان يقال وجه الاول ان قايلا ذلك لا يخلو من قصد  
احد بذل في نفسه فناخذ له حقه منه وان كنا لا نعلم عينه نظيرا لذلك  
القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التقريض اذا  
قال له القاذف لو اردت لحد اميتا بذك يقول له عمر وركه على من شئت ووجه الثاني  
ان قد غير المعين لا يحصل به كبر اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذكر غيري  
**ومن ذلك** قول مالك انه لو قال لعربي يا بني ابي او يا دومي او يا بني ابي او يا دومي  
او لرومي يا فارسي لم يكن في ذلك من هذه صفة كان عليه الحد مع قول الامية الثلاثة  
انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فوج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

سد باب لا ذي حيلة لما فيه من راحة الطعن في نفسه ورمى الله بالزنا ووجه  
الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك الملقط والنادر لا حكم له غالبا **ومن ذلك** قول  
ابن حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للمقدوف ان يسقط ولا ان يبرئ منه وان مات  
لم يورث عنه مع قول الشافعي في احد روايتيه انه حتى للمقدوف فلا يستوفي  
الابطال لبيته وان له اسقاطه وان يبرئ منه وانه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور  
عنه الا انه قال متى رفع الى السلطان لم يملك المقدوف الاسقاط فالاول فيه تسديد على  
القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما ورد  
في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذ ارفع اليه وتحريم قبول الشفعة في اسقاطه  
فوج الامر الى مرتبة الميزان **ومع** شيخ الاسلام ذكر بارحة الله يقول كل  
مضى وقع فيه العبد من المعاصي فله رحمة الله الى حق الله من حيث تعدي ذلك المعاصي  
حدود الله ووجه الى العبد فاذا امر العبد من حقه يري وتخرج الله تعالى والعبد فيه  
تحريم الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفى عنه قال وليس لنا حق في الوجود الا  
وهو مركب من فعل العبد وادارة الحق تعالى وليس لنا حق متمحض لله تعالى او غير  
متمحض الاول للعبد مدخل فيه قال وقد اجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية  
لا يكون الا بحق الخلق والا فالربوبية لا تنتم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة  
وخالقة لذلك العقل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع  
احد في عزمهم وطلب منهم ان يحالوا يقولون ان الله تعالى احرم اعراض المؤمنين  
فلا نبيحها ونحلمها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت المقدوف ومع قول مالك والشافعي انه  
يورث وفيمن ورثه ثلاثة اوجه لصحاب الشافعي احدها جميع الورثة من الرجال  
والنساء والثاني ذور الانساب فخرج منه الزوجان والثالث العصبات  
دون النساء فالاول يخفف على القاذف بكونه ليس للمورثة وغيرهم المطالبة به  
والثاني فيه تسديد عليه ووجه الوجه الاول فيمن برئ القياس على الاموال ووجه  
الوجه الثاني ان الزوجين يصبح افتراقهما ايدا كل واحد غرضه وصاحبه ولا يصير يخرج من  
عليه وليس الا لولا مائدة القربان من النسب ووجه الثالث من الاوجه شدة  
ارتباط العصمة ببعضهم بعضا فكانوا اسد تعلقا وارتباطا بالمقدوف ومن مطلق  
الورثة فوج الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **باب السرق**



الاجماع الائمة على ان الحرز معتبر في وجوب القطع والتفقوا على انه اذا استرل جماعة  
في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصيبا على كل واحد منهم القطع والتفقوا على انه  
اذا اسرق قطعت يده اليمنى فان سرق فاضا قطعت رجله اليسرى والتفقوا على ان  
العين المسروقة يجب رد ما اوتى كانت باقية وعلى ان الوالد يقر ان يقطع ولا يقطع  
لسرقة ما اولا دهم وعلى ان من كسر صنما من ذهب لا ضمان عليه وعلى انه اذا اسرق من  
المغتم وهو من غير املة قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك  
اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدى ابدا اليمنى من مفصل الكف ثم يجسم  
ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم  
ثم يحجم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما يباعه مائة اما وجد  
من مسائل الاجماع والاتفاق اماما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة رضي الله  
عنه نصيب السرقة دينار او عشرة دراهم او قيمة احد مما مع قول مالك واحمد في الظاهر  
رواياته انه ربع دينار او ثلاثة دراهم وما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي  
مورع دينار من الدراهم وغيرهما فالاول محقق في القطع مشدد في قتل النصيب  
والثاني مخفف في امر النصيب مشدد في امر القطع وكذا قول الشافعي في وجع الامر  
الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في من المحر الذي  
ورد انه يقطع في ثمنه فخذ ابي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك واحمد والشافعي  
انه كان ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان اسد اقوال الائمة  
في هذه المسألة ورعا في حرمة المومن اذا اسرق قول الامام ابي حنيفة كما ان اسد منهم  
ورعا في حرمة الاموال اقوال بقية الائمة وحاصل الامر ان الائمة من راعى حرمة  
الدما ومنهم من راعى حرمة الاموال ومن ذلك قول ابي حنيفة ان نصف الحرز الذي  
يقطع من سرقة منه هو ان يكون حرزا للشيء من الاموال فكما كان حرزا للشيء منها كان  
حرزا للجميع مع قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر  
في ذلك فالاول مشدد في امر الحرز من حيث انه جعل حرزا للذهب مثلا لحرز غيره من الاموال  
الخشيسة كما انه ايضا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك في وجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حرمة مال المسلم او غيره لا فرق بين قليله  
وكثيره فما كان حرزا لدرهم نقره فهو حرزا لاربع من الذهب ووجه الثاني  
الذي هو اتباع العرف في الحرز والا فان كان حرزا له الحرز من حرز الذهب

والحرز

والحرز وقد قال تعالى الحمد صلى الله عليه وسلم هذا الغنم امر بالعرف يعني اذا  
لم يوجع المالك في معرفة مقدار شيء فاعمل بالعرف فيه نصا والعرف من توابع الشريعة  
على ما في العرف هو كل ما عارفه الناس بينهم مع موافقة لقواعد الشريعة  
فليس هو من قسم القانون خلافا لبعضهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه  
يجب القطع فيما يسرع فسادا اذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول  
ابي حنيفة انه لا يقطع فيه وان بلغت قيمته نصيبا فالاول مشدد في القطع والثاني  
مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لبراءة الذمة من  
حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما تسرع استحقاقه  
عادة بخلاف الغنم والسياب ويخوذ ذلك مما يتفق به مع بقا عينه فانه اسد في الحرز  
لا سيما اذا كان الطعام في الرخا فان امره يخف على النفوس اكثر من ايام الغلا  
ومن ذلك يعلم توجيه قول ابي حنيفة فان سرقة الطعام ايام الغلا ربما تكون  
اسد على صاحبه من الذنب والجور **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من سرق  
مرا معلقا على السبر لم يكن محرزا بحرز بحرز عليه قيمته مع قول احمد بحجب قيمته  
مرتبة فالاول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين  
فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني  
مراعاة حرمة المال فلكل وجه والامر في مثل ذلك راجع للامام او نائبه **ومن ذلك**  
قول الائمة الثلاثة ان جاحدا العارية يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصيبا مع قول  
ابي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمة نصيبا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف  
فيه فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جعل العارية عند جعلها في حرز  
بجامع انه استئتمنت على حفظها فكان حجبها كحجب الحرز واحدها لاسيما  
ما ورد في الحديث من انها مضمونة ووجه الثاني ان المعير هو المفرد في اعارة  
من لا يؤمن منه الجحد فلما استأمنه او لا كان من المعروف عدم قطعه ثانيا اذا عر  
له الخيانة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان جاحدا الوديعة لا يقطع مع قول  
احمد انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها  
يعلم من توجيه العارية قبله **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يقطع على  
جماعة استركوا في سرقة نصيب مع قول مالك انه ان كانوا لاجتماع حرز الى تعاون  
عليه قطعوا وان كانوا اما لا يمكن الاتقاد بحمله فتقولان لا صحا به فالاول مخفف



على السارقين والثاني فيه تفصيل فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة  
عظمة عضو الادمي وتحقير امر الدنيا ووجه الاول من شتى التفصيل عكسه **ومر ذلك** قول  
الائمة الثلاثة انه لو استرك انسان في ثقب قد دخل احدهما واخذ المتاع وناول  
الاخر وهو خارج الحوز اورى به اليه فاخذه فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول  
ابي حنيفة لا قطع على واحد منهما فالاول مشدد على الداخل في القطع والثاني مخفف  
عليه وعلى الخارج فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الداخل مع قول  
حقيقته والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم استقلال واحد منهما بالثقب والخارج  
الذي لا يملك السرقة الا بهما جميعا عرفا فلذلك كان لا قطع على واحد منهما فظفيرا  
لحرمتهما واحقار الامر الدنيا **ومر ذلك** قول ابي حنيفة واحدا انه لو استرك جماعة  
في ثقب ودخلوا الحوز واخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقي شيئا ولا اغانوا  
في الاخراج وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي انه لا يقطع الا  
من اخرج فالاول مشدد على من ساعد في الثقب ولم يخرج ولم يخرج في الثاني فيه مخفف  
على الداخل الذي لم يخرج المتاع فرج الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين يعلم  
من المسائل التي مضت **ومر ذلك** قول ابي حنيفة لو ثقب شخصان حوزا ودخل احدهما  
وقرب المتاع الى الثقب وتركه فادخل الخارج يد فخرج من الحوز فلا قطع عليها  
مع قول مالك ان الذي اخرج يقطع قول واحد او في الذي قرب له لصاحبه قولان ومع  
قول الشافعي في اصح قوله انه يقطع المخرج خاصة ومع قول احمد عليها القطع جميعا  
فالاول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي اخرج وفيه مخفف للذي قرب والثالث  
مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد على الثقب والمخرج والمقرب فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه المسائل السابقة **ومر ذلك** قول  
الائمة الثلاثة ان النباش يقطع مع قول ابي حنيفة وحده انه لا يقطع فالاول مشدد  
على النباش والثاني مخفف عليه فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان للمخد  
او السوق كالحوز لكن الميت بعد دم التراب مع زيادة الاعتبار وقام النقرة من الميت  
ووجه الثاني ان ذلك ليس بحوز عادة ويصح حمل الاول على الفساق المحكم في السدد  
والثاني على ما كان بالصد من ذلك مع غفلة الصغار لبا عن مراقبة الله تعالى وعن الغفلة  
بالهوى ونحو ذلك **ومر ذلك** قول الشافعي واحدا من سرق من متاع الكعبة ما يبلغ  
ثمنه نصبا يقطع مع قول ابي حنيفة وما لك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بمن دخل

الايمان قلبه وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبتها الى حضرة الله تعالى الخاصة بها  
حرمتها والثاني مخفف خاص برعا الناس الذين غلط حجابهم وجعلوا كونهم في حرم الله  
تعالى وغابوا عن تعظيمها فلذلك خفف منه ان الامامان عليهم وقد اجمع اهل الكعبة على انه  
لا يصح لعبد ان يعصى امر الله تعالى على الكعبة واليهود له ابد فلا بد من حجاب قلبه  
ظنه في الله تعالى ان يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لو ظن انه يؤاخذ ما وقع  
في ذلك الذنب ويؤيد حديث الحكيم الترمذي في نوادر الاصول مرفوعا ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا اراد الله تعالى انفاذ قصايه وقدره سلب ذنوب العقول  
عقولهم حتى اذا انقضت قصايه وقدره فيهم رد عليهم عقولهم ليقتبروا انتهى معنى يقتبروا  
اي ليقربوا وليستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذه العقول التي يسلبها عقل التكليف  
وقال في ذلك لسري عظمة لنا اذ اعصينا لكوننا ما وقفا قط في معصية وعقلنا  
حاضر ومن ذهب عقله فهو غير مكلف فلا يؤاخذ الله تعالى انتهى وهذا من سقيم  
لانه يؤدى الى ان الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقا وهو خلاف الاجماع  
والذي فهمته من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلبه شعوره انه بين يدي الله وهو  
تعالى يراه فيؤاخذ عنه هذا الشهود حتى يقع في مخالفة درجة من الله تعالى بالعباد  
ادلوصح انه غير محجوب عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابد او لوانه  
وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في اعلا طبقات موا الادب واستحق  
الحسنة به والسخط لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع بني امية في زمن  
محمد بن قلاوون عثت بمقعد امامه وهو في الصلاة فشق الله خذرا وخرجها ردا  
الى البراري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضرا فانظروا احلى العقوبة  
على الشخص في كونه من مقعد امامه في حضرة الله على وجه الانتباه او الغيبة  
عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه من النابذ ايضا  
وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يرضى الرائي من يرضى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين  
يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن اي يعلم ان ربه يراه حال ذنابه او سرقته  
بل يدرب ايمانه عنه ويصير عليه كالطلعة درجة به كالحجاب الذي يمنع عنه نزول العذاب  
ووصوله اليه فظاهرا ارتقاء الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الادماني ان ارتقاء  
الايمان نعمة على العاصي والحال انه درجة به وهذا من غاية الايمان نصاحبه ومن اراد  
انصاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي تعاه الله تعالى عن الرائي والسارق







قلت له صدق لا تكفر عن ميثاق قبيل له في ذلك فقال لو كنا مؤمنين بيوهم الحقا  
ايما ناكاملما وقع احدنا في مخالفة لاسرا ولا حرا انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
انه لا يقطع احد الزوجين بسرقته مال الاخر سواء اسرق من بيت خاص لاحدهما او من  
بيت يسكنان فيه جميعا ومع قول مالك واحدا في احدى روايتيه والشافعي في الجمع  
اقواله انه يقطع من سرق منهما من حرز خاص للمسروق منه زاد مالك ولا يقطع  
من سرق من بيت يسكنان فيه جميعا ومع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي  
في القول الاخر انه لا يقطع احدهما بسرقته مال الاخر على الاطلاق والقول  
الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة فالاول مخفف على الزوجين والثاني  
فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع احدهما الا ان سرق من حرز خاص باحدهما كما  
انه مشدد من حيث لا يقطع والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان كلام الزوجين مع صاحبه متحد معه كانه موو ووجه الثاني  
ان كلامهما كالجنين في الثالث كالاول ووجه الرابع ان المرأة طاهية النية  
والكسرة على الزوج فلا يقطع للشبهة في استحقاتها بعض ما سرقته ولو بحكم  
الشروع في ماله بخلاف العكس **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الولد لا يقطع  
بسرقته من مال ابيه مع قول مالك انه يقطع بسرقته مال ابيه لعدم الشبهة  
فالاول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول غلبة دية الوالد على ولد عادة حتى انه لم يبلغنا ان والدا سقى  
قطع ولد حين سرق ماله ايدا والحدود في الغالب غائبة عما تحلص الحقوق  
العباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة بما قاله الامام مالك في  
حمل الاول على اهل الكرم والبره والثاني على اهل البخل والسخم والحرص من يكون  
ماله عند اغرمز وله في مثل هذا ما احياه الحاكم الى قطع ولكن ادا طلع ذلك  
من الحاكم وربما قصد الوالد بقطعه رده وخرجه عن الجارة على ما عصى الله  
استحقاقا فيها فرما اداة ذلك الى ما هو المشدد من القطع فرجع ذلك الى الشبهة  
عليه لا الاتهام منه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة راجد انه لا يقطع بسرقته صنم  
ذمبي وقصير ولا ضمان عليه في كسره بالانفاق كما هو اول الباب مع قول مالك  
والشافعي انه يقطع بسرقته الصنم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكسر صاحبه ويصوغه حليا

ووجه الثاني النظر الى كونه بعيد من دون الله فحكم من سرقه حكم من رآه منكرا  
او عيبه حتى لا يعيد من دون الله تعالى ذلك من حلة طاعة الله فلا يقطع **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة فمن سرق ثيابا من الحمام عليها خافق قطع ان كان ليلا فان كان نهارا  
لم يقطع مع قول الشافعي واحدا في احدى روايتيه انه يقطع مطلقا ونظير من سرق  
ما كان في الحمام مما يجرس فعليه القطع او مما لا يجرس او وصي شخص او فقل فلا يقطع  
فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الليل  
محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ  
ووجه الثاني انه سرقه من حرز على كل حال عرفا فاذا اخلع الانسان ثيابه في المصالح  
ودخل الحمام كان موضع حليها محرزا والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان  
سارق العين المخصوصة يقطع ولا يقطع سارق المسروقة ان كان السارق الاول  
قد قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قول مالك انه يقطع كل منهما ومع قول  
الشافعي واحدا انه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول  
مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان الغاصب اخذ العين المخصوصة جهر او عتاة للسرقة بخلاف السارق فانه اخذ  
العين سرا ومو حافق معتد للمهرب فذلك قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه  
دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلام السارق والمسروق منه  
اخذ مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وتبعد برهانه بذلك فهو  
معتد به والله وكانه كان شركا للسارق الاول حين سرق فذلك وجه عليهما  
جميعا القطع ويؤيد حديث من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها  
ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى فكان الاثم على الغاصب  
والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الاقوال الثلاثة وجه **ومن ذلك** قول  
مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحرز ملكه بعد قيام بينة على انه سرقه نصابا  
من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك مع قول ابي حنيفة والشافعي واحدا  
في احدى روايتيه انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظرف ومع قول احمد في احد  
رواياته انه يقطع وفي الاخرى انه يقبل قوله اذ لم يكن معروفا بالسرقة ويسقط  
عنه القطع وان كان معروفا بالسرقة قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل



السارق ومروبه مما يوجب قطع يده او رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق  
السارق حين يسرق وهو ممن فني عنه الايمان ومن فني عنه الايمان فلا يستبعد  
عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه الثاني العمل بحديث ادروا الحدود  
بالشبهات وقوله ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق ووجه الرواية الثانية  
لاحمد هو الوجه في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثالثة المفصلة  
لاحمد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في اظهر  
روايتيه واحدا في الشافعي ان القطع يتوقف على بطلان من سرق منه ذلك المال  
مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه لا يقتصر على بطلان المسروق منه  
فالاول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه فوجه الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الغلب في القطع حق المخلوق ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة انه لو قتل رجل رجلا في ذاره وقال دخل على لي اخذ مالي ولم يندفع  
الا بالقتل فلا تؤد عليه اذا كان الداهل معروفا بالفساد والافعلية القود  
مع قول الائمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة فالاول مفصل فيه  
تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد الا ان ياتي ببينة فوجه الامر  
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على العظم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة  
يجب القطع في الصود المملوكة المسروقة من حرز ما وكذا ذلك يجب لقطع في جميع  
ما يتناول في العادة ويجوز اخذ الاعواض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصيد  
والماء والحجارة امر غير مباح مع قول ابي حنيفة ان كلما كان اصله مباحا فلا  
قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فوجه الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول انها مال حرز ووجه الثاني النظر الى اصلها تعليل الحرمة الادنى  
على حرمة الاموال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب لقطع لسرقة الخشب  
ان بلغت قيمته نصابا مع قول ابي حنيفة لا يجب لقطع في الخشب الا حسب الساج  
والابنوس والصندل والقنا فالاول مشدد والثاني مفصل فوجه الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الخشب ما على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة  
فكان كالترايب اما كان غاليا القيمة كالساج والابنوس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
وما لك ان الجراد لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى اخذ ذلك مع قول الشافعي واحمد  
ان على القاطع الدية ووجه عند الشافعي في اظهر قوله واحمد في احدي روايتيه

اعادة القطع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فوجه الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه القولين ظاهر اما الاول فلحصول الودع والحرية للثاني فانه  
قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه امر الشارع فهو **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو سرق  
نصابا ثم ملكه بشراء او مئة او ارض وغير ذلك سقط القطع مع قول الائمة الثلاثة  
انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع ام بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد  
فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه  
الثاني ان القطع انما هو في نظير تعدى حد الله تعالى حال سرقة بدليل سقوط القطع  
ولو رد المسروق الى صاحبه **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا  
من ما استامن فلا قطع مع قول الائمة الثلاثة انه يقطع فالاول تخفيف والثاني  
مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى انه مال حرز في الاصل  
ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستامن فاجربنا عليه احكام الملل الذمة واهل  
الاسلام ما دام في بلادنا **ومن ذلك** قول مالك واحمد لو سرق مستامن او معاهد  
وجب عليها القطع مع قول ابي حنيفة انه لا قطع عليها ومع قول الشافعي في قول  
يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني تخفيف والثالث منرد فوجه  
الامر الى مرتبة الميزان ثم الامر راجع الى ولى الامر في الحالين فان راى قوم اهل  
الاسلام ولا يمكن لنا اسرى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعا

والمستامن قطع والاترك مراعاة للمصالح **باب قطاع الطريق**  
اتفق الائمة على ان من مرزوا شتم السلاح مخيفا للسبيل خارج المصر بحيث لا يدرك  
الفرق فانه محارب قاطع للطريق جاز عليه احكام المحاربين واقفوا ايضا على ان  
كل من قتل واخذ المالا وجب قامة الحد عليه فان عفى ولى المقول والمأخوذ عنه  
فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان مات احد منهم قبل القدر عليه سقط عنه  
اذا الحدود حق الله عز وجل وطولت بحقوق الادميين من الانفس والاموال  
والجراح الا ان يعفى عنهم فيها مائة او احدى من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
**من ذلك** قول الائمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية  
الكرمية مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام  
الاختصاص فيه من قتل او صلب او قطع اليد والرجل من خلاف والنفي والحبس فالاول  
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تحيير الامام في ذلك فوجه الامر الى مرتبة



الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة كفيته الترتيب  
المذكور في الآية الكريمة انهم ان اخذوا المال وقتلوا كان الامام بالحقار  
ان شاق قطع ايديهم وارجلهم من خلاف او قتلهم او صلبهم وان شاق قتلهم ولم يصلبهم  
وصفة الصليب عند علي المشهور من رواياته انه يصلب حيا ويسج بطنه برمح  
الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان قتلوا او لم ياتوا خذوا المال  
قتلهم الامام جدا ولا يلتفت الامام الى عفو الاوليا وان اخذوا اما لا المسلم  
او ذمي او الماحود لو قسم على جميع اصابع كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم  
قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف فان اخذوا قبل ان ياتوا خذوا اما لا قتلوا  
نفسا حيا الامام حتى يجدوا ثوبه ويموتوا هذه صفة موجب الصليب والنفى  
عند الامام ابي حنيفة وقال مالك المحاربون فيقتل الامام فيهم ما يراه ويجهده  
فيه من كان منهم اراى وقوة قتله ومن كان منهم ذاق قطع نفاة فحاصلة  
انه يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا او لم ياتوا خذوا اما لا على ما يراه  
اردع لهم ولا مثاهلهم وصفة النفي عند ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره  
ويجلسوا فيه وصفة الصليب عند كصفة الصليب عند ابي حنيفة وقال الشافعي احمد  
اذا اخذوا قبل ان يقتلوا انفسا او ياتوا خذوا اما لا نفوا وصفة النفي عند الشافعي  
موان يطالبوا اذا امر بوا ليقام عليهم الحد ان اتوا احدا وصفة عند احمد في  
احدى روايته كالشافعي في الرواية الاخرى ان لا يتركوا ايا ورون في بلد  
وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ثم يجلسون  
وان قتلوا واحد والمال وجب قتلهم حيا وصلبهم حيا وان قتلوا ولم ياتوا خذوا  
المال وجب قتلهم حيا ويكون الصليب عند الشافعي واحدا بعد القتل وقال بعض  
الشافعية يقتل بعد ان يصلب حيا ومدة الصليب عند الائمة الثلاثة ثلاثة ايام  
وقال احمد ما يقع عليه الاسم فكل ام ابي حنيفة مفصل ما يل الى التسديد وكلام مالك  
يحتل التخفيف والتسديد لكونه راجعا الى الامام مع تخفيفه في صفة النفي  
والصليب من جراح وكلام الشافعي واحدا مشدد من وجه مخفف من وجه اخر  
في تختم القتل عند محنة واما الكلام في مدة الصليب فقوله احمد اخف فرج الامر  
الى امر يتبني الميزان وكل شي مما اختار الامام وجهه ومن ذلك اعتبار الائمة  
الثلاثة النصاب في قتل المحارب مع قولا ما لك انه لا يعتبر ذلك فالاول

مخفف

مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي اخذه دون نصاب والثاني مشدد  
فرج الامر الى امر يتبني الميزان ووجه الاول التماس على قطع السرقة ووجه الثاني  
انه لا يشرط في قتل المحارب ان ياتوا خذوا النصاب لانضام المحاربة الى اخذه  
المال فكان التعليل عليه من جهة المحاربة لان جهة النصاب ومن ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشر بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم  
ردا كان للرد حكم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد  
غير التعزير بالجس والتعزير ونحو ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف  
فرج الامر الى امر يتبني الميزان ووجه الاول الاكتفاء بوجود المحاربة سواء اباشر  
بعضهم القتل ام لم يباشره ووجه الثاني ان المدة ادى في المحاربة على الميا ستر على  
من كان رداه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل  
المصر من قطع الطريق خارج المصر على حد سواء مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت  
حكم قطاع الطريق الا لمن يكون خارج المصر فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه  
تخفيف عنه فرج الامر الى امر يتبني الميزان ووجه الاول محاربة شرع الله عز وجل ويعزى  
حدوده لا يختلف تخريمها بكونها خارج المصر او داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب  
خمر وغير ذلك ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتبادر الى الازهان  
لعدم وجود من يثبت ونحوه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصروفات  
التي من يثبتون كغيرها فكان لبعضها شبهة عليه التعزير وورد ما اخذ الى المستحقة **ومن ذلك**  
قول الائمة الثلاثة انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فواقعتهم في القتل واخذوا المال  
قتل حد امع قول ابي حنيفة انها تقتل قصاصا وتضمن الاول وفيه التشديد من جهة كون قتلها  
حد او الثاني فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا فرج الامر الى امر يتبني الميزان وتوجيه  
القولين ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا انه لو زنا رجل وشرب الخمر وسرق وجب  
عليه القتل في المحاربة او غيرها قتل ولم يقطع ولم يجلد لانهما من حقوق الله وعلى من يدينه  
على المسامحة وقد اتى القتل عليها فغيرها لانهما الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعا  
من غير تدخل على الاطلاق فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد فرج الامر الى امر يتبني  
الميزان ووجه الاول الحدود لا تختلف في مثل ذلك ككونها راجعة الى الردع والرجع  
وجه الثاني ان كل حد يجب فيه الحد الذي شرع له كالحكم فيما اذا انفردت على اشخاص  
متعددة فلا يقوم حد مقام حد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر



وقد في المحضات حد في الحر والقدف مع قول مالك بنه اظها قال اول مشدد والثاني  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي  
في احد قوليه ان توبة العصاة مائة المحاربين من شره الحر والزناة والستراق  
لا تسقط الحد عنهم مع قول احد في اظهر روايته والشافعي في الرواية الاخرى انها  
تسقط الحد عنهم من غير اشتراط معنى زمان وفي الرواية الاخرى لا حد لمن مضى  
سنة بعد التوبة قال اول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول عدم ورود نص في سقوط الحد عن بولاء فكان قائمة الحد عليهم اولى  
بقربته ما رواه مسلم في المرأة التي اتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حلي من الزنا  
فقال يا رسول الله اني اتيتك من جدود الله فاقدم علي فقال لا وليا لها احسن  
اليها فاذا وضعت فانوتي بها ففعلوا فامر بترجمها وصلى عليها وقال لقد تاب  
توبة لو ضمنت على سبعين من اهل المدينة لو سعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث انه  
صلى الله عليه وسلم ما اقام عليها الحد الا بعد توبتها ولو لا انها تابت ما طلبت  
اقامة الحد عليها فانهم وايضا فان الحد يرتب على من لا من حيث تقديم حدود الله فلا  
يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب  
له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها اي تقطع حكم المواخذ للذنب  
في الدنيا اي ومن في الآخرة تحت المشيئة **وسمعت** شيخ الاسلام زكريا رحمه الله  
يقول لم ير دلتنا ان احدا يؤخذ بنبه في الدنيا والآخرة معا الا المحاربين لقوله  
تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من تاب من  
ذنب سقط عنه الحد فيه على هذا التقرير ويصح حمل الاول على العتاة المارقين الذين  
يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقه فيكون اقامة الحد عليهم اقوى في الروع  
والزجر لهم كما ان الثاني يصح حمله على من جرى عليه المقدرة مرة واحدة في عمره فندم  
وصاقت عليه الدنيا بما رحبت وحصل له في نفسه شدة الخجل حتى صار يسئ ان يجلس  
بين اثنين عكس حال الاول والله اعلم ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من  
المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول  
احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحذبالا حياط لاموال الناس ايضا  
فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكانه لم يتب فلا يخرج عن الهمة في

شهادته الا اصلاح العمل والمسئ على طريق كل المومنين قال تعالى من تاب من بعد ظله  
واصلح وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا ونحوهما من الايات ووجه  
الثاني العمل بظاهر الاحاديث كاحديث السابق في المسألة قبلها وكقوله صلى الله عليه  
وسلم واتبع السبية الحسنة نحيها فشرط في نحوها اتباع الحسنة لها ومن ذلك قول  
ابي حنيفة واحمد ان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافيه كالكافر والعبد والولد  
وعبد نفسه تقتله لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافيه ومع  
قول الشافعي فيه قولان كالمذمومين فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**باب حد شرب السكر** اجمع الائمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها  
وان شرب الخمر قتلها وكثيرا ما وجب للحد وان من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في  
باب النجاسة انه اذا قاتل بطهران الخمر مع غرضها وانفقوا على ان يصير العنب اذا  
اشد وقد ذنب فهو خمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيره فعليه حرام  
وانه يسمى خمر او في شره الحد سواء كان من عنب وزبيب وخطرة او شعير او ذرة او ارز  
او عسل او لبن ونحو ذلك نيا كان او مطبوخا خلافا لابي حنيفة فانه قال ينعى الخمر واليسير  
اذا اشد كان حراما قليلا وكثيره ويسمى نبيذا الاحمر فان اسكر في شربه الحد ولو نجس  
فان طحا او كان في طبعه حل منهما ما يغلب على طين الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب  
فان اشد احمر الشرب منها ولم يعتبر في طبعها ان يدب ثلثا ماما واما نبيذ الخنطة  
والارز والشعير والذرة والعسل فانه حلال عند نقيها ومطبوخا وانما يحرم المسكر  
منه ويحذفه وكذلك انفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذمب اقل من ثلثه  
فانه حرام وانما اذا ذمب ثلثاه حل ما لم يسكر فان اسكره من قليله وكثيره وعلى ان حد  
العبد على النصف من حد الحر وعلى ان حد الشرب يقام بالسوط الاماروي عن الشافعي انه  
يقام بالايدي والنفال والطراف والنياب وعلى ان من عض بلغة ولم يجد غير خمر يسيرها  
بديجوز له اساقها به على كل حال مداما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق اما  
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام  
ولم يشد ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشد ويسكر ويقذف زبد مع قول احمد انه اذا  
مضى على العصير ثلاثة ايام صار خمر او حرم شربه وان لم يشد ولم يسكر الحد يث  
ورد في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الحكم يدور مع العلة غالب فاذا افقدت عليه الاسكار فهو مباح على اصله



ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد مقتضى ثلاثة ايام يسكر غالبا فاذا اخذ  
بالاحتياط ان لم يكن احد راي في ذلك دليل على الشارح يحرم شربه وان لم يسكر فان  
الشارح وضع الاحكام حيث شا او يكون من باب تحريم الوسائل خوفا ان يقع في تحريم  
المقاصد كما استرنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط ولو بد ما ذكرناه  
حديث ما اسكر كثيره حرم قليله فان تحريم القليل لم يكن دايما مع العلة التي هي الاسكان  
ويعمل ان من قال بابا بوجه ما لا يسكر من البند لم يطعم على هذا الحديث فظن ان علة  
التحريم هي الاسكار وقد فقدت فاقم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته خذ السكر ان يصير  
الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا المرأة من الرجل مع قوله ان ذلك من استوفى  
عند الحسن والقيس ومع قول الشافعي واحمد من غلط في كلامه على خلاف عادته  
فالاول مشدد في ضعف السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل الى تلك الضعفة والثاني  
فوقه في التسديد في الحد والثالث فوقه في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان من لا يعرف السماء من الارض اسكر امن لا يعرف في الكلام بين الحسن والقيس  
كما ان من غلط في كلامه فقط اخذ مكراما قبله فمن تورع في عدم اقامة الحد اذ لم  
يصل الى العلى الخالات عند فقد قل تورع من جهة الغيرة على انما كان محاربا لله ومن  
تورع واقام الحد بوجود ادنى الصفات دون ما فوقها فقد قل تورع من جهة احترام  
ذلك المسلم الشارب للسكر فاقم وانما حجة ذلك ان من لا يعرف السماء من الارض ان  
يتميزه بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الاشخاص وكذا جعل الاوصاف  
ومن احتاط كلامه يدرك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة وكذا عند المحامات  
غيبية نظره فيما كان عنده شعور في اول كلامه ثم زاد قبل ان يتمها فالاية ما بين  
ناصر لظاهر الشريعة وما بين محرم ذلك المسلم الشارب لكل وجه ومشهد **ومن ذلك**  
قولنا في حقيقته وما لك ان حد شارب الخمر ثمانون مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه  
ودحهما الخرق انه اربعون في حق الخمر واما العبد فعلى المصنف من ذلك بالاتفاق  
كما امر اول الكتاب فعلى الاول احده اربعون وعلى الثاني حد عشرون فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر القابل عليه  
كما لا العقل عكس حال العبد فذلك كانت صغيرة الحكيمة دون العبد على قاعدته  
قولهم من كبر من تبنه عظم صغيرة به ويحتمل ان يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويغيب  
ويؤدي الناس الاربعين في حق من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قولنا في الاية الثلاث

انه لو اقر شرب الخمر في يومه من ربح حدم مع قول الامام في حقيقته انه لا يحد  
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
مواخذته باقراره والحكم ايرى مع الشرب لا مع الريح عكس **الثاني** في قولنا في الاية  
الثلاثة انه لو وجد منه ربح حدم لم يقر له عديم مع قوله ان ذلك ان يجد فالاول مخفف  
والثاني مشدد في اقامة الحد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في ذلك  
واحد والشافعي في اصح اقواله انه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والنداء  
مع قولنا في حقيقته انه يجوز للعطش للنداء او مع قولنا في القول الثاني  
انه يجوز شرب القليل للنداء او مع قوله في القول الثالث يجوز للعطش ما يقع به  
الذي فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها للضرورة والثاني مخفف وكذلك  
الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصير حمل الاول على  
الاكابر من اهل الصبر واليقين فيصير احدهم حتى يضطر فيشرب اذا كان خوفا ان يموت  
كما انه يصح حمله على اهل الضرورة والعطش ووجه قولنا في حقيقته ان شربه للعطش  
فيه نفا الروح واما النداء في الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما حرم عليه  
وبقعة الوجه ظاهرة والله تعالى اعلم **باب** **التعزير** اتفق الامة  
على ان التعزير مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا لمل التعزير فيما  
يستحق التعزير بميله وهو حق واجب لله تعالى امر غيره واجب فقال الشافعي لعدم وجوب  
وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب وجب وان  
غلب على ظنه صلاحه بغيره لم يجب وقال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالاول  
مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى العبد ربه فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان  
الضرب لمول له واجبا لينتبه لفعله في المستقبل ويصير تذكرا الامر الذي  
حصل له في الماضي فيستغفر ربه وربما كان الذنب الثاني معلقة تركه على سؤال  
الله عز وجل فيجوز له عنه بالسؤال والا فالعقد المبرم لا يصح تركه واما وجه  
الثاني القابل لعدم الوجوب هو خاص برباع الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة  
حضرة الله ولا يورثهم الضرب كل ذلك التاثر فلا يحصل به كبير ضرر ولا ربح  
عن المعاصي المستقبلية ان كانت معلقة على حصول الامر الواقع لذلك العبد  
**ومن ذلك** قولنا في الاية الثلاثة ان الامام لو عزر رجلا فمات فلا ضمان عليه



مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول تخفيف على الامام والثاني مشدد عليه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الامام محل عن ان يعزوا احد  
 لغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعزوا غيره وعند شاذلية تسف منه لعدة ساقية  
 مثلا وما يلحق ان احد من السلاطين قتل يقتله احد في تعزير ابل ولا عزم  
 دية ووجه الثاني ان الشرع لا يحاييه فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس  
 في احكام الشريعة ومن ذلك قول مالك لا يضرب احد ان لا يضرب ولده ناديا  
 او المعلم اذ يضرب الصبي ناديا لما لا ضمان عليه مع قول لا يخنقه والشافعي  
 انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 وتوجيه القولين نعم من توجيه المسألة قبلها لان الاب كالاكبر الاعظم في قوة  
 لا يضرب الا للاصلاح وكذا ذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنها الوضيفة  
 والشافعي احتياطا لاولاد الناس ليتحفظوا والديهم في ضربه ولده فانه ربما  
 قامت نفسه من ذلك فضر به المصلحة كالاجني فافهم **ومن ذلك** قول الامية  
 الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتعزير على الحدود مع قول مالك ان ذلك  
 راجع الى ولي الامام فان راي ان يزيد عليه فعل فالاول تخفيف والثاني تشديد  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام ونائبه لما يحكمان على وفي  
 الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرته ذرة ووجه الثاني ان الشارع امن  
 الامام الاعظم على اعته من بعد وامر الامة بالسمع والطاعة له في كل ما لا  
 معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والفسقة الحد المقدر بما لا يره  
 فجاء للامام الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعزرا اسم مفعول **ومن ذلك** قول  
 ابو حنيفة والشافعي ان التعزير لا يختلف باختلاف سبب زيادة في التعزير حتى  
 يبلغ ادى في الحدود ولو في الجملة وادناها عند ابو حنيفة اربعون في الحر وعند  
 الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند ابو حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي  
 واحد وتسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التعزير اى عدد ادى الى اجتهاد  
 وقال احمد هو يختلف باختلاف سببه فان كان بالوطي في الفرج يشبهه كوطي  
 الشريك او بالوطي في اذن الفرج فانه يراى عندك على ادى في الحدود ولا يبلغ  
 فيه اعلاها فيضرب مائة الاسوطا وان كان بغير الفرج كعتله اجنبية او شتم  
 او سرقة دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادى في الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث

انه لا يزداد في الحد عن العدد المقرر في الشرع وقول مالك فيه تشديد ادى  
 اجتهاده الى زيادة على العدد المقرر وقول احمد مفضل ففيه تخفيف من وجه تشدد  
 من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي انه يضرب  
 قاعدا ومع قول احمد في احدى روايتيه كذا مذهب مالك والآخرى كذا مذهب ابو حنيفة  
 والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول ان ضربه قائما يبلغ في الزجر ووجه الثاني ان المراد من الضرب لاله وهو  
 حاصل بضره قاعدا **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يجرد في حد القذف  
 خاصة ويجرد فيما عداه مع قول مالك انه يجرد في الحدود كلها ومع قول احمد لا يجرد  
 في الحدود كلها بل لا يضرب فيما لا يبلغ المر الضرب كالتمنيص والتمنيص فالاول فيه  
 تخفيف من وجه دون وجه والثاني مشدد في التجرؤ والثالث تخفيف فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد ان الضربة  
 ينفذ على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب  
 الوجه والفرج والخاصرة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك لا يضرب الظهر وما  
 قاربها فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم نفوق الضربة  
 على جميع البدن اما استثناء الاول والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الضرب في الحدود يتفاوت فاشد الضرب ضرب التعزير  
 ثم الحد ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود سواء ومع قول احمد  
 ان ضرب حد الزنا اسد منه في حد القذف وان ضرب القذف اشد من الضرب  
 في ضرب الحر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد  
 من حيث شدة الضرب في بعضها وكذا قول مالك ويصح العكس من حيث ان في  
 النساء والحق الاوى بالاعلى في بعض الحدود وكذا ذلك الثالث فرجع الامر الى

**باب الصلوات وثمان الولاة واليهام**

لم اجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك**  
 قول الامية الثلاثة انه يجوز دفع كل صايل من اذى او بهيمة على نفس او طرف او بضع  
 او مال فان لم يرد دفع الا بالقتل يقتله فلا ضمان عليه مع قول ابو حنيفة ان عليه  
 الضمان فالاول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة

الشافعي في حد الزنا



انه لو عرض عاصم يد انسان فانتزعتها من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه  
مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالاول مخفف على المعنوي  
والثاني مشدد عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك  
قول ابى حنيفة انه لو اطلع انسان في بيت انسان فراه ففعا عينه لزمه الضمان  
مع قول الشافعي واحمد انه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالاول  
مشدد والثاني مخفف والثالث محتمل لكل منهما فخرج الامر الى مرتبة الميزان وبصريح  
حمل الاول على اطلاع اهل الدبر والورع من لا يتولد من اطلاع كبير فنته ثقله  
وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك  
فلا ضمان في فحش عينه زجر الله عن مثله ذلك ومن ذلك قول مالك واحمد ان الامام  
لو ضرب في خد فمات المحدث او افضى المملوك فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي  
من حمله تفصيله انه ان مات في خد الشرب وكان جلد باطرا في النعال والشيء  
لم يضمن الامام قول واحد وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان  
اصحهما لا ضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالعارف  
واطراف الثياب ضربا لا يجاوز الاربعين فمات فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة  
على الامام وان ضربه اربعين سوطا فمات فدينه على عاقلة الامام ودون بيت  
المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف النقل فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه ذلك الضرب مشروع فاقامة غير مستحقة  
كبقية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شئ التفصيل في حد الشرب  
كونه بما لا يقتل غالبا ووجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان  
ضربه بالسوط كون ذلك ماد وفاقية من الشارع وكذا ذلك القول في اول شئ  
التفصيل الذي حكاه ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي اصحاب الشافعي  
كون الاربعين سوطا ربما تقتل غالبا وانما كان على عاقلة الامام والدية دون  
القصاص لان اصل الضرب ماذون فيه ولا من مضية بحمل عن مثله ذلك فانتا  
لوا وجبا القود على الامام لقلبنا الموضوع في تحريمه عليه مع ما في ذلك  
من انتهاك حرمة في عبود العامة فتضعف شوكة ولم يبلغنا ان اما ما قل  
في اقامة الحد على مستحقة ابد **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا ضمان على  
ارباب الهيايم فيما اتلفته نهارا اذ لم يكن معها صاحبها واما ما اتلفته ليلا

ضمانه عليه مع قول ابى حنيفة انه لا يضمن الا ان يكون معها صاحبها راكبا  
او قائدا او سائقا او يكون قد ارسلها سواء اكان ليلا او نهارا فالاول فيه  
تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الامية الثلاثة  
جرمان العادة في ارسال الهيايم نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما اتلفه ليلا  
ووجه الشق الاول من كلام ابى حنيفة كونهما معها راكبا او قائدا او سائقا ووجه  
الثاني منه تقديمه بالارسال ولذلك عمم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليلا او نهارا  
**ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه لو اتلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها  
ما اتلفته بيدها او قمتها واما ما اتلفته برجلها فان كان يوطئها ضمن الراكب  
وان بحث برجلها فان كان يوطئها في موضع ماذون فيه شرعا كالمشي في الطريق  
والوقوف في ملك الراكب او في الغلاة او سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع  
ليس بماذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان غير  
اذنه ضمن مع قول مالك ان يدها وقمتها ورجلها سواء فلا ضمان في شئ من ذلك  
اذا لم يكن من جهة راكبا او قائدا او سائقا من يهر او ضرب ومع قول الشافعي  
انه يضمن ما حبت فيها او يدها او رجلها او ذنبها سواء اكان من قائدا او سائقا  
سبب ولم يكن ومع قول احمد ما اتلفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما  
حبت يدها او يدها فيها الضمان فالاول الذي هو كلام ابى حنيفة مفصل وكلام  
مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام احمد مفصل فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الاربع ظاهرا لا يخفى على الفطن والله اعلم  
**كتاب السير** اتفق الامية على ان الجهاد فرض كفاية فاذا قام  
به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب انه  
فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على اهل كل ثغر ان يقاتلوا من بين يديهم  
من الكفار وان عجزوا ساعدتهم من بينهم الا قرب فالاقرب واقفوا على ان  
من يقين عليه الجهاد لا يخرج الا باذن ابويه ان كانا مسلمين وان من عليه دين  
لا يخرج الا باذن غريمه وانه اذا التقى الرخصان وجب على المسلمين الحاضرين  
النبات وحرم عليهم الغزاة الا ان يكونوا متحرفين لغنا لا ومتحرفين الى قبيلة  
او يكون الواحد مع ثلاثة او المائة مع ثلاثمائة فيباح الغزاة ولهم النبات



مع ذلك لا يسماع عليه ظنه بالظهور عليهم وانه تحت الهجوة من دار الكفر على قدر علمها  
وعلى ان نسا الكفار اذ الركن قياتلن فلا يقتلن الا ان كن ذوات ذوات على ان  
الاعمى الشيخ الفاني امل الصوامع اذ كان لهم رأى وندبير يتقنون وعلى المشركين  
اذا اتروا المسلمين يمتي المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى انه  
لو قتل احد الاسير وموتى الاسير لم يجب على القتلى لا التفرير فقط خلافا للراى  
في قوله يجب عليه الدية مائة وحدى من مسايل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
**ومن ذلك قول الامية الثلاثة** انه يجب ان يشترط في وجوب الجهاد وجود الراد والراجل  
كالج مع قول مالك انه لا يجب وموضع الخلاف اذ العين الجهاد على امل بلد وبينهم  
وبين موضع الجهاد مسافة القصر فالاول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشد  
فيه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من لم يجد الراد والراجل فقتاله  
للعقد ووجد لا تفات قلبه الى ما ياكل ويشرب ويترك فاذا وجد الراد والراجل  
فوي غزوه ولم يصرفه التفات لغير القتال ووجه الثاني عدم وجود نص صريح بشرط  
ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كثيرا واكثر ولو انه كان شرط الوصول للبلد ولو في  
حديث واحد فان الشريعة لم تزل محفوظة بوجود العلم في كل عصر ويصح حمل كلام  
الامية الثلاثة على حال اكابر الدولة من ذوى المروءات الذين يغلب عليهم الحياء من سؤال  
الناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام مالك على حال من كان باخصه من ذلك كما قال  
فحين يحج معتدا على السؤال وينظر ان الرب لا يخبون سواء فانه يجب عليه الحج عند  
**ومن ذلك قول ابو حنيفة** ومالك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب لم يكن لهم  
اخراجها والبقاء لها الى اذ الاسلام جاز لهم ان لا ينفذوا في الجوار ويكسروا السلاح  
ويحرقون المنافع مع قول الشافعي واحمد انه لا يجوز الا مال الكهنة وذلك بعد القسمة  
فالاول مخفف على المسلمين في الثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فيما تغلب علينا الكفار واخذوا  
تلك الاموال التي غنمناها عنهم فيعود اليها على قتالنا واما المرتب اهل هذه القول  
ما ارجح اليه امل القول الثاني تعذبا للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة ووجه  
الثاني ضعف ملك المسلمين لتعلق حقوق جميع المجامد من بذلك وعدم خوف انا  
تلك الاموال من ايدي المسلمين فكانت نجا وما من غير اطلاق النفع للمسلمين في هذه  
الحالة **ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك واحمد والشافعي** في احد قوله ان شيوخ

الكفار وغمناهم اذ الركن لهم رأى ولا تدبر لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر  
انه يجوز قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
ان شرعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكاحية للمسلمين ولا نكاحية منهم  
لما غلبا ووجه الثاني ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا ان السدة اود عليه  
الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس صار كل من بناه يصير منه ما فشكى ذلك الى رب  
عز وجل فادحى الله تعالى اليه ان يبنى لا يقوم على يد من سفك الدماء فقال داود باب  
السير ذلك في سبيلك فقال الله تعالى تلى في كبر السوا عبادي فيريد ذلك انما قوله  
تعالى وان جنحو السليم فاجح لها فان في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل **ومن ذلك قول**  
**ابو حنيفة** ومالك انه لا دية على من قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل من مذهب  
الشافعي رضي الله تعالى عنه من خلافه ذلك على غير الراجح فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجح الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول مالك** ان من قربت ارم مناه فقد بلغته  
الدعوة فلا يحتاج الى دعوتهم قبل القتال بل نقا تائم ابتداء واما من بعد دورهم  
فالدعوة افطع للسك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعواهم الا ما مر  
الى الاسلام او اذ امة وزل الجحمة قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبدلهم  
وقال الشافعي لم يعلم احد من المسلمين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من  
المشركين خلف الترك والجن لم تبلغهم الدعوة فلا يقا تلو حتى يدعوا الى الايمان  
فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال ابو حنيفة لامي عليه الطاء  
منه مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من اصل المسألة مفصل والثالث  
مشدد من حيث ان جميع المشركين لان بلغتهم الدعوة مخفف من حيث ان لا يقا تلو الا  
بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسألة مشدد من حيث وجوب الدية  
على عاقلة القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها فرجح الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه القول بما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارع  
ومن امراء القروا من الصحابة ومن بعدهم **ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي** ان  
امان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح امان الصبي والمجنون عندهما  
مع قول مالك واحمد يصح امان الصبي المراهق فالاول مشدد في صحة امان الكفار والآخر  
والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان امان الكفار امر خطر  
ينبغي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غزارة عقل ونظر في الصواب والصبي والمجنون



ليسان من ابل يند المقام ووجه الثاني ان الصبي المذنب قد اشرقت على البلوغ وما قارب  
التي اعطى حكمه في كثير من الاحكام واما ان الكفار منكم ثوران حصل بعد امانه فتنة  
قول الامر بتبذ اذك الامر ويضد على الكفار حتى يدلو او يخرجهم من بلاد الاسلام  
فكان امان الصبي المذكور بمثابة الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة فيها  
حتى يفسد واقربها ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه يصح امان العبد المسلم لكافر  
اولا من مدينة ويصح امانه بشرطه عند الامم المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح  
امانه فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان امان العبد في النقص كما ان الصبي قد قد مناهما فيه ووجه الثاني انه يحتاج الى  
كمال راي والعبد ناقص العقل والراي عادة ويصح حمل الاول على عيبه فظهر للناس  
عقله وحسن رايه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك  
انه لو اصاب احد من المسلمين مسلما في حال تنرس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية  
ولا كفارة مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يلزمه الكفارة بلا  
دية والثاني من قول الشافعي واحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني  
فيه تخفيف والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من هذه الاقوال  
راجحة الى اجتماع الامم ومن ذلك قول الامم الاربعة ان المسلم اذا اطلق الميادرة  
جاز له ذلك بلا كرامة مع قول ابي هريرة من الشافعية ان ذلك مكروه فالاول  
مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الامم الثلاثة ان المستحب ان لا يبارز احد  
الابا من الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول ابي حنيفة ان الميادرة حرام  
الا ان يكون الميادرة في حصة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فوجع  
الامر في المسائل التي مرتبة الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم دوى الراي من  
المسلمين ومن ذلك قول ابي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب  
كعبه الا وثان لكن من اجمع منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي  
روايتيه ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد فوجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول عدم اخراجه من كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم  
ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يحرم عليهم صفاء كغيرهم ومن ذلك قول الامم  
الثلاثة انه لو اسلم كافر قبل الاسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار الحرب  
مع قول ابي حنيفة ان كان في دار الحرب من العفار ينضم واما غيره فان كان في يد

او يد مسلم او يد لغيره وان كان في يد حرب غنم فالاول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة  
والثاني مفصل فوجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك لاول قوله صلى الله عليه وسلم امرت  
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ اقا لوما عصوا مني فادم واموالهم الا  
حق الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول ابي حنيفة تفصيل الحكم  
لهذا الحرب في العقار وما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق  
الثاني من كلام ابي حنيفة واضح ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لو دخل حرب يوثق  
دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قول ابي حنيفة يجوز اذ لك فالاول مخفف على الحربين والثاني  
مشدد عليهم فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين اجماع الراي امير السرية  
اولا الراي من العسكر **باب قسم الغنيمة**  
اتفق الامم على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنيمة  
عينية وعروضه الا السلب كما سيبا في تفصيله والتقوى على ان رتبة اقسام الغنيمة  
الباقية تنقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من مل القتال وكل من ملها واحد والتقوى  
على انهم اذا قسموا الغنيمة وحازوا ما تفرقتهم بمدد لم يكن ذلك المدد معهم حصته والتقوى  
على ان الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على ان الامام  
ان يفضل بعض الغنائم على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى  
بين القتل والاسترقاق والتقوى على انه لا يجوز لاحد من الغنائم ان يطأ حارية  
من السبي قبل القسمة والتقوى على ان الغناك من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له  
فيها حق لا يقطع مدها ما وجدته في الباب من سبيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
من ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب استحققه  
القاتل من اصل الغنيمة سواء اشرط ذلك الامام ام لم يشرطه قالوا نعم يستحقه  
القاتل اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه مع قول ابي حنيفة ومالك  
ان القاتل لا يستحق السلب الا ان شرط له الامام ثم بعد السلب يوزع الخمس من  
الغنيمة فالاول مخفف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فوجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على القتال لما فيهم من الجزاء الذي  
يقاتل لاجل الدنيا واذ الرعية ذلك النصيب ضعف غزوة في القتال ووجه الثاني  
مراعاة الادب مع امير الجيوش فان سمح له بالسلب اخل ولا تركه لانه لا نظر  
العام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب والى بيعه وقسمه بينهم فيكون







المسلمون قد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وفي الرواية الاخرى عن احمد قال اول  
مخفف على المسلمين مشد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان في عدم ملكهم لاموال المسلمين اطلاقا الذي وجه الثاني انه  
قد يتعد راتقاء ذلك من الكفار المصلحة لغود على المسلمين اعظم من اتقاءها  
منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولي وان لم يملكوه شرعا **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة انه يرضخ لمن حضر الغنمة من مملوك وصبي وامرأة وذمي والرضخ شيء  
يحتسبه الامام في قدره ولا يملكه لهم سماع قول مالك ان الصبي المرامق اذا  
اطاق القتال واجازة الامام بكل له السهم ولوم يبلغ فالاول مخفف ودليله  
الاتباع والثاني مشدد على الغنمين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به  
على دليل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
انه يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول  
اصحابه ان الامام ان لم يجد معه جملة قسمة اخاف عليها لكن لو قسمها الامام  
في دار الحرب تغدب القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول مخفف والثاني  
مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك كله راجع الى راي  
الامام **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه لا باس باستعمال  
الطعام والعلف والحيوان الذي يكون يد ارب الحرب ولو تغير اذن الامام فان فضل  
عنه واخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنمة قل او اكثر مع قول الشافعي انه  
ان كان كثيرا له قيمة رد وان كان نورا فاصح القولين انه لا يرد ومع ما حكى عن  
مالك من قوله ان ما اخرج الى دار الاسلام فهو غنمة فالاول مخفف على  
المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما اخرج يكون غنمة ولو  
قل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه يجوز للامام ان يقول  
من اخذ شيئا فهو له وانه يشترطه الا ان الاولى ان لا يفعلها مع قول مالك  
انه يكره له ذلك لئلا يشوب قصد المجاهد في جهادهم ارادة الدنيا  
ويكون من الحسن لمن اصل الغنمة وكذلك لنقل كل غنمة من الحسن مع قول الشافعي  
انه ليس بشرط لارم في اظهر القولين ومع قول احمد انه شرط صحيح فالاول مخفف  
على الغنمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم الشرط  
والرابع فيه تخفيف على الغنمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال

لا على

لا على العظم **ومن ذلك** قول مالك لو اسر اسير فاحلفه المشركون ان لا يخرج  
من يادهم ولا يهرب على ان يتركوه يده هبوا بجي لزمه ان يفي بذلك ولا يهرب منهم مع  
قول الشافعي انه لا يسعه ان يفي وعليه ان لا يخرج ويمنية يمين مكره فالاول مشدد  
خاص بالاكار الصابرين على قضا الله وفذل او الاكار من اهل الوعد الصادق والثاني  
مخفف على الاسير خاص من لا يطيق الصبر على خدمة الكفار من لا قدر له في التسليم بهت  
ولا نظره في اسرار افعال الحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
الامام ابو حنيفة ان الامام مخير في الاراضي التي فتح غنوة وغنمت في العراق ومصر  
بين ان يقسمها وبين ان يغزاهما عليها ويضرب عليها خراجا وبين ان يصير قسما عليها  
وبين ان يقوم اخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للامام ان يقسمها على المسلمين اجمعين  
ولا غنائمها مع قول مالك في احدى روايتيه انه ليس للامام ان يقسمها بل يصير بنفس  
الظهور عليها وقعا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى ان الامام مخير بين  
قسمة ما وقعها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمة ما بين جماعة الغنمين  
كسائر الاموال لان تطبيق أنفسهم بوقتها على المسلمين ويستقطو حقوقهم منها  
فيقسمها ومع قول احمد في الظهور واياته ان الامام يفضل ما يراه الاصلح من قسمة ما وقعها  
فالاول مخفف على الامام في فعله لمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقعتها على  
المسلمين والغنمين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمة ما وقعها على المسلمين  
بغير اذنه والثالث فيه تخفيف على الامام في تخيير بين القسم والوقف وفي الرواية  
الثانية لما لك والرابع مشدد على الامام في وجوب قسمة ما بين جماعة الغنمين بالشرط  
المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب فضل الاصح للمسلمين فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها طامة **ومن ذلك** قول ابو حنيفة في الخراج  
المضروب على ما فتح من الاراضي غنوة ان في كل جريب من الخطة قفيز او درهمين  
وفي جريب السعير قفيز ودرهم مع قول الشافعي ان في جريب الخطة اربعة دراهم  
وفي السعير درهمين ومع قول احمد في الظهور واياته ان الخطة والسعير سواء في  
جريب كل واحد قفيز ودرهم والقفيز المذكور ثمانية اربال واما جريب العنب  
فقال ابو حنيفة واحد فيه عشرة وقال الشافعي جريب العنب جريب النخل واما جريب  
الزيتون فقال الشافعي واحد فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في  
ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله تقدير بل المرجح فيه الى ما احتمله الارض من



ذلك لاختلافها في جهة الامام في تقدير ذلك مستعينا عليه باهل الخبرة  
قال ابن مبيدة واختلاف الائمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة  
وانما اختلفت لاختلاف المواضع انتهى فخرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف  
وتشديد كما ترى **ومرئ ذلك** قول الشافعي انه يجوز للامام ان يزيد في الخراج على  
ما وضعه الامام عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول احمد في احدي  
رواياته انه يجوز له الزيادة اذا اختلفت والنقصان اذا اختلفت مع قوله  
في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاختلاف لا النقصان ومع قوله في  
الرواية الثالثة له ان لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه  
وليس في حيفه في هذه المسألة تضيق على عمر رضي الله عنه القذوري بعد ذكر الاسيا المعين  
عليها الخراج لا يوضع عمر رضي الله عنه انما سوى ذلك من النقصان لاسيا يوضع  
عليها الخراج بحسب الطائفة فان لم تقط الارض ما يوضع عليها نقصها الامام وقال  
ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان مع الاختلاف وقال محمد بن الحسن  
يجوز له ذلك مع الاختلاف وامامنا لك رحمه الله هو على صلته في اجتهاد الائمة  
على ما تحمله الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن مبيدة يقول لا يجوز ان يضرب  
على الارض ما يكون فيه ملضم لبني المال رعاية لاحاد الناس ولا ما يكون فيه  
اضرار بارباب الارض تحيلا لها من ذلك ما لا يطيق قدر الارض على ان تحمل  
الارض من ذلك ما تطيق واري ان ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي  
صنفه للمرشيد هو الجيد قال اري ان يكون لبني المال من الحب الخمسان ومن التمر  
الثلث انتهى فالاول فيه تخفيف على الامام من حيث انه ان يزيد على ما وضعه عمر  
ابن الخطاب وتشديد عليه من حيث انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي  
الرواية الاولى عن احمد والرواية الثانية لا احمد عن قول الشافعي وعين  
ما حكى عن ابن حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن اما قول ابو يوسف فوجهه سد  
الباب في الزيادة والنقصان عن ما وضعه عمر رضي الله تعالى عنه اذ بامعه  
لحديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولقبره الصحابة له على ذلك بلا انكار فهو  
انظر نظر من جميع الائمة بعدد وجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة  
والنقصان عن ما وضعه عمر ان الائمة بعد عمر انما على الامة فيما تغيرت الاحوال

الباب

التي كانت ايام عمر بزيادة ابناء الارض في قوته او بنقصه وضعفه فله الزيادة  
اذ اقويت الارض واخرج كل فردا عشرة اراوين من الفم مثلا والنقصان اضعفت  
واخرج كل فردا ثلاثة اراوين فرضي الله عن الائمة اجمعين **ومرئ ذلك** قول  
الشافعي لو صالح الامام قوم من الكفار على ان ارضهم لهم وجعل عليها شيئا فهو  
كالحرية ان اسلموا اسقط عنهم وكذا اذا اشتراه منهم مسلم مع قول ابن حنيفة انه  
لا يسقط عنهم خراج ارضهم باسلامهم ولا ينشروا مسلم فالاول مخفف على الكفار  
بالسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا والثاني تشديد عليهم فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان وكل من القولين وجه **باب** قال ابو حنيفة ومالك واحمد في اظهر  
روايتهم ان مكة فتح عنوة وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها فكت  
صالحا وعبرة كتاب المنهاج وفتح مكة صلحا فدور ما وارضها الحياة ملك يبيع  
انتهى من قال عنوة فهو مشدد على اهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله تعالى اعلم  
**ومرئ ذلك** قول مالك واحمد لا يستعان بالمشر كين على مال اهل الحرب ولا يعاقب  
على عدوهم على الاطلاق قال مالك الا ان يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول ابن حنيفة  
انه يستعان بهم ويعاقبون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب الجارى عليهم  
فان كان حكم الشرك هو الغالب لم يكره ومع قول الشافعي ان ذلك لا ينشروا لحدودها  
ان يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشر كين كثرة والثاني ان يعلم من المشر كين نقص زاي  
في الاسلام وميل اليه قال ومضى استعان الامام بهم دفع ظم ولم يسهم فالاول فيه  
تشديد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة بالمشر كين لم يقع ما شرطه مالك  
من الاستعانة والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول  
الثالث فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الظاهر وكل ذلك راجع الى راي  
الامام او نايبه **ومرئ ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان الحدود تعام في دار  
الحرب على من يحب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا  
ارتكبه في دار الحرب لومة الجحش وان كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الامميين  
فاذا رزق او سرق او شرب الخمر او قذف حرم مع قول الامام ابن حنيفة انه لا يقيم عليه  
حد من رزق او سرق او شرب خمر او قذف لان يكون بدار الحرب امام يقيم عليه  
نفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام  
وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود



في العسكر قبل الرجوع وان كان امير سرية لم يقم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل  
دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقط الحد عنه كلها الا القتل فانه يضمن  
بالدية في ماله عدمه كان او خطا فالاول مشدد على المسلمين نصرة للشريعة المطهرة  
وتقدما لنصرة المؤمنين على الخوف المتوقع من تغيير قلوب العسكر الموجب لضعف العزم  
عن القتال والثاني تخفيف على عسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود في دار الحرب  
الا ان يكون الامام حاضرا فان صولته وخوف العسكر منه يمنع من انكسار قلوبهم  
وضعها عن القتال باقامة الحدود وعلى بعض خواتم بخلاف ما اذا كان العسكر مع  
امير كما قاله ابو حنيفة فيجعل كلام مالك والشافعي في قولها انه يخرج الحدود على من  
وقع فيما يوجبها لكن لا يقيم الا ان رجعوا الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب  
العسكر وضعها عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا خارجين  
من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام  
سقط الحد وكلها الا القتل الترخيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم ان امير  
العسكر ما ترك اقامة الحدود عليهم الا محنة فيهم فلا ياتون بعد ذلك عن الخروج  
معه في الجهاد اذا داهمهم لم يخلاف ما اذا اقام الحدود عليهم فانه ربما نفرت  
نفوسهم منه وقالوا انه يكمنا فلا نسا فومعه وغالهم لا يتعقل ان اقامة  
الحدود عليهم مصلحة له ابد الحجاجهم عن شهود وجوب تقديم امر الشارع على حظوظ  
نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة بمعية على المساحة لا القتل  
فان المقلب فيه حتى لا يمين فلذلك لم يسقط خوفهم ووقع فساد اعظم  
من فساد وجوب الدية على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من توجيه كلام الائمة  
في هذا الوقت والله اعلم **ومر في ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة  
في الجهاد سواء كان بجعل او بجرة او تبرع وسواء يقين على المستناب او يتيقن  
مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجعل اذا لم يكن الجهاد مقينا على النايب  
كالعبد والامة قال ولا يابن بجعل بل في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول  
مشدد على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم  
بعضا فلا يخرج احد منهم الى الجهاد فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها  
الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت والجر احاد السديك ووجه

الثاني ان النايب قائم مقام المستناب في نصرة دين الاسلام فكان المستناب  
ليفاد على دين الاسلام فذلك النايب غالبيا ويصح حمل الاول على ما اذا كان يقوم  
مقامه في نصرة الدين كما اشترنا اليه في التوجيه **ومر في ذلك** قول ابو حنيفة انه لو  
وطى احد الغائمين حارة من السبي قبل القصة فلا حد عليه وانما عليه عقوبة  
ولذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى الغنمة مع قول مالك انه ان ران  
يحد ومع قول الشافعي احمد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرية وعليه قيمتها  
والمراد في الغنمة ومثل نصير امر ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في اصح قوليه  
لا نصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في  
عدم ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنمة والثاني مشدد عليه  
بالحد والثالث فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد  
وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمتها والمهر فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاقوال طائفة لا تخفى على الفطن ووجه كونها صارت له ولد على  
قول احمد ثبوت نسب ولدها وكونه لاحد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة  
الشافعي له في عدم صير ورثتها امر ولد وان كان قابلا بثبوت النسب وانه لاحد  
عليه في وطئها الاحتياط لكون نصيب الواطئ في ملك تلك المجاورة خرافة  
بالنسبة لجميع الغائمين هذا ما ظهر لي من التوجيه في هذا الوقت **ومر في ذلك** قول  
ابي حنيفة ومالك والشافعي في احدى الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة  
فرقع فيها نار فان كانوا المبرجوا النجاة لا في الالتقاء في الماء ولا في الاقامة في  
السفينة ثم باختيار بين الصبر وبين القايم انفسهم في المانع قول احمد انه  
ان رجوا النجاة في الالتقاء القوا او في الثبات ثبتوا وان استوى الامران  
فعلوا اما ساوا وان ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم فروا بيان اظهرهما  
من الالتقاء لانهم لم يرجوا نجاة وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول  
مفضل وكذلك الثاني واحد شق التفضيل مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان فقامله **ومر في ذلك** قول مالك ان يدايا امرء الجحوش تكون غنيمة  
ففيها الخمس ولا يخصون بها قال ومكة ان امدى الى امير من امراء المسلمين كان  
ذلك على وجه الخوف فان امدى العدو الى احد من المسلمين ليس بامير فلا يباين باخذ  
وتكون له دون اهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف



ما امدى ملك الروم الى امير الجيوش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى  
للسلول ولم يذكر عن ابي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذ امدى الى الواطى هدية  
فان كانت لشئ ناله منه حقا كان ام باطلا فخر ام على الواطى اخذها لانه يحرم عليه  
ان ياخذ على خلاف الحق جيلا وقد الرضا الله تعالى له واما اخذ الجبل على الباطل  
فهو حرام كالباطل فان امدى اليه من غير مد من المعنيين احد في ولايته تفضلا وشكرا  
فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا يسعه عندي غيره الا ان يكافيه  
على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالملك الذي  
به سلطانة شكر اعلى احسان كان منه فاحب ان يقبلها ويجعلها لامل الولاية  
او يدعيها ولا ياخذ على الجزم كفاة فان اخذها وتوكلها لم يحرم عليه وقال احمد  
في احدي روايته انه لا يخفى بها من اهدى اليه بل هي غنمة فيها الخمس  
وفي الاخرى يخص بها الامام فقوله ما لك مشدد على الامر اعلى ما فيه من  
التفصيل مع ما وافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقوله في يوسف  
مخفف على الامير وقوله الشافعي فيه تشديد في احد شقي التفصيل ومخفف  
في الشق الاخر والرواية الاولى عن احمد موافقة لقوله ما لك ووجه الرواية  
الاخرى انه من كون الهدية تخص بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى شيئا  
للامير في وقت من الاوقات فرجع الامر كما نرى الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
الائمة الثلاثة ان الغالب من الغنمة قبل جازتها اذ كان له فيها حق لا يحرق  
رحله ولا يحرم سهمه مع قول احمد انه يحرق رحله الذي هو الا المصحف وما فيه  
روح من الحيوانات وما هو حجة للقتال كالسلاح ورواية واحدة واما كونه  
محرم سهمه فغير روايتنا قال اوله مخفف على الغالب والثاني فيه تفصيل  
في ضمن تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اذ الجبل  
بما غلب على الغلول والثاني على ما اذا حصل يده لك تجر على الغلول من غالب  
العسكر فيكون في التجزؤ تجر وتغير عن الغلول ومن ذلك قول ابي حنيفة  
واحمد في المنصوص عنه ان مال الفتي وموما اخذ من مشرك لاجل كفه بغير مال  
كالجزية المأخوذة على الروس وجريرة الارض المأخوذة برسم الخراج او ما تركوه  
فرعوا ومرونا ومال المرتد اذ اقتل في رده ومال كافر مات بلا وارث  
وما يوحى منهم من العسائر الخلفوا الى بلاد المسلمين او صولحو عليه

يكون

يكون للمسلمين كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك  
كله فتي متخير مقسوم بصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه ومع  
قول الشافعي ان ذلك يجزى قد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع  
به بعد موته قولان احدهما لمصالح المسلمين والثاني للمقاتلة واما الذي يخمس منه  
قولان الجديد انه يخمس جميعه ونرى رواية عن احمد والقديم لا يخمس الا ما تركوه فرعا  
ومروبا فالاول فيه تشديد على الامام بعدم اخذ شي من الاموال المذكورة لنفسه  
وجعلها كلها للمسلمين وقوله ما لك فيه مخفف عليه باخذ لنفسه شيئا وقوله الشافعي  
وما بعده واضح فرجع الامر الى مرتبة الميزان لمن يامل والحمد لله رب العالمين  
**باب الجزية** اتفقوا لا يمد على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب  
وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا والتفقوا  
على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيد  
ولا على مجنون واعمي وشيخ فان ولا على اهل الصوامع مكذبا قال ابن مبررة وقال  
ذكر الرازي والنووي في ذلك خلافا عن الشافعي ومبارزة النووي في المنهاج  
والمدني وجوهها على من وشيخ هرم واعمي ودامب واجبر وقال الرازي المنصوص  
ان الجزية بمثابة كرا الدار فيستوى فيها ارباب العذر وغيرهم وانفقوا على ان  
الرواة من المشركين اذا ما جرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جاء  
منهم مسلما رده فانه انما لا ترد وعلى انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيع في البلد  
والامصار يد ارا الاسلام مذاما وجدته من مسايل الاتفاق في الباب ولما املوا  
فيه **من ذلك** قول الائمة الثلاثة والشافعي في احد قوليه ان المجوس ليسوا باهل  
كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول مشدد على المجوس بعدم  
اخراجهم وتخريم مناعتهم والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول الاخذ بالاحتياط للمسلمين فلا يباحونهم ولا ياكلونهم بحتم حتى يثبت انهم  
كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني انه ليس معنى دليل صحيح ينفى كونهم من  
اهل الكتاب ويثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع سبي من اهلهم واحكامهم  
**من ذلك** قول ابي حنيفة ان من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العجم  
يؤخذ منهم الجزية دون ما اذا كانوا من العرب مع قول مالك انها تؤخذ من كل كافر  
عربيا كان او عجميا الا مشركي قريش خاصة ومع قول الشافعي و احمد في اظهار روايته



لا تسقط الجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني تسد  
فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث مخفف على جميع عبدة الاوثان فوجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجهه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحمد  
في احدي روايتيه ان الجزية مقدرة في الاقل والاكثر فعلى الفقير المعتل  
اثني عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية واربعون  
درهما وفي الرواية الاخرى لاحداهما موكولة الى راي الامام وليست مقدرة  
وفي رواية اخرى له ثالثة ان الاقل منها مقدرون والاكثر وعنه رواية  
رابعة انها مقدرة في حق اهل المير خاصة بدينار دون غيرهم اتباعا لحديث  
ورد فيهم وقال مالك في المشهور عنه انها مقدرة على الغني والفقير جميعا  
اربعة وثمانون درهما لافرق بينهما وقال الشافعي في دينار يستوي فيه  
الغني والفقير والمتوسط ووجه الاقوال كلها ظاهرة لرجوعنا الى اجتهاد الامية  
بالنظر لامل بلادهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية اذا  
لم يكن معتلا ولا شديدا لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في احداقوله في عقد الجزية  
على من لا كسب له ولا يتكلم من الاذا انه يخرج من بلاد الاسلام وفي القول الاخر انه  
يقدر ولا يخرج واذا قرئ في قول انه لا يؤخذ منه شيء وفي القول الاخر تجب الجزية  
ويحقق دمه لغيرها ويطلب عند يساره وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبد لها  
الحق به ارباب الحرب فالاول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه  
وكذلك ما بعد فرج الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه **ومن ذلك**  
قول ابو حنيفة واحمد ان الذي اقامت وعليه جزية سقطت بموته مع قول الامام  
مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى  
مرتبتي الميزان ووجها الاول انها اوجبت على الذي اصعاقه لئلا  
يتقوى بذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الامر بموته ووجها الثاني  
ان وراثته قايمون مقامه في التقوى بذلك المال المختلف عنه فكان لم يمت  
**ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الجزية تجب على الذي باول الحول ولنا المطالبة لئلا  
يجاء بعد عقد الدية مع قوله في المشهور عنه والشافعي واحمد انها تجب  
باخر الحول ولا تملك المطالبة بها بعد عقد الدية حتى يمضي سنة فان مات  
في انسا الحول فقال ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ

منها له جزية ما مضى من السنة فالاول فيه تشديد على الذي الثاني فيه  
تخفيف عليه والاول من مسألة الموت مخفف والثاني فيه تشديد فوجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجهه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
ان الجزية اذ اوجبت على من لم يؤد ما حتى اسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك  
القول فيها لو كان عليه سنين لم يؤد الجزية فيها ثم اسلم قبل ان يهاجم مع قول  
الشافعي ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانهما اجرة الدار ولو دخلت  
سنة في سنة ولم يؤد الاولي قال ابو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالتمام  
مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالاول من المسألة  
الاولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وتخفيف وكذلك القول في مسألة  
النداء فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوعية ذلك ظاهرة **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة ان المشركين اذا عومدوا وعهد اليهم في السلم مع قول ابو حنيفة انه يشترط  
في ذلك بقا المصلحة فمقتضى المصلحة الفسخ بيد اليهم عهدهم فالاول فيه  
تشديد علينا والثاني مفصل فرج الامر الى مرتبتي الميزان ليصح حمل الاول  
على بقاء المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الجزية  
او امر بالتحاق على بلاد الاسلام لا يؤخذ منه عشرين الا ان يكونوا ياخذون منها  
مع قول مالك واحمد انه يؤخذ منه العشر قال مالك ومالك اذا كان دحوله بايمان  
ولم يشترط عليه اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند دحوله اخذ منه  
ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر حال اخله والا فلا ومن اصحابه من قال  
يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثالث مفصل والثاني مشدد  
وكذلك قول اصحاب الشافعي مؤشدد فرج الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك  
راجع الى راي الامام **ومن ذلك** قول مالك ان الذي اذا اخرج من بلد الى بلد  
يؤخذ منه العشر كلما اخرج وان اخرج في السنة مرارا وقال الشافعي لا ان يشترط  
وقال ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذي نصف العشر اعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب  
في ذلك فقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال احمد النصاب  
في ذلك للمعوي خمسة دنانير وللذي عشرة فالاول من اصل المسألة فيه تشديد  
على الذي والثاني مفصل والثالث مخفف بنصف العشر وقول ابو حنيفة في النصاب  
مخفف وقول احمد فيه تشديد على الجزية وتخفيف على الذي فرج الامر الى مرتبتي



الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابنا **ومن ذلك** قول الامامة  
الثلاثة ان عهد الذي ينتقض بمنع الجزية وامتناعه من اجراء احكام الاسلام  
عليه اذ احكم حاكمنا عليها مع قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا  
ان يكون لهم منفعة يجارون بها ثمر يلقون ابد الحرب فالاول فيه تشديد والثاني  
فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان مراد الشارع من تقريرهم في دار الاسلام للجزية انما هو اذ لا لهم وصغارهم  
فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اعراض كلمة الكفر  
ومر قوا من طاعة امامنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى ان الامام فان حكم  
امتناع من ليس عنده منفعة من اجراء احكام الاسلام عليه فلا امتناع لعدم رتبته  
على اذلاله وايضا التكالب به **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهد  
امل الذمة بفعل ما يجي عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين واحاد  
في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء ستاتي في كلام ابن القاسم الا ان يكون  
لهم منفعة فينبغون على موضع يجارون بها او يلقون ابد الحرب مع قول الشافعي  
انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء اسرط عليه تركه في عقد الجزية  
ام لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك فغير تفصيل فان لم يشترط عليه الكف عن  
ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك  
انه لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح ومنتقض بما سوى  
ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض لهذه الثمانية اشياء  
وهي ان يجعوا على قتال المسلمين او يزي في احد هم بمسلمة او يبيد بها باسم نكاح  
او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يورى للمشركن جاسوسا  
او يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركن باخبار المسلمين او يقتل مسلما  
او مسلمة عمد او هذه الثمانية هي التي لا ينتقض ابو حنيفة العهد بها كما مر  
الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان يشترط عليهم الامور الثمانية  
المذكورة ام لم يشترط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد  
بالشرط الذي ذكره كذلك الثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه  
والرابع مشدد لنقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجح الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاقوال كلها معروفة **ومن ذلك** قول احمد انه اذا فصل الذي

ما فيه

ما فيه غصاصة ونقصته على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكرها قد عز وجل بها  
لا يلحق بجلاله او ذكر كتابه المجيد او دينه القويم او ذكر رسوله الكريم بالاشياء  
انتقض عهده سواء شرط ذلك ام لم يشترط مع قول مالك ان اذا اسبوا الله ورسوله  
او دينه او كتابه بغير ما كفر وابه انتقض عهدهم سواء شرط ذلك ام لم يشترط ومع  
قول اكثر اصحابنا المشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وفي الاشياء  
السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد وامامنا شرط فعل  
الوجهين ومع قول ابي اسحاق المروزي ان حكم حكم الثلاثة الاول وفي الاشياء  
من التزام الجزية والتمتع احكام المسلمين والاحتجاج على قتالهم ومع قول ابي حنيفة  
لا ينتقض العهد بشئ من ذلك وانما ينتقض بها اذا كان لهم منفعة يقدرون بها على  
المحاربة او يلقون ابد الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني والثالث  
والرابع والخامس مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الخمسة  
ظاهر لا يخفى على من له فهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من انتقض عهده من اهل الذمة  
ايح قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ويسبي حرمة كما فصل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم با بن ابي الحقيق ومع قول الشافعي في اظهر قوله  
واحمد ان الامام مخير فيه بين الاسترقاق والغنل ولا يرد الى امانه فالاول  
فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور فرجح الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه  
مقام المساقر لكن لا يستوطن مع قول الامامة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم  
وبجوز عند ابي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول مخفف بالشرط  
الذي ذكره والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
ان الكافر ليرى والذمي لا يمنع من استيطان الحجاز ومكة والمدنية ونحوها  
مع قول الامامة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون داخل منهم باجرا او باذن له  
الامام ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم ينتقل ولما ما سوى المسجد الحرام من  
المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخوله للمشركن بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز  
لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك واحمد لا يجوز لهم دخولها بحال  
فالاول من المسألة الاولى وفي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستئذان  
الذي ذكره والاول من المسألة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث



مشدد فوج الامر الى مرتبة الميزان في المسالين فالامية ما بين مشدد ومخفف  
ويصح حل المخفف على ما اذ ارجى منه الاسلام بالدخول وحل المشدد على ما اذا  
لم يرج منه ذلك **وقوله** قول الامية الثلاثة انه لا يجوز واحد ان كنيسة  
فيما قارب المدن والامصار ودار الاسلام مع قول ابي حنيفة ان الموضع ان  
كان قريبا من المدينة وهو قد رتبيل او اقل لم يجز ذلك فيه وان كان بعد من  
ذلك جاز فالاول مشدد والثاني معتدل فوج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
القولين ظاهر **وقوله** قول الامية الثلاثة انه لو ائتم من كتابهم وبغيتهم  
شي في دار الاسلام جاز لهم ترسيمه وتجددك مع اشتراط ابي حنيفة ان تكون  
الكنيسة او البقعة في ارض فتحت صلحا فان فتحت عنوة لم يجز مع قول احمد  
في الظهور ورواياته واختار ما لبعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية  
كابن سبيد الاصطفي وابي علي ابن ابي هريرة انه لا يجوز ترسيم ما تشعت  
ولا تجديد بناء على الاطلاق ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يجوز ترسيم  
ما تشعت دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية الثالثة له جواز ذلك  
على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابي حنيفة والتفصيل  
والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والابع مخفف  
فوج الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب الاقضية**  
اتفق الامية على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا وعلى ان القاضي اذا اخذ القضا  
بالرشوة لم يصرف قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعلى ان  
القاضي اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك  
اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المأتمية جازر مقبول  
بخلاف كتابته اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع فانه  
غير مقبول خلافا لما لاك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سياتي  
توجيهه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاد ثم بان له اجتهاد  
يناقضه ويخالفه فانه لا ينقض الاول وكذلك اذا وقع حكم غيره فلم يبرده فانه  
لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز تخليص رجل في اقامة حد من حدود الله عز وجل  
كما سياتي في الباب وانما يكون التحكيم في غير الحدود واتفقوا على انه اذا وصي  
اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل فانه اذا وصي له من مسائل الاجا

والاقتناع في الباب وانما ما اختلفوا فيه **قوله** قول الامية الثلاثة  
انه لا يجوز ان يولى القضا من ليس من اهل الاجتهاد كالحامل بطريق الاحكام  
مع قول ابي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بجند وانما اختلف اصحابه منهم من شرط  
الاجتهاد ومنهم من اجاز ولاية العاقل وقالوا بقبوله وحكمه قال ابن مسيرة  
في الايضاح والصحيح من هذه المسألة ان من شرط الاجتهاد انما عناية ما كان  
عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار هذا المذاهب لائمة الاربعة التي اجمعت  
الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فالقاضي الان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تقب في  
طلب الاحاديث والافتقار لطريقها لكن يعرف من لغة الناطق بالشرعية عليه  
الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ  
له منه وتقب له فيه سواء وانتهى الامر من مولا المجتهد من الامة على جميع  
ما حواه من بعدهم واخصر الحق في اقاويلهم ونذرت العلوم وانتهى الامر  
الى ما انقضى فيه الحق وانما على القاضي الان ان يقضي بما ياحظه عنهم او عن  
الواحد منهم فانه في معنى من كان اداه اجتهاده الى قول قائله وعلى ذلك فانه  
اذا اخرج من خلافه مترجما موافقا لالتفاق وما امكنه كان اخذ ابا حنيم  
عاملا بالاولى وكذلك اذا قصد في موافق الخلاف ترجمي ما عليه الاكثر منهم  
والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه ياحظه بالحزم مع جواز عمله بقول  
الواحد الا ان اكره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع مذمب ابيه  
او شيخه مثلا فاذا حضر عند حضمان وكان ما تشاها فيه مما ينفي الامة  
الثلاثة بحكمه نحو الوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم حقيقا وعلم ان ما لكا  
والشافعي واحدا اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمتنع فوجد  
عما اجمع عليه مولا الامة الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير  
ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداه اليه الاجتهاد فانما اخاف عليه من الله  
عز وجل ان يكون اتبع في ذلك مولا ولم يكن من الذين يستمعون للقول  
فيستعمل احسنه وكذلك ان كان القاضي ما لكا واخصم اثنان في شور الكلب  
نقض بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسة وكذلك ان كان  
القاضي شافعيما واخصم اليه اثنان في متروك التسمية عند افعال احدهما



منه انفق من بيع شاة مذكاة وقال اخر انما منعته من بيع الميتة فيقضى عليه  
مذنبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حليلا  
فاختصم اليه اثنان فقال احدهما لي عليه ما فقال لاخر كان له على مال  
ولكن قضيت فقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه  
فقد اوامثاله مما ارجو ان يكون اقرب الى الاخلاص وارجح في العمل مقتضى  
مذا ان ولايات الحكام في عصرنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا ثغرا من  
ثغور الاسلام مما سدد فرض كفاية قال ابن مبيزة ولو املت هذا القول  
ولم اذكره ومشيت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح ان يكون قاضيا الا من  
كان من اهل الاجتهاد وحصل بذلك ضبط وخرج على الناس فان غالب شروط  
الاجتهاد الان قد فقدت في اكثر القضاة ومذا كما لاحالة والتناقض  
لما فيه من تقطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذا  
المسألة ان ولاية الحكم جارية وان حكوماتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا  
مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن مبيزة وهو كلام مجرد وارجح الى اصل  
المسألة فنقول ان الاول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشد  
والثاني مخفف فارجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الجري على قواعد  
اهل العصر الاول من السلف من وجود كرامة المجتهد فيه ووجه الثاني الجري  
على قواعد الخلف فكان المقلد للمذنب من مذا اهل الائمة المجتهد من الان  
قائم مقام صاحب ذلك للمذنب من الائمة الاربعة وكان واحد من الائمة  
لقوله بقوله وتعيينه به ويقو اعد لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن مبيزة  
والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضا  
مع قول ابي حنيفة انه يصح ان تكون قاضية في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء  
وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شئ الا الحدود والجراح فانها لا تقبل  
عنده ومع قول محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شئ فالاول مشد  
وعليه جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فارجح الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القاضي نايب عن الامام الاعظم وقد اجمعوا  
على اشتراط ذكره ووجه الثاني والثالث ان فضل الخصومات من باب  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يستطوا في ذلك الذكوة فان المقلد

على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم لاهل الحالم بها وقد قال صلى الله عليه  
وسلم لن يفلح قوم ولوا امرهم امراة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى اقبه  
من بعد الملك وقد اجمع اهل الكسف على اشتراط الذكوة في كل ذاع الى الله  
ولم يلقوا ان احدا من نساء السلف لصاح تصدق لتربية المريد بن ابي  
لنص النساء في الذخيرة وان ورد الكمال في بعض كبريائه عماران واسية امراة فمقتضى  
قد لك كمال بالنسبة للتقوى الذي لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسلطكم في مقام  
الولاية وغاية امر المرأة ان تكون عابدة زاهدة كراثة العبدونية وبالحمل ولا  
ليام بعد غايته رضي الله تعالى عنها مجتهد من جميع اهل المومنين ولا كاملة  
تلقى بالرجال والمحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القضا  
فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين عليه الدخول فيه اذ امر يوجد غيره  
مع قول احمد في الظهور واياته انه ليس من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه  
وان لم يوجد غيره فالاول مشد في وجوب تولية القضا بالشرط الذي ذكره والثاني  
مخفف في عدم وجوبه فارجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه  
الثاني انه من باب الامارة وقد نبى الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص  
والسبي فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب جنيات الانسان لدينه  
وقد ضرب السلف لصاح ليلوا القضا لما ولو ارضى الله عنهم اجمعين **ومن ذلك** قول  
الائمة الثلاثة انه يكره القضا في المسجد ولكن لا يكره من يتعين عليه الدخول فيه  
وذلك اذ لم يجد غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد  
للصلاة فحدث حكومة فحكم فيها فلا كرامة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني  
فيه حث على القضا في المسجد الثالث فيه تخفيف فارجح الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانا نكرو  
وبعكم وشراكم وخصوماتكم انتهى اذ كان عند نبى لا يبتغي التنازع ولو تغير  
وضع الصوف فيه كما ورد فكيف محضرة الله الخاصة في المسجد بل لو اضى شخص  
بغيره وضع الصوف لم يمنع لميله الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضر  
الله من الاولياء ووجه الثاني ان من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز  
فضله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظلوم من الظالم ثم اذ ارفع احد  
الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانصبة عن ذلك لا غير فلكل امام مشد



ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغيره فيما شاملك من الافعال  
الموجبة للحدود قبل القضاء وبعد وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل  
القضاء وبعد مع قول مالك واحمد انه لا يقضي بغيره اصلا وسواء في ذلك حقوق  
الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي في اظهر القولين انه يقضي بغيره الا في حدود  
الله تعالى فالاول والثالث فيها تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخييف  
عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه  
مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه ان يوكل بالاول ويخفف خاص بالاكابر  
الذين لا يميلون عن طريق الحق بالحياة ولا يقبلونها والثاني في مشدد خاص بالذين  
لا يقدر احد من يسوي بغيره بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا اليه بالحمية  
والمحابة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء هذا اولى  
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحدا في احدى روايته  
انه تقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي في التعريف  
بحاله وفي تادية رسالة وفي الجرح والتعديل بل جوز ابو حنيفة ان يكون امرأة  
تجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي واحدا في الرواية الاخرى انه لا يقبل  
في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في قرار بمال  
قبل فيه عند رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان لم يقبل فيه  
الارجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل  
فرج الامر الى مرتبة الميزان وجوز الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني  
وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدة غالبا ولو  
يجعل اليقين مع الشاهد كاشاهد **ومن ذلك** قول المحققين من اصحاب الشافعي  
ان القاضي كيف عزل نفسه ان عزل لم يعين عليه وان يعين عليه لم يعزل في  
اصح الوجهين مع قول الماوردي انه ان عزل نفسه بعذر جاز او بعذر عذر  
لم يجز لكن لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستغفائه لانه  
موكول بعمل يحرم عليه اضاعته وعلى الامام ان يعفيه اذا وجد غيره قيم  
عزله باستغفائه واعفائه لا باحدمما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا لان  
العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلهما فالاول فيه تشديد على

الناس وتخفيف على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد  
على القاضي في اصح الوجهين ومن الوجه الاخر والثاني مفصل فرج الامر الى  
مرتبة الميزان وجوز القولين ظاهر **ومن ذلك** قول اصحاب الشافعي ونقل عن بعض  
ايضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعود قاضيا من غير عهده ولا ية  
بخلاف الجنون والاغما اذ لا يصح فيها العود مع قول الهروي في كتاب الاشراف  
ان القاضي لو فسق وانقر ثم تاب صار واليا بغيره الشافعي لان عدم صيرورة  
واليا بسد باب الاحكام اذ الانسان لا يتقن غالبا من ضل امور يعنى لها  
تفتقر الى مطالعة الامام فجوز للحاجرة ومع قول القاضي حسين ان حدث الفسق  
للقاضي في اخر التوبة انقر وان عجل الاقلاع عن ذنبه ونذر لم يعزل لانه  
العصاة عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرج الامر  
الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ان الحاكم  
لا يحكم في الحدود والقضا من بعد ازالة الظلمة وانما يحكم بعد سواها عن العدة  
الباطنة قول واحد او اما ما عدا ذلك فلا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم في الشاهد  
فقط طعن سأل متى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ولا يكتفى بعد التهم في ظاهر  
احوالهم مع قول مالك والشافعي واحدا في احدى روايتيه ان الحاكم لا يكتفى بظاهر  
العدالة بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء اطعن الخصم ام لم  
يطعن وسواء كانت الشهادة في حد او غيره ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان  
الحاكم لا يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه  
تشديد والثالث تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة  
وجز **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ان الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قول الشافعي  
واحدا في احدى روايتيه انها لا تقبل حتى يعين سبب الجرح ومع قول مالك  
ان كان الجراح عالما بما يوجب الجرح مبرزا في عدالة قبل حوجه مطلقا وان كان  
غير متقنا لهذه الصفة لا يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد على الشهود  
وما يثبت على ردهما تهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما ترويه الشهادة  
والثاني وما وافقه من قول مالك على من احتمل حالة العدالة وعدمها قبل هذا  
لا بد من تبين سبب الجرح ليستظهر فيه الحاكم فيردوا ويقبل **ومن ذلك** قول أبي حنيفة



انه يقبل جرح النساء وتعدلهن للرجال مع قول مالك والشافعي واحمد في الظاهر  
روايته انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول مشدد على الشهود وما ينبت على  
شهادتهم في صورة التجرع والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ورجع  
الاول ان المرأة قد تكون عالمة باحكام الجرح والتعديل بل بما تكون اعرف من كثير  
من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للخاص  
من الرجال وهذا قد يتفق لامرأة **ومر ذلك** قولنا في حقيقة واحمد انه يكتفي  
في العدالة بقول المزدكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول  
مؤعد رضى يا وعلى ومع قول مالك ان كان المؤكدي عالما باسباب العدة التي قبل  
قوله في تركيته فلان عدل رضى لم يقتصر الى قوله على والى فالاول فيه تخفيف  
والثاني فيه تشديد والثالث مخفف مع فصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح  
حمل الاول على العالم العظيم باسباب العدة والجرح الذي يحاط لاموال  
الناس وانصاعهم والثاني على من كان ذنبه في الاحتياط فان مثل هذا قد  
يتسامح في وصف الشاهد فاذا قال على والى ارتفعت الرتبة وبذلك علم تو  
قول مالك **ومر ذلك** قولنا في حقيقة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي على غائب لان جرح  
من يقوم مقامه من وكيل او وصي مع قول الائمة الثلاثة انه يقضي على الغائب  
مطلقا واذا قضى لانساق بحق على غائب وصي او محبوز فعند احمد لا يحتاج الى  
احلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى تحليفه في اصح الوجهين فالاول مشدد  
على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدينين بالشرط الذي ذكره والثاني  
عكسه والاول في مسألة التحليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق محبوز من الوكيل او الوصي ووجه  
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التحليف لاكتفاء بالقضاء وحمل  
المدعي على الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول على  
امل الخوف من الله والثاني على من كان بالصد من ذلك **قلت** وينبغي على ذلك  
مسئلة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب  
على الشاهد في صفات الباري جل وعلا ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه قياسا  
على الانسان فانه قد يسلب العلم والابصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء  
على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه لبيان صفات

خلقته وعلى ذلك امل الكسفت حتى قال الشيخ يحيى الدين فرج الله الامام ابو حنيفة  
ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة  
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق  
والخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط  
في اقله الحدود والحقوق المتعلقة بالاميين فلا يقدر على اقامة حد الحكم  
بطلاق مثلا لا بعد تثبت وقد يكون الكتاب زورا على القاضي ووجه الثاني  
ان منصل القاضي يذرفه الزور عليه ولو لا انه غلبت على ظنه انه خط ذلك القاضي  
ما حكم بمقتضاه ويصح حمل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا  
والاول على ما اذا كان بالصد من ذلك **ومر ذلك** قولنا في حقيقة والشافعي واحمد  
انه لو كانت قاضيان في بلد واحد لم يقبل قول البيني وهو الاظهر عندي وما  
حكاه الطحاوي عن ابو حنيفة من انه يقبل انما يؤمنه من يريه وعلى عدم القبول  
فحتاج الى العادة البينة عند الآخر لا يجوز لان ذلك لا يقبل الا في البلدان البينة  
فالاول مشدد لاستعانة القاضي عن المكاتب بمشاهدة بالحادثة او بسماع البينة  
منه والثاني الذي هو قول ابو يوسف مخفف لافرق في اجراء القاضي تلك  
القضية بين ان يكونا في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة وما ذكره في احادي  
روايته ان صنعة تادية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهد ان  
المكروا ليه تشهد ان هذا كتاب القاضي فلان قراه علينا او قرأ علينا بحضرته  
مع قول مالك في الرواية الاخرى انه يكفي قول الشاهد من هذا كتاب القاضي فلان  
المشهود عليه وبذلك قال ابو يوسف رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال  
من لا عوض له في معرفة الاحكام والثاني مخفف ومحمول على العالم بالاحكام التي  
يقنع اليها في الحكم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول مالك واحمد  
والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شئ وقال  
له رضىنا بحكمك فاحكم علينا فيهما العمل بحكمه زاد مالك واحمدان وافق  
حكمه رضى القاضي البلد فينفذ ويمضي قاضي البلد اذا رفع اليه فان لم يوافق  
راى حاكم البلد فله ان يبطله وان كان فيه خلاف بين الائمة مع قول الشافعي في



القول الآخر انه لا يلزم من العمل بحكمه الاثر اصفها بل ذلك منه كالفتوى ثم ان هذا  
الخلاف في مسئلة الحكم انما يعود الى الحكم في الاموال واما النكاح والمصا والنفقة  
والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيه اجماعا فالاول مشدد مع مراعاة الشرط  
الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف لعدم الزامهما بما حكم المحكم الاثر  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول مالك واحمد  
ان الحاكم لو قضى ما حكم به فشهد عند شاهد ان انه حكم به قبل شهادتهما في حكمه  
بذلك مع قول في حقيقته والشا في انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى  
يتذكر انه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول في حقيقته والشا في انه اصح قوله واحدا ان القاضي لو قال في  
حال ولايته قضيت على فلان حق او بعد قبل منه ويستوفي الحق الجديد مع قول  
مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد معه بذلك عدلان وعدل ومع قول الشافعي  
في القول الآخر انه لا يقبل ما لا يقبل من الاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل والضابط والثاني على من كان  
بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله قضيت  
كذا في حال ولايته لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد  
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي  
المعروف بركة الدين في غالب احواله والثاني على القاضي لدين الجيرة الذي  
يضر به المثل في الضبط **ومن ذلك** قول مالك واحمد والشا في ان حكم  
الحاكم لا يخرج الامر عما مو عليه في الباطن وانما يتخذ حكمه في الظاهر فقط  
فاذا ادعى شخص على شخص حقا واقام شاهدين بذلك حكم الحاكم بشهادتهما  
فان كانا شهدا حقا وصدقا فقد حل ذلك الشيء المشهود له ظاهرا وباطنا  
وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم واما  
في الباطن اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء  
اكان ذلك في الزوج امر في الاموال مع قول في حقيقته ان حكم الحاكم اذا كان  
عقدا او ضمنا يحيل الامر عما مو عليه ويتخذ الحكم به ظاهرا وباطنا فالاول  
مشدد وهو خاص بامل الورع والاحتياط والثاني مخفف وهو خاص بمن كان  
بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال

والانصاف

والانصاف ووجه ما حكم الحاكم ببينة وظهرت ذورا فلهذا فقد ظاهرا فقط  
والانصاف ذلك ان الشايع امرنا باجرا احكام الناس على الظاهر في هذه الدار  
كما اشار الى ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
فاذا قالوا نعمنا عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى  
فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم بسرايرهم لان احدهم قد يقول لها  
لبينة ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب الحاكم الشرعي على ان  
يتنقص حكمه في الآخرة لاذن السادة له في الدنيا ان يحكم باجتهاده فكان سرعا  
من الله تعالى ومعلوم ان لا قاسم للاذن باجرا احكام الناس على الظاهر كما  
ان من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه ما شرع ومن هنا يعرف قول  
من قال ان الحقيقة لا تعالف الشريعة ومن قال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام  
على ذلك في كتابنا لاجوبة المرحوم عن ائمة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام بابا حقيقته  
ما كان اذ في نظره ومداركه ورضي الله عن بقية المجتهدين من امين **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بمجرد الواحد لا تثبت عند الوكيل الا بعد استور  
مع قول الائمة الثلاثة انه يشترط في ثبوت الوكالة والعزل شاهدان عدلان  
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول على من يوثق بقوله  
كذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بحده او شهادته

**باب القسمة** اتفق الائمة على جواز القسمة او الشراكة  
قد يضررون بالقسمة مشاركة مداما وجدته من مسايل الاتفاق واما ما اختلفوا  
فيه **فمن ذلك** قول مالك ان القسمة افراز ان تساوت الاعيان والصفات  
فمنه حتى كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين ان يبيع حصته  
مع قول في حقيقته والشا في ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالكتاب والعتاق  
اما في ما لا يتفاوت فهي افراز كالمكيات والموزونات والمعدودات من الجوز  
والبيض به قال احمد وينبغي على القولين ان من قال انها افراز يجوز قسمة  
الثمار التي يجري فيها الربا بالحرص ومن قال انها بيع بمنع جواز ذلك  
فالاول مفصل الثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخفيف ووجه الى التشديد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته لو طال احد الشريكين  
بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فان كان الطالب للقسمة منها هو المتضرر



بالقسم لم يقسم وان كان الطالب لها هو المستع لها اجر المستع منها عليها مع قول  
مالك انه يحجر المستع على القسم بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب  
هو المستع راجع على اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم عنه  
قالا ولا مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف لترك القسم  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك الا قول الاربع طائفة لا تخفى على  
الغفل **ومن ذلك** قول ابى حنيفة ومالك في احدى روايتيهما ان اجره القاسم  
على قدر الروس المتضمن لا على قدر الانصاع قول مالك في الرواية الاخرى  
والشافعي واحدا منها على قدر الانصاع ثم ملأ على الطالب خاصة او عليه  
وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب  
احدنا على الجميع فالقول ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه  
كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه لا تقسم  
في الرقيق بين جماعة اذا اطلبها احدهم مع قول بقية الامة انها تقسم فيه  
كما تقسم سائر الحيوانات بالتعديل والفرقة ان تساوت الاعيان والصفات  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

**كتاب الدعوى واليمين**

اتفق الامة على انه اذا ادعى على رجل في بلد اخر فيه حاكم وطلب حضانة  
البلد الذي فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويثبت  
على الغائب وعلى انه لو تنازع اثنتان في حابط بين مملكتيهما غير متصل ببناء احدهما  
اتصلا للبيان جعل بينهما وان كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الاخر  
وعلى انه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عبده فكذبه فالقول  
قول المكذب يمينه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له فالقول  
قول صاحبه اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الابينة والتقوى على انه  
اذ اثبت الحق على حاضر بعد ان يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهد مدينه والتقوى على  
ان البينة على المدعى واليمين على من انكره اما وجدته من مسایل الاتقا وما  
ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة لو ادعى رجل على رجل اخر في بلد لا حاكم  
فيه وطلب الحضانة منه لم يدره الحضور الا ان يكون بينهما مساقرة يرجع مهابتي  
يومه الى بلد مع قول الشافعي واحدا انه يحضره الحاكم سواء قربت المساقرة

فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكابر الناس الذين يشق عليهم  
الحضور من تلك البلد قياسا على الموصى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما حمل الثاني  
على من لا يشق ذلك عليه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبينة على  
غائب ولا على من ترب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولكن ياتي من عند القاضي  
ثلاثة الى ثمانية يدعونونه الى الحكم فان جاء والا فمعه عليه بانه وحكي عن ابى يوسف  
انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر  
مثل ان يكون الغائب وكيل او يكون جماعة شركا في شئ فيدعى على احدهم وهو  
حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام  
الحاضر البينة وسأل الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة  
للمدعى على الاطلاق وبه قال احمد في احدى روايتيه فالاول مخفف على الغائب  
مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره  
والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال انه  
لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بحجته ويتبين للحاكم انه منطلوم  
لو كان حاضرا ووجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم قائمة مقام حضوره فان لذي  
تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب وصبي ومجنون فلا بد من  
تخليف المدعى مع البينة وعن احمد روايتين احدهما يخلف والثانية لا يخلف فالاول  
فيه تشديد وعلى الاحتياط للغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة  
الرواية الثانية لاحد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل من قال يخلف المدعى  
مع البينة على ما اذا كان في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العادلة  
كالعلماء والصالحين **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه لو مات رجل وخلف ابنا مسلما  
وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على يده وانه يرثه او مات من عرف  
انه كان نصرانيا وشهدت بنية انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه مات على الكفر  
انه قد ورثه الاسلام مع قول الشافعي في احد قوليه ان البنتين تبعان رضوان  
فيسقطان ويصير كان لا بينة فيخلف النصراني ويقضى له ومع قوله الاخر انهما  
يستملان فيقرع بينهما ويفصل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول



وبه قال احمد يرجح بثبوت دين الاسلام والثاني يرجح بثبوت الكفر وبقيت الاقوال  
ظاهرة فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو قال  
لا بينة لي او كل بينة لي زور ثم اقام بينة قبل مع قول احدها لا تقبل فالاول  
فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب وعقلة والثاني فيه  
تشديد عليه ولا عذر لمن اقر فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
واحمد في احدي روايتيه ان بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في الملك  
المطلق دون المضاف الى سبب لا يتركه كالسبع في الشيا بالتي لا تنفع الامرة  
واحدة والسراج الذي لا يترك فان بينة صاحب اليد تعد مرجحته واذ ارخا  
فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا قدم الصامع قول مالك والشافعي ان بينة  
صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي  
ذكره والثاني مخفف عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البينة  
من الخارج فقد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأكول واضع يد على شيء يكون مخدوع  
الثاني عكسه وما كل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال المل الذي هو الوجه  
والثاني على من كان بالصد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد  
من المل الذي هو الوجه دون الخارج فالحكم بحرج الامر في ذلك وبحكم بما يبراه  
ابواه لذمتهم اولدته الخصمين واحدهما وهو مع ذلك على تغيير لنا وسال الله  
اللطيف **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة اذا تقارصت بينتان واحدهما  
اشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك انها ترجح به فالاول فيه تشديد على  
اشهر البينتين والثاني مخفف عليهما فرج الامر الى مرتبة الميزان والمدار  
على ما يقوم عند الحاكم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد امرأة  
وتقارصت البينتان لم يستقطا بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انها  
يتحالفان ويقسم ذلك بينهما فان حلف احدهما وكل الاخر قضى للحالف  
دون التاكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما يستقطان معا فالاول يمكن  
بينة فالاول فيه تشديد على صاحب اليد باخراج نصف ما يدين للخارج وكذلك  
القول في الثاني ولما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به الحكم فان شاء الحاكم  
قسم وان شاء اقرع وان شاتوقف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعى شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا صحف

دعواه من غيره ذكر شروط الصحة مع قول الشافعي واحمد انه ليس للحاكم مناع دعواه  
الا بعد ذكر شروط الصحة التي يقتصر صحة النكاح اليها وهو ان يقول تزوجتها  
بولي مرشد وشاهد عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول مخفف على المدعي  
والثاني فيه تشديد عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من  
عرف بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة انه لو نكل المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضي بالنكول مع قول احمد انها ترد  
ويقضي بالنكول ومع قول مالك انها ترد ويقضي على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت  
بشاهد يمين او شاهدين وامرأتين ومع قول الشافعي انه يرد اليمين على المدعي ويقضي  
على المدعي عليه بنكوله في جميع الاشياء فالامية ما بين مشدد في شيء ومخفف في  
اخر كما ترى فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لا يغلظ اليمين  
بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه انها  
تغلظهما فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتغلظ على المل  
الربة ومن قال بالتخفيف على المل الدين والصدق **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
لو شهد عدلان على رجل بانه اعتق عبدا فانكر العبد لم تصح الشهادة مع قول الامية  
الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني مراعاة  
حق الله ومنها اسرار لا تستطري كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو اختلف الزوجان  
في مناع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابته ولا بينة فما كان في يدهما شاهد  
فوهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجل فهو للرجل والقول قوله  
فيه وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قوله فيها وما يصلح لهما فهو للرجل في الحياة  
واما بعد الموت فهو للباقي منهما مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع  
قول الشافعي موبيتهما بعد التحالف ومع قول احمد ان كان المتنازع فيه مما يصلح  
للرجل كالطباقة والعمائم والقول قول الرجل فيه وان كان مما يصلح للنساء كالنساء  
والوقايا فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم  
لا فرق بين ان يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم  
في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابي يوسف ان القول قول  
المرأة فخرجت العادة انه قد رجحهما مثلها فالاول مفصل والثاني مشدد على

نع



المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجح والرابع مفصل في غاية التحقيق  
 والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهاز ما هو له وكان  
 عند ما كالعارية ان وجه ما موافقة صاحبها به والاخذ منها كما هو مشاهد  
 في كثير من الناس اليوم فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة  
 انه لو كان لشخص بن علي اخ محمد اياه وقد رله على مال فله ان ياخذ منه مقدار  
 دينه بغير اذنه لكن من جبر ما له مع قولنا لك في احدى روايتيه انه ان لم يكن  
 على غريمه غير دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه استوفى  
 بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قولنا لك في الرواية الاخرى من  
 مذهب احمد انه لا ياخذ الا باذنه وان كان عليه غير دينه استوفى سواء كان  
 ياد كما عليه ام ما نعا وسواء كان له على حقه دينه ام لم يكن وسواء كان من جبر  
 حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا  
 لو كان له عليه دينه وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهب جواز الاخذ ولو  
 كان مقرابه ولكن يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالاول مخفف على صاحب الدين  
 في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه بشرط  
 الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحد دين اخر  
 والرابع مخفف مطلقا فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهرة  
 لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظفر ولكن لا يخفى ان الاخذ  
 باذنه اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس بمملوك له بقرينة وقوعه في حقه  
 الحق المذكور فان من محمد الحق الذي عليه مع العلم فلا يبعد منه ان يصح له  
 على مال الغير بطريق شرعي والله اعلم **كتاب الشهادات**  
 الحق لا يمد على ان الشهادة شرط في النكاح واما سائر العقود كالبيع فلا تسر  
 الشهادة فيها والتقوى اعلى ان القاضي ليس له تلقيب الشهود بل يسمع ما يقولون  
 وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقضاة وانهم يقبلن منفردات فيما  
 لا يطالع عليه الرجال غالبا وعلى ان اللعب بالسطوح مكروه والتقوى اعلى انه  
 لا يصح الحكم بالشامد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرج  
 اذا زكيا شهود الاصل او عدلا مما والتفقا عليها ولم يذكر اسمها ونسبها  
 للقاضي فلا يقبل شهادتهما على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فانه

اجاز ذلك مثل ان يقول لا تشهد ان رجلا لا اشهد فاعلى شهادته ان فلان بن  
 فلان له على فلان الف درهم والتقوى اعلى ان لا يجوز شهادة الفرج مع وجود  
 الاصل الا ان يكون هناك عذر يمنع شهادة الشهود الاصل وكذلك التقوى  
 على ان الشامد من لو شهد ابا مرتزج حيا بعد الحكم به لم ينتقص الحكم الذي حكم  
 بشهادتهما فيه وعلى انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما اما وجوب  
 من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة ان النكاح  
 يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند الداعي مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت  
 به ذلك وبه قال احمد في الظاهر روايتيه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وغيره ان النكاح لا ينفذ  
 بعبد من مع قول احمد وغيره انه ينفذ بشهادة عبدين فالاول مشدد والثاني  
 مخفف وكل منهما وجه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح  
 اخطر من المال لما فيه من الاحتياط للابضاع واثبات الانساب والحدود  
 عن نكاح السفاح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق  
 الشامدين في بعض الروايات فمثل العبيد اذا كانوا باعين عقلا مسلمين  
 وقد يكون العبد ادن من كثير من الاحرار كما هو مشاهد في الناس **ومن ذلك**  
 قول الامية باستحباب الاشهاد في البيع مع قوله اودانه واجب فالاول مخفف  
 محمول على حال امل الدين والورع والصدق والثاني مشدد محمول على من كان  
 من ذلك فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه تقبل  
 شهادة النساء في الغالب في مثله ان يطالع عليه الرجال في النكاح والطلاق  
 والعقود ونحو ذلك سواء انفردن في ذلك او كن مع الرجال مع قول مالك انهن  
 لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عند في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي  
 تخص بالنساء في المواضع التي لا يطالع عليها غيرهن وبه قال الشافعي واحمد فالاول  
 فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرج الامر  
 الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة واهم في الظاهر  
 روايتيه انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة  
 مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين مع قول الشافعي  
 انه لا يقبل الا شهادة اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث



مسدد فرج الامر الى مرتبة الميزان و مرجع ذلك الى الاجتهاد **ومرغ لك**  
قولا في حنفية ان استهلال الطفل يثبت شهادته وجليته ورجل وامرأتين  
لان فيه ثبوت اثنين واما في حق العسل والصلاة عليه فيقبل فيه شهادة  
امراة واحدة مع قولها ذلك لقبيل فيه امرتان مع قول الشافعي لقبيل فيه  
شهادة النساء منفردة ان الا انه على اصله في اشراط الاربع ومع قول احمد  
تقبل في الاستهلال شهادة امراة واحدة فالاول مفصل في الثاني فيه تشديد  
والتالي كذلك والاربع مخفف مرجع ثبوت الاستهلال بامراة واحدة  
فرج الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين  
**ومرغ لك** قولا في حنفية انه لا يقبل في الشهادة بالوضاع الارحلا ورجل  
وامرأتان ولا يقبل فيه شهادة النساء منفردة مع قولها ذلك والشافعي  
يقبلن فيه منفردة ان الا ان مالكا يشترط في المشهور عنه ان يشهد فيه امرتان  
والشافعي يشترط شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه يقبل  
في ذلك واحدة اذا اضاف ذلك في الجيران مع قول احمد يقبلن فيه منفردة ان ويجوز  
منهن امراة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه وقول احمد مخفف فرج الامر الى مرتبة  
الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين وكل واحد وجه **ومرغ لك**  
قولا لائمة الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قولها ذلك انها تقبل  
في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر مباح قبل ان يتفرقوا ورواية عن احمد  
وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل شئ بشرط النصاب المعتمد في ذلك  
الامر فالاول فيه تشديد على المدعى الثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره  
والتالي مخفف عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان من الائمة من غلب حكم  
الارواح وجعل الحكم لها فان اذراكها لا يختلف بغير صحتها ولا صغره  
فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع اهل الكشف على ان الروح خلق ثلاثة  
در اكر عارفة بما يجب لله وبما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة في جواهرها  
كالملائكة ولا تنزف في مقامات عكس من غلب جانب الاحصاء على حكم  
الارواح فان الجسم يقبل الزيادة والنمو في جومرته انه كما هو مشاهد كما اسأل  
اليه حديث رفع القلم عن ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف

الارواح فانها خلقت بالغز كما مروا لولا ذلك ما شهدت لله تعالى  
بالربوبية وقيل في ذلك منها يوم الست بركم ومنها اسرار يعرفها اهل الله تعالى  
في كتاب **ومرغ لك** قولا في حنفية انه لا تقبل شهادة المحمودة في القدر وان  
اذا كانت توبة بعد المحمودة قول الائمة الثلاثة انه تقبل شهادته اذا تاب  
سواء اكانت توبة بعد المحمودة او قبله الا ان مالكا يشترط مع التوبة ان يقبل  
شهادته في مثل الحد الذي اقيم عليه فالاول مسدد والثاني مخفف وجه الاول  
العمل بطول الاموالايات والاجزاء وكطاهر قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا  
واوليك هم القاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا ومن هناك  
مالكا يشترط في صحة توبة القاذ في صلاح العمل والكف عن المعصية وفعل  
الحيرات والتقرب بالطاعات ولا يتعبد تسبته ولا غير ما وقال احمد  
ان مجرد التوبة كافي ولولم يعمل صالحا بعد هذا فالعلماء ما بين مسدد في تحقيق  
التوبة وفي مطلقها فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل قول من قال  
يشترط في صحة التوبة الاستبراء بما يغلب على الظن انه لا يعود الى ذلك الذي  
على من ظهر لنا منه واجتهاد ميل الى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد  
التوبة كافي على من لا ميل له الى تلك المعصية **ومرغ لك** قول الشافعي ان  
صفة توبة القاذ ان يقول قد في باطل محرم وانا فادم عليه ولا اعود اليه  
اي الى ما قلنت مع قول مالك واحمد ان صفتها ان تكذب نفسه قالوا او تقبل  
شهادة ولد الزنا في الزنا فالاول فيه تشديد في الافصاح عن التفصيل من  
القذف والثاني مخفف فيه فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومرغ لك** قولا في حنفية  
وما لك ان لعب الشطرنج حرام وان اكر منه ردت شهادته مع قول الشافعي انه  
لا يجوز الا ان كان لعبه او يشتغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بخفف  
فالاول مسدد قياسا على ما ورد من النهي عن التردد شيئا في حنفية عند  
فقد الشرط الذي ذكره فرج الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان لعبه  
يصدر عن ذرا الله وعن الصلاة غاليا فكان اللاتيق به التحريم وجه الثاني  
ان فيه تعلم المكاييد في حرب العدو من الكفار والبعاء فكان اللاتيق به عدم التحريم  
لانه لم يتحصن للهو واللعب المنهي عنه في السريعة فانهم **ومرغ لك** قول الشافعي  
ان شرب النبيذ المختلف فيه لا يرد به الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك واحمد



في احدى روايتيه انه يوم ونفسق بشره وتزبد به شهادته ومع قول احمد في  
الرواية الاخرى كد مذبذب خفيف فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك  
ما وافقه من رواية احمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاقدام  
على تفسير احد ما يكون بامور مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب الشاهد يعود  
عن الرتب والاضيق اموال الناس وحقوقهم بقول الطعن فيه **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة ان شهادة الامم لا تقبل الا مع قول مالك راجع انها تقبل فيما طرعه  
الصالح كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعقود وسائر العقود كالنكاح  
والبيع والصلح والاجارة والاقراء ونحو ذلك سواء اختلفت الامم او تبصر ثم عني  
مع قول الشافعي انها تقبل في ثلاثة اشياء فيما طرعه الاستفاضة وفيها اذا  
ضبط على انسان صيغة اقرار فلا يثبت له من يدعي حتى ادعى الشهادة عليه  
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لا تقبل شهادة الاخرى  
وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا كانت اشارته مفهمة وهو احد  
الوجهين لاصحاب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي  
ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال والافاضة  
فلا ينبغي الاقدام على العمل بقول شهادته ووجه الثاني ان الاشارة المفهمة  
قائمة مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها اوضح من العبارة بقربنية  
قولهم لو نوى الصلاة خلف زيد فبان غير الرضخ الا ان اشار اليه مع اليه  
كقولهم هذا او بقربنية ان الاشارة لا تحتمل التاويل بخلاف العبارة **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة ان شهادة العبيد غير مقبولة على الاطلاق مع قول احمد  
في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني  
فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول**  
الاحتياط للاضياع والاموال والحقوق فعد يقع العبد في الزور وعدم الضبط  
لنقص عقله فكان اشبه شي بالمخل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطا حاديا  
فاخره فذ قال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا  
لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا احمر على اسود الا بالتقوى **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة والشافعي ان العبد لو تحمل شهادة حال رقته واداهما بعد عتقه

قلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقته وردت لم تقبل بعد عتقه وكذلك  
اختلفت فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل  
منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسائلتين فيه تخفيف والثاني فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسائلتين العبرة بحال  
الاداء ووجه الثاني فيها ان العبرة بحال التحمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يجوز  
الشهادة بالاستفاضة في خمسة اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت  
ولاية القضاء مع قول اصحاب الشافعي في الاصح من مذهبه حوا ذلك في ثمانية  
اشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء والملك والعقود والوقف  
والولا مع قول احمد انها يجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة عند الشافعي  
والثلاثة الدخول فالائمة ما بين مشدد وتخفيف في الامور التي يجوز فيها الشهاد  
بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
اقوالهم ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي يجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك  
الشي في يده يتصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد ومل يجوز ان يشهد له بالملك  
وجها ان احدهما انه يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال ابو سعيد الاصطخري  
واحد في احدى روايتيه والوجه الثاني انه لا يجوز وبه قال ابو اسحاق  
المروزي ومع قول ابي حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ومن جهة ثبوت  
اليدين والرواية الاخرى عن احمد ومع قول مالك انه يجوز الشهادة باليد خاضعة  
في المدة اليسيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين فما فوقها قطع له  
بالملك اذا كان المدعي حاضرا حال نقره فيها وحوزه لها الا ان يكون المدعي  
قراية او يخاف من سلطان ان عارضة فالاول من قول الشافعي ومن قول ابو سعيد  
الاصطخري ومن قول احمد تخفيف والثاني من قول المروزي مشدد وقول  
ابي حنيفة تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره  
من الشرط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اوضح **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة انه يجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض في رواية لاهد مع قول  
مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف  
والثاني فيه تشديد ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان اهل ذمتهم عندهم  
عدول ووجه الثاني معاملة المسلمين لان الاسلام هو الشرع الذي امرنا



ان حكم به واذا كانت الشهادة ترد بمجاصي اهل الاسلام فكيف يميل الكفر فاقم  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لعدم قبول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية  
 في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قول احمد انها تقبل ويحلفان بالله مع شهادتهما انها  
 ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا غيبا وانما الوصية الرجل فالاول مشدد والثاني فيه  
 تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم الوثوق  
 بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما ان كان  
 عدد اكثيرا فان لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافر فيبين عدم القبول حريا على  
 قواعد الشريعة في كثير من المسائل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز الحكم  
 بالشامد واليمين في الاموال والحقوق مع قول ابى حنيفة انه لا يصح الحكم بالشامد  
 واليمين في الاموال وحقوقها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة واحدا في احدى روايتيه انه  
 لا يحكم بالشامد واليمين في العتق مع قول احمد في الرواية الاخرى انه يحلف العتق  
 مع شامده ويحكم له بذلك فالاول مشدد ولعله اذا انكر المعتق العتق دون  
 ما اذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشامد واليمين وتشديد من حيث  
 الحلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه يحكم في الاموال  
 وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي واحدا انه لا يحكم بهما معا قال  
 الشافعي واذا حكم بالشامد واليمين يغرم الشامد نصف المالك مع قول مالك  
 واحدا انه يغرم الشامد المالك كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان مع ما انبنى على ذلك من غرامة المالك كله او نصفه **ومن ذلك** قول ابى حنيفة  
 انه تقبل شهادة العدو على عدوه اذا لم تكن العداوة بينهما خرج الى العتق مع  
 قول الائمة الثلاثة انه لا تقبل على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على المدعي  
 والثاني بالعكس وقد افتى بعضهم بعدم قبول شهادة نبي واهل بيته حرام  
 وعكسه وخالف في ذلك اهل عصره فليتبأمل **ومن ذلك** قول ابى حنيفة انه لا  
 تقبل شهادة الولد لوالده وعكسه مع قول الشافعي انه لا تجوز شهادة  
 الوالد من الطرفين للولدين ولا شهادة المولود من الوالد من الذكور والانا  
 سواء بعدوا او قربوا ومع قول احمد في احدى رواياته تقبل شهادة الابن  
 ولا تقبل شهادة الاب لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى انه تقبل شهادة

كل منها لصاحبه ما لم يخبر اليه نفعا في الغالب وله رواية اخرى كالحاجة واما  
 شهادة كل منهما على صاحبه فتقبل عند الجميع الا ما يروى عن الشافعي انه قال  
 لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحود ولا يهاجم في الميراث والعلم  
 ما بين مشدد وتخفيف كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة  
 الثلاثة انه تقبل شهادة الاخ لاجيه والصدوق لصديقه مع قول مالك انها تقبل  
 فالاول فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة الاخوة والاصدقاء ومحبتهم عن شفقة  
 الوالد والولد ومحبتهم فلا تحمله تلك المحبة والشفقة الضعيفة على ان يشهد  
 لاجيه او صدوقه باطلا خلافا لوالده والولد كما هو مشامد والثاني فيه تشديد  
 على الناس اذا حملوا احدا من عالمين صدوق او اخ فرعا لم يكن حاضرا لذلك  
 العقد الا ذلك الاخ او الصدوق فاذا لم يقبلها صاع حقه **ومن ذلك** قول  
 الائمة الثلاثة انه لا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر مع قول الشافعي انها  
 تقبل فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
 الاخذ بالاحتياط فقد تغلب الشهرة على احدهما فيرضى خاطره بشهادة الزور  
 ووجه الثاني نذرة وقوع مثل ذلك **ومن ذلك** قول ابى حنيفة والشافعي انه  
 تقبل شهادة اهل الاموال والبدع اذا كانوا متحسين الكذب لا الخطابيه  
 وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم ان له على فلان كذا فيشهدون له  
 بذلك مع قول مالك واحدا انه لا تقبل شهادتهم على الاطلاق فالاول فيه تخفيف  
 بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**  
 قول ابى حنيفة والشافعي انه تقبل شهادة البهوى على القروي اذا كان عدوا  
 للبهوى في كل شيء مع قول احمد انها لا تقبل مطلقا ومع قول مالك انها تقبل  
 في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيها عدى ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد  
 الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في البداية فالاول تخفيف والثاني مشدد والثاني  
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من تعينه  
 عليه الشهادة لم يجز له اخذ الاجرة عليها ومن لم تعينه عليه جاز له اخذ الاجرة  
 الاعلى وجه الشافعي **ومن ذلك** قول مالك في المشهور عنه ان الشهادة على  
 الشهادة تجازية في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الادميين سوا كان  
 ذلك في مال واحد او قصاص مع قول ابى حنيفة انها تقبل بحقوق الادميين



سرى القصاص ومع قول الشافعي في الظاهر قوله انما تقبل في حقوق الله عز وجل كحد  
الزنا والسرقة والشرب فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على  
الشهود وتشديد على المحرور فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة  
بحوز ان يكون في شهود الفرع نساء مع قولنا لك واحد انه لا يجوز فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه  
بحوز ان يشهد انسان كل واحد منهما على شاهد من شهود شاهدى الاصل وبه  
قال الشافعي في ظاهر القولين القول الثاني يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل  
شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرج الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لك والى خيفة والشافعي في القدم واحد  
انه لو شهد شاهدان بمال ثمر رجاء بعد الحكم به فعليها الفرع مع قولنا الشافعي  
في الجرد انه لا شيء عليها فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نادى  
الشهود لياخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن يقين ووجه الثاني  
ان المذار على الحكم لا عليها **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان الحاكم اذا حكم بشهادة  
فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قولنا لك واحد والشافعي في  
احد قوليه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعلم  
احوط للدين فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة انه لا تقرير  
على شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قولنا لائمة  
الثلاثة انه يعزروا ويوقف في قومه فيعرفون انه شاهد زور زاد ما لك  
فقال ويشتر في المساجد والاسواق ومجامع الناس فالاول فيه تخفيف والثاني  
فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه ويصح حمل الاول  
على من لم يعقد الزور والثاني على من كثر منه والله اعلم **كتاب العتق**  
اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها مائة اما وجده من مسائل  
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه لو اعتق شخص  
له في مملوك مشترك وكان مؤسرا عتق عليه جميعه وتضمن حصته شريكه وان كان موصرا  
عتق نصيبه فقط مع قولنا في خيفة انه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان  
يعتق نصيبه او يستسعى العتد او يتضمن شريكه المعتق ان كان مؤسرا وان كان  
معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن فالاول فيه تشديد

على

على السيد ورجمة بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشر  
على التفصيل الذي ذكره فرج الامر الى مرتبة الميزان واجتهاد المجتهد **ومن ذلك**  
قولنا لك في المشهور عنه انه لو كان عتق بين ثلاثة لو اعتق واحد نصفه والاخر ثلثه  
والاخر سدسه فاعتق صاحب النصف والسدس حصتها معا في زمان واحد او كلا  
وكلا فاعتق حصتها عتق كله وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتها  
من العتد فيكون لكل واحد منهما من ولايه مثل ذلك مع قولنا لائمة الثلاثة ان عليها  
قيمة حصته شريكها بينهما بالسوية على كل واحد نصف قيمة حصته شريكه وفي رواية  
لما لك فالاول فيه تشديد على السيد بنعتق العتد كله عليها ووزن قيمة الشقص  
الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له النصف وتشديد على  
صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف والثلث فليتا مل **ومن ذلك**  
قولنا في خيفة انه لو اعتق عبيد في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يجز الورثة جميع العتق  
عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قولنا لائمة الثلاثة انه يعتق  
الثلث بالقرعة فالاول فيه راحة السيد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف  
فرج الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه **ومن ذلك** قولنا في خيفة والشافعي  
انه لو اعتق عبد من عبيد لا بعينه فله ان يخرج ايهم شاء مع قولنا لك واحد انه  
يجوز احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد عليه  
بالقرعة فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السيد محسن بالعتق فله  
التفصيل بين عبيد له ووجوب حق احد منهم عليه ومعلوم ان القرعة انما شرع  
خوفا من ان ياخذ الاعبط لنفسه ويعطي اخاه الاردا ولا كذا لك الحكم في حق السيد  
مع عبيد ومن هذا علم توجيه القول الثاني **ومن ذلك** قولنا في خيفة انه لو اعتق  
عبد في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العتد في قيمته  
فاذا ادا ما صار مخرام مع قولنا لائمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالاول مخفف  
على العتد الطالب للعتق والثاني مشدد عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول المبادرة من السيد الى عتق نفسه وجميع اعضائه من النار كما ورد ووجه  
الثاني المبادرة الى وفاة الدين الذي يعوق صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه  
لاصحابه فانه ليس في الاخرة اصعب على العتد من الدين وقد راي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء اقولما في ضايق من نار مطبقه عليهم فقال







وصفتها ان يكتب السيد عبد علي ما لم يسمع في العبد ويؤديه اليه وانفقوا  
على كرامته كتابته الامة التي لا كتب لها كما اتفقوا على ان السيد الكاتب عبد علي مال  
اتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى انتم من مال الله الذي انا انما وجدته من مسائل  
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامة الثلاثة واحدا في احدى  
روايتيه انه لا يكره كتابته العبد الذي لا كتب له مع قول احمد في الرواية الاخرى  
انها تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الله تعالى قد سخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيده فيه  
كالكتب ووجه الثاني ان من لا كتب له اذا كتب طلبت نفسه الخروج من  
الرق وتحركت لذلك بعد ان كانت ساكنة وصار كل يوم عنده ما في الرق كانه سنة  
فربما داه ذلك الى السرقة والاختلاس من مال سيده او غيره فانهم **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة وما لك ان الكتاب تصح حاله وموجله ولو كان اصلها التاجيل مع قول  
الشافعي واحدا انها لا تصح حاله ولا تجوز الا منجحة واقلة بخان فالاول فيه  
تخفيف على السيد ووجه العبد والثاني فيه تشديد عليه ووجه العبد فوجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول طلب مكافاة السيد على كتابته له بتجمل المال ان  
كان العبد من اهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارح من السيد كمال الفضل والمنة  
للمكاتب بعد اد الجور فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان المكاتب لو امتنع من  
الاداء وبه مال يفي بما عليه جبر على الاداء فان لم يكن بيده مال لم يجبر له على  
الاكتساب مع قول مالك ليس له تجبر نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على  
الاكتساب جديدا ومع قول الشافعي واحدا انه لا يجبر بل يكون للسيد النسخ  
فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفيف عليه فوجع  
الامر الى مرتبة الميزان وكل من لا قول وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك  
ان ايتا السيد المكاتب شيئا مستحق مع قول الشافعي واحدا ان ذلك واجب للامة  
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان ذلك من باب البر والاکرام واللاقية بذلك الاستحباب لا الوجوب  
ووجه الثاني زيادة الاعتناء في امر الله عز وجل للسيد ان يعطي المكاتب شيئا واللاقية  
بذلك الوجوب على قاعدة امل الله عز وجل **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا تقدر  
فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول احمد انه متقدر وموان يحيط السيد عن المكاتب

دع مال الكتابة او يعطيه مما قبضه منه ويبيع ومع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك  
ياخذها كالمثقة ومع قول بعضهم ان السيد يعطيه ما تطيب به نفسه فالاول فيه  
تخفيف والثاني فيه تشديد بوجهين الرابع وما بعده فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك انه لا يجوز بيع رقبة المكاتب الا ان مالها  
اجاز بيع مال المكاتب وهو الذي هو المولى من حال ان كان غنيا ومولجده من مذهب  
الشافعي مع قول احمد يجوز بيع رقبة المكاتب ولا يكون البيع فصحا للكتابة فيقوم  
المشتري مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فوجع  
الامر الى مرتبة الميزان وبصح حمل الاول على حال امل الثروة والمال والثاني  
على امل العدم والمحتاجين الى ثمنه في دين وغيره **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة  
انه لو قال لرقيقه كاتبك على الف درهم فاد اما عتق ولم يقتدر الى ان يقول  
فاذا اذيتهم الى فانت حر وينوي العتق مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول  
خاص بالاكابر الذين اذا عرضوا لاحد باحسان لا يرجعون فيه والثاني خاص بمن  
كان بالصدقة ذلك فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة  
انه لو كاتبته وشرط وطهرها في عتق الكتابة لم يجز مع قول احمد ان ذلك يجوز فالاول  
مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم ٥

**كتاب امثالات الاولاد** اتفق الامة الاربعة على ان امثالات الاولاد

لا يغير ومثمنه من السلف والخلف من قها الامصار وقال داود يجوز بيع امثالات  
الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فوجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة  
في تلك الامة وقضا وطرسيد باجماعها مع اثباتها منه بما يتبين فيه خلق الاربعة  
يصير لها فضلا عظيما على سيد ما فكان من مكارم الاخلاق ان تكون معتقة من بعد  
وجه الثاني ان السيد له ان يترك الاحسان المذكور لها حتى ياتيه شيء من الشارع  
بينها عن بيعها فيحمل الاول على حال الاكابر من امل الورع والثروة والدين وحمل  
الثاني على من كان دون ذلك **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه لو تزوج لمة غيره  
فاوله ما ثم ملكها لم تضام ولده ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول ابي حنيفة  
انها تضام ولده فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فوجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك في احدى روايتيه انه لو باع لمة



ومى حامل منه صارق ام ولد مع قول الشافعي واحمد وما لك في الرواية الاخرى  
انها لانضير ام ولد فيجوز بيعها ولا تنقض بيوته فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو استولد جارية  
ابنه صارق ام ولد مع قول الشافعي في صحه قوله انها لانضير ام ولد فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابى حنيفة وما لك  
انه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي في احد قوله انه  
يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع  
قول احمد انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني  
فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة انه يجوز للسيد اجارة ام ولد مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر  
والحمد لله رب العالمين **وليكن ذلك** اخر ما فتح الله به من ابواب كتاب  
الميزان الشرعانية المدخلة بجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية  
وتوجيه اقوالهم **وقد** حاولت الجمع بين اقوال الامية ومقلديهم وتوجيه  
كل منها مجتهدى ليعلم الاخوان من مقلدى الامية الاربعة بني اعتقادهم بالبحان  
وقولهم بالنسبة ان ساير ائمة المسلمين على مدي من زعمهم ايمانا وتسليما انهم اصيلوا  
الى ذلك نظر واستدلوا كما مر بنا في الخطبة ويعوزوا باخذ الامية المجتهدين  
بيدهم في احوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك بنفسه في وجهه واخذ بيده  
خلاف من كان بالصد من ذلك فانه ربما نظر الامية اليه نظر الغضب لسواديه  
معه ونغصبه عليهم بغير حق واذا كان الامية كلهم متنادين مع بعضهم بعضا مع  
تقاوتهم في العلم فكيف من هو عامي بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الميثاق سعيد  
رضي الله عنه سوا الامام مالك بالمدنية يساله عن مسألة فارسل يقول له  
اما بعد فانك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قام عندك  
فيها انتهى فاعلموا ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله  
رب العالمين **ونشبع** في ذكر الخاتمة الموعودة بذكر ما في الخطبة **فقول**  
**خاتمة** في بيان بنية صلحة تتعلق باسرار احكام الشريعة  
تناسب الميزان في التقاسم من كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيدي على الخواص

رضي الله عنه يطالع الناظر فيها على سبب مشروعية جميع التكاليف في ساير الاعصا  
واما كلها كاللكنان للكلية التي اكلها ابو نادم عليه الصلاة والسلام  
من الشجرة فكان رد الميزان جميع مذايب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبتي الشريعة  
كانت كذا لك رد هذه الخاتمة جميع ابواب لفقة وما فيها من الاحكام الى الامية  
التي اكلها ابو نادم عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بينه  
بعد حكم القضاة لا مظهر ما يقع من هذه او من بينه المعصومين من الذنوب  
فانهم **وقد سالت** شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف  
مع ان الله تعالى غنى عن العالمين وعن عباده انهم فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام  
التوبة لبني آدم اذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه فكانت جميع التكاليف والاداب  
التي كلف الله تعالى بها اولاده كاللكنان لانه لم يخلق له ان ينهيه من لا يجوز عليه  
الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة هي كفارة والا فهي رفع درجات  
كافي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقلت له فاذا كانت رفع درجات  
في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى ام ربه فعوى فقال اعلم يا ولدي  
اعلم ان ما قصه الله تعالى عن الانبياء من مسمى المعصية والخطية انما هو على سبيل المجاز  
لان احدهم لم يخرج عن حضرة الاحسان في خطية من ليل او نهار وتلك حضرة  
مساكنة الحق جل وعلا فلا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع العصيان ممن يحجب  
عن نبوة الله تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطاياهم كلها صورته لا حقيقة ليصير لهم  
الامر باقامة المعاد برفقهم باطنيا وقعودا في مخالفة وبصير احدهم يعرف كيفية  
تقليم قومه التفضيل من الله بالتوبة والاستغفار اذ وقعوا في المخالفات وبصير  
احدهم يعرف مقدار الجحيم كما عرف مقدار الوصل وعكسه اذ السعي لا يعرف الا بصد  
قال واوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثالا واقعة السيد ام عليه الصلاة والسلام  
مثال ملك مطاع قال يوما لامل حضرة الخاصة اني ارد ان احرق امرا في الوجود  
وانزل كتابا وارسل رسلا بامروني واجعل لمن اطاعهم دارا تسمى الجنة ومن عصاهم دارا  
تسمى النار واخرج من ظهر عبي اذ ام ودية ليعمرون الارض واجر اليهم التكليف  
بعد ان افتر عليه الاكل من شجرة وبعد ان انما عن العرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه  
ذريته الذين عصوا الحق مجازا صوريا وعلى ذريته الذين لم يعصوا حقيقة لا محذور  
ثم اخرج من تلك الجنة التي اكل منها من الشجرة الى اخرى انزل منها في الدرجة



تسمى الدنيا واجل كما لبقامه فيها من طلب ان يكون مكان ادم فليتعذر ما تجر احد  
من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال يا لها انا لها  
طلبا لتعقيد قضا الله تعالى وقدره في عبادته من كان حاضرا المجلس منذ الانفا  
لم يحكم على ادم بالمعصية الخالصة وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان  
غائبا عن هذا المجلس فانه يحكم عليه بالمعصية ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من  
اولاد ادم وكان ذلك من اكبر المصالح لهم ليقعوا في قضا الله وقدره تارة بالمعصية  
فيظفروا حلة وعقود وتارة بالطاعة فيظفروا كرمه ومجده فكان ادم عليه الصلاة  
والسلام تحمل عن اولاده المحجوبين بذلك البكا الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن  
عالم ما كان يقع فيه اولاده الذين يتقدمون حدود الله وكان فتح بواقعة باب المعصية  
لاولاده او لا بد للقبضة من فاح يفتح يحكم القضا والقدر ليزنبت على ذلك الحدود  
في الدنيا والاخرة فقد بان لك ان جميع التكليفات التي شرعها الله تعالى في الدنيا  
انما كانت في مقابلة اكل ادم من الشجرة صورة فما من اولاده احد الا وقد عصي او عصي  
بمعصية او بكروا او بخلاف الاولى فاعدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام في اي  
جميع التكليفات التي شرعها الله تعالى في الدنيا فاح ارفع درجات او كفارة لذنوب وقوافيه  
او عفوية لهم كالحج والادب الله تعالى بها عباده انتهى **سمعت** سيدي عليا  
الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما توقع من ادم عليه الصلاة والسلام من تسمى  
المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان اذ صياغته حال اكله من الشجرة  
كوضاه عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ومن قال في ابية غير ذلك قيا ساع  
كالنماد من فعلية الخروج من عهده يوم القيامة وانما قال ربنا ظلمنا انفسنا  
وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشرا واولاد الذين يعصون  
امرك فكانه بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه فهو كالشافع فيهم عند ربه  
وجميع ما وقع له طامرا من تطاير التاج والنياب عن راسه وبدنه والبكا والندم  
كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض  
قال وانما اخذته البطن بعد اكله من الشجرة ليتذكر بذلك صورة ما يقع فيه بنوه  
فيستغفروا الله تعالى لهم كلما باركوا وتغوط وقد جاء في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم  
بطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلا وكذلك حدث في حوزة ريادة علي  
البطن ما يقع لها ولبنيتها من الحنن في كل شهر لتذكر بذلك معاصي بنيتها وتستغفر

لهما وانما زادت على ادم بلحيض في كل شهر لانهما وقفت في صورة الذين من ادم في اكله  
من الشجرة حتى اكلوا لكونها ايضا هي التي قطعت الشجرة من شجرة النور واعطتها لادم  
ولا شك ان من باقى الخالق الصوريه وهو مظهر لاستحقاقه ذلك اعظم في صورة  
الذنب من باقى الخالق تاسيا قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فليس ولم عهد  
له عزمنا لاسيما وقد حلف له ابليس انه له من الناصحين وقد بلغنا ان بعض العارفين  
احتج بابليس فقال له كيف حلفت لادم انك له من الناصحين وانت تكذب فقال  
فماذا اصنع لما رايت قضا الله لامر له ورايت قلوب الانبياء سادحة سالمة من خطيئة  
الوقايع معظمة لله تعالى كل التقويم حلفت له بمعبوده الذي يعرفه هو قبل نبوته  
وتحمله في ذمته وتعالى الله في علوه انه وجلاله عن كل ما يحيط بالبال من صفات  
التعظيم له فاحلفت له الا بالمعبود الذي تخيله لا بالله الذي ليس كمثل شئ انتهى  
**ثم العلم** يا اخي ان الجنة التي كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله  
تعالى كما قد يتبادر الى الذمان وانما هي جنة البرزخ التي فوق جبل الناقوت كما قاله  
اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت والحساب  
ومجاورة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبر المؤمن له طاق منها ينظر اليها  
ويتنعم بما فيها في قبره وكذلك القول في النار التي ترمى في دار الدنيا في المنام او من  
طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا واما التي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عمر بن يحيى الذي سبب لسوايب وراى فيها المرأة التي جلست الهن حتى ماتت قالوا  
هي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة وامط منها الى الارض لقرعها منها في الحكم  
وكل من مات من اولاده المطيعين لقود روح الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت  
روح الى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو ادم في مدبر المكنين حتى تقضي الدنيا  
ويغنى العدد وتكامل المدد فيخرج الناس بنفقة المبعث الى الحساب ثم يدخلون  
الجنة الكبرى والنار الكبرى ولوان الجنة التي يفتح للمؤمن منها طاعة او النار  
التي يفتح للكافرين منها طاعة كانت هي الجنة الكبرى والنار الكبرى لغات الحشر  
وما بعد مما ورد انتهى **قال** سيدي علي الخواص رحمه الله ولما كان القالب  
على جنة البرزخ مشابها للجنة الكبرى في الظهارة والتقدير لم تكن محلا لاجراج  
القدر فيها من بول وغايط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الكلمة  
الصورية فلذلك اترك ادم وحو الى هذه الارض التي هي محل التقدير والاستحالة



لبحر جافها ذلك القدر الصوري في حقها الحقيقي في حق العصاة من اولادها انتهى  
**ومعنى** اخي فضل الدين رحمه الله يقول لما اكل آدم وحوى من شجرة النهي  
تولد فيها البول والغائط والدم ولدت النفس من الرجال للنساء وعكسه ولدت الجماع  
كذلك وتولد في ذواتها بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة النهي الخاصة بهم من وقوع  
في حرام او مكروه او خلافه لا ولي زيادة على ما تولد صوته في ابوابهم الجوارح والاعمال  
بغير مرض والمخاطب والصانع والتكبر والتجبر والقبعة واسباب الاذا والشر  
والنقص والعمامة والغبية والنيمة والبرص والحرام والكفر والشرك وغير ذلك  
بما وردت الاجازة والاثارة بانه ينقص الطهارة من قائل في جميع النواقض وجدا  
كلها متولد من الاكل وليس لنا نقص للطهارة من غير الاكل ابد افان من لا ياكل  
حكم الملايكة لا يقع منه شيء ينقص طهارته ابد امما كونه ومما لم يذكره  
فان الملايكة لا يتولد ولا تنفوس ولا يحرق لها دم ولا تستحي النساء ولا الرجال  
ولا الاستمتاع بالجنس بشئ من جسدهما ولا بالجماع ولا تحج ولا يغني عنها ولا تقضي  
رقتها بكمز ولا غيره اذ العبد لا يعصى ربه الا ان حجت عن شهوة تعالى ولا يحج  
عن شهوة تعالى الا ان كل فلوله حجاب بالاكل ما وقع في معصيته ابد اذ ذلك  
امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع منها  
ناقص بالما المطلق وبذلك الامرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالظهور من الجماع  
بالما كذلك او الحجر او التراب في الاستنجاء وازالة قدر الغسل وذيل الماء الطهور  
وامرنا بالستره عن كل عانة خرجت من الفضل او الدبر وغيرهما حتى عن مس المحل  
الخارج منه البول والغائط من قبل ودبر وامرنا الشارع وكذلك العلماء برب  
السراويل بالما لامتثالها للذكر المجاور للخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم  
ينفتح سراويله بالما عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل في سياقي في توجيه  
الاحكام ان النقص من الفرج خاص بالكابر والعلماء والصالحين وعدم النقص خاص  
بالعوام واما امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقص من بول الغلام اذا لم ياكل  
غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا من غسل منه فله ذلك وان كان الرشد افضل  
لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول **فان قال** قائل كيف قلتم  
بمجانسة بول الاطفال مع كونهم لا يبيع في حقهم الاكل من شجرة النهي **فاجواب**  
قد قال بعض اهل الكسوف للاطفال معاصي من حيث رويها كما لها طاعات كذلك

من حيث رويها واحكامها ايضا فان بعض العلماء كان يفصل من بول الصبي الذي لم ياكل الطعام  
ويقول ان في الدبر ما كل في هذا الزمان الحرام والبهائم فكان بوله اقدر من بول  
من ياكل الحلال انتهى **قد** جازا قول المجتهد في النقص بما ذكرنا على ضمين  
مشده ويخفف بحسب الاول الذي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم  
من توسط بين التخفيف والتشد يد كصاحب القول المفصل كما ان من التواضع ما اتفق  
عليه الائمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنهما ما اختلفوا فيه كسالم المحارم  
ومن الفرج والجنون بشرطه عندهم وكذلك ما اختلفوا فيه خروج الدم الساخن  
من المبدن والقبعة والنيمة ومن الضان في الابط والمسكر والاجنة والابر  
والصليب والوش وخود ذلك وقد تعدد في توجيه الاحكام من باب الاحداث  
من ان النقص ليس الفرج ليس مولدات الفرج واما النقص به لكونه محلا لخروج  
الخارج المتولد من الاكل اذ لو كان النقص به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل  
لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قد يمتد وتولد من الاكل **فان قلت**  
قد قال العلماء بالنقص خروج الحصة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من  
الاكل يمتد في جميع الاعضاء ليس النقص عندهم بها لذاتها واما مولداتها من  
القدر المتولد من الاكل فلولها ما عليها من القدر لم ينقصوا الطهارة بها لوقوع  
ذلك اذا ناقض حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل والشرب  
واثارة الشهوة والغفلة عن الله عز وجل والمعاصي ليست الحصة او العود  
بذاتها شيئا من ذلك فانهم قد اصابوا سبب الامر بالطهارة على الحد الاصح  
والاكبر **فان قلت** فلم وجب تعميم البدن بحرمه بالغسل من خروج المنع انه دون  
البول والغائط في القدر يتعين **فاجواب** ان تعميم البدن بحرمه واجماع من  
غيره وجب ليس هو القدر واما مولداته من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى  
تمينه وتنشيطه كزبد النظر اليه فلهذا امرنا الشارع باجر الما على سطح البدن  
كله بحسب سر بيان اللذة فهو ان كان فرعا من البول والغائط فهو اقوى لكونه اصله  
فلهذا امرنا باجر الما المنفصل للبدن من ضعفه او قوته او موته النسي فيقوم احدا  
بعد الغسل نياحي ربه ببدن حتى وكل موضع لم يمسسه الما فهو كالعضو الميت والمسكر  
على الموت وكبدن السكران او النعيم عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته  
ابد او اذا لم يحضر معه فكان لم يصل اذ الصلاة لا تنفع الا بجمع البدن كما انها لا تنفع



خارج حضرة الله تعالى ابد عند اهل الله فافهم وانما وجب التيمم عند فقد الماء  
حسا او شرعا لان التراب غير راحة الماء او عكازة الماء الذي يخرج لما خلق الله تعالى  
الموجودات فان فقد التراب تيمم بالحجر لان اصله كذلك من ريد البحر حتى تخرج وذلك  
يخرج منه قطر الماء اذا احرق بالنار فلو ان فيه الماء ما فطر منه بالنار او الخفافيق  
لا تتقلب **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما وجب تيمم التراب  
بجروج الماء لان الغفلة عن الله فيه اكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك  
قال الامام ابو حنيفة بنقص الطهارة بالتحقيرة في الصلاة لانها لا تنفع الا من  
شخص غافل عن شهوة نظره اليه في صلاته وذلك مبطل عند اهل الله عز وجل  
واما وجوب تيمم التراب على الخائض والنفس اذا انقطع دمها فاما ذلك لزيادة  
القدر الحاصل بالخوض والنفس لا سيما اذا عرفت مثالا وانسرد منها وقد سمي  
تعالى دم الخبيث اذ يبطل صلاة الخائض والنفس مع وجوده وبعد انقطاعه  
حتى تغسل اثر ذلك الدم فقط او بعد تيمم ريقها او تيمم وقد جوز الامام  
ابو حنيفة وطى الخائض النفس اذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل  
ذلك في حق من اشتدت حاجته الى الوطئ وخاف من الوقوع فيها لا ينبغي **فان قلت**  
فلاي شيء اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول والغائط من الادى واختلفوا في تولد  
بعض الحيوانات وغايطها مع ان الادى شرف من الهياكل ببقا اذ هو المكلف  
بترك اكله من شجرة النخيل بخلاف غيره **فاجواب** وما اتفق العلماء على نجاسة  
بوله وغايطه الا لشرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الاصل ان يبطل كل شيء  
لكن لما غفل عز ربه واستغل حكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه الحكم فصار  
كل شيء صاجبه من المطاعم الطاهرة الطبية الراحية يصبح قذرا او نجسا منسبنا  
من بول وغايط ودم ونخاط وفضا وصدان وفي القواعد ان كل من شرف مرتبة  
عظمت صغيرته **فان قيل** ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة بول الادى وغايطه  
الشرف يقتضي عليكم بول الحمار وزبله فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس  
له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا **الجواب** عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى  
حال الاكل فما تغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوان  
الماكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى فحفظ بعض الامية الامر في البول  
وارواها وبويد ذلك امتنان الله تعالى علينا بمهمة الانعام في الاكل والوانه

اباح لنا الحمار والبغل لا ازيدنا باكله غفلة وكانت كالتيمم التي لا يدركها  
الله عليها فانهم **فان قيل** فلاي شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمار كلها من بول  
وصان وغوما فان ذلك كله منولد من الاكل والشرب كبوله وغايطه **فالجواب**  
انما خففوا في ذلك بخفة التيمم والقدر فيها وبعد صورتها عن صوت الطعام  
والشرب بخلاف البول والغائط والقي فانها في الغالب يشبه لونها لوز اصلها  
من نظر الى شدته قذرا ونفقا قال نجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطلانها كما تقدم  
بيانه في الكتاب **فقد** كان اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب وجوب  
استعمال الماء والتراب في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النخيل ولو مكروها  
ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كما طهر من على الدوام كالملايكه ولو اكلنا من  
الله تعالى من صورته نوبة ابدنا اذ مر عليه الصلاة والسلام ما اعتد بنا للتوبة  
من ذنوب نفوسنا ولا عرفنا كيف يتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال  
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين **واما وجب تعلق الصلاة**  
بانواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كلها انما شرعت نوبة لنا واستغفارنا  
من حيث ان قوتنا واحكامنا الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت ابدنا من المعاصي  
او ضعفنا او قوتنا باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى  
بالطهارة بالماء او التراب لمغسطين الجسم تقربا لوقوف بين يديه المنعش للروح  
فتباح في بنا بانه وارواح حية بعد موتها بما وقفنا فيه مما تقدم فكانت  
بذلك فتحنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى راضيا عنا  
كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لتعلقنا عنه ببنائنا  
شهوات نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخلنا الخلا نتخرج تلك الفضلات  
القذرة المنذنة التي لا تناسب حضرة تعالى ولذلك خفف الامية من الاكل  
وقالوا استغنى من الله ان يكشف غور قسا بين يديه كل قليل حال البول والغائط  
كالامام مالك والاوزاعي والنجاشي فكان الامام مالك والنجاشي يدخلان الخلا  
كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلا كل شهر ففرق بطنه فصار يدخله في الشهر  
مرتين فكانت له تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان بركة البطن انتهى  
**وفي الحديث** ان الملايكه تقول عند وقت الصلاة يا ربنا ارفعنا من قوتنا  
الفاوقد تموها فاطفيئوها انتهى **فان قال قائل** فلم تكررت الصلاة عندنا في اليوم



والليلة خمس مرات **فالجواب** كان ذلك من رحمة الله بنا لتذكروا  
 ذنوبنا عند طهارتنا وبحصل لنا الرضى والشرف كلما وقفنا بين يديه ليحسبنا ذلك  
 كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والعقالات بين كل صلاة وصلاة فينبو أحدا  
 ويستغفر مما جناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المنتظر منها أو المصلي كما أنه  
 إذا قال إذا كان الرضو الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم أنه يقوم للصلاة  
 فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فإن كل ما مؤثر شرعي إنما شرع كفاية لفعل وقع  
 الصبر فيه مما يخطئ الله فيكون ذلك في مقابلته كفاية له كما يعرف ذلك أهل الكتب  
 فلو كشف للعبد لراى ذنوبه تنساق قطع عنه يمينا وشمالا كما أكره الله تعالى لى عن  
 كل شئ يحيط بنا له من صفات التقطيم فإن الله أكبر من ذلك كله ثم يقرر اقتضاه  
 ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتحد ركعة ذلك ثم يقعد فتتحد ركعة ذلك ثم يسجد  
 فتتحد ركعة ذلك ثم يرفع رأسه فتتحد ركعة ذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه ذنب  
 من الذنوب التي تغفر بالصلاة فعلم بما قررناه الجواب عن قولنا لا يخلو قد  
 ورد أن الذنوب كلها تخرج بالوضوء من أين جازية الذنوب التي تنساق قطع  
 يمينا وشمالا في الصلاة إذا صلى على أثر الوضوء فأنهم وتعد في أبواب الطهارة  
 قولنا أن ذنوب العبد كلها كانت اقبح وأقذر وأكثر كلما طوّل بظافة الماء  
 أكثر ليكون نقص للبدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل فخرج  
 الله الامام ابا جعفر ما كان إذا استندبا طاعة وما كان أكثر احتياطا له من  
 الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو أكثر من قلبيين مثلا لضعفه  
 بكثرة خروا الخطايا فيه ورحم الله بعبدة المجتهدين **فان قلت** فإذا كانت  
 الصلوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شئ شرعت للصلاة  
 التوافل بل على ما عساه يقع من الذنوب المستقبلة أو شئ جبر للخلل الواقع في الوضوء  
 كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا تغفل الا عن كمال فرض ذلك بان لا يخطئ  
 بيا له شئ من الاكوان من حرم بالصلاة الى ان يسلم منها **فالجواب** شئ جابر  
 للخلل الواقع في الغرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من كلف  
 فرائضه من كل الاوليا وكذلك قال تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الليل  
 فتجده اى بالقرآن فافله لك فما قال تعالى لك الا لينبه على كمال فرائضه  
 صلى الله عليه وسلم وليحق به كل الاوليا من وراثته في المقام ويبقى امثالا على

الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث البخاري وغيره ان الغرائض تكمل يوم القية  
 بالنوافل اى تكمل كل نقص حدث في ركن او سنة بنظيره في النوافل من الاركان  
 والسنن فانهم **فان قلت** فلم اكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل  
 بعض **فالجواب** فعلى ذلك توسعة لامة فانه لو اكد ما كلها كانت كالنسيب  
 الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخصيف على امته  
 ما امكن لعلمه بان الله تعالى غنى طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذنما الناس  
 سنة اى يواطوا عليها كالنوافل الموكدة **فان قلت** فلم شرعت النوافل ذوات  
 الاسباب كالسجود والاستسقاء والعيد من وصلة الجبارة ونحوها **فالجواب**  
 شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهوة الايات العظام التي تخوف الله تعالى بها عباده  
 لاسيما من اكل الحرام والشهوات والشهوات حتى قسى قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله  
 تعالى كل ذلك الخوف الدواع له عن ارتكاب المخالفات فلو لا حجابنا بالاكل وغفلتنا  
 عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذا شرع الشارع في بعض هذه الصلوات  
 الخطبة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الساردين عن حضرة الله عز وجل اليها  
 بقرينة عدم مشروعية الخطبة في صلاة الجبارة لان الموت في نفسه موعظة بليغة  
 لم عقل واستبصر ولو علم صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربه بما  
 شرع من الدعا والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع معها الخطبة اما حكمه  
 الكبير في العيد من فانما شرع ذلك لحجاب الخلق بكثرة الجمع عن شهوة وحدة الرب  
 واما صلاة الجبارة فانما شرعت تاديب بعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصروا  
 فيها حياتهم فكان الغسل والتكبير والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم كالحجاب  
 لذلك الخلل الواقع من في حقهم واصل وقوع ذلك الخلل من في حقهم انما هو حجابنا  
 بالاكل والشرب ويؤيد العبد ان على ما ذكره التنسيط بالاكل والشرب وليس  
 الرتبة لانها شرعنا لينا للقلوب المتنافرة من كثرة المزاخرة في الدنيا والاخرة  
 التقصا به حين حجبنا بالاكل والشرب عن شهوة الاخرة واحوالها وذلك لان  
 بالتلافى لقابوب يحصل اجتماع نظام الدين واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه  
 يشتت نظام الدين ويضعفه وانما اذا العيد ان على الجماعة في الجمعية التكبير لله  
 تعالى اى يخرج شئ من الوجود عن حكم ارادة لانها يوم مفرح وسرور وغفلة

عن



عن الله في العادة اكثر من العقلة عنه في يوم الجمعة وانما امرنا فيها باظهار الفرح  
والسرور وشكر النعمة الله علينا بها بالفعل الظاهر دون الاكتفاء بفتح القلوب  
في الباطن فينبغي لمن طعن في السنن بواقف الاطفال والخدام والعلماء في  
اظهار السرور وليس احسن ما عند من الثياب تعظم حضرة الله تعالى التي لم  
فيها وسبب الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزينة له اثر عظيم في  
الميل الى صاحبه عكس ما اصحاب الثياب لنفسه **وسمعت** سيدي عليا  
الخواص رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعيد من غير مما  
من الصلوات وفي باطنه غل او حقد او مكر او خديعة او حسد او كبر على احد من المسلمين  
فان من اتى الى الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجمع قلبه على حسن الحق تعالى  
في تلك الصلاة **وسمعت** يقول لاصحابه مرات اياكم ان تفادكم الجمعة  
والعيد ان وفي قلب احدكم غل او مكر او خديعة لاحد من المسلمين وهذه وان  
كان مطلوبا في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعيد تركه لا سيما من كان  
حاجا فان الحرم حضرة الله الخاصة في الارض **وفي الحديث** لا يصعد للمشاخرة  
عمل حتى يسطحها اشارة لما ذكرناه فان القطيعة والسخا تمنع نزول الرحمة  
على الخلق ومن منا استبح العلماء صاحب الاعدا قبل الخروج للاستسقاء والتوبة  
وردد المظالم لا يرد دعا القوم فاعلم ذلك **واما وجه تعلق الزكاة بجميع اهلها**  
بالاكل والشرب فهو ظاهر لا تنالما اكلنا ما لا ينبغي لنا شرعا حجبنا عن شهوة  
الملك في المال الذي بايدينا كله لله تعالى وادعينا الملك في ذلك لنا مع  
العقلة عن المال الحقيقي فمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء والمساكين  
شحا من نفوسنا وشرها فضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمولفة قلوبهم  
وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الحجاج  
وعلى الكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى في التو الزكاة وقوله  
تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله  
عليه وسلم ما نقص ما من صدقة وان الله تعالى الضاعف درهم الصدقة الى  
سبعين ضعفا ونسبنا ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى ما سماها زكاة اي نموا  
الا لئلا مل العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وانشرح صدره **وسمعت**  
شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما

سبق في علمه من شحة نفوسنا على عباد الله وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي  
جعلنا مستخلفين فيه اي لا ما لكن له ملكا حقيقيا فذلك امرنا السارح  
باخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع اموال الزكاة على سبيل الفرض علينا  
تظهير الاموال لنا وادوا حقا من الرخص الحاصل لها بالخل والشح ونحافظنا  
لما امرنا الله تعالى ورأسوله باخراجها وانزالها للبركة في رزقنا والموفية  
فانه ما كل مؤمن يشهد زيادة النعم في ماله اذا اخرج زكاته وانما يشهد  
النقص فيه وقد دعت الملائكة رجها بان الله تعالى يعطي كل متق خلقا وكل  
مسك تلقا ودعا الملائكة لا يرد قلوبنا مل غالبا للناس في نفوسهم لم يدعوا  
قط كالا لايان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا باحلاف الانفا  
في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في  
سبيل الله الا قليل من الناس قد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون العبد  
اندى وعد الله به او توعد عليه عند المؤمن كما حاض على حد سواء فان ايمان الخجل  
حق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع انه لو راى يهوديا حطس بيرة من ذليب  
يقول كل من اعطاني نصف اعطينه دينارا لصار غالبا للناس يزدحمون عليه  
باعطا الدرهم لياخذوا الدنيا ويروا ان انسانا قال لاحدكم لا تعظمه را  
لعبطيك كهاد فانير لسعة عقله ولم يسمع له فانظر يا اخي في نفسك فكل المميز ان  
فانت اعلم جالك وادع الايمان بعد ذلك وانزك الدعوى واستغفر ربك  
**وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر  
باخراج زكاته فهو من اجمل الجاهلين لانه ما امره باخراجها الا ومو يريد  
ان يزيد من فضله فاللأقرب الفرح والسرور والحزن والغم انهم واما  
نوافل الصدقات فانما شرعت ليجر الخلل الواضع في زكاة الفرض نظير الصلاة  
والصوم فربما نقص بعض الناس من لغز المحج او من السرور بالاجراج  
فتقص اجرم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعدنا بالاجر  
على الزكاة الا من اخر اجها من شرها فاصدرة قارة فها عينه **وكان** سيدي  
على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع  
دفع النزول للبلاء على ابداننا فان زكاة الفرض مطهرة للمال والروح وصدقة  
التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحسى والمعنوى فمن لم يصدق صدقة



القطوع ولم يجز النقص في زكاة الفرض فقد عرض به للحكمة والجواب والحجب  
 الفرض في الدماء والفرج وسائر ما يوذى به انتهى **واما زكاة الفطر**  
 فانما شرعت لتكون رفع صيام رمضان متوقفا على اخراجها فلا يرفع الى السماء  
 الا باخراجها الحديث حسنة بعضهم مع اجماع اهل الكشف على ذلك وانما كان رخصا  
 لا يرفع الا بعد اخراج زكاة الفطر لانها كالزكاة لما وقع من ذلك الصائم من  
 تحرق صومه بالغيبه والتميمه وتغاطى الشهوات المضادة لحكمة الصوم واصل  
 ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل حجب عن مراعاة مواجبه الله فوقع في خرق  
 صومه لتزك الادب مع تعالى حتى تخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الاكل  
 والشرب وجميع المفطرات فلو لا الاكل لما حجب ولا خرق والحمد لله رب العالمين  
**واما وجب تعلق الصوم** بالاكل من شجرة النوى فما كان او فعلا فهو لان الصوم  
 انما شرع نظيرا وتوقيه للاستعداد في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة  
 من سائر المعاصي التي حدثت من طول سنيننا مثلا حتى نجينا بالاكل والشرب  
 وغلبنا عن مراقبته ونبا عن الحيامة **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله  
 يقول انما شرع صوم رمضان سيد المجاري الشيطان من البدن من العام الى  
 العام فلو كان الصائم يود به على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوسوسة  
 او غير ما لكنه لما اده على حكم النقص خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق  
 واحتاج الى الجابر بصوم الاثنين والخميس ايام اللبالي البيض ويحذر ذلك  
**وسمعت** يقول ايضا من شأن الصوم ذقة القلب وذبول الاعضاء حتى  
 لا تنكوا اعضا العبد تشتهي معصية لسد مجاري الشيطان التي انفتح في  
 البدن باكل الشهوات حتى صار البدن كطافات شجرة الصباد فاذا اصام  
 انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة بحديث المجاري وغيره الصوم  
 حجة اي برس تعني به العبد دخول الافاق الدينية الى قلبه انتهى وانما كان رمضان  
 ثلاثين يوما او تسعا وعشرين لما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي اكلها آدم  
 من الشجرة مكنت في باطنه شهرا كاملا او تسعا وعشرين **فان قيل** ان في الشريعة  
 ما ينهم منه ان الاكل يقيم في الباطن اربعين يوما كحديث من اكل نعمة من حرام لم يقبل  
 له صلاة اربعين يوما **فالجواب** ان مضمون الطعام راجع الى الخواص التي في  
 القوة الهاضمة فما كانت حارة القوة الهاضمة في ابنا آدم اسد فاضت الطعام

وانزلته في شهر ففقد عشر ايام عن مضمون غيره انتهى فعلم ان الله تعالى ما فرغ  
 علينا صوم رمضان الا اضعا فاما للشهوة المتولدة من الاكل فن بالغ في اكل الشهوة  
 والدم في رمضان فقد اطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري الشيطان من  
 به نه فركض فيه ابليس بجيله ورجله فالتف عليه ديه فلو لا الاكل لم نخرج الى صوم  
 ولكنا كالملايكة لا يبع منا معصية ابدا طول عمرنا **فان قيل** فلم شرعت الكفارة  
 في اجماع في شهر رمضان **فالجواب** انما شرعت لتكون المجامع خالفا من ربه  
 وقدر شهوته على رضى ربه عليه ونفرض به ذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة  
 مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك القول في سائر الكفارات من طهارات وقيل  
 ونحوها من الجنابات على الدين ايضا فان الصائم قد خلق باسم صفة الحق تعالى من  
 عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه الباري جل وعلا عنه فقد علمت انه  
 لولا الاكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا ونكف به جوارحنا **واما وجب**  
 تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع جمعا لشئ قلوبنا  
 عن نباحين تفرقت في اودية العقول بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا على  
 صحة الحضور لاسباب في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي  
 خير من ألف شهر فانهم **واما تعلق الحج والعمرة** بالاكل من شجرة النوى فهو لان الحج  
 والعمرة مكفران للذنوب لعظام التي نشأت من حجاب لاكل فلو لا الاكل ما وقعنا  
 في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرنا وقد تقرر ان لكل ما مور شرعى بنا في  
 مقابلة يكفر به من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا  
 ما لا ينبغي لنا اكله شرعا بل بطورا وشه نفسا حجبنا فصينا ولو اننا اكلنا  
 ما ينبغي لنا شرعا من غير زيادة لما وقع منا معصية مذات حجبنا واما في حق  
 ابنا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كلما وقع منه من الذنب والبصاوريا  
 لاحقيقها كما تقدم اول المبحث وكان الحج اخر ما يبنى على العبد من المكفرات وانها  
 فان آدم عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات منك وثاب الله تعالى عليه هناك  
 التوبة الصورية الاحقيقية كما موسى بن غير الانبياء من ذرية **فان قيل** فلا شيء  
 لم تجز العمرة والحج الامرة واحدة في العمر ولم يتركز اكال الصلوات والصوم والزكاة  
 والطهارة **فالجواب** انما فعل الحق ذلك رحمة بخلقه من حيث ان رحمة سبقت  
 غضبه فحفف فيها لعظم المشقة في فعلها غالبا لاسباب من اتى من مسيرة سنة بخلاف



الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الامية باستحباب العمرة  
لا وجه لها لانها اخلة في افعال الحج فكانت كالنواقل مع الفرائض ثم ان  
في ذلك بشاره عظيمة لنا بمغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة اذا اجمعنا مرة  
واحدة في العمرة ولو لا ذلك المغفرة لكرر الحق تعالى علينا الحج كل سنة مثلا ليغفر  
لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم **فان قلت** فلم كان الوقوف بعرفة اول اركان  
الحج بعد الاحرام للاتي من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا **فالجواب**  
انما كان اول الاركان الوقوف قد ابداه بعبادته عليه الصلاة والسلام لانه  
لما جاء من بلاد الهند بعد مطوطة من الجنة التي على اس جبل الياقوت الى مكة  
كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانه كالكتاب الاول للملك  
ولله المثل الاعلى وليه مرد لغة وهي كالكتاب الثاني لاداءها وقوله من مكة  
**فان قلت** فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف **فالجواب**  
انما سويهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة السوء الى روية  
بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من ماجر الى دار سيد فكث بين يديه ينظر  
ما يامر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي  
ادوم عليه الصلاة والسلام ما وسعة الامتنان امر به في ذلك **فان قلت**  
فلاي سوي المحرم بالحج من لبس المخيط مع ان الادب عند ملاقاته الاكابر ليس  
الحج الثياب عادة **فالجواب** انما امر العبد بمثل ذلك اسادة الى ان من  
الادب من كل مذهب ان ياتي ربه خاشعا ذليلا مغلسا بمنجدة من جميع العلايق  
الدينية ليتقبله السيد ويخلع عليه خلع الرضى قال تعالى انما الصدقات  
للفقراء والمساكين الانية اذا التقى الملا بس الثياب الزينة لا يستحق صدقة من  
الحق تعالى في العادة وقد تفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة  
على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله  
يقول من علامة قبول حج العبد وان خلع عليه خلع الرضى عنه ان يرجع من الحج وهو  
متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على احد من خلق الله  
ولا يراهم على شئ من امور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حجه ان يرجع على  
ما كان عليه قبل الحج كان من علامة مقته ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه او بالقبول  
من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في قادية المناسك وخروجه فيها من خلاف العلماء

لكن

لكن هذا المقول لا يسع به كل احد وانما يدركه امل الكسوف انتهى فاعلم ذلك فقد  
رجع سبب مشروعية الحج الى الاكل من شجرة النخيل الحمد لله رب العالمين  
**واما وجب تعلق** البيع والشرا وماير المعاملات بالاكل من شجرة النخيل فهو ظاهر  
لاننا لما اكلنا وشربنا جعنا بذلك عن حال محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم  
ما يحتاجون اليه مما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد سيدنا ونقدنا حدود  
ديننا بالخل والتج وعدم الايتار وطلبنا ان يكون كلما في ايدي الخلائق لنا  
ولو غير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشرا وحرم علينا الربا وشرع لنا  
الحيا في البيع والشرا فاعلمنا اننا اذا كان الخط الاوفا لخيرنا وبين لنا  
العيوب التي من ضماننا والتي من ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيعه وشرائه  
وما يصح فيه السلم والرمز في احكام الفلاس والحجر والصلح والحوالة والشركة  
والوكالة وغير ذلك من القراض والاقارب والمساقاة والاجارات واجام الموال  
وانما غنينا في الوقف والهبة والهدية شكر لما عندنا من النعمة وكذا ذلك علمنا  
حكم اللقطة واللقيط والجعالة والغرائب وقسم الصدقات والوصايا والوديعة  
وقسم النفي والغنيمة وكل ذلك اصله حجابنا بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في  
اكله من حيث عن الاكل او من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالته  
الانوار القدسية فراجعوا الحمد لله رب العالمين **واما وجب تعلق** النكاح وتواليه  
بالاكل من شجرة النخيل فهو ان العبد اذا اكل تحركت شهوته الى الجماع او مقدماته فلو  
مشرعية النكاح لربما كان يقع في الرضا فتسل سرا او غيره على تلك المواة المرفقة  
لها فكان الفساد يعظم فلذلك امر الشارع بالولوة والسامدين والصدوق ليدخل  
اليه من الباب واما مشروعية القسم للزوجات فاصلها الاكل فانه لما اكل شرا  
وبطرا حجب عن حق زوجته عليه فصاحرا وما تزوج عليها واذا ما حتى سألته ان  
يظلمها بما لا يظلم له وتغدي نفسها منه وربما بطر فظلمها ابتداء من غير  
سؤال ولا مال ثم قد مر على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما الامن زوجته  
وطاهر منها ولا عنها وتزوج من ارضعته ووطئ الحارثة من غير استبراء ونكح في  
العق مع استغفار لرحم المرأة بولد الغير وما يه ورياسه بنفقة الزوجية  
والولد والدية والحدا والنهاية التي يركبها ويتنفع بها حجابا بالاكل  
عن حق جميع المذكورات فامرنا باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي فاعلموا



في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين **واما وجه تعلق** ربيع الجنائيات  
وما يدكر فيه من النذور والايان والقضاء والعقوبات وحكم امهات الاولاد  
من الاما فوجه طاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربما بطر وطغف جوارحه  
ونبت فقتل النفس التي حرمها الله اذا قطع شيئا من جوارحها او جرحه عمدا  
او خطا او قطع الطريق او سرق او زنا او صال على الناس او شرى المشكر  
او قذف اعراض الناس او حلف بالله صا دقا او كاذبا او سخط بالمال فلم يكذب  
ينفقه على المحتاجين اليه لا يندروا وعهد مع الله على ذلك فامر الله تعالى  
بالوفاء بنبذره كالعقوبة عليه لا كالاكرام والمحنة له من حيث ما هو عليه من  
السمح ومن حيث من احمته للشارع في التشريع باليجاب ما جعله مباحا او مندوبا  
توسعة على الامة فلو لا مشروعية الحدود لعسدت نظام العالم بزيادة القتل  
والهيب واما جعل في بعض الحدود كفارة بعقوبات او اطعام او صوم او كسوة  
لما في ذلك الامر من شدة القبح وتكون الكفارة حجابا ما نفع من وقوع العقوبة  
بذن الله تعالى للعبد رحمة به وكل ذلك نسأ من حجاب الاكل الذي لم ياذن فيه  
الشارع فانهم **واما وجه تعلق** العتق وما بعده بالاكل من الشجرة فهو ان السيد  
لما اكل وشرب حجب نفسه حزمة الرقيق له واحسانه اليه بها وكذلك العبد لما  
اكل وشبع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب ان يخرج من تجارته عليه  
وان يكون له مال كسيد وجعل كون الرقيق احسن له فانه ما دام في كفالة سيده  
فهو مستغنى بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء احتاج  
اخذ من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك لنفسه غدا للشارع بتزغيب سيده في غيبته  
وامره بجائزته ان علم انه يقدر على مال يغتدى به وكذلك امره بتدبيره رحمة  
به لما عنده اي السيد من حرصه على الدنيا ومحبتها لها فلم يستمع نفسه بتقوى ذلك  
الرقيق الا بعد موته فكان من تصدق بماله حين غاب طمأنع الروح فلو لم  
يكن عند السيد بغير حرص على الدنيا لكان امرا بالعتق فوراً من غير كتابته ولا  
تدبير واما امر الولد فانما لم يورث السيد بعتقها رحمة به او بحمله عنها عليه  
حيث كانت محلا لاستمتاعه وقضا شهوته فرغبه الشارح في ان تكون غيبته  
بعد موته فهو اعليه وقاه بحملها وكفارة عنه لانها كره في الاستمتاع بها بحكم  
الملك واصل اخلاصه بحملها هو الاكل فانه لما اكل حجب فلم يوف بحق من خدمه